عراق بلا قيادة
قراءة في أزمة القيادة الإسلامية
الشيعية في العراق الحديث
عادل رؤوف

عادل رؤوف

عراق بلا قيادة

قراءة في أزمة القيادة الإسلامية
الشيعية في العراق الحديث

المقدمة

بدءاً لابد من الإشارة الى أن عنوان هذا الكتاب قد يثير التباساً تعميمياً، يتجاوز الحيز الذي يتحرك فيه، وهو الحيز الإسلامي - الشيعي .. وهذا الالتباس سيزول إذا ما اعتبرنا العنوان هو حصيلة افتراضية نابعة من ثقل الوجود الشيعي في ديمغرافية العراق، إذ بالتأكيد أن قيادة هذا الوجود بأدائها وكفاءاتها وفكرها ودورها الميداني ستؤثر جدلاً سلباً وايجاباً على العراق، كل العراق بما فيه القيادة الرسمية، أي بمعنى الأنظمة التي حكمته، كما أنها ستؤثر ضمناً على الوجودات الإسلامية وغير الإسلامية فيه بما يتيح مجازاً مشروعية هذا التعميم الذي لا نعني فيه التغطية المباشرة للقيادات الأخرى من خارج الحالة الإسلامية الشيعية، وإلا فإن هذا الاستخدام المجازي يبرره استخدام مجازي آخر من داخل الحالة نفسها، إذ أن هذه الحالة غصّت بقيادات اسلامية مرجعية وحركية كثيرة، كما ان البعض من هذه القيادات كانت على مستوى رفيع من الأداء والتضحية والفكر والمعرفة والشجاعة التي ترجمت استشهاداً واعياً، بما شكل في نهاية المطاف قتلاً لفرصة هذه القيادات بما يصحح قيادة الحالة الإسلامية، ومن ثم قيادة العراق، كتحصيل حاصل.

ان التعبير المجازي للعنوان يهدف الى إبراز حصيلة افتراضية لحالة الاحتقان والاختناق والقلق الذي حكم الحالة الإسلامية بقياداتها من خلال الاداءات المتضادة التي هيمن في ظلها الخط الفقهي القيادي التقليدي وحكم بالنهاية كل العراق.. وانتقالاً من هذه الملاحظة أو الإشارة الى أخرى غيرها تشترك معها في

الافتراض والتعميم، نقول: ان العمل الإسلامي في العراق بدا مرتهناً الى أزمة تشكل الأصل الذي تتفرع منه كل الأزمات الأخرى، هي ازمة القيادة الإسلامية الشيعية، فالاحباطات والانكسارات والصدمات التي تعرض لها هذا العمل خلال الدولة العراقية الحديثة، ستدفع بشكل واعٍ وعفوي كل مراقب الى الافتراض بسهولة بوجود ازمة قيادة أدت اليها خلال تلك الفترة، وستدفع هذه الأزمة مفكراً ما الى القول التعميمي بأنه ((لم تتوفر للعراق على طول التاريخ قيادة كفوءة)).. وستدفع أي مواطن عادي من ابناء الحركة الإسلامية الى اطلاق نفس هذا المضمون بصياغات اخرى، بما يشكل ظاهرة عامة لتوصيف ثقل هذه الأزمة ونتائجها وسبباً مركزياً لدراستها.

وانتقالاً من هاتين الملاحظتين الى مضامين الكتاب يمكن القول ان هذا الكتاب لم يكن كتاباً فكرياً بحتاً، ولا كتاباً تاريخياً خالصاً، ولا كتاباً اجتماعياً متخصصاً، او كتاباً سابحاً في نظريات القيادة السياسية ومصاديقها ومسمياتها فقط، أو متخصصاً بالشروط النظرية الاكاديمية كاتجاهات للمسألة القيادية بصورة عامة أو المسألة القيادية في الإسلام بصورة خاصة.. انه كتاب يحاول اعطاء تصورات عن أزمة القيادة الإسلامية - الشيعية بمفهومها العام، في نقطة جغرافية محددة وفي زمن محدد، بما يستدعي كل تلك الاتجاهات وأخرى غيرها كتحصيل حاصل، وكحقول طافت بها نماذج القيادة في العراق، وكمجالات تحركت عليها، انطلاقاً من الأداء القيادي العملي - الميداني الحاصل على الأرض، منذ تأسيس دولة العراق الحديث وحتى الآن.. فإذا ما وضعنا هذا الأداء كقاعدة وكمرتكز انطلاق في القراءة يمكننا معرفة المنهج الذي تحركت عليه هذه القراءة في طبيعته المرنة والمتحركة والشمولية في ملاحقة هذا الأداء القيادي، فهي قراءة ستكون بالضرورة راصدة لخليط من المجالات والاتجاهات فهي:

اولاً: راصدة لملابسات الصيرورة التاريخية لشكل من أشكال هذه القيادة التي رافقت أو جاءت كنتيجة لتأسيس دولة العراق الحديث، فهذه الملابسات

التاريخية في دوري الفقيه والسلطة والسجال الذي انتهى لصالح الأخيرة أفرزت شكلاً من أشكال القيادة الفقهية المحكومة الى علاقات خاصة مع الأمة من جهة، ومع السلطة من جهة أخرى، ومع الأشكال القيادية الأخرى داخل ما يسمى بالمؤسسة الدينية من جهة ثالثة.. إذ ان الاحاطة بهذا الجذر التاريخي لابد منها كصيرورة حكمت المسار اللاحق لأحداث العمل الإسلامي في العراق وأزماته واختناقاته واحتقاناته وتعدد قياداته.

ثانياً: كما انها قراءة راصدة لحالة هذا التعدد القيادي الفقهي والحركي، فهذه المؤسسة الدينية هي في الواقع عبارة عن مؤسسات صغيرة محكومة الى رؤوس قيادية حتى وان بدا ان هنالك رأساً قيادياً فقهياً أعلى سمي فيما بعد بالمرجع الأعلى وكان نتاجاً لذلك الجذر التاريخي.. وسيخضع هذا التعدد الى تصنيفات هي الأخرى متعددة، تبعاً للطبيعة المعرفية لكل قائد والدور الميداني الذي مارسه ازاء الأمة والسلطة والمؤسسة الدينية.. فعلى الخط الفكري والفقهي والمعرفي والسياسي يدور التصنيف بين الخط التقليدي والخط التجديدي، وعلى صعيد التعاطي مع السلطة، يأخذ هذا التصنيف تعدداً اكبر، أما في دائرة أخرى نجد أنفسنا أمام تصنيف ثالث يتلخص بثنائية الخط المرجعي والخط الحركي، وكل تلك التصنيفات ستأتي متناثرة في سياق الكتاب من خلال شكله الفني او فصوله - كما سنأتي على ذكرها لاحقاً..

ثالثاً: وبالضرورة أيضاً ستأتي هذه القراءة على المباني الفكرية والتاريخية والفقهية التي تسلحت بها هذه القيادات كأسباب ومبررات لدورها وادائها وكعامل جوهري في التصنيفات الآنفة الذكر.. ومن هذه المباني ما نشير اليه اشارة عابرة لأنها مشبعة بالبحوث، ومنها ما نستغرق في مناقشتها، لا لأنها لم تناقش بما فيه الكفاية من قبل فقط، ولا لأنها تنطوي على أهمية معرفية وفكرية استثنائية أو تشكل تنظيراً جديداً للخروج من ازمة القيادة الإسلامية، بل لأن روادها أيضاً كانوا قد لعبوا أدواراً قيادية بارزة في فترة البحث، ولأن الأزمة الكلية لمسار العمل الإسلامي حكمت اليه، ولأنها جاءت كحلول مقترحة عالية المضمون لهذه الأزمة، ومن هذه المباني التي طورت على شكل نظرية والتي

استغرقنا في نقاشها هي نظرية ((خطي الخلافة والشهادة)) للشهيد الصدر الأول كنظرية تعالج جدلية القائد ـ الأمة، وتقود الى مناقشة نظريات أخرى واشكال قيادية أخرى.

رابعاً: ومن هذه الأشكال القيادية يبرز الاتجاه الرابع الذي كان لابد لهذه القراءة ان تطوف فيه، انطلاقاً من الأداء ايضاً، وبما يغطي الجانب النظري، فهو يتمثل بأشكال القيادة، فيما إذا كانت قيادة فردية او مشتركة، وقيادة مفروضة أو قيادة نائبة، أو فيما يتعلق بقيادة البطل، وقيادة الرمز، وقيادة رمزية اختبارية، شهدها تاريخ العمل وأداءاته.

خامساً: وبالإضافة الى اشكال القيادة ونظرياتها ومبانيها الفكرية والفقهية والتاريخية، ستقودنا هذه القراءة الشمولية الى الخطاب القيادي الموجه الى الأمة وأشكال هذا الخطاب، والتركيز على البعد الإشكالي فيه الذي يأتي كمحصلة لمنظومة من العوامل، فهذا الخطاب اتسم بالطلاسمية والألغاز لدى الخط القيادي الفقهي التقليدي، فيما هو حاول ان يطوف بالتعميم والفضفاضية في المفاهيم دون المصاديق لدى الخط القيادي الفقهي التجديدي داخل المؤسسة، وهو اتخذ مضموناً استغراقياً في ثقافة التنظيم والثقافة السياسية والثقافة الحركية العامة لدى الخط القيادي الحركي، كما ان هذا الخطاب اتخذ مضموناً تمجيدياً في أغلب حالاته، وضاع وسط هذه الخطابات الخطاب الذي يتعاطى الاشكاليات القائمة في واقع العمل الإسلامي، ضاع الخطاب النقدي، والخطاب الرقمي، والخطاب الإسمي الذي يسمي الأشياء بمسمياتها لتسليح الأمة بثقافة واعية لما يدور ويحصل في اطرها القيادية، ويعطيها حق الرقابة على هذه الأطر بما تخضع له من تقاليد وظواهر سلبية، ومؤثرات خارجية وداخلية، فهذا الحق هو من حقوقها الإسلامية المسلوبة.

سادساً: فالمؤثرات المذكورة قد تصنع قائداً وقد تطيح بقائد حسب مقتضيات الحاجة التي تمليها خطط واستراتيجيات رسمية داخلية وخارجية واختراقات خطيرة لما يسمى المؤسسة أو الكيان أو الاطار أو الحوزة دون أن تعي الأمة اسرار هذه الملفات أو حتى آليات صناعة القائد او الاطاحة بآخر أو ما يقف وراء حملة

شعواء تشن لتسقيط ثالث، وحرب نفسية تستهدف قائداً رابعاً.

ان قراءة الأزمة القيادية الإسلامية - الشيعية في العراق على طول تاريخها استوعبت - في سياق هذا الكتاب - الكثير من الحالات المارة الذكر بسبب هذه المؤثرات التي غالباً ما تدخل معلوماتها في حيز الأسرار والوثائق السرية التي يكون الحصول عليها أمراً صعباً ومعقداً، ويكون الحديث فيها حديثاً محرماً يعرض صاحبه في بعض الأحيان للتكفير أو التشهير.

سابعاً: والى جانب هذه المؤثرات الخارجية والداخلية المسؤولة في احيان عن صناعة القادة او الاطاحة بهم، فإن خطاً من الخطوط القيادية سيشيد وجوده وشرعيته من خلال هذه المؤثرات جامعاً معها طبيعة الوعي المجتمعي التاريخي الموروث لدى الأمة، وكيفية توظيف هذا الوعي بما ينطوي عليه من مسلمات أو محرمات في التفكير تجعل من القائد مخلوقاً ((آخر)) غير خاضع للنقاش والمساءلة، مستغلاً حرص الأمة على الدين واعتزازها بما تعتقد انهم يمثلونه ليغذيها بما يكرس ثقافة الموروث من الدين، وبالطبع الموروث السلبي الذي يدفع بها الى حالة التسليم بتلك الثوابت والمحرمات، وليحارب في نفس الوقت ثقافة الوعي الإيجابي.

ثامناً: وانطلاقاً من اعتبار الأداء القيادي هو القاعدة والركيزة التي انطلقت منها هذه القراءة، فإننا ولإثبات هبوط هذا الأداء في بعض الحالات، وتسليط الضوء على بعض ظواهر القيادة السلبية في العراق وما لم يناقش اصلاً من ظواهر أخرى كعلاقة القائد - بالمكان، والقيادة الوراثية وإشكالية العمق الاستراتيجي الجغرافي، ودور المثقف الديني المستقل عن المؤسسة الدينية الذي لم يشكل خطاً قيادياً في التصنيفات التي ذكرناها الى جانب الخطوط الأخرى.. والقائد واشياء الوطن بعناصره التي تتجاوز الأرض والأمة والسلطة والمؤسسة الى التعاطي مع القوى والتيارات السياسية - الاجتماعية الأخرى.. كل تلك المفردات الغائبة والحاضرة، والأداء القيادي الضعيف في جزء منها، بالإضافة الى ضعف الأداء العام، دفعتنا الى قراءة الأزمة على أساس منهج مقارن مع

((أزمة القيادة الإسلامية - الشيعية في العراق، على ضوء التجربة الإسلامية الإيرانية)) وفصل ثالث بعنوان ((دراسة مقارنة في الأداء القيادي بين المقاومة الإسلامية في لبنان وفيلق بدر)) وفصل رابع بعنوان ((ظواهر قيادية)) وفصل خامس وأخير اخذ ثقلاً فكرياً - اجتماعياً اسمه ((جدلية القيادة - الأمة في العراق)).

((عراق بلا قيادة)) هو كتاب يضمّ بين دفتيه الكثير من المسكوت عنه من خلال نقاطه العامة تلك مسلحاً بوثائق لم تنشر من قبل، وبخطاب قائم على الدليل، وجامع للاكاديمية والهم الرسالي، وهو كتاب إذا ما انحاز فهو لا ينحاز إلا نحو الحقيقة التي يراد تغييبها - في المجالات الجوهرية والخطيرة - قسراً عن الأمة، واغراق عقلها بما يناقض هذه الحقيقة.. وأخيراً فإن الحقيقة الموثقة تحتاج بطبيعتها الى جهد استثنائي وأمانة ضمير، نعتقد انهما شكلا دعامتي هذا الكتاب .. والله من وراء القصد.

عادل رؤوف

٢ محرم ١٤٢٣ هـ

الفصل الأول

الجذر التاريخي للأزمة

التباسات تاريخية

ان الثقل الأكبر الذي يعمل عليه هذا الكتاب لا يقع في حيز فكر القيادة، أي بمعنى نظريات القيادة التي حكمت تاريخ العمل الإسلامي في العراق الحديث، إنما يقع في الحيز العملي - الميداني - التجريبي - التاريخي في هذه الفترة الزمنية... وهذا الحيز بقدر ما يقودنا الى مناقشة الأفكار والمناهج والنظريات، فهو يقودنا في الحيز المتبقي لمهمة هذا الكتاب الى طرح بعض المعالجات الفكرية القيادية الإسلامية العامة، بل حتى، ولو بشكل غير مركزي، الى التطرق الى نظريات في العمل القيادي غير الإسلامية. ووفقاً لمهمة الكتاب هذه فإن السؤال الأول يتمحور حول البداية التي ينبغي ان ننطلق منها في هذا الاطار، إذ ان عنوان الكتاب يشمل العراق الحديث، أي القيادات الإسلامية التي تحكمت في ادائها ورؤاها وفكرها فيه، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وهذا الأمر يتداخل بشكل جذري وأساسي في ملابسات وجذور الأحداث ما قبل ولادة هذا العراق ((أي ثورة العشرين))، وما قبلها من احتلال انكليزي للبلاد، ومن ثم تغطية هذه الفترة الاحتلالية بكل احداثها الصاخبة.. وهي احداث توضح الى حد كبير وجهاً ايجابياً لمفاهيم النضال والمقاومة والثورة وقصص البطولة، ورموز هذه العناوين من رجالات العراق الذين أبلوا بلاءً حسناً، ودحروا الاحتلال المباشر بحكمة وحنكة وشجاعة.

اننا نعود لنقول ان هذا التداخل بين لحظة التأسيس للدولة العراقية الحديثة وما قبلها وما بعدها من احداث يفرض الى حد ما قراءة شمولية

استيعابية كلية لكي نعيد التحليل والتفكير ومن ثم التقييم الإجمالي، والأسباب التي أدت فيما بعد الى «استقرار» الأمور فيما يرتبط بالعمل الإسلامي بشكل آخر، هو الشكل السلبي، الذي حصل فيه العراق على استقلال شكلي، وليس على استقلال حقيقي فإيجابية هذا العمل ما قبل تأسيس الدولة، والتي جاء هذا التأسيس نتيجة لها، تحولت بعد سنتين أو ثلاث الى سلبية في النتائج.

نعود لنقول ان المفروض ان ننجز قراءة كلية تجمع هذا الإيجابي والسلبي في التاريخ لكي لا تضيع اداءات قيادية بارعة وناجحة، وننطلق من الوجه السلبي او النتيجة السلبية لأزمة القيادة التاريخية.. ولكن لأن تلك الفترة التي سبقت التأسيس ورافقته والتي جاءت بعده مباشرة، كتب عنها الكثير، ودونت بأكثر من مُدون كتاريخ جاهز لمن يريد الاطلاع عليه، فإننا آثرنا عدم الخوض فيها، لا من منطلق التسليم بأن ما كتب عكس الحقيقة كاملة، لا، فإن ما كتب على الرغم من كثرته وأهميته بحاجة في بعض مجالاته الى مراجعة، ومراجعة جذرية، على الأقل إذا لم يكن من باب الحاجة الى معرفة بعض الحقائق المضيعة فمن باب القراءة النقدية التي لم تنجز بما فيه الكفاية.

ولعل فكرة التسليم الى استيراد ملك عربي يحكم العراق بحد ذاتها، رغم بديهيتها كخطأ في الوعي العراقي والعربي، والتي هي احد التجليات السلبية لاداءات قيادية ايجابية، أو إحدى النتائج المرة لأحداث ميدانية ثورية صاخبة... ان هذه الفكرة لوحدها تحتاج الى قراءة أزمة هذا البلد من اكثر من بعد وجهة وجانب، وهي استبطنت كاستفزاز يستقر في اعماق عقول الأجيال، جيلاً بعد جيل الى هذا اليوم.. ولكن مع هذا الاستفزاز الجسيم المؤلم كتتويج لاداءات قيادات ميدانية يبدو الأمر تاريخياً، وكأن ذلك ليس بداية النكبة الكبرى، أو على الأقل ليس سببها المركزي والمحوري الأوحد في ملف قيادة هذا البلد تاريخياً، إذ يمكن اعتبارها محطة بارزة في الطريق الى

النكبة، نكبة القيادة التاريخية الشيعية التي نُكب بها هذا البلد، والتي شكلت جذراً عصياً تراكمت عليه كل النكبات اللاحقة في الملف القيادي الشيعي العراقي حتى يومنا هذا، فهذا الجذر هو الوجه السلبي البارز الذي ارتأينا ان ننطلق منه في القراءة، ولكن ما تقدم من سطور انما ادرجناها لكي لا يبدو للقارئ اننا اخترنا نقطة انطلاق عشوائية سلبية لنراكم القراءات اللاحقة عليها بما يلحق ظلماً بتاريخ هذا البلد النضالي - الثوري الإيجابي الذي سبق هذه السلبية، فلا حاجة للتأكيد أكثر من ذلك بأن الهدف هو ليس ذلك، والهدف هو تغطية أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث انطلاقاً من أبرز معلم سلبي لها أدى فيما بعد الى تجذر وتعمق هذه الأزمة مع مرور الأيام، فما قبل تأسيس الدولة وأثناء هذا التأسيس وبعده بفترة وجيزة، مهما تكن الأخطاء ومحدودية الاداءات إلا ان تلك الأخطاء والمحدودية كانتا تقعان في مرحلة تتجاذبها الكثير من الاجتهادات والضغوطات التي تسمح نظرياً بأنماط متعددة من التكتيك والواقعية و((الممكن)) وما شابه ذلك من المقولات او المصطلحات التي لاتعكس دائماً معنى التخاذل او التراجع او الخضوع، بل انها تبدو مطلوبة في مراحل ما إذا كانت خاضعة لدراسة أو خطة، أو تصور تصالحي مع المحيط الوطني، أو تدخل في اطار ادارة استعصاءات معقدة أو ادارة تناقضات حادة، ولا نريد هنا ان نطبق هذه المقولات على تلك الفترة .. إلا انها فترة تتحمل الى حدما انماطاً من تلك الافتراضات حتى لو بدت دون خطة او استراتيجية، بل هي عبارة عن تعاطي مع طوارئ، أو عبارة عن تبرير انتظاري لتطورات لاحقة.

وحتى لا نسهب في التوصيف النظري، نقول إن الجذر السلبي لأزمة القيادة تاريخياً في العراق تبلور أو استقر من خلال قصة انتخابات المجلس التأسيسي، وموقف المراجع الشيعة آنذاك من هذه الانتخابات، والذي - كما هو معلوم - كان موقفاً رافضاً، استطاع ان يعطل هذه الانتخابات في فترة

ما، ويؤجلها عبر دور سياسي مرجعي حاضر في الأحداث وراصد لها وموجه للرأي العام ازاءها، فحتى ذلك الحين، ورغم ان شيعة العراق قاموا بأعباء التحرير والاستقلال، وتوجوا دورهم هذا بأداء سياسي ضعيف، إلا أنهم كانوا حاضرين عبر عدد من المراجع الشيعة سياسياً، يراقبون ويرصدون ويتحركون ويفتون بما تتطلبه الأحداث السياسية المهمة. وهذا الحضور ولو انه - كما أشرنا - أصبح أضعف من دورهم الذي سبق، إلا انه على أية حال حضور يحاول تصحيح ما يمكن تصحيحه في معادلة السلطة التي أمسك بها غيرهم، وتوجت بالملك العربي المستورد، وربما أن درجة الضعف في دورهم دفعت بالسلطة الجديدة القادمة الخاضعة للانتداب الإنكليزي الى الاعتقاد بأنه آن الأوان لها، لكي تجري انتخابات المجلس التأسيسي، وفعلاً اصدر في ((٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ عبد المحسن السعدون بصفته وزير الداخلية أوامره الى المتصرفين بالشروع باجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي))[١].

إلا ان هذه الانتخابات اصطدمت بفتاوى المجتهدين الذين كان على رأسهم الشيخ مهدي الخالصي والتي تدعو الشعب العراقي لمقاطعتها، وفعلاً لعبت هذه الفتاوى دوراً هائلاً وجباراً في افشال الانتخابات نتيجة مقاطعة الناس لها، وبالإمكان العودة الى كتاب الدكتور علي الوردي ((لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)) للاطلاع على معظم تفاصيل الأحداث في تلك الفترة، وهذا النجاح الذي حققه الفقهاء عبر فتاويهم، لم يُحكم أو يخضع الى سياسات تكميلية ضاغطة على السلطة، لأن امر معارضتهم أساساً كان يدار دون استراتيجيات مسبقة، ودون تنسيق متواصل، بل هو يخضع في أكثر الأحيان الى لحظات من التضامن القائم على عوامل متعددة

---

(١) د. علي الوردي. ((لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث))، الجزء السادس (من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٢) ص٢٠١.

وحسابات متعددة، أكثر من أن يكون قائماً على معارضة منظمة، وكان الرمز الفاعل والمبادر في احداث تلك الفترة هو الشيخ مهدي الخالصي، فيما دور الآخرين من المراجع كان يبدو دوراً التحاقياً أكثر منه ذاتياً في المبادرة، وإذا كان هذا التوصيف قد لا ينطبق بشكل كامل على فترة الانتخابات الأولى، باعتبار ان مواقف المراجع كانت تعلن عبر الاستفتاءات التي توجه لهم وكانوا هم يجيبون على هذه الاستفتاءات، فإن الحركة في الواقع الميداني آنذاك كانت تعطي تصوراً واضحا عن رمزية مهدي الخالصي وحضوره الفاعل في الميدان الى جانب الفتاوى، ولقد بدا هذا الفارق جلياً وواضحاً في الإعلان الثاني للانتخابات والذي سبقته الحكومة التي ترأسها بعد ذلك عبد المحسن السعدون بتحريك الورقة القومية كورقة ضاغطة، وأداة من أدوات تفتيت جبهة المعارضة الشكلية، باعتبار ان الكثير من المراجع آنذاك كانوا ايرانيين أو ممن يحملون الجنسية الإيرانية، إذ ان هذه الورقة او الأداة نجحت الى حد ما في اظهار الفارق في درجة الاندكاك في الأحداث الداخلية بين الخالصي الكبير والمراجع الآخرين الذين اصبحوا تحت ضغط هذه الورقة أو الأداة «السعدونية»، وسنضطر في فقرة لاحقة من فقرات هذا الكتاب ان نتوقف على مسألة القيادة والمكان كمسألة بدت تجلياتها واضحة في المسار اللاحق للعمل الإسلامي في العراق انطلاقاً من جذرها المتمثل بانتخابات المجلس التأسيسي، وتواصلت مؤثرةً في هذا العمل بشكل واضح، دون ان تعالج كما ينبغي في الأدبيات الإسلامية اللاحقة، لا نظرياً ولا عملياً، بحكم حساسية افتراضية وهمية، وبحكم فهم شمولي كلي للإسلام، لا يحاول ان يفتش في أصوله النظرية عن حلول وعلاجات لإشكاليات كبيرة في العمل الإسلامي، لا علاقة لها بالعنصرية والقومية، ولا تتعارض مع كلية وشمولية الإسلام كرسالة عالمية، بل انها تبدو بخلاف ذلك توصل لرؤى اسلامية تفصيلية مهمة وخطيرة، إلا ان الخطاب الإسلامي الحركي وغير

الحركي تحاشاها كما تحاشا الكثير من المفردات الجوهرية المرتبطة بالمضمون الإسلامي والتي ستتطرق لها في فصول هذا الكتاب اللاحقة ليس في تلك الفترة باعتبار ان الأمر آنذاك كان متداخلاً الى حد بعيد، بل ان هذا الخطاب تحاشى مناقشتها فيما بعد. ومهما يكن من أمر، وعودة الى سياسة السعدون التي اتبعها من خلال ورقة أو أداة الأصل القومي للمرجعية فإنه استطاع أن يحول هذه السياسة الى قانون رسمي آنذاك، لكي يحكم إدارة اللعبة الداخلية ويبدي جدية اكبر بما يخلق تخوفاً حقيقياً لدى المرجعيات من الأصول الإيرانية، ولكي يضعف حركة المعارضة، ومن ثم يستفرد برأسها الأعلى الذي تمثل بالشيخ مهدي الخالصي الذي قاد في المرة الأولى مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي، ثم عاد في المرة الثانية الى أسلوبه الأول في المقاطعة، عندما قررت الحكومة اجراء الانتخابات من جديد عام ١٩٢٣، فلقد ((صمم السعدون على تنفيذ رأيه هذا، ففي ٩ حزيران صدر تعديل لقانون العقوبات البغدادي، وبهذا التعديل اصبح للحكومة الحق في نفي الأجانب بسبب الجُنح التي يرتكبونها، وفي ١٧ حزيران عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة قرر فيها الشروع بالانتخابات واستعمال الشدة مع الذين يقاومونها عن طريق نفي الأجانب منهم الى خارج البلاد واحالة العراقيين منهم الى المحاكم، وفي تلك الأيام كتبت جريدة (العاصمة) تدعو الى محاربة الدخلاء الذين لا ارتباط لهم بالعراق، وتطلب من الحكومة ان تكف يد كل من ليس بعراقي ولا عربي عن التدخل في شؤون الأمة))(٢).

قرار التسفير

بعد اصدار هذا القانون وجهت الحكومة سياستها الإعلامية بهذا الاتجاه بشكل اكبر، وراحت الصحف العراقية الصادرة آنذاك تنشر بين حين وآخر مقالات تطبيقاً لهذه السياسة، ولقد جاء في احداها ((مع ان هؤلاء المتذبذبين قد عاشوا متظللين بسماء العراق العربي واستنشقوا هواء هذه البلاد فإنهم لم

---

(٢) المصدر السابق ص٢١٨

يفتأوا عن محاربتها والإيقاع بها تحت ستار مزركش يأخذ لمعانه بأبصار السذج من ابناء البلاد ألا وهو ستار الديانة والوحدة الدينية وغيرها التي لا يمكن تحقيقها نظراً الى انتشار مبدأ القومية، وانا على يقين من انهم لم يقصدوا سوى الفت في ساعد الحركة العربية المباركة، فهم بذلك يخونون البلاد التي يتنعمون تحت ظلها الوارف بقصد خدمة شعب أجنبي كان من أكبر عوامل القضاء على دولة العرب وابادة مدنيتهم الزاهرة، ومع ما انطوى عليه هؤلاء الأفراد من روح العداء للبلاد فإنهم يظهرون إذا جوبهوا كل جبن وخضوع))[٣].وفي مقالة أخرى بعنوان ((العقلية البسيطة)) هاجم سلمان الشيخ داود المجتهدين حيث وصفهم بأنهم يعملون في السياسة دون أن يكون لديهم أي المام ((بالعلوم العصرية التي هي ضرورية لكل من يعمل في السياسة، فهم لا يعرفون تاريخ الشعوب ونفسيتها بل لا يعرفون حتى حدود بلادهم، ولا يعرفون من تاريخ قومهم إلا صفحة مليئة بالخزعبلات والخرافات))[٤].

وعندما اقدمت الحكومة آنذاك على إحكام المقدمات تلك اتجهت الى الانفراد بالحركة الخالصية التي كانت تمثل التحدي الأساسي وخططت لاعتقال الخالصي الكبير ومن ثم إبعاده عبر رحلة طويلة، وكان قرار الإبعاد قراراً خلافياً بين الحكومة وبريطانيا، إذ أن الإبعاد الذي لوحت به الحكومة عبر قراراتها الرسمية وسياساتها الإعلامية التي كانت تستهدف المراجع الإيرانيين والضغط عليهم نفسياً استهدف الخالصي الكبير في خطوة تتوج السياسة المركزية التي كان بطلها رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، فبدا الأمر أمام هؤلاء المراجع الإيرانيين اكثر خطورة وجدية وتصديقاً، فإذا كانت الحكومة قد تجرأت على تسفير الخالصي العربي فعلاً، فهل ستتردد يا ترى

---

(٣) جريدة ((العراق)) في عددها الصادر في ٥ تموز ١٩٢٣ عن المصدر السابق ص٢٣٥.

(٤) جريدة ((العراق)) في عددها الصادر في ١٠ تموز ١٩٢٣ عن المصدر السابق.

في تسفير الإيرانيين؟ انها سياسة انطوت على الكثير من الدهاء والاتقان بحيث لم تبقِ امام المراجع الإيرانيين إلا خياراً واحداً هو خيار ((التضامن)) مع الخالصي الذي يأخذ بعداً احتجاجياً على تسفير الخالصي من قبل الحكومة، تخلصاً من الاحراج الذي وقعوا فيه في عدم التراجع عن فتاواهم السابقة بمقاطعة المجلس التأسيسي في ظل سياسة السعدون المهددة إياهم بالتسفير فعندما تحولت هذه السياسة - كما أشرنا - الى قانون وخطاب اعلامي، فهي قد نجحت وأوصلت الرسالة المطلوبة لهؤلاء، وأوقعتهم في دوامة التفكير بالخروج من المأزق، وربما فكروا ان يمارسوا ضغطاً على الخالصي الكبير للتراجع عن تلك الفتاوى كما سيأتي معنى ذلك لاحقاً، فأبو الحسن الأصفهاني والنائيني وآخرون فكروا بالسفر خارج العراق مؤقتاً للخروج من المأزق الذي وقعوا فيه قبل تسفير الخالصي، وإذا لم يثبت ان تفكيرهم هذا جاء في سياق تفاهم غير معلن مع الدولة أولاً، فإن الثابت هو انهم اختاروا السفر تخلصاً من المأزق الداخلي الذي أوجده السعدون لهم من خلال سياسته المارة الذكر، وحتى نأتي على تفصيلات ذلك فيما بعد لابد من التأكيد ثانية بأن قرار إبعاد الخالصي الكبير ترك ردود فعل في بغداد والكاظمية ومحافظات عراقية أخرى، وأدى الى اضرابات تعاملت معها السلطات آنذاك بدرجة كبيرة من العنف و((لكن الأمر في النجف جرى على خلاف ما جرى في الكاظمية، إذ لم يكد الخبر يصل الى النجف في صباح ٢٧ حزيران حتى عم الاضراب الأسواق، وتجمهر الناس، وأعلن المجتهدون أنهم متضامنون مع الخالصي وان نفيه اهانة للدين وأهله، وصمموا على الهجرة من العراق احتجاجاً.

وفي عصر ذلك اليوم غادر عدد من المجتهدين النجف وكان في مقدمتهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا حسين النائيني، فذهبوا الى مسجد السهلة للاعتكاف فيه ليلة واحدة كما جرت عليه العادة، فزارهم هناك

جمهور من أهل الكوفة وفي صباح اليوم التالي توجه المجتهدون الى الكوفة، ومن هناك استقلوا الزوارق البخارية متوجهين الى طويريج، ومن طويريج ركبوا السيارات الى كربلاء))[٥].

و((حين وصل المجتهدون الى كربلاء أعدت لهم خيمة خاصة للنزول فيها، ومنع الأهالي من الاتصال بهم، وقد انضم اليهم عدد من المجتهدين الكربلائيين، وحاول المتصرف التفاهم معهم غير انهم اصروا على مغادرة العراق، فأبرقت الحكومة الى المتصرف تأمره بتسهيل سفر الذين يحملون الجنسية الإيرانية منهم، أما الباقون فيجب ابقاؤهم في العراق ووضعهم تحت مراقبة الشرطة.

وفي ١ تموز تولى صالح حمام مدير شرطة كربلاء تسفير المجتهدين الذين يحملون الجنسية الإيرانية، وكانوا تسعة وهم: أبو الحسن الاصفهاني وحسين النائيني وجواد الجواهري وعلي الشهرستاني وعبد الحسين الشيرازي وأحمد الخراساني ومهدي الخراساني وحسن الطباطبائي وعبد الحسين الطباطبائي. وكان يصحبهم ٢٥ رجلاً من اتباعهم، وقد اركبوا جميعاً في سيارات تحت حراسة قوية من الشرطة، ولما وصلوا الى الخر قريباً من بغداد سير بهم الى منعطف الدورة حيث عبروا دجلة من هناك، وكان القصد من ذلك ابعادهم عن انظار الناس لكي لايعلم بوصولهم أحد. وفي صباح ٢ تموز سار بهم قطار خاص الى خانقين، ثم نقلوا الى ما وراء الحدود.

وفي ٣ تموز نشرت جريدة (العراق) خبراً بعنوان (سفر بعض العلماء الى ايران) هذا نصه: (لقد شاع في العاصمة ان بعض العلماء المجتهدين في النجف الأشرف قد عقدوا النية على مغادرة البلاد العراقية وقد استقصينا الأمر من مديرية المطبوعات فأخبرتنا بصورة رسمية ان البعض من حضرات العلماء الإيرانيين على أثر نشر بلاغ الحكومة بشأن تدخل الأجانب بشؤون

---

(٥) د - علي الوردي، ((لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث))، الجزء السادس ص٢٢٨.

البلاد السياسية قد أظهروا رغبتهم في الرجوع الى وطنهم إيران، وقد قابلهم سعادة متصرف كربلاء باسم الحكومة العراقية وأفهمهم ان الحكومة لا تضمر لهم أي سوء وانهم لايزالون موضوع الحفاوة والاحترام ما داموا مواظبين على الخدمة الدينية بإرشاد الناس الى أمور دينهم، فأظهر العلماء شديد رغبتهم في الرجوع الى أوطانهم، ولذلك قامت الحكومة بكل التسهيلات المقتضية لتوفير استراحتهم في سفرهم)..))[٦].

ولا نريد ان ندخل في تفاصيل كيفية نفي الخالصي، والمحطات التي توقف فيها حتى وصوله في نهاية المطاف الى ايران مستقرا فيها، أو الى محطته الأخيرة وهي مدينة قم، قبل ان يختار مشهد مقرا دائما له فيما بعد، إذ ليس الهدف هنا هو ان نعيد كتابة هذا التاريخ بشكل تفصيلي أو نعيد قراءته وتحليله، بل ان هذا المشهد الذي نستغرق فيه ونستدعي في سياقه بعض النصوص التاريخية لا يمكن فهم أزمة القيادة تاريخيا في العراق إلا من خلال الخوض فيه، وبالاتجاه الذي يتمحور حول سياق البحث، ويحاول أن يحلل ويصحح بعض الالتباسات التي أدت الى هذه الأزمة وبما يؤسس الى قاعدة وعي في أبعاد هذه الأزمة قد تغاير الى حد ما القاعدة المستقرة في وعي شريحة عريضة من المجتمع العراقي، إذ لا زال كل ما كتب في هذا الاطار لم يقدم اجوبة مقنعة لتصور ما جرى، ويخضع في الكثير من الأحيان الى تعويم المعلومات، ومن ثم عدم الإمساك بالعصب الحقيقي للأزمة، سواء بجذرها التاريخي أو سواء فيما ترتب عليها فيما بعد من نتائج بقي العراق يئن تحت وطأتها حتى الآن، إذ حتى الآن يكتب تاريخ العراق فيما يتعلق بهذا المقطع من الأحداث بعبارات تعميمية كعبارة ((إبعاد العمالقة الثلاثة))، والواقع ان ما تقدم لا ينطبق عليه هذا التوصيف الذي استقر في الوعي الشيعي والخطاب الشيعي معا، ان الذي أبعد فعلا هو مهدي الخالصي

---

(٦) المصدر السابق ص٢٢٨ ص٢٣٠.

العربي، فيما الآخرون تطوعوا للسفر الى ايران ((احتجاجاً)) أو ((تضامناً)) أو ((تخلصاً من الورطة)) في ظل انهيار نفسي ادت اليه سياسة السعدون التي أشرنا لها. ومع ان هذا المعنى مثبت تاريخياً من خلال الكثير من النصوص، إلا ان أسباب وملابسات هذا ((الاحتجاج)) أو ((التضامن)) أو ((التورط)) أو ((الرغبة في السفر الى ايران)) لم يتوقف عليها الباحثون كثيراً لا لأهميتها في تدوين التاريخ، بل لأنها - كما أشرنا - لم تكن جذراً تاريخياً مقطوعاً ومستقلاً، بل هو جذر تأسست عليه أزمات لاحقة، وسارت أزمة القيادة فيما بعد على أساسه وتبعا له، فلو أن قرار السفر الذاتي لهؤلاء المراجع لم يلحق فيما بعد بقرار عودة خاضع لاتفاق وشروط مع الدولة لتغير الأمر كثيراً، لكن بما أن هؤلاء المتطوعين انفسهم بمغادرة البلد عادوا بشروط، وعادوا عودة التباسية تخضع الى الكثير من علامات الاستفهام، فإن كل ذلك أسس للأزمة، وصار سبباً لإرجاع التداعيات اليها، والنظر فيها من جديد. فهذا المقطع من التاريخ مقطع التباسي مثير ومثير جداً، فالقرار يصدر من الدولة بتسفير القادة الأجانب ويسفر القائد العربي، وهؤلاء المراجع يقررون السفر لوحدهم، ويعودون بشروط، وفيما يعود المراجع الأجانب الى البلد بشروط، يبقى القائد العربي منفياً ورافضاً لهذه الشروط، ومع الاعتراضات على عودتهم - أي المراجع الإيرانيين - الى العراق لكنهم أصروا على ذلك.

فهذه الأمور تشكل بمجملها مفارقات مهمة وحساسة وكبيرة لفهم التاريخ الحديث حتى يتم فهم الحاضر المعقد في الأزمة القيادية الإسلامية الشيعية الكلية لهذا البلد - العراق - إذ بالإضافة الى قرار السفر الطوعي وما انطوى عليه من أسباب - أشرنا لها - بالنسبة للمراجع الإيرانيين، وعدم وجود خطط مسبقة للمواجهة، توج بأخطر ما في الأمر كله، وهو قرار العودة المشروطة بعدم التدخل في السياسة فهذا القرار:

اولاً: اتخذ بطريقة مستعجلة لا مبرر لها، وكان مفروضاً للمراجع

الإيرانيين الراغبين بالعودة أن يأخذوا الوقت الكافي لدراسة خيارات العودة إذا كان لا بديل لها، علماً بأن أسباب العودة بذاتها هي أسباب تتطلب النقاش، إذ ان السؤال الجوهري: لماذا العودة وبهذا القرار المستعجل إذا كانوا قد اختاروا السفر الى ايران ((طوعاً)) وتحت الضغط النفسي لسياسة السعدون و((تضامناً واحتجاجاً)) مع الخالصي الكبير؟

فإذا كانت أسباب قرار السفر الطوعي واضحة الى حد ما - كما مر معنا - فإن أسباب قرار العودة الطوعية - الاستعجالية يحتاج الى الكثير من التوقف والدراسة والتأمل.

ثانياً: كما ان هذا القرار اتخذ من قبلهم ((أي المراجع الإيرانيين)) بشكل انفرادي، أي دون رضا وموافقة الشيخ الخالصي الكبير... وهذا ما يعزز الى حدٍ كبير خطورة ما حصل، لا لأن هذا الأخير كان هو القائد الفعلي الميداني للمعارضة في العراق التي انتهت الى هذه النهاية، بل لكونه أيضاً المنفي قسراً وليس ((طوعاً))، ولكونه عربياً وليس ايرانياً، وبالتالي فإن قرار تسفيره يمثل اشكالية ((قانونية)) لا تشابه الإشكالية ((القانونية)) التي اثيرت بوجه الإيرانيين كسياسة رادعة - تخويفية دون ان تطبق ولم يعمل بها.

ثالثا: ان قرار العودة بدون الخالصي الكبير بغض النظر عن طبيعته المشروطة بعدم التدخل في السياسة يمثل انهاءً فعلياً، وقضاءً نهائياً لدور المعارضة، وتوجيه ضربة قاصمة مميتة لها، وهذا ما حصل فعلاً بما انطوى عليه من آثار نفسية على الداخل العراقي الذي كان جزء منه يترقب الأحداث ولا زال يتفاعل مع تطوراتها آنذاك.

رابعاً: ان هذا القرار يشكل تنازلاً طوعياً عن بدائل وخيارات أخرى كان ممكناً تهيئة معطياتها وفق تداعيات هذا التسفير الكلي للخالصي الكبير وللمراجع الإيرانيين ومرافقيهم داخل الشارع الإيراني نفسه، وتأثير هذه التداعيات التضامنية على سياسة الإنكليز في كل من ايران والعراق.

خامساً: ان هذا القرار أثار في نهاية المطاف خلافاً حاداً بين المراجع

الإيرانيين ومهدي الخالصي الكبير الذي رفض هذا القرار وبالسرعة التي اتخذ فيها بشكل حدي، وربما ان بعض تفاصيل هذا الخلاف الحاد لم يكشف عنها حتى الآن.. وهي تفاصيل ذات دلالة كبيرة في فهم ملابسات الحاضر، سنشير اليها لاحقاً.

وانطلاقاً من هذه النقاط الخمس نحاول تبويب الموضوع بشكل آخر هو كالتالي، الخلافات حول القرار، البدائل المتصورة، أسباب القرار الحقيقية، نتائج القرار.

الخلافات حول القرار

هنالك معلومات تاريخية مدونة حول هذه الخلافات التي نشبت حول قرار عودة المراجع الذين قرروا السفر طوعاً الى ايران، ومن ثم قرروا العودة طوعاً وعلى عجل، ومن البديهي جداً ان تنشب هذه الخلافات بحكم قطعية هذا القرار وسرعته ومضمونه، أي الشروط التي حكمته، وهي شروط عدم التدخل في السياسة، فالموافقة على هذه الشروط يعني انهاءاً فعلياً للمعارضة - كما أشرنا - فضلاً عن أنها تدخل في السياسة بمعنى آخر يحقق رغبة الحكومة والإنكليز وليس عدم تدخل في السياسة كما هو شائع وإذا كان ((لابد منه)) - أي القرار - فهو يحتاج الى وقت ودراسة، وبدون ذلك ستكون نتائجه الآنية والمستقبلية خطيرة، وانطلاقاً من هذه المخاطر ((لم يكد الخالصي يستقر في قم حتى نشب الخلاف بينه وبين المجتهدين، فقد كان هؤلاء يرغبون في العودة الى العراق، وكانوا قد أرسلوا الى الملك فيصل رسولين منهم لمفاوضته في الأمر هما الميرزا مهدي الخراساني والشيخ الجواهري. وحين علم الخالصي بإرسال هذين الرسولين تأثر أشد التأثر، وقيل ان عدة مشاجرات حصلت بينه وبين المجتهدين. وقد أشار الشيخ محمد الخالصي الى ذلك في مذكراته حيث قال ما نصه:

(لما ورد أبي الى قم ورأى ما أصاب العلماء من الوهن والخوف

بمراجعتهم لفيصل وعزمهم على العودة الى العراق لامهم أشد اللوم وبين لهم ان التكليف الشرعي والأمر الإلهي لا يساعدان على هذا العمل، وانه يجب البقاء في ايران والسعي في اصلاحها ثم اصلاح العراق وسائر البلاد الإسلامية بواسطتها، لأنها إذا صلحت تكون مركز الحركات الإصلاحية في جميع البلاد بواسطتها، لموقعها الجغرافي واستقلالها التام، وانه يحرم التسليم الى الإنكليز وفيصلهم ولا سيما بعد ما أقدموا عليه من نفي العلماء جميعهم وعدم رعايتهم حرمة أحد منهم، وبين لهم أن رضوخهم الى الضيم واستسلامهم الى الذل برجوعهم الى العراق يوجب يأس العالم الإسلامي واستسلام سائر الطبقات من المسلمين الى مثل ما استسلم اليه العلماء، وفي هذا هلاك المسلمين عامة والعراق وايران خاصة، وان ذلك من أشد المحرمات الشرعية ولا يقدم على مثله أبيَ للضيم أو عاقل عرف قدر الحياة ومنزلتها. ولم يزل أبي ينصح العلماء ويرشدهم فلا ينفع ذلك حتى يئس منهم وقال: ليتكم لا جئتم الى ايران ولا اشتركتم معي، وتركتموني وحدي والإنكليز، واليوم إذا صممتم على ما يخالف مصلحة الإسلام وأقدمتم على أمر أراه من أشد المحرمات فلابد لي من مفارقتكم والبقاء في ايران حتى يحكم الله لي وهو خير الحاكمين. وفارقهم غاضباً وقصد خراسان، وبقي العلماء في قم يستعدون للرجوع الى العراق مستسلمين لأمر الإنكليز راضين بالذل والهوان منتظرين لصدور الإذن من فيصل والإنكليز بالرجوع الى العراق. وحسابهم في ذلك على ربهم وهو أعلم بحالهم)..))(٧)

وفي نص آخر حديث جاء ما يطابق المعنى المتقدم مع إشارة أخرى، أو سمِّها شرطاً آخر، حول عودة المراجع الى العراق، هو شرط فك الارتباط بالشيخ مهدي الخالصي الذي رفض العودة الى العراق، ورفض حتى اجراء المفاوضات مع السلطة في العراق حول ذلك، وذلك ((لأن الرجوع الى

---

(٧) ((مذكرات الشيخ محمد الخالصي المخطوطة))، عن المصدر السابق ص٢٤٦- ٢٤٧

العراق كان مشروطاً بإعطاء التعهد بعدم التدخل بالسياسة، وهذا مبدأ خطير يعني التنازل عن قيادة البلاد وتسليمها للاجنبي وعملائه، وكان موقف الشيخ منه واضحاً ورفضه له صريحاً وقاطعاً، بحيث بدت السلطة يائسة حتى من قبول الشيخ لمجرد التفاوض حوله، فاستثنوه من حق العودة وسمحوا فقط لمن اعطوا التعهد بعدم التدخل في السياسة، بعبارة أخرى التنازل عن حق ممارسة المرجعية مع شرط إضافي هو فك ارتباطهم بالشيخ مهدي))[٨].

ان رفض الشيخ مهدي الخالصي الكبير للتفاوض مع السلطة كما ورد في النص الآنف الذكر يستحق التوقف والدراسة، إلا إذا كان هذا التفاوض المقترح يتطلب الاقرار والامضاء سلفاً بشرط عدم التدخل في السياسة، أما إذا كان التفاوض حول هذا الشرط وامكانات تعديله فالمفروض ان لا يواجه بالرفض، إلا في حال ان الشيخ الخالصي الكبير قدر سلفاً بأن التفاوض باسمه فقط دون الآخرين يُعد بحد ذاته أمراً مرفوضاً وغير مجد، لأنه مهما توصل معهم الى حلول بصدد عودته هو بالذات فإن النتائج في كل الأحوال سوف لا تكون لصالحه ولصالح الوضع العام، وان السلطة بهذا العمل الذي شتت به جبهة المعارضة تكون قد حققت أهدافها كاملة ولا جدوى من ذلك التفاوض المقترح، ومع ذلك فإن هذه المسألة بحاجة الى دراسة اكبر لمعرفة مدى دقة وصوابية هذا القرار الرافض للتفاوض فيما إذا لم يكن مشروطاً بالتوقيع المسبق على شرط عدم التدخل في السياسة. فقد يكون القبول بالتفاوض يعرقل خطة ما، أو يؤثر باتجاه ما، أو يخلق ممكناً ما

(٨) الشيخ محمد مهدي الخالصي (الحفيد) رداً على سؤال وجه اليه من الباحث الفرنسي بير جون لويزار، ونشر هذا الرد الذي جاء ضمن حوار طويل في مجلة (مشرق مغرب) الفرنسية الصادرة في العدد (١٦٣) كانون الثاني، آذار ١٩٩٩ ويحتفظ (المركز العراقي للإعلام والدراسات) بالنسخ الخطية للأسئلة والأجوبة معاً.

ويشرح الشيخ محمد مهدي الخالصي الحفيد في حوار أجريناه معه في هذا الاطار ذلك الرفض بالقول: ((ان الشيخ مهدي كان يعي منذ أن كان في العراق ويقود الثورة ثم الصراع ضد الانتداب كان يعي ان الإنكليز لهم أسلوب خاص لفرض الأمر الواقع تحت عناوين خادعة منها (المفاوضات) ومنها (الانتداب) ومنها (المعاهدة) وقد كان حريصاً إلا يعطيهم فرصة لتمرير (الأمر الواقع) تحت هذه المسميات، ففي العراق أرسلت السلطات أكثر من رسول للشيخ طالبين اللقاء، فلما رفض الشيخ قالوا إنما نريد اللقاء للمفاوضات، فكان من جواب الشيخ إن كنتم صادقين في المفاوضات فما هذه الجيوش الجرارة التي تحتل بلادي، لا مفاوضات إلا بعد الجلاء، لأن المفاوضات مع وجود قوات الإحتلال تكريس للاحتلال وفرض للشروط بالقوة القاهرة وهذا ينافي مبدأ المفاوضات العادلة.

فبالنسبة لمفاوضات العودة كان الشيخ يرى أن هذه المفاوضات إنما تهدف لتكريس واقع كان بعضه مرفوضاً.

١ - ان الشيخ كان قد حكم بعزل فيصل وانه لا بيعة له في عنق العراقيين لأنه أخل بشروط البيعة بقبوله بالانتداب على العراق. والواقع المفروض في العراق ان فيصلاً هذا ملك مفروض على العراق والرسل يتكلمون باسمه باعتباره ملكاً وهو في وارد الشيخ معزول لا شرعية له فقبول المفاوضات نقض لحكم العزل وقبول بواقع مفروض من قبلهم مرفوض من قبل الشيخ.

٢ - كانت السلطات قد اجرت انتخابات المجلس التأسيسي بالشكل الذي تريد في غيبة العلماء وعلى الرغم من تحديهم لها وأسسوا هذا المجلس الذي كان أقر الانتداب بكل اجحافاته، فالمفاوضات كانت لإقرار هذا الواقع المرفوض وإضفاء الشرعية عليه.

٣ - المفاوضات كانت تهدف حسب قناعة الشيخ الى ما تريده بريطانيا من القضاء نهائياً على قيادة المرجعية ونفوذ العلماء، وتحويل المرجعية الى

مرجعية لا مرجعية لها إلا في الخرطات التسعة!! ولهذه الأسباب كان الشيخ في موقف صارم، لكي لا يدع عنوان (المفاوضات) يكون سبيلاً لإقرار كل تلك الوقائع السيئة وتكريسها، وكان حريصاً في كل ذلك على وحدة الموقف بين جميع العلماء، لأنه كان واعياً أن الإنكليز بهذه اللعبة يهدفون أيضاً إيجاد شرخ في موقف العلماء ليتمكنوا من الانفراد بالجانب اللين منهم وتأسيس ما يرسون اليه من مرجعية خانعة لا يصدر منها ما يسيء الى المصالح الاستعمارية)).

على أية حال ان الشيخ الخالصي الكبير كان مصراً على الموقف الجماعي والقرار المشترك في أمر العودة او اللاعودة - كما اتضح من نص متقدم - في مبدأ الخلاف الذي نشأ بتفصيلاته التي جاءت في مذكرات ابنه محمد الخالصي، والتي نقلناها فيما سبق عن علي الوردي، ولعل اصرار الخالصي الكبير على القرار المشترك في أمر العودة واللاعودة دفعه الى تجريب محاولات أخرى للتأثير على المراجع الآخرين في خضم الخلاف الذي حصل، فهو اقترح أخيراً وحسماً لهذا الخلاف مبدأ الوساطة أو التحكيم في الأمر، واناطة اختيار الطرف المحكم الى اختيار المراجع الإيرانيين الآخرين الذين اختاروا السفر الى ايران طوعاً واحتجاجاً، وفعلاً تم هذا الاختيار وهذا التحكيم لدى آية الله عبد الكريم الحائري الرئيس المطاع في حوزة قم والذي كان اقرب في توجهاته السياسية اليهم منه أي الى الشيخ الخالصي الكبير.

وجاءت نتيجة التحكيم لصالح هذا الأخير، إلا انهم - أي المراجع الذين قرروا العودة الى العراق بشرط عدم التدخل في السياسة - لم يلتزموا بنتائج هذا التحكيم وساروا في العمل في اتجاه تطبيق قرارهم[٩].

---

(٩) لقد اعتمدنا في هذه المعلومات على الشيخ محمد مهدي الخالصي والشيخ جواد الخالصي في حوارات خاصة معهما.

البدائل المتصورة

ان الغريب والمدهش حقاً، والذي لم يتم تسليط الأضواء عليه بشكل كاف هو ما يتعلق بالبدائل المتصورة المتاحة عن خيار العودة المشروطة، إذ أن أرضية هذه البدائل كانت الى حد ما قائمة من خلال الوقائع وردود الافعال الشعبية التي حصلت على أثر الإبعاد الطوعي والإبعاد القسري، سواء في العراق أو ايران، والارباك السياسي الواضح الذي أدت اليه هذه الأحداث، كما كشفت عنها فيما بعد مراسلات الدبلوماسيين الإنكليز الذين كانوا يراقبون الموقف وتداعياته عن كثب، فلقد اهتزت ايران اهتزازاً عنيفاً من الداخل تفاعلاً مع القادمين اليها، ولقد عبر الشارع الإيراني في حينه عن مواقف احتجاجية على ما حصل، ومواقف تضامنية مع المعنيين بشكل لا ينسجم مع الاصرار العنيد الذي أبداه المراجع الإيرانيون على قرار العودة المشروطة، فهذا الاهتزاز الشعبي كان مفروضاً له ان يوظف سياسياً في الأحداث بما يسمح بانتزاع اوراق ضغط لصالح المراجع، لكن لم يحصل ان جرى التفكير بذلك من قبلهم، كما توضح الوقائع والنصوص التاريخية، إذ كان بالإمكان توظيف الاهتزاز داخل ايران لتعديل الشروط الخاصة بعدم التدخل في السياسة، وكان بالإمكان تأطير هذه المعطيات الضاغطة مع جبهة معارضة موحدة ستؤدي بلا شك الى بعض النتائج التصحيحية للواقع، وكان بالإمكان اتباع سياسة النفس الطويل في مقاومة السلطة في العراق ومن وراءهم الإنكليز بناءً على قاعدة اعتبار ايران عمقاً استراتيجياً ثورياً يمكن مواصلة سياسة الضغط المتواصلة من خلاله باتجاه العراق، وهذه الإشكالية سنأتي على تفصيلاتها بشكل عام في العمل الإسلامي العراقي، وكان بالإمكان في أسوأ الحالات ممارسة دور المراجع اجمعين في ايران الإسلامية وداخل شارعها المحكوم آنذاك أيضاً الى واقع دكتاتوري.

هذه كلها امكانات وافتراضات نظرية، وربما ان هنالك امكانات

وافتراضات أخرى غيرها لا تنطلق من فراغ، انما تنطلق من رصد المسار الشعبي الإيراني المتفاعل مع ما حصل في تلك الفترة، وتنطلق من آثار هذا التفاعل السياسية على السلطة والإنكليز معاً في العراق. وللوقوف على صورة هذا الذي حصل نقف على بعض النصوص الواصفة اياه ويقول أحدها ((كان المجتهدون عندما رجعوا من العراق من جهة خانقين توجهوا نحو كرمانشاه فوصلوه في ٧ تموز، وقد جرى لهم في تلك البلدة استقبال عظيم اشترك فيه الأهالي والحكومة، ومكثوا في كرمانشاه شهراً، وقد أبرق القنصل البريطاني في تلك البلدة في ١٧ تموز الى السر برسي لورين الوزير المفوض البريطاني في طهران يذكر له ما جرى في البلدة أثناء مكوثهم فيها، حيث قال: ان المجتهدين كان حنقهم موجهاً ضد الحكومة العراقية وانهم ذكروا على ملأ من الناس أنهم لن يعودوا الى العراق إلا بشروط منها عزل الملك فيصل وان لديهم رسائل من رؤساء العشائر الكبار في العراق يؤيدوهم في مطلبهم هذا. ويشير القنصل البريطاني في برقيته الى ظاهرة طريفة هي ان الحزب الشيوعي في كرمانشاه أصبح فجأة شديد التدين وأعلن اعضاؤه تعلقهم بأحد المجتهدين وهو السيد علي الشهرستاني وأخذوا يحضرون المسجد من أجله كل يوم، وصار رئيس الحزب بمثابة الناطق باسمه. ويقول القنصل ان هذه الظاهرة ربما أدت الى عواقب خطيرة وأتاحت مجالاً للبلاشفة لينفذوا منه، وقد ذهب القنصل الروسي بصحبة ترجمانه الميرزا ابراهيم خان لزيارة المجتهدين الثلاثة: السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا حسين النائيني والسيد علي الشهرستاني، غير ان الأصفهاني والنائيني لم يكلماه، أما الشهرستاني فكان لقاؤه معه ودياً، ثم ذكر القنصل البريطاني في برقيته ان الميرزا ابراهيم خان نجح قبل بضعة أيام في تحريض الأهالي ضد بريطانيا، فأغلقت الأسواق وخرجت مظاهرة غير

ان السلطة العسكرية منعتها بإيعاز من السيد علي الشهرستاني..))[10].

وبعد ذلك ((غادر المجتهدون كرمانشاه متوجهين نحو بلدة قم، وقد جرى لهم في المدن والقرى التي مروا بها استقبال هائل لا مثيل له حتى ان بعض الناس كانوا يرمون بأنفسهم أمام سيارات المجتهدين لإظهار فدائيتهم لهم. وفي ١٧ آب وصل المجتهدون الى قم فاستقروا فيها، وهي بلدة مقدسة تضم ضريحاً فخماً لإحدى بنات الإمام الكاظم كما تضم حوزة للعلوم الدينية كبيرة.

أخذت الحركة المعادية لبريطانيا تستفحل في مختلف انحاء ايران، ولا سيما في العاصمة طهران، وقام الحزب الشيوعي بدور مهم في هذا السبيل، وحين حل شهر محرم في ١٤ آب صار خطباء التعزية والوعاظ يثيرون الناس ضد الإنكليز ويدعونهم الى إقامة المظاهرات ومقاطعة البضائع البريطانية.

كان الشيخ محمد الخالصي قد أبعد الى ايران في السنة الماضية - كما أشرنا اليه في الفصل السابق - وقد استقر في طهران، وحين حدث تسفير المجتهدين انتهز الشيخ محمد الفرصة، وهو خطيب مفوه، فأخذ يشن الحملات الشعواء على بريطانيا والمؤيدين لها. وقد ذكر السر برسي لورين في برقية له الى لندن: ان الشيخ محمد الخالصي يعد المهيج الرئيس ضد الإنكليز في طهران وانه على اتصال وثيق بالمفوضية الروسية. وذكر أيضاً ان الموظفين السوفيتيين في ايران استغلوا حادث تسفير المجتهدين واتخذوه سلاحاً بأيديهم لإثارة الناس ضد بريطانيا.

اضطر السر برسي لورين ان يذهب الى بغداد بطائرة عسكرية أرسلت اليه من بغداد لكي يحادث المسؤولين العراقيين بغية اقناعهم في اعادة المجتهدين الى العراق، ولكنه عاد من غير نتيجة. وفي ٣٠ آب أرسل الى

---

(١٠) عن دائرة الوثائق العامة/ لندن، رقم الوثيقة (أف، أو، ٣٧- ٩٠٤٨) عن المصدر السابق ص٢٣٦- ٢٣٧.

اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية برقية طويلة شرح فيها الموقف المتأزم في ايران من جراء تسفير المجتهدين. وفيما يلي ننقل جزءا من تلك البرقية:

سيدي اللورد .. ان حادثة خروج المجتهدين من العراق ونتائج وصولهم الى هذه البلاد كانت موضوع سلسلة من البرقيات التي ارى من الضروري عرضها عليكم، ان ظروف خروجهم والطريقة التي عوملوا بها أظهرت خلافا في الرأي بين هذه المفوضية والمندوب السامي في بغداد.فمن وجهة نظر السياسة البريطانية في ايران لا يمكن ان يكون هناك أمر أشد سوءا من هذه الحادثة. فبعد مدة طويلة من العلاقات غير المرضية مع الحكومة الإيرانية أخذ العداء لبريطانيا يضعف بينما هبطت سمعة المفوضية السوفيتية ونفوذها الى الحضيض، وأصبح الطريق مفتوحا لإعادة العلاقات الودية بين بريطانيا وايران على أساس ان بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي تسعى وتود ان تساعد ايران في طريق التقدم الإداري والتنمية الاقتصادية لما لها من عواطف تقليدية في هذا الشأن. ولكن نفي الشيخ مهدي الخالصي وما أعقبه من خروج المجتهدين الكبار مع ستة وعشرين رجلا من اتباعهم احتجاجا على ذلك انتج ضجة كبرى في ايران بدعوى ان هؤلاء الأشخاص المقدسين قد طردوا بالقوة من العراق بواسطة الإنكليز، وان الإنكليز قد وجهوا بذلك أفظع اهانة الى العقيدة الشيعية، وكشفوا القناع عما كانوا يدعونه من حبهم للإسلام وأظهروا انفسهم بأنهم أعداؤه الألداء. وليس ضروريا أن اضيف الى ذلك ان البلاشفة استغلوا ذلك تمام الاستغلال حيث اصبح في يدهم سلاح للدعاية لم يتوقعوه، فاستخدموه بكل طاقاتهم لاثارة العداء ضد بريطانيا والنقمة عليها... انني عند وصولي الى بغداد وتبادل الرأي مع السر هنري دوبس والمسؤولين البريطانيين الآخرين في العراق وجدت الموضوع اكثر دقة مما كنت أتصوره، فأن المسؤولين العراقيين قد اتخذوا اجراءات النفي من تلقاء أنفسهم وعلى مسؤوليتهم، وانهم مسروررون جدا من النتائج

طاقة، ويقول لورين: الكلام كان له أثره في الشاه ووزرائه))[١١].

ان هذه النصوص المطولة مشحونة بالدلالات ويمكن القول ازاءها:

اولاً: ان هذه النصوص تعكس الهيجان الكبير في الشارع الإيراني الذي كان بالإمكان النظر اليه كعامل توظيف في ادارة ايجاد الحلول اللازمة.. ويمكن تصور التقاط هذا العامل بذكاء، واحتضانه والحفاظ عليه، وتوجيهه بالشكل الثوري الضاغط المطلوب لانتزاع مكاسب سياسية، أو تعديل شروط مفروضة، ولم تسر الأمور في التعامل مع هذا الممكن كما ينبغي، ولم يحصل استقواء حقيقي به، ولم تبرز آليات واضحة آنذاك للعمل عليه، على الرغم مما له من أهمية في شكله الانفجاري - العفوي - العاطفي، أو في شكله المخطط الذي جاء بفعل جهود الشيخ محمد الخالصي فكيف إذا ما تصورنا تحويل هذا الشكل الآخر الى شكل حدثي مُحتضن ومرصود ومخطط عبر التقاط اولي راصد لدلالاته الضاغطة، وقاصد باتجاه توظيفها.

ثانياً: وهذا الانفجار او الاهتزاز كان فعلاً يشكل تهديداً للسياسة البريطانية - وفق النصوص المتقدمة - وارباكاً لها، دفع برموزها بالنهاية الى التحرك الفوري لما أثاره من تناقضات داخل هذه السياسة، واختلافات في وجهات نظر البريطانيين انفسهم، وخلط لأوراق هذه السياسة بشكل واضح، كان بالإمكان لو ان هنالك قراءة دقيقة لهذه المستجدات الدفع بهذه الأزمة البريطانية الى ما يخدم قضية العراق، ويدفع الانكليز والسلطة المحلية في العراق الى التراجع عن قرارات الابعاد والإذعان الى معادلة تفاهمية جديدة مع جبهة معارضة مبعدة متفاهمة في ادارتها للأوضاع، ولكن بما أن هذه الجبهة لم تحصل، سرعان ما تم احتواء الضغوط، والتفريط بهكذا فرصة أو أرضية جاءت دون اعداد مسبق لها، انما جاءت انفجارية عاطفية وعفوية في جزءها الأكبر كما وصفناها.

---

(١١) عن دائرة الوثائق العامة/ لندن، رقم الوثيقة (أف، أو، ٣٧١- ٩٠٤٨) عن المصدر السابق ص٢٣٦- ٢٣٧

ثالثا: والورقة الضعيفة التي لجأ اليها الإنكليز لاحتواء الأوضاع - وأيضا وفق النصوص المتقدمة - كانت الاتصال بسلطة ايران، وطمأنتها والتلويح لها بأن هؤلاء المجتهدين يشكلون خطرا على ايران والعراق في دورهم الذي يلعبونه بالسياسة، وكان المفروض ان يبادر الى العمل على هذه الورقة المراجع انفسهم، أي ان يرصدوا التناقضات على خط العلاقة بين بغداد وطهران، وان يصار الى الاستقواء بهذه الأخيرة، قبل ان يبادر الإنكليز الى ذلك. إذ ليس الأمر هنا لا يتعلق إلا بنمطية واحدة، هي نمطية تخويف السلطة الإيرانية من دور المجتهدين، فالأوضاع انذاك تتحمل اكثر من سيناريو في ادارة اللعبة السياسية على خط العلاقة بين بغداد وطهران وتناقضاتها، لا سيما وان هذه الأخيرة احتجت رسميا آنذاك على خطوات ابعاد المراجع التي اقدمت عليها الحكومة العراقية(١٢) وهذا الأمر هو الآخر لم يتم التفكير به بالصورة المطلوبة.

رابعا: كما ان هنالك معادلة سياسية أوسع أفقا، ولا تقتصر على إدارة التناقضات داخل السياسة البريطانية وبينها وبين السلطة في العراق، بل هي تمتد الى التناقضات الدولية الأوسع، بين الروس والانكليز، إذ لم يدرس خيار الاستقواء بالروس ضد الإنكليز لتصحيح الموقف، رغم حاجة الروس الماسة الى ذلك - كما تؤكدها النصوص المتقدمة - ورغم ان الروس هم الذين بادروا الى فتح هذه الورقة امام المبعدين الذين رفضوا حتى اللقاء بممثليهم ، ما عدا احدهم من الخط الثاني، الأمر الذي يشير إما الى تخلف الأداء السياسي لهم، أو الى أمور أخرى احتمالية، كأن تكون نوايا مبيتة بالعودة السريعة الى العراق بالاتفاق المسبق مع السلطة هناك أو بدون اتفاق.

ولا يمكن ايجاد تفسير آخر غير هذين التفسيرين، اللهم إلا انطلاقا من التحفظ الروسي الإلحادي الذي لم يكن مطروحا بقوة آنذاك، مع ان محمد الخالصي حاول بهذا الاتجاه، اتجاه توظيف العامل الروسي إلا ان أحدا لم

---

(١٢) راجع نص الاحتجاج في المصدر السابق ص٢٢٣.

يأخذ بآرائه، وضاعت فرصة أخرى في تصحيح مسار الأحداث.

خامسا: ويبقى ان نشير هنا الى الدور الذي بذله الخالصي ((الابن)) الذي نفي قبل نفي الخالصي الكبير والمراجع الآخرين بحوالي السنة، نتيجة نشاطه المناوئ للسياسة الإنكليزية، فكما تقدم في النصوص ان الخالصي تحرك على الفور لتوجيه الأحداث بالشكل الضاغط على الحكومة العراقية والانكليز معا، انطلاقا من ايران التي فهم الى حد ما ظروفها الداخلية والاجتماعية والرسمية، وكان قد تحرك آنذاك للتنسيق مع الروس، وبهذا يكون الخالصي ((الابن)) مهيئا - على رغم صغر سنه آنذاك - لأن ينظم آليات الضغوط المطلوبة من اجل عودة جماعية للمراجع غير مشروطة بعدم التدخل في السياسة، فهو كان في ايران وقبلها في العراق خطيبا مفوها كما جاء في نصوص التقارير المتقدمة، ومحرضا جريئا لترشيد ظاهرة الاستنكار الجماهيري وحث الخطباء الآخرين وزجهم في هذا الاستنكار بما يخلق ظاهرة احتجاجية متماسكة في ضغطها بشكل أكبر.. هذا فضلا عن كونه ملتقطا جيدا لتناقض السياسة الدولية التي حكمت تلك الأحداث بما يوفر احتمالات توظيفها ايجابا لصالح الأحداث، وهو في نفس الوقت قادر على التأثير ولو بحدود على السلطة الرسمية في ايران التي استقر بها قبل المراجع بسنة تقريبا.

ومع ان قراءة احداث تلك المرحلة تؤكد تحرك الخالصي على هذه الاتجاهات، او بعضها على أقل تقدير، إلا ان الفرصة لم تعط له لكي يخلق ظرفا ((كريما)) للعودة اللامشروطة الى العراق، أو ظرفا ضاغطا على الإنكليز والسلطة معا على أساس سياسة تنظيم الجهود القائمة على النفس الطويل، ومن ثم استثمار ايران عمقا استراتيجيا لإدارة أحداث العراق.

لم يستطع الخالصي ((الابن)) النجاح في مهمته، لأن قرار العودة اتخذ من قبل المراجع بصورة ملتبسة فيها الكثير من الغموض والاصرار اللامبرر وعدم التأني ورفض الحوار الجاد مع الخالصي الكبير، ورفض نتائج التحكيم

التي أشرنا لها، حيث بدا الأمر وكأن اتفاقا ما حكمت اليه قرارات السفر أو الإبعاد الطوعي، وقرارات العودة المشروطة بشكلها الاستعجالي.

أسباب العودة

وانطلاقا من الصورة المتقدمة ومن الفقرة الأخيرة لابد من الوقوف على معرفة الأسباب الحقيقية لهذه العودة المشروطة بعدم التدخل في السياسة، إذ ان معرفة هذه الأسباب تبقى مهمة وجوهرية في فهم التاريخ واسقاطاته على الحاضر، ورسم ملامح المنهج السليم لمعالجة أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق منذ هذه المحطة وحتى الآن، ولا شك ان القادر الأهم في بلورة هذه الأسباب هو محمد الخالصي ((الابن))، الذي عاش التفاصيل والذي يعتبر المعني الأكبر فيها بما يدفعه الى فهم هذا ((العناد)) على العودة بالصورة التي حصلت، فماذا يقول الخالصي الابن بهذا الصدد؟ يقول:

((أولا: ان المجتهدين كانوا سيئي الظن بالإيرانيين، ولا سيما السيد أبو الحسن الأصفهاني، إذ هو لم يذكر ايران بخير.

ثانيا: ان المجتهدين كانو يظنون ان الرئاسة لا تتم إلا في النجف، وقد علموا ان السيد محمد الفيروزآبادي بدأ يعمل للانفراد بالرئاسة فيها وصار يكتب الرسائل الى ايران ينتقص فيها من شأن المجتهدين المبعدين، ويذكر ان الحوزة العلمية في النجف مشغولة بالبحث والدراسة وان العلماء فيها على أحسن حال.

ثالثا: ان الشيخ عبد الكريم اليزدي الذي كان كبير المجتهدين في قم لا يرغب في بقاء المجتهدين فيها لأنهم يزاحمونه في الرئاسة، فهو كان يعارضهم من وراء ستار))[١٣].

و((مما يجدر ذكره في هذا الصدد ان السر برسي لورين أشارالى مثل

---

(١٣) محمد الخالصي ((بطل الإسلام)) عن المصدر السابق ٢٤٦- ٢٤٧.

هذا التعليل في رسالته الى اللورد كرزن المؤرخة في ٣٠ آب ١٩٢٣ حيث قال: ان المجتهدين يملكون في العراق دوراً واملاكاً وأموالاً خيرية للتوزيع كثيرة، ولهذا فإن من مصلحتهم العودة الى مراتعهم بأسرع ما يمكن، يضاف الى ذلك ان كبار المجتهدين في ايران وان كانوا مضطرين للترحيب بالمجتهدين المنفيين واحترامهم غير أنهم يعتبرونهم متطفلين عليهم يزاحمونهم على مقاماتهم وامتيازاتهم))(١٤).

وهذه الأسباب التي جاءت متطابقة تقريباً بين ما رآه الخالصي ((الابن)) والوثائق البريطانية تبدو منطقية الى درجة كبيرة، وهي إذا ما قارنا مضامينها مع الواقع الحالي السائد فيما يسمى بالمؤسسة الدينية، سنجد ان الاستحواذ على الزعامة والمرجعية او الصراعات القائمة بصددها - وهذا ما سنأتي عليه ضمناً في سياق هذا الكتاب - يكون سبباً في أحيان كثيرة لتضييع القضية الإسلامية المركزية او القضية الوطنية المركزية، الأمر الذي يقود الى اعادة النظر في الكثير من المنطلقات التاريخية والعاطفية والمذهبية التي عالجت ملف المرجعية من خلال الخطاب التمجيدي، وليس الخطاب الرقمي، وهذا ما سنقف عليه لاحقاً بالتفصيل أيضاً.

نعود لنقول ان تلك الأسباب على الرغم من منطقيتها الكبيرة إلا انها قد تحتاج الى توضيح اكبر، أو قد تبدو انها غير كافية للاحاطة بالصورة الكلية لما حدث. وهذا مادفع بنا الى التنقيب اكثر في زوايا هذا الملف، والعودة الى قراءة بعض الوثائق التاريخية أو بعض الكتابات الصحفية المهمة في هذا الصدد.

وفي خضم هذا التنقيب ارتأينا ان ننشر نص مقال صحفي ينطوي على درجة كبيرة من الأهمية في هذا الاطار، نظراً لأن كاتبه كان أيضاً أحد

---

(١٤) دائرة الوثائق العامة في لندن رقم الوثيقة (أف، أو/ ٣٧١ - ٩٠٤٨) عن المصدر السابق، ص٢٤٨.

المبعدين ونشرته إحدى الصحف الإيرانية آنذاك وهو - أي المقال أو التقرير - يضيء الى درجة كبيرة الصورة الكلية للأحداث، ويشير الى بعض الملابسات فيها، ونص التقرير ((المقال)) الذي كتبه أحمد الخراساني نجل المرحوم الآخوند الخراساني في جريدة ((اقدام)) الفارسية التي كان يصدرها ((عباس الخليلي)) وهي محفوظة ضمن مجموعات الصحف الإيرانية القديمة في المكتبة الوطنية في طهران والمقال في مجمله جاء على صورة تقرير موجه برقيا الى كبار علماء ايران، نص هذا التقرير - المقال - هو كما يلي:

((كيف جرى إبعادنا

برقية من كرمنشاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الى السادة العظام وحجج الإسلام دامت بركاتهم

نظرا لضرورة اطلاع ذواتكم المقدسة بصورة تفصيلية على ما جرى، اصبح من الضروري ان اعرض (على حضراتكم) الأمر تفصيلا: انه منذ ثمانية أشهر مضت اخذت الاستفسارات ترد من جمهور الأهالي سائلة عن الموقف من انتخابات العراق، وقد حكم الآيات العظام دام ظلهم وفقا للتكليف الشرعي والواجب الديني بحرمتها وعليه فإن الحكومة لم تستطع بأية حال اجراءها طوعا، فلما يئست من ذلك قررت منذ أوائل شهر شوال ان تجريها بالقوة والاكراه، مستعملة منتهى الشدة ومختلف اساليب التهديد بالنفي والابعاد، وقامت فعلا بإبعاد عدد من الزعماء المحترمين والقادة الميامين إلى الشام وفلسطين، على اثر اجراءات الحكومة الشديدة وتهديداتها توالت استفسارات الأهالي وتراكمت المطالبة ببيان الموقف الشرعي من حضرة الآيتين دام ظلهما، بحيث وقعا في وضع شديد الحرج، فلم يكن بإمكان ايهما شرعا اعطاء الترخيص بالمشاركة في الانتخابات مع بقاء الحكم الصادر بحرمتها في الحالة القائمة، ولا حتى التزام جانب السكوت فاصبح

التخلص من جميع هذه المحاذير منحصرا في السفر الى الأرض المقدسة في خراسان خلال الشهرين او الثلاثة من بدء الانتخابات، وكان من المقرر الاتفاق مع الحكومة ان تجري الأمور وفقا لذلك، لأن الهدف من السفر كان حفظ الاعتبارات الظاهرة (ماء الوجه) ولكن الحادث المفجع بابعاد حضرة حجة الإسلام الشيخ الخالصي أدى الى مسارعة الأحداث والارتباك، (إذ كان من المتفق عليه) عند الوصول الى الكاظمية، على مشرفها السلام، ان تجري مذاكرات مع الحكومة، بحثا عن حلول لأصل المشكلة، وفي حال عدم مساعدة الأوضاع للوصول الى الغاء الفتاوى بتحريم الانتخابات، وضرورة رحيل العلماء، اثناء فترة اجراء الانتخابات بالإكراه والقوة، ومراعاة للأمر الواقع ان ترفع الحكومة الحظر والاعتقال عن الشيخ الخالصي، كأنه أيضا قد اختار الرحيل بإرادته، وبذلك يمكن اجتناب المضاعفات الكبيرة الحالية والمستقبلية من جميع الوجوه. غير انه بعد مغادرة الآيتين (السيد والشيخ) النجف الأشرف اضطربت أوضاع الحوزة العلمية، حيث بادر العلماء من العرب والعجم، الى اعلان عزيمتهم على مرافقة الراحلين في سفر الزيارة هذه وبعضهم (ابدى الرغبة) في المشايعة والتوديع الى الكاظمية، وقد جرت على هذا النحو الى كربلاء المقدسة بصورة حرة أي من دون مداخلات السلطة، ولكن بعد ذلك (وبشكل مفاجئ) تدخلت الحكومة بلا سؤال أو جواب، ومن دون مراعاة ان الهدف من السفر انما هو حفظ حالة الحياد، فقامت الحكومة بفرض حالة من الحصار والعزل (فردون) على السيدين الشريفين، ثم منعت العلماء العرب (العراقيين) بصورة رسمية من ادامة السفر، وطالبت بترحيل الإيرانيين من العلماء، فلما يئست من تلقي ذلك عمدت الى منع الجميع من السفر، واعدت فقط تسع سيارات لسفر الآيتين، والسيد الفيروز آبادي والشيخ الجواهري، وعلماء كربلاء، وأنا وأخي، وما عدا السيد الفيروز آبادي الذي لم يكن موجودا وقت السفر، وضعوا البقية

في ثماني سيارات بشكل غير لائق، ومنعوا الناس من المشاركة في توديعهم، ثم حركوا السيارات من كربلاء المقدسة من دون ان يسمحوا للقافلة من التوجه الى الكاظمية، وبذلك فرطت في المصائب العظيمة التي كان من المقرر ان تترتب على مذاكرات الكاظمية، وعلى بعد فرسخ من بغداد، عبروا بالقافلة الى الضفة الأخرى من نهر دجلة، ومن طريق بعيد جدا وغير مسلوك، أوصلونا الى السكة الحديدية، وبالقطار الخاص الذي اعدوه لهذا الغرض، خلافا لمواعيده المعتادة، نقلونا على عجل، واوصلونا الى الحدود الإيرانية مع الغروب. أما السيدان الفيروز آبادي وآقا ضياء الدين العراقي، فقد رحلوهما في اليوم التالي حيث ادخلوهما الى الكاظمية، وبعد تعريضهما للتحقير والإهانة، تم جلبهما الى مركز الشرطة، ولم يسمحوا لهما بالالتحاق بالموكب الموقر وحسب علمنا لا زالا في الكاظمية ممنوعين من السفر، ولا ندري هل سمح لهما بالعودة الى النجف الأشرف، أو التوجه الى سامراء ام لا.

توضيح من الجريدة

اقدام: المقصود من السادة الزعماء المبعدين السيد محسن أبو طبيخ، وهو أحد اكبر قادة الثورة ومن مشايخ الفرات، والسيد الفيروز آبادي أيضا من مراجع التقليد، والسيد ضياء الدين العراقي أيضا من العلماء الذين درسوا على يد المرحوم آية الله الخراساني.

كلمة (فردون) التي وردت في البرقية، كلمة تركية، ومن مصطلحات الحكومة العثمانية التي كانت في العراق.

وصاحب التوقيع هو نجل المرحوم آية الله الخراساني))[١٥].

وللتعليق على هذه الوثيقة نقول:

---

(١٥) جريدة ((اقدام)) الفارسية العدد (١٤٢) التاريخ (١٣٢٣ هـ - ش) يوم الاثنين، ١٦ تموز الموافق لشهر ذي الحجة ١٣٤١. انظر صورة لنص الوثيقة الفارسي في ملحق رقم (١).

١ - ان نصوص هذه الوثيقة على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، حيث توضح فعلا في سياق مفرداتها معنى ((التورط)) أو ((الورطة)) التي وجد الأصفهاني والنائيني نفسهما فيها، إذ انهما لم يكونا اطلاقا بصدد الدخول في هذا المدخل ((الوطني)) وملابسات المجلس التأسيسي وشرعية انتخاباته بإرادتهما، وبقرارات مستقلة واثقة من نفسها، ومستعدة لأن تتحمل نتائجها منذ اللحظة الأولى، انما جاء دخولهما ودورهما في ذلك انطلاقا من ضغط الناس، وانطلاقا من التضامن ((المفروض)) عليهم من تحركات الشيخ الخالصي الكبير، وعندما اصبحا تحت ضغط قرار السعدون وتهديداته بالتسفير فكرا بالتخلص من هذه الورطة عبر اقناع الشيخ مهدي بالسفر الطوعي الى ايران احتجاجا لكي تتم الانتخابات في ظل غيابهم، ثم يتاح لهم العودة بعد ذلك.

٢ - ان العبارة التي جاءت في التقرير ((فأصبح التخلص من جميع هذه المحاذير متحصرا في السفر الى الأرض المقدسة في خراسان خلال الشهرين أو الثلاثة من بدء الانتخابات وكان من المقرر الاتفاق مع الحكومة ان تجري الأمور وفقا لذلك، لأن الهدف من السفر كان حفظ الاعتبارات الظاهرة - ماء الوجه -)). هذه العبارة بحد ذاتها تحسم كل الجدل والالتباس والغموض حول الأحداث التي حصلت، فهي عبارة صريحة بوجود اتفاق مسبق، أو السعي نحو ايجاد هذا الاتفاق مع الحكومة لحل الاشكاليات عبر سفر طوعي الى ايران.

٣ - وانطلاقا من هذا الاتفاق أو التفكير فيه يمكن فهم قرار العودة المشروطة المستعجل، وغلق كل الأبواب بشكل عنيد أمام ما اسميناه البدائل المتصورة المتاحة التي جاءت في سياق الأحداث والتي اسهبنا في شرحها. فالأمر لا يتعدى الصورتين، الصورة الأولى هي وجود اتفاق مسبق مع الحكومة العراقية، وفي ظل هذا الاتفاق سيكون الاصرار على العودة

المشروطة مفهوما، الصورة الثانية وجود نية اتفاق اكيدة مع الحكومة والتفكير في ذلك - كما ينص التقرير - وفي مثل هذه الحالة يبدو الأمر هو الآخر مفهوما. فالمراجع المعنيون هم ليسوا بصدد أية مواجهة من أي نوع كانت، وعليه فإنهم لم يكونوا بصدد رصد التطورات والتفكير في استثمارها، ومن ثم ادارة المواجهة.. انما هم بصدد العودة السريعة للأسباب التي ذكرها الخالصي ((الابن)) وللأسباب التي ادرجتها الوثيقة البريطانية - كما مرت - فالقضية كلها لا ترتبط في تفكيرهم في الوطن وشؤونه واحوال مجتمعه ومستقبله، والى ماذا ستؤول أموره، القضية ان الزعامة الروحية المتوفرة لهم في العراق لم تكن متوفرة لهم في ايران.

نتائج القرار

هكذا وبهذه ((البساطة)) يتاح لرئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ان ينجح الى حد مذهل في مخططه وإصراره!! وهكذا يتاح للملك ((المتردد)) أو ((الحائر)) ان يفلت من استحقاقات تلك الأحداث، وهكذا يتخلص الإنكليز من المأزق الجديد الذي وقعوا فيه واربكهم سياسيا ودبلوماسيا !! وهكذا وبهذه ((القسوة)) تقبر كل البدائل المتصورة والمتاحة التي وفرتها طوارئ الأحداث الشعبية الانفجارية - العاطفية - العفوية والمخططة!!

وكم ستضيع لاحقا طوارئ انفجارية شعبية كالطارئ الآنف الذكر في حوادث العراق اللاحقة وعمله الإسلامي المحتقن!!... هكذا يخرج الجميع من المأزق القاتل، إلا العراق كدولة أريد لها أن تؤسس على هذا الأساس القلق، وإلا شعبه الذي سيبقى هائما على وجهه، وباحثا عمن يحتويه من تيارات فكرية - اجتماعية، وإلا بطلا المعارضة ((الخالصي الكبير)) و((الخالصي الابن)) فالأول دفن في أوراق التاريخ كعنيد وطني في طريقة إدارته لأحداث المعارضة في الداخل. فالواضح من عباراته المارة الذكر انه خذل من محيطه في الموقف من اجراءات السلطة ضده، وهذا الخذلان لم

يعرف بالضبط إذا كان الخالصي الكبير قد شخصه مسبقا وهو يدير المواجهة مع السلطة، فالمواجهة مثلما تتطلب رصد أوضاع الخصم، ورصد أوضاع الأمة، فهي تتطلب أيضا رصد أوضاع الجبهة الداخلية وتقييمها، ومعرفة الأوراق والأدوات فيها معرفة دقيقة، ومن ثم ادارة المواجهة على ضوء كل ذلك. بدا الخالصي الكبير كعنيد وطني، ووطني صادق بغض النظر عن أي خلل ((افتراضي)) في الأداء الداخلي، وبغض النظر عن أدائه الخارجي ((في ايران)) للأحداث، وبغض النظر أيضا عن اختياره خراسان ملجأ ابديا له، ربما لطمئنة عبد الكريم الحائري على زعامته، وربما لأسباب أخرى، تاركا العراق مضطرا لقدره الذي وصفناه سلفا، وتاركا ابنه ((محمد)) في لجة البحث عن مخرج لابقاء العراق حاضرا في المواجهة عبر اجتهاداته، لكنه هو الآخر اندمج بالهم الإيراني مضطرا، مواصلا ما استطاع أن يحضر العراق في تحركاته[١٦]. فيما هذا العراق استقر على رغبة زعمائه وكلاء

---

(١٦) كان الخالصي الابن يواصل معارضته للحكومة والانكليز معا حتى بعد نفيه لإيران ونفرج هنا نص وثيقة توضح نشاطه في هذا الصدد

ترجمة الوثيقة البريطانية:

((سري/ من مقر المندوب السامي/ بغداد - ك ١٩٢٣

الى: جناب دوق دفنشير

وزير الدولة لشؤون المستعمرات/داوننغ ستريت - لندن

سيدي الدوق: يشرفني أن أبعث اليكم ولمعلومات جنابكم وثيقة مترجمة من اللغة الفارسية ارسلت من طهران بواسطة البريد الى مواطن في بغداد، والتي يظن أنها قد وزعت على نطاق واسع في هذه المدينة. ويلاحظ أن الوثيقة مختومة من قبل محمد بن مهدي الخالصي الذي غادر العراق مؤخرا.

ارسل نسخة من هذه الوثيقة الى سفير جلالة الملك في طهران

خادمكم المطيع والمخلص دوما/ ه. دوبز/ عن المندوب السامي للعراق

نص بيان الإمام الخالصي: (حول القضية العراقية) والتنديد بالاحتلال ومعاهدة الانتداب لقد قام الأمير فيصل بإصدار إعلان يتعلق بالمعاهدة الإنكليزية العراقية وجهه الى شعب العراق، ومن شأن هذا الإعلان أن يصيب بالصدمة كل مخلص ذي كرامة، وان يشعر إزاء هذا الإعلان = =

== المشوب بالخديعة والتزلف، أن يشعر بالألم والعار، فهو قبل كـل شيء يفصل أولا: كيف أن شعب العراق مدين لفضله الكبير، ويصف بكثير من التعالي والعجرفة الجهود التي بذلها ممثلوه خلال الأشهر العشرة من العمل الذي نتج عنه هذه المعاهدة، ويتباهى بأن هذه الخطوة الجبارة إنما جاءت بفضله هو، ويطلب من الشعب أن يدين له بالإمتنان لهذا الفضل.
ثانيا: يعتبر التسليم بفضل الانكليز من أهم واجبات الشعب، ويبالغ بالثناء على الأفضال التي تكرم بها الانكليز على البلد، ثم يعرب بالخصوص عن سعادته للوعد الذي تقدم به الانكليز لضمان مقعد للعراق في عصبة الأمم، الأمر الذي لو تم لا يعني سوى زيادة حصة بريطانيا من الأصوات هناك. ثم يوالي فيصل بيانه بنشر بنود المعاهدة التي يكفي كل بند منها لتدمير أمة بأكملها، ويفعل كل ذلك بطريقة بلهاء تحمل كل ذي عقل يسمع هذا الإعلان ويطلع على هذه المعاهدة، أن يقارن بين هذا الأمير وذكائه ووعيه وبين المهراجا الهندي الذي قال: (والله عندي عرش، وعندي تاج، لكن ما عندي سلطة). أو أن يقارن بالنعامة التي تدفن رأسها وتظن أحدا لا يراها لأنها لا ترى شيئا أحدا. ولعله يظن أنه بهذه الحيلة الحمقاء، يمكنه أن يخدع أمة حية وشعبا يقظا. حقيقة أن الأمر ليبعث على الأسف الشديد، ان يقدم سليل أسرة كريمة، في هذا الوقت الذي تتضح نوايا أعداء الإسلام أكثر من وضوح الشمس، أن يقدم، عند أول ايعاز له، على إشهار السيف في وجوه قادة الإيمان وعلى حرب الشرع الحنيف والسماح لجنود الكفر ان يعيثوا في الأرض الإسلامية المقدسة فسادا، ثم يفتخر بتلك الجنايات ويتبجح بمعونة الانكليز في حربهم على الإسلام. فعلى الرغم من افعاله التي تعد وصمة عار في التاريخ، وعلى الرغم من الذلة التي لاقاها عند طرده من عرش سوريا، فقد منحه العراق دعمه وآزره من باب الاحترام بشرط أن يعمل على حماية استقلال البلد، وان يقيه من مخالب الانكليز، وان يقوم برعاية الكيان السياسي للدولة، ولكنه تنكرا لهذا الفضل وانطلاقا من وضاعة طبعه فقد تصرف خلاف كل الأصول، وحسب أن الموقع الذي يحتله إنما جاء نتيجة تفضل الانكليز عليه، فهو يسعى لإيفاء واجب العبودية لهم من خلال اختتام اعماله الشائنة بفرض العبودية على شعب العراق، وهو يبغي من وراء ذلك كسب رضى الانكليز من خلال قبوله بهذه المعاهدة، متناسيا أن هذه المعاهدة لا اعتبار لها مطلقا، ولا يمكن أن تمس حقوق الأمة في الحرية والسيادة، فإن الآثار الشريرة للبند الثاني عشر الذي يمنح البعثات التبشيرية حرية العمل، بدأت بالظهور ولا يعلم إلا الله عاقبة هذا الأمر. ويبدو ان الأمير لا يكتفي بالتضحية بشعبه وبلده بل سيضحي بدينه وشريعة أجداده المقدسة، في سبيل مركزه الموهوم، ليحقق بذلك أكبر أمنيات الانكليز ويكسب رضاهم عنه.
مختوم بختم محمد مهدي الخالصي))

اولاً: تأسيس قاس لغياب المرجعية التي سميت فيما بعد انها مرجعية عليا، هاربة عن الميدان والسياسة والمجتمع وحتى الارشاد، فبدت وكأنها مطلوبة لذاتها كزعامة ((روحية)).. ذات هالة قدسية مكتفية بامتيازات هذه الهالة من حقوق شرعية وبساتين واملاك، بلا حاجة للمجتمع ومشاكله، فالمجتمع ((غادر)) و((متلكئ)) و((لا يوثق به))!! كما هو ((شأنه)) عبر التاريخ، إذ لا يوجد بعد ذلك سوى اللجوء الى مثل هذه التبريرات، و((التقية واجبة))، ولا جدال في ذلك في الفكر الشيعي!! و((الحفاظ على الكيان)) بطلاسمه ومناهجه وطرق دراسته هو الأصل، مهما كانت التحديات!! يا لها من افتراضات وتبريرات ماذا انتجت فيما بعد والى اين رمت بهذا العراق وقذفت به من محن ومصائب.

ثانياً: لقد أسست تلك الأحداث الى شكل ((القائد - الأصل)) في المرجعية، إذ ينبغي ان تكون معادلته وفق تلك المواصفات، وإلا يُعد ((مارقاً)) او ((خارجاً)) عن الدولة والكيان معاً، وستشكل معادلة هذا ((القائد - الأصل)) ارضية أزمة القيادة الإسلامية - الشيعية في العراق منذ التأسيس وحتى الآن.

ثالثاً: أسست تلك الأحداث لنمط معين من العلاقة بين الفقيه والسلطة، هو نمط خضوعي ينطوي على حيزٍ محدد من الصلاحيات التي لا تتجاوز قضايا ادارة المدارس الدينية والتجنيد والتسفير وما شابه ذلك.

رابعاً: وجه قرار العودة المشروطة بعدم التدخل في السياسة ضربة قاصمة مادية ونفسية لما تبقى من اشكال العمل المعارض في الساحة العراقية، فلقد اصبح تحصيل حاصل امام السلطة ان تتفرغ لـ((تنظيف)) الداخل من ((الفلول)) الباقية الرافضة والمعارضة لها.

فإذا تهاوى الرأس ((المرجعي)) الأعلى تهاوت الأمة، وسيموت الثوار الباقون قهراً وكمداً أو قتلاً على يد الجلاد بقطع الأعناق مرة أو بقطع الأرزاق وتنشيف الموارد الأخرى إن لم ينفع الإغراء بالمناصب او الاقطاعيات التي في قبضة الجلاّد ازمتها.

خامسا: منذ تلك اللحظة بات المرجع اللاعربي الذي لا يتدخل في السياسة هو المطلوب من قبل الحكومة، لأنه استطاع ان يوجد الحل لها، فيما المرجع العربي الذي يؤمن بالسياسة هو المستهدف من هذه الحكومة لأن هاجس الخالصي الكبير - الوطني العنيد - بقي في العقل الباطني لها، فيما هو بالضرورة سيكون منافسا للزعامات الخضوعية للسلطة. والغريب أن ((إيرانية المرجع)) الأعلى التي افرزت هكذا واقع والتي وضحت ان المرجع الإيراني سيبقى دائما مقيدا أمام السلطة العراقية ومهددا بالتسفير .. الغريب أن هذه القضية أهملت في الوعي العراقي العام، ولم يصر الى محاولة تصحيحها في أي من الفترات اللاحقة ولم تتحول الى ثقافة تاريخية في العقل العراقي العام أو العقل الحركي، إذ بعد مرور ما يقارب السبعين عاما يتجه العراقيون الى المرجع الأعلى الإيراني ((السيد الخوئي)) لتخليصهم من السلطة، ولم يضعوا في حساباتهم هذه القيود التاريخية المرتبطة بإيرانية المرجع او افغانيته أو تركيته والفارضة عدم تدخله بالسياسة إلا بالشكل الخضوعي للسلطة.

وفيما أن هذه المعادلة تحكمت الى حد ما بإدارة العمل الإسلامي في العراق من قبل السلطة وتحولت الى ورقة وأداة خطيرة بيدها، لم يخضع العمل الإسلامي في ايران الى هكذا معادلة، الأمر الذي أضعف من مناورات السلطة الإيرانية ازاءه ودفع بها الى التفتيش عن أوراق أخرى حتى اضطرت في فترة من الفترات أن تستعين بالعراق كورقة أو أداة ضاغطة بوجه العمل الإسلامي في ايران.

وبهذا تكون الورقة الأولى ورقة المرجعية الإيرانية في العراق جرت وبالا آخر عليه، وهو وبال اللجوء الى هذه المرجعية وتعزيزها وتدعيمها على أنها المرجعية الأصل كلما دعت ظروف السلطة الإيرانية الداخلية الى ذلك.

وبهذه نتتهي الى نتيجة قاسية أخرى من نتائج هذا الواقع، وهي ان المرجعية الإيرانية في العراق ليست مطلوبة من السلطة العراقية فقط إنما من السلطة الإيرانية أيضا في كثير من الأوقات، الأمر الذي اعطى هذه المرجعية

غالبا ((حصانة)) السلطتين العراقية والإيرانية، لأنها - حسب ما سيتضح لاحقا - مرجعية خضوعية للسلطة، لا تتدخل في السياسة، فاستمدت قوتها في العراق من هذه ((الحصانة)) وباتت قادرة على أن تدحر الخط التجديدي داخل المؤسسة الدينية على خلاف ما حصل في ايران - كما سنأتي على تفصيلات ذلك أيضا -.

وهذا التداخل على الأرض وفي النتائج حدا بنا الى أن نقرأ مسار العمل الإسلامي في العراق على ضوء تجربة العمل الإسلامي في ايران، إذ أن هذه القراءة يبررها التداخل المذكور بشكل كبير.

الفصل الثاني

ازمة القيادة الإسلامية في العراق

على ضوء التجربة الإسلامية الإيرانية

مبدأ المقارنة

إن أزمة القيادة الإسلامية في العراق هي أزمة على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة والتعقيد، ومن أجل الاحاطة بكل أبعاد هذه الأزمة الأساسية والفرعية كان لابد لنا - كما أشرنا سابقا - أن لا نكتفي بقراءتها من داخل الحالة الإسلامية في العراق وحركتها بدءً من تأسيس الدولة.. لأن هذه القراءة المحدودة ستتيح أفقاً محدوداً لرؤيتها، فيما أن هدفنا الأساسي يتمحور حول قراءة كلية لهذه الأزمة، في الأبعاد النظرية والفكرية، وفي الأبعاد الميدانية والتطبيقية، وفي الأبعاد المرتبطة بالتجليات والظواهر القيادية الإيجابية والسلبية، وصولاً الى استنتاج اكثر دقة يضعنا أمام استحقاقات المستقبل، وامكانية التأثير عليها - على الأقل - بالنسبة للأجيال اللاحقة.

وإذا كانت القراءة المقارنة التي قدمناها بين الأداء القيادي لتجربة فيلق بدر من جهة، والمقاومة الإسلامية في لبنان بقيادة حزب الله من جهة أخرى في فصل لاحق من الكتاب، قد تحركت على محور محدد، وكشفت عن توصيفات عامة لهذه الأزمة وأسبابها في مقطع زمني معين، فبالتأكيد ان رؤية مقارنة أخرى - إذا صحت التسمية - ستكشف عن محاور أخرى وأبعاد جديدة في بنية هذه الأزمة القيادية.

وإذا كان محور المقارنة في هذا الفصل هو القيادة الإسلامية في إيران وأداؤها الفكري والسياسي والميداني خلال فترة محددة في مقابل التجربة

العراقية الإسلامية، فلابد من الإشارة بدايةً أن هذه المقارنة لا تحاول ان تتسلح بـ((العلمية)) البحتة أو ان تدعيها، لأن هكذا مقارنة تحتاج إلى جهد كبير وهائل، فضلاً عن انها تحتاج إلى احاطة شمولية بالعمل الإسلامي في كل من إيران والعراق، هذا بالإضافة إلى صعوبة الإحاطة التفصيلية بمجمل مناهج العمل القيادية المتعددة في كلتا التجربتين، الأمر الذي يجعل من الادعاء بإجراء دراسة مقارنة كاملة وعلمية ادعاءً مضخماً، وربما غير علمي، من خلال فصل محدود في هذا الكتاب، لذا علينا أن نشير إلى أن المطلوب في هذا الفصل هو ليس هذا الادعاء، وانما الوقوف على ما يمكن تسميته بعض الفوارق الجوهرية بين التجربتين التي تساعد على رصد بعض المسائل الجوهرية المرتبطة بالأداء القيادي العام الذي لا ينفك بشكل من الأشكال عن تفاصيل العمل الإسلامي الحركي والمرجعي، وربما أن الدخول في هذه التفاصيل سيؤدي إلى خلط منهجي بين بحث عن القيادة وبحث عن مسار العمل الحركي والثوري، ومع ذلك يمكن القول أن هذا الخلط المنهجي أمر لا مفر منه في هكذا دراسات، وسنحاول قدر الإمكان أن نصرف هذا الخلط، أو نتعامل معه في أضيق الدوائر التي لا تصيب وحدة البحث - أزمة القيادة الإسلامية في العراق - بخلل الفضفاضية أو ارتباك المحور.

وربما أن ما يزيد الأمر تعقيداً في هذا المجال هو ذات الفكرة المقارنة بين إيران والعراق فيما يخص قيادة العمل الإسلامي النابع من التداخل التاريخي في هذا العمل في بعض المراحل، والتداخل الذي تفرضه وحدة الثقل الشيعي لهذا العمل، بالإضافة إلى التداخل الجغرافي إذا صح التعبير، حيث تكون القيادة الإيرانية الإسلامية في العراق لتدير العمل داخل إيران، أو حيث تكون القيادة الإسلامية العراقية في ايران لتدير حركة العمل في العراق، مع الفارق الجوهري في الحالتين والذي سنأتي عليه لاحقاً.

إن ذات الفكرة المقارنة في هذا الاطار تزيد من تعقيد المهمة، إلا اننا - كما

أشرنا - لسنا بصدد الدراسة الشمولية، وإنما بصدد تهيئة مدخل لهذه الدراسة يسد حاجة بحث الكتاب الأساسي المتمثل بأزمة القيادة الإسلامية في العراق خلال فترة البحث.. مدخل لصورة مقارنة تتحول إلى عامل مساعد للقراءة، ليس إلا، لأننا نرى أن مثل هذا المدخل أو لنقل الرصد الاجمالي، أو التصور العام للأداء القيادي مع اختلاف مناهجه، سيضيف إضافات جوهرية ومضمونية مهمة فيما نحن بصدده، وسيطرح مجموعة من النقاط الحيوية التي تستحق الدراسة المستفيضة التي يمكن أن تفتح مستقبلاً ذهنية الباحثين على التعمق بها وتناولها بشكل تفصيلي.

إن ثقل هذه المعالجة بين التجربتين العراقية والإيرانية سيركز أكثر على الربع الثالث من القرن الماضي، ولا يشمل الربع الأخير منه، حيث انتهى العمل الإسلامي في إيران إلى تأسيس دولة إسلامية تحولت إلى حاضن للحركة الإسلامية في العراق، وعليه فإن الصورة تختلف هنا اختلافاً جذرياً، حيث لا تنطبق المقارنة، بقدر ما يبدو الأمر أنه يرتبط في العلاقة بين هذا العمل الإسلامي العراقي وبين الدولة الإسلامية، وهذا ما يقع خارج حيز هذا الكتاب، إلا في بعض الإشارات والمحطات المترابطة معه، والتي سنشير إليها في الأجزاء اللاحقة من الكتاب. وما يرتبط بالنصف الأول من القرن الماضي فإننا سنقف على المحطات الفارقة التي تدخل في حيز الموضوع، دون أن نواكب الأداء القيادي في الاتجاهين الإيراني والعراقي في كل تفصيلاته، لا سيما وان هذا النصف الأول من القرن الماضي كان العمل فيه متداخلاً بين الساحتين إلى حد كبير، مع ان اتجاهاته وموضوعاته واهتماماته تختلف من ساحة إلى أخرى. هذا فضلاً عن ان الربع الأول من القرن مثل زمناً استثنائياً مرتبطاً بتحولات دولية كبيرة على صلة بالأحداث داخل الساحتين العراقية والإيرانية. فالعراق خرج آنذاك من سلطة الدولة العثمانية المنهارة، وإيران خضعت لسلطة رضا خان الدكتاتورية بعد الحكم القاجاري، وكانت مسرحاً أيضاً فيما بعد إلى تدخلات خارجية. ومع

ذلك فإن حدثين تاريخيين كبيرين حصلا في كل من إيران والعراق لابد من النظر اليهما في بعض النواحي، ولو انهما متباعدان زمنياً تقريباً.

وهما حدث الثورة الدستورية في ايران سنة ١٩٠٦ وثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني، إذ رغم ان الحدث الأول في ايران كان حدثاً داخلياً ضد السلطة المحلية، والحدث الثاني كان بوجه احتلال خارجي، إلا أن هذين الحدثين شكلا منعطفين حاسمين في انطلاق العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق، وهما سيؤثران فيما بعد على حركة هذا العمل المستقبلية.

إن ما نحاول أن نقرأه في هذا الفصل من نقاط جوهرية فارقة بين التجربتين العراقية والإيرانية لا تشكل مسحاً كاملاً لهما، بقدر ما تتخلص بفقرات تبدو للوهلة الأولى أنها منفصلة عن بعضها، إلا أنها في الواقع مترابطة بشكل أو بآخر.. وان قراءاتها ستكون ذات ثقل عراقي أي بمعنى أنها ستستغرق في تفاصيل التجربة العراقية أكثر مما تستغرق في التجربة الإيرانية، إنها قراءة لواقع عراقي على هدى تجربة مجاورة ومتداخلة معه والتي ستشمل خط المثقف الديني والفوارق بين المؤسستين الدينية العراقية والإيرانية على ضوء خطوطهما التقليدية والتجديدية، كما أنها ستشمل التصاق كل تجربة في وطنها وتعاطيها مع محيطها السياسي والاجتماعي بما في ذلك علاقة الفقيه والسلطة، وعلاقة العمل الحركية بها، بالإضافة الى الرؤى الاستراتيجية للعقل القيادي في كلا البلدين، لا سيما فيما يرتبط باستثمار العراق كعمق استراتيجي جغرافي من قبل الطرفين، والوقوف على الطبيعة الإجمالية للفكر الحركي والسياسي والفوارق العامة التي حكمتهما ونقاط أخرى مهمة في السياق العام للقراءة التي يتضمنها هذا الفصل الذي شغل الحيز الأهم والأكبر من الكتاب.

المثقف الديني المستقل في ايران والعراق

في ما مر معنا وردت الإشارة الى ان المسألة القيادية لا تنفك بأي شكل من الأشكال عن الثقافة الإسلامية والمثقف الإسلامي ومن ثم مصادر هذه الثقافة

وطبيعتها وخطوطها.. وفي هذه الفقرة نحاول الإشارة الى فارق جوهري في غاية الأهمية بين تجربتي العمل الإسلامي في العراق وإيران خلال القرن المنصرم.. ففي إيران لم تكن المؤسسة الدينية هي المصدر الوحيد للثقافة الدينية، مع ان هذه المؤسسة كان يتجاذبها تياران، هما التيار التقليدي، والتيار التجديدي.. بل كان الى جانب هذه المؤسسة الدينية وجود مستقل دينياً يغايرها في طبيعة تفكيره وفي منهجه ورؤاه للدين، وهو ما يسمى مجازاً تيار المثقف الديني، فلقد لعب هذا المثقف الديني دوراً بارزاً وحيوياً في جدل الحياة السياسية الإيرانية خلال القرن الماضي، وخاض المعترك الفكري والثقافي والمعرفي والسياسي انطلاقاً من فهمه الخاص للدين الذي يتعدد مع تعدد الرموز الثقافية في أحيان، والذي يتوحد على بعض الثوابت في أحيان أخرى.. وهذا المثقف الديني الإيراني لم يكن صدى لأفكار المؤسسة الدينية كما أشرنا، انما هو ناقد لها مرةً وضاغط عليها مرة أخرى، ومتحالف مع تيارها التجديدي مرة ثالثة، ومحاسب إياها من خلال انتاجه الثقافي مرةً رابعة.

ولا نسعى هنا الى تغطية كل رموز هذا التيار الثقافي الديني، ومن ثم دوره الاجمالي في صيرورة الإسلام السياسي والحركي في ايران، بقدر ما نسعى الى الإشارة لبعض الاسماء التي مثلت تيار المثقف الديني المستقل في عقله عن المؤسسة الدينية، وكان غير خاضع لها بقدر ما مارس مهمة الضغط والترشيد، ودفع المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر الى القيام بدورها كما يراه رموز هذا التيار، وتحالف في مرات عديدة مع التيار التجديدي في المؤسسة، ولنأخذ أمثلة لهذه الرموز من أجيال الاربعينيات والخمسينيات فما فوق، ولم نعد الى بداية القرن، ومن ثم دور المثقف الديني الإيراني في الثورة الدستورية عام ١٩٠٦.

لنأخذ مثلاً جلال آل أحمد ومهدي بازركان الذي اصبح فيما بعد أول رئيس حكومة للثورة الإسلامية بعد انتصارها والذي أسس حركة تحرير ايران، وأخيراً الدكتور علي شريعتي الذي يُعد النموذج الأكبر في هذا الاطار بما قام به

من دور مدوٍ في صيرورة تيار المثقف الديني المستقل عن أفكار المؤسسة التي دخلت في جزئها الأكبر في حرب ضروس ضده وضد تياره الذي فرضه على واقع السجال الفكري الداخلي رغماً على المؤسسة، ويذهب بعض الراصدين لتجربة الإسلام الحركي والمعرفي في إيران الى ان هذا التيار الذي أوجده شريعتي والذي ضم الآلاف بل عشرات الآلاف من الشباب الإيراني هو الذي شكل النواة الحيوية للثورة الإسلامية في ايران، وهذا ما يفسر ربما موقف الرموز المرجعية التقليدية في المؤسسة الدينية الإيرانية من الإمام الخميني عندما عاد الى مطار مهرباد الدولي بعد أن اشتعل أوار الثورة التي قادها، حيث لم يكن من بين حشود الملايين الذين استقبلوه إلا مرجع واحد من مراجع حوزة قم. الأمر الذي يشير بشكل مباشر أو غير مباشر الى ما قام به المثقف الديني الإيراني من دور جبار في تعبئة الشارع الإيراني ويترجم في ذروة التحولات السياسية - الاجتماعية في ايران خلال القرن الماضي مرةً أخرى تحالفاً مع التيار التجديدي - الثوري في المؤسسة الدينية عندما قاده هذه المرة الإمام الخميني الراحل، مستنفراً في الإسلام روحه الاجتماعية التي سرت كالهشيم في النار عندما وجدت الأمة نفسها أمام خطاب اسلامي اجتماعي لم تسمعه من قبل من أحد رواد المؤسسة في خطها التقليدي، لقد أوجد هذا الخطاب الخميني ثماره بعدما زرع الإمام أرضيته في انتفاضة الخامس من حزيران عام ١٩٦٣م فما بعد، وبعدما سار بموازاة خطاب المثقف الديني ((علي شريعتي هنا)) وبعض الاسماء الأخرى، فتعاضد الخطابان في تشكيل صيرورة جديدة لوعي الأمة في ايران كانت هي الأهم والأكثر اندماجاً في التأثير على بلورة وعي الأمة خلال قرن. ويقول جلال آل أحمد وهو من كبار المثقفين الإيرانيين ليس ازاء هذا الحدث ولكن ازاء أحداث أخرى ((كلما اجتمع المثقفون وعلماء الدين في ايران وتعاونوا بعضهم مع البعض الآخر استطاعوا ان يحدثوا حدثاً كبيراً ومن ذلك الثورة الدستورية

والانتفاضة الوطنية لتأميم النفط))[1].

ويذكر ان الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦ كانت ((سلاحاً ذا حدين: فتاوى العلماء، وكتابات الصحف التجديدية))[2]. ويمكن القول انه ما كان للإسلام الثوري ان ينتصر في ايران ومن ثم يؤسس دولة في نهاية المطاف لولا جهود خط المثقف الديني وصحفه التنويرية ودوره التعبوي والتوعوي للشارع الإيراني، ولولا وجود خط ناشط تجديدي في المؤسسة الدينية أكثر نشاطاً وانضج في الفكر الاجتماعي وأوسع في دائرة رموزه مما هو سائد في العراق - كما سنأتي على ذلك لاحقاً - وهذا الخط الثاني لم يترك الخط الأول كما أشرنا ولو أنه لم يقف معه على الدوام بصورة علنية مباشرة تحفظاً من الخط التقليدي في المؤسسة الدينية ((فعلى سبيل المثال انتقد بعض العلماء آراء الدكتور علي شريعتي حول (ختم النبوة) والوحي ودور الأنبياء والإمامة بحجة أن هذه الآراء خارجة عن الفكر الإسلامي وفيها نوع من الانحراف، ولكن الشهيد بهشتي في رده على هؤلاء كان يرى أن قراءاتهم لما كتبه شريعتي قراءة خاطئة، وقد أورد نقده هذا في جمع من طلاب مدرسة حقاني الدينية في قم، ورأى أن المدرسة التي تريد ان تربي شخصيات عنيدة ولدودة ومناهضة لا يعتمد عليها ولاتستطيع أن تخدم الإسلام، وكان يدعو الطلاب الى ايجاد الأجواء المعدة لمجال تضارب الأفكار))[3].

وباختصار شديد يمكن القول ان دور المثقف الديني إذا كان قد تتوج بمشروع الدكتور علي شريعتي الذي أوجد ثقلة وعي هائلة في الشارع الإيراني في

---

(١) محمد رضا وصفي. ((الفكر الإسلامي المعاصر في ايران، جدليات التقليد والتجديد))، ص٥٠، هامش رقم (٥)، دار الجديد ط١، تشرين الأول ٢٠٠٠م.

(٢) المصدر السابق ص٦١.

(٣) در مسير شدن. دار نشر تراث بهشتي ١٩٩٨ ((الفكر الإسلامي المعاصر في ايران)) ص٢٥٠. مصدر سابق وجاءت عبارة (شخصيات عنيدة ولدودة ومناهضة) كما هي في الترجمة التي قد تثير ايضاً بعض الالتباس إلا ان المقصود بها شخصيات رافضة لآراء علي شريعتي.

الإسلام وتحريره من احتكار رموز المؤسسة الدينية التقليديين، فإن هذا الدور كان قائماً منذ الثورة الدستورية وامتد مع عقود القرن المنصرم وسار بعده بعدة اتجاهات ثقافية، ونزعات تجديدية، وتصاعد منذ بدايات الاربعينيات على يد د. محمد نخشب وجلال الدين آشتياني، وبعد ذلك محمد تقي شريعتي ((والد الدكتور علي شريعتي)) وكذلك الدكتور عطاء الله شهاب ومحمود شهابي، ولقد تعددت نزعات هؤلاء المثقفين الإسلاميين بين التجديد والإصلاح النضالي، والإحيائية غير النضالية[٤].

لم تكن المعادلة كذلك في العراق، بل انها تختلف اختلافاً جذرياً وربما كلياً، إذا ما استثنينا بعض الحالات التاريخية التي لم تشكل في نهاية الأمر ظاهرة، ولم تنتج مثقفاً دينياً، ولا فكراً دينياً استقلالياً عن فكر المؤسسة الدينية، لقد كان تنظيم ((الشباب المسلم)) محاولة في انتاج مثقف ديني يحمل الهم الاجتماعي ويحاول ان ينهض به ويغذي بعض الشباب العراقي بفكر ديني مستقل عن فكر المؤسسة الانعزالي .. إلا ان هذه المحاولة اخفقت في نهاية المطاف من ان تشكل ظاهرة المثقف الديني وانحسرت شيئاً فشيئاً، لاسيما بعد بروز حزب الدعوة الإسلامية، وتطور نشاطه بشكل سريع عندما كان الشهيد الصدر الأول ينظّر لأفكاره التنظيمية، ويخوض في جانب آخر تأسيساً فكرياً اسلامياً عاماً مقابل التيارات الفكرية العالمية الأخرى الالحادية والغربية.

وكان الصدر الأول رائد الفكر الإصلاحي والتغييري الجذري داخل المؤسسة والذي توج جهود الكثير من المفكرين الإصلاحيين الذين سبقوه أو عاصروه رغم صغر سنّه بالنسبة لهم، ومن هنا يبدو أن مسار الفكر التجديدي والإصلاحي والتغييري والثوري والتنظيمي الذي أسسه الصدر الأول خضع للكثير من الملابسات التاريخية مع التيار التقليدي الذي تعايش معه الصدر، وتعايش معه حزب الدعوة. فقبل حزب الدعوة كان هناك فراغ حركي في

---

(٤) راجع محمد رضا وصفي ((الفكر الإسلامي المعاصر في ايران))، مصدر سابق، ص١٣٢ - ١٣٤

العراق طال لأكثر من ثلاثة عقود، وباستثناء تجربة ((الشباب المسلم)) التي حاولت ان تنمو خارج جو المؤسسة الدينية، كانت بعض محاولات التنظيم الحركي والحزبي هي الأخرى وليدة المؤسسة الدينية واختفت في العشرينيات سريعا، وجاء حزب الدعوة كمشروع حزبي وحركي وتغييري يخضع الى أفكار وبرامج ومناهج متطورة في حينها داخل العراق، وحكم الى السرية والمرحلية واستهداف الشرائح المتعلمة في محاولة لإيجاد تيار ديني حركي تغييري، ولقد استطاع الحزب ان يكسب مئات الكوادر بسرعة كبيرة، إلا ان سرية العمل والمشاكل التي تعرض لها الحزب بعد انسحاب الصدر الأول منه، أضعفت الحزب إلى حدما في انتاجه الفكري والثقافي، إذ ان هذا الانتاج اقتصر فيما بعد على النشرة السرية المركزية التي هي ذات ثقافة تنظيمية اسلامية وذات أبعاد تربوية واخلاقية ومحاولات لبلورة منهج للرؤية السياسية، وبالإضافة الى هذه النشرة السرية كان هناك توجيه من الحزب لأفراده حول ما يقرأون من كتب عامة موجودة في المكتبات. وكانت له نشاطات سرية ميدانية في المناسبات والشعائر الحسينية ومواكب الطلبة، إذ بعد انسحاب الشهيد الصدر من الحزب في بداية الستينيات بأمر من السيد محسن الحكيم لم يبد أن هناك موقعا فكريا بحجم الصدر الأول استطاع ان يفرزه الحزب، وبقيت فيه كوادر ثقافية متقدمة، اتسم بعضها بشجاعة منقطعة النظير انتهى القسم الأكبر منها فيما بعد الى الإعدام على يد السلطة الحاكمة في العراق لا سيما عبد الصاحب دخيل الذي كان يحسب مثقفا دينيا قبل انتمائه لحزب الدعوة، إلى أن عاد اليه الصدر الأول عودته السريعة بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، ومن ثم دخول الاثنين معا في مواجهة مع السلطة.

ومهما يكن فإن الذي نريد أن نؤكد عليه في هذا الاطار، هو أن حزب الدعوة هو وليد المؤسسة الدينية، وخضعت ولادته هذه الى صيرورة معقدة، إذ بقدر ما جسدت هذه الولادة انتاجا للخط التجديدي داخل هذه المؤسسة فإنها

بقيت أسيرة الى الخط التقليدي فيها، حيث استطاع هذا الخط الأخير أن يعرقل مسار الحزب بعدما اضطر منظره الأعلى الى الانسحاب منه، وبدلاً من أن يرفض الصدر ضغوط هذا الخط التقليدي ويرتمي بثقل أكبر داخل الحزب وداخل الأمة والمجتمع كان سنه آنذاك لا يسمح له بذلك، كما ان معادلات المرجعية والمؤسسة الدينية في النجف هي الأخرى لا تسمح له بذلك، فبقي من بقي من اقطاب المؤسسة أو رجال الدين داخل الحزب، لكنهم لم يسدوا فراغ الصدر الفكري - حيث سنأتي على ذلك في فقرة لاحقة -، وبقيت المعادلة هي هي وبفارق واحد هو أن الخط التجديدي داخل المؤسسة ضعف شيئاً فشيئاً، فيما أن الحزب بقي في نفس الوقت ملتصقاً بهذه المؤسسة من ناحية منهج تفكيره في ادارة الحركة الإسلامية، وبعبارة أخرى أنه بقي يلتزم خطاباً ينتمي الى أفكار المؤسسة في خطها التجديدي، فيما هو يمارس سياسة التصالح أو التعايش مع خطها التقليدي انطلاقاً من عقدة مشروعية عمله وهاجس هذه العقدة التي بقيت تسيطر عليه حتى الآن، وانطلاقاً من ثقافة رموزه بعد الصدر الأول.

أما في الجانب الآخر، جانب ((منظمة العمل الإسلامي في العراق)) فإن الأمر لا يحتاج الى المزيد من الكلام في هذا الجانب، لأن المنظمة لم تكن فقط وليداً شرعياً للمؤسسة الدينية في موقع آخر من مواقعها، وهو الموقع الكربلائي، بل هي تتطرف في الالتصاق بها الى حد انها رفضت صيغة العمل الحزبي جملة وتفصيلاً كتعبير عن هذا الإلتصاق[٥]، والنتيجة هي انه في ظل هذا الواقع للعمل الحركي الإسلامي في العراق لم يكن هناك ما يسمى بتيار المثقف الديني في العراق على غرار ما هو حاصل في ايران، فلم يظهر في العراق مثقف ديني كعلي شريعتي أو مهدي بازركان ومحمد تقي ملك الشعراء بهار أو غيرهم من

---

(٥) راجع في هذا الإطار دارسة منظمة العمل: الإسلامي في العراق المنشورة ضمن كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية.. قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠- ٢٠٠٠)). اصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات) ط١.

عشرات الرموز والاسماء الثقافية الدينية التي أسست أفكاراً دينية مستقلة ومن خارج عقل المؤسسة الدينية بشقيها التجديدي والتقليدي، لم يظهر في العراق منذ تأسيس دولته الحديثة وحتى الآن رمز ثقافي ديني من خارج المؤسسة استطاع ان يؤسس حالة أو تياراً اجتماعياً- سياسياً داخل الحياة السياسية العراقية، ومن هنا يمكن القول:

أولاً: ان التيار الفكري والتجديدي الذي راكمه المثقف الديني الإيراني خلال قرن كامل هو القرن الماضي كان على درجة كبيرة من الأهمية والحيوية والخصوبة، بحيث أنه استطاع أن يتحول إلى سلسلة من الرموز المتصلة أو ما يشبه ذلك واستطاع أن يؤسس من خلال فكره ودوره الفعال تياراً اسلامياً اجتماعياً غير تقليدي، فيما ان العراق لم يشهد مثل هذه الحالة بصورة تقترب من الاطلاق، إذ لم يظهر مثل هذه الرموز الثقافية الدينية كرواد مسيرة فيه، ولا تيار ثقافي بهذا المعنى. ولم يكن حزب الدعوة الإسلامية ولا منظمة العمل الإسلامي ولا حركة جند الإمام التي انشقت عن حزب الدعوة في العراق.. لم يكن كل هؤلاء ينتمون الى مثل هذا التيار الثقافي الديني، بل يمكن القول انهم نتاج المؤسسة الدينية بخطها التجديدي في أحسن الحالات، فضلاً عن ارتهانهم الى خطها التقليدي.

ثانياً: وفيما أن تيار المثقف الديني الإيراني استطاع ان يتعاون ويتحالف وينسق جهوده في بعض الأحيان والمراحل مع الخط التجديدي داخل المؤسسة الدينية في ايران، فإن مثل هذه الحالة لم تحصل في العراق، لأن العراق - كما أشرنا - لم يشهد ظاهرة المثقف الديني المستقل فكرياً عن المؤسسة الدينية على الاطلاق.

ثالثاً: وكنتيجة أخرى لغياب هذا التيار الثقافي الديني في العراق بقي العمل الإسلامي الحزبي والمرجعي والحركي حكراً على المؤسسة، وضعف الخط التجديدي فيها، فيما أن الخط التقليدي هو الذي هيمن على الواقع من ناحية أخرى بخلاف الخط التجديدي في مؤسسة ايران الذي راح يقوى داخل

المؤسسة بأقطابه العديدة كمرتضى مطهري وبهشتي وطالقاني والكاشاني والخامنئي ورائدهم الإمام الخميني، بدءً من الخمسينيات فما فوق. ولا يمكن ان تنفك قوة هذا الخط التجديدي اطلاقاً عن المرونة التي اتاحها له دور المثقف الديني من خارج المؤسسة في التحالف معه في مرات، وفي الضغط على الخط التقليدي في مرات أخرى، فضلاً عن دوره في تثقيف شرائح عريضة من المجتمع الإيراني، بثقافة ربما لا يجرؤ على البوح بها أو ببعضها رواد الخط التجديدي في المؤسسة الدينية. وسنأتي في فقرة لاحقة على طبيعة هذه الثقافة وهذه الأفكار.

رابعاً: ان المؤشر الأبرز على التصاق الحركة الإسلامية في العراق بجذور المؤسسة، هو ابقاؤها أسيرة الى عقدة الرمز الديني القائد الذي يعطيها الشرعية الدينية، وقد تجلت هذه العقدة اكثر ما تجلت في حركة حزب الدعوة الإسلامية والمسألة القيادية فيه، حيث بقي كوادر هذا الحزب ينوءون بهذه الإشكالية المعقدة، ويرقعون الحلول المرحلية لها، لا سيما أن هذه العقدة تضاعفت في ظل رواج مقولة ولاية الفقيه بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، فالصراع القيادي داخل الحزب الذي ادى به الى اكثر من ازمة واكثر من انشقاق كان ينطلق في الأساس من طبيعة علاقته مع المؤسسة الدينية، إذ بات في بعض الأحيان كحزب لا تتشابه سياساته في مرحلة محددة نتيجة هذا الخلل البنيوي في علاقته مع المؤسسة، فهو وجد نفسه في اللحظة التي يُعدم فيها الشهيد محمد باقر الصدر، لا يستطيع أن يقدم خطاباً لا لكوادره ولا للأمة عن سبب سكوت المؤسسة الدينية بزعامة الخوئي على هذا الإعدام، بل ان أحد رموزه العليا هو الشيخ الآصفي مثلاً في تلك المرحلة كان يدعو الى تقليد الخوئي الساكت على اعدام الصدر الأول وذلك في مواقف متناقضة، ومن يدقق في هذه المرحلة سيكتشف عمق الأزمة التي عانى منها حزب الدعوة في هذا الاطار، إذ ان زعيمه ((التجديدي)) بعد الصدر ((الآصفي)) يدعو الى تقليد الخوئي الساكت على اعدام الصدر!! هذا مع ان الآصفي لم يكن مفكراً انما هو باحث اسلامي - إذا صح التعبير - في أحسن الحالات، وكان في النجف يعطي دروساً أخلاقية، ولم يترك لنا تراثاً مهماً حتى في مجال الفكر الحركي يمكن الاطلاع

عليه.. فكان لابد لشخص بهذه المواصفات أن يصبح قائداً مختلفاً عليه لحزب تغييري بعد انشقاق الكوراني والدعوة الإسلامية وأن يتحول الى مشكلة مؤجلة في قيادة التنظيم، لا سيما ان رجال الديـن - كما أوضحنا ذلك في كتابنا ((محمد باقر الصدر .. بين دكتاتوريتين)) يمارسون الدكتاتورية بشكل شعوري أو لا شعوري، ويضعون أنفسهم فوق الضوابط والقواعد الحزبية.

وفعلاً تفجرت المشكلة داخل الحزب بعد زمن عندما قدم الآصفي استقالته، وجاء كتاب الاستقالة وفق النص التالي :

((بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني وأحبائي في حزب الدعوة الإسلامية حفظهم الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سبق وأن أعلنت تعليق ارتباطي بحزب الدعوة الإسلامية بعد مسيرة شاقة تقرب من أربعين سنة، شاركت فيه في بناء هذا الحزب الإسلامي وثقافته وخطه ومواقفه السياسية، وكان السبب في التعليق هو إيماني بضرورة ارتباط الحزب الإسلامي بالقيادة السياسية للأمة ارتباطاً عضوياً، وإيماناً مني بأن هذا الارتباط يحفظ الحزب، ويسدده في حركته السياسية، ويجمع شمل الحزب، ويحفظه عن التفرق والتشتت والاختلاف، ويحصنه من المزالق السياسية والفئوية التي تتعرض لها الأحزاب عادة، ويرفع رصيد الحزب من ثقة الأمة وتعاطفها، وإيماناً مني بأن القرار السياسي لكل جماعة وفي كل مكان للقيادة السياسية للأمة المتمثلة في ولي الأمر، ولا يكتسب القرار السياسي صفة الشرعية، والإلزام بالطاعة، إلا إذا جاء من ناحية ولي الأمر أو من يخوله في ذلك.

ومع الأسف لم أجد عند إخواني المتصدين في الحزب القناعة الكافية والاستعداد لبلورة وتنفيذ هذه القضية بصورة عملية ومقننة داخل الحزب، رغم المداولات الكثيرة التي جرت بيني وبين الإخوان خلال السنين الأخيرة.

ولم أقطع في حينه علاقتي بالحزب رجاء أن يعيد الاخوة حفظهم الله النظر

في هذه المسألة بصورة جدية وعملية في مؤتمر الحزب، إلا أن المؤتمر انعقد دون أن تأخذ هذه القضية موضعها المناسب من جدول أعمال المؤتمر، كما علمت بعد ذلك.

ولهذه الأسباب قررت - مع الاعتذار إلى إخواني في حزب الدعوة - إنهاء علاقتي بالحزب، متمنياً لهم من الله تعالى التسديد والتأييد والتوفيق، وآملاً أن يتم إنجاز هذا المشروع الذي لم يكتب لي التوفيق في إنجازه، على يد شباب حزب الدعوة، واضعاً فيهم ثقتي وأملي، مؤكداً لهم ان هذا الارتباط هو المشروع السياسي الإسلامي في عصرنا الحاضر للحركة الإسلامية أينما تكون.

ولا أراني بحاجة الى تأكيد ما بينته في الرسالة السابقة من محبتي لإخواني في هذه الحركة المباركة، وحرصي على سلامتها وسدادها وتوفيقها ونجاحها في أداء رسالتها.

وقد شرحت في الرسالة السابقة - التي اعتبرها منذ الآن رسالة مفتوحة لمن يحب الإطلاع عليها - حيثيات هذا القرار بشكل واضح نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصواب والسداد، ويأخذ بأيدينا الى صراطه المستقيم، ويجمع شمل المؤمنين، ويوحد كلمتهم، ويمكنهم من أعدائهم، ويرفع كابوس الظلم عن أرض علي والحسين عليهما السلام، ويعيدنا الى هذه الأرض المباركة تحت راية الإسلام إن شاء الله تعالى.

في الثامن من شهر رمضان المبارك ١٤٢٠ هـ . ق

محمد مهدي الآصفي))[٦]

جاءت هذه الاستقالة بحجة عدم خضوع قيادة الحزب أو كوادره العليا الى

(٦) وزعت هذه الاستقالة على عدد محدود من الشخصيات الإسلامية في الساحة العراقية ولقد حصلنا على نسخة منها.

مبدأ ولاية الفقيه[7] وقبل تقديم الاستقالة كانت المشكلة داخل الحزب مع الآصفي تسير بصورة تستنزف جهوده الداخلية، حيث بدا عليه - أي الآصفي - محاولة تشكيل حزب خاص به داخل حزب الدعوة حسب فهم البعض له، الأمر الذي عبر عن نفسه على شكل جدل سري، أثار حفيظة أحد الكوادر المتقدمة ان يرفع شكوى على الآصفي بهذا المعنى، وان يطالب عبر كتاب رسمي بإخضاع الآصفي الى لجنة الانضباط الحزبي ومحاسبته وان تستجيب لجنة الانضباط لهذا الطلب، وجاء في الكتاب ما يلي :

«بسم الله الرحمن الرحيم

(وإذا قلتم فأعدلوا ولو كان ذا قربى) (الأنعام: ١٥٢)

الأخوة أعضاء لجنة التقييم والانضباط الحزبي المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الدعاء لكم بالموفقية والخير والسداد..

اخوتي الأعزاء..

انتم تعلمون ان لي تاريخاً في حزب الدعوة الإسلامية قبل عشر سنين وانقطعت منه لظروفي الخاصة بي ولكن بقيت العلقة والعلاقة الطيبة مع جميع الأخوة في هذا الحزب المبارك بل أرى من الضرورة دعمه وتأييده وهذا ما هو مكشوف وملحوظ لدى الكثير من الأخوة في داخله وخارجه بل افتخر واعتبر مواجهاتي المشهودة للكثير من اصدقائي دفاعاً عن هذا الحزب وظيفة شرعية وأخلاقية لا زالت في نفسي تدفعني في كل أمر استطيع معه الدفاع عن المؤمنين الذين اعرفهم رغم بعض التحفظات التي احتفظ بها لنفسي.

وبناءً على ذلك أرى من الضرورة التاريخية والأخلاقية أن أتقدم اليكم لأبين

---

(٧) اصراراً من محمدي مهدي الآصفي على قضية الولاية فإنه راح ينظّر لها بشكل أكبر بعد خروجه من حزب الدعوة، وحاول أن يجمع مجمل وجهات نظره في هذا الاطار من خلال كُتيب باسم «علاقة الحركة الإسلامية بولاية الأمر» صدر عام ٢٠٠٠ من طباعة قم.

خصوصيات بعض الأفراد وأخص منهم الشيخ الآصفي الذي دأب ومنذ أكثر من عام بجمع الجموع وتحشيد الأصحاب ممن يعتقدون به لينهض بهم في المستقبل القريب في مواجهة الحزب بحزب مقابل، له أسراره وأفكاره وتعليماته واجتماعاته الخفية والمعلنة بل المدعومة بأخذ القسم الشرعي من بعض الأفراد وهو بالنتيجة حزب داخل حزب وعندي من الأرقام ما تؤكد ذلك بل هي غير خافية على أمثالكم.

لذا أتقدم بالطلب الصادق والناصح لأفراد هذه اللجنة الموقرة بالتحقيق في هذه القضية المهمة، واتخاذ الحيطة والاجراءات اللازمة من أمثال هذه البؤر والظواهر غير الطبيعية واني أؤكد لكم وللدعاة المؤمنين ان هذه المزايدات في المفاهيم غير غريبة على تاريخكم، وعليكم أن لا تنسوا التاريخ من دماء شهداء هذه المسيرة الذين برزوا في تطبيق عملي حملوا فيه على أعواد المشانق، كذلك الحضور الدائم في جبهات القتال في حرب ضروس دامت ثماني سنوات.

كما اني اتقدم اليكم بالنظر في قضيتي الشخصية التي وضحت واستبانت لكل من شاهد طريقة الآصفي في الاعتداء الآثم على حرمات المؤمنين وهي موثقة بخطه وإمضائه وسربها إلى أعداء هذا الحزب المبارك لينشروها إرضاء لجبهة التخلف والحقد الدفين. وهذا الأمر لم يكن خافيا على الكثير من المؤمنين في داخل إيران وخارجها ولا أظن أن أي شخص قرأ واطلع على هذا الملف إلا وقد استغرب وأدان.

لذا أطلب من الأخوة إحضار الشيخ الآصفي لنحتكم الى قول الحق وكلمة العدل (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وحتى لا نخفي على التاريخ مثل هذا التوجه المدان ولنحتفظ بملف تجري في قراراته العدالة وهذا ما أقطع به فيكم أيها الأخوة الأعزاء من إنصاف المظلوم وقول الحق في الآصفي وغيره وسوف تكتب لكم هذه الوقفة الجريئة أمام الطواغيت الصغار.

وأرى أن رسالتي المتواضعة هذه تعبر عن وثيقة تاريخية في مرحلة استثنائية

يمر فيها هذا الحزب المبارك في مثل هذه الخيانات (غريبة الأطوار) والتي لم يجرؤ فيها الآصفي على أعداء الإسلام. وكلي أمل واطمئنان وثقة بالله وبكم بأن تدخلوا السرور على صدور المؤمنين الموغرة بالألم الجارح وهم يشاهدون مثل هذه الاعتداءات النوعية والشخصية ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم. أسأل الله تعالى أن يشد على أيديكم بإحقاق الحق ونصرة المظلوم ولكم من الله الأجر والثواب.

(إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقداكم)

رياض محمد حبيب الناصري

١٥ محرم الحرام ١٤١٩ هـ))[٨]

إلا أن هذا الطلب جوبه بـ((دكتاتورية رجل الدين)) المخبوءة داخل الآصفي ((القائد))، عندما طرد أعضاء لجنة الانضباط طردا قاسيا معتبرا نفسه أنه فوق من ان يحاسب، واضطرت لجنة الانضباط الحزبي بعد ذلك ان توجه كتابا رسميا الى موجه الطلب تبلغه فيه رفض الآصفي للخضوع الى لجنة الانضباط، وجاء في هذا الكتاب ما يلي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

إلى سماحة الشيخ رياض الناصري حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٤١٩/١/١٥ هـ والذي يتضمن الشكوى على سماحة الشيخ محمد مهدي الآصفي.

نعلمكم بأن لجنة التقييم والانضباط الحزبي بعد أن استمعت اليكم حول الموضوع بصورة دقيقة ومفصلة، توجهت الى سماحة الشيخ الآصفي لإبلاغه بالشكوى والاستماع الى رأيه في الأمر، ولكن - للأسف الشديد - فإن الشيخ

---

(٨) هذه الوثيقة سرية وتنشر لأول مرة.

لم يفسح المجال بالحديث للجنة التي زارته في بيته الموقر.
وبذلك، فقدنا فرصة نتصور أنها سانحة لرأب الصدع واصلاح ذات البين، نرجو من الله تعالى أن يشمل الجميع بلطفه ورعايته

لجنة التقييم والانضباط الحزبي

٣ / ٣/ ١٤١٩ هـ))[٩]

والمفارقة الأكثر مرارة من كل ما تقدم ان الآصفي وبعد خروجه من حزب الدعوة الإسلامية الذي ((قاتل)) قتالا مريرا في سنوات الثمانينيات الأولى من أجل أن يكون أحد الزعماء البارزين فيه، وبحيث ان الانشقاق الأول للحزب في ايران تسمى باسمه، حيث انشق الحزب الى شقين، هما شق الآصفي، وشق الكوراني.. المفارقة تكمن في ان الآصفي طوى الملف العراقي الإسلامي برمته تقريبا وتفرغ لـ((النشاطات الإنسانية)) والإشراف على بعض المدارس الحوزوية التي أسسها بأموال أخذت باسم القضية العراقية، وسلم بعض هذه المدارس في عام ٢٠٠٢ الى الايرانيين[١٠]، وملأ وقته المتبقي بإدارة الصراعات او الاشتراك بها التي عنونت باسم فضل الله، حيث انه دخل هذا ((المعترك)) بقوة واصرار عنيد، وتحول موقفه بصورة مفاجئة من الانسجام مع السيد فضل الله الى الاصطفاف مع خط خصومه، وذلك في مرحلة من أسوأ المراحل التي يعيشها العراق، وفي لحظة من أصعب لحظات مسار العمل الإسلامي فيه، وحتى ان دخوله في هذا

---

(٩) هذه الوثيقة سرية وتنشر لأول مرة.

(١٠) من هذه المدارس مدرسة بنت الهدى كما علمت من بعض طالباتها بصورة مباشرة ويذكر أن الآصفي عين شخصا اسمه عبد العلي رشادي مديرا لمؤسسة الإمام الباقر، وكان هذا الشخص إيرانيا، ويشغل موقع مدير شرطة قم، وبعد تقاعده جاء به الآصفي الى هذا الموقع، الأمر الذي أثار استغراب البعض من نيته في تسليم المؤسسة الى الإيرانيين، فنفى عندما سئل عن ذلك، وقال أن مدرسة بنت الهدى ليس لديه قدرة على إدارتها، وهو فعلا سلمها فيما بعد الى ((مركز جهان علوم اسلامي)) واسمه بالعربية ((المركز العالمي للدراسات الإسلامية)).

المعترك أثار استغراب الكثير من الدعاة وادخله في تفصيلات ثانوية وصراعات جانبية وربما ((مغالطات)) برزت في الساحة على شكل معركة أوراق وتواقيع وأقوال متناقضة له في هذا الاطار. وربما أن القضية الشخصية التي اشار اليها كتاب الشكوى المتقدم ضد الآصفي تظهر في ملابساتها وجها مؤلما لهذا الصراع الذي تجاوز المعقول ودفع بكاتب الشكوى الى عمله هذا، ان الشيخ الآصفي الذي استقال من حزب الدعوة بحجة عدم انصياع قادته الى ((الولاية)) بدا متشددا في موقفه هذا، بصورة ربما لا تنسجم مع تاريخه وطبيعة شخصيته، فهو عندما كان في العراق في الستينيات والسبعينيات كان أكثر انفتاحا على تناقضات الواقع الإسلامي، وأكثر قدرة على ادارتها فهو في الوقت الذي يتحاشى فيه الحديث عن شخص شاه ايران، ويتحدث بنقد واضح لـ((الحكومة الإيرانية)) آنذاك كما تطرقنا لذلك في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) وعندما كان محررا في مجلة ((الإخاء الشاهنشاهية)) التي تصدرها مؤسسة اطلاعات وهي مجلة معروفة انها لا تنشر لأي شخصية لديها مواقف معادية للشاه.عندما كان يمارس كل ذلك، كان يقوم أيضا - وفي الوقت نفسه - بزيارة الإمام الخميني عندما هاجر الى النجف الأشرف مع مجموعة من طلاب العلوم الدينية[11]، وكان بعدها مصرا على البقاء في الحزب بعد خروج الصدر الأول منه، وبعد استشهاده بشكل أكبر، وكان - كما أشرنا - يشكل محورا قياديا بارزا يدافع عن نفسه وعن وجوده وعن زعامته، بأي شكل من الأشكال .. والغريب في كل ذلك ان استماتته على ((الذوبان)) بالولاية كان ينبغي لها أن تبرز بقوة في بدايات الثمانينيات، حيث كانت اطروحة ((ولاية الفقيه)) هي السائدة كمحور للمزايدة في بعض الأحيان، وان أبناء الشعب الإيراني كانوا كلهم يرددون شعار ((مرك بر ضد ولاية فقيه)).. أي الموت لمن هو ضد ولاية الفقيه، وان يسلك السلوك الذي سلكه خصمه الكوراني عندما التحق بالولاية بشكل

---

(11) أبلغني بتفاصيل هذه الزيارة سماحة الشيخ جواد الخالصي.

مبكر وهجر حزب الدعوة بعد ان هزمه الآصفي والحائري، وراح ينظر لاطروحة ((حزب الله)) العالمية، ويمارس عمله في مكتب آية الله منتظري عندما كان نائبا للإمام الخميني... لم يلجأ الآصفي آنذاك الى شعار الولاية بشكل حاد ومطلق ونهائي بحيث يدفع به إلى أن يستقيل من الحزب، لا سيما وان حزب الدعوة كان متهما في حينها بأنه يقف ضد ولاية الفقيه - حسب وجهة نظر بعض الإيرانيين - كما سنطلع في ملاحق الكتاب على وثيقة في هذا الاطار لمحتشمي يتحدث فيها في تلك الفترة عن حوار له مع احد قادة الحزب عن الولاية.

ان التطرف للولاية وشعاراتها كان سائدا أيام الإمام الخميني، إلا أن الآصفي لم يعرف عنه انه كان مصرا على الولاية آنذاك بل كان الأمر على خلاف ذلك تماما حيث كان الآصفي آنذاك عندما يسأل عن ولاية الفقيه يقول حسب كلام احد الدعاة القادة ((أنها لا تنسجم مع ذوق الشريعة))، فما الذي حصل لكي تطفر الولاية الى قمة اهتماماته، وهو المعروف بـ((المرونة)) بحيث يحول هذا الاهتمام الى سبب لترك حزب ((ناضل)) فيه أربعين عاما؟... وفي رأي البعض كانت ((مرونة)) الآصفي أكبر من أن تزول وتختنق بالاستقالة التي حصلت، وانه وفق هذه ((المرونة)) استطاع أن يتجاوز أكبر أزمة شخصية في حياته قد تكون سببها هذه ((المرونة)) وذلك عندما تعرض في بداية الثمانينيات الى مراقبة ((المخابرات)) الايرانية، نتيجة علاقات متينة وغامضة كانت تربطه بأحد الأشخاص المعممين المرتبطين بشاه ايران وهو حسين همداني الذي عندما انتصرت الثورة الإسلامية خلعت عمامته، وكان هذا الشخص الذي يعمل بجهاز السفاك الإيراني سابقا صديقا للآصفي قبل الثورة، أيام كان يعيش في العراق، إلا ان الآصفي لم يقطع علاقاته به بعد الثورة، وبعد اتخاذ اجراءاتها بحقه تمثل بخلع عمامته، وكان يزوره بشكل دوري الى مدينة همدان التي يقطنها، وفي إحدى زياراته اليه فاجئته الاطلاعات الإيرانية واعتقلته من بيت ذلك الهمداني، وهذه قصة يعرفها معظم كوادر حزب الدعوة من الخط الأول

والخط الثاني، وان البعض من هؤلاء الكوادر يبررون العلاقة ((بأن هذا الشخص كان قد خدم الآصفي عندما كان مطاردا في العراق، وأصدر له جواز سفر ايرانيا استطاع ان يسافر به)) مرددين بذلك رواية الآصفي نفسه عن تلك الحادثة واسبابها فيما أن آخرين من حزب الدعوة صدموا بهذه الواقعة لا سيما عنصرين من عناصر حزب الدعوة كانوا حاضرين وقت الاعتقال وهما أبو حيدر الخزرجي وأبو جعفر المهندس(١٢).

ان كل مداليل هذه القصة لم تدفع الآصفي في حينها الى الالتصاق بالولاية الى الحد الذي يدفع به الى ترك الحزب، بل ان بعض المقربين اليه كانوا يرون العكس، كانوا يرون ان الشيخ كان يؤكد على الخصوصية العراقية للحزب، شأنه شأن مرتضى العسكري الذي سنأتي على ملفه في فقرة لاحقة علما بأن جهودا بذلت لاقناع الآصفي بعدم تقديم استقالته من الحزب أو على الأقل تأجيلها لوقت آخر، لأن سبب الولاية لا يبدو مفهوما وكافيا لدى من قام بهذه الجهود،

وتقول إحدى الشخصيات المطلعة على هذا الملف انه: ((على أثر استقالة الشيخ الآصفي من حزب الدعوة كانت تحركات من قبله مع بعض الدعاة من الطرفين حاولت استقراء بعضها ممن التقاه، فقد التقى معه الحاج أبو احمد القمي والحاج أبو رياض المهندس والحاج ابو فراس الشبيب في مدينة مشهد يوم ١٨ شعبان ١٤٢٠ هـ وتحدثوا معه حول عزمه بالاستقالة من الحزب وانصب حديثهم جميعا حول نصحه بعدم صلاحية القرار وانه لا يصب في مصلحته ولا مصلحة الدعوة وقد ذكر لي الحاج أبو أحمد القمي جزءا من حديثه معه قائلا مثلك مثل أحد كتاب الإخوان المسلمين الذي خاطب القذافي لائما ومشفقا عليه حينما كتب القذافي قصة نشرها وخلاصة كلامه (إلا القصة يا مولاي).

---

(١٢) كما ان الآصفي كان يستخدم شقة فخمة لهذا الهمداني في طهران، ويقيم فيها مستصحبا معه مجموعة من الدعاة التركمان، كما أن حسابات مالية مشتركة كانت بينهما، لقد اعتمدنا في معلومات هذه القصة على الشيخ رياض حبيب الناصري وبعض الدعاة.

ثم قال له ان تعطينا (عطوة) لعام أو لستة أشهر تنجلي الغبرة وتتضح الأمور، وكان حديث المهندس أبو فراس يصب في هذا المنحى كذلك ولكـن كـان مصرا على موقفه، ويقول المهندس اتصل بي قبل ثلاثة أيام من صدور بيانه يطلب رأيي ورأي الإخوان (أي جماعة أبي عقيل) حول الأمور تحدثت معه في التلفون حول الأمر كذلك وبنفس الاتجاه في عدم مصلحة النشر بل طلبت منه ارجاء الأمر على الأقل بعد سفره في شهر رمضان الى الخارج ولكن كان مصرا، ثم قلت له لربما يبدو لك بداء في الأمر أو يستجد ما فيه الخير والصلاح فأبى، ثم قلت له استخر الله في ذلك لكنه كان مصرا بأن الإخوان ليس بإمكانهم تطبيق الولاية!!

فقلت له: اننا لا نفهم ما تريد من الولاية وما هي مصداقية تطبيقها مستشهدا له بحديث مشهور على الألسن عن أحد الخطباء الذي أخذ بقراءة التعزية في مجلس وعندما أخذ الحاضرون بالبكاء كان بكاؤهم لا يرضيه فأعاد عليهم المصيبة ثانية وثالثة والموقف منهم لا يرضيه بل يردد عليهم كلمة عدم الرضا ببكائهم حتى انبرى اليه احد الحاضرين قائلا له:

عليك ان تأتي بعصاة تضربنا فيها بقوة الى أن يصدر منا البكاء الذي يرضيك ولعل موضوع ولايتك معنا وإيماننا بها بما يرضيك لا حل لها إلا تطبيق قصة هذا الخطيب مع جماعته لكن الآصفي كان مصرا على موقفه هذا الى أن اصدر هذا البيان الذي نشره وكان فيه ما أراد.

وأنا أقول الخير فيما وقع لأن الآصفي كما هي شهادة العشرات بأنه غامض لا نعرف الكثير من أفكاره مضافا الى تشكيك البعض في شخصيته تاريخيا ويقال أن هناك أرقاما خطيرة في تاريخ حياته.

الاثنين ١٢ رمضان ١٤٢٠ هـ

رياض محمد حبيب الناصري))(١٣)

---

(١٣) راجع صورة خطية لهذا النص في آخر الكتاب، الملحق رقم (٢).

وعودة الى ((القضية الشخصية)) التي دفعت بأحد الكوادر القدامى ان يرفع كتاباً الى لجنة انضباط الحزب ضد الآصفي، فهي قصة مشابهة من حيث الإصرار والعناد الى قصة الولاية التي دفعته الى الخروج من الحزب، انعدمت فيها ((المرونة)) تماماً.. ومحور القصة وبطلها هو السيد فضل الله الذي التفت كوادر الحزب حوله بعد مشكلة الحائري وخروجه من الدعوة والذي كان يحتل موقع الفقيه فيها، فلقد التف كوادر الحزب والمقربون منه واصدقاؤه حول فضل الله اقتناعاً منهم به أو في ظل الواقع النفسي لهم ازاء الأصوات التي تتهمهم او تشكك بولايتهم للولاية، لا سيما بعد ان خرج فقيه الحزب منه، وكان أحد الكوادر الشيوخ الناشطين المعروفين اكثر اندفاعا من غيره في الدفاع عن السيد فضل الله بعد ان تصدى للمرجعية، وثار غبار كثيف حول تصديه، وتحول هذا التصدي الى قصة شغلت الكثير من رموز المؤسسات الشيعية التقليدية والكثير من جهود العراقيين الذين اوقعهم قادتهم في مشكلات حولت اتجاه اهتماماتهم.

وكان العلامة الشيخ رياض محمد حبيب الناصري من المعنيين في الدفاع عن السيد فضل الله، ونشر في احدى المرات كلاما سمعه من الشيخ الآصفي ((يدافع فيه عن السيد فضل الله)) إلا ان نشر هذا الكلام استفز الآصفي بشكل كبير، الأمر الذي دفعه الى أن ينفي هذا الكلام ((المنسوب)) اليه من الشيخ الناصري بالرغم من علاقاته الجيدة معه، وبالرغم من شهادات الآصفي الخطية بجهاد الشيخ ونظافته، ولقد جاء في احدى هذه الشهادات المكتوبة بخط الآصفي حوله ما يلي: ((معرفتي بالأخ الجليل الحجة الثقة الشيخ رياض الناصري حفظه الله تعود الى مدة طويلة، عرفته فيها بالكفاءة العلمية في البحث العلمي، وخير شاهد على ذلك كتابه القيم (الواقفة) كما عرفته بالاهتمام بقضايا وشؤون العراق، والاهتمام بأمور العراقيين وقضاء حوائجهم في ظروف الهجرة والمحنة الصعبة، اسأل الله تعالى أن يديم عليه ما رزقه من النعم، وان يوفقه لمرضاته، ويرزقني دعاءه.

محمد مهدي الآصفي

في ١ ج١، ١٤١٨ هـ))[١٤]

بعد هذه الشهادة بفترة وجيزة وبعدما أصدر الناصري بياناً حول ((مدح الآصفي لفضل الله)) يتضمن تواقيع لشهود كانوا حاضرين[١٥] اضطرب الآصفي ورد على سؤال وجه له بهذا الصدد بعبارات نابية حادة تتهم الناصري بالتزوير عليه، بعد أن كان حجة وثقة وعلى معرفة تامة به منذ زمن طويل كما مر معنا. ولقد جاء السؤال ورد الآصفي عليه كما يلي:

((بسم الله الرحمن الرحيم سماحة الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر أخيراً بيان جديد باسمكم في تأييد سماحة السيد محمد حسين فضل الله ولما كانت صيغة البيان مثيرة للشك احببنا ان نستطلع رأيكم في ذلك.

ابنكم علي حيدر))

وكان الجواب كالتالي:

((بسمه تعالى.. الحديث المنسوب الي بخصوص سماحة السيد محمد حسين فضل الله حفظه الله كلام محرف، ومزور، ويبدو ان ناشر هذا التصريح يبتغي اثارة الفتنة في صفوف المؤمنين بالتلاعب بالكلمات، وقد نهيته عن اسناد هذا الكلام إليَ ونشره، كما ردعه جمع من المؤمنين قبل ثلاثة اشهر، فأصر على رأيه أسال الله تعالى ان يعصمنا بالتقوى من مزالق الهوى والشيطان.

محمد مهدي الآصفي

رمضان ١٤١٨ هـ))[١٦]

---

(١٤) راجع الصورة الخطية لهذه الشهادة في ملحق رقم (٣).

(١٥) انظر صورة من البيان في آخر الكتاب في ملحق رقم (٤).

(١٦) انظر صورة من الجواب في آخر الكتاب، الملحق رقم (٥).

لقد أثار كلام الآصفي هذا الكثير من الغضب والاستياء داخل اوساط فضل الله وأوساط حزب الدعوة الإسلامية، لأنه انطوى على طعن كبير وظلم واضح لشخصية يشهد لها الآصفي كما مر معنا بالثقة.. وإذا بهذه ((الثقة)) تتحول عبر لسانه وخط يده الى تهمة ((تزوير وافتراء))، وقد وجهت أثر هذا البيان الكثير من الرسائل من الكوادر والقريبين من اوساط الاثنين الى الآصفي تطالبه إياه بالتراجع والاعتذار للشيخ الناصري[17] ، إلا انه أبى ان يفعل ذلك، وبقي مصرا على رأيه، لأن القضية قد تكون في احد جوانبها اكبر من ((مظلومية الشيخ الناصري)) وتتصل بقضية فضل الله التي ((تستحق)) من وجهة نظره تعطيل ((المرونة)) والتزام ((العناد))، كالعناد الذي مارسه في موضوع الولاية مع حزب الدعوة.

وبالإيجاز يمكن القول:

١ - ان الآصفي لم يدخل مع الحزب في مشكلات حول النظرية السياسية له، لا سيما في سنوات ما قبل انتصار الثورة الإسلامية في ايران حيث كانت نظرية الشورى هي التي يتبناها الحزب.

٢ - كما ان الآصفي لم يثر موضوع الولاية بالشكل الذي حصل فيما بعد أيام الإمام الخميني.

٣ - وجاء اصراره على الولاية بالشكل المتقدم بعد مشكلة الحزب مع الحائري ((فقيه الدعوة السابق))، الأمر الذي يقود الى الاعتقاد لدى البعض بأن هذا الاصرار ومن ثم اجراء الاستقالة كان سيوقع الحزب في مشكلة أكبر حسب وجهة نظره.

٤ - ان الغريب هو ان الآصفي حتى بعد انتصار الثورة الإسلامية واعدام الشهيد الصدر الأول كانت علاقاته مع الخوئي متميزة، الأمر الذي أوقع الحزب

---

(١٧) راجع صورة لنموذج من هذه الرسائل في آخر الكتاب الملحق رقم (٦).

سواء انه كان يشعر بذلك أو لايشعر بإشكالية اشرنا إلى بعض تفاصيلها في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)).

٥ - وواضح ان الآصفي كان أكثر ميولا وهو يمثل أحد قادة حزب الدعوة بعد انسحاب الصدر منه في بداية الستينيات الى مرجعية الحكيم المعروفة بعلاقاتها مع شاه ايران، كما ان الآصفي كان محررا - كما ذكرنا - في مجلة الاخاء التي تصدر عن مؤسسة اطلاعات الإيرانية.

٦ - ان شخصية الآصفي وفق ما تقدم تعكس ((المرونة)) التي تحدثنا عنها، فهو كقائد في الحزب يميل لمرجعية الحكيم، ويعمل مع مرجعية الخوئي ويزور الإمام الخميني، ويؤجل ملف الولاية كسبب لانسحابه من الحزب في اشياء لا تتشابه.

٧ - وينمي علاقاته بعد انسحابه من الحزب بمحمد باقر الحكيم ثم ينتمي بعناد وقوة الى الخط الذي يحارب فضل الله.

٨ - كما انه يدرس الأخلاق في النجف، ويعيش حياة زاهدة، ويدير مؤسسات خدمية توزع المساعدات على الناس ويؤسس مدارس بأموال عراقية، ثم يسلمها الى الإيرانيين.

٩ - أما قيادات حزب الدعوة الأخرى تجد نفسها اقل احتقانا منه بحكم طريقة استقالته ((المهذبة)) التي لم توقع الحزب في انشقاق صارخ، على طريقة فقيه الدعوة او الذين سبقوه.

١٠ - والمفارقة الأكثر غرابة ان الآصفي يعتبر أحد أبرز أربعة قياديين تحكموا بمسيرة الحزب وقاتلوا من أجلها بعد انسحاب الشهيد الصدر الأول، هم الحائري والعسكري والكوراني والآصفي، وان هؤلاء الأربعة اصبحوا جميعا من دعاة ((الولاية - السلطة)) وهجروا هذا الحزب كل على طريقته بعد أن تركوا بصماتهم القائمة في مسيرة الحزب السياسية والجهادية.

١١ - وما يكمل النقاط المذكورة، لا سيما نقطة زهد الآصفي، اشرافه القاسي

على المدارس التي يشرف عليها، والبرنامج و((الشروط)) التي يخضع لها كل طالب يدرس في هذه المدارس، حيث يتعهد هذا الطالب شرعا - بأمر من الآصفي - على ورقة مكتوبة بأن يؤدي صلاة الليل ويزور مسجد ((جمكران)) وان يصلي صلاة الجماعة[18].

من هنا تبدو الغرابة والمفارقة حيث يتهاوى الرمز الأول للحزب من موقعه الأعلى الى أتون الصراعات باسم الولاية واسم المرجعية.

لقد تهاوى الآصفي من قمة الحزب الى قعر الصراعات التي تحكم جو المؤسسة الدينية الداخلية بعناوين الولاية والمرجعية، وكان قبل ذلك رمز آخر من رموز الحزب - حزب الدعوة - قد تهاوى من القمة التي هي ((فقيه الدعوة)) الى قعر الصراعات ذاتها في عملية تنهض على مشترك أساسي يتمثل بالشعور التمايزي لدى رجل الدين بما يعطي لنفسه الحق أن يكون هو مصدر الشرعية - شرعية العمل الحزبي - فلم تمض إلا سنوات قليلة على الانشقاق الأول في ايران الذي كان الحائري ((مفتيا)) فيه لتقنينه حيث ((أفتى)) فيه ضد أحد رموز ما سمي بخط الكوراني آنذاك وهو أبو ياسين.. لم يمض وقت طويل على ذلك حتى صدر كراس ((قرار الحذف)) من جماعة الحائري يشرحون فيه أسباب خلافه مع قادة الحزب، وعدم انضباط قيادته مع مبدأ الولاية، ولعل أكثر ما يوضح ورطة حزب الدعوة في هذا الاطار الذي وجد نفسه محشورا فيه في ظل مرحلة حساسة تتمثل بتفاصيل الخلاف الذي وقع بينه وبين السيد كاظم الحائري ولإلقاء بعض الضوء على هذا الخلاف ودلالاته يمكن ان ندرج هنا بعض النصوص التي جاءت في كراس ((قرار الحذف)) الذي صدر عن حاشية الحائري، وأسهب في شرح هذا الجانب فلقد جاء في هذا الكراس القول:

((وبعد ذلك عقد أول مؤتمر للدعوة في إيران من الدعاة الذين تعينوا لعضوية

---

(١٨) راجع وثيقة حول ذلك في الملحق رقم (٧).

المؤتمر بالانتخاب، وكان مما يهدف اليه المؤتمر هو انتخاب قيادة جديدة ولجان جدد للتنظيم وبناء الهيكل التنظيمي من جديد، وكذا مراجعة فكر الدعوة وثقافتها لإزالة ما هو غير مناسب لهذه الفترة الزمنية من العمل من الأفكار والمتبنيات.. ومن جملة ما ثبت من مبادئ فكرية بعد المؤتمر كان مبدأ فقيه الدعوة في قبال المبادئ القديمة التي كانت ترى القيادة الفعلية للتنظيم لا للفقيه وثم تحولت أطروحة فقيه الدعوة الى المجلس الفقهي فيما بعد، وعلى هذا الأساس أعلن سماحة السيد الحائري خروجه من عضوية التنظيم. وأعلن أنه صار مشرفاً وموجها بدلا من كونه عضوا، وبهذا بدأت المسيرة بداية جديدة وأخذت المتبنيات الصحيحة عن مبدأ الولاية دورها في تثبيت فكر الدعوة لتحل محل تلك المتبنيات القديمة))[19]

ان حزب الدعوة الذي ورط نفسه في محاولة لخروجه من مأزق مرحلي وقع في مأزق أكبر وأخطر في حينه، حيث انه راح ينظر لما يسمى المجلس الفقهي للدعوة في نظامه الداخلي، ويقول نص من النصوص في الكراس المذكور:

((وقبل ان نسترسل في الحديث لابد أن نعرف المجلس الفقهي طبقا لما ورد في النظام الداخلي، فورد في (ص١٢٧- ١٣٠):

المجلس الفقهي هيئة مركزية عليا مسؤولة عن توجيه الدعوة ومتابعة مسيرتها والتصدي لإعمال الولاية الشرعية في الموضوعات التي يتعرض لها الحزب في مسيرته.

ويقوم المجلس الفقهي بالأعمال التالية:

١ - متابعة مسيرة الدعوة وتسديدها وضمان سلامتها ومطابقتها للأحكام الشرعية الصادرة والأحكام من جانب الولي الفقيه العام الذي تدين له الأمة. وذلك بمتابعة فكر الدعوة وثقافتها وأعمال القيادة واللجان التابعة لها.

---

(١٩) قرار الحذف. دراسة لقرار حذف المجلس الفقهي على ضوء المتبنيات الفكرية لحزب الدعوة الإسلامية راجع ص١٩- ٢٦

٢ - التصدي لملء الفراغ فيما يحتاجه الحزب في الموضوعات باعمال الولاية الشرعية فيما لم يتم التصدي له من قبل الولي الفقيه الذي تدين له الأمة ومتابعتها. ويكون قرار المجلس الفقهي قراراً شرعياً نافذاً على الحزب بشرط إمضائه من قبل المجلس وعدم تعارضه مع الأحكام الصادرة من الفقيه الولي العام))[٢٠] .

إذ من خلال هذا التنظير وجد الفقيه أو ما يسمى المجلس الفقهي ان صلاحيات القيادة بالكامل انيطت به متسلحاً بالقول:

((ولما كان للمجلس الفقهي دور الإشراف على فكر وثقافة الدعوة ومطابقتها لحكم الشريعة الإسلامية وكذا مراقبة أعمال القيادة العامة وأعمال اللجان التابعة لها لأجل تطبيق قراراتها ومواقفها مع أحكام الولي العام وملء مواطن الحاجة الى اعمال الولاية.. وهو ما يعبر عنه بإشراف الولاية. إذن يكون له الدور القيادي والمهم جدا في التنظيم، فكأن القيادة الحقيقية بيده لا بيد قيادة التنظيم... هذا الأمر بهذا الحجم من الإشراف والتوجيه والقيادة الحقيقية لم يهضمه قادة التنظيم فبدا استيعابه العملي لديهم ليس بالأمر الهين، فبدأت قرارات المجلس الفقهي منذ الأيام الأولى لتأسيسه لا تجد لها آذانا صاغية. وأخذ المجلس الفقهي يموت عملا بصورة بطيئة حتى ان القيادة يندر لها أن عملت بقرار المجلس الفقهي، وبقي الأمر بيد القيادة الحزبية تعمل حسب ما رأته، طبعا لو استثنينا بعض الأمور الجزئية كقراءة صوت الدعوة والمواضيع التي كان يطرحها التنظيم على المجلس الفقهي، ولابد هنا من ذكر رقمين على ما نقلناه من أن القيادة يندر لها ان عملت بقرار المجلس الفقهي))[٢١].

ان هذا الفخ الذي وقع فيه حزب الدعوة كان سيجره حتما الى الخوض في الكثير من الإشكالات التي تجعل منه حزبا غارقا في مشاكله الداخلية، وكل

---

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

ذلك على حساب المرحلة الحساسة التي كان يمر فيها العراق، ولقد عبرت هذه الإشكالات عن نفسها على شكل نقاشات حادة في تفاصيل هذا الفخ، ولنقف على هذا النص المطول لمعرفة شكل من أشكال هذه النقاشات.

((لما كان للمجلس حق الإشراف على القيادة العامة للتنظيم وعلى أعمال اللجان التابعة لها قرر في اجتماع له أن يدعو ثلة من الطلبة الحزبيين ممن تتواجد فيهم بعض المؤهلات لأجل تنصيبهم ممثلين عن المجلس في اللجان، كل حسب مواصفاته ليتسنى للمجلس الفقهي الإشراف بصورة اكمل وأدق. فاعترضت القيادة على هذا المشروع وقال بعضهم: إذن اننا قيادة لمن؟ في الوقت الذي يكون إشراف المجلس الفقهي على أعمال القيادة واللجان لها من أوضح مهام المجلس حسبما ورد في النظام الداخلي للحزب إضافة الى أن هذا القرار كان بعد موافقة المؤتمر العام عليه.

الثاني: عندما حاول قادة التنظيم اللقاء مع الأخوة ممن خرجوا من التنظيم وبدأوا لهم عملا مستقلا كان ذلك على رغم عدم موافقة المجلس الفقهي لكن القيادة لم تلتزم وبدأت الحوار وعقد المجلس الفقهي اجتماعا أصدر بعده حكما ولائيا بحرمة الحوار لكن الإخوة في القيادة لم يلتزموا بشكل تام بالحكم.

وقبل ان نسترسل بالأحداث لابد لنا من بيان نكتة هي: ان الدعوة الإسلامية - بعد اجراء التعديلات في بعض متبنياتها الفكرية - ثبتت مبدأ إشراف الفقيه على التنظيم وان الحزب لابد له من إشراف فقيه، فإن أمكن لإمام الأمة أن يكون هو المتصدي للإشراف فهو المطلوب، وإن لم يتمكن لفقيه الأمة أن يكون هو المشرف لأجل انشغاله أو لأمور أخرى لابد للحزب من أن يعتمد فقيها أو فقهاء جامعين لشرائط الولاية لكي يكون لهم الإشراف إلى أن يحصل الإشراف المباشر من الفقيه الولي المتصدي، وعلى هذا الأساس تشكل المجلس الفقهي لسد حاجة إشراف الولاية.. فلما استضعف المجلس الفقهي وندر أن عملت القيادة بقراراته بل مات عملا، طلب سماحة السيد الحائري (حفظه الله) من القيادة ان

تحصل على ارتباط بمرجعية سماحة السيد الإمام الخميني (حفظه الله) لأن سماحة السيد كان يعتقد انه لو تم إشراف من قبل سماحة السيد الإمام على الحزب أو تم الارتباط بمرجعيته عندئذ لا يمكن لقادة الحزب ان يتعاملوا مع مرجعية سماحة السيد الإمام كتعاملهم مع المجلس الفقهي.. إذ أن للقرارات حينئذ قوة سياسية إضافة الى الإلزام الشرعي فلا يمكن إهمالها أو التنصل عنها.. فاتصلوا بسماحة السيد الخامنئي وعرضوا عليه الأمر وكان جواب السيد: ان سماحة السيد الإمام لا يتدخل في مثل هذه الأعمال، فلم يحصلوا على نتيجة، وهذا الأمر كان قبل حوالي ثلاثة سنوات من تاريخ حذف المجلس الفقهي.

ولما حصل اليأس من الارتباط بمرجع الأمة الإسلامية - بل ظهر انه ليس من متبنياته تبنى اطروحة العمل الحزبي - كانت هناك محاولات أخرى لسد هذا النقص لكنها لم توفق.

ففي طوال السنين الماضية كان سماحة السيد الحائري يعاني من فهم الإخوة القادة لمبدأ ولاية الفقيه ومعنى إشراف الفقيه على الحزب. فلما يسأل أحدهم عن معنى إشراف الولاية على التنظيم (ولاية الفقيه في التنظيم) يجيب تعني ان الفقيه يشرف على التنظيم حتى لا يصدر خطأ ولا تتخذ القيادة قرارا محرما... وهذا خلط واضح بين التقليد والولاية، فالولاية غير تشخيص الحلال والحرام.

فالإخوة في القيادة - كما هو واضح من خلال تعاملهم مع المجلس الفقهي - يريدون من ولاية الفقيه قدرا ما يكون للتبرك، أو ما يكون غطاء سياسيا للتحرك لكي لا ترد تهمة عدم الإيمان بولاية الفقيه. وهذا المنحى في تطبيق الولاية - في الواقع - من مخلفات الأفكار والثقافات القديمة التي امتحنت بها الدعوة الإسلامية سنين طويلة))[٢٢].

فواجه الحزب بعد ذلك وبعد خروج الآصفي ما يسمى انشقاق القمم وانشغالها في صراعات الحوزة العلمية، حيث ان الحائري الذي ترك الحزب

---

(٢٢) المصدر السابق.

باسم الولاية هو الآخر دخل معترك فضل الله دون مقدمات وبشكل قاس، ولا نريد ان نسهب في الإشكاليات والخلافات التي دفعته للخروج من الحزب ومن ضمنها الولاية أكثر من ذلك، إلا أننا نكتفي بالإحالة الى رسالة[٢٣] وجهت للحائري في ملاحق الكتاب من احد المجاهدين الذين كانوا في داخل العراق لعل فيها ما يعين على فهم أزمته، فتراجع الهم العراقي أو انه ضاع في ظل ((تحدي)) فضل الله في عقول ((قمم)) الحزب، فلم يبق لحزب الدعوة في ظل هذا التحدي إلا ان يذوي تحت مظلة فقيه أو يلتف حولها، لكي لا يتعرض الى مشاكل داخلية من كوادره الذين لم ينشأوا على أساس المثقف الديني من خارج المؤسسة، انما نشأوا على خطاب حزبي متطور نابع من بطن هذه المؤسسة، فكانت هذه المظلة هي مظلة فضل الله الذي كان هو الآخر قد دخل حلبة الصراع المرجعي، عندما ساهم من موقعه لبنان بالدعوة الى ترشيح السيستاني للمرجعية، في خطوة لا تبدو مفهومة. ولشدة هذا الاستغراق في الصراعات المرجعية على حساب قضية العراق من قبل ((قمم)) حزب الدعوة ندرج هنا نص رسالة وجهتها إحدى الشخصيات الدينية العراقية الى السيد الحائري وفي ما يلي نص الرسالة:

((بسمه تعالى

سماحة آية الله السيد كاظم الحائري المحترم

بعد السلام

قال تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)

سماحة السيد الحائري: اكتب اليك هذه الرسالة لأعبر فيها عما يجول في

---

(٢٣) راجع نص رسالة مطولة وجهها أحد المجاهدين الموفدين من داخل العراق الى الحائري على اثر (صدمة) اللقاء معه في الملحق رقم (٨).

باسم الولاية هو الآخر دخل معترك فضل الله دون مقدمات وبشكل قاس، ولا نريد ان نسهب في الإشكاليات والخلافات التي دفعته للخروج من الحزب ومن ضمنها الولاية أكثر من ذلك، إلا أننا نكتفي بالإحالة الى رسالة(٢٣) وجهت للحائري في ملاحق الكتاب من احد المجاهدين الذين كانوا في داخل العراق لعل فيها ما يعين على فهم أزمته، فتراجع الهم العراقي أو انه ضاع في ظل ((تحدي)) فضل الله في عقول ((قمم)) الحزب، فلم يبق لحزب الدعوة في ظل هذا التحدي إلا ان يذوي تحت مظلة فقيه أو يلتف حولها، لكي لا يتعرض الى مشاكل داخلية من كوادره الذين لم ينشأوا على أساس المثقف الديني من خارج المؤسسة، انما نشأوا على خطاب حزبي متطور نابع من بطن هذه المؤسسة، فكانت هذه المظلة هي مظلة فضل الله الذي كان هو الآخر قد دخل حلبة الصراع المرجعي، عندما ساهم من موقعه لبنان بالدعوة الى ترشيح السيستاني للمرجعية، في خطوة لا تبدو مفهومة. ولشدة هذا الاستغراق في الصراعات المرجعية على حساب قضية العراق من قبل ((قمم)) حزب الدعوة ندرج هنا نص رسالة وجهتها إحدى الشخصيات الدينية العراقية الى السيد الحائري وفي ما يلي نص الرسالة:

((بسمه تعالى

سماحة آية الله السيد كاظم الحائري المحترم

بعد السلام

قال تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)

سماحة السيد الحائري: اكتب اليك هذه الرسالة لأعبر فيها عما يجول في

---

(٢٣) راجع نص رسالة مطولة وجهها أحد المجاهدين الموفدين من داخل العراق الى الحائري على اثر (صدمة) اللقاء معه في الملحق رقم (٨).

خاطري وما يعتمل في ذهني ونفسي بعدما تكررت الأحاديث والفتاوى والاجابات من شخصكم حول سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله حفظه الله بشأن اجتهاده وبعض الأمور الأخرى وما لوحظ من اصرار والحاح متكرر وغير طبيعي منكم ضده، وكأنكم تريدون تنفيذ أمر معين ومصمم أنيط لشخصكم تنفيذه حتى وصل الأمر الى حالة لا يمكن قبولها وتحملها والسكوت عليها والمؤمن مرآة المؤمن والنصيحة لله ولرسوله وأئمة المسلمين وعامة الناس وانطلاقا من قوله (ع) أحب اخواني من أهدى الي عيوبي راجيا منكم سعة الصدر لتقبل هذه الرسالة التي خطرت مفاهيمها في ذهني منذ مدة مديدة بل أصبح الحديث فيها الشغل الشاغل لأغلب الناس حيث لا يمكننا تفسير هذا النوع من التحامل والطعن على سماحة السيد فضل الله تفسيرا ايجابيا، بل أصبح من الأمور الموجبة للتندر عند الكثير لشدة الحساسية المفرطة وغير الموضوعية من شخصكم الكريم تجاه السيد فضل الله، كما ارجو من جنابكم عدم تفسير هذا الحديث بالشعور المستبطن لديكم في مثل هذا الموضوع بمعنى لا ينسجم مع تفكير الكاتب وقصده ومراده كما أريد في رسالتي هذه توجيه بعض الاشكالات والملابسات والابهامات التي تستحق الذكر في طرح بعض الأسئلة عليكم مع جوابها وتحليلها متمنيا التعليق والجواب الشافي من شخصكم الكريم.

ولابد ان تعتبروا ان هذه الوثيقة تاريخية والتاريخ لم يكن ملكا لصاحبه خاصة وهو يدون بعض الأحداث الساخنة التي تحتاج الى توضيح شاف لتكون عقول الناس خالية من الغبش والبلبلة وخلط الأوراق وتسطيح المفاهيم الشرعية والعلمية، لذا أطرح على جنابكم مجموعة من التساؤلات مع التعليق عليها:

اولا: هل ان السيد محمد حسين فضل الله هو المجتهد الوحيد الذي لم يثبت اجتهاده عندكم؟

ثانيا: اشتهر عنكم انكم لا تعترفون باجتهاد اغلب المتصدين غير شخصكم واعلميتكم على الجميع.

ثالثا: عند بعض اجوبتكم للسائلين اشارة واضحة بالطعن لمن يقول باجتهاد السيد فضل الله وهناك بعض الأدلة والشواهد على ذلك سوف اذكرها لكم مع تبيان طبيعة الموقف الشرعي والأخلاقي لذلك.

رابعا: هل اطلعتم على كل الكتب الفقهية والفكرية والتفسيرية ذات الطابع الفقهي للسيد فضل الله حتى يجوز لكم طعن الرجل مع اصرار والحاح؟

خامسا: ما هي الأدلة الشرعية عند مشهور الفقهاء في ثبوت الاجتهاد؟

سادسا: ما هي المصلحة لشخصكم الكريم والمصلحة النوعية للتشيع في موقفكم هذا؟

سماحة السيد: قبل تحليل هذه النقاط الست أود أن أوكد لكم أن رغبتي بالكتابة اليكم خوفي عليكم من الله ويوم الحساب ومن محاسبة التاريخ في الحياة الدنيا حيث الكلمات أحصيت والنصوص دونت والأقوال ضبطت مع تكرار سمج واصرار ممل بطريقة وممارسة متحيزة تماما وكان ينبغي عليكم ان تزنوا الأمور بالموازين الشرعية انطلاقا من قوله تعالى:

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون).

وأنا كناقل التمر الى هجر، وإلا كيف تفسرون ما حدث ويحدث وانتم تحررون بعض الأمور الجزئية في موارد الاستحباب والكراهة في موارد هامشية بدقة متناهية متغافلين ان حرمة المؤمن اشرف من الكعبة وان من كسر مؤمنا فعليه جبره؟

سماحة السيد: هل هذه الأجوبة المتكررة والمضادة لسماحة السيد فضل الله ذات طابع سياسي ام تحمل روح الحسد والبغض لشخصه؟ حيث ان الذي يثير الاستغراب والدهشة الاصرار في اهانة سماحة السيد فضل الله داخل ايران وخارجها وبالنتيجة هي اهانة للملايين من شيعته ومريديه ومقلديه ومحبيه وهي ارقام لا مبالغة فيها وليست خافية على شخصكم الكريم كما تعلمون أن كل فرد من هؤلاء له معك عتاب وحساب في الدنيا والآخرة.

أما ما يتعلق بالنقاط الست فنقول:

فالنقطة الأولى وهي أن السيد محمد حسين فضل الله هل هو المجتهد الوحيد الذي لم يثبت اجتهاده عندكم؟

فضيلة السيد: ما هو المبرر الذي دعاكم بالتشهير به دون سواه وأنت تعلم ان غيره من المتصدين للتقليد لا تعترف باجتهادهم فضلاً عن تصديهم ونحن وغيرنا يعلم بعض تصريحاتك تجاههم ولنا تمام الحق في التساؤل:

هل ان مثل هذا الاصرار يتم من دون دفع وتحريك؟ وإلا لماذا لا تسلط الأضواء على العشرات من المجتهدين الذين نعرف عنك عدم الاعتراف بهم بل انك لا ترى غير نفسك وشخصك في الأعلمية والتصدي؟

وكان الأجدر بك المواجهة بعدالة في توزيع ما تعتقده في تصدي أي شخص للاجتهاد والتقليد حتى لا يقال لك لماذا صببت جام غضبك على شخص السيد فضل الله فقط؟

سماحة السيد: الكل يعلم اننا جميعاً مسؤولون مسؤولية تاريخية وشرعية وغدا يطول يوم الحساب حينما نقف أمام رب العالمين ليحاسبنا على الصغيرة والكبيرة من اعمالنا وأقوالنا ويقول لنا لماذا الكيل بمكيالين؟ وقد وضح الأمر عند الناس واستبان.

واننا محاسبون يوم يحيى الموتى ليقدموا آثارهم:(وكل شيء احصيناه في كتاب مبين) يوم تشهد علينا ألسنتنا وما نطقنا بها وأقلامنا وما دونا بها واننا نعرف شهادة الأيدي والأرجل والعيون والجلود وكل الجوارح وأنت تعلم ان حادي الموت يحدونا جميعا ولا يتعدى أحدا منا، وارجو من الله ان يقيك شر الوقوع في هذه المزالق الخطرة والشراك المنصوبة لك ولأمثالك، لكن القدر المتيقن في هذه الفتنة ترويج الشعار التبريري المخادع والذي يبدو على سطح الخطاب من ابراز الغيرة والحمية على المذهب والدين والحوزة والتشيع والمرجعية وبهذه العناوين تسقط حيثية المؤمن وتتهدد كرامته وتغتال شخصيته معللا انه يعمل

بوظيفته لخوفه على ضياع الحوزة العلمية، لكن واقع الأمر استبان في مثل هذه الأعمال المكشوفة بالطرق والأساليب المخادعة وقد كشف للكثير انه خطاب المأزوم المتردي من شاهق لشعوره بعقدة النقص تجاه من جل الله شأنه ورفع مقامه وفاق أقرانه، وقد ورد في التاريخ أنه لما ناح أهل الكوفة لوفاة النبي (ص) استبشر ابو سفيان بن حرب، فقام سهيل بن عمرو العامري فقال: والله اني اعلم ان هذا الدين يمتد امتداد الشمس في طولها الى غروبها فلا يغرنكم هذا من انفسكم - واشار الى أبي سفيان - فانه يعلم من هذا الأمر ما أعلم، ولكن حسد بني هاشم جاثم على صدره (كشكول البهائي ج٣ ص٢٦٧) وقال الشاعر:

لا أن ذنبا لديه علمته		إلا تظاهر نعمة الرحمن

أما النقطة الثانية وهي انكم لا تعترفون باجتهاد اغلب المتصدين غير شخصكم واعلميتكم على الجميع.

فضيلة السيد الحائري: هل ان وظيفة انيطت مهمتها اليك واجمعت عليها الحوزة بأن تكون أحد الأشخاص القائمين على تقييم المجتهدين لكي تكون هناك قاعدة عامة ومدروسة ومعدة لتخريج المجتهدين حتى يكون جوابك التشهيري ضد السيد فضل الله موردا للاعتداد والتقييم والقبول والنجاح والفشل في هذه المدرسة أم هي سجية في النفس؟

لا اشك ان مثل هذه الأعمال غير المرتكزة على أسس شرعية وموازين عقلائية تكون موردا للدهشة والريب بل يتحمل من يثيرها مسؤولية كاملة في اثارتها على هذه الطريقة من تحريك الأجواء الساخنة غير المرضية لله ولرسوله ولعامة المؤمنين.

أما النقطة الثالثة وهي: عند بعض اجوبتكم للسائلين اشارة واضحة بالطعن لمن يقول باجتهاد السيد فضل الله وهناك بعض الأدلة والشواهد على ذلك.

سماحة السيد: قبل الخوض في هذه النقطة لابد من سؤال نوجهه اليك وهو ان هذه المدرسة التي تنتمي اليها لم تكن مبنية على أسس وقواعد يمكننا الرجوع

اليها وتطبيقها على كافة المجتهدين والمتصدين بل المعروف تاريخيا ان ابراز المجتهد لاجازة اجتهاده بالطريقة المتعارفة الآن أمر لا يعدو تاريخه أكثر من نصف قرن من الزمان وعلى فرض تقديره ووجوده سابقا فالسؤال الذي يوجه اليكم انكم ترون انفسكم أعلم الجميع وتوجبون الرجوع للأعلم وان المتصدين جميعا تجاوزوا على مقامكم الشريف، ويجب عليكم مواجهة الجميع هذا أولا.

وثانيا: هل ان لديكم اجازة اجتهاد من فقيه معروف فاني اسمع ومنذ زمن بعيد ان زوج خالتكم المرجع المرحوم السيد محمود الشاهرودي المتوفى سنة ١٩٧٥م منحكم اجازة اجتهاد لا اعرف طبيعة سعتها في تبيان فضلكم في حينه ولم أرها الى الآن وان كان عدم رؤيتها لا ينفيها لأن ظاهرك العدالة وتصدق بما تقول لكن ذكرت في صحيفة الجهاد عام ١٩٨٤ العدد (١٣١) السنة الخامسة ان السيد نور الدين الأشكوري دعاك لحضور بحث السيد الشهيد محمد باقر الصدر وقال الصدر لك: إذا بقيت في بحثي خمس سنوات اضمن لك أن تكون مجتهدا ثم انك ذكرت في مقدمة كتابك مباحث الأصول قائلا (مباحث الأصول ج١ ص٤٦): حضرت بحثه (أي الشهيد الصدر) في أوائل أيام تعرفي عليه في بحث الترتب ولم يكن ذلك مني بنية الاستمرار وبعد انهائه لبحث الترتب صممت على ترك الحضور لبعض المشاكل الحياتية والصحية التي كانت تمنعني من الاستمرار فاطلع رضوان الله عليه على تصميمي هذا فطلب مني رحمه الله أن أعدل عن هذا التصميم واستمر في الحضور في بحثه الشريف وقال: انا اضمن لك لو بقيت مستمرا في هذا البحث مدة خمس سنين ستكون مجتهدا فشرحت له بعض المشاكل التي تحيط بي والتي تمنعني عن الحضور فتركت الحضور برهة من الزمن الى ان انتهت تلك المشاكل المانعة فاستأنفت مرة أخرى الحضور في بحثه الشريف الى ان قدر الله لي الهجرة الى ايران وحينما مضى على حضوري في بحثه الشريف خمس سنين أو أكثر تشرفت بالحضور لدى الأستاذ ذات يوم وقلت له:

أنت وعدتني بأني لو حضرت البحث خمس سنين سأكون مجتهدا وها هو الحضور بهذا المقدار قد حصل ولم يحصل الاجتهاد فاجابني رضوان الله عليه: بأن مفهوم الاجتهاد قد تغير عندك فالاجتهاد بالمستوى المتعارف عليه في الحوزة العلمية قد حصل ولكنك تريد الاجتهاد وعلى مستوى هذا البحث.

لنا على هذه النقطة عدة ملاحظات مهمة:

اولا: بخصوص اجازة المرحوم الشاهرودي فاننا الى هذه اللحظة لم نر اجازة الاجتهاد بل سألنا الكثير عن ذلك ولم يرشدنا أحد الى موضوع نشر أو مشاهدة لها اللهم إلا أن تكون اجازة شفوية لا خطية.

ثانيا: ان الشهيد الصدر كتب اجازة اجتهاد الى السيد محمود الهاشمي الشاهرودي رئيس القوة القضائية حاليا وقد نشرها في الجزء الأول من كتابه مباحث الدليل اللفظي، وهو تلميذ لكم في مقدمات درسه كما أعلم.

ثالثا: ان السيد محمد باقر الحكيم نشر أخيرا عن الشهيد الصدر في مجلة المنهاج (ص٢٦٨ العدد ١٧ الصادر في بيروت سنة ٢٠٠٠) وفيه اشارة واضحة بعدم منحك وكالة كما جاء في نص عبارته: امتنع أن يمنح أحد كبار طلابه وكالة..

والسيد محمد باقر الحكيم يقصد سماحتكم بهذه العبارة والوثيقة تطلعون عليها برفقة هذه الرسالة، والوكالة في العرف الحوزوي غير اجازة الاجتهاد بل الوكالة تمنح لأبسط الطلبة بل لأبسط الكسبة المؤمنين، فان الشهيد الصدر لم يمنحها لكم بناء على نص عبارة السيد محمد باقر الحكيم.

رابعا: ان عبارتك في مباحث الأصول متهافتة واقصى ما يستدل بها ان الشهيد الصدر اجابك بأن مفهوم الاجتهاد بالمستوى المتعارف عليه في الحوزة العلمية قد حصل ولكنك تريد الاجتهاد على مستوى هذا البحث فإن الشهيد بناء على ما تقول صنفك على نحو اجتهاد متعارف يكون أقل مستوى مما يقصد الشهيد على مستوى البحث العلمي هذا أولا. وثانيا فإن هذا الكلام مجرد دعوى انت تدعيها يحتاج اثباتها الى برهان خطي او شهود عدول.

خامسا: ورد الينا عن أكثر من مصدر حينما قدموا اليكم ما كتبه الشهيد

محمد صادق الصدر حول اجتهاد السيد فضل الله بخطه ومهره عبارة يقول فيها: اطلعت على الكثير من كتبه وبعض كتبه يدل على اجتهاده، سوف تطلع عليها ضمن الوثائق العديدة مع هذه الرسالة، بل ان نفس السائل حي يرزق وهو أحد طلبة العلوم الدينية في حوزة السيدة زينب في الشام ولكنكم اجبتم بعدم قبول هذه الشهادة وادعيتم التزوير لها وهذا الأمر حسب الضوابط الشرعية والأخلاقية لا تكون اجابته بهذا النوع كما تعلمون بل لابد من التروي والتحري في الأمر، خصوصا أن هناك شواهد عديدة تدل على صدق هذا المورد.

سماحة السيد أن من الأشخاص الذين حضروا عندكم الشيخ سامي الخفاجي قبل اسبوعين من كتابة هذه الرسالة وقد عاد حاليا الى النرويج وذكر لكم عما قرأه من شهادة الشهيد محمد صادق الصدر في حق السيد فضل الله فكذبتم الشهادة من دون دليل وانت تعلم ان مؤونة التكذيب وتبعاته الإلهية كبيرة.

سادسا: ذكر الشيخ سامي الخفاجي شاهدا آخر هو الشيخ محمد ابراهيم الجناتي الساكن في قم وقال لكم هو مجتهد ويقول باجتهاد السيد فضل الله فذكرتم له ان لا اجتهاد عند الجناتي، واحيطكم علما أن اجازة استاذه واستاذكم المرحوم المرجع السيد محمود الشاهرودي كانت عام ١٣٩١هـ أي قبل ثلاثين عاما وقد نشرها الشيخ الجناتي في أحد كتبه المنشورة في حياة المجيز وهو المرحوم الشاهرودي أي قبل وفاته بأربع سنوات وأنا محتفظ بنسخة من هذه الإجازة سوف تصلكم مع هذه الرسالة يقول فيها المرحوم الشاهرودي: قد بلغ مرتبة سامية من الاجتهاد التي لا ينالها إلا ذو حظ عظيم فله العمل بما استنبط ويستنبطه من الأحكام على النهج المألوف بين الأعلام ويحرم عليه التقليد.

كما عنده اجازة اجتهاد من العلمين الميرزا باقر الزنجاني والشيخ حسين الحلي رحمة الله عليهما. في الوقت الذي تجرحون فضلاء الحوزة ومجتهديها من أمثال الشيخ محمد ابراهيم الجناتي وغيره بمجرد انهم شهدوا باجتهاد السيد فضل الله.

سابعا: في حج هذا العام المنصرم حينما كنتم تتحدثون في حملة الحج الآتية من الدنمارك وكان معكم الشيخ محمد مهدي الآصفي جالسا الى جنبكم وقد سألكم أحد الحجاج اللبنانيين عن اجتهاد السيد فضل الله خرجتم عن طوركم بالاعتداء على السيد فضل الله واهانته امام الناس ولم يتحدث الشيخ الآصفي بشيء علما أن هناك اكثر من موجب شرعي وأخلاقي في أن يرد عليكم الشيخ الآصفي لكنه ترك وظيفته وصمت، وقد كان موقفكم هذا سببا دعا بعض الحجاج الخروج من مجلسكم احتجاجا على تصريحاتكم غير المسؤولة وحينما سألكم الشيخ الخطيب أبو عزيز الهنداوي ان السيد فضل الله يقول باجتهاده بعض الفقهاء فقلتم له من تقصد؟ فقال لك: الشيخ عبد الهادي الفضلي فأجبت السائل بازدراء واهانة الى الشيخ الفضلي وبأسلوب منفعل فيه إشارة الى عدم فضله والطعن بشهادته ومن يعرف الشيخ عبد الهادي الفضلي الذي عرفته الحواضر العلمية والحوزوية

وما نشره من كتب استدلالية لا يصح التعريض به بهذه الصورة أمام عامة الناس الذين لا يعرفون مثل هذه الاثارات والحزازات وعليك الجواب يا سماحة السيد يوم تبلى السرائر فإن مثل هذه الأجوبة المرتجلة والمنفعلة من سماحتكم تعطي المبرر للغوغائيين والمغرضين والحاقدين والاعداء أن يستمروا بالعبث فينا وبوحدتنا في مقابل أعداء الإسلام.

أما النقطة الرابعة وهي: هل اطلعتم على كل الكتب الفقهية والفكرية والتفسيرية ذات الطابع الفقهي للسيد فضل الله حتى يجوز لكم طعن الرجل؟

سماحة السيد.. ان الإثبات مؤونته أقل بكثير من النفي إذ قد يحصل الإثبات بمورد قليل أما النفي فأنت تعلم لا يمكنك نفي الاجتهاد ما لم تستفرغ كل شاردة وواردة حتى تدين الله انك استفرغت وسعك في الأمر خصوصا أن النفي يحتاج الى مراجعة معمقة في كل ما ينسب الى الرجل من مباحث ومحاضرات وكتب لكي يحصل اليقين أن الرجل كما تقول، هذا وقد نقل عنكم متواترا أنكم لم تطلعوا على الكثير من كتبه وأنك تعلم ان لا كرامة لمبطل كائنا ما كان وقد

قال علي بن أبي طالب (ع): الغالب بالشر مغلوب وكان ينبغي التماس العذر لكي يعذر بعضنا بعضا لا ان نحرم ونحلل من دون برهان ودليل قاطع اللهم إلا إذا كانت مسؤوليتك منحصرة فيه فقط وقد عالجنا هذا الأمر وأثبتنا بطلانه وذلك لخصوصية التحريض المقصود ضد سماحة السيد فضل الله وحتى لا تكون مسؤولا فعليك الجواب يوم الحساب حينما تنطق الأيدي والأرجل والجوارح ويحاسبك رب العالمين إذ يقول لك هل تتبعت كافة المحتملات حتى يحق لك أن تشهر بالرجل مع غض النظر انها لم تكن مسؤوليتكم، وإذا كانت كذلك كان مقتضى العدالة توزيع الأمر توزيعا عادلا.

أما النقطة الخامسة وهي ما هي الأدلة الشرعية عند مشهور الفقهاء في ثبوت الاجتهاد؟

سماحة السيد، اننا نستعين في حل هذه المسألة برأيكم ورأي الشهيد السيد محمد باقر الصدر فأنتم تقولون في الفتاوى المنتخبة بعد سؤال يوجه اليكم نصه: هل تجوزون التعويل على شهادة العادل الواحد إذا كان من أهل الخبرة في تعيين الأعلم من الفقهاء، فكان الجواب: نعم نجوز ذلك. (الفتاوى المنتخبة: ص٢٠).

وفي مورد آخر تقولون: الاجتهاد يثبت بالشياع المفيد وشهادة أهل الخبرة. (المصدر السابق: ص١٥).

وعند سؤال السائل أجبتم ما نصه: يثبت اجتهاد المجتهد بشهادة عدلين من أهل الخبرة.

وهناك سؤال مهم وردكم من ألمانيا ذكرتموه في الفتاوى المنتخبة نصه: شهد أحد المبلغين لنا في ألمانيا الغربية بأن سماحتكم أعلم الأحياء فهل يجزي ذلك للرجوع اليكم في الأمور المستحدثة أم علينا أن نجد شخصا آخر من أهل الخبرة يشهد بأعلميتكم من جميع الأحياء. ورد الجواب: يكفي في رأيي الشاهد الواحد.

أما الشهيد الصدر حينما سئل عن كيفية معرفة الأعلم فقال في الفتاوى

الواضحة(الفتاوى الواضحة: ص١٠٦) شهادة عدلين من المجتهدين الأكفاء أو الأفاضل القادرين على التقييم العلمي.

سماحة السيد: اعتقد ان نقل هذه النصوص كاف للرد عليكم فيما يتعلق بمحمد حسين فضل الله في هذا المورد فجوابكم بالتعويل على شهادة العادل الواحد في تعيين الأعلم كافية فكيف يحق لكم رد شهادة الشهيد السيد محمد صادق الصدر أو الشيخ محمد إبراهيم الجناتي الذي عرفته الحوزة العلمية بعدالته وبقابلياته الفقهية خصوصا فيما يتعلق بمستحدثات المسائل وما ناله من اجازة اجتهاد من المرحوم السيد محمود الشاهرودي ولا أظن أنك تملك نصا أقوى مما كتبه اليه.

يبقى السؤال المحير وهو شهادة أحد المبلغين في ألمانيا بالرجوع اليكم بأنكم أعلم الأحياء تكون كافية في نظركم ولا أريد التعليق على ذلك إذ قد نصل الى معنى نخرج فيه عن دائرة النصح. اللهم إلا أن نفسر موقفكم ضد السيد فضل الله بعنوان قضائي وأنت القاضي الذي أنيطت اليه مهمة الحكم في اصدار التجريم هذا تحت عنوان القاضي يحكم بعلمه في هذا المورد ولكنه لماذا يتحيز الحاكم ويرى أمامه عشرات الملفات من هذا القبيل ولم ينبس ببنت شفة؟!!

أما النقطة السادسة والأخيرة ما هي المصلحة لشخصكم الكريم والمصلحة النوعية للتشيع في موقفكم هذا؟

أما المصلحة الشخصية لكم في الحياة الدنيا فإني أستطيع أن أقول لك حتى الغوغائيون والمغرضون والأعداء والحاقدون على سماحة السيد فضل الله لم يقدموا على مثل ما أقدمت عليه أولا.

وثانيا: وإن كانوا يشاطرونك في المذاق والتوجه لكنهم يلاحظون أن مثل هذه الممارسة التي تمارسونها تضر بشخصيتهم في الحياة الدنيا.

أما المصلحة النوعية للتشيع فأوكد لك أن الخاسر الأول والأخير هو الطائفة المنكوبة التي فقدت رجالها بمعاول رفاق الدرب والصنف والزي وقد قيل ان

اكثر مصارع العقول تحت بريق المطامع!!

بل بسبب التنافس على الدنيا والمنصب والشأن والمال فتبقى الطائفة تحت رحمة معاول التخريب والحقد والبغض والضغينة فما الذي يعود على أبنائها من الكسب وراء هذه الاتهامات، بل أن من المؤكد أن مثل هذه الأعمال أدت الى سلب ثقة الناس بالحوزة والعلماء معتبرين ذلك المستوى المتردي لا يليق بالناس العاديين فضلا عن العلماء والمجتهدين.

فضيلة السيد فهل تعتبر الذين يتوسلون بهذا المنهج يريدون إحياء الشريعة وإبراز عظمتها فهذا وهم إذا أحسنا الظن بحسن نوايا البعض في مثل هذه الفتن والافتراءات وإلا هل جرى التأمل والتدقيق العلمي الهادئ الرصين الخالي من التحريف والافتراء والحسد الذي دعا الكثير الى أن يطلقوا هذه الاتهامات في أجواء جماهيرية صاخبة استدرجت البعض منهم إلى القسوة والاعتداء والخروج على أعلى مستويات الأخلاق التي أمرنا الله تعالى بالتجمل بها فحملت هذه المواقف نوعا من التحامل البغيض الذي يهدف الى التشهير والتسقيط للأسف الشديد؟.وأخيرا يا سماحة السيد عليك الإدراك جيدا أن زمن الإرهاب الفكري بات من الأمور التي لا يقبلها عقلاء اليوم فضلا عن متدينيهم وان هذه المعركة التي تدور في غوغاء تكون نتائجها محسومة ضدكم وبعد مرور خمس سنوات عجاف من معركة غير محسوبة النتائج نرى أن الحق يعلو والسيد فضل الله يرتفع ويرتفع عن إجابة ضعفاء النفوس.اللهم إنا نشكو اليك شدة وكثرة وخساسة الفتن بيننا فارحمنا وأحسن عواقبنا وإنا لله وإنا اليه راجعون.

ارفق لكم طيا ملاحق تتضمن عشرات الشهادات بين مراجع ومجتهدين وعلماء ومبلغين!! وطلبة حوزات عدول بخصوص اجتهاد سماحة السيد فضل الله وإذا لم يثبت من هؤلاء الأعلام عندك شاهدان عادلان فبامكانك ان تجعل الشاهد الواحد من هؤلاء مرجحا كما ثبتت الأعلمية لكم بمبلغ واحد وهو ما

اشرت اليه في المسألة الخامسة من رسالتكم (الفتاوى المنتخبة) من باب الاجتهاد والتقليد وسوف تجدها أيضا مرفقة مع بقية الوثائق، وبهذا نقول لك يا سماحة السيد ان الذي استنكرته من غيرك هو عين ما استحسنته من نفسك وهو يناقض تزكية النفس كما تعلم!! نسأله تعالى حسن العاقبة لنا ولكم.

رياض محمد حبيب الناصري - قم

١٠ ذي القعدة ١٤٢١ هـ)) [٢٤]

وفي ختام هذه الرسالة لابد ان نشير أولا الى بعض الملابسات التي اكتنفتها أو سبقتها، وثانيا حول البعد الأزموي - إذا صح التعبير - الذي تنطوي عليه ومن ثم ثالثا على البعد الإشكالي المرتبط بأزمة حزب الدعوة القيادية كحزب اعتبر وليدا شرعيا للمؤسسة، ولم يكن حزبا أو ظاهرة لعمل المثقف الديني المستقل. ففي ما يتعلق بملابسات النص المذكور، فهذا النص سبقته رغبة من كاتبه - حسب ما نقل لي في لقاء مطول معه - بلقاء الحائري للدخول معه في نقاشات حول مرجعية فضل الله، والإشكالات على هذه المرجعية، إلا ان هذا الطلب جوبه برفض عنيد من قبل الحائري ورفض ان يخوض نقاشا نظريا شفويا في هذا الاطار، وبعد جهود من اجل اقناع الحائري حول القبول بالحوار حول ارائه بمرجعية فضل الله، لم يبق امام صاحب هذا النص سوى اللجوء الى هذه الرسالة، عسى ان يقدم الحائري اجابات مكتوبة عليها، أو على اقل تقدير يطلع عليها، عسى أن يحركه ما فيها من الموافقة على الحوار، إلا انه - أي السيد الحائري - رفض حتى استلام الرسالة التي حملها اليه احد المثقفين الذين يعملون معه ((مدير مكتبه))[٢٥] .

---

(٢٤) وثيقة سرية تنشر لأول مرة.

(٢٥) يقول الشيخ الناصري كاتب هذا النص وهو مدون لدينا بخط يده ((اتصلت مع مدير مكتبه واطلعته على الرسالة وقلت له اعطيها الى سماحة السيد، وفي اليوم التالي قال لي انه لم يستلمها مع إلحاحي عليه بأنها رسالة جيدة ويمكن الانتفاع منها. وبعد وصول الرسالة اتصلت بالسيد = =

وهذا الجانب - أي رفض الحوار ومن ثم حتى استلام الرسالة - يقودنا الى الحديث عن البعد الأزموي في هذه الرسالة حيث ان فقيها يدعي الأعلمية لديه موقف من فقيه آخر يدير الأمور الخلافية بهذه الطريقة الرافضة للحوار ولاستلام الرسالة معا، الأمر الذي يقود هو الآخر الى ازمة حزب الدعوة القيادية، فهذا الحزب الوليد الشرعي للمؤسسة عندما يجد نفسه في مرحلة من المراحل محشورا أو مأزوما بأمر ما، يضطر الى ان يتعامل مع هذه الأزمة بترشيح فقيه دون أن يدرس سلفا امكانية التعايش معه.

فيجد نفسه بعد حين وقد اختنق بهذا الفقيه الذي دعا كوادره سلفا الى تقليده أو تأييده ودافع عنه بكل ما يستطيع، وربما ساهم في كم الأفواه التي اعترضت على قراره في حينه، ليرتد كل ذلك فيما بعد على الحزب وعلى الكوادر الذين ستضعف ثقتهم به أو انه سيضطر الى خوض صراع مع هذا الفقيه ذاته.

من الممكن القول في ظل كل ما تقدم ان حزب الدعوة الإسلامية ما كان له ان يضعف، أو أن يعاني من كل هذه الأزمات، لو ان الساحة العراقية كانت تحتضن تيارا للمثقف الديني المستقل، إذ ربما اتاح له هذا التيار مرونة أكبر في التحرك ازاء ضغط الخط التقليدي في المؤسسة، فضلا عن ضغط الخط ((التجديدي)) الذي ورث تراث الصدر، فهو خط لم يكن كخط المؤسسة التجديدي في ايران.

وقبل أن نختتم هذه الفقرة لابد من ذكر بعض الإشارات التي قد تثير التباسا من هنا أو هناك، والإشارة الأولى تتخلص بالقول: اننا عندما نقول بعدم وجود تيار مثقف ديني مستقل في تفكيره عن المؤسسة الدينية، فهذا الكلام حتى عندما

= الحائري وطلبت منه موعدا في بيته فجلسنا بحضور أخيه وأحد تلامذته وكلما ألححت عليه باستلامها أبى ذلك ويقول لا يوجد عندي أي فرصة لقراءتها وعليك ان توزعها أو تنشرها، لا يهمني ذلك أبدا)).

نعطيه الصفة الاطلاقية، فهذه الاطلاقية تنطبق على المضمون الذي لم يتحول في ظله أي شخص للعدد المحدود من الذين يسمون مثقفين دينيين في العراق الحديث إلى ظاهرة او تيار وإلا يمكن ان نورد هنا بعض الاسماء العراقية التي ينطبق عليه مصطلح المثقف الديني، لكن أي من هذه الاسماء لم يحتل موقعاً فكرياً او اجتماعياً بما يتحول الى ظاهرة وعي اجتماعي، فهنالك اسماء عديدة تركت تراثاً أدبياً أو معرفياً لم تنتم الى المؤسسة الدينية مثل السيد الدكتور داود سلمان العطار كشاعر وأديب ومدرس معروف وأحمد أمين صاحب كتاب التكامل في الإسلام، والاستاذ عز الدين الجزائري الذي أسس حركة الشباب المسلم وكذلك محمد صالح الحسيني الذي هو الآخر كان من قيادات الحركة، والسيد طاهر أبو رغيف، والحاج حسين عبد الخياط إمام الجمعة في مدينة الناصرية منذ السبعينيات، والسيد إبراهيم المراياتي، كما ان هنالك اسماء كان ينطبق عليها مصطلح المثقف الديني قبل تأسيس حزب الدعوة الإسلامية مثل السيد حسن شبر، ((والشهيد أبو عصام)) عبد الصاحب دخيل.

ان أياً من هؤلاء وغيرهم لم يتحول الى رمز أو أن يصبح مؤسساً لظاهرة توعوية اجتماعية، أو أن يشكل تياراً دينياً.

والإشارة الثانية في هذا الاطار تتمحور حول الكثير من الذين انتموا الى أحزاب وفصائل الحركة الإسلامية العراقية، ثم انشقوا عنها لأسباب متعددة وظروف خاصة، وربما ان بعض هؤلاء الكوادر انطبق عليهم مصطلح المثقف الديني، ولكن هؤلاء اغلبهم مثقفون مهجريون، لم يتح لهم أن يمارسوا أدوارهم داخل العراق، فضلاً عن انهم ينتمون الى مرحلة خاصة هي مرحلة مجيء صدام حسين بعد انتصار الثورة الإسلامية في العراق، ومن ثم اضطرارهم لمغادرته، وهذه الفقرة المقارنة لا تشمل مرحلتهم.

والإشارة أو النقطة الثالثة هي ان هذه الفقرة تشمل العمل الإسلامي المرجعي والحركي الشيعي برمته في العراق فقط دون الإسلاميين السنة الذين هم أيضاً

ينتمون الى حركات وأحزاب، وإذا كان منهم خارج هذه الحركات والأحزاب وينتمي الى ما اصطلحنا عليه المثقف الديني، فإن أيا من هؤلاء أيضا لم يشكل ظاهرة أو تيارا مستقلا كان له أثر توعوي اجتماعي عريض في العراق.

والإشارة أو النقطة الأخرى تتعلق بتعريف المثقف الديني او ما هو المقصود منه، فلقد بدا واضحا ان معنى المصطلح أردنا به المعنى المتعارف عليه في الخطابات الثقافية العامة أي انه الشخص الذي يحمل فكرا وثقافة ذات هوية اسلامية وله قراءاته الخاصة للدين لا القراءات الوراثية أو القراءات المؤسسية، والقادر على انتاج ابداع فكري يمكن ان يتحول الى تيار او ظاهرة فكرية او اجتماعية تأخذ طريقها في خضم الجدل السياسي - الاجتماعي. وإلا فإن مصطلح المثقف الديني بذاته قد يكون له أكثر من تعريف وأكثر من معنى، وان كل شخص بإمكانه أن يتصور معنى خاصا لهذا المصطلح غير المعنى التقليدي المتعارف في الكتابات المعرفية والثقافية وغير المعنى الاكاديمي الذي هو الآخر يتعدد.

أما الإشارة الأخيرة، وهي الإشارة الأهم، فهي ما تتعلق بالاستغراق الذي تضمنته هذه الفقرة حول ازمة القيادة في حزب الدعوة، فهذا الاستغراق قد يراه البعض محملا على الفقرة، إلا ان هذا الاعتقاد لا يبدو دقيقا لسبب مركزي يتمثل بالإشكاليات الكبيرة التي وجد هذا الحزب نفسه فيها من حيث يشعر أو لا يشعر، نتيجة ارتهانه لسقف المؤسسة الفكري في خطيها التقليدي والتجديدي، فلولا هذا الارتهان ربما لم يقع الحزب في كل هذه الإشكاليات القيادية والفكرية والثقافية والتي لا زال لم يتحرر منها بشكل كلي في مسيرته التاريخية. لا سيما وانه - أي حزب الدعوة - يرى نفسه هو التيار الأم للحركة الإسلامية في العراق، وقدم الكثير من الشهداء والتضحيات، ويملك فكرا اسلاميا تغييريا لايضاهيه فكر آخر في العراق.

وكل هذا قد لا يجانب الحقائق، إلا ان هذا الفكر ارتهن الى ازمته وعلاقته

بالمؤسسة الدينية في ظل غياب فكر المثقف الديني الذي لو كان موجودا في العراق لأعان حزب الدعوة، وأعان التيار التجديدي في مؤسسة النجف على تغيير الكثير من معطيات العمل الإسلامي، ولدفع بهما الى درجة اكثر عمقا في الجدل والحوار والتطور المعرفي والفكري والاجتماعي والسياسي، وهذا ما لم يحصل بسبب غياب تيار المثقف الديني المستقل عن المؤسسة في العراق والذي حصل ان قمم التيار التجديدي في المؤسسة الذين تزعموا الحزب نزلوا الى قعر الصراعات المرجعية المعنونة باسم السيد فضل الله.

وكل ذلك كان على حساب العراق النازف طيلة اكثر من عقدين من الزمن المهجري، وعلى حساب خط الشهيد الصدر الأول في حزب الدعوة والمئات من كوادره التي استشهدت أو التي هاجرت خارج القطر، إذ ان المحصلة المؤلمة تتمثل بأن هؤلاء الكوادر والخط القيادي الثاني الذي يمثل بعض رموزه الآن الخط الأول بكل تلويناته الباقية في ((الحزب - الأصل)) أو الكوادر التي انشقت عليه أو اختلفت معه كجماعة ((أبو ياسين)) و((جماعة أبو عقيل)) والآخرين غيرهم، كل هؤلاء كانوا على طول مسيرة الحزب في العراق وخارج العراق ضحية لكماشة ضغط ثنائية، طرفها الأول الزعماء ((الكبار)) الذين قادوا الحزب بعد الصدر الأول، وابرزهم الرباعي ((الآصفي، الحائري، العسكري، الكوراني)) الذين تخلوا جميعا في نهاية المطاف عن الحزب ومعظمهم كان متعاطفا مع آية الله الحكيم أو انه يمثل خطه داخل الحزب .. أما الطرف الثاني لهذه الكماشة فهو السيد محمد باقر الحكيم الذي تحدثنا عن أزمته مع الحزب، في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين))، والذي سنأتي على ادائه القيادي بما لا ينفك في أحد أبعاده في فصل قادم من هذا الكتاب.

وأخيرا يمكن القول أن غياب خط المثقف الديني في العراق لا يمكن أن تكتمل آثار غيابه عن الساحة العراقية ما لم نقف على الفوارق في المؤسستين الدينيتين العراقية والإيرانية في خطوطهما القيادية التقليدية والتجديدية.

المرجعية في ايران والعراق
بين الخط التقليدي والخط التجديدي

يبدو للوهلة الأولى انه من الصعب اجراء مقارنة بين المؤسسة الدينية في كل من ايران والعراق، وهذه الصعوبة قد تتبع أولا من مصطلح المؤسسة الدينية ذاته، فهذا المصطلح لم يكن دقيقا في توصيف الوجود العلمائي او توصيف تلك المجموعة مما يسمى برجال الدين الذين يدرسون المواد الدينية المتعارفة من فقه وأصول ولغة ومنطق وفلسفة ومواد أخرى، وما تخضع له من مناهج تدريس متغايرة ومن طرق ادارة مختلفة ومن تكوين متعدد على شكل مجموعات من الطلبة، كل مجموعة تلتف حول رمز مرجعي وتتداخل مع غيرها بالدرس واستلام الأموال وتوزيعها، فمثل هذا الوجود لا ينطبق عليه مصطلح المؤسسة، بما يحيل اليه هذا المصطلح فورا من نظام وضوابط مؤسسية، ولذلك يطلق على هذا الوجود حوزة تارة او اطار او كيان او مؤسسة مجازا تارة أخرى.

وهذا الاسم الأخير اكثر شيوعا من غيره رغم عدم انطباقه على واقع هذا الوجود، ورغم عدم علميته.. فالقائم من اشكال لهذا الوجود سواء في قم أو النجف أو مشهد او كربلاء او الكاظمية لم يكن مؤسسة حقيقية، انما هو ما يشبه المؤسسات الصغيرة المتداخلة حينا والمتضادة حينا آخر في كل شيء .. في الاتجاه السياسي، وفي المنهج الدراسي وفي الولاءات والاتجاهات المعرفية والفكرية.

ولكن مع كل ذلك فإن تقييما اجماليا للفوارق بين ما نسميه مجازا في هذه الفقرة وفي الفقرات الأخرى من الكتاب المؤسسة الدينية في كل من ايران والعراق يمكن ان يخدم البحث الذي نحن بصدده من حيث الاحاطة الكاملة بالمحور الذي نخوض فيه، وعلى الأقل من حيث فعالية كل مؤسسة في كلا البلدين ومخاضها الداخلي بين القديم والجديد، أو ما اسميناه الخط التقليدي والخط التجديدي. والعلاقات بين هذين الخطين أو التناقضات التي حكمتهما خلال الفترة التي نتحدث عنها هنا، وهي فترة الربع الثالث من القرن المنصرم،

حيث تمثل هذه الفترة اخصب وأخطر فترة فيه من حيث جدل وصيرورة العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق، لا سيما وان الربع الثاني من القرن المذكور يتشابه فيه الدور لهذه المؤسسة في كل من ايران والعراق وهو دور اقرب الى السلبية في الموقف السياسي والاجتماعي، حيث هيمن الخط التقليدي للمؤسسة على دفة الأمور في كل من ايران والعراق لظروف متغايرة. وإذا كان عقد الخمسينيات هو الآخر عقد تخضع فيه المؤسسة في كل من ايران والعراق الى ظروف خاصة بكل منهما، فان العلامة البارزة الفارقة فيه بينهما رغم توحدهما في وجود ((الرمز الأعلى)) أو ((المرجع الأعلى))، حيث كان آية الله البروجردي هو الذي يحتل هذا الموقع في ايران، وكان آية الله ((محسن الحكيم)) يمثله في العراق، إلا ان العراق في هذا العقد الزمني كان لا زال يحتضن بالإضافة الى آية الله محسن الحكيم، العديد من الرموز وآيات الله الكبار في السن على الاتجاهين التقليدي والتجديدي، كآية الله محمد حسين كاشف الغطاء الذي توفي في النصف الأول من هذا العقد، وآية الله الزنجاني، وآية الله البغدادي، وآية الله عبد الكريم الجزائري الذي – وللأسف الشديد – لم يكتب عنه وعن دوره حتى الآن بما يوضح ملابسات المؤسسة الدينية في العراق، وآية الله محمد الخالصي، وآية الله الحمامي، وآية الله عبد الهادي الشيرازي، وآية الله عبد الحسين الحلي، وآية الله الشيخ حسين الحلي، وأخيرا آية الله محمد باقر الصدر، فإزاء كل هذه الاسماء في العراق بالإضافة الى اسماء أخرى كان اسم البروجردي كمرجع اعلى هو الذي يتردد في ايران والعالم الإسلامي، مع وجود آخرين غير مشهورين أقل عددا في ايران باستثناء آية الله الإمام الخميني الذي كان آنذاك لم يتصد للمرجعية، لكنه يعطي دروسا لنخبة من الطلبة المتميزين في بعض العلوم الدينية، ولا سيما الفلسفة والعرفان والأخلاق، ولم يلمع اسمه بعد في ظل آية الله البروجردي، بالإضافة الى اسماء أخرى كآية الله الطالقاني وآية الله الكاشاني اللذين هما الآخران لعبا دورا بارزا في تلك الفترة

في الحياة السياسية - وهذا ما سنأتي عليه لاحقا - بعيدا عن عالم الصراع على المرجعية.

ان رموز حوزة النجف في الخمسينيات كان كل واحد منهم يعتبر نفسه أحق بالمرجعية العليا من غيره، فيما ان هذه الحالة لم تكن موجودة في حوزة قم آنذاك أو انها اخف بكثير مما كانت في العراق.. والجميع لم يشغلهم الهم المرجعي الأعلى من حيث الوصول اليه، بقدر ما يشغلهم هذا الهم من جوانب أخرى ستتطرق لها لاحقا.

هذا بالإضافة الى إشكالية أخرى بارزة في الاطار السياسي يمكن رصدها في الرؤية المقارنة بين الرمزيتين المرجعيتين في قم والنجف في عقد الخمسينيات، وهذه الإشكالية تتمثل في كون آية الله البروجردي لم يرتبط مع نظام سياسي أو حاكم سياسي خارج ايران بالطريقة التي ارتبط فيها آية الله محسن الحكيم بنظام خارجي، هو نظام الشاه الزائل.

من خلال ما تقدم وبالإضافة إليه يمكن القول:

أولا: ان الخط التجديدي في كلتا المؤسستين العراقية - الإيرانية، كان خطا معزولا الى حد ما في الربع الثاني من القرن الماضي، وإذا كان لنا أن نشير الى بعض رموز هذا الخط في كلا البلدين، فلقد كان محمد حسين كاشف الغطاء وآية الله عبد الكريم الجزائري في العراق معزولين، فيما كان محمد الخالصي في ايران هو الآخر محاصرا شأنه شأن أسد الله خارقاني، والعمل الإسلامي في ظل هذه المعادلة في كلا البلدين كان ضعيفا في ظل هيمنة المرجعية التقليدية.

ثانيا: أما في الخمسينيات فإن الملاحظة الفارقة في الرؤية القائمة على أساس الخطين التجديدي والتقليدي، فإن الخط الأول في ايران كان أكثر تجانسا وانسجاما فيما بين رموزه، أو على أقل تقدير كان مندكا بالشأن السياسي للبلاد من ناحية، وراصدا لواقع المؤسسة الدينية انطلاقا من هم التجديد فيها من ناحية أخرى، دون أن تطفو الكثير من التناقضات في مسيرته ومن داخله. وكل ذلك كان يعطي العمل الإسلامي في ايران دفعا واضحا ومتصاعدا من الحضور

الفعال في الساحة الاجتماعية والسياسية، فيما ان الصورة على الجانب العراقي المتعدد الرموز والاقطاب لم يكن الخط التجديدي فيها متجانسا على الطريقة الإيرانية، إذ لا يوجد أي تنسيق بين رموز هذا الخط بما يثري العمل الإسلامي ويعطيه ذات الحيوية، فلا تواصل بين رموز هذا الخط إلا ما ندر، ولا خطة مشتركة، ولا عمل مشترك، لا بل ان الأمر يصل في بعض الحالات الى حد التناقض الصارخ، عندما يبدو رواد هذا الخط.

أ - متفاوتين في معنى ودرجة التجديد ذاته، إذ ان بعض الرموز جمع في شخصيته ودوره بين القديم والجديد بصورة لا يمكن في ظلها حساب هذه الشخصية على الخط التجديدي بالكامل.

ب - وقد يتجلى شكل آخر من اشكال التناقض بدل التنسيق عندما نرى مجددا تحول فيما بعد الى مؤسس جذري للعمل الإسلامي في العراق وهو آية الله محمد باقر الصدر، كان متجانسا مع السيد الحكيم المتصالح مع شاه ايران، ولم يكن متكاملا مع الخالصي مثلا الذي كان محكوما الى صراع مع الحكيم في ظل مرجعيته التي ما كانت تسمح ببروز رموز اصلاحية خارج دائرتها.

ج - ان فوارق السن بين رموز الخط التجديدي في العراق ربما كان لها دور كبير في ابراز الصورة على انها صورة اقل تنسيقا بينهم مما هو حاصل في الواقع الإيراني.

د - ان الخط التجديدي في العراق انشطر الى نصفين تقريبا، نصف متصالح مع مرجعية الحكيم ونصف آخر محكوم الى صراعات فرضتها هذه المرجعية عليهم، الأمر الذي حال عمليا من امكانية بلورة خط تجديدي متفاهم ومتجانس في العراق في تلك الفترة.

ثالثا: وانطلاقا من تلك الصورة سار العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق سيرا متعاكسا - إذا صح التعبير - فيما يخص قوة وضعف الخط التجديدي في كلا البلدين، ففي الستينيات انقلبت الصورة انقلابا شبه مطلق فيهما، ففيما راح الخط التجديدي في المؤسسة الدينية في ايران يضغط بشكل واضح على الخط التقليدي، بما يشكل ظاهرة بارزة، كان مسار هذا الخط

التجديدي في العراق يتقلص في رموزه الى حد مذهل خصوصا بعد وفاة الخالصي ((الابن)) وقبله محمد حسين كاشف الغطاء، ومحاصرة آية الله البغدادي الكبير في السن، ووفاة عبد الكريم الجزائري واختفاء الكثير من الرموز التي تحسب على هذا الخط بدرجة من الدرجات او بشكل من الأشكال، وفي ظل تقلص دائرة هؤلاء الرموز برز آية الله محمد باقر الصدر كرمز فكري أوحد في الساحة، وطغت افكاره التجديدية على الواقع الثقافي والمعرفي والفكري والتنظيمي، ومع ان الساحة انتهت الى هذه الأوحدية الرمزية الصدرية، إلا ان الضربة القاصمة لظهر هذا الخط تمثلت بعزل الصدر الصغير السن آنذاك وإرجاعه الى حضن المؤسسة التقليدية، الأمر الذي ترك الساحة العراقية فارغة من صوت فكري أو سياسي تجديدي يتلاصق بشكل مباشر مع شؤون الساحة السياسية والاجتماعية، وبقيت هذه الساحة أسيرة لإدارة المرجعية التقليدية المترددة وهي مرجعية آية الله الحكيم.

ان نقطة افتراق مذهلة في هذا الاطار تبرز في مسار الخط التجديدي في كلتا المؤسستين الدينيتين العراقية والإيرانية، إذ بقدر ما تقلصت دائرة هذا الخط في الساحة العراقية خلال عقد الستينيات الذي كان عقدا مؤهلا لخلق فرص وممكنات عمل اسلامي سياسي علني، وبقدر ما تقلصت دائرة هذا الخط الى حد ما اسميناه بالرمزية الأوحدية الصدرية التي انسحبت هي الأخرى.. بقدر ما كان الخط التجديدي في مؤسسة ايران الدينية يتسع في دائرة رموزه وينشط في الضغط على الخط التقليدي في المؤسسة فلقد برز آنذاك فريق من التجديدين المتجانسين فيما بينهم كالعلامة الطباطبائي، وموسى الزنجاني، ومرتضى مطهري، ومحمد بهشتي، ومحمود الطالقاني، ومرتضى الجزائري، وقد برزت درجة التنسيق بين هؤلاء باتجاه الضغط على المؤسسة التقليدية الى حد اصدار كتاب موحد بأسمائهم جميعا في عام ١٩٦١ م بعنوان ((بحثي در بارة مرجعيت وروحانيت)) أي ((دراسة حول المرجعية والمؤسسة الدينية)).

((وقد لاقى الكتاب إثر صدوره عام ١٩٦٢ نجاحا هائلا واختفى من الأسواق،

كما اعتبره بعض الباحثين أهم كتاب يصدر في ايران خلال خمسين عاما، أي منذ صدور كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) للنائيني.

ويعكس الترحيب الهائل الذي وجده الكتاب في أوساط الشباب من الطلبة وبعض العلماء، استياءت المرجعية بشكل عام من الكثير من الانتقادات الواردة في مقالات المساهمين فيه، وتعريتهم للكثير من السلبيات الموجودة في مؤسسة المرجعية ودورها الديني وأفكار قادتها، وقد أثارت مقالات الكتاب قضايا هامة في المرجعية، منها الحاجة الى استقلال المرجعية من الناحية المالية، وضرورة إيجاد مجلس أعلى دائم للإفتاء يتم تشكيله من أبرز مراجع التقليد الشيعة، وضرورة أسلمة مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وضرورة تقليل التركيز على الفقه في المدارس الدينية والتوسع في العقائد والأخلاق والفلسفة، والحاجة الى فهم جديد في مجال قيادة الشباب القائمة على الفهم والمسؤولية، وتطوير أداة الاجتهاد كوسيلة فعالة في تبني المبادئ الإسلامية في مختلف مجالات الحياة، وإحياء مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوسيلة معبرة عن الإرادة الشعبية العامة، وحث المجتهدين على التخصص في مجالات معينة تكون لكل منهم الكلمة العليا في ذلك المجال، وأخيرا تنمية الحس الجماعي المشترك والروحية العامة للتغلب على الفردية وفقدان الثقة بالآخرين الواسعة الانتشار بين الإيرانيين))[٢٦].

وسار هذا الخط في عمله الضاغط على الخط التقليدي من جهة ومواجهة شاه ايران من جهة ثانية، حتى توج بأحداث ١٩٦٣ التي تزعمها الإمام الخميني، وفي اللحظة التي وصلت الأمور في ايران الى تلك الذروة صدر قرار عزل الصدر الأول في الساحة العراقية المفكر البارز العلني الوحيد فيها..

انه توحد غريب في التوقيت في ساحتين غير متشابهتين سياسيا، ساحة

---

(٢٦) محمد رضا وصفي، ((الفكر الإسلامي المعاصر في ايران، جدليات التقليد والتجديد)). ص١٣٠- ١٣١. مصدر سابق.

ايرانية تسودها الدكتاتورية التي مورست بأقسى اشكالها في احداث عام ١٩٦٣، وساحة عراقية أقل دكتاتورية ازاء الخط الديني والعمل الإسلامي الى حد ان زعيم الدولة فيها هو الذي يبادر الى زيارة المراجع - كما سنأتي على تفصيلات ذلك في فقرة لاحقة في سياق الكتاب -.

انه توحد مذهل في اختلاف المسارين في عام ١٩٦٣، مسار ايراني صاعد تجديديا وفاعل سياسيا في ساحة دكتاتورية، ومسار عراقي تجديدي يضمر ثم يعزل في نفس تلك اللحظة الإيرانية وفي ظروف سياسية مغايرة، فإذا ما أريد لهذه اللحظة ان تقرأ بعمق، لا يمكن قراءتها اطلاقا دون دور ما لشاه ايران الذي تربطه بالحكيم ((السيد محسن)) علاقات جيدة.

وان من المثير للدهشة والاستغراب فعلا أن يلاحظ المرء تزويرا للتاريخ القريب للعراق على يد أحد ((رموزه)) المتصدين، مع وجود المئات والآلاف ممن عاشوا هذا التاريخ ولا زالوا أحياء وشهودا عليه.

لاحظ محمد باقر الحكيم عندما يقارن بين ظروف العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق والضغوط التي تعرض لها من الأنظمة الحاكمة، فهو لا يقارن مرحلة مقابل مرحلة، ولا خضوع العمل الى نظام ما أو الى مجموعة أنظمة، فهو يقول في هذا الجانب ان ((القمع كان محدودا، بمعنى ان النظام كان يقمع تحركات الشعب الإيراني، ولكن هذا القمع كان محدودا، فمثلا كان يطلق الرصاص على المتظاهرين أحيانا، وليس في كل حين، ويستخدم القنابل المسيلة للدموع في تفريق المتظاهرين الى غير ذلك من الوسائل التي تتناقلها وسائل الاعلام، ففي طيلة خمسة عشر عاما منذ حركة الإمام (رض) وحتى انتصارها مع كثرة الاحداث لم يستخدم النظام ولا مرة واحدة سلاح الدبابات. نعم قد نزلت الدبابات الى الشوارع، ولكن لم تستخدم اسلحتها، كما لم يستخدم كذلك ولا مرة واحدة طائرات الهليكوبتر كسلاح ضد المتظاهرين)).

يواصل باقر الحكيم كلامه قائلا: ((نعم قد تحلق احيانا لغرض الاستطلاع

ولكنها لم تستخدم كسلاح ضد المتظاهرين ولا مرة واحدة، كما انه لم يهدم ولا مؤسسة واحدة من المؤسسات التي ينطلق منها المتظاهرون))[٢٧].

ان التاريخ الذي يفترضه محمد باقر الحكيم في نصه المتقدم هو ١٥ سنة من ١٩٦٣ حتى انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كما ان النص المذكور يدون ويصور حالة القمع في ايران التي هي أخف من القمع السائد في العراق آنذاك كما يقول، فهو يواصل نصه المتقدم بالقول: ((فالمدرسة الفيضية بالرغم من انها كانت مركزا للأحداث خلال سني الثورة، إلا أنها لم تتعرض لأي ايذاء على مستوى البناء..

كل هذا وغيره يدل على أن القمع كان محدودا. ومن خلال الأرقام يمكن معرفة حقيقة ذلك، ان المعممين مثلا في ايران كانوا حوالي مائة وخمسين ألفا من خلال المعلومات المتوفرة لدينا آنذاك، ولكن عدد الذين استشهدوا خلال سنوات الثورة قد لا يصل الى عشرة فقط من ذلك العدد، أما في العراق فإن عدد المعممين حوالي سبعة آلاف، أي انه أقل من عشر ذلك العدد، ولكن المئات منهم قتلهم النظام في العراق، ومن خلال هذا يمكن المقايسة، ومعرفة كون القمع محدودا وبلا حدود، هكذا يمكن معرفة الأسباب الحقيقية وراء عدم تحرك الشعب العراقي قياسا الى حركة الشعب الإيراني))[٢٨].

وفي التعليق على هذه النصوص التي يحاول باقر الحكيم مقارنة العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق من خلالها يمكن القول:

١ - ان الفترة التي يفترضها النص للمقارنة هي خمسة عشر عاما، واللافت هنا انه خلال هذه الفترة كان الذي حكم الساحة الإيرانية هو نظام واحد..

---

(٢٧) ((الشهادة)) العدد (٨٧٨) بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ من نص محاضرة له حول ((سبب انتصار الثورة الإسلامية في ايران وعدم انتصارها في العراق)). راجع موضوع المقارنة في آخر ملحق من كتابنا ((محمد باقر الصدر بين الدكتاتورين)).

(٢٨) المصدر نفسه.

النظام الشاهنشاهي. فيما انه خلال نفس هذه الفترة حكم العراق ثلاثة أنظمة هي على التوالي، نظام عبد السلام عارف، ونظام عبد الرحمن عارف، ونظام البكر الذي اختلف أيضا عن نظام صدام حسين.

٢ - وفي عام ١٩٦٣ كانت مجزرة خرداد المشهورة التي راح ضحيتها آلاف الإيرانيين، فيما كان الوضع في العراق ازاء الحركة الدينية مغايرا تماما، إذ ان عبد السلام عارف - كما سيأتي تفصيلات ذلك لاحقا - لم يصطدم بالإسلاميين ولا بالمؤسسة الدينية، وكانت هذه الأخيرة بزعامة السيد محسن الحكيم هي التي تشيع تهمة طائفية الحكم، والمرجع الأعلى يرفض زيارة الرئيس له والالتقاء به، أما في فترة عبد الرحمن عارف فإن وضع الإسلاميين يكاد يكون أفضل وضع، ويتفق على ذلك الجميع، بحيث ان مهدي الحكيم يوبخ ويهدد رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف عبر الهاتف، كما تقول أدبيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

٣ - وإذا ما أراد الحكيم أن يقارن فعليه أن يقارن قمع الشاه للعمل الإسلامي في إيران مقابل قمع عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف واحمد حسن البكر للعمل الإسلامي في العراق... ففي مثل هذه المقارنة، إذا كان نظام الشاه أقل دكتاتورية من نظام البكر، فالأمر لم يكن كذلك بالمقارنة مع عبد السلام وعبد الرحمن اللذين لم يستخدما الدبابات ضد الإسلاميين، ولا هما أبادا مؤسسات الحوزة أو المساجد.

٤ - وإذا كان أعداد المعممين التي أوردها النص المذكور صحيحة، وان ايران لم تشهد اكثر من اعدام عشرة معممين طوال تلك الفترة، فكم هم عدد المعممين الذي اعدموا خلال تلك الفترة في العراق؟

فإلى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية لم يعدم في العراق من المعممين كذلك أكثر من هذا الرقم، ثم ان الأمر لا يتعلق بالمعممين فقط، بل بكل ابناء الحركة الإسلامية، ولماذا يكون المعمم هو المقياس فقط لحالة القمع.

٥ - ان المراد الحقيقي بهذه المقارنة من قبل باقر الحكيم هو خلط الأوراق بشكل يبرر عدم تحرك والده في ظروف تسمح بالحركة آنذاك وفي ظل هاجس حوار الإمام الخميني مع والده، هذا الحوار المشهور الذي نشره حميد روحاني فهو يريد ان يسحب فترة حكم صدام حسين وما نتج عنها من قسوة وقمع ضد الإسلاميين وبعد المواجهة التي قادها الشهيد الصدر الأول، يريد ان يسحب أحداث هذه الفترة الى الخلف ليعمم حالة القمع فيها على حكم عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وكل ذلك تحت عنوان ((لماذا لم يتحرك الشعب العراقي؟)) وليس ((لماذا لم تتحرك المرجعية العليا))؟ إلا ان السيد باقر الحكيم لا يريد ان يثير المقارنة تحت هذا السؤال، فعليه ان يقذف بالسؤال الشعب، لا مرجعه الأعلى ((الحكيم))!!

رابعا: وفي الوقت الذي بات فيه العمل الإسلامي في العراق بعد كل تلك الأحداث سريا تحت الأرض في ظروف تسمح بالعمل السياسي - الاجتماعي العلني، وفي الوقت الذي نحي فيه الرمز الفكري التنظيري لهذا العمل تحت الضغط القاسي ليتنتج عن ذلك فراغ فكري واضح، وفي الوقت الذي بدا فيه ان اللاعب الأساسي في الساحة مرجعية ((نصف اصلاحية - مترددة)) في هذا الوقت كانت ساحة ايران بعد رحيل زعيمها التجديدي الإمام الخميني تغص بنشاطات رموز الفكر التجديدي في المؤسسة الدينية، ليتألق الى جانب هذه النشاطات دور المثقف الديني مضافا اليهما تواصل القائد المنفي مع ساحته ولتصبح ولادة هذا المخاض الصاعد ولادة طبيعية تمثلت بثورة اسلامية لم يشهد تاريخ الإسلام مثيلا لها، فيما ان الخط التقليدي في العراق يزداد نفوذا في ظل ضمور الرمز التجديدي، وتسير الأمور قبل الانتصار في ايران باحكام اكبر في الساحة العراقية لرمز هذا الخط وليحتل الخوئي موقع ((المرجعية العليا)) بعد وفاة الحكيم في عملية لا تخلو من الأسرار والغموض، بدت وكأنها خيار لكل من شاه ايران ونظام الحكم في العراق، ولأطراف حركية محلية، خيار يعززه ما يشبه الرضا الخارجي عن هذه المرجعية الجديدة العائدة لسياسة الانعزال والتقوقع

وترك الشأن الاجتماعي - السياسي بصورة صريحة يدافع عنها أولاد هذه المرجعية بشكل علني، حتى بعد انتصار الثورة، وحصول الانتفاضة في العراق[٢٩]. ان ملابسات صعود آية الله الخوئي الى سدة ((المرجعية العليا)) لا تقل عن ملابسات ارتقاء آية الله الحكيم الى هذا الموقع[٣٠] كما انها ليست أقل

---

(٢٩) راجع في هذا الصدد مقالة لعبد المجيد الخوئي نشرت في صحيفة الحياة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٩٢ يدافع فيها عن خيارات وسياسات والده في المرجعية.

(٣٠) ذكر لي أحد الثقات حول الظروف التي رافقت تصدي السيد محسن الحكيم الى المرجعية بأن السيد الحكيم كان يدرس لدى النائيني، وكان أحد تلامذة النائيني أيضا شخص اسمه السيد جمال الكلبايكاني وهو أعلى طبقة من تلامذة النائيني الذي توفي ١٣٥٥هـ، وتوجهت الأنظار بعد وفاته الى السيد جمال الكلبايكاني، وفيما ان المسؤول عن فرش مكان الصلاة في الحرم فرش سجاد الصلاة للكلبايكاني على أن يصلي محل النائيني صلاة المغرب والعشاء، في هذه الاثناء جاء السيد محسن الحكيم محاطا بعدد من (الشقاوات) يحملون الخناجر وصلى في مكان النائيني، وعندما اخبروا الكلبايكاني قبل وصوله الى الحرم بذلك وهو لا زال في منتصف الطريق وقف ثم عاد من حيث اتى قائلا باللغة الفارسية (همچنين نماز بزودى نمي خواهد) أي (صلاة كهذه بالقوة لا أريدها)، ويواصل هذا الشخص كلامه لي قائلا: ثم واصل الحكيم صلاته في هذا المكان الى أن مات، ثم يضيف وعندما جئت الى ايران التقيت المرحوم سيد احمد بن سيد جمال الكلبايكاني عندما كان وزيرا في حكومة الشيخ رفسنجاني، فسألته عن تلك القصة، فنقلها لي كما هي، يقول ثم سألت ابنه الثاني سيد علي جمال الكلبايكاني فنقلها لي كما هي أيضا. ويذكر أن السيد محمد الهاشمي نجل آية الله جمال الدين الكلبايكاني وبفعل صدمة هذه الحادثة نظم قصيدة شعرية يهجو بها السيد الحكيم وأفراد حاشيته الذين جاؤوا بالحكيم على أساس أنه مرجع عربي، والغريب أن هذا الهاجي للسيد الحكيم وهو محمد الهاشمي اصبح من أقرب المقربين الى السيد الحكيم والسبب في ذلك حسب ما يرى العارفون، ان الهاشمي كان في الأساس مرتبطا بشاه ايران، وعندما فرضت مرجعية الحكيم كأمر واقع عاد مرة أخرى من هجائه انتقاما لاستقصاء والده من سدة المرجعية الى ارتباطه مع شاه ايران الذي يملي عليه بالنهاية خيار الالتحاق بالحكيم كمحمي من هذا الشاه. ويذكر أن الصراعات المرجعية بين الخط الفارسي والخط العربي لم تكن هي الشكل الوحيد لما يدور في المؤسسة إنما حكمت هذا الصراعات أيضا الى الخط الفارسي ذاته، نتيجة التنافس فيما بين أقطابه على الوصول الى سدة المرجعية العليا ولذلك نرى ان التقشواني الفارسي رفض في ظل صراعات الخط الإيراني الالتحاق بمرجعية الحكيم، لأنه كان داعية الى مرجعية أبو الحسن الأصفهاني قبل ان يصبح فيما بعد داعية لمرجعية الخوئي، كما أن هذه الصراعات داخل الخط الإيراني تترجمت عبر التحاق أربعة من الإيرانيين الذين تربطهم علاقات أيضا مع شاه إيران بمرجعية الحكيم رغم أن هؤلاء الأربعة وهم السيد ابراهيم ==

إثارة عن قصة المرجعية واستقرارها لصالح آية الله الأصفهاني بعد نفي ما عرف في تاريخ العراق الحديث بـ((العمالقة الثلاثة))، ورجوع اثنين منهم فيما بعد الى العراق بعد موافقتهم على عدم التدخل بالسياسة. وحسب رواية ابراهيم الفاضلي صاحب ورئيس تحرير مجلة ((العدل)) النجفية في اطار موقف السلطة الإيجابي من صعود الخوئي الى هذا المنصب يقول:

((عندما اجتمعت مع صدام حسين في القصر الجمهوري سألته لماذا بعد صعود السيد الحكيم الى الملأ الأعلى دعمتم مرجعية الخوئي في الوقت الذي هناك مرجعان كبيران السيد البغدادي والسيد الخميني، وهما العدوان اللدودان لشاه ايران، وبخاصة انتم تتعرضون لتحرشاته باسم شط العرب، فأجابني صدام

= الطباطبائي نجل السيد علي السيد كاظم اليزدي الذي تزوج فيما بعد من ابنة السيد الحكيم (شريفة) والشيخ محي الدين المامقاني نجل الشيخ عبد الله المامقاني بن المرجع الشيخ حسن المامقاني، والشيخ محمد الرشتي ابن الشيخ عبد الحسين الرشتي، بالإضافة الى السيد محمد الهاشمي ابن السيد جمال الدين الكلبايكاني المذكور رغم ان هؤلاء الأربعة كانوا في خضم الصراعات المرجعية يرون بأن أباءهم واجدادهم المذكورين هم الأولى بموقع المرجعية العليا وان اقصاءهم عن هذا الموقع، ولد لديهم عقداً ازاء القوى الخفية التي تتدخل في ترشيح المرجع الأعلى، كما ولد لديهم احساساً بمظلومية هؤلاء الأباء والأجداد، رغم كل ذلك إلا أن علاقاتهم مع شاه ايران وضعتهم امام الأمر الواقع، للالتحاق بمرجعية الحكيم، والتصاقهم بهذه المرجعية، علماً بأن محي الدين المامقاني عبر عن هذا الالتصاق بتزويج ابنته (عزت) الى محمد باقر الحكيم. من خلال ما تقدم يتوضح الصراع التحتي الخطير الذي يحكم واقع المؤسسة، ويفسر دوامتها فيما يرتبط بالمرجع الأعلى وطريقة وصوله الى هذا المنصب ويتوضح هذا الصراع حتى على أمكنة الصلاة في حرم الإمام علي (ع)، والقصص كثيرة التي تدخل في هذا الاطار، وربما أن من هذه القصص التي توضح تجليات هذا الصراع (التافهة) هي تلك القصة التي ضُرب فيها محمد علي الشيرازي حتى نزف دماً من أنفه على يد أحد الشقاوات الذي يُسمى (حديد) وهو من جماعة محمد رضا الحكيم، ولقد ضرب محمد علي الشيرازي لأنه نقل صلاة أبيه في الصحن الحيدري من مكانها القديم الذي كان وراء مكان آية الله الحكيم الى مكان آخر هو مكان السيد يحيى اليزدي بعد وفاته، فاجتهد محمد علي الشيرازي بأن يحتل هذا المكان الواسع بدل مكانه أبيه عبد الله الشيرازي الضيق، وعندما شرع في ذلك، وفرش السجاد في هذا المكان، جاءه محمد رضا الحكيم ومعه (شقاوته) المعروفة، فتقدم من هؤلاء (حديد) وضرب محمد علي الشيرازي وتركه ينزف دماً، وجاء بمحمد الهاشمي الذي ذكرنا اسمه فيما سبق ليصلي في هذا المكان انهاءً لـ(صراع) الأمكنة بين المراجع العظام!!

حسين: ان الشيخ الخوئي فيه عيوب لا يمكن ان يتحرك من خلالها ضد الحزب والثورة، منها انه تركي لا فارسي، فالشاه ينظر للعنصر التركي بـ(الدونية)، ومنها: انه يخاف من اقل واحد له صلة بالدولة، فكيف إذا التقى معه أعلى سلم بالقيادة (..) وهذه العيوب لصالح مسيرتنا التقدمية التغييرية، ولهذا يمكن تحجيمه في أي وقت إذا تحرك ضدنا، والشاه لا يتحمس له، ولا يدخل معنا في صراعات جانبية على حساب مصالحه في المنطقة))[٣١].

أما ما يخص موقف شاه ايران من ترشيح الخوئي للمرجعية العليا فلقد كان موقفا مؤيدا بلا تردد.. وقد دلت الأحداث فيما بعد على طبيعة العلاقة ((الطيبة)) بين الشاه والخوئي، ولعل قصة استقبال الخوئي لفرح زوجة شاه ايران في ذروة الأحداث الثورية يدلل على ذلك، كما ان قصة الخاتم الذي أهداه الخوئي لشاه ايران، ورد الشاه عبر رسالة شكر موجهة للخوئي بالتزامن مع قيادة الإمام الخميني للأحداث الثورية في ايران يعبر عن التناقض المرعب في اتجاهات المرجعية السياسية والثورية في كل من ايران والعراق، ولقد عبر الإمام الخميني عن انزعاجه من تصرف الخوئي الآنف الذكر، وجاء في إحدى الوثائق المدونة لكلام الإمام الخميني في هذا الاطار ما يلي:

((كلام الإمام الخميني حول خاتم العقيق الشهير: في تلك الفترة، وفي أول الثورة، كان أحد الأشخاص المشهورين يقول ان الإيرانيين اصبحوا مجانين، يقصد ثورتهم في وجه (محمد رضا الشاه)، فاستعمل هذه العبارة (اصبحوا مجانين) للتعبير عن رأيه من وقوف الشعب الإيراني ضد ظلم الشاه، أليس هذا من الظلم أن يعبر عن هذا الموقف بالجنون من قبل أشخاص بارزين، كان هناك تاجر في بيت ذلك الشخص وسمع هذا الكلام فقال لذلك الرجل ان هؤلاء

---

(٣١) آية الله احمد الحسني البغدادي، ((السلطة والمؤسسة الدينية الشيعية في العراق)). حوار مع سماحة آية الله أحمد الحسني البغدادي ص١٩- ٢٠، اصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)) ط١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

الرجال كانوا (كذا وكذا) (لعله مدحهم)، وان بعضهم قد استشهد، فقال ذلك الشخص المشهور ان هذا يدلل على انهم من الحمير لأن الإنسان العاقل لا يذهب ليقف امام المدافع الرشاشة في الشوارع، هذا الشخص المشهور نفسه أخرج ملفه من (أرشيف) السافاك، وظهر انه خلال فترة الثورة وسقوط شبابنا شهداء في الشوارع، كان قد ارسل الى الشاه خاتماً (من عقيق) بشرى لسلامته...))[٣٢]. أما نص رسالة شكر شاه ايران الى الخوئي فجاءت حسب وثيقة رسمية خاصة كالتالي:

((حضرة آية الله العظمى السيد الحاج ابو القاسم الخوئي اتمنى بتأييد الله سبحانه، وتحت العناية الخاصة لولي العصر امام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف ان تكونوا بصحة وعافية، فقد تشرفنا بتلقي خاتم من عقيق مكتوب عليه (يد الله فوق أيديهم) مما أوجب علينا الامتنان والشكر، وكان ذلك بشارة كبرى لنا، ونشكر ربنا المتعال وكل مؤيدي الحق، انه كان طوال حياتنا وسلطتنا حافظاً وحامياً وموجهاً لنا في طريق صيانة ونشر مذهب الحق الجعفري. وانه سبحانه كان حامياً لبلادنا ايران وشعبها من سيئات الحوادث ونأمل ان يكون ذلك في المستقبل ان شاء الله. مرة أخرى ندعو الباري ان يحفظ وجودكم الشريف من اجل كل شيعة العالم خاصة شعب ايران آملين ان نحظى كما كنا دائماً بدعواتكم المباركة.

قصر يناوران بتاريخ الرابع من دي ١٣٥٧ شمسي

محمد رضا بهلوي))[٣٣]

لقد ازدادت خطورة المنعطف الكبير في خطوط المرجعية في كل من ايران

---

(٣٢) انظر صورة لهذه الوثيقة في ملحق رقم (٩).

(٣٣) انظر صورة الوثيقة في الملحق رقم (٩).

والعراق في ظل مرجعيتي الإمام الخميني والخوئي..

وبات واضحا حجم هيمنة الخط التجديدي في مؤسسة ايران الدينية، في حين لم يبق امام الخط التجديدي في مؤسسة العراق ووليدها الحزبي الا قرار الصدام مع السلطة تحت أي ثمن بعد نجاح الثورة الإسلامية في ايران لينعكس ذلك انفرادا لخط المرجعية التقليدي في ساحة العراق ولتتركز الأنظار الخارجية اكثر على ساحة العراق لضبطها وفق ايقاعات ممنهجة ناتجة عن حسابات تجاه ايران الإسلامية، فزاد التمسك بشكل اكبر من قبل الجميع - ما عدا ايران الثورة - بالخط التقليدي للمرجعية في النجف.

ولعل ما يوضح تجليات هذا التركيز الدولي والمحلي ويوضح أبعاد تصاعده - إذا ما تجاوزنا دور الخوئي في الانتفاضة الشعبانية - يتمثل بالخلفيات التي سبقت موت الخوئي اعدادا للمرجعية البديلة في النجف التي تحتل موقع الخوئي، فلقد تضمنت هذه الخلفيات تفاصيل كبيرة، ومعلومات متضاربة وروايات مختلفة واسماء عديدة، حتى وصل الخيار الى آية الله السيستاني، ومن خلال قراءة وتحقيق مرهق أجريناه في حيثيات هذا الخيار.

وجدنا ان تقريرا صدر من لندن باسم ((نداء الحق)) يشرح هذه الخلفيات يكاد يتطابق في الجزء الأكبر من معلوماته مع الواقع الذي سارت عليه الأمور في هذا الاطار من خلال تطابق الروايات التي رويت لنا من اكثر من مصدر، ولذا ارتأينا ان ننزل النص الكامل له وان نبدي ملاحظاتنا عليه، أما النص فهو كالتالي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

قصة المرجعية من العمق

للجواب على وجود تنافس بين مرجعية النجف وقم، وردا على الادعاءات القائلة: بأن الجمهورية الإسلامية اختارت للشيعة مقلدين ومراجع نقول: هل ان المرجع الجديد في النجف الذي عين خلفا للسيد

الخوئي (ره) كان أمرا طبيعيا، أم أن أكثر من جهة نسقت وساهمت في هذا التعيين، استباقا للجمهورية الإسلامية ومحاصرتـها؟ لمعرفة حقيقة الموضوع اليكم التقرير الآتي وباختصار من شاهد علمي ببعض الحيثيات:

من الواضح أنه وبعد اندلاع الثورة الإسلامية في ايران بقيادة العلماء قامت القوى الكبرى وعلى رأسها الشيطان الأكبر بدراسة دقيقة لموقع المقلد والمرجع عند الطائفة الشيعية، وأجرت تقييما كاملا عن مدى تأثيره على أبناء الطائفة، وعلى ضوء ذلك تمت اختراقات وإقامة علاقات ودية ببعض علماء الدين المتواجدين في أوروبا، وبالخصوص لندن وإيران. وترقى الأمر الى عقد لقاءات مع انجال المرجع الديني السيد الخوئي والذين يترددون على لندن بانتظام وهم مدججون بالمال الوفير، وكان النقاش يدور فيها لمعرفة أفكار مرجعية النجف ونقاط اختلافها مع مرجعية ايران، وخلص الغرب الى نتيجة استراتيجية وهي ان مرجعية النجف يجب ان تبقى بعيدة عن السياسة وتأكد له بقناعة سلوك مرجعية النجف بهذا الاتجاه. ولمح الغرب من خلال تلك الاجتماعات (التي كانت تعقد وراء الستائر) طموحه في أن يضرب حجرا كاملا على ايران الثورة من المداخلة والتأثير في أمور الشيعة المتواجدين في العالم، بل وحتى بعض فصائل الشيعة داخل ايران ذاتها.إذن فلابد من خيار واحد، وهو تعزيز مرجعية النجف، وفي هذا الإطار كانت وفود من الدول الغربية تتساءل من بعض قيادات الأحزاب الإسلامية والذين كانوا يترددون على مباني وزارت الخارجية لهذه الدول، حول قضية العراق، بأنه من هو البديل للسيد الخوئي والذي أصبح مسنا، ثم ما هو مدى التعاطف بين شيعة العراق وإيران وغيرها؟

من جهة أخرى سعى بعض المعممين المتواجدين في الهند ودمشق ولندن ممن يتصفون بالمعارضة العراقية وهم طبعا (من المستفيدين جدا من مرجعية النجف) والمعروفين بكراهيتهم لإيران، أن يقدموا تقارير الى موظفي

الدول الغربية وبعض سفارتها، مؤكدين لهم بأدلة عديدة عدم وجود أي صلة بين مرجعية النجف وإيران. وان مرجعية النجف ترفض مبدأ ولاية الفقيه، بل أكثر من هذا فقد كان بعض هؤلاء المعممين يرددون السخرية والاستهزاء بإيران ومراجعها أمام هؤلاء خلال تلك الاجتماعات.

لقد بدأت تلك اللقاءات تقريباً من عام (١٩٨٥م) واستمرت عدة سنوات وكانت تتم في البداية عبر وسطاء يقوم بها بعض أثرياء الشيعة المتواجدين في لندن أو غيرها ثم تحولت الى لقاءات مباشرة. وكان يشعر فيها أبناء المرجعية ومنتسبوها بالسعادة لمتعة الأسفار والتنقل عبر العواصم الكبيرة والفنادق البهيجة والسيارات الفخمة التي يستقلونها سواء في عمان أو لندن أو واشنطن أو باريس أحيانا. اجمالا نقول فإن اللغة المهمة هي من هو البديل للسيد الخوئي (ره) كمقلد للشيعة يحفظ هذه المظلة ويستبق الإيرانيين لامتلاكها؟. ثم ان أولاد السيد الخوئي وذويه وحاشيته طموحين الى استمرار بقاء المرجعية في قبضتهم للظفر بدخلها الكبير وغنائمها المعنوية والمادية. ثم هناك عامل آخر مهم يدعم هذا المشروع وهو موقف الزعامة العراقية. فالقيادة في العراق رغم سعيها لتقويض المرجعية والوجود الحوزوي في النجف ولكنها تتفق بالرأي مع الدول الكبرى ومع كل الأطراف ذات الصلة بالأمر على ابقاء مرجعية النجف (بشكل رمزي ومحدود) أخذة بنظر الاعتبار التخوف من انتقالها للجمهورية الإسلامية، وقد عبر سفير العراق في بريطانيا آنذاك .م. المشاط في كثير من لقاءاته مع مسؤولين غربيين ومع سفراء سابقين لشاه ايران ومعارضين ايرانيين (يقيمون في لندن وباريس) عن تضامن العراق معهم في انعاش مرجعية النجف وتحييدها، وافلاس الإيرانيين من اختراقاتها، ولا نخوض في التفاصيل والمفردات فهي عميقة الغور واختصارا نخلص جميعا الى القول: من سيخلف الإمام الخوئي؟ ومن هو الخبير الذي يخطط بنجاح وبشكل

حوزوي لذلك؟

تنفيذ العملية:

كانت الاجتماعات ساخنة في لندن وهي تضم معممين من الهند وايران ودمشق ولندن زائداً ابناء المرجع القادمين من النجف وكانت على المسرح تلوح ثلاثة اسماء لمرشحين يتم اختيار احدهم وهم من المتفوقين علمياً بين تلاميذ السيد الخوئي (ره) وترك المجال الأوسع لابن المرجع في النجف المرحوم السيد محمد تقي الخوئي وهو بطل المشروع ورائده الأول.

بطبيعة الحال كان المرشح الأول السيد علي البهشتي والمعروف ببراعته العلمية وخلقه العالي، لكن عوائق سلختة من الترشيح وأهمها عدم استقرار صحته وكبر سنه. ثم صعوبة استدراجه واستغلاله من قبل الحاشية وطاقم المرجعية وهذا عامل مهم جداً لذا ألغي ترشيحه.

وعقيب فترة طويلة لمع اسم الرجل الثاني في القائمة هذه وهو السيد محمد الروحاني (مقيم في قم ممنوع من السفر بسبب ما يقال عن علاقات وثيقة كانت له مع شاه ايران الراحل) وبدت أولاً عملية نقله من ايران الى الخارج.. وكانت عملية صعبة وتتطلب وقتاً، لكن الفكرة نجحت حينما تدخل ابن عمه الذي هو مقرب من القيادة الإيرانية باستحصال إذن لسفره الى لندن للعلاج. ونقلت جوازات سفره مع ذويه وأفراد أسرته ولصقائه بواسطة فرد منتدب الى دبي وخلال ساعة وضعت التأشيرة من القنصلية البريطانية في الجوازات بناء على تعليمات من لندن. وللعلم (تم ذلك في ظروف لا يمكن لحامل الجواز الإيراني أن يحصل على التأشيرة البريطانية للعلاج أو غيره إلاّ بعد استجوابات وتعقيدات تمتد ربما لعدة أشهر. فافهم!!؟؟) هذا وسافر السيد الروحاني من طهران مع أسرته وبعض مرافقيه مصطحبين معهم أمتعة وحقائب الفتت انتباه رجال الجمارك في المطار. وحل في لندن وسط ترحيب من علمائها المحليين.

لقد تم عرضه للجمهور للوهلة الأولى في احتفال كان يقام بلندن باسم (مهرجان الغدير) وكانت تقيمه مرجعية النجف لاستعراض وجودها وقوتها. وكانت طريقة اشتراكه في المهرجان تتم بصورة فنية ومثيرة. فيقترن دخوله بضجة وصخب وترديد الصلاة على النبي (ص) مما كان الأمر يستدعي انتباه الشخصيات الشيعية التي حضرت الى المؤتمر من انحاء مختلفة من العالم والتي كانت تستقبل الأمر بشكل سليم وبفطرة بريئة.

وشاعت الأخبار بشكل قوي بأنه سيسافر للنجف ليستقر هناك بدعوة من السيد الخوئي، لكن أبناء السيد الخوئي كانوا يناورون فعندما يسأل احدهم كان يجيب بأنه استشارنا ورحبنا بالفكرة ليس إلا (كان ذلك لدفع الشكوك) أما السيد الروحاني فعندما يسأل كان يستند الى رسالة في جيبه موقعة من السيد الخوئي يأمره فيها بالتوجه الى النجف لشغل مكانته في التدريس وإمامة الجماعة والإفتاء. ونعبر فصلاً لنختصر التقرير. فقد ختمت التأشيرات العراقية في جوازات السيد الروحاني ومن معه بموجب أمر مسبق من الخارجية العراقية ثم من جهة أخرى تكون فريق من الطلبة الدينيين المتواجدين في قم (ايران) وبحدود ثلاثين شخصاً للتحول الى النجف بمعية السيد الروحاني، على أن يمروا بتركيا لاستلام التأشيرات العراقية حيث أعطيت التعليمات من بغداد إلى السفارة العراقية بمنحهم السمة. ثم يتوجهوا الى دمشق. حيث يصل السيد الروحاني الى دمشق لزيارة الحوراء زينب (ع) ومن ثم التوجه جميعاً الى النجف عن طريق الأردن إذ لا يوجد طريق سالك من دمشق الى بغداد.

أما كيفية دخولهم إلى الأردن فكان ضمن الترتيبات المسبقة بين العواصم السالفة الذكر، وهنا نؤكد بأن القيادة الأردنية كانت تتعامل باحترام كبير مع ابناء السيد الخوئي (ره) ويستقبلون دائماً في الأردن ضيوفاً على ملك الأردن (ملك الأردن الذي زار مؤسسة السيد الخوئي بلندن أكثر

من مرة!!؟؟ الملك الذي اطلق أول قذيفة مدفع على ايران عند اندلاع الحرب، الملك الصديق الحميم لشاه ايران الراحل، الملك الذي تردد على العراق أكثر من عشرات المرات إبان الحرب دون أن يزور مرة واحدة السيد الخوئي أو يعوده في مرضه حينما كان يرقد في مستشفى ابن النفيس ببغداد لكنه الآن يدلل ابناء السيد الخوئي ويتردد على مؤسسته بلندن!!؟؟ فأفهم).

كان كل شيء قد ترتب، واكتملت المراحل والتمهيدات. لكن القدر بدد كل شيء، كيف ولماذا، فقد حكمت الصدفة انه وبنفس ذلك اليوم المعين لسفر السيد الروحاني من لندن الى دمشق ثم العراق، قام الرئيس العراقي بغزو الكويت واحتلالها، واختلط الحابل بالنابل وفوجئ العالم بهذا الحدث المهم. وتأمل السيد الروحاني أياماً لتتضح له الرؤية. لكن تفاقم الأمور والإشارات الواردة من النجف حملته على العودة الى إيران وان الخطة فشلت. وعاد الى ايران، ليلاحظ رجال الأمن الإيرانيين بريبة ودهشة وجود التأشيرات العراقية في جوازات سفره وأسرته رغم العداء القائم بين البلدين!!

وهكذا تفاقم الوضع الدولي واندلعت حرب الخليج وما لحقها من هزيمة العراق، ثم اشتعال الانتفاضة في العراق، وأخذت المطالب الدولية والاقليمية والمصالح الذاتية للحاشية تلح على ابناء السيد الخوئي (ره) بالاستعجال في تثبيت خليفة لمرجعية النجف، خصوصاً والسيد الخوئي أخذ يثقل في مرضه، حتى تتم حالة التنصيب بطريقة دراماتيكية هادئة تقبلها الشعوب الشيعية بقداسة، ويتم تفويت الفرصة على الإيرانيين من امتلاك المبادرة.

وهنا جاء دور المرشح الثالث وهو السيد علي السيستاني كخليفة مفضل وبديل ممتاز نظراً لتوفر الحالات الآتية فيه:

١ - كفائته العلمية بلا شك.

٢ - طبعه الهادئ والبارد والمائل كثيراً الى الصمت والانطواء.

٣ - تمسكه الشديد بالبقاء في النجف بالغاً ما بلغ الأمر.

٤ - تركيبته الشخصية المماثلة للسيد الخوئي (ره) في التهرب والخوف من أي معمعة سياسية او اجتماعية وغيرها.

٥ - صداقته الحميمة مع ابناء السيد الخوئي (ره) واعتماده المطلق عليهم واستجابته القوية لمطالبهم دون أي تردد.

٦ - سنه المتوسط حيث هو في آواخر العقد السادس من العمر ويمكن ان يشغل المنصب ثلاثة عقود من الزمن.

٧ - نبذه لولاية الفقيه التي تشكل عقدة الغرب ومن يلف لفه.

٨ - عدم سخط السلطة في العراق عليه، حيث سبق ان ظهر بعد فشل الانتفاضة على شاشة التلفزيون وشجب الانتفاضة ووصفها بأنها عمل غوغائي.

٩ - الصداقة الحميمة بين أبنائه وأبناء السيد الخوئي (ره).

وهناك ايجابيات وعوامل أخرى ربما غفلنا عنها أو لم نطلع عليها.

وكمرحلة أولى دفع السيد الخوئي (ره) بالسيد السيستاني لإقامة الصلاة نيابة عن السيد الخوئي (ره) وكذلك شغل كرسيه بالتدريس والبحث وممارسة الافتاء مما سلط عليه الأضواء شيئاً فشيئاً.

وهكذا توفي السيد الخوئي (ره) وعلى الفور اصدرت مؤسسته بلندن بياناً نعت فيه للعالم الإسلامي وفاته وبنفس الوقت ذكرت اسم السيد السيستاني بأنه أجاز المؤسسة باستلام الخمس الشرعي. فكان في آن واحد بيان نعي وبيان تعريف بالمرجع الجديد. ثم تلا ذلك حملة دعائية عبر الكلمات والخطب والبرقيات والفاكسات بأن السيد الراحل أوصى بأن يتولى السيد السيستاني الصلاة عليه وتجهيزه وان يواصل مهامه العلمية. ولم يكن مصدر لهذه الادعاءات إلا أولاده فقط!! ثم رافق ذلك حملة تشهير

٢ - طبعه الهادئ والبارد والمائل كثيراً الى الصمت والانطواء.

٣ - تمسكه الشديد بالبقاء في النجف بالغاً ما بلغ الأمر.

٤ - تركيبته الشخصية المماثلة للسيد الخوئي (ره) في التهرب والخوف من أي معمعة سياسية او اجتماعية وغيرها.

٥ - صداقته الحميمة مع ابناء السيد الخوئي (ره) واعتماده المطلق عليهم واستجابته القوية لمطالبهم دون أي تردد.

٦ - سنه المتوسط حيث هو في آواخر العقد السادس من العمر ويمكن ان يشغل المنصب ثلاثة عقود من الزمن.

٧ - نبذه لولاية الفقيه التي تشكل عقدة الغرب ومن يلف لفه.

٨ - عدم سخط السلطة في العراق عليه، حيث سبق ان ظهر بعد فشل الانتفاضة على شاشة التلفزيون وشجب الانتفاضة ووصفها بأنها عمل غوغائي.

٩ - الصداقة الحميمة بين أبنائه وأبناء السيد الخوئي (ره).

وهناك ايجابيات وعوامل أخرى ربما غفلنا عنها أو لم نطلع عليها.

وكمرحلة أولى دفع السيد الخوئي (ره) بالسيد السيستاني لإقامة الصلاة نيابة عن السيد الخوئي (ره) وكذلك شغل كرسيه بالتدريس والبحث وممارسة الافتاء مما سلط عليه الأضواء شيئاً فشيئاً.

وهكذا توفي السيد الخوئي (ره) وعلى الفور اصدرت مؤسسته بلندن بياناً نعت فيه للعالم الإسلامي وفاته وبنفس الوقت ذكرت اسم السيد السيستاني بأنه أجاز المؤسسة باستلام الخمس الشرعي. فكان في آن واحد بيان نعي وبيان تعريف بالمرجع الجديد. ثم تلا ذلك حملة دعائية عبر الكلمات والخطب والبرقيات والفاكسات بأن السيد الراحل أوصى بأن يتولى السيد السيستاني الصلاة عليه وتجهيزه وان يواصل مهامه العلمية. ولم يكن مصدر لهذه الادعاءات إلا أولاده فقط!! ثم رافق ذلك حملة تشهير

وتشكيك بالمرحوم السيد عبد الأعلى السبزواري الموجود في النجف آنذاك بأنه افتقد حواسه، وكان ذلك لسد باب المرجعية بوجهه الى الأبد.

ثم عزز هذا الترشيح بضجة اعلامية واسعة قامت بها مجلة النور، ثم مجلات: المجلة. الوسط. الشراع. وغيرها من الجرائد والنشرات وهي تلوح بصورة ملونة وجميلة للسيد الخوئي (ره) ويظهر فيها الى جنبه السيد السيستاني علماً بان السيد الخوئي حرم على أي واحد التصوير معه؟؟ وترك هذا الامتياز فقط للسيد السيستاني كبطاقة دعاية ضمن حملة تنصيبه. واستمرت المجلات المذكورة (وهي تمول بدولارات النفط الخليجي !!؟؟) استمرت بنشر المقالات عن المرجعية والمراجع فيما تركز على السيد السيستاني بأنه اللامع والمقبول. أما مجلة النور التي تصدرها مؤسسة السيد الخوئي بلندن فقد وظفت اعدادها للدعاية للمرجع الجديد.

وتبع ذلك منشورات رتبت في قم وتم تصميمها في العالم تحمل اسماء أكثر من خمسين عالماً يشهدون بصلاحيته للتقليد والمرجعية غير أنها لا تحمل أي توقيع، وانما نضمها صهره في قم بالتنسيق مع ابناء السيد الخوئي (ره). ولدى الاستفسار من العديد من هؤلاء العلماء أبدوا عدم اطلاعهم بالأمر اطلاقاً، لكن الذي بدا أن صهر السيد السيستاني والذي يدير مرجعيته من قم (ويتمتع بصلاحيات مرجع كامل) كان قد اجرى اتصالات هاتفية مع بعضهم لاستمزاجهم ليس الا.

وهكذا انتشرت الملايين من نسخ رسالته بمختلف اللغات وتم تعبئة المطابع في باكستان والهند والكويت وايران ولبنان لنشرها وتغطية كل البلدان بها، ثم ارسلت آلاف الوكالات الموقعة من المرجع الجديد الى علماء البلدان، حيث كان يتم ارسال قوائم بأسمائهم من قم ولندن، ويدونها المرجع دون أي معرفة له بكثير من هؤلاء إلا انه اعتمد على تزكية صهره في قم وابناء السيد الخوئي رحمه الله.

وتسارع أثرياء الخليج بالذات لتقليده خضوعاً لاعتبارات عديدة وفي مقدمتها التهرب من المحسوبية على ايران.

ثم لا ننسى الدور الكبير الذي قامت به جهات خفية في الهند وباكستان لتسويق مرجعيته، وقد تحدث الدكتور الريحاني في مقال نشرته جريدة كيهان العربية استناداً لمصادر اطلع عليها بأن اكثر من خمسة ملايين دولار صرفت في الهند وباكستان فقط لتثبيت مرجعية النجف.

واخيراً أذن العلماء المحليون في كافة البلدان لهذا الأمر الواقع الجديد. وطمعاً منهم في السيولة النقدية الضخمة التي تدرها مرجعية النجف وقديما قيل:

إذا درت نياقك فاحتلبها فما تدري الفصيل من يكون

وأخيراً استقر المرجع الجديد في عش المرجعية وتحقق الهدف بالكامل ونجحت الخطة، وهنا نؤكد بدقة وأمانة اننا نعتبر شخص السيد السيستاني غير ضالع في ماورد ذكره، إلا انه استدرج في الأمور تدريجاً وبطريقة فنية ونحن لا نقصد به سوءً والعياذ بالله.هذا تقرير مقتضب وعاجل عن واقع الأمور والمداخلات من وراء الكواليس. فيا أيها المؤمنون (الواعون اليقضون) هل بقي بعد هذا كله مجال للقول بأن الجمهورية الإسلامية عينت للشيعة مراجع وان مرجعية النجف خالية من المداخلات؟؟ للغرب والعم سام!!؟؟ اما الادعاء القائل ان الدولة عينتهم فالدولة هي تحت سلطة مرجع وبقيادة العلماء. والساكت عن الحق شيطان اخرس.

١٤/ ٣/ ١٩٩٤

هاتف الحق لندن))[٣٤]

نقول أن أكثر المعلومات الواردة في هذا التقرير تطابقت مع المعلومات

---

(٣٤) انظر صورة لهذا التقرير في الملحق رقم (١٠).

التي بحوزتنا، وتلك التي جاءت نتيجة لتحقيقنا عن انتخاب السيد السيستاني لموقع المرجعية العليا، كما ان شخصيات بارزة في الوسط الديني روت لنا دون سابق معرفة بهذا التقرير ما يطابق المقدار المتفق عليه منها، ومن هؤلاء العلامة السيد حسن الكشميري الخطيب المعروف في أوساط المنبر الحسيني والشيخ رياض حبيب الناصري وآية الله السيد أحمد الحسني البغدادي، ونكرر لهذه الأسباب ارتأينا ان ننشر هذا التقرير بالكامل أولاً، ثم نبدي ملاحظاتنا على بعض ما ورد فيه، والذي نعتقد:

أولاً: ان التقرير المذكور يتحدث عن اسماء لم يذكرها وهي اسماء تنتمي الى بلدان مختلفة، وكانت مشتركة في اعداد طبخة مرجعية الروحاني التي يذكر تفاصيلها التقرير المذكور، ومن هذه الاسماء هو رجل اسمه جعفر الاسكوئي بن ميرزا علي واحد رموز الشيخية، كان في الستينيات يدرس في كلية الإلهيات ثم نزع العمامة بعد ذلك وعُين موظفاً بوزارة الخارجية ثم ارسلته الخارجية الى الكويت بمنصب القائم بالأعمال في السفارة الإيرانية الشاهنشاهية وبعدها عين سفيراً في بغداد لمدة سنتين ثم نقل سفيراً لطهران بالسعودية وعندما انتهت فترة تعيينه طلبت السعودية من الحكومة الإيرانية آنذاك تمديد بقائه سفيراً لديها لأربع سنوات أخرى، يتحدث العربية، ومن مواليد كربلاء ويلقب بجعفر رائد، أخذ يكتب فيما بعد في نشرة اسمها الموجز يصدرها مركز العلاقات الإيرانية - العربية، ويطرح مرجعية السيد محمد الروحاني عبر مقالات عن الوضع الشيعي في العالم، والاسم الثاني هو السيد رضا الساعجي من أصل ايراني كان في عام ١٩٦٨ مقيماً في كربلاء وهو على علاقة قوية مع العائلة الشيرازية، تحول الى بغداد، ثم اختفى، حتى ظهر في جدة كتاجر مجوهرات، وهو الآن مقيم في السعودية، ويحمل الجنسية السعودية، ويشارك في بعض الأحيان مع الوفود الرسمية السعودية الإسلامية الى بعض الدول .

ومن هذه الأسماء التي كانت تجتمع في لندن ولها دور في طرح مرجعية الروحاني التي لم يذكرها التقرير المذكور هو محمد علي الشهرستاني

ومصطفى جيتة كوكل و((لياقت علي بكيم)) ابن أخ ملا اصغر ومحمد الموسوي الهندي. ومنذ العام ١٩٨٥ - ١٩٨٦ كان هؤلاء أو بعضهم يجتمعون دوريا في لندن في فندق ((كمبرلند)) ينضم اليهم إيرانيون من ألمانيا وأميركا، وينضم اليهم من السعودية عبد الله الخنيزي، وكان يشارك في الاجتماعات د. علي رضا صاحب وزير الاقتصاد أيام وزارة هوشنك وأحيانا يحضر هذه الاجتماعات محمد علي الشيرازي والشيخ الشاه آبادي وفيما كان محمد تقي الخوئي مصرا على أن يكون البديل لمرجعية أبيه هو محمد رضا الخلخالي فإن هؤلاء أقنعوه بخطة جلب الروحاني الذي لم يعلم بكل التفاصيل بدقة من ايران عبر لندن الى العراق، وقد نسق الأمر مع شخص اسمه لؤي كان مسؤولا للمخابرات العراقية بلندن، فيما توسط شاه آبادي وسيد مهدي الروحاني لرفع منع سفر الروحاني من ايران لدى المسؤولين الإيرانيين، أما الشخص الذي حمل الجوازات الى السفارة البريطانية في دبي فهو السيد احمد أخ زوجة السيد حسن الكشميري، ولقد انزعج الروحاني الذي كان مقيما في لندن في بيت فاضل الميلاني عندما ابلغه السيد محمد تقي الخوئي عبر الهاتف بأن مجيئه الى العراق بات أمرا مستحيلا، فرجع الى إيران فيما قامت السلطات الإيرانية بحجز جوازات السفر لأنها تحمل الفيزا العراقية، وبعد عودة الروحاني الى ايران استقر رأيهم على رضا الخلخالي من جديد، إلا أن هذا الأخير اعتقل ضمن ٣٥ شخصا من الحوزة العلمية أثر فشل انتفاضة ١٩٩١م. وفي ظل ضعف علاقات محمد تقي الخوئي وجماعته مع السيستاني، بخلاف ما يفترض التقرير ولعداء تاريخي له مع جواد الكلبايكاني يحول دون احتكاكهم بمرجعية الكلبايكاني، اضطروا ان يعودوا الى الروحاني إلا انه طالبهم هذه المرة بتقرير للواردات المالية فيما هم يحاذرون من اعطاء أي تقرير خوفا من فاضل الميلاني العارف بكل شيء والذي تربطه علاقة قوية مع الروحاني،

بحيث ان هذا الأخير يستشيره بكل شيء، فاضطروا الى ورقة السيستاني إذ لم يبق أمامهم غيره لحل المشكلة وعندما حسمت المرجعية للسيستاني اضطر الروحاني ان يبلغ محمد مهدي شمس الدين بأن الرسالة التي وصلته من السيستاني بالإشراف على مؤسسة الخوئي في لندن لم تكن حقيقية، وان محمد تقي الخوئي هو الذي فبركها، وهذا ما يفسر التصريحات التي أدلى بها شمس الدين فيما بعد ضد المؤسسة وتناقلتها الصحافة، والتي سنأتي عليها في فصل لاحق. ولم يحصل حسم المرجعية للسيستاني دون دور لحوزة النجف حتى قبل وفاة الخوئي حيث كان هنالك دور للسيد رضي الدين المرعشي بن سيد جعفر وشيخ مرتضى البروجردي وشيخ اسحاق فياض فهؤلاء شاركوا وغيرهم فيما بعد بالاتفاق مع محمد تقي بوضع الشروط على السيستاني من توقيع الوكالات المقترحة وغيرها.

ثانياً: كما ان التقرير المتقدم لم يذكر أياً من الاسماء الذين من المقرر ان يسافروا من ايران الى العراق عبر تركيا ليتحولوا الى جزء من حاشية الروحاني، وأهم هذه الاسماء المعروفة هم عبد الله لنكراني ومحمود الخليلي ومحمد حمامي واسماء أخرى بالإمكان التعرف عليها في أوساط الحوزة القمية بشكل لا يدع مجالاً لأي شك في تفاصيل المعلومات الأساسية التي جاءت في التقرير باستثناء الملاحظات التي نحاول أن نوجزها نحن عبر هذه النقاط وإلا فإن التفاصيل العامة لهذه الرواية يعرف بها الكثير من الرؤوس الكبيرة والصغيرة في الحوزة القمية والحوزات الأخرى. ولقد سألنا السيد حسن الكشميري عن صحة أن يكون اخو زوجته هو الذي نقل الجوازات الى السفارة البريطانية في دبي، فأكد ذلك، كما أكد كل هذه المعلومات الأخرى.

ثالثاً: جاء في التقرير ان شخصية السيستاني كانت شخصية ((هادئة))، إلا أن هذا التوصيف يحتاج الى دقة اكبر، فالذين عرفوا الرجل عن قرب وعايشوه يقولون انه كان يفضل العزلة عن الأوساط الدينية والاجتماعية قبل تصديه للمرجعية، فهو لم يلتق فضلاء الحوزة ولم يحتك بالمجتمع

النجفي إلا نادراً، ولا يشارك في المناسبات الاجتماعية والدينية إلا بشكل محدود جداً وكان يذهب قبل بزوغ الشمس الى الكوفة للاستجمام لمدة ساعتين على شاطئ الكوفة، وعصراً يمارس رياضة المشي حول ((سور النجف)) بمعية ولده محمد رضا.

رابعاً: أما من ناحية علميته المشهودة التي يفترضها التقرير فإن الكثير من الخبراء في أوساط المؤسسة الدينية في النجف وقم لم يتفقوا مع هذا المعنى، وقد حصل ما يشبه الانشقاق الداخلي ((العلمي)) كما بدا من منشورات الصحافة في حينها في اطار ترشيحه للمرجعية في الأوساط العلمية الدينية.

هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإن المعروف عن السيد الخوئي انه لم يعط في حياته اجازة اجتهاد، سواء على صعيد ((الملكة)) أو على صعيد الاجتهاد المطلق لأحد باستثناء الشهيد محمد باقر الصدر، ويعود السبب في ذلك الى ما يراه البعض من انه ((عقدة)) لدى السيد الخوئي، وعلاقته بالميرزا النائيني الذي منح بعض تلامذته اجازات اجتهاد، إلا انه لم يمنح الخوئي الإجازة عندما اطلع على البحوث التي قدمها هذا الأخير اليه في اطار ما يعرف بأجود التقريرات التي كتبت حول محاضرات النائيني، فلم يقل النائيني باجتهاد الخوئي بتقريضه وبخط يده وعبر عنه بالعالم الفاضل، وما حصل ان الأوساط النجفية فوجئت بإجازة اجتهاد على صعيد ((الملكة)) منحها السيد الخوئي الى السيستاني، اظهرت بعد وفاته، وليس أثناء حياته، الأمر الذي دفع بعض هذه الأوساط بالتشكيك والقول انها إجازة مزورة، لأنها لم تكن بخط يد الخوئي ولم تصدر في أيام حياته، ومن الممكن تزوير ختمه وهؤلاء يتحدثون بأن الروحاني والشيخ جواد التبريزي والشيخ الغروي الذين تعتبرهم الأوساط العلمية أكثر كفاءة من السيستاني بوصفهم درسوا دورات كاملة بالفقه خاصة، إلا ان السيد الخوئي لم يمنحهم اجازة اجتهاد.

ومن هنا يمكن القول ان الرسالة المرسلة من الخوئي والموقعة بختمه التي

كان يحملها السيد الروحاني لا تعني بالضرورة اجازة اجتهاد إنما هي رسالة دعوة هذا أولاً، وثانياً ليس من المؤكد والمعلوم ان هذه الرسالة مزورة او حقيقية، وبغض النظر عن ذلك فإن السيد محمد تقي الخوئي سلم رسالة الخوئي لوراثة المرجعية في بيت محمد علي الشهرستاني في لندن.

خامساً: أما فيما يتعلق بإصرار السيد السيستاني بالبقاء في النجف الأشرف والذي لم يوضح التقرير أسبابه، فالأمر يعود - ولعل ذلك من الواضح - ان السيد السيستاني لو غادر النجف الى ايران فإنه سيتحول الى واحد من مئات الأشخاص الذين يساوونه في المرتبة العلمية، والذين هم أكبر مرتبة علمية منه في أوساط قم المقدسة من مراجع ومدرسين دينيين يحضر دروسهم الآلاف من الطلبة من مختلف بلدان العالم، لا سيما في ظل ازدهار وتنظيم الدراسة الدينية في قم بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران. فالبقاء في النجف في مثل هكذا وضع أفضل للطامحين أو الذين يرون أنفسهم مؤهلين للتصدي من الخروج منها، لأن أي مناخ ديني شيعي آخر لا يعطيهم فرصة تحقيق طموحاتهم وهذا ما يذكرنا بأسباب عودة الأصفهاني والنائيني إلى العراق بشرط عدم التدخل في السياسة، وأسباب هذه العودة التي تطرقنا لها في الفصل الأول من الكتاب.

سادساً: أما ما يرتبط بأن الخوئي أنابه لإقامة الصلاة نيابة عنه كدليل او كتأشير على فضله على الآخرين، فإن هذا لا يصمد في ظل حالات مشابهة حصلت في هذا المجال منها ان السيد الخوئي كان قد قدم آية الله السيد أسد الله المدني ((التبريزي)) لإقامة الصلاة نيابة عنه لأسباب تتعلق بعجزه في بعض الأوقات، وانشغاله بالتدريس في أوقات أخرى.. ومنها أيضاً قول الشهيد الصدر الثاني الذي ذهب بنفسه وخاطب الخوئي قائلاً: ((أصحيح أنك أمرت السيستاني بأن يصلي الجماعة نيابة عنك؟)) فنفى السيد الخوئي ذلك[٣٥].

سابعاً: وما جاء في التقرير من ان السيد السيستاني شغل كرسي

---

(٣٥) راجع كتاب السفير الخامس لعباس الزيدي للمزيد من المعلومات في هذا الاطار.

الخوئي بالتدريس والبحث في حياته، فهذا ما لم يثبت من أحد من الذين سألناهم حول هذا الأمر.

ثامناً: وجاء في التقرير ما معناه ان السيد الخوئي كان يحرم على أي أحد التصوير معه، وترك هذا ((الامتياز)) للسيستاني كبطاقة دعاية في حملة تنصيبه، فهذا الأمر هو الآخر لا يبدو دقيقاً، بدليل ان الخوئي كان قد التقط صوراً عديدة مع آخرين كالسيد الحكيم والسيد الشاهرودي والسيد علي التبريزي في وفاة السيد محمد جواد الطباطبائي التبريزي، وهذه الصور منشورة في كتاب ((مع علماء النجف الأشرف)) لمؤلفه السيد محمد الغروي ويمكن مشاهدتها في الكتاب.

هذا ما يرتبط بالتقرير المتقدم، أما ما يمكن ان يشكل إضافة عليه من ناحية استهدافه في محاولة اغتيال فاشلة له من قبل السلطة، فإن البعض يرى ان هذه المحاولة انطوت على أبعاد أخرى في عقل السلطة، ولم يكن الهدف الحقيقي من ورائها اغتياله فعلاً.

نقول مع كل هذا الإحكام الذي سارت عليه الأمور في المؤسسة الدينية في العراق، ومع كل تلك الجهود التي بذلت قبل وبعد مرجعية السيستاني[٣٦] ، ومع الأموال اللامعقولة التي استخدمت باسمه.. إلا ان

---

(٣٦) منذ ان توفي الخوئي راحت مؤسسته في لندن تصدر البيان تلو البيان حول المرجع الجديد ونحن نحتفظ بعدد مهم من هذه البيانات، نكتفي هنا بايراد احدها وهو بيان يتعلق بموقف المؤسسة من ترشيح السيستاني فيما يلي نصه: ((بسم الله الرحمن الرحيم

بعد أن منيت الأمة الإسلامية جميعاً بوفاة المرجع الديني الأعلى الإمام أبو القاسم الخوئي رضوان الله عليه، ينبغي أن ننوه إلى أن أغلب الفقهاء الموجودين إما يوجبون البقاء على تقليد الأعلم بعد وفاته أو يجوزون ذلك، واليكم التفصيل:

١ ـ ذكر الإمام الخوئي (قدس سره) انه: (إذا قلد مجتهداً فمات، فإن كان أعلم من الحي وجب البقاء على تقليد الأعلم، عمل بفتواه أم لم يعمل.

٢ - ويرى سماحة السيد علي السيستاني (دام ظله) وجوب البقاء على تقليد الأعلم، عمل بفتواه أم لم يعمل. ٣ ـ ويرى سماحة السيد عبد الأعلى السبزواري (دام ظله): إذا قلد مجتهداً فمات فإن كان أعلم من الحي وجب البقاء على تقليده في ما عمل به من المسائل وفي ما لم يعمل. = =

الأمور - أمور المرجعية في النجف - اضطربت بشكل واضح وتعددت أقطابها، وحكمتها حالة من الصراعات بما لم يجعل من مرجعية السيستاني تلك ((الهالة)) التي حظيت بها مرجعية الخوئي.. وثانياً وهذا هو الأهم، ان الخط التجديدي في المؤسسة الدينية في العراق ((مات)) مع موت الصدر الأول واستشهاده، ولم يتصور أحد لا من قريب ولا بعيد انه سيولد بالسرعة التي ولد فيها، إذ ان هذه الولادة لم تكن ممكنة ولا متصورة في ظل اجواء خارجية وداخلية لا تسمح بها اطلاقاً.. إلا ان رجلاً مثل الشهيد

= = ٤ ـ ويقول سماحة الشيخ الآراكي (دام ظله): إذا عمل بفتوى الميت في حياته مقداراً معتداً به، بانياً على الحمل في ما بقي من المسائل فالظاهر جواز البقاء على فتواه في ما عمل وفي ما لم يعمل. تعليقة الشيخ الآراكي على العروة الوثقى المسألة (٩).

٥ ـ ويرى سماحة السيد محمد الروحاني (دام ظله) وجوب البقاء على تقليد الأعلم حتى في المسائل التي لم يعمل بها، ما دام الدليل المسوغ لتقليد الأعلم والرجوع اليه صالحاً للاستناد عليه.

٦ ـ ويرى سماحة السيد علي البهشتي (دام ظله) وجوب البقاء على تقليد الأعلم في المسائل التي عمل بها والتي لم يعمل بها على حد سواء.

٧ ـ ويرى سماحة السيد حسن القمي الاحتياط الواجب في البقاء على تقليد الأعلم، (تعليقة العروة الوثقى المسألة (٩))

٨ ـ المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في أموال القاصرين وقبض الحقوق الشرعية ينعزل بموت المجتهد.

أسماء الفضلاء والمجتهدين حفظهم الله والذين يرون أعلمية آية الله العظمى سماحة السيد المرجع الديني السيد علي السيستاني (دام ظله)

١ ـ الفقيه والمرجع السيد علي البهشتي (النجف).

٢ ـ العلامة السيد رضا المرعشي (النجف).

٣ ـ العلامة الشيخ مرتضى البروجردي (النجف).

٤ ـ العلامة الشيخ جعفر النائيني (النجف).

٥ ـ العلامة الشيخ هادي آل راضي (قم).

٦ ـ العلامة الشيخ محمد باقر الايرواني (قم).

٧ ـ العلامة الشيخ أحمد المددي (قم).

محمد صادق الصدر استطاع ان يخلق هذا الممكن في صيرورة غريبة وسريعة ومذهلة، ولم تمثل تتويجاً طبيعياً لمسار الأحداث السابقة لها، أي انها جاءت بما يشبه التمرد المنظم على الخنق المنظم لمؤسسة النجف الدينية، لتكرر بذلك صورة اقرب الى ما أقدم عليه الشهيد الصدر الأول ببعده الاحتجاجي الرافض لواقع المؤسسة والسلطة معاً، لكن دون البعد التنظيمي الكافي الذي انطوت عليه تجربة الصدر الثاني.

هكذا بدا التيار التجديدي من أوائل عقد الستينيات حتى الآن في المؤسسة الدينية في العراق، تيار يمثله رمزان فقط هما الصدران الأول والثاني يتخذان قراراً فريداً على ما يمكن التعبير عنه مجازاً ((الموت، الاستشهاد، الانتحار)) من اجل كسر الطوق والحصار المفروض على التيار التجديدي من النظام من جهة، ومن خط المؤسسة التقليدي من جهة أخرى. قارن بين هذه الصورة للتيار التجديدي للمؤسسة في العراق وبينه في ايران خلال أربعين عاماً.. إيران بمسار تيارها الكاسح المتصاعد ما قبل الدولة وما بعدها، والعراق بضمور تيارها الى رمزين استشهاديين، صحيح انهما تركا أثراً توعوياً هائلاً في العقل العراقي، ولكننا بلحاظ المقارنة مع تيار ايران التجديدي نجد انفسنا أمام مفارقة لا وجه فيها للتشابه والتوازن والمعقولية، وأمام خسارة مفجعة وفادحة لقائدين نموذجين لم يسمح لهما بمواصلة المسيرة

وعودة الى المؤسسة الدينية في العراق بعد الصدرين ستضعنا أمام مشهد آخر يبقى فيه السيستاني مميزاً كـ((مرجع أعلى))، إلا أنه مشهد تتعدد فيه رموز المرجعية التقليدية من جديد، مشهد يتصارع فيه المتصارعون في الداخل والخارج، ولقد كان الأكثر تواجداً في الخارج هو السيد السيستاني، لا بشخصه، ولكن بمن يمثله في ايران وغيرها من الدول. ولتشكل ظاهرته سياقاً خاصاً في ادارتها لهذا الصراع، وفي الأموال ((الخرافية)) كأداة

حاضرة بقوة تميز هذه الظاهرة عن غيرها. فليس هناك من أحد يسأل عن مصدر هذا المال.. هذا أولاً، وثانياً مهما قيل عن طريقة توزيع هذه الأموال واستخدامها من وجهات نظر متباينة معارضة ومؤيدة لإدارة ((زعيمها)) ومقررها الأول السيد جواد الشهرستاني فإن الإشكالية لا ترتبط بالشخص بقدر ما ترتبط بالمبدأ الذي لم يخضع لضابط أو قانون أو أساس من أي نوع كان، إذ قد يكون الشهرستاني فعلاً أفضل من غيره في إدارة هذه الأموال والتصرف بها، إلا اننا نكرر بأن الإشكالية أكبر من ذلك، ومن هنا فإن ظاهرة السيستاني المالية بإدارة الشهرستاني أوجدت ظاهرة ذات تجلٍ اجتماعي واضح، ظاهرة تتكون من ناحية من الحواريين والشعراء والخطباء والوجهاء والحواشي المعممين الذين يشكلون فريقاً من المستقبلين والمودعين والمدافعين، وتتكون من ناحية ثانية من المثقفين وأصحاب المشاريع وشريحة من المحتاجين الذين يرون ان الصدام العلني مع هذه الظاهرة أو حتى الكلام فيها خطأ حسب مقولة ((اننا إذا قارنا إدارة أموال السيستاني مع إدارة الأموال الأخرى للمؤسسة الدينية فالشهرستاني أفضلهم جميعاً، وأكثرهم استجابة لحاجة الساحة الاجتماعية)).

فيما ان الشق الثالث من الناس يتنامى في داخلهم حقد وألم وبغض وارتداد على هذا الواقع الذي يشاهدون، وبالإمكان رصد ذلك من خلال معايشة الواقع الاجتماعي، فهذا الأمر ليس سراً من الأسرار نحاول ان نكشف عنه نحن، ولا حتى المعلومات التي وردت حول مرجعية السيستاني والمرجعيات الأخرى ((العليا)) باتت سراً.. وهذا هو في الواقع السبب المركزي الذي يدعونا الى كتابتها وتدوينها في محاولة لطرحها على جادة الترشيد والعلاج، لأن المحصلة النهائية لـ((جيش)) الحاقدين على هذا الواقع والناقدين له، لا يعرف أحد بالضبط الى اين سيقذف بالواقع الإسلامي في المستقبل؟ هذا هو الدافع من دراسة هذه الظاهرة، وهذا هو الدافع مما

أسميناه بضرورة الخطاب الرقمي في الواقع الإسلامي بدل الخطاب التمجيدي والتعميمي والاطلاقي والمفاهيمي الذي سنأتي عليه لاحقاً، إذ وان قل الناطقون والكاتبون لهذه الظاهرة، وان كثر الساكتون عليها، فالتجربة أثبتت أن هذا البلد العراق بحالته الإسلامية هو بلد الصيرورات اللامتشابهة والصدمات والمفاجآت. كما دلل على ذلك القرن الماضي، وهذا الاحتقان الاجتماعي حول ظاهرة السيستاني المالية او غيره قد يجعل مسار العمل الإسلامي في العراق محكوماً لصدمات لاحقة.

إذن نحن لسنا في ساحة تحد أخلاقي أو ساحة تحد في قول الحقيقة أو النطق بها بقدر ما ان الجميع عليهم ان ينظروا الى تطورات المستقبل الاجتماعي - الديني على ضوء ما هو حاصل.

ونختم هذه الفقرة بالقول أن مؤسسة دينية عراقية بهذه المواصفات دفعت الكثيرين الى انتقادها انتقاداً لاذعاً حتى من ابنائها ورموزها، ولإبراز صورة من صور هذا النقد ننشر هنا نص رسالة وردتنا من آية الله السيد احمد الحسني البغدادي حول كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) التي كشفت في إحدى فصولها ملابسات الصراع داخل هذه المؤسسة.

((بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل الباحث العراقي عادل رؤوف .. دام عزه

سلاماً إسلامياً خالصاً.. ودعوات لاستئناف الحياة الحرة الكريمة لشعبنا المظلوم بعد أن تلاقفته المنافي، وابتلعته أمواج البحار، ومزقت جسده ألغام الحدود.

وبعد.. قرأت كتابكم القيم: (محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين) في أوقات التعطيل لمست فيه من اشراقة في الصياغة والتعبير، وفي التحليل والتوثيق... ولمست فيه من ثورة نشعر فيها الطمأنينة والأمن والاستقرار.. نشعر ان ناقوس

الخطر قد انتهى من حساباتنا، فسوف نجد حينئذ الأبواب مفتوحة على مصراعيها للتعبير عن هذه الموهبة العارمة مقتحمة جسورة لا تمنعها حملات التشهير والتكفير التي تشن من هنا وهناك، حرسك الله ورعاك في مواصلة مسارك المعرفي عن مجتمعنا، وتحرير دراساتك عن عراقنا في اطار النقد والنقد الذاتي والموقف الثوري ضد الظلم والظالمين، وضد الخيانة والخائنين، وضد التدلس والمتدلسين، فإن معنى تصديك لهذا أو ذاك، أو لهذه الشريحة أو تلك.. يجعلك لا تخاف شيئاً، ولا تخشى أحداً، وتمارس جهادك الدؤوب على كل الجبهات أمراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر، وجهاداً بالكلمة الهادفة .. هذا هو دورك المرسوم في المؤسسة الدينية، بل هذا هو وجودك في المجتمع العراقي.

ان تقييمك لرائد المدرسة التجديدية، وطرحك لآيديولوجيته الإسلامية الحضارية أثرى المكتبة العربية.. يعد كتابك نقلة نوعية في هذا الزمن المعولم المتوحش الضائع بمعناه الواسع الشامل فهذا هو المسار الثوري الذي يصل بنا الى الغاية التي نحن نبتغيها قبل فوات الأوان.. وهذا هو الحل الوحيد لتحرير الفكر والعقيدة، وتحرير المثقف والفقيه، من الظلم والظلام، من التأخر والانحطاط، من الرجعية والعملاء، من الانكماش والانطواء، من سوء الإدراك، من سوء الفهم، من سوء التطبيق، لنصنع الغد الزاهر المرجو، ثم لتكون لنا آيديولوجيا في مجال عملية صيرورة الزمن.

ان تقييمك لمؤسس خط رسالي جهادي تعبوي أصيل كان يتألق ويدوي صداه بسرعة خاطفة عبر محاضراته ومؤلفاته، ويفتح في نفوس شعبه آيات المجد والخلود مهما كانت حملات التحريض التي تنسب إليه!!.. يعد كتابك صرخة مدوية على دكتاتورية المؤسسة الدينية التي تنتسب الى الشريعة الإسلامية ظلماً وعدواناً وتدرس فقه الشريعة وقلبها عنه بعيد، ولا تأخذه عقيدة رسالية حركية، ولا تتقي الله ولا ترهبه، وانما تدرسه لتتأول وتحتال باسم تضخيم العناوين الثانوية والحيل الشرعية وتوجهه كيف تشاء في تلبية الرغبات والاطماع حيثما

انكشف لها ان هناك مصلحة ذاتية تنجز، وان هناك شيئا من أشياء هذه الدنيا يكسب. من هنا - يا أخي - نريد ان تكشف لنا الشيء الكثير عن هؤلاء الرموز الحوزوية المتسترين والمحترفين باسم الدين، الذين تحولت حياتهم المعيشية الضيقة الى قصور شامخة، وحياة مترفة في دول الخليج وأوروبا وأميركا الاستكبارية وتحاسبهم من اين لكم هذا من خلال كتاباتك الموثقة. ان تقييمك لهذا المفكر الاستثنائي ليس على مستوى رجال عصره وحسب، ولكن على مدى زمن ليس بقصير تبنى آليات الوحدة في اطار التوحيد والرسالة، وتبنى آليات التغيير في اطار المرجعية والحركية، بعيدا عن انماط الانهزامية والمذهبية!!.. يعد كتابك اكتشافا جديدا في الرؤية والتشخيص، وفي بلورة المسار والنظرية والله يحفظك ويرعاك بدعاء

احمد الحسني البغدادي

دمشق ٢٨ صفر ١٤٢٢ هـ)) [٣٧]

ان هذه الرسالة عندما تصدر من مجتهد أو فقيه من فقهاء النجف الأشرف، فإنها تعبر عن درجة هائلة من الاحتقان والاختناق الذي باتت تعيشه هذه المؤسسة، وتعبر بشكل آخر عن درجة مؤلمة من درجات اليأس والاحباط والشعور العميق الغاضب على ما يدور داخلها من ظواهر خطيرة تتعلق بالأموال والدكتاتورية والصراعات [٣٨] والقيادات المخلصة التي تقتل بألسن بعض رجال المؤسسة قبل ان تقتل برصاصات السلطة، انها مؤسسة تقتل افذاذها ومفكريها وقادتها البارعين، وتلك ظاهرة تحتاج الى مزيد من التفكير العميق.

---

(٣٧) راجع صورة خطية من الرسالة في ملاحق الكتاب، ملحق رقم (١١).

(٣٨) ان اكثر نموذج علني جسد الصراعات المرجعية خلال العقود الماضية هي الفتاوى التي اصدرها الخوئي المشككة في كون السيد محمد الشيرازي مرجعا، حيث جرت هذه الفتاوى الى صراعات واحقاد غير معلنة، وتوجت بفتوى أخيرة من الخوئي تنفي فتاواه السابقة، لاحظ نموذج من الفتاوى القديمة وفتواه الأخيرة في ملاحق الكتاب رقم (١٢) ورقم (١٣).

لأن هذه المؤسسة حسب نص البغدادي المتقدم ((تنتسب الى الشريعة الإسلامية ظلما وعدوانا)).

المؤسسة الدينية والتيارات العلمانية

ان حصيلة اتساع دائرة رموز الخط التجديدي في المؤسسة الدينية في ايران مثلما انعكست على إثراء الجانب الفكري والمعرفي الإسلامي على أساس من الخطاب النقدي ومثلما انعكست على التعاطي مع السلطة وفق مقتضيات المرحلة بما يضغط عليها أو يحاورها او يقاطعها أو يعارض من داخلها ومثلما انعكست على الأمة في احضارها في الميدان على أسس جديدة من الوعي، انعكست كذلك على طريقة تعاطي رموز هذه الدائرة مع التيارات السياسية - الاجتماعية العلمانية. فهؤلاء الرموز الذين واجهوا هذه التيارات في الفكر والحوار، فإنهم لم يختاروا خيارات الصدام معها بشكل حاد، بما يغيب فرص التفاهم والحوار، ويخلق تناقضات وطنية حادة، ويخلط الأولويات، ويبدد الجهود الوطنية ويحولها الى تناقضات قاسية على حساب المصلحة العليا للوطن كل الوطن، فهم على سبيل المثال لم يختاروا بعض الأساليب التي حصلت في التاريخ العراقي القريب في اطار التعاطي مع التيارات العلمانية، ولعل ما ناقشناه في كتابنا ((محمد باقر الصدر.. بين دكتاتوريتين)) من تفاصيل للصدام الذي جرت إليه المؤسسة إزاء الشيوعيين العراقيين يقدم نموذجا ملفتا للنظر في هذا الاطار[٣٩].

---

(٣٩) يذكر ان الفتوى التي اصدرها آية الله السيد محسن الحكيم ((الشيوعية كفر وإلحاد)) جاءت بعدما شجب عبد الكريم قاسم أعمال الشيوعيين الإجرامية في كركوك والموصل في ٥٩/٧/١٤ وذلك في خطابه في افتتاح كنيسة ماريوسف ببغداد. لقد كان خطاب عبد الكريم في الكنيسة بتاريخ ٥٩/٧/١٩ حيث وصف الشيوعيين بإنهم فوضويون بعد أن قاموا بجرائم بشعة في مواجهة مناوئيهم، إذ دفنوا العشرات وهم احياء ((صحيفة البلاد وصحيفة اتحاد الشعب في ٥٩/٧/٢١ ومجموعة خطب عبد الكريم قاسم جزء ٢ ص٤٢-٤٩)) وانتكس الشيوعيون بعد ذلك الخطاب انتكاسة عظيمة = =

فمثل هذا النموذج لم يحصل في الساحة الإيرانية على الرغم من وجود الشيوعيين فيها، ولو بنسبة أقل من وجودهم في الشارع العراقي، وما يهمنا الإشارة اليه في هذا الجانب يتعلق بالعقل السياسي إذا صح التعبير للمؤسسة الهش في العراق، وامكانية اختراقها بما يدفعها الى هذا الصدام، أو تلك الخيارات اللامدروسة او التي تمثل ارادة خارجية تنفذ عبر المؤسسة. إذ بغض النظر عن الأسباب التاريخية التي أدت الى المواجهة مع الشيوعيين، إلا أن الملفت هو ما يرتبط بتوقيت الفتاوى التي صدرت ضد الشيوعيين فهذا التوقيت لم يكن توقيتا عفويا، كما أنه لم يحصل دون استثمارات خارجية أو عربية قومية، كانت تقدر ان مصالحها تكمن بدفع المؤسسة الى اصدار مثل هذه الفتاوى، الأمر الذي يشير الى امكانية اختراق هذه المؤسسة في بعض قراراتها وخطواتها التي قد تكون لها آثار في إذكاء حدة التناقضات الداخلية إذ ان قصة الفتاوى من قبل بعض المراجع في نهاية الخمسينيات في العراق التي اسهبنا في مناقشتها في كتابنا ((محمد باقر الصدر.. بين دكتاتوريتين)) وارتباطها بالصراع الداخلي الحاد بين المرجعية والشيوعيين، هذا الصراع الذي حصد ثماره القوميون فيما بعد، ان هذه القصة لا يمكن قطعها عن الامتدادات الخارجية

= وفقدوا من رصيدهم الكثير، وسرت موجة عارمة في البلاد للتحدث عن جرائمهم مما حدا بالشيوعيين انفسهم أن يتنصلوا من جرائم القتل ويدينوا الذين اشتركوا في تلك المذابح حيث عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي جلسة في أواسط آب ١٩٥٩ بحثت فيها احداث الموصل وكركوك وأدانت ما ارتكب منها من أعمال اجرامية ((جريدة اتحاد الشعب بتاريخ ٢٨/٨/ ١٩٥٩)).

وقد كانت لفتوى السيد محسن الحكيم بتاريخ ١٢ شباط ١٩٦٠ أي بعد خطاب عبد الكريم قاسم بما يقرب من سبعة أشهر. ((نص الفتوى منشور في صحيفة العراق بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٦٠ التواريخ منقولة من كتاب (العراق الجمهورية) مجيد خدوري طبع عام ١٩٧٤)).

ثم أصدر بقية المراجع فتاواهم بنفس المضمون مع أن المفروض فيهم أن يتصدوا الى كل فكر ضال يطرح في بلاد المسلمين وان ليس من الشجاعة ان ينتظروا ما يقوله رئيس الدولة ليقولوا مثله، ولعلهم كانوا يتصورون أن هذا الأمر يعتبر منهم تدخلا ممنوعا في السياسة.

ونفوذها في هذا الصراع. ولعل من طرائف ما يؤكد هذه الاستعدادات يتمثل بقصة معروفة في النجف، هي قصة ((عطار)) أو صاحب بقالية اسمه شكري ابو اللبن الذي تعرفه معظم البيوتات الدينية، لأنه كان يلقب بـ((عطار المرجعية)) أي ان معظم البيوتات الدينية تشتري منه حاجاتها البيتية بالنقد والآجل، لذا فإن هذا العطار كان يعرف الى حدما الوضع المالي لهذه الأسر والبيوتات على ضوء فواتير تسديد الديون للذين يشترون منه بالآجل، وكانت عائلة آية الله عبد الله الشيرازي هي من العوائل المتعاملة مع هذا العطار الذي نقل ذات مرة حديثا عفويا لايخلو من مغزى لأحد الخطباء المعروفين وهو العلامة السيد حسن الكشميري قائلا له: ان فاتورة الديون على عائلة عبد الله الشيرازي ارتفعت، وتأخر التسديد لفترة طويلة، وانا انتظر وأطالب بتسديد هذه الفاتورة التي تأخرت طويلا.. حتى جاءني يوم من الأيام محمد علي الشيرازي ابن سيد عبد الله الشيرازي وسدد الفاتورة دفعة واحدة، يقول شكري أبو اللبن: قلت لمحمد علي الشيرازي مازحا: يبدو ان وجبة حقوق شرعية جيدة جاءتكم حتى استطعتم ان تسددوا الفاتورة دفعة واحدة، فقال لي - كما يقول العطار وحسب رواية السيد حسن الكشميري - قال: اليوم زار السفير المصري والدي، وحصلنا منه على ٢٠٠ دينار، وكانت تلك الزيارة مزامنة لإصدار الفتاوى ضد الشيوعية وضد عبد الكريم قاسم ولم يعرف بالضبط إذا ما كان السيد عبد الله الشيرازي يعلم بذلك أم لا.

ان مثل هذه القصة توضح الى حد بعيد ظروف المؤسسة آنذاك وعدم تقديرها للنتائج التي تؤدي اليها بعض سياساتها على الصعيد الوطني، فيما ان المؤسسة في ايران لم يبد أنها كانت على نفس الدرجة من عدم الالتفات الى ما يعرقل اولوياتها عبر الاختراقات، بل انها بخلاف ذلك كانت تملك من الوضوح والمرونة في خطها التجديدي ما يدفعها الى كيفية التعاطي مع القوى العلمانية الأخرى وكيفية اكتشاف كل العوامل الاستراتيجية الداخلية والخارجية التي

بإمكانها ان تمنح العمل الإسلامي فرصا أكبر بما فيها العمق الاستراتيجي الجغرافي المجاور.

العمق الاستراتيجي

لا يمكن ان تكتمل صورة ازمة العمل الإسلامي في العراق، ومن ثم أزمة القيادة بشقيها المرجعي العلمائي والحركي، دون الاحاطة الكاملة بكل أبعاد هذا العمل بما فيها البعد المتعلق بالمؤثرات الخارجية فيه وأيضا بنية العلاقات التي تربطه بهذا الخارج، ومحاور التداخل الحادة في هذه العلاقات والقائمة على أسس مذهبية وجغرافية.

وهذا ما يستدعي عندما نخوض في أزمة قيادة هذا العمل في العراق ايران كعمق جغرافي استراتيجي له، وفي العمل الإسلامي في ايران العراق كعمق استراتيجي جغرافي له، عندما نريد ان نقارن العملين في كيفية استثمار هذا العمق.

نحن هنا في هذه الفقرة سنجد انفسنا مضطرين لاكتمال اجزاء الصورة الكلية لتاريخ هذا العمل على الطرفين وازماته وفوارقه وطبيعته ان تقف على معادلة العمق الجغرافي الاستراتيجي، كمعادلة توظيف توضح الانطباع الكلي لنقاط القوة والضعف في هذا الاطار، فالسؤال هو إذن كيف كانت صورة هذا الاستثمار أو التوظيف المتبادل لعمل اسلامي ايراني وعراقي؟ وأي منهما الإسلاميون الإيرانيون أم الإسلاميون العراقيون نجحوا في ذلك؟ ومن ثم ما هي اسباب النجاح والاخفاق على الجبهتين؟ لا سيما ونحن نتحدث عن فترة ممتدة من تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى انتصار الثورة الإسلامية في ايران، إذ بعد هذا الانتصار سارت معادلة العمل الإسلامي في كل من ايران والعراق باتجاهات اخرى، إذ استطاع الإسلاميون الإيرانيون ان يؤسسوا دولة، فيما ان هذه الدولة تحولت بالضرورة الى عمق للعمل الإسلامي في العراق ولكل حركات التحرر الإسلامية. ولذا فإن هذا العمق لم يكن توظيفه اختياريا، بقدر

ما هو اجباري بحكم ظروف انتصار الثورة وتداعياتها على أحداث المنطقة، ولا سيما العراق كمتأثر أكبر بها.

إذن نحن نتحدث عن معادلة العمق قبل هذا الانتصار في هذه الفقرة، ونتحدث عن معادلة العمق أيضاً بعد انهيار الدولة العثمانية وانتهاء الاحتلال البريطاني للعراق ودخوله فيما بعد ما عرف بدولة العراق الحديث، لأن الفترة العثمانية والبريطانية المباشرة كانت هي الأخرى تخضع لحسابات مغايرة، هي حسابات العراق كساحة صراع تاريخي عبر النفوذ، والتدخل المباشر والإدارة المباشرة بين الاتراك والإيرانيين، من هنا نقول ان معادلة العمق التي نحن بصددها هي المعادلة التي تغطي العمل الإسلامي المقارن في ايران والعراق على طول الزمن الممتد من العراق الحديث الى انتصار الثورة الإسلامية في ايران، ولو ان هذه المعادلة لو أردنا أن نرجع بها الى الوراء لاستطعنا ان نؤسس مصاديق تدعمها لصالح العمل الإسلامي الإيراني في توظيف العراق كعمق جغرافي - مذهبي استراتيجي في ادارة هذا العمل على الساحة الإيرانية، فثورة الدستور المشهورة في جزئها الأكبر، وقبلها ما عرف بانتفاضة التنباك كأكبر حدثين ثوريين اسلاميين خلال قرنين من الزمن الإيراني، انطلقا من العراق، وان معظم القيادات التي قادتهما كانت مقيمة في العراق، الأمر الذي يدعو الى دراسة هذه الظاهرة دراسة معمقة تتجاوز الأسباب التقليدية المعروفة في حالة التداخل الطبيعية المذهبية بين ايران والعراق.

اننا إذا ما تجاوزنا ركود العمل الإسلامي خلال ربع قرن في كلا البلدين لأسباب خاصة بكل منهما، أي منذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٥٠ فإن الذي يبدو جليا واضحا في الربع القرن الذي تلاه هو ان العراق كان قد مثل ساحة احتياطية استطاع العقل القيادي الإيراني استثمارها بشكل ناضج لإدارة الأوضاع في ايران، ولعل في تجربة الإمام الخميني ما يتوج هذا النجاح التاريخي للقيادات الإيرانية في قيادة الساحة الإيرانية من داخل العراق بدءا من ثورة

الدستور وانتفاضة التنباك اللتين اشرنا لهما.

فالإمام الخميني الذي سفر الى تركيا، استقر هو والكثير من الرموز المؤمنة به في العراق، ليدير المواجهة من هناك مع نظام شاه إيران، الذي هو الآخر لم يغب اطلاقا عن تفكيره استخدام العراق كورقة لإدارة ازمته مع قادة العمل الإسلامي في ايران، إذن فالإيرانيون انظمة وقادة عمل اسلامي معارض كانوا يدركون جيدا أهمية الساحة العراقية في ادارة أزماتهم، ومن ثم توظيفها كعمق استراتيجي في عملهم السياسي، وعودة الى شاه ايران محمد رضا بهلوي توضح استراتيجيته المعروفة في هذا الاطار عندما ادرك ان ظروفه الداخلية ومعادلة الصراع مع الحالة الإسلامية في ايران تتطلب منه أن يعمل بجعل مركز المرجعية النجف الأشرف، لا قم المقدسة، وان تبنيه لمرجعية آية الله السيد محسن الحكيم ودعمها بالأموال والعلاقات والرسائل العلنية التي تحدثنا عنها بإسهاب في كتابنا ((محمد باقر الصدر .. بين دكتاتوريتين)) لهو التجلي الواضح المدعم بالوثائق والأرقام على استراتيجية الشاه في استثمار العراق كعمق استراتيجي جغرافي ومذهبي لإدارة أزماته.

كما ان هذه الاستراتيجية تواصل العمل بها من قبل شاه إيران ليس فقط مع مرجعية الحكيم، إنما مع مرجعيات أخرى زامنته، ومع مرجعيات أخرى جاءت بعد مرحلته، لا سيما مع ما عرف بالمرجعية العليا ((مرجعية الخوئي))، إذ في ذروة أحداث ما قبل الثورة الإسلامية في ايران، كان الشاه يرسل زوجته فرح لكي تلتقي الخوئي وهي زيارة ذات دلالة تؤكد معنى الهدف الشاهنشاهي في التأكيد على ان ((مرجعية النجف هي المرجعية المركزية العليا للعالم الشيعي)). وعودة الى الإمام الخميني والرموز التي التفت حوله بالنجف فإنه بالرغم من تعرضه لحصارين مريرين، هما حصار السلطات الحاكمة في العراق وحصار ((المرجعية العليا)) له، إلا انه استطاع وهو في داخل هذه الكماشة القاسية ان يتحرك باتجاهين، اتجاه السلطات المحلية وتحييدها ازاء تحركه الثوري واستثمار

فرص ازماتها مع شاه ايران حسب المستطاع، واتجاه ((المرجعية العليا)) في النجف المنسقة مع شاه ايران، وبناء علاقات مع مرجعيات وخطوط اخرى كالشيرازية والخالصية والبغدادية وغيرها، وتوظيف دورها قدر المستطاع من خلال اصدار الفتاوى المناوئة لشاه ايران ومن ثم افشال خطته الاستعمارية الاستراتيجية للعراق كعمق في محاصرته - الإمام الخميني - ومحاصرة العمل الإسلامي الإيراني برمته.

استطاع الإمام الخميني في أقسى الظروف وأكثرها قهرا ان يفلت من تناقضات ومحاصرات الواقع الذي يتعرض له، وان يدير الأزمة بما يضاعف من الضغط على شاه ايران، عبر فتاوى المراجع الآخرين الذين أشرنا اليهم، وعبر الإعلام الموجه الى الساحة الإيرانية، وعبر سياسة الكاسيت المسجل لخطبه النارية الثورية التي تهرب بأكثر من طريقة من العراق، وتوصل الى الشباب الإيراني في عقر دار الشاه، هؤلاء الشباب الذين كان اكثرهم يستمع لمحاضرات الشهيد علي شريعتي الثورية العلمية، ولعل تجربة الإمام الخميني هي من اكثر التجارب في تاريخ العمل الإسلامي الإيراني التي تترجم نجاح القادة الإسلاميين الإيرانيين في استخدام الساحة العراقية كعمق استراتيجي جغرافي في ادارة مسار العمل الإسلامي، لأنها تجربة اجتازت ضغوط اطوار مختلفة للأنظمة التي حكمت العراق، وانماطا من الظروف المغايرة التي تارة تكون لصالحه وتارة تكون ضده.

فمعادلة استثمار هذا العمق العراقي الجغرافي لم تهتز في كلتا الحالتين، حالة ان يتعامل الشاه الإيراني مع الأنظمة الرسمية في العراق، وحالة ان يعاديها، ولم تتوقف معادلة الاستثمار تلك التي مورست فيها الكثير من اساليب الحنكة والدهاء والصبر إلا في الأشهر الأخيرة قبل انتصار الثورة، حيث تم ابعاد الإمام الى الكويت التي رفضت اقامته فيها، ثم مغادرته الى فرنسا واقامته في قرية (نوفل لوشاتو).

ان هذه النصوص الموجزة فيما يرتبط بتوظيف العقل القيادي الإسلامي الإيراني للساحة العراقية لإدارة العمل من خلالها، ونجاح هذه الإدارة بشكل لافت للنظر في ثلاثة من أكبر محطات الفعل الإسلامي الثوري في ايران هي محطة انتفاضة التنباك ومحطة الثورة الدستورية اللتان اخرجناهما من مجال المقارنة هنا وربطناهما كامتداد رجعي لهذا المحور[٤٠]، ومحطة الإمام الخميني التي انتهت بانتصار الثورة واقامة الدولة.. ان هذه المحطات تشكل انطباعاً واضحاً عن نجاح العقل الإيراني الإسلامي في استثمار العمق العراقي الجغرافي، في مسار طويل لهذا العمل، ولا نقول انه نجاح غطى أو شمل كل محطات الفعل الثوري الإسلامي الإيراني، إذ ربما تكون ثورة ((التأميم)) أقل التصاقا في تجربتها بالعراق في هذا المسار، ان لم تكن لا التصاق له به باستثناء دور محمد الخالصي ((الابن)) الذي عاد عام ١٩٤٩ من حيث كونه عالما عراقيا ساهم في تأسيس أحداث تلك الثورة وربما يكون السماح له بالعودة الى العراق هو بسبب التخلص من دوره الذي كان يمارسه بالتنسيق مع الكاشاني ومصدق. نعود نقول: إلا أن هذا النجاح كان نجاحا نسبيا واضحا وطاغيا.

وازاء هذا النجاح الايراني في معادلة العمق الاستراتيجي المتبادل في ادارة العمل، يطرح السؤال بالمقابل عن الحالة العراقية، هل استطاعت بالمقابل ان تعمل على محور العمق الإيراني الخارجي لإدارة العمل الإسلامي في العراق؟ وهل بدا مسارها التاريخي بضرورة الانتباه الى العمق الإيراني وكيفية توظيفه؟

وللإجابة على هذين السؤالين وأسئلة أخرى لابد من الإشارة أولا الى ان المعادلة هنا كانت عكسية تماما، إلا في حالات استثنائية لا تشكل اصلا في اعطاء

---

(٤٠) ان هذا الامتداد الرجعي شمل الى حد ما تجربة نواب صفوي الذي كان أيضا في العراق، وعاد الى ايران ليؤسس ((فدائيان اسلام)) ويقود عملا مسلحا ضد رموز السلطة، ويمارس سياسة الاغتيالات في وقت مبكر، إذ أن أي رؤية مقارنة أيضا للعمل المسلح في كل من ايران والعراق، ستكون لصالح الأولى في اعتبارات التخطيط لهذا العمل وتوقيته، وإلا فإن حزب الدعوة الإسلامية استغرق في مرحلته التكوينية على حساب التفكير المبكر بالعمل المسلح الذي حشر به فيما بعد حشرا.

هذا المحور اهمية أو أولوية في تفكير العقل القيادي الإسلامي العراقي في شتى اتجاهاته المرجعية التقليدية والمرجعية التجديدية، والعمل الحركي. والاستثناء في هذا الاطار يتعلق بتجربة آية الله محسن الحكيم حيث حصل من حيث المبدأ استقواء لديه بالعمق الإيراني في إدارة عمله في العراق، إلا ان هذا الاستقواء وكما ناقشناه في كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية ...قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠- ٢٠٠٠م)) كان استقواء سلبيا معاكسا ضارا بالعمل الإسلامي في العراق، اكثر من كونه استقواء مفيدا يصب في مصلحة هذا العمل أو هو بالمعنى الأعمق استقواء شاهنشاهيا بالعراق، وجوانب الضرر فيه تتمثل بـ :

أ – انه كان استقواء بالسلطة الشاهنشاهية وليس بالحركة الإسلامية في ايران، وقد يكون الاستقواء بالسلطة مبررا إذا كان يصب في مصلحة العملين الإيراني والعراقي كما فعل الإمام الخميني في نظرية تحييده للسلطات العراقية.

ب – ان هذا الاستقواء كان لصالح شاه ايران بالدرجة الأولى، وليس لصالح العمل الإسلامي في العراق.

ج – ان هذا الاستقواء لم ينجم عن تخطيط ناجح من مرجعية الحكيم، بل هو أشبه بالرضا بتخطيط شاه ايران بنقل مركز المرجعية من ايران الى العراق.

د – مع ما يترتب على هذا الرضا من تبعية ولو غير مباشرة لقرار الشاه الإيراني في هذا الاطار ومن خلال هذه النقاط يتضح ان استقواء الحكيم بشاه ايران لا يدخل من حيث المبدأ بالمحور الذي نحن بصدده، وبمعنى آخر انه لم يكن بمبادرة مرجعية عراقية مدروسة ومخططة ومدارة بشكل متكافئ.

ومع هذا الاستثناء الضار الذي لا ينم عن عقلية قيادية ذات تفكير استراتيجي يغطي متطلبات العمل داخل العراق وابعاده المختلفة ويستدعي او يستعين بالبعد المرتبط بالعمق الجغرافي الإيراني لتدعيم العمل الإسلامي في العراق، ما عدا هذا الاستثناء سنكون أمام تيارين آخرين لم يبد منهما أنهما فكرا

تفكيراً استراتيجياً فعالاً في اطار توظيف العمق الإيراني لصالح العمل الإسلامي في العراق.

وهذان التياران هما التيار التجديدي داخل المؤسسة الدينية بمعظم رموزه المتمثلة بآية الله محمد حسين كاشف الغطاء، أو آية الله الزنجاني، أو آية الله الخالصي ((الابن)) وآية الله البغدادي والشهيد الصدر الأول وغيرهم، فهذا التيار لم يبدُ من خلال مسار عمله الإسلامي انه وضع في حساباته العمق الإيراني وتوظيفه بالشكل المطلوب، إذ لم يبدُ من خلال تجاربهم ما يشير الى ذلك على مستوى الحدث الثوري المخطط المنطلق من ايران باتجاه العراق، وانما الذي استبطنته هذه التجارب هي بعض الخطابات العامة حول ايران، وبعض الجولات والرحلات والزيارات التي لا تصب في هذا الهدف، والاستثناء الوحيد في هذا التيار التجديدي تمثل بتجربة آية الله محمد الخالصي الذي مارس دورا ثوريا في ايران، وانتقل فيها من معتقل الى معتقل، وحمل رسالة الإسلام فيها بشجاعة هائلة، واصطدم مع حكام ايران ودكتاتوريتهم واستهدافهم للدين. وكان مساهما فعالا في تأسيس الوعي الإسلامي الثوري في ايران في أصعب لحظة من لحظات العمل الإسلامي فيها، وفي أسوأ مرحلة دكتاتورية سلطوية من ناحية وفي أسوأ ظرف من ظروف المؤسسة الدينية في ايران التي انعزلت عن المجتمع، وخضعت لسلطة الخط التقليدي فيها من ناحية ثانية. إلا ان المشكلة الكبرى ان كل تلك الجهود والجهاد الإسلامي الصادق اندمج وذاب في المجتمع الإيراني والهم الإيراني في نهاية المطاف، بدلا من أن يكون مشروعا جهاديا ثوريا لانقاذ العراق ينطلق من ايران وذلك بعد ان فشلت محاولات الخالصي ((الابن)) في وقت مبكر بعد نفيه الى ايران في قيادة المشروع الإسلامي العراقي من داخل ايران فحاصره الأمر الواقع المندمج بالحالة الإيرانية.

إذ منذ أن أبعد الشيخ الخالصي ((الابن)) عام ١٩٢٢ بقرار من السير برسي

كوكس المندوب السامي البريطاني، وبواسطة الضغط على العلماء والمجاهدين، واصل الخالصي ((الابن)) دوره السياسي الضاغط وبشكل واسع للدفاع عن العراق وقضيته، وقد بادر الى تأسيس ((جمعية الدفاع عن بلاد ما بين النهرين))، وهي التي مارست دوراً سياسياً منظماً لاثارة الشعب الإيراني وتحشيد المهرجانات والخطاب السياسي العام وتحريك العلماء للدفاع عن أرض العراق والمقدسات التي أهينت بسبب الاحتلال البريطاني، وقد قام بعدة خطوات منها:

١ - خطابات جماهيرية عامة في المسجد المركزي في سوق طهران - جامع الإمام الخميني حاليا - وجرى الحديث فيها ضد الانكليز واحتلالهم للمقدسات في العراق والدعوة الى تحريك الجماهير لنصرة الشعب العراقي.

٢ - القيام بمسيرات احتجاجية منظمة ضد السفارة البريطانية واحتلال الإنكليز للعراق، وقد احاطت هذه المظاهرات بالسفارة البريطانية وتحركت باتجاه البرلمان الإيراني لحشد تأييده ضد الاحتلال البريطاني للعراق.

٣ - اللقاءات مع السفارات المعارضة للإنكليز والدعوة الى مساهمتهم بدعم الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني، منهم السفير التركي والألماني والسوفيتي البلشفي.

٤ - حشد تأييد البرلمان الإيراني بواسطة الأعضاء الأحرار فيه وعلى رأسهم الشهيد مدرس، والسياسي البارز محمد مصدق، واستغلال معارضة الشعب الإيراني لاتفاقية وثوق الدولة المتحالفة مع الإنكليز، لحشد تأييدهم ضد الاحتلال البريطاني للعراق وضد المخطط البريطاني في ايران في نفس الوقت.

٥ - دعوة العلماء الى التحرك الجاد لإنقاذ الشعب العراقي والمقدسات فيه، ومواصلة دعم عملية التحرر في العراق وتأييد العلماء المجاهدين فيه، والذين لم يتم تسفيرهم حتى ذلك التاريخ.

٦ - الاستفادة من عملية نفي ((والده)) الشيخ الخالصي الكبير والعلماء التي تمت عام ١٩٢٣ م، وتهييج الجماهير في ايران وباقي انحاء العالم الإسلامي على

النشرات والخطابات التي تدعو المسلمين الى انقاذ العراق.

٧ - مخاطبة المحافل الدولية، ومنها مؤتمر لوزان المشهور وبواسطة سفارات دول العالم كافة، للدعوة الى تأييد استقلال العراق وقد وصلت هذه الرسالة الى المؤتمر بتوضيح وتعريف وزير خارجية روسيا البلشفية آنذاك للموقعين على الوثيقة والقضية التي يطرحونها حول استقلال العراق.

٨ - واصل الشيخ الخالصي دوره هذا بعد وفاة والده ((الخالصي الكبير)) لمواجهة مخطط الانكليز بتسليط رضا خان على ايران، واعادة العلماء الإيرانيين المنفيين تحت التعهد الأليم ((فصل الدين عن السياسة))[٤١].

نقول رغم كل هذا الدور الذي مارسه الخالصي ((الابن))، إلا انه فشل بالنهاية في قيادة المشروع الإسلامي العراقي من داخل ايران، ومع ذلك فإن هذا الدور الذي ينم عن وعي الخالصي ((الابن)) لضرورة استثمار العمق الجغرافي المذهبي الإيراني في معادلة الصراع، يعد دورا استثنائيا، فضلا عن انه دور اضطراري جاء رغما عنه، لأنه أبعد إبعادا الى ايران ولم يخترها كمنفى لإدارة العمل داخل العراق من داخلها، ويما يشير جزما الى ان الأمر جاء نتيجة لإدراك مسبق وخطة مسبقة وانتباه مسبق لأهمية هذا العمق الإيراني الاستراتيجي في ادارة المواجهة داخل العراق.

هذا ما يرتبط بالخط العلمائي والمرجعي التجديدي في المؤسسة الدينية، أما ما يرتبط بخط العمل الإسلامي الحركي في العراق فإن الأمر يبدو أسوأ مما مضى، فإذا كان الخط التقليدي في المؤسسة كان له استثناء ضار تمثل - كما أشرنا - بالاستقواء بإيران الشاه لإدارة العمل الإسلامي في العراق، وإذا كان الخط التجديدي فيها سجل استثناء الخالصي ((الابن)) الذي لم يأت - كما أشرنا أيضا - من تخطيط مسبق لاستخدام العمق الإيراني في ادارة العمل الإسلامي

---

(٤١) استقينا هذه المعلومات من بعض كتابات الخالصي الابن وبعض المذكرات وما جاء في الصحف الإيرانية انذاك بالإضافة الى حوارات مع شخصيات الخط الخالصي.

العراقي فإن خط العمل الإسلامي الحركي لم يسجل حتى ما يشابه هذين الاستثنائين رغم ان قادة هذا الخط كان بعضهم ان لم تقل معظمهم من أصول ايرانية كالآصفي والعسكري والحائري والشيرازي والمدرسي، إذ لم يفكر قادة الحركة الإسلامية في العراق لا بمبدأ الاستقواء بإيران الشيعية، ولا بتوظيفها كعمق جغرافي استراتيجي في حركة عملهم، بل ان هذا الخط الحركي لم يكن راصدا جيدا لما يجري في ايران من تحولات اسلامية - اجتماعية جذرية.

لم يرصد ظاهرة المثقف الديني وتياره العريض ولم يرصد او يدرس جيدا ظاهرة التيار التجديدي داخل المؤسسة الدينية، فلم يرد في النشرات المركزية السرية لحزب الدعوة مثلا أي موضوع مستقل لتقييم الداخل الإيراني وجدله الإسلامي الفكري والاجتماعي والمؤسساتي الديني والمعرفي ولا تقييم مركزي مستوف لمسار المواجهة بين الإسلاميين الإيرانيين وسلطة شاه ايران.. وهذا أمر ملفت للنظر بالنسبة لأدبيات حزب اسلامي - حركي ذي اطروحة عالمية، فلو كان الحزب اطروحة اسلامية محلية خاصة بالعراق يمكن ان يكون الأمر أخف وطأة، ولو ان هذا الاعتبار المحلي هو الآخر يتطلب رصد المحيط الإسلامي الخارجي، ولعل خلو الخطاب الحركي للحزب من متابعة الواقع الإيراني بشأنه الداخلي، وببعده المتمثل بالعمق الاستراتيجي يوضح الى حد ما صدمة الحزب بحدث الثورة الإسلامية في ايران.. الصدمة بمعنى ان الحزب لم يحتمل وقوع هذه الثورة ولم يتصور وقوعها بايقاعاتها المدوية.ومهما يكن من أمر فإن نتيجة كل ما تقدم من كلام مقارن يدلل بشكل واضح على الفارق الجوهري بين وعي قيادة العمل الإسلامي في العراق ووعي قيادة العمل الإسلامي في ايران، فهذا الوعي الأخير كان بالإجمال فعالا وحيويا ومدركا وراصدا أو صانعا لإمكانات عمل خارج البلاد إذا ما تطلبت الظروف ذلك، فيما كل ذلك لم يبد في وعي القادة الإسلاميين العراقيين المرجعيين والحركيين، إذ مهما قيل عن الأسباب التقليدية التي تجعل من العراق بلدا خاصا بحكم وجود العتبات المقدسة ومراقد

الأئمة الأطهار (ع) بما جعل منه تاريخيا محور استقطاب تقليدي مذهبي بدواعي الزيارة لهذه المراقد، ومهما قيل عن قدم حوزة النجف التي تمتد في بطن التاريخ إلى ألف عام، وان عراقتها تجعل التواجد للزعامات الإيرانية وغير الإيرانية أمرا طبيعيا، مهما قيل في هذا الاطار أو ذاك فإن الرصد العلمي المتعارف للتاريخ والواقع يجعل من نجاح المحور القيادي الإيراني، وفشل المحور القيادي العراقي في استيعاب وتوظيف معادلة البعد المكاني للصراع خارج البلد المعني، مسألة فوق الأسباب التقليدية المذكورة، وحتى فوق السبب التاريخي المعروف من ان العراق كان ساحة نفوذ تاريخية لإيران، فإذا ما قيس الأمر بالحجم الشيعي لكلا البلدين يفترض ان تكون المعادلة معكوسة، أي أن شيعة العراق الأصغر حجما من شيعة ايران كشعب وبلد، هم الذين يفترض بهم أن يوظفوا معادلة العمق الإيراني الاستراتيجي لهم، وليس الوجود الشيعي الأكبر هو الذي يستقوي بساحة الوجود الشيعي الأصغر، لا سيما في ظل صراع أنظمة عراقية - ايرانية رسمية خلال القرن المنصرم.

وربما يكون أحد اسباب هذه المعادلة المقلوبة في عدم الالتفات الى العمق الاستراتيجي الإيراني لإدارة العمل الإسلامي داخل العراق يرتبط بطبيعة الشعب العراقي الالتصاقية بالوطن والأرض، وعدم وجود ميول عراقية الى الابتعاد عن هذا الوطن إلا تحت أقسى الظروف والطوارئ، وقد يكون هذا سببا مهما ومركزيا إلا أنه سبب لا يعفي في كل الحالات العقول القيادية العراقية من اهمال التفكير بهذا الجانب بعد ان بدا من خلال التجربة الإيرانية ان العقل القيادي الإسلامي الإيراني استطاع ان ينجح في توظيف هذا البعد فيما أن العقل القيادي الإسلامي - الشيعي العراقي ضيع فرصا هائلة على دور العراق الكلي من خلال غياب القراءات المركزة للأدوار الممكنة التي بإمكان الوجود الشيعي في العراق أن يلعبها بين إيران والعالم العربي، وبين سنة العالم وشيعتهم.

شيعة العراق جسر تواصلي مضيم بين العرب والإيرانيين

حتى تكتمل الصورة للمقارنة بين العمل الإسلامي في ايران والعراق في أهم نقاطه الجوهرية لفهم أزمة القيادة الدينية في العراق، لابد من الإشارة الى بعض الأمور التي قد تعد بحد ذاتها ثانوية، ولا تدخل في حيز الموضوع مباشرة.. إلا ان الرؤية الكلية للأزمة - أزمة العمل - تقتضيها، فالتاريخ والجغرافية والهوية وطبيعة المكان والخصائص المجتمعية كلها أمور تتداخل ولو من بعيد في الكشف عن نقاط الأزمة، أو تلعب دور الإضاءة لبعض جوانبها، أو تكمل الفهم العام لها، فالتاريخ والجغرافية كل يلعب دوره في هذا الإطار أي اطار صياغة عقل المجتمع ومن ثم عقل القيادة، وفي اللحاظ التاريخي كان العراق إلى أيام الدولة الصفوية، حتى لا نعود الى ما قبل الإسلام أو الى ما قبل تاريخ هذه الدولة لأن هذه العودة تفتح جدلا ليس هنا محله عن نشوء الحضارات، وندخل في الخطاب التفاخري أو جدل ((حضارة هارون الرشيد)) ... كان العراق أشبه بساحة الصراع المفتوحة بين تركيا العثمانية وايران الصفوية وجاءت الدولة العراقية الحديثة أو انها ولدت من رحم هذه الخلفية، وصممت ككيان قلق يمتد على جغرافية محدودة بالنسبة الى جارتيه الاقليميتين تركيا وايران، لتبرز اشكالية الهوية او قلق الهوية والمواطنة، ففي أي صورة مقارنة بين ايران والعراق لايبدو الأمر لصالح الأخير، فأغلبية إيران الشيعية المرتكزة الى شعور بالانتماء الوطني الراسخ، وشعور مستبطن بالدولة الاقليمية العظمى، والمجد الامبراطوري القديم.. ان هذه الأغلبية الشيعية الناهضة على مقومات تاريخية وجغرافية ((جغرافية إيران أكبر من جغرافية العراق أكثر من ثلاث مرات)) اعطت ايران تماسكا انتمائيا داخليا، لاسيما وان العقل الإيراني كان قد شخص - انطلاقا من الأمر الواقع - اهمية الهوية الشيعية، كهوية عليا لإيران، وهذا التماسك الذي سيقود الى شعور انتمائي مستقر، والى مواطنة مستقرة

سيكون مصدر التصاق بالوطن، ومصدر تكامل بين المعتقد والوطن، أو ايجاد معادلة ((تصالح)) بينهما في أحلك الظروف كما ان هذا التماسك سيقود أيضا إلى ظروف أفضل للعمل السياسي والاجتماعي، ومن ثم العمل الوطني الإسلامي.

وهكذا تبدو صورة إيران كبلد أكبر حجما وأكبر ثقلا سكانيا وأوسع جغرافية وأكثر شعورا بالانتماء الى تاريخ امبراطوري وأكثر تماسكا بالهوية التي هي الهوية الشيعية بحكم الأغلبية الشيعية.. تبدو ايران اكثر استقرارا من الدولة العراقية الحديثة التي تولدت كما أشرنا من مخاض تاريخي سلبي بعد انهيار الدولة العثمانية، إذ بدا العراق قلقا في الجغرافية بلحاظين، لحاظ ((المنفذ البحري)) ولحاظ جغرافيته المحدودة مع جغرافية جارتيه العملاقتين تركيا وايران. وبدا العراق قلقا في الهوية والمواطنة، بحكم تنوعه الداخلي الطوائفي والقومي والديني، مع انه بلد ذو أغلبية شيعية، وترتكز شيعيته الى تاريخ أعمق من ايران، أو انه هو أصل التشيع إلا ان مواصفاته كبلد على صعيد الولادة الحديثة وعلى صعيد الجغرافية وعلى صعيد التنوع، وعلى صعيد السلطة والنظام السياسي الطائفي اللامعلن جعلت معادلة الأغلبية الشيعية فيه تواجه تحديات أكبر في إدارة البلد داخليا او في موقع هذه الأغلبية في البلد، او على مستوى موقع هذه الأغلبية كحلقة وصل بين بحرين أو عالمين، عالم إيراني شيعي، وعالم عربي - تركي سني، فهذه الشيعية العربية كحلقة أمام هذه التحديات كان ممكنا لها أن تلعب اكثر من دور وان تخلق اكثر من ممكن داخليا وخارجيا، لو كانت متماسكة من الداخل وتخضع الى قيادة تفكر بمستوى هذه التحديات.

ان شيعة العراق كان بإمكانهم ان يكونوا حلقة وصل فعالة، أو جسر رابط لشيعة العالم الإسلامي مع سنته، وجسر رابط بين العرب والإيرانيين، إلا ان ذلك لم يحصل، ولو حصل لكان واقع العراق الكلي قد تغير فعلا، ومسار الأحداث فيه قد تغير أيضا، لم يحصل لسببين مركزيين، سبب طبيعة السلطة

الطائفية اللامعلنة والخلفية الاستعمارية التـي تدعمـها وسـبب يتمثـل بالعقليـة القيادية الدينية الشيعية. والسبب الثاني أكثر تأثيرا من السبب الأول لأمور ترتبط بعلاقة الفقيه بالسلطة في العراق - سنأتي على ذكرها لاحقا-، فهذه العقلية التي واجهت تحديات حقيقية - أشرنا اليها - لم تضع استراتيجية تعامل مع دولة العراق الحديث، ولم تنتج ثقافة وحدوية حقيقيـة إلا فـي مـا نـدر، والثقافة الوحدوية نعني بها غير التاريخ الشيعي - السني خلال قرن والذي أخذ طابعا تعايشيا، ولم تحصل صدامات طائفية فيه، اننا نعني بالثقافة الوحدوية هي تلك الثقافة التي تشكل الأرضية المطلوبة لافتراض ان يكون الشيعة العرب في العراق جسرا بين إيران والعرب وجسرا بين عالمين شيعي وسني، فهذا الدور كـان يتطلب مثل هذه الثقافة.. في حين ان طبيعة الثقافة التي افرزتها المؤسسة الدينية في العراق كانت ثقافـــة مذهبية - كما سنأتي على تفصيلات ذلك في فصل لاحق -.

ان غياب عقل شيعي مركزي مرجعي او حركـي غيب هـذا الممكن، أو هـذا الدور الشيعي العربي لايجاد عراق داخلي اكثر تجانسا وأكثر تماسكا في الهويـة، هوية العـراق الوحـدوي، كهويـة عليـا، واقـل قلقـا في المواطنة والانتمـاء، وأقـل عرضة لتدخلات خارجية، كما هو اقل حاجة لاستقواءات خارجيـة، استقواء السني العراقي بعمقه العربي - التركي السني، واستقواء الشيعي العراقي بعمقه الإيراني الشيعي، ولو ان هذا الاستقواء الأخير كما أشرنا برز أو تجلى مـرة واحدة في تاريخ العراق الحديث وبشكل سلبي أثناء مرجعية الحكيم المستقوية بشاه ايران، فواقع الحال ان غياب عقل قيادي مركزي شيعي ضيع على شيعة العراق العرب خيار استثمار ايران كعمق استراتيجي بصورة صحيحة وايجابية، وضيع عليهم اندماجا حقيقيا في العالم العربي كما ضيع عليهم أن يكونوا جسرا توحيديـا رابطـا بـين العـرب السـنة والإيرانيـين الشـيعة، إذ ان الذيـن تصـدوا للمرجعية العليا أو الحركيين لـم يعوا بشكل جيد خطورة هـذه القضيـة، ولـم

يخضعوها لحسابات استراتيجية، فهم داخليا خضعوا للانغلاق الطائفي بدل التفكير بثقافة الوحدة التي تعطيهم - كما أشرنا - تصور ممكنات الدور المفترض لشيعة العراق كجسر لتوحيد العالم الإسلامي، وهم خارجيا لم يقتحموا الساحة العربية بما يحتاجه هذا الدور من مبادرات واتصالات وخطاب ايضاحي حول نواياهم الوحدوية، إذ لا يبدو كافيا ان يتسلح البعض لرد هذه الإشكالية بالعقل الفتوائي الذي تضامن مع قضية فلسطين عبر اصدار الفتاوى الدفاعية عنها والمتضامنة مع حركات التحرر فيها، وهي فتاوى كثيرة ومنشورة في اكثر من كتاب، كما لا يكفي الاستنجاد بوقوف الشيعة مع الدولة العثمانية وقتالهم معها قبل انهيارها كتدليل آخر لمواجهة هذه الاشكالية، لأن المسألة هي ليست التقاط مواقف تاريخية أو تجميع لقطات من هنا وهناك، بل هي - أي المسألة - تتعلق بدولة العراق الحديث ودور زعماء الشيعة ((المراجع العليا)) في اطار السؤال التالي، هل ان هؤلاء كانوا على تواصل مع الهم السياسي والهم الاجتماعي الذي يدفعهم الى وضع استراتيجية فعالة في تشخيص ازمة هذا البلد أولا، وكيفية خيارات الخروج منها ثانيا؟

بالتأكيد ان هنالك استثناء صارخا، لكن ليس من موقع ((مرجعية عليا)) التقط ضرورة تجاوز الثقافة الطائفية، والتأسيس لثقافة وحدوية في اطار ثقافته الإسلامية العامة وانطلاقا من دوافع حريصة على الإسلام، وهذا الاستثناء تمثل بآية الله محمد الخالصي الذي - من سوء حظ العراق - لم يتبوأ موقع المرجعية العليا، وبخلاف ذلك حورب حربا شعواء هو وخطه بعد وفاته، وانهالت عليه خطب الخطباء وشعر الشعراء القريبين من المؤسسة الدينية الواصفة إياه بالتسنن.

ولم اعرف بالضبط إذا كان الخالصي كان قد التقط ذلك انطلاقا من الأفق الاستراتيجي العام الافتراضي لأن يكون شيعة العراق جسرا رابطا ايجابيا توحيديا بين العرب والإيرانيين من جهة وبين سنة العالم الإسلامي وشيعته من

كل من ايران والعراق تجعل منه مؤهلاً لأن يلتقط هذا الممكن وان يعمل عليه، ولو ان عمله كما أشرنا ما كان سيحل الإشكالية، لأنه لم يتبوأ - لسوء حظ العراق مرة أخرى، موقع المرجعية العليا ولأنه حورب حرباً شعواء في اتجاهه الوحدوي من مواقع هذه المرجعية، وقوطع الى حد ما من الخطوط الحركية في العراق أيضاً تحت ذريعة توجهاته السنية.

والنتيجة ان بقي شيعة العراق جيباً معزولاً عن العالم العربي، وبقوا أقل استثماراً لإيران كعمق استراتيجي بصورة صحيحة، مع ان معظم الذين تبوأوا موقع المرجعية العليا هم ايرانيون، باستثناء عربي واحد هو الحكيم الذي مارس الاستقواء بإيران بطريقة لصالح النظام الحاكم فيها - شاه ايران - وليس بطريقة ايجابية تنم عن مصلحة العراق أولاً، وليس مصلحة هذا الشاه وسياساته المعروفة وأهدافه الداخلية من وراء هذه السياسات.

نعود لنتأكد من جديد انه رغم التجانس الإيراني الداخلي تحت سقف الشيعة كهوية عليا للبلد والتي خدمت العمل الإسلامي، ولم تتناقض مع الالتصاق بالوطن مقارنة بالعراق، إلا ان هذا الأخير كان ممكناً له ان يطوق تحدياته الداخلية في التعددية القومية والمذهبية لو كانت هنالك استراتيجية تفكير محكمة قد حكمت عقله الديني الأعلى أو عقله الحركي المؤثر والفعال. استراتيجة في

= ألا يجعلوا المنبر وسيلة للارتزاق. ويجب على المجتهدين أن يحرموا رواية وقراءة أحاديث الغلاة وأدعيتهم، ومن جملة ذلك الحديث الذي يقول أن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قرأ القرآن عند ولادته، أي قبل ثلاثة عشر عاماً من البعثة النبوية، وكذلك الأدعية الموضوعة ومن جملتها والذي وردت فيه العبارة التالية: (لا فرق بينك وبينهم إلا أنهم عباد) الوارد في بعض الكتب في أدعية شهر رجب. المصدر السابق٤٠٧.

وقد قال المجلسي في بحار الأنوار أن هذا الدعاء من اختلاقات الصوفية، ويستند الشيخية الى هذا الدعاء كثيراً، وحسبما قمت به من تحقيق بخصوص هذا الدعاء الموضوع فقد تبين أنه من اختلاقات المجوس لا الصوفية)).

اختيار طبيعة الفكر الإسلامي الذي كان ينبغي - كما أشرنا - أن يكون فكرا وحدويا بدل الفكر الطائفي الذي هيمن الى حد ما فيما بعد محاربة أفكار الخالصي ((الابن)) الوحدوية.

الاتجاهات الفكرية القيادية في ايران والعراق

لا يمكن في هذه الفقرة ان نقف على الفوارق في فكر القيادة الإسلامي الفقهي والحركي العراقي والإيراني، فمثل هذا العنوان يحتاج لوحده الى كتاب مستقل، إذ هو شكل محورا مفتوحا للبحث والتحقيق، امتد مع امتداد التاريخ الإسلامي، وإذا كانت العناوين الفكرية والنظرية لهذا المحور تتلخص بعناوين محدودة متعارفة هي نظرية الشورى، ونظرية ولاية الفقيه، ونظرية الولاية الحسبية، ونظرية الخلافة السنية، ونظرية أهل الحل والعقد وأخيرا نظرية ولاية الأمة على نفسها التي ترتكز في جزئها الأكبر أو تستعين بنظرية الشورى، فنعتقد ان هذه النظريات أشبعت بحثا وتأسيسا بغض النظر عن متانة هذا التأسيس وانسجامه التام مع ما افترضه الإسلام في نظريته السياسية.

وما يهمنا نحن في سياق هذا الكتاب لا يتطلب الخوض المكرور في هذه النظريات إلا بقدر علاقة القيادة بالأمة، أو جدلية هذه العلاقة، كما حصلت على أرض الواقع، بغض النظر عن الأسس النظرية لمسألة القيادة، كمسألة خلافية ليس فقط داخل الفكر الإسلامي، انما داخل المدارس الفكرية العالمية، وهذا ما يتطلب منا في فصل لاحق المرور النظري على المسألة القيادية في اطار علاقتها بالأمة، كما أسس لها الشهيد الصدر الأول تحت عنوان ((خطي الخلافة والشهادة)) كنظرية توفيقية تدخل في صلب علاقة القيادة بالأمة، أما ما نحن بصدده الآن فهو يدخل في اطار إثراء الفكر القيادي المقارن في كل من ايران والعراق خلال الفترة التي عمل عليها هذا البحث، وبعبارة أخرى فإنه يدخل في حيز التراكم الثقافي والفكر النقدي، وتعدد الآراء والنظرات الى الدين ودوره، وحرية التفكير وما يمكن ان يسمى بمشاريع النهضة ورموزها. والجدل الفكري

الذي يرتبط بحاجات الواقع الاجتماعية والسياسية، واعادة قراءة الإسلام والتاريخ الإسلامي، وتعدد المناهج في قراءة الدين والمعرفة الدينية البشرية، ففي هذا الاطار سنجد انفسنا أيضا، وعلى ضوء ما تقدم من فقرات أمام فارق هائل بين التجربتين الإيرانية والعراقية، وأسباب هذا الفارق ربما اتضحت في بعضها من خلال ما تقدم من فقرات لاسيما فقرة المثقف الديني المستقل عن فكر المؤسسة وفقرة الخط التقليدي والخط التجديدي داخل هذه المؤسسة، فالخط التجديدي اقتصر خلال نصف القرن الماضي برمز واحد محاصر هو الصدر الأول، فيما هو ازدهر في ايران لينتج ازدهارا فكريا ومعرفيا هائلا،، وليقتحم عالم المعرفة ذات العلاقة بالواقع الاجتماعي والسياسي.

ومن هنا وحتى لا نظلم العراق فإنه لابد من التأكيد أولا بأن الشهيد محمد باقر الصدر كان مفكر العالم الإسلامي الأول، وليس العراق فقط خلال القرن الماضي، إلا ان ملابسات حياة هذا المفكر التي اتضحت في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) والضغوط التي عاشها، لم تعطه فرصة تأسيس تدريجي طبيعي، وجعلت منه كاتبا حذرا فيما يقول أو يطرح من رؤى معرفية، أو يمكن القول أنها سلبته حرية الاختيار وحرية انتخاب الأولويات وحرية الاندكاك بشؤون الواقع السياسي - الاجتماعي الذي يعيش، وبالتالي انها افقدت كل العراق، وليس العمل الإسلامي فقط، فرصة توفر قائد لهذا البلد، ومن خلال ملف الصدر الأول بالذات يمكن الامساك بعصب آخر للمحنة العراقية، لا لأنه جمد في وقت مبكر فقط، بل ان الذين حاولوا ملء فراغه لم يكونوا اشباها للصدر الأول، ولا نصف اشباه، ولا حتى ربع اشباه، فبالإضافة الى محنة أوحدية الفكر الصدري بغض النظر عن طبيعة هذا الفكر، توقف الابداع الفكري القيادي العراقي داخل المؤسسة، وفي المجال الحركي على حد سواء، وكل ذلك في ظل انعدام ما اسميناه غياب المثقف الديني المستقل في العراق، إذ ان أهم الاسماء التي برزت لملء هذا الفراغ على المستويين المؤسسي

والحركي هم: الشيخ علي الكوراني والشيخ محمد مهدي الآصفي والسيد كاظم الحائري في وقت لاحق بالإضافة الى مرتضى العسكري الذي يعتبره البعض ابرزهم في مرحلة ما بعد انسحاب الصدر الأول من حزب الدعوة، ولم ندرج اسم العلامة عبد الهادي الفضلي الذي حاول أن يملأ الفراغ إلا انه انسحب فيما بعد، وإذا كنا قد تحدثنا بما فيه الكفاية عن الآصفي كـ((باحث)) في أحسن الحالات والحائري الذي كان آنذاك طالبا للعلوم الدينية لم يحصل بعد على درجة ((الاجتهاد))، ولم يعرف له في تلك المرحلة نتاج فكري أو فقهي، ورشح فقيها للدعوة فيما بعد في ايران، فإن الكوراني الذي كان على خلاف مع الشهيد الصدر الأول، تحدثنا عنه في كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية)). أما مرتضى العسكري الذي نحاول أن نحيط بملفه ((القيادي)) في هذه الفقرة، فإنه باحث تاريخي ليس إلا.. وبالتالي فإن أحدا من هؤلاء جميعا لم يكن مفكرا بمستوى الصدر الأول، ولا بنصف مستواه، بل ولا في ربع مستواه.. ونؤكد اننا هنا نتحدث عن النصف الثاني من القرن الماضي، ونذكر بأنه في العقد الأول منه كان العراق لا زال يختزن الكثير من المفكرين والمبدعين الذين تقدم بهم السن، وكانوا محاصرين، وبرز الصدر الأول شابا آنذاك ليتوج الفكر العراقي الإسلامي ويؤسس له بما لم يستطع أحد قبله أن يفعل ذلك، وهذا الكلام لا يتعارض مع ما قلناه في فقرة سابقة من ((انه من سوء حظ العراق لم يكن الخالصي الابن مرجعا أعلى)) له، فلو اتيحت للعراق هذه الفرصة لتغير مسار العمل الإسلامي كله من خلال مرجعية خالصية ثورية وحدوية ترتكز الى وعي هائل ومبكر تتكامل مع انطلاقة فكرية هائلة وشابة، هي انطلاقة الصدر الأول. لكن ذلك لم يحصل، والذي حصل هو ان فكر الصدر الأول كان ((تحت رحمة آية الله الحكيم)) الذي أوقفه، وغير مساره على أثر ما عرف بقصة ((حسين الصافي)) التي لم تكن في تصوري كل السبب الذي دعاه الى ان يأمر الصدر بترك حزب الدعوة الإسلامية، وإنما هنالك أسباب أخرى ترتبط بشاه

إيران وسياساته ليقع بعد ذلك الحزب في محنة حقيقية، حتى وان تعالى عن الاعتراف بها، لأن انسحاب الصدر - كما اشرنا - أثر تأثيرا واضحا على فكر الحزب وحيوية هذا الفكر وطبيعته التي توصلنا الى الدور الذي لعبه مرتضى العسكري في الساحة العراقية الإسلامية من جهة ومواقف المرجعية العليا من جهة أخرى. فمرتضى العسكري يعتبر نفسه من المؤسسين الخمسة الأوائل لحزب الدعوة الإسلامية، كما يعتبر نفسه الأب الأكبر والمؤسس الأول لكل العمل الإسلامي في العراق، وربما انه يرى نفسه أهم حتى من الصدر الأول كما ينقل بعض المقربين منه، وبغض النظر عن هذا الاعتبار أو الموقع الذي يفترضه العسكري لنفسه في صيرورة العمل الإسلامي في العراق، فإنه بلا شك لعب دورا مهما وخطيرا في واقع هذا العمل، وأحد أشكال هذا الدور انه كان يمارس دور الرابط او المنسق في بعض الأحيان بين حزب الدعوة ومرجعية الحكيم، وكان يؤثر الى حد كبير - في شكل آخر - على قرار هذه المرجعية، كما انه كان صاحب الدور الأساسي في تنظيم جماعة الكرادة ورعايته ((الفكرية)) لهم الذي قاد انشقاقهم عن الحزب سامي البدري واندمجوا فيما بعد مع العقائديين الإسلاميين ليكونوا ((حركة جند الإمام)) التي ماتت الآن، ولم يبق منها إلا قائد الانشقاق سامي البدري حيا يرزق ويعمل مع السيد باقر الحكيم .. انه بدلا من الاتجاه الوحدوي الذي افترضناه في فكر الصدر الأول والذي انعكس ايضا على فكر حزب الدعوة الإسلامية التأسيسي، كان العسكري برؤيته الخاصة للتشيع التي انعكست على الحزب وعلى المرجعية، تمثل ما يشبه الانتكاسة الفكرية الإسلامية بالنسبة للعمل الإسلامي في العراق، بعدما أصبح لاعبا أساسيا في ساحة هذا العمل في ظل انسحاب الصدر الأول الى المؤسسة، وتفرغه لتطوير علم أصول الدين، ولا نريد ان نستغرق في طبيعة الفكر الشيعي لدى العسكري، واتجاهات حركة هذا الفكر الذي اسماه الدكتور علي شريعتي بالفكر الشيعي الصفوي في كتابه الخالد ((التشيع الصفوي والتشيع العلوي)).. وبعبارة أخرى

فإن الاتجاه الفكري الذي ساد في العمل الإسلامي في العراق الذي يرعاه العسكري كان فكر التشيع الصفوي بكل ما يحمل من تقليدية وطقوسية وخرافية ومداليل سياسية، وانعطافة بارزة عن التشيع الأصيل الذي يسميه علي شريعتي بالتشيع العلوي الذي يفترض فيه حرية التفكير والاتجاه الوحدوي والمضمون الثوري والمضمون النقدي والمضمون العقلي، لا المضمون الوراثي - الأخذي، يفترض فيه الدين الواعي الناتج عن البحث الحر والتفكير الحر والتحرر من القيود التاريخية التي قيدت هذه الحرية في البحث والتنقيب والتفكير.

لا نقول ان كل العمل الإسلامي في العراق أخذ هذا المنحنى، بل هو تأثر به بمقدار ما أثر ((قائد)) مثل العسكري في هذا العمل باتجاهيه المرجعي والحركي، وحتى لا نضطر الى الخوض في تاريخ العسكري داخل العراق من جهة، واتجاهه الفكري - الشيعي أو بعبارة أدق البحثي - الشيعي، نترك الكلام هنا للدكتور علي شريعتي الذي دخل مواجهة علنية مع العسكري مضطرا وليس مختارا، أي بعد أن وجد نفسه وتياره مستهدفا برؤية العسكري للتشيع، بعد تسفيره من العراق لإيران وبعدما حارب فيه الباحث الاجتماعي الدكتور علي الوردي الذي لم يكن مصنفا على الإسلاميين إلا أنه مارس الخطاب النقدي إزاءهم وبعد ان اصطف انذاك في ايران الى جانب السلطة باحثا لنفسه عن دور في المخاض الإيراني الذي كان شريعتي زعيمه التوعوي الأساسي، بعد أن تعود على لعب الأدوار المهمة في الساحة العراقية، ففي العراق لم يكن هنالك آنذاك شريعتي المثقف الديني المستقل لكي يستهدفه العسكري ويقذفه بتهم الانحراف عن الدين فتوجه نحو الوردي، ولم يكن الدعاة الذين سيدفعون الثمن هم وزعيمهم الصدر الأول ((المعزول)) بصدد مواجهة ((الرموز)) الكبار او الصغار.. كان همهم ان لا يتوقف الحزب بعد انسحاب الصدر الأول.

وعندما رحل العسكري الى ايران كان شريعتي يؤسس لتياره بصورة عنيدة وسط ضغوط السلطة من جهة، وضغوط بعض اقطاب المؤسسة من جهة أخرى،

فاختار العسكري أن يصطف مع هؤلاء الأقطاب، لأنه وجد في فكر شريعتي ما يخالف اتجاهاته السياسية، وفهمه للتشيع، فلنا نترك الكلام لشريعتي الذي يقول عن العسكري ما يلي:

((ان المسافة بين وجهي التشيع العلوي والتشيع الصفوي هي عين المسافة بين الجمال المطلق والقبح المطلق، وسوف أورد هنا مثالا حسيا بسند صحيح وبخط واضح من أبرز الوجوه العلمائية المتخصصة في التشيع الصفوي، وهو العلامة المحقق السيد مرتضى العسكري، وذلك بهدف اطلاع كل من يتلهف للحقيقة من طلاب مدرسة الإمام الصادق ويتعطش للارتواء من زلال التشيع العلوي من ابناء الطبقة المستنيرة المتعطشين للإيمان الحقيقي والباحثين عن سر الانحطاط الذي أودى بفكر المجتمع وحضارته، ولتمكين هؤلاء من الفرز والتمييز الدقيق بين نوعين متضادين من التشيع كل منهما يحمل وجها يختلف عن الآخر اختلافا جوهريا، وله منطق خاص به يميزه عن الآخر بشكل واضح ومحدد، والسبب لاختياري هذه العينة بالذات لتكون مصداقا أوضح لمنطق التشيع الصفوي هو أن صاحبها يعتبر من أبرز الشخصيات العلمية المتخصصة لهذه الفرقة، وثانيا انه شخصية معاصرة وبالتالي يعكس واقع علماء العصر الصفوي بلحاظ مدى التطابق والتشابه بين اوضاع المجتمع الإيراني المسلم هذه الأيام وأوضاعه في ايام الصفويين مما يعطي انطباعا عن الدور الذي لعبه التشيع الصفوي وأقطابه، وذلك لمن يريد ان يبحث القضية تاريخيا واجتماعيا، وثالثا ان هذه العينة يدور الحديث فيها حول واحد من أهم أصول التشيع وهو ادانة الخلفاء الغاصبين لحق علي في خلافة النبي، ورابعا أن هذه المسألة مكتوبة بخط يد السيد العسكري مما يمنحها قيمة علمية من حيث السند))[٤٣].

لاحظ هنا من أين يبدأ شريعتي نصه، وكيف يختم هذا النص.. انه يقارن بين

---

(٤٣) د. علي شريعتي، ((التشيع العلوي والتشيع الصفوي))، ص٨٠، مجموعة الآثار الكاملة (٤)، تقديم د. ابراهيم دسوقي شتا. ترجمة الأستاذ حيدر مجيد، دار الأمير، ط١ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

التشيع الصفوي والعلوي ويرى الفرق بينهما كالفرق بين الجمال المطلق والقبح المطلق، وانه لتوصيف ((قاس)) إذا ما اسقطنا هذه البداية على المعني الأساسي بها وهو مرتضى العسكري الذي يصفه شريعتي بأحد رموز التشيع الصفوي.

وفي مكان آخر يقول د. علي شريعتي ((أن أكثر الأشخاص الذين تعرضوا للطعن بي وبمؤسسة الارشاد من خلال الكتب والرسائل والمنشورات هم من نمط السوقية الذين تجلببوا أخيرا بزي علماء الدين، وقرروا الاعتياش على الدين، وهؤلاء وان كانوا يمثلون الثقل الأكبر لدى الاتجاه الصفوي في التشيع إلا أن أعمالهم تفتقر الى القيمة العلمية التي تجعلها تستحق الرد، بخلاف هذا البيان الذي كتب بواسطة اقلام متخصصة في دائرة التشيع الصفوي وذات ثقل ديني واجتماعي مرموق، احد هؤلاء هو آية الله السيد صدر الدين الجزائري - عالم مشهور - والآخر ابنه السيد مرتضى الجزائري، وهو من الشخصيات البارزة في هذا الاتجاه وقام بنفسه بتهيئة نص البيان، أما الشخص الثالث فهو السيد مرتضى العسكري وهو شخصية مرموقة وذات تخصص في التنظير للتشيع الصفوي وله تأليفات عديدة في هذا المضمار وعاد أخيرا من العراق وقد كتب هامشا مع البيان المذكور يؤيد فيه مفاد البيان وما جاء فيه من اتهامات بحقي مع الرد علي في نفس الهامش الذي يعتبر هو الآخر سندا تاريخيا قيما لمن يريد أن يفقه حقيقة التشيع بلباسه الصفوي، ويرغب بدراسة هذا التشيع وخصائصه ونقدها نقدا علميا تاريخيا موضوعيا، ما يدعوني هنا لإيراد نص كلامه بخط يده))[٤٤] ويورد شريعتي ((نص الهامش الثالث للسيد العسكري)) وهو كالتالي: ((متى كان عمر بن الخطاب شريف بني عدي، أما نسبه ففي كتاب الدرر بإسناده عن الحسن بن محبوب عن ابن الزيات عن الإمام الصادق (ع) انه قال: كانت صهاك جارية لعبد المطلب، وكانت ذات عجز، وكانت ترعى الإبل، وكانت من الحبشة، وكانت تميل الى النكاح، فنظر اليها نفيل جد عمر في مرعى الإبل فوقع عليها

---

(٤٤) المصدر السابق، ص٨٧.

فحملت منه بالخطاب، فلما ادرك البلوغ نظر الى أمه صهاك فأعجبه عجزها فوثب عليها فحملت منه ختمة، فلما ولدتها خافت من أهلها فجعلتها في صوف وألقتها بين أحشام مكة فوجدها هشام بن المغيرة بن الوليد فحملها الى منزله وسماها بالحتمة، وكانت شيمة العرب من يربي يتيما يتخذه ولدا فلما بلغت ختمة نظر اليها الخطاب فمال اليها وخطبها من هشام فتزوجها فأولد منها عمر وكان الخطاب أباه وجده وخاله، وكانت ختمة أمه وأخته وعمته وينسب الى الصادق في هذا المعنى شعرا:

من جده خالـــه ووالـــده وأمـــه واختـه وعمته

اجدر ان يبغض الوصي وان ينكر في الغـــدير بيعته

واكتفي بنقل هذا المقدار من الهوامش (العلمية) لهذه الشخصية العلمائية الصفوية، واعتقد انها كافية لتوضيح المنطق العلمي والديني الذي يتعاطى به رجالات التشيع الصفوي))[٤٥] كما ينشر شريعتي صورة لكلام العسكري الذي يرد عليه بخط يده[٤٦] .

لقد اسرف حزب الدعوة في هم المرحلة التكوينية، يقيده في ذلك قيدان، قيد سياسة السكوت عن المرجعية العليا - أي مرجعية عليا - وقيد قياديي الخط الأول الذين بقوا فيه أو خرجوا عنه، فهو أيضا لم يختر سياسة (الكلام) معهم بمعنى مساءلتهم، أو القدرة على الخروج من هيمنتهم ... وربما أن هذه السياسة في الاتجاهين وجد نفسه محشورا فيها، ولا يمكنه الخروج عليها نتيجة ملابسات تأسيس الحزب منذ البداية، هذا التأسيس الذي ضم مهدي الحكيم الى جانب الشهيد الصدر، ويحظى برعاية مرجعية آية الله الحكيم، إذ بعد فترة أربع الى

---

(٤٥) المصدر السابق، ص١٠٢.

(٤٦) انظر هذه الصورة بخط يد العسكري كما استنسخناها من كتاب ((التشيع الصفوي والتشيع العلوي)) ص٩٩- ١٠٠-١٠١ في ملحق رقم (١٤).

خمس سنوات وجد قادة الحزب أنفسهم أمام واقع مرهق، وينوء بضغوطات جمة، ويحاولوا ان يثبتوا قدرتهم على المواصلة وسط هذه الضغوطات، يسير كوادره في هم التأسيس ومواصلته محاولين بعد خروج الصدر الأول ان يمتصوا ضربات السلطة من جهة، وضربات المؤسسة من جهة أخرى، الى أن يعود الصدر اليهم لينسجموا معه في صراع غير متكافئ يخوضه الاثنان مع نظام صدام حسين، وتحت ضغط الثورة الإسلامية في ايران، فلو كان الحزب والصدر منذ البداية قد انفصلوا عن مرجعية الحكيم واتباعها داخل الحزب وساروا بالعمل معا لما دفعوا الثمن بعد ذلك مرا وقاسيا.

فلا الصدر الاول ولا كوادر الحزب العليا الذين واصلوا العمل الحزبي بعده، ولا قواعد الحزب كانوا بصدد مواجهة الشيوعية دون الغرب والرأسمالية. إلا ان هذا التاريخ الملتبس والمتداخل والذي لم تجر في داخله عملية حسم صريحة، جعل قراءة البعض له تلحق ظلما فادحا بسمعة هذا الحزب الذي سقط المئات من عناصره شهداء على يد ممثل الغرب في العراق وهو صدام حسين، جعل قراءة هذا البعض قراءة تعميمية كتلك التي يعبر عنها محتشمي أحد ابرز القادة الثوريين في ايران، عندما يقول في لقاء صحفي مع صحيفة ((عصرما)) الإيرانية: ((كان حزب الدعوة يعتبر حياة ووجود الإمام في النجف الأشرف مناقضا لأهدافه الاستراتيجية وسياساته الخاصة، لماذا؟ لأن الإمام كان يعتقد بوجوب الكفاح ضد أي شكل من أشكال الاستعمار شاملا اميركيا وروسيا والأنظمة والسلطات المرتبطة بهما، أما حزب الدعوة فإنه لم يكن يعتقد بهكذا كفاح، وكان يعتقد ان أميركا لها يد بيننا، ولكن الشيوعيين هم الذين يحاربون ديننا ويعارضون مبدأنا، وبناء على ذلك لا يصح أن ندخل في صراع مع الأميركان، وانما يجب حصر كفاحنا مع الأنظمة الشيوعية والدول التابعة لها، وكان هذا الحزب يحظى بنوع من الحماية من قبل الغرب وأميركا، وعلى هذا الأساس كانوا يعارضون ذلك الإمام الذي يجاهد ضد السياسة الغربية الاستعمارية

وأميركا في المنطقة))[٤٧].

ان هذا الكلام ينطوي على التباس كبير، ويلحق ظلما في حزب الدعوة، ومنبع هذا الالتباس يعود الى ما ذكرناه من ارتباط الحزب بمرجعية الحكيم ذات العلاقة الحسنة مع شاه ايران المحمي غربيا، ويعود ربما الى التباس في فهم أدبيات حزب الدعوة والصدر الأول، التي ركزت على الفكر الشيوعي اكثر من الفكر الغربي، بحكم واقع وتحديات الساحة العراقية عند التأسيس، هذه الساحة التي كانت تغص بنفوذ الحزب الشيوعي العراقي، وتعود ثالثا الى ما اسميناه سياسة الحزب التصالحية مع آية الله الحكيم، والرموز الحركية التي بقيت في الحزب كقيادات بديلة عن الصدر، أو قيادات خارجة عنه.

وعودة الى محتشمي في حواره مع صحيفة ((عصر ما)) تؤكد هذا المعنى، فهو بعدما تحدث بالنص المتقدم الذي يلحق ظلما بكوادر حزب الدعوة والصدر الأول معا. عودة الى هذا الحوار ربما تدعم التحليل الذي نذهب اليه، فهو عندما يتحدث عن الحزب وقادته يفصح في نص آخر في نفس اللقاء عن قائد واحد من هؤلاء القادة، وهو مرتضى العسكري، فيقول: ((وخلال حياة الإمام لم ألاحظ ولو مرة واحدة مثلا ان السيد مرتضى العسكري وهو من القادة المؤثرين في الدعوة قد جاء للقاء الإمام))[٤٨].

ان المحتشمي عندما يأتي باسم مرتضى العسكري فقط في هذا اللقاء، فهذا يعبر الى حد كبير عن انطباعاته عن الحزب انطلاقا من هذا ((القائد))الذي ينتمي الى خط مرجعية الحكيم، فيعمم انطباعاته على الحزب كله، والذي يوضح الأمر اكثر من ذلك فيما يخص اسم العسكري، هو ما أدلى به السيد الخامنئي عندما

---

(٤٧) صحيفة ((عصر ما)) الإيرانية، العدد (٢٠٥) السبت ٢٧ اسفند ١٣٧٩ هـ.ش السنة الرابعة. حوار مع محتشمي، راجع صورة عن الحوار في ملحق رقم (١٥).

(٤٨) المصدر السابق.

كان رئيسا للجمهورية ويقوم بزيارة الى الإمارات العربية المتحدة، والتقى في زيارته مع بعض الوجوه البارزة وقال لهم: ((ان مشكلتنا مع حزب الدعوة الإسلامية تكمن في مرتضى العسكري ومهدي الحكيم)).

وربما أن السيد الخامنئي كان أكثر ادراكا للملابسات من غيره، وعليه فإنه كان أكثر تفهما لمحنة الحزب واكثر تعاونا معهم من غيره من القادة الإيرانيين. هكذا بدا الأمر ان حزب الدعوة دفع ولا زال يدفع ثمن أمور شبه ((قدرية)) رافقته من التأسيس، ولم تجرؤ القيادة من الخط الثاني بعد خروج الصدر ولا الصدر الأول ذاته أن يضعا حدا لهذه الالتباسات، حتى دفع الاثنان - كوادر القيادة من الخط الثاني، والصدر الأول ومعهم قواعد الحزب النظيفة - ثمن هذا الواقع، ليأتي فيما بعد من يفهم الأمور على غير ما هي عليه، فيعمم اتجاهات مرجعية الحكيم والحركيين القياديين القريبين منه على الحزب كله، رغم استجابة هذا الحزب فيما بعد الى طلب الشهيد الصدر الأول واندماجه معه في مواجهة السلطة النائية عن الغرب، ومن ثم اندكاكه بثورة الإمام الخميني وهجرة كوادره الى ايران ومساهمة هؤلاء الكوادر في الحرب الى جانب ايران الإسلامية. والنتيجة ان الحزب بقدر ما دفع ثمن وقوفه مع آية الله الحكيم او سكوته عنه، فإنه دفع الثمن بعد ذلك على شكل دفعات قاسية، دفعة العسكري الذي حاول أن يسد فراغ الصدر بفهمه الشيعي الصفوي كما يسميه د. علي شريعتي، ودفعة الحائري التي مرت تفاصيلها، وان لم تكن على علاقة بملف آية الله الحكيم، ودفعة الآصفي الذي كان ينوب عن العسكري الذي وجد نفسه أيام الثورة وبعد نجاحها محاصرا في بيته، وأريد تصفيته لولا تدخل المرحوم آية الله طالقاني [٤٩] فضلا عن دفعة الكوراني التي اصبح ضحيتها كوادر الحزب، لا سيما ما عرف

---

(٤٩) للاطلاع على ملابسات ذلك راجع نص مقال بعنوان ((من هو مرتضى العسكري)). نشرته مجلة (النصر) في العدد (٣٨) ربيع الثاني ١٤١٥ في ملحق رقم (١٦).

بالخط البصري الذي عارض زعامة الآصفي والحائري للحزب بقيادة عبد الهادي السبيتي.

نقول أن حزب الدعوة يرى ان مرتضى العسكري لم يكن من القادة المؤسسين لحزب الدعوة الإسلامية، بل انه فوتح بالتنظيم في وقت متأخر، وخرج - حساب ادعائهم - في وقت مبكر، وبعد خروجه رعى بشكل مباشر جماعة الكرادة، ونسق مع آية الله الحكيم، وحاول من خلال هذا التنسيق أن يؤسس حزبا جديدا للاطاحة بالسلطة وبالتفاهم مع محمد رضا الشبيبي، كما يعتبر الحزب انه لم يتأثر بأفكار العسكري وان الخط القيادي الأول الذي ملأ فراغ انسحاب الصدر الأول يتمثل بثلاثة كوادر عليا هم الشهيد عبد الصاحب دخيل ((أبو عصام)) والشيخ الشهيد عارف البصري، وعبد الهادي السبيتي الذي كان يقيم خارج العراق، وعندما تم إعدام الشهيدين الأول والثاني اجتاز الحزب فترة حرجة لا قيادة فيها سوى السبيتي المقيم في الأردن والذي كان يكتب النشرة المركزية للحزب، والذي سلمته السلطات الأردنية فيما بعد الى صدام حسين وتم استشهاده وكان ذلك بعد نجاح الثورة الإسلامية في ايران، أما في تلك الفترة، فترة ما بعد اعدام الشهيدين أبو عصام والبصري، فالحزب بقي دون قيادة، والشيخ الآصفي الذي خرج الى الكويت في بداية السبعينيات لم يكن آنذاك من قيادات الخط الأول وكان مسؤوله صالح الأديب، إلا ان الأمور بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران سارت باتجاه آخر، حيث برز الصراع بين الآصفي والكوراني على قيادة الحزب، وانتهى هذا الصراع الى انتصار الأول على الثاني، وقد انتصر الآصفي في هذا الصراع عندما جاء بالحائري ورشحه فقيها للحزب، وهو آنذاك لا يؤمن بولاية الفقيه، كما انه - أي الآصفي - استعان بالعسكري[٥٠] .. وعليه ووفق هذه الصورة يكون الآصفي هو المحور الحركي

---

(٥٠) هذه رواية جواد المالكي عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، مسؤول مكتب سوريا.

الذي قاد الحزب بعد الثورة، وهو الذي جاء بالعسكري لحشره في معادلة الحزب من جديد، إذ كانت هنالك علاقات تاريخية تربطهما، أما الانطباع السائد خارج الحزب، ولدى بعض الإسلاميين، هو ان الآصفي مارس دوره داخل الحزب بالنيابة عن مرتضى العسكري.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي يبدو غير مبرر هو سكوت الحزب عن ادعاءات العسكري التي مر ذكرها، إذ كان مفروضا من قادة الحزب ان يوضحوا هذه الالتباسات في الأدوار والمواقع، فهم فعلا بادروا باصدار بيان فيما يرتبط بمهدي الحكيم، عندما وجدوا انفسهم مضطرين الى ذلك، في ظل اتصال هذا الأخير بالأميركان والادعاء أمامهم بأنهم يمثل حزب الدعوة ونشرته صحيفة ((الجهاد)) الناطقة باسم الحزب في طهران آنذاك، أما فيما يخص مرتضى العسكري فلم يصر الى مثل هذا الاجراء رغم ضرورته بسبب الالتباسات التاريخية التي ابقت انطباعا لدى بعض قادة الثورة الإسلامية بأن العسكري هو من قادة حزب الدعوة، كما اتضح في كلام السيد الخامنئي السالف الذكر، وكلام محتشمي الذي نشرته صحيفة ((عصرما)) الإيرانية. فهذه الالتباسات القائمة بغض النظر فيما إذا كان العسكري ساكتا آنذاك، أو انه لم يتكلم عن علاقة له بالحزب، كانت على درجة من الأهمية في علاقة الحزب مع ايران الإسلامية.

والإشكال الأكثر إثارة، ان قادة الحزب لم يتفقوا - حتى الآن - على رواية واحدة عن تاريخ العسكري في الحزب، فإلى جانب الرواية المتقدمة هنالك رواية أخرى تقول بأن العسكري لم ينسحب من الحزب مباشرة بعد انسحاب الشهيد الصدر الأول، انما كان قطبا رئيسيا من الأقطاب التي حاولت ملأ فراغ الصدر الأول الفكري والحركي الى جانب عبد الهادي الفضلي الذي كان هو الآخر يطمح الى ملأ هذا الفراغ ويرعى خطا من خطوط الحزب بالبصرة، وإلى جانب الشهيد عارف البصري والشهيد ((أبو عصام))، وفيما انحاز الفضلي الى

ابو عصام، انحاز العسكري الى عارف البصري الذي له نفوذ هو الآخر في مدينة البصرة، والذي كانت لديه مشكلة مع السيد محسن الحكيم باعتباره كان من أعضاء حزب التحرير الإسلامي، فكان العسكري وسيطا لحل هذه المشكلة، وصالح بينهما، الأمر الذي يشير الى ثقل العسكري لدى مرجعية الحكيم.وفي ظل هذه الموازنة التي عمل بها العسكري لإيجاد نفوذ له في البصرة مقابل نفوذ الفضلي، اقترح - أي الأول - بعد ذلك، انسحاب الاثنين معا من الحزب، وترك الأمر لكوادره الأخرى الذين هم عبد الصاحب دخيل وعارف البصري وعبد الهادي السبيتي[٥١].

على أية حال، نعود لنقول: ان هؤلاء الأربعة العسكري والآصفي والحائري والكوراني الذين برزت اسماؤهم، وهم ينتمون تاريخيا الى حزب الدعوة الإسلامية، وتركوا بصمات حادة في مسيرته، وخرجوا جميعا منه في نهاية المطاف، لم يكن أحد منهم مرشحا لأن يملأ الفراغ الفكري الذي تركه الصدر الأول في الحزب لاسيما العسكري الذي لم يقف بوجه بهشتي وشريعتي في إيران أو قبله علي الوردي ومنظمة الشباب المسلم في العراق فحسب بل انه واصل تصديه لأبرز رموز المثقف الديني بما فيهم عبد الكريم شروس صاحب نظرية ((القبض والبسط)) التي شغلت الساحة الفكرية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة. ان هؤلاء الأربعة ساهموا في جره – أي الحزب - الى أزمات فكرية، كان أبرز عنوان فيها هو عنوان الولاية. والحصيلة المضنية لهذا المسار المضني أدت فيما أدت اليه الى الأزمة الأكبر في العمل الإسلامي العراقي، هي أزمة علاقة هذا العمل في خطيه المرجعي والحركي مع الأنظمة التي حكمت العراق. وقبل أن ننتقل الى هذا المحور، فإن ثلاثة من هؤلاء الأربعة عادوا الى القضية العراقية بعد ان هجروها، وتحول طموحهم الى الدائرة الإيرانية وأشياء أخرى،

---

(٥١) هذه الرواية جاءت عبر حوار أجريته مع أبو بلال الأديب العضو القيادي في الحزب في هذا الاطار.

عودة مفاجئة عبر بيان اعتراض على محمد باقر الناصري لأنه وقع بياناً مع علمانيين عراقيين، ونذكر ان هذه الخطوة للعسكري والحائري والآصفي الإيرانيين في انتماءهم وفي واقعهم وطموحهم الميداني الذي هجر العراق خلال السنوات الأخيرة وفتح عينه على ايران.. هذه الخطوة في عودتهم إلى الملف العراقي جاءت في وقت بدت فهي ارهاصات دولية شبه جادة حول تغيير السلطة في العراق خلال الفترة الأخيرة الأمر الذي يمكن ان يفسر على انه انتقال غير طبيعي الى الملف العراقي بعدما هجروه نسبياً. وقد نشر بيانهم هذا ضد محمد باقر الناصري العربي الذي حاول خلال عشرين سنة أن يصلح واقع المجلس الأعلى في الانترنيت.

القيادة الفقهية والحركية . . والسلطة في العراق وايران

بدءا لابد من القول أن هذه الفقرة هي من أكثر فقرات الفصل تلخيصا لمحنة العمل الإسلامي المرجعي والحركي في العراق، ومن ثم محنة الشعب العراقي برمته، كما أنها من أكثر الفقرات كشفا للجانب الهش الذي يصل ربما حد الفوضى المؤلمة في تاريخ العراق الإسلامي الحديث وربما أن كتابنا ((محمد محمد صادق الصدر.. مرجعية الميدان .. مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال)) وكتابنا الآخر ((العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية)) كشفا أو ناقشا بعض جوانب أزمة علاقة العمل الإسلامي في العراق مع السلطة.. ففي ((مرجعية الميدان)) عالجنا الخلفية التاريخية لمسار علاقة الفقيه الشيعي بالسلطة بشكل عام، وأطلقنا على موقفه التاريخي العام في هذا الاطار اسم ((فقه المقاطعة)) للسلطان مقابل ((فقه الطاعة)) الذي يمثل خط الفقيه الآخر العام. كما وقفنا بالتفصيل على تجربة الشهيد محمد صادق الصدر في هذا المجال. وفي كتاب ((بين المرجعية والحزبية)) توقفنا عند تجربة ثانية هي ((التجربة الخالصية مع حكم عبد السلام عارف)).

إلا ان هذه المعالجات يمكن ان تدخل كإشارات ضمنية في ملف اكبر في هذا

المجال، مجال علاقة العمل الإسلامي في العراق مع السلطة منذ تأسيس دولته الحديثة بناءا على أداءات قياداته التي جسدت خلال فترة العراق الحديث، لا سيما مجال عمل الفقيه الشيعي، إذ ان قراءة جذرية خاصة بهذا الملف ستضع أي باحث في أزمة توصيف وأزمة صياغة في طرح التحليل، لأن عليه ان يرصد كل أشكال العلاقة - علاقة الفقيه مع السلطة - في هذا المجال، إذ لا يمكن الخروج بتصورات دقيقة حول هذه العلاقة وآثارها وفهمها فهما شموليا دون التنقيب بكل أشكالها، كما ان مقارنتها مع الحالة في ايران ربما ستكشف عن جانب آخر من جوانب صورتها الاجمالية المعقدة. ففي ظل نمط أو شكل مركزي محدد من اشكال هذه العلاقة يصبح من المفروض ان نرصد كل الأشكال التي تجسدت خلال تلك الفترة، وذلك ليس بالأمر اليسير مع انعدام او غياب قراءات مسبقة لها يمكن ان تعين أي باحث في رصدها، ويمكن ان تتحول الى مادة مصدرية لديه. إذن نحن نخوض هنا محاولة قراءة تأسيسية إذا صح التعبير، أو محاولة قراءة أولى على شكل فقرة مضغوطة عسى أن تتحول في المستقبل الى مشروع دراسة واسعة يستوعب كل التفصيلات المطلوبة في هذا الاطار.

ان تصورا أوليا يمكن ان يضعنا أمام تعداد مختصر من اشكال هذه العلاقة، وهو لا يمكن ان يكون تعدادا نهائيا، بل هو تعداد تقريبي. وهذه الاشكال يمكن ايجازها بما يلي: الشكل الخضوعي، الشكل المضيع، الشكل التحفظي، الشكل الالتحاقي، الشكل الاختراقي، الشكل التحييدي، الشكل التحالفي، الشكل الانتظاري، الشكل الاستقوائي الداخلي، الشكل الاستقوائي الخارجي.

قيادة خضوعية للسلطة

الشكل الأول: ان هذا الشكل الأول الذي اسميناه بالشكل الخضوعي للسلطة ساد في العراق منذ عودة المرجعية المنفية من ايران، واعطاء التعهد بعدم التدخل في السياسة.. فهذا التعهد مثل الركيزة الكبرى لمحنة كل العمل الإسلامي في العراق، وعزل المرجعية في كيانها وهجرها للمجتمع وعدم تدخلها في

شؤونه وهمومه، والاكتفاء بعلاقة الخضوع للسلطة، والتسليم لإدارتها لشؤون المجتمع على أساس من فكر التقية الشيعي الذي يمتد الى جذور تاريخية عميقة، وعلى أساس من رؤى مختلفة للدين، ورؤى مختلفة لدور الفقيه - القيادة، وحدود ولايته، وعلى أساس مقولة الحفاظ على مقام المؤسسة الدينية بأي ثمن كان في النجف، وعلى أساس الكثير من المقولات التبريرية الأخرى. فتحولت المؤسسة في ظل هذا الواقع الى وجود معزول عن المجتمع، والى مؤسسة رمزية تأخذ اهميتها أو تفتعلها من ذروة الحفاظ على المذهب، أو من تعويض دورها الداخلي المغيب بدور خارجي وهمي، لا شكل له إلا جمع الأموال من نقاط العالم الشيعي الأخرى، واقامة بعض المساجد في أماكن تواجد الشيعة في العالم والتبليغ للمذهب، وكان لابد لها من اللجوء الى هذه السياسة التعويضية كمبرر لوجودها بالإضافة إلى الأسباب الأولى التي ذكرناها. وقد لايبدو مهما التأكيد هنا بأن هذا الهروب التعويضي تحت عناوين التبليغ خارج العراق ومتابعة شؤون الشيعة من خلال بناء المساجد ليس إلا، لم يرتب أي ثمار أو نتائج حقيقية للعمل الإسلامي الحقيقي بأي شكل من الأشكال، إلا بالطريقة العكسية في الاطار المالي في جانبيه الجمعي والهدري الكيفي.

وكل العلاقة التي تربط الفقيه مع المجتمع داخل العراق مالت الى جانب التقليد الاستغراقي، والأعلمية فيمن يقلد المجتمع في شؤونه العبادية واغراق هذا المجتمع في حس الاضطهاد الطائفي المشحون بلمسة من الشعور بالفرج الإلهي أو التخطيط ((السري)) مع الإمام المهدي (عج) الذي يجد تقبلا وتصديقا ما لدى بعض شرائح المجتمع الشيعي ذات الدين الموروث المرتكز الى قوة داخلية هائلة رافضة لأي امكانية أخرى، كإمكانية خطأ هذا الموقع المرجعي أو ذاك أو امكانية التساؤل عن جدوى هذا الشكل من العلاقة مع الفقيه، او امكانية التفكير في آفاق هذه العلاقة للفقيه مع السلطة. فالفقيه بحد ذاته تحول في هذا الوعي الى سلطة مقدسة هي فوق ان تناقش او تسأل أو حتى ان تخضع للتفكير، فحق التفكير هذا قيد هو الآخر لدى هذه الشرائح الاجتماعية بقصد أو دون قصد بكماشة شاهدي الأعلمية من ذوي الخبرة العدول، لكي يقلد الإنسان الشيعي

أي مرجع من المراجع المتعددين..

في ظل هذه المعادلة وفي ظل الدين الموروث، وفي ظل فكر التقية الغائر في أعماق التاريخ، والحاضر في الوعي الشيعي، وفي ظل من يحدد أو من له صلاحية تعيين موارد التقية من الممكن جدا أن نحصل على مجتمع أغلبيته مقودة الى هذه الحالة.

ومن الممكن جدا ان تسير علاقة الفقيه بالسلطة على الشاكلة الخضوعية للسلطة التي جسدها كل من تبوأ موقع المرجعية العليا في العراق الحديث مع استثناءات لا صلة لها بمضمون هذا الشكل من العلاقة، وإنما هو في أحسن حالاته - أي الاستثناء - تحول الى ((مطلبية طائفية)) في مرحلة من المراحل، وهي مطلبية بائسة ومتواضعة، ولأن ((المرجعية العليا)) سارت على هذا الشكل الخضوعي من العلاقة مع السلطة، فإنه تحول الى الشكل المركزي أو الأصل بالنسبة للأشكال الأخرى التي مثلت - كما سيأتي معنا - استثناءات اجتهادية شخصية في اغلبها للافلات من هيمنة الشكل الخضوعي للسلطة.

ان العلاقة وفقا لهذا الشكل ستكون مقتصرة على بعض شؤون المؤسسة الدينية الجزئية مثل:

أ - الاعفاء من الخدمة العسكرية

ب - إمكانية التدخل في طوارئ التسفير، تسفير الإيرانيين أو غيرهم من طلاب العلوم الدينية، وليس بالضرورة ان يسفر هذا التدخل عن نتيجة.

ج - امكانية مخاطبة السلطة في حالات طارئة خاصة.

د - زيارات لمسؤولي الدولة الصغار والكبار للتدليل على ((طقوسية)) العلاقة، أو في ظل حاجة السلطة السياسية، أو تفكيرها القصدي بشأن تكريس المواقع التي تريد، أو اعطاءها مشروعية وجودها او وفق ما تتطلبه ادارة المؤسسة من قبل السلطة على ضوء خططها.

هـ - صلاحية إدارة المدارس الدينية وشؤون الإقامة في البلاد.

و ـ وبعد ذلك فإن ((المطلوب)) من الفقيه أن يكتفي بذلك ويرفض ما عداه ليبرز ((استقامته)) في تجسيد الخط ((الأصيل)) و((السلوك الأصيل)) للسلف في ترجمة ((فقه مقاطعة)) السلطان ((السني)).

فتلك هي الخلفية الأقوى التي تتعاضد مع فكر التقية الشيعي لتمرير هذه العلاقة الخضوعية المكتفية بالحاجات المذكورة. وإلا فالويل كل الويل لمن يفكر بالخروج على هذا الشكل من العلاقة مع السلطة، لا فرق في ذلك، أن يكون هذا الخروج ثوريا أو تحالفيا أو تحييديا أو اختراقيا.

فعندها ستعلن الحرب لا ضد السلطة وانما ضد هؤلاء الفقهاء الخارجين على هذا الشكل الخضوعي للسلطة. وستبدأ حرب التهم والشائعات والتسقيط بقسوة لا نظير لها بشرط ان لا يكون ((الفقيه)) الخضوعي هو الوجه المباشر لكل ذلك، انما هناك اجهزة شرسة في القذف والتسقيط من المعممين تسمى بالحواشي، هي التي تدير المعركة ضد هؤلاء!! وعندها يكون الفقيه ((مظلوما))، قد لا يعلم بكل ما يجري من حوله!! وقد يرى أن تكليفه ((الشرعي)) هو هذا، وقد يبرر له الآخرون بأنه في عصر ((فتنة))، ((لسنا مكلفين كبشر ان ندخل في تفاصيلها وأسبابها)) ثم ((من نحن؟)) حتى نجرؤ على التدخل فضلا عن ابداء الرأي والتحليل أو النقد!! ((انها قضايا فقهاء وعلماء خاصة بهم)) لا مانع من ان يروح ضحيتها الرموز الأحرار لهذه المؤسسة من اجل ان ((نحافظ على بقائها)) .

ولا مانع من ان يذهب أنصار هؤلاء الرموز الى ((الجحيم)).. جحيم السلطة الحاكمة التي ستنفرد بهم في ظل هذه المعادلة!!! ولا مانع من ان يؤدي ذلك الى ردود فعل لدى بعض الأحرار حادة وقاسية من اللجوء الى السلطة ذاتها في ظل واقع يرى أن لا حل له، وفي ظل يأس كلي وتام!!!.

قيادة التحاقية بالسلطة

الشكل الثاني: وهو الشكل الالتحاقي بالسلطة فهذا الشكل قد حصل فعلا

في تاريخ الدولة العراقية الحديثة من قبل بعض الفقهاء كردة فعل على واقع معادلة العلاقة ((الأصل)) بين الفقيه والسلطة.. وهي المعادلة الخضوعية وافرازاتها، وان دخلت بعض الأسباب الأخرى المرتبطة بواقع المؤسسة وصراعها المالي في ردة الفعل المذكورة. إذ يبقى الشكل الخضوعي هو أحد الأسباب المركزية في هذا الالتحاق، ما دام واقع العاملين بتلك المعادلة لا يترددون أنفسهم من العلاقة السرية مع السلطة، واللجوء اليها في بعض الأحيان لقضاء حاجاتهم. فوفق تصور هؤلاء ان مقاييس هذه العلاقة لا ترتكز على أي اساس شرعي او استراتيجي واضح، وان الالتحاق هو ((اجراء اكثر صراحة)) من وجهة نظرهم، وربما ((أكثر جدوى)) من تلك العلاقة الخضوعية السرية، فهؤلاء يفكرون انهم عندما يكونون في موقع الملتحق بالسلطة، فانهم قد ((يخدمون)) الناس أكثر من الذين اكتفوا وارتضوا بالحفاظ على ((مصلحة المؤسسة)) دون ((مصلحة المجتمع)). ولعل نموذج الشيخ علي نجل الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء ابن عم آية الله المفكر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، هو النموذج المؤلم لهذا الواقع، فكل الذين عرفوا هذا الرجل في علمه وأخلاقه وسجاياه أكبروا فيه الكثير من المواقف النبيلة والخدمات الجليلة التي كان يؤديها للناس من موقعه الالتحاقي بالسلطة النابع من ردة الفعل تلك[٥٢]، والمطلوب ان لا يفهم من كلامنا هذا هو الرضا بهذا الشكل من اشكال العلاقة. إذ نكرر ان هذا الشكل هو افراز مرضي خاطئ كان سببه الشكل الخضوعي

---

(٥٢) عندما اصدر اللواء عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع قرارا استدعائيا للتجنيد العام للكثير من المواليد في العراق، بادر الشيخ علي كاشف الغطاء بتأسيس جامعة الإمام الشيخ علي كاشف الغطاء، وكانت تهتم بدراسة العلوم الدينية واستحصل على موافقة السلطات لاعفاء طلابها من الخدمة العسكرية او تأجيلهم على الأقل، التحق الكثير من شباب العراق بهذه الجامعة ومدارسها المختلفة لتكون وسيلة لخلاصهم من القانون المذكور الذي أريد من خلاله تكثير عدد الجنود وسوقهم الى حرب الشمال ضد اخواننا الأكراد. هذه المحاولة من الشيخ كاشف الغطاء ليست بالشيء المستحدث والجديد، وانما هي امتداد لمحاولة ابائه في تخليص ابناء النجف من الجندية العثمانية.

الأول من اشكال العلاقة، وربما يكون شكلا غير مبرر بما فيه الكفاية، إلا انه قد حصل فعلا كشكل مستقل من علاقة الالتحاق بالسلطة وهو شكل قاهر ومكشوف، وسوف يكون صيدا سهلا جدا لرواد الشكل الأول من العلاقة، كما ان تسقيطه والتشهير به سوف يكون ((مقبولا ومبررا)) بسهولة ودون عناء كبير في ظل رفض الناس للسلطة بشكل عام(٥٣).لقد التحق علي كاشف الغطاء بالسلطة عندما كان السيد محسن الحكيم مرجعا أعلى، وضمن منطق ((البيوتات الدينية)) فإن اولاد المراجع يرون أنفسهم بشكل عام محكومين الى الاستقواء بتراث آبائهم واجدادهم، ووفق هذا المنطق فإن علي كاشف الغطاء كان بالإضافة الى مؤهلاته الفقهية والذاتية العلمية يحمل معه إرثا ضخما لأجداده ولابن عمه آية الله محمد حسين كاشف الغطاء الذي حكم الى معادلة صراع مع آل الحكيم(٥٤)، وكان مفروضا لهذا الصراع ان يتوقف مع رحيل آية الله محمد حسين كاشف الغطاء، وكان مفروضا بالمرجعية العليا المتمثلة بالسيد محسن الحكيم على الأقل من ((مسؤولية الحفاظ على المؤسسة)) وحرمتها أن ترعى

---

(٥٣) في مجلس السيد علي الحسيني شبر عالم الكويت المجتهد المعروف الذي كان يقيمه في بيته في النجف عند زيارته اليها في كل سنة قادما من الكويت، ارتقى احدى المرات المنبر الخطيب الشيخ مهدي البديري وقال: في هذه الليلة الحزينة ومصاب الحسين الشيخ علي كاشف الغطاء ذهب الى القاهرة لحضور مجمع البحوث الإسلامية والتقريب بين المذاهب، وأضاف الخطيب: ان كاشف الغطاء يذهب الى بلد النواصب ويطعن الشيعة ويسيء الى الطائفة، فصرخ السيد علي شبر قائلا في وجه الخطيب الشيخ مهدي: ان علي كاشف (لم يخنق أباه ويلقيه في البئر) مشيرا الى ما عرف من تصرف هذا الخطيب مع أبيه.

وكان السيد علي يتكلم بحرقة وانفعال، وبحضور السيد جعفر المرعشي، وباللهجة الشعبية: ان علي كاشف الغطاء هو دواء سيد محسن الحكيم، هو يجلس على قلبه فيرد على كل قول يقوله أو ممارسة يمارسها شردني الحكيم الى الكويت واقعد بعض المراجع في بيوتهم واضطرني ان أكون وكيلا للسيد البروجردي في الكويت.

(٥٤) يقول أحمد الحسني البغدادي: عندما زارني الشيخ الوائلي يهنئني بسلامة الوصول في دمشق، قلت معظما للشيخ كاشف الغطاء ان حصار الحكيم للشيخ علي هو الذي جعله يتجه الى التحالف مع السلطات، فانبرى الوائلي قائلا: كنت جالسا في الصحن الحيدري مع السيد سعيد الحكيم والد السيد محمد تقي الحكيم عميد كلية الفقه، فمر الشيخ علي كاشف الغطاء مع بعض الأفراد، فقال السيد سعيد الحكيم: نحن الذين حطمنا هذا الشيخ!!.

ابنــاء هـذه المؤســـسة، وان ترصــد أوضاعـهم، إلا ان الارتـهان الـى العقـل الصراعي كان يحول دائما على ما يبدو من المراجعة والمة ((جراح المؤسسة))، فهي - كما أشرنا في فقرة متقدمة - ليست مؤسسة وانما مؤسسات.

في ظل هذا الواقـع وجـد علي كاشف الغطاء في ظل ما عاناه هو داخل المؤسسة، وفي ظل ما اطلع عليه من أسرار تتعلق بكيفية تحطيم مرجعية ابن عمه.. وجد نفسه في حالة من رد الفعل القاسي الذي اضطره الى خيار الالتحاق بالسلطة آخذا بنظر الاعتبار من انه سيتحول الى صيد سهل لخصومه، فعرض نفسه صيدا للسلطة ((عنادا)) مع هذه المؤسسة وواقعها الداخلي وطبيعة علاقتـــها مع الســـلطة التي لا تعــرفها الناس، وتقتصر معرفتها على المقربين من المؤسسة الدينية بالإضافة الى بعض أشخاصها. لم يكن علي كاشف الغطاء صيدا للسلطة ضد المؤسسة، انما - كما اشرنا - جاء قراره عنادا معها، وخلاصا منها الى ما يعتقد أنه هو موقع يخدم من خلاله ما استطاع بعض الناس[٥٥]. لقد اختار علي كاشف الغطاء هذا الخيار على رغم انه لا يمثل حلا لهذه الإشكالية الكبيرة - إشكالية علاقة الفقيه بالسلطة في العراق - ولم يختر الخيار الذي لجأ اليه الكثير من أولاد المراجع الذين صدموا بواقع المؤسسة وهجروها نهائيا. كما انه لم يتساو مع ملتحقين آخرين موظفين من قبل السلطة سلفا أو جهات خارجية كما اراد خصومه ان يعمموا معادلتهم عليه.

وباختصار شديد فإن خياره الالتحاقي بالسلطة كان النقيض الحاد للشكل الخضوعي الأول من حيث ظاهره، لا من حيث نتائجه، فالقضية من حيث

---

(٥٥) من ابرز الشواهد على شهامة علي كاشف الغطاء ودوره الخدمي للمؤسسة في بعض الأحيان وبما يدلل انه ليس صيدا للسلطة ضدها، موقفه المشهور والمعروف في قضية آية الله الشيخ الغروي عندما اعتقل في أواخر السبعينيات، وسبب اعتقاله انه كان في مجالسه الخاصة ينتقد العفالقة ويقول بعدم أعلمية السيد الخوئي، وتم اعتقاله بعد أن قرر ان يقيم الصلاة في جامع الهندي، بعد يومين من ذلك اعتقل، وعندما لم يدافع عنه السيد الخوئي ويتدخل لدى الدولة للافراج عنه، انبرى علي كاشف الغطاء من خلال اتصالاته بالدولة، وبرق برقية الى احمد حسن البكر بشأن المكانة العلمية للغروي وضرورة اطلاق سراحه فورا، فاستجاب البكر لطلبه، واطلق سراحه على الفور.

النتائج قد تتساوى في عقل علي كاشف الغطاء للخيارين، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذا الاعتقاد فإن هذا الشكل من العلاقة هو شكل شخصاني أو شكل مارسه أشخاص قلائل لكنه يعبر عن تناقض الصورة الإجمالية لهذه العلاقة وعمق اشكاليتها، وهو بعبارة أخرى هروب من جحيم المؤسسة الى جحيم السلطة، ولعل ما يكشف مظلومية علي كاشف الغطاء واكراهه من قبل المؤسسة الدينية على الالتحاق بالسلطة هو موقف الإمام الخميني ازاءه وتردده الدائم عليه عندما كان مقيماً في النجف[٥٦].

قيادة تحفظية إزاء السلطة

الشكل الثالث: ما بين هذين الشكلين للعلاقة مع السلطة كان هنالك شكل ثالث ربما يكون أقل مرارة منهما، إلا انه اكثر تعبيراً عن حالة المحنة التي عانها اقطاب المؤسسة التجديديين في ظل الواقع السائد الأول للمؤسسة والمرجعية العليا. فهذا الواقع تحول الى خناق على الآخرين الذين وعوا الأزمة بكل جوانبها، وربما ان لديهم تصورات جوهرية للخروج من هذه الأزمة، الا انهم

---

(٥٦) في احدى المرات وجه عتاب الى الإمام الخميني عن سبب اعتنائه بالشيخ علي كاشف الغطاء، فأجاب انني اعتني ببيت هذا الرجل وأسرته الكريمة التي لها تاريخ طويل في خدمة هذه الطائفة، وكان سبب توجيه العتاب الى الإمام ناشئاً من كثرة تردد الشيخ علي كاشف الغطاء على الإمام الخميني بحيث كان يزوره اسبوعياً، ويحظى برعاية الإمام واحترامه وكان كذلك يحظى برعاية الإمام وأصحابه في المجالس العامة أمام الملأ بخلاف موقف أركان المؤسسة التقليدية وانصارها.

وعندما استشهد السيد مصطفى الخميني نجل الإمام الخميني في النجف، أقام الشيخ علي كاشف الغطاء مجلس الفاتحة على روح الشهيد مصطفى الخميني، وكانت هذه خطوة منفردة من العلماء البارزين، ثم ارتقى المنبر الشيخ حيدر الميرماتي فأخذ يمدح ويعظم الخوئي في ذلك المجلس الخاص بالشهيد مصطفى الخميني بحضور حاشية الخميني وجهازه الإداري، فانبرى له الشيخ علي كاشف الغطاء راداً عليه وصارخاً ان المناسبة هي شهادة هذا الفقيد، فما الداعي الى ذكر غيره هنا.

كانوا حذرين متحفظين خائفين من نتائج أي مبادرة باتجاه تطبيق تصوراتهم، ولذلك أسمينا هذا الشكل من أشكال العلاقة او التعاطي مع السلطة بالشكل التحفظي - التخوفي الحذر، ويمكن ان تندرج اسماء بعض الرموز التجديدية الفقهية التي يلخص دورها التاريخ الحيوي للعمل الإسلامي في العراق في اطار هذا الشكل من العلاقة، لا بل ان أهم رموز هذا العمل في العراق الحديث يمكن ان يشملهم هذا الشكل من التعاطي مع السلطة. إذ رغم تجديدية كل من محمد حسين كاشف الغطاء وعبد الكريم الجزائري ومحمد الحسني البغدادي ومحمد باقر الصدر ومحمد الخالصي وعبد الكريم الزنجاني، إلا ان هؤلاء جميعاً وآخرين غيرهم لم يستطيعوا ولم يجرؤوا على الخروج على الشكل الأول لعلاقة الفقيه مع السلطة، الذي أسميناه الشكل الخضوعي - الأصل - .

فهم لم يفتحوا هذا الملف بشكل علني، ولم يتحدثوا به كإشكالية أمام الأمة، ولم يطرحوه موضوعاً للتفكير الحر خارج حيز اللغة الفقهية، ولم يبادروا مبادرات جريئة باتجاهه رغم انهم كانوا رواداً تأسيسيين لكل حصيلة العمل الإسلامي في العراق، ورغم انهم يختصرون باسمائهم معظم مفاصل تراث هذا العمل في جانبه التأسيسي. رغم ذلك إلا انهم لم يجرؤوا جميعاً ان يفتحوا ملف هذا الموضوع علناً، بما يخرج العمل الإسلامي في العراق من دوامته أو ان يعطيه مرونة سياسية، وربما بما يخرج العراق كل العراق من محنته. ولا شك ان كلاً من هؤلاء له ملفه الخاص في هذا الجانب بما يتضمنه هذا الملف من فهم ومعطيات ووقائع وظروف للمرحلة التي عاشها إلا انهم يشتركون في المبدأ في هذا الشكل من العلاقة، ويقعون تحت سقف عنوانه، رغم ان بعضهم قد يتضمن ملفه اشكالاً أخرى للنظرة الى السلطة وخيارات التعامل معها، فعبد الكريم الجزائري يرفض عرض حقيبة وزارة المعارف عليه ويرتضي دور التنسيق مع آية الله أبو الحسن الأصفهاني متى ما استدعت ظروف هذا الأخير دور الجزائري المؤثر على السلطة، وكاشف الغطاء يرفض اكثر من عرض، ومحمد باقر الصدر هو الآخر رفض عروض السلطة، وكذلك محمد الحسني البغدادي ومحمد

الخالصي، وليس الهدف ان ندخل هنا في طبيعة هذه العروض، أو خطأ وصحة هذا الموقف الرافض بقدر ما نريد ان نشير الى ان هذا الموقف الرافض ينطلق في أساسه، أو على الأقل في أحد أبعاده الأكثر أهمية من سلطة رموز ((المرجعية العليا)) التي رسمت شكلها التعاملي الخاص مع السلطة، وبات كل من يبادر أو يقترح او يقتحم شكلا آخر عرضة للتشهير والتسقيط.

رغم ان بعض اقطاب هذه المرجعية العليا يعطون لأنفسهم الحق في الاتصال مع السلطة، أو اللقاء مع ملوكها ورؤسائها في بعض الأحيان، كما فعل السيد محسن الحكيم مع الحكم الملكي، وكما فعل غيره.

وربما ان هذا ((التخوف)) المفرط لدى رموز الاصلاح دفع ببعض ابنائهم الى الافراط في نفي بعض اللقاءات أو الزيارات التي حصلت لبعض رؤساء العراق إليهم، أو التكتم والتستر عليها، وان ما يثير الدهشة في هذا الاطار وفي سياق التحري عن دقة المعلومات التي تطلبها هذا البحث رفض آية الله السيد احمد الحسني البغدادي بقوة في بداية الأمر ان يستجيب لشرح كيفية لقاء جده آية الله محمد الحسني البغدادي مع عبد السلام عارف وذلك بعد حوالي ما يقارب أربعة عقود على هذا اللقاء إلا انه بعد ذلك استجاب قائلا:

((الأسباب التي دفعت لاجتماع السيد البغدادي مع الرئيس عارف هي:

١ - الحكيم كان يؤكد ان المراجع والحوزة الدينية يأتمرون بأمره.

٢ - الرئيس عارف قبل زيارته للنجف بعث وفدا الى السيد البغدادي برئاسة الدكتور محمد بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية وكان بصحبته الشيخ عبد الوهاب الأعظمي الأمين العام للمؤتمر الإسلامي المنعقد في بغداد عام ١٩٦٥ والدكتور عبد الرزاق محي الدين رئيس القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وكان هذا الاجتماع بعد منتصف الليل (والرئيس عارف سيصل صباحا لزيارة النجف) وكان مفاد حديث ممثل الرئيس بأن شاه ايران يتدخل في شؤون العراق ويطالب بحقوق الشيعة ويحرك من هنا

(الشيخ) محسن الحكيم ومن هناك السيد ملا مصطفى البارزاني والسيد الرئيس له رغبة بلقاء سماحتكم بوصفه يدعو الى الوحدة والاتحاد بين أبناء الشعب العراقي وهذه الحملات ضده بأنه يثير الطائفية بين الشيعة والسنة ليست صحيحة لذا يرغب باللقاء مع سماحتكم من اجل تحقيق الوحدة الوطنية والجدير بالذكر ان السيد البغدادي أصدر بياناً يدين كل من يثير الطائفية في العراق. كان هذا البيان شديد اللهجة وفهم منه انه يستهدف الحكم العارفي كما ان هذا البيان أذيع مع بيانات رجال الدين الموالين للحكم العارفي الذين يؤيدون فيها علانية الرئيس عارف مع ان هذا البيان الذي اصدره البغدادي لم يذكر فيه شخص الرئيس عارف (وهناك وثيقة تثبت ذلك) الأمر الذي دفع حفيده السيد أحمد الحسني البغدادي الى اصدار بيان ضد هذا التلاعب بالألفاظ واشراك اسم البغدادي مع بعض رجال الدين الموالين للسلطة. (هناك وثيقة ثانية تثبت ذلك).

وفي أثناء هذا الاجتماع مع السيد البغدادي وممثل الرئيس عارف كان حديث السيد البغدادي وحدوياً وقال لهم ما معناه: نحن نريد ان ينشر اسم محمد (ص) ونبتعد عن الخلافات التاريخية والمذهبية ونكرس العناصر المشتركة بيننا وبين اخواننا السنة لأن العدو الكافر يريد الوقيعة بنا ونحن بحاجة الى حكم وطني اسلامي ظاهري في هذا الزمان وقد أكد ممثل الرئيس ان المشير الركن عارف مشترك معكم في هذا الهدف لذا يريد اللقاء مع سماحتكم لأن الحكيم يأتمر بأمر الشاه ولا يريد الاستقرار لهذا البلد الأمين ولكن السيد البغدادي لم يعط لهم جواباً ولم يبد رأياً بالاجتماع. وبعد خروج الوفد من الجلسة المغلقة بادر جهاز السيد البغدادي بإقناع سماحته بالشكل الآتي: أتتذكر يا سماحة السيد ان محمد حسن الصوري صاحب جريدة (الحضارة) نشر تحت عنوان بارز (الحمار الحكيم) وكان يقصد بها المرجع الحكيم وليس مذكرات قصة توفيق الحكيم باسم: (حمار الحكيم) عندما كان قاضياً في مصر بصورة (كاريكاتورية) فأصبحت ضجة مفتعلة ضد قاسم وضد الشيوعية بوصفهم يؤيدون الجمهورية

العراقية الفتية وعلى أساس ذلك تحركت جماعة العلماء وبادروا بزيارتكم وقالوا لقد أساء الصوري ومن ورائه الشيوعيون لمقام المرجعية الدينية ونرجو من سماحتكم الاضراب عن أداء صلاة الجماعة وقد استجبت الى ذلك ولكن فوجئنا بالسيد يوسف الحكيم (الابن) يصلي جماعة في مكان والده وبيت القصيد ان الحكيم يتظاهر بعدم استعداده للقاء الرئيس عارف إلا ان هذا الأمر غير مؤكد ويحتمل ان يجتمع مع عبد السلام لأن سياسته قلقة كما اجتمع مع الملك ونوري السعيد في مقام الإمام علي وانت رفضت الاجتماع مع الملك وحاشيته وانت تعلم علم اليقين ان الحكيم يأتمر بأوامر عملاء الشاه في النجف وانت العدو اللدود للشاه.

بعد هذا الحوار اقتنع السيد البغدادي بزيارة الرئيس له وبعد حصول اللقاء تلخص حديث السيد مع الرئيس بعدم إثارة الطائفية واعطاء تكافؤ الفرص لكافة شرائح المجتمع العراقي وتطبيق احكام الإسلام وكان الرئيس متجاوباً الى أبعد الحدود مع هذه التوصيات))[٥٧].

لنا عودة في اطار هذه الفقرة الى اشكالية عبد السلام عارف، إلا انه في هذا الاطار شعرت وكأن أحمد الحسني البغدادي يحاول الهروب من الاعتراف بحصول اللقاء بين جده وبين عبد السلام عارف.

كما ان نصه المتقدم يحاول أن يسهب في شرح الأسباب التي دفعت جده الى لقاء عارف، وكأن اللقاء بحد ذاته دون تقديم الأسباب ((جريمة)).

هذا نموذج يوضح إلى حد بعيد هذا الشكل التخوفي - التحفظي، الحذر من العلاقة مع السلطة، لماذا؟ ((خوفاً)) من ((المرجعية العليا)) كما يوضح جواب البغدادي ضمناً، وخوفاً من التهم التي يمكن ان تطلقها حواشيها، مع ان البغدادي الكبير وغيره يدركون علاقة الحكيم مع شاه ايران من جهة، وعلاقته

---

(٥٧) جاء ذلك في حوار خاص مع آية الله احمد الحسني البغدادي.

بالحكم الملكي من جهة أخرى واستقباله لعبد الكريم قاسم، ومع ان الواجب في هذه الحالة ان يقدم البغدادي على استقواء داخلي مضاد، وهو استقواء مشروع بسلطة عراقية عندما تكون القضية على هذه الدرجة من الخطورة على المؤسسة الدينية، وعلى شيعة العراق وعلى المسلمين جميعاً.

إذ لماذا في ظل هكذا واقع ان يصبح الارتباط بنظام خارجي أمراً طبيعياً، ولا يشكل ((تهمة))، في حين ان اللقاء بحاكم البلد سيتحول فوراً الى تهمة يتهرب منها المرجع وأولاده وأحفاده؟!.. حتى بعد ما يقارب الـ (٤٠) عاما على هذا اللقاء.

انها معادلة مقلوبة تماماً سارت عليها معادلة الفقيه مع السلطة في العراق.. معادلة ضاعت في ظلها فرص كبيرة لتصحيح واقع العمل الإسلامي ومسيرته. كما انها معادلة لم تدرس بما فيه الكفاية من قبل آية الله السيد البغدادي وغيره من الرموز الذين أبدعوا في ميدان الفقه وساحات الجهاد، إلا انهم لم يقتحموا هذا الواقع السياسي بشجاعة إما خوفاً من التهم والتشهير، وإما ((حرصاً)) على ((وحدة)) المؤسسة الدينية الوهمية، وإما تأثراً بثقافة فقه المقاطعة الشيعي الموروث، وإما شعوراً بالعجز عن مواجهة الخط الآخر في المؤسسة ادراكاً لقوته.

الشكل المضيم

الشكل الرابع: لعل أكثر أشكال التعاطي مع السلطة تشخيصاً في وقت مبكر كان في الخمسينيات، وهو شكل صحي ولكنه طرفي، أي بمعنى أنه لم ينطلق من النجف ((عاصمة التشيع))، لذا فإن هذا الشكل لم يبرز كشكل واضح من أشكال تعاطي الفقيه مع السلطة، ولم يمثل علامة فارقة أو نقطة سجال ((عنيف)) بالنسبة للأشكال الأخرى، ولم يواجه بموجة استنكار، أو موجة حرب أو تسقيط على طريقة ما جرى بالنسبة لحالات التعاطي الأخرى بين الفقيه والسلطة، فهو لأنه شكل طرفي انطلق من مدينة البصرة ولأنه جاء مدعوماً بتواقيع فريق من

القادة في هذه المدينة ولأنه ارتكز على أرضية صحيحة من حيث توجيهه الى رئيس الدولة عبد الكريم قاسم وابلاغ أهم المواقع المرجعية فيه، وليس موقعاً بعينه، وبعبارة أخرى أنه خارج جو الصراعات المرجعية.

لهذه الأسباب مجتمعةً لم يأخذ صداه، لا لدى الدولة، ولا لدى المؤسسة، بحيث يمثل نقطة سجال ساخنة في هذا الاطار، مع كل ما ينطوي عليه من أهمية بالغة في تشخيص الأزمة من حيث المبدأ.

لقد كان مقترح هذا الشكل هو العلامة السيد أمير محمد الكاظمي القزويني الذي عُرف بنشاطه الإسلامي المميز في مدنية البصرة وبطبيعة فهمه للدين الذي يرتكز الى مباني شمولية وأبعاد اجتماعية وحركية وسياسية ومن ثم تفاعله مع التطورات المعرفية وطبيعة التيارات الاجتماعية السياسية المتحركة في الشارع العراقي، فالسيد القزويني(٥٨) الذي لم يكتب عنه الكثير شأنه شأن البصرة التي

---

(٥٨) هو السيد أمير محمد نجل الفقيه السيد محمد مهدي بن السيد صالح بن السيد مهدي بن السيد احمد الكاظمي القزويني، ثم ينتهي التسلسل النسبي لهذه العائلة بالإمام السابع من ائمة أهل البيت الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام.

ولد في مدينة الكويت عام ١٣٣٥ - ١٩١٨م وقد عُرف واشتهر بلقب الكاظمي القزويني، وذلك لأن والده المرحوم السيد محمد مهدي قدس سره كانت ولادته في مدينة الكاظمية في العراق عام ١٢٨٢هـ، وقد هاجر في فترة من حياته الى مدينة قزوين في إيران وأقام فيها ٦ سنوات فعُرفت العائلة بهذا اللقب. أما والدته فهي المرحوم العلوية سلطانه بنت السيد محمد الحائري وكان والدها من العلماء البارزين في مدينة كربلاء المقدسة، وتضم أسرتها عائلتين معروفتين في تاريخ التشيع وهما آل الشهرستاني، وآل الطباطبائي.

غادر الكويت مع والده الى مدينة البصرة - جنوب العراق - وكان عمره ثماني سنوات، وقد تعلّم قسماً وافراً من العلوم العربية وبعضاً من المتون الفقهية والأصولية على يد والده وبعض الأساتذة حتى بلغ عمره ١٨ عاماً. هاجر الى النجف الأشرف عام ١٣٥٣ هـ مجداً للحصول على العلوم ومثابراً على حضور الدرس والمباحثة في شتى المتون. درس علوم اللغة من النحو والصرف وعلم المعاني والبيان، ثم درس علوم المنطق والفقه والأصول، وقد استوعب هذه العلوم في فترة لا تتجاوز خمس سنوات، وهي ما تسمى بالمقدمات والسطوح في العرف الحوزوي. ثم انتقل فيما بعد لدراسة العلوم العقلية والنقلية، ثم أصول الفقه، والفقه، وعلى يد العلماء والمجتهدين، وفي مقدمتهم المرجع السيد = =

قدمت الكثير في تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، كان عالما متحررا، يحاول أن يكون فوق المواقع والمحسوبيات والصراعات، وحالما بإيجاد رؤية موحدة لهذه المواقع، بقي يغرد خارج السرب في حلمه هذا، مع انه يذهب الى حد القطع إلى أن لا خلاص لأزمة الإسلام والعمل الإسلامي في العراق ما لم يصر الى اعادة نظر شاملة لهذه المؤسسة التي هي عبارة عن مؤسسات غير فاعلة، وان لا خلاص للإسلام إذا لم يصر الى القضاء على حالات التخلف في المستوى المعرفي لوكلاء هذه المؤسسة الذين يرى القزويني انهم ((شبه أميين))، فكيف ينهض الإسلام بهم في القرن العشرين، ووسط هذا الموج الهادر من الأفكار العلمانية.. ان هذا التوصيف لأفكار القزويني لخصته بشكل مركز وثيقة من الوثائق المكتوبة بخط يده، فهي وثيقة تحوي أكثر في مداليلها من التوصيف الذي قدمناه، ولأهمية هذه الوثيقة ندرج نصها بالكامل هنا لأنها تشكل مقدمة ضرورية للموضوع الذي نحن بصدده، وهو موضوع علاقة الفقيه بالسلطة، وتعطي بعدا تشخيصيا مسبقا واضحا لهذه الأزمة، كما انها تنطوي ضمنا على شكل هذه العلاقة التي ينبغي أن تسود من حيث المبدأ وهل هي علاقة فقيه بعينه أو علاقة فقهاء مع هذه السلطة، ثم أنها تنطوي ضمنا على الشعور بخطورة الوضع القائم بالمؤسسة بما فيه العلاقة القائمة، علاقة الشكل الأول الذي أسميناه شكلا خضوعيا، والشعور كذلك بضرورة إيجاد الأفق المجتمعي المفقود في حركة هذا الفقيه.

أما نص الوثيقة ((المقدمة)) التي نرى ضرورة ادراجها انتقالا فيما بعد الى

== أبو الحسن الأصفهاني - ت ١٣٦٥ هـ - والفقيه الشيخ محمد رضا آل ياسين، والفقيه حسين الموسوي الحمامي - ت ١٣٧٩ هـ - وغيرهم من العلماء. نال مرتبة الاجتهاد - وهي أعلى درجة علمية - ولم يتجاوز عمره ٣٠ عاما! كر راجعا الى مدينة البصرة بعد وفاة والده المرحوم محمد مهدي الكاظمي القزويني عام ١٣٥٨ هـ ليمارس دوره الجديد في الدعوة والمعاناة في سبيل الله.

مصطفى البصري - بتصرف - ((صوت الثقلين)). نشرة اسلامية جامعة تصدر عن اللجنة الثقافية في حسينية الثقلين في مدينة قم عدد (٢ - ٣) شوال وذو القعدة ١٤٢٢ هـ.

النموذج المباشر الذي قدمه للزعيم عبد الكريم قاسم فهو كالتالي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

بني الإسلام على كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة

حضرات حجج الإسلام وآيات الله في الدنيا ونواب الإمام عليه السلام دامت بركاتهم

اننا جماعة من مثقفي لواء البصرة المحافظين على أحكامنا الإسلامية رغم ثقافتنا العصرية، يودنا ان يتسرب الى الأذهان ما يستوجب الظنون السيئة في القيادة الدينية العامة ويضعضع مركزها في نفوسنا واننا اليه متجهون، وانه يحز في نفوسنا ان نسمع كلمة تحط من قدسية هذا المركز الذي أنتم أحرص الناس في ا لمحافظة عليه ولكن حجاباً اسدل بينكم وبين ما انتم منه حذرون ولما ملأ هذا نفوسنا ونفوس الكثير من أمثالنا وددنا ان نرفع لسماحتكم طرفاً من ستار أسدله اعداء الدين وهم وان لم يحرموا من سلسبيله العذب ولكن مامجرى العلم في ادمغتهم إلا كمجرى الماء العذب في اصول الحنظل فهي كلما ازدادت رياً ازدادت مرارةً وهؤلاء كلما ازدادوا فهماً ازدادت ادمغتهم خبثاً في تفريق كلمتكم وتباعد قلوب بعضكم من بعض عملاً بقول القائل (فرق تسد) فلو ركزتم كلمتكم بالاتحاد القلبي واجتمعتم ولو بالأسبوع يوماً وتذاكرتم فيما يصلح الأمة وما يلزم اختياره في توجيهها الى مرضاة الله وتطبيق احكامه لانحلت المشكلة وعلت كلمة الله في الأرض، والقوم الذين هم بطانتكم لم يكفهم انهم متَنعمون بنعيم الإسلام ومحترمون باسمه دون أن جمدوا انفسهم ولم يعملوا بما يجب عمله في هذه الآونة من مراعاة المصلحة العامة وتقديمها على كل مصلحة شخصية مضرة بمصالح الأمة لذلك نرى الكثير من الوكالات الصادرة من قبلكم تشعر بفضل اهلها وتعطيهم المكانة السامية والمنزلة التي هي فوق منزلتهم الأمر الذي يوجب اغراء العامة ووقوعهم في مخالفة الواقع المؤدي الى الضلالة، والذي نعلمه ان الشهادات المدرسية التي نحن حاصلون عليها والمزود بها كل

من تخرج من تلك المدارس انما تعطى للتلميذ بعد دراسة واختبار (فصلي ونهائي) في كل سنة فيجتاز الابتدائية بعد ست سنين والثانوية بعد خمس سنين يُجرى له خلالها اثنان وعشرون امتحاناً، منها امتحانان وزاريان عامان ثم إذا شاء دخل الكليات وتخصص فيما يرغب التخصص به وكم كان مؤسفاً ان يكون تلميذ المدرسة غير الدينية بهذا المستوى من الرقي حين يكون الشاغل للمنصب الديني الموكل من قبلكم اكثر الوجودات بمستوى غير لائق بذلك المنصب ولم يجر له أي اختبار يؤهله لذلك لذا كان غير مستحق لما جاء من وكالته من لقب (العلامة الحجة أو العلامة) وما إلى ذلك من الألقاب التي تشعر بفضل صاحبها وان حامله من العلماء في حين انه لا يحسن كتابة رسالة خالية من الغلطات النحوية ولدينا من تلك الرسائل الشيء الكثير تؤيد ما نقول وهل ذلك كله إلا اغراء للعوام بالجهل المانع من محاسبة أولئك الوكلاء على ما يرتكبون من المخالفات الشرعية في كثير من المناسبات فكاد ذلك ان ينحرف بنا عن هذا الاتجاه الذي نحافظ عليه ما لم يشعرنا اتحادكم الموجب للضرب على الأيدي العابثة بالدين واحكامه، إذ ليس في دين الله هوادة وما تلك الحقائق من هؤلاء إلا نتيجة لعدم اجتماعكم والنظر فيما يلزم عمله في العصر الحاضر الذي اخذ اكثر المسلمين يخرجون من دين الله بسبب عدم فهمهم الإسلام ومناهجه ودساتيره التي فيها سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة لذا لو استفحل أحد هؤلاء الذين يحملون الوكالة عنكم وانحرف عن واجبه وتخلى عن أداء وظيفته الإسلامية بالبينة العارفة فحكمتم بعزله ومناوأته التجأ الى الآخر منكم فيجعله وكيلاً عنه أو يسكت ولا يساند ذلك الحاكم في حكمه بعزل ذلك المنحرف مع انكم اجمعتم على وجوب تنفيذ حكم الحاكم الشرعي على الآخرين من المجتهدين وهيهات هيهات ان يرتق هذا الفتق ونحوه إلا إذا اتخذتم وقدرتم بالاجماع ما يصلح الأمة وعممتم ذلك الى جميع وكلائكم بعد تهذيبهم بتهذيب الإسلام وحكمتم عليهم بالقيام بتنفيذه ونشره بين الأمة وبهذا يسترشد الضال

وتزول الشبهة عن الشباب المثقف بالثقافة الغربية وتكونون من الناجحين في مهمتكم الإسلامية ودعوتكم الإصلاحية على ضوء الإسلام وتشريعاته فالله الله في الإسلام فإننا نعيش في القرن العشرين عصر السرعة كما يقولون فسيطوى الإسلام بانطواء المسلمين إذا توقفتم عن تدارك الأمر بالاتحاد والاتفاق ووحدة العدد والعدة وليس المسؤول الأول عن الوضع الحاضر والواقع إلا انتم ياسادتنا. ان رجاءنا الوحيد ألا يكون نصيب مذكرتنا هذه سلة المهملات، واننا بانتظار العون والعمل في القريب العاجل ولا شك في ان صاحب العصر الحجة المنتظر عليه السلام يسره اتحادكم ويسوءه تشرذمكم وعدم اجتماعكم والله من ورائه بالمرصاد ، سادتنا وأئمة الحق لو اتحدتم لصارت الأمة الإسلامية طوع أمركم ولعم الفلاح وانقطع الفساد من مجتمعنا الموبوء بالانحلال الخلقي ولكنتم موضع ثقة الأمة ومفزعها في حل مشكلاتها في الحياة حفظ الله لكم الدين والإسلام والمسلمين مادمتم قائمين بحفظ كيانه واشادة بنيانه باتحادكم المأمول تحقيقه ليتحقق الاتحاد العام بين العلماء اجمعين من الأمصار كلها في القريب العاجل ان شاء الله.

أمير محمد الكاظمي القزويني

صورة منه الى سماحة اية الله السيد محسن الحكيم
صورة منه الى سماحة اية الله السيد عبد الهادي الشيرازي
صورة منه الى سماحة اية الله السيد محمود الشاهرودي
صورة منه الى سماحة اية الله السيد جواد التبريزي
صورة منه الى سماحة اية الله السيد مرتضى آل ياسين
صورة منه الى سماحة اية الله السيد أبو القاسم الخوئي))[٥٩]

ان هذه النص هو في الواقع نص احتجاجي عنيف على الواقع المرجعي القيادي السائد آنذاك في كل حركته وأبعاده، ولا سيما بعده التعددي السلبي

---

(٥٩) انظر صورة الوثيقة في ملحق رقم (١٨)

الذي تواصل حتى اليوم بشكل أكثر سوء وأكثر خطورة، فيما ان القزويني منذ الخمسينيات كان يصرخ بصريح العبارة ((هيهات هيهات)) ان تقوم لهذا الدين قائمة في ظل هذا الواقع التعددي القيادي وفي ظل تخلف المنهج الدراسي والارتزاق باسم الدين الذي يحصل عبر الوكالات الحقيقية والمزورة ويحمل المسؤولية لا إلى هؤلاء الوكلاء الذين لا يعرف منهم القراءة والكتابة، إنما الى المراجع الذي لا يحكمهم في هذه المسألة إلا الفوضى التي بقيت قائمة حتى اليوم، أنه نص يصرخ ويصرخ بقوة، هيهات هيهات، وفيما هو يصرخ أمام ((المراجع)) الذين وجه لهم هذه الرسالة فإن أحد هذه الأجوبة التي حصلنا على صورة خطية لها من احد المراجع وهو آية الله محسن الحكيم يواجه الصرخة او يحيل صاحبها السيد القزويني الى ((المناجاة)) مع الله تحقيقا ((للمؤانسة بينكم وبينه))، ونص الجواب هو كالتالي.

((بسم الله الرحمن الرحيم

جناب العلامة حجة الإسلام السيد أمير محمد القزويني المحترم دام تأييده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والدعاء لكم بسداد الخطى ونجاح الأعمال والتوفيق لما فيه صلاح المسلمين وفلاحهم.

وبعد فقد بلغتنا أنباء جهودكم الدينية المتواصلة وجهادكم الإسلامي المبارك ودأبكم المستمر في تبليغ احكام الله سبحانه وتعليم شرائعه والتوجيه الى ما يرضيه سبحانه من عباده في وقت قل فيه العاملون وندر المخلصون فشكرا لكم، وشكر الله لكم أعظم وجزاءه أوفر وأتم، ودعوناه سبحانه أن يكثر في العاملين للإسلام امثالكم ويجزيكم خير جزاء المجاهدين إنه أرحم الراحمين.

وانني لأوصيكم بمزيد الاتجاه الى الله وطلب المعونة منه وحده فإنه ولي الأمور وبيده تصريف القلوب. وعليكم بتعيين وقت خاص للمناجاة معه سبحانه وطلب الحوائج منه والابتهال اليه بما يهمكم من أمور دينكم ودنياكم تحقيقا للمؤانسة بينكم وبينه وتوثيقا للارتباط به والصلة معه ليفيض عليكم جميل

الطافه ويسبغ عليكـم خير كراماتـه ويظمكـم بعنايته ورعايته والله سبحانه ولي السداد والقبول وهو حسبنا ونعم الوكيل والسلام عليكم ورحمة الله بركاته

محسن الطباطبائي الحكيم

٢٣ ذي الحجة ١٣٨١))[٦٠]

على أية حال ان هذا الجواب على الواقع الخطير الذي تثيره رسـالة القزويني يمكن ان يكون أشعر هذا الأخير بأن الحوار الذي بدأه كان ينبغي أن يحـاور ربه به وليس البشر فالجواب يحوله الى خالقه في إشـارة الـى عجـز المخلوقـات ((المراجع)) عمـا يريد القزويني عبر رسالته، ومهما يكن من أمر فـإن السـيد القزويني حاول أن يكسر الطوق مع السلطة على شكل متوازن دون ان يكترث على ما يبدو بردود الفعل وان يقترح عليها حوارا من خلال مجموعـة مـن المطالب التي بلورها باسم مجموعة من مثقفـي البصرة عبر رسالة مرفوعة الى الزعيم عبـد الكريـم قاسم ومرسـلا نسـخا منها الى المواقـع الدينية فـي العـراق، وبغض النظر عن طبيعة هذه المطالب ((العشرة)) التي وقع عليها اهـم شـخصيات البصرة الدينية آنذاك، إلا ان جوابا واحدا وقع بأيدينا يحـاول أن يرشـد هـذه المطالب موجها من السيد محمد صادق الخالصي الى السيد أمير محمد القزويني سنأتي عليه بعد إيراد نص وثيقة المطالب الموجهـة الى عبد الكريـم قاسـم. وهي وثيقة جاء فيها:

((بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الزعيم المنقذ القائد العبقري اللواء الركن رئيس الوزراء للجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم المحترم

لما قضيتم على الاستعمار الغاشم في عراقنا الحبيب بلد الإسلام ومعقل

---

(٦٠) نظر صورة خطية للوثيقة في ملحق رقم (١٩)

الديـن منـذ قـرون وقـرون وأعلنتـم فـي الدسـتور المؤقـت ان الديـن الرسـمي لجمهوريتنا الخالدة هو الإسلام وقد لمسنا ذلك في خطبكم القيمـة فـي شـتى المواضيع الغيرة على الإسلام وأهله والذود عن الدين وحمايته وكنتم دائمـا تنشدون العدالة والمساواة والتآخي ورص الصفوف بين المواطنيين كافة لذا نطلب لسيادتكم تحقيق الأمور الآتية في الدستور الدائم المزمعين على تدوينه إن شاء الله تعالى.

١ - تدريس المبادئ الإسلامية وتحقيق قسم منها بصورة عملية كأداء الصلاة في المدارس الرسمية للبنين وللبنات على اختلاف مراتبها والعهدة بذلك الى مدرسين عرفوا بتمسكهم الديني وبأخلاقهم الفاضلـة في الأوسـاط العراقيـة وإلزام المدرسات المسلمات بعدم التبرج والمحافظة على الستر الواجب شرعا.

٢ - تهيئة نخبة من علماء الدين الأكفاء يقومـون بالتبشير لديـن الإسـلام وبالدعاية للجمهورية العراقية في الأقطار الإسلامية كافة.

٣ - منع الكتب التي تدعـو الى الإلحاد والشـرك باللـه ومخالفـة الديـن والأخلاق.

٤ - منع الغناء في الأذاعة العراقية عند أوقات الصلاة وابدال ذلك بآيات من القرآن الكريم أو الأحاديث الدينية أو الأخلاقية.

٥ - اناطة القضاء الشرعي بعلماء الدين فـي القضايا الشرعية كافة بعد سن قانون الأحوال الشخصية المزمع تدوينه.

٦ - منع بيع الخمور وشربها ومنع القمار على اختلاف أنواعه لما في ذلك من أضرار اقتصادية واضحة.

٧ - غلق أبواب الدعارة والمراقص والملاهي التي (...) والشرف والدين.

٨ - ايقـاف القطـارعند أوقـات الصـلاة للمصلـين وتعيـين أمـاكن للوضـوء والصلاة ويطلب تنفيذ هذا حتى في الشركات التي تعبر الصحراء.

٩ - منع الشرائط السينمائية الخلاعية التي تبعث على التفسخ في الأخلاق

وتقضي على العادات الاجتماعية.

١٠ - المساواة بين أئمة المساجد والمؤذنين فيها وخدامها على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم في الرواتب والمخصصات وبذلك تقضون على الفوارق التي تركها العهد القديم.

فياسيادة الزعيم ان الواجب الديني يقضي علينا معاشر المسلمين ان نتبع الأوامر الإلهية وان نأتمر بما أمر الله تعالى به وان ننتهي عن نواهيه وان الدين الإسلامي ضمن العدل والمساواة بين الناس على اختلاف أديانهم السماوية ونأمل ان نكون مصداقا لقوله تعالى:

(كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله).

أجل يا زعيم البلاد نرفع مطالبنا هذه ولنا الأمل الوطيد ان نفوز بموافقة سيادتكم سائلين الباري جل اسمه ان يأخذ بأيدكم لما فيه صالح هذه الأمة (وان الله في عون العبد ما دام العبد في عون نفسه).

دمتم منارا للأمة العربية جمعاء وللدين والإسلام.

١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ هـ المصادف ١٩٥٩/٩/١٥))[٦١]

فيما أن النص الآخر الذي يحوي التواقيع المشتركة جاء كالتالي:

((بسم الله الرحمن الرحيم

نص الوثيقة التي وقعها علماء البصرة الأعلام وهم كل من السيد أمير محمد الكاظمي القزويني وميرزا محسن الشيخ سلطان والسيد عبد الله الموسوي والشيخ محمد الجواد السهلاني والسيد عباس محمد تقي جمال الدين والشيخ جاسم حرج والسيد عبد الحكيم الموسوي والشيخ حسين الشيخ يوسف البحراني

---

(٦١) انظر صورة خطية للوثيقة في ملحق رقم (٢٠)

والشيخ رؤوف مبارك والسيد سعيد السيد علي العدناني الموسوي والشيخ عبد الكريم الشيخ حسين فرج الله والشيخ عبود الشيخ مهدي مال الله والشيخ جابر الشيخ احمد مال الله كان ذلك بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣٧٩ المصادف ١٥/ ٩/ ١٩٥٩

ان الهيئة العلمية في البصرة المتمثلة في الأشخاص الموقعين أدناه تؤيد ماجاء في العريضة المقدمة لسيادة رئيس الوزراء للجمهورية العراقية الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم والمشتملة على المواد العشرة ١ - تدريس المبادئ الإسلامية ٢ - تهيئة نخبة من علماء الدين... الخ. ٣ - منع دخول الكتب الإلحادية ... الخ. ٤ - منع الإذاعة عن الغناء في أوقات الصلاة. ٥ - اناطة القضاء الشرعي بعلماء الدين ...الخ ٦ - منع بيع الخمور ولعب القمار... الخ ٧ - غلق أبواب الدعارة والمراقص ...الخ ٨ - إيقاف القطار في أوقات الصلاة ٩ - منع الشرائط السينمائية الخلاعية.. الخ ١٠ - المساواة بين أئمة المساجد ...الخ.

ولما كانت هذه المواد العشرة من المشروعية بمكان وبصفتنا من رجال الدين الداعين للأخذ بأحكامه وتعاليمه فإن الواجب الديني يحتم علينا أن نؤيد هذه المطالب كيف وهي مرفوعة لمنقذ الأمة من نير الاستعمار ألا وهو محرر الشعوب والآراء لازال رائدا للأمة العربية جمعاء))[٦٢]

ولا نريد ان نناقش هنا مضامين هذه النقاط العشر ولا التعديلات التي اقترحها الشيخ محمد صادق الخالصي في رده على السيد القزويني[٦٣] بقدر ما نريد ان نشير الى ان النقاط العشر والرسالة الموجهة الى المراجع تشير الى تشخيص مبكر مشفوع بمبادرة لا تخلو من الجرأة لترجمة هذا التشخيص في مسألة علاقة الفقيه بالسلطة وقبله تشخيص واقع المؤسسة وما ينبغي أن تكون عليه، إذ يمكن القول أن هذه المحاولة كانت تسعى الى تأسيس جديد لهذه العلاقة

---

(٦٢) انظر صورة خطية للوثيقة في ملحق رقم (٢١)

(٦٣) أقرأ في الملحق رقم (٢٢) هذه التعديلات في نص رسالته الجوابية، وصور خطية لها.

بأدوات وطنية، ومن كسر الشكل الخضوعي لهذه العلاقة والتمرد عليه، إلا أنها محاولة بقيت دون تأثير على السلطة والمرجعية لأنها كما أشرنا محاولة طرفية لا تستهوي الحاكم الذي بقيت عينه مفتوحة على النجف باعتبارها صاحبة الكلمة الفصل في هذا المضمار، أما مرجعيا فأنها قوبلت باهتمام جزئي محدود وبالتالي فإنها انتهت الى الانحسار في صدور حامليها ومبادرهم الأساسي القزويني، إذ أن تعقيدات الواقع كانت أكبر من هذه المحاولة، كما أن هذا الواقع المرجعي كان ((غنيا)) عن الاصطدام بها أو التشهير برموزها لأنه يدرك انها محاولة طرفية سوف لا يكون لها أثر على الواقع. ومن هنا بقي السيد القزويني مواصلا لنهجه في العمل الإسلامي، منتظرا فرصا أخرى قد تبرز في مسار هذا العمل، وكانت عينه مفتوحة على مخاض المؤسسة المعرفي، حتى حان الوقت عندما برز الشهيد الصدر الأول كمفكر بارع، فالتصق القزويني بتياره، حاثا إياه على التصدي للمرجعية، ويمكن مراجعة نص رسالة وجهها الشهيد الصدر الأول الى السيد القزويني وكنا قد أدرجناها في ملاحق كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)).

قيادة متحالفة مع السلطة

الشكل الخامس: لعل الشكل الأكثر اثارة من تاريخ العراق الحديث من اشكال علاقة الفقيه مع السلطة والخارج على وتيرة الشكل الخضوعي هو ما أسميناه الشكل التحالفي مع السلطة، إذ ان هذا التاريخ لم يشهد إلا محاولة كسر صارخة وحادة لمعادلة المؤسسة الدينية في العراق هي المحاولة التي قام بها الشيخ محمد مهدي الخالصي أيام حكم عبد السلام عارف.. فهو - أي الشيخ مهدي - رغم صغر سنه آنذاك إلا انه مثل امتدادا غير مقطوع لوالده محمد الخالصي الذي تعود الناس ان يسمعوه دائما خطيبا متحديا المألوف في مرحلته، وطبيعة الأفكار التي يطرحها وامتدادا للشيخ الخالصي الكبير الذي قضى حياته منفيا في ايران حتى توفي فيها، والشيخ مهدي الخالصي الصغير السن كان يمثل بالنسبة للسلطة كل هذا الأرث الضخم، ولا يمثل شخصه فقط، ورغم الظروف

الصعبة والتحديات العسيرة بالنسبة للمؤسسة الدينية آنذاك بلحاظ هيمنة خط مرجعي محدد عليها، إلا ان الخالصي أقدم على ما يشبه ((المجازفة)) في هذا الاطار والتي تزعج المؤسسة الى حد كبير، معتبرا ان الحكم العارفي كان حكما وطنيا صادقا، وان التحالف معه إذا ما نجح فإنه سيحل اشكالية كبيرة في واقع العراق السياسي والاجتماعي والطائفي، ورغم ان ((طائفية الحكم)) كانت هي السلاح الذي حورب به الخالصي والحكم معا، إلا ان الخالصي كان يرى في شخصية عبد السلام عارف على خلاف ذلك، وإذا كانت هنالك عبارات طائفية يدعي البعض أنه قالها هنا وهناك، فهذه العبارات لا تؤطر في اطار الطائفية المحسوبة اللامعلنة، انما هي تدخل في اطار الثقافة التقليدية والنشأة الوراثية لعبد السلام عارف، كما هو حال كل انسان بدينه ((الوراثي)) لا بدينه الواعي، لاسيما وان عبد السلام عارف كان رجلا متدينا، وان ما يؤكد هذا الحس التديني الفطري لديه هي وصيته التي تركها لوالده الحاج محمد عارف البزاز عندما أراد ان ينفذ عملية انقلاب تموز مع عبد الكريم قاسم، ولقد جاء في هذه الوصية:

((بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الوالد الكريم الحاج محمد عارف البزاز المحترم

بعد تقبيل أياديكم الكريمة

فقد توكلت على الله مع اخواني وعلى رأسهم الصديق الوفي الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لإنقاذ الوطن الغالي من الاستعمار وإذنابه وهذا كل ما اتمكن عليه وانا متحمل النتائج بضمير مرتاح.اتوسل اليكم الصفح والعفو والمغفرة والدعاء والله خير حافظا وهو أرحم الراحمين. كتبت للأخ عبد السمعي وانت بيدك كل شيء واسأله تعالى أن يحفظك. سلامي اليكم جميعا فإما ملاقيكم وأنا رافع الرأس في خدمة الوطن أو ملاق ربي الذي وسعت رحمته كل شيء ولي الفخر بأن أكون مع الشهداء والصديقين.

(ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون)

والسلام عليكم

ولدكم المطيع

جلولاء/ ٢٥ ذي الحجة ١٣٧٧

١٣ تموز ١٩٥٨))[٦٤]

إذ مع هذه الوصية التي تختزن دلالات التدين الفطري، حتى لو كان عبد السلام عارف طائفيا، فإن نزعة التدين لديه بإمكانها أن تتحول الى أرضية تفاهم معه، وان تستثمر للتأثير عليه فيما يتعلق بسياسة الدولة واتجاهات السلطة.. وعلى هذا الأساس تحالف الشيخ محمد مهدي الخالصي مع عبد السلام، وحاول جاهدا ان يعمل في وسط المؤسسة الدينية لاقناعها باستثمار هذه الفرصة، وهي محاولة تأخذ مشروعيتها بالإضافة الى تدين عارف من علاقة مرجعية آية الحكيم مع شاه ايران، فإذا كانت العلاقة مع السلطة قائمة في كل الأحوال فإن العلاقة مع سلطة البلد أولى من العلاقة مع سلطة خارجية على شاكلة سلطة الشاه الدكتاتورية. ومع ان هذه المؤسسة أبت إلا أن تحارب الاثنين معا، الخالصي وعارف، وان تعزز علاقاتها مع الشاه استقواءا في هذه الحرب، إلا ان ذلك لم يثن الاثنين معا في تعزيز هذه العلاقة، وفي مواصلة سياسة التقرب من المرجعية في النجف الأشرف لإيضاح الأمور والالتباسات والمخاطر الداخلية والخارجية التي يتعرض لها البلد، ففي الوقت الذي كان فيه عارف يأتي للصلاة في الكاظمية خلف الشيخ محمد مهدي الخالصي ويسمع خطبتي الصلاة، فإنه يبادر الى إلقاء كلمة جاء في جزء منها:

((يسعدني في هذا اليوم ان ألبي دعوة الله، دعوة الإسلام وان اقيم الصلاة فإننا ان لم نعمل بالإسلام فلسنا بمسلمين فعليكم بالإسلام فهو الأول وهو الآخر وان هذه الأرض الطاهرة وهؤلاء الصالحين الذين نتحدث عنهم انهم الأوائل في

---

(٦٤) راجع صورة لهذه الوثيقة بخط عبد السلام عارف في ملحق رقم (٢٣).

الإسلام وان سيدنا أبا الشهداء عليه السلام ونحن أولاده فهو الفدية الأولى وهو لم يهدر دمه إلا في سبيل الإسلام فعليه الصلاة والسلام ونسأله تعالى أن يجعله في عليين وان يجعلنا من اتباعه وان نكون من أبنائه.

تكلم اخونا السيد الإمام وقال بأن على المسلمين أن يكونوا يدا واحدة فإن الاستعمار وأذناب الاستعمار يظهرون لنا أحدا من هذه الأمة ليفتري على الإسلام فهذا أبو رقيبة ومن شاكله يفترون على الإسلام وانكم تعلمون بأنه كان قد حلل الافطار في شهر رمضان وأباح الزنا وافترى على الإسلام والمسلمين واليوم يريد المصالحة مع اسرائيل ويدعو الى الابتعاد عن أولياء الإسلام. لقد أوحوا له بدراهم معدودة ومناصب مزعومة ومغريات موهومة لكي يتفانى في سبيلهم فأرجو أن تتيقظوا وتتنبهوا لأننا في خطر في الداخل والخارج فهم يفترون علينا ولكن ليعلموا ان الإسلام في خير فقد قال الله تعالى في كتابه المجيد (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فأنتم منصورون بإذن الله وما عليكم إلا أن تكونوا جسما واحدا ويدا واحدة وتعملون لهدف واحد فإن مصيرنا واحد. وان قلنا بالوحدة فاعلموا اننا جادون فيما نقول فالوحدة العربية هي قاعدة الوحدة الإسلامية فمهما تعدد وتلون العدو فهو عدو واحد ولا يريد هذا العدو إلا أن نترك العمل بالإسلام. وان أردنا لأمتنا الخير فيجب ان نعمل بما عمل به آباؤنا الأسبقون واجدادنا الأولون فلا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها))[٦٥]

ويختتم عارف كلمته بالقول:

((أسأل الله ان يحفظكم ويرعاكم أيها الأخوة ونسأله أن يسبغ علينا رعايته فإن الزيادة لمن شكر، ان الله قد متعنا بالاطمئنان ووهبنا من الأمطار الغزيرة والغلة الكثيرة والمشاريع العديدة وان حكومتكم هي منكم واليكم وكلنا أولاد

---

(٦٥) ((الإسلام فوق كل شيء))، الحلقة السادسة، الإسلام كفيل بحل مشاكلنا، جامعة مدينة العلم للإمام الخالصي الكبير، ص١١- ١٣ . راجع أيضا في ملحق (٢٤) خطبتي صلاة الجمعة التي ألقاها الشيخ محمد مهدي الخالصي في تلك المناسبة.

الحسين عليه السلام ونبينا محمد (ص). فيا أبناء محمد والحسين عليكم بعمل الحسين وعليكم بعمل النبي وعليكم ان تكونوا كأسلافكم واعلموا أننا منكم ونفنى ونستشهد في سبيلكم فلا تدعوا مجالا للمستعمرين والمفرقين فالمؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص ونسأل الله أن يرعانا بعنايته ويجعلنا من العاملين في سبيله وفي سبيل امتنا انه هو العزيز الكبير ويشرفني ان اكلمكم وان اكون معكم والسلام عليكم والله اكبر والعزة لكم))[٦٦].

ان هذه الكلمة تعتبر بادرة مهمة على طريق هذا التحالف وربما فرضتها قسوة ما أشيع عن كون عبد السلام عارف طائفيا في الوعي العام.. إلا ان عارف في واقع الحال واصل من ناحية أخرى سياسة التواصل مع رموز النجف الأشرف بإصرار، ولعل ما مضى من تفاصيل لقائه مع آية الله محمد الحسني البغدادي ما يؤكد ذلك، وكان القصر الجمهوري في عهده مفتوحا للقاء أي رجل دين شيعي دون الكثير من القيود والبروتوكولات والاجراءات، وذهب عارف الى أكثر من ذلك عندما اقترح تشكيل حكومة اسلامية، في حين ان المؤسسة الدينية تنشط مقابل ذلك في تبني شعارات ((ماكو ولي إلا علي ونريد قائد جعفري)) بقيادة وتوجيه كل من مرتضى العسكري ومهدي الحكيم اللذين يديران مرجعية آية الله الحكيم. وتمضي الأيام لينكشف ان هذه الشعارات وتهمة طائفية الحكم العارفي انما كانت تعد وتطبخ في السفارتين الشاهنشاهية والبريطانية[٦٧].

اننا أثرنا ((إشكالية)) التحالف الخالصي العارفي في كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق .. بين المرجعية والحزبية)) فيما يشبه الدعوة الى قراءة تاريخ العراق القريب وقد واجهت شخصيا العشرات بل المئات من المؤيدين والمعترضين على

---

(٦٦) المصدر نفسه ص١٣

(٦٧) راجع ((شيعة العراق)) ص١٧٥، اصدار لندن، وهو كتاب يترجم بعض الوثائق البريطانية عن تلك الفترة التي تكشف ان الشائعات حول ((طائفية)) عبد السلام عارف كانت تحاك في السفارتين البريطانية والشاهنشاهية. ومترجمه هو حامد البياتي.

اثارة هذه الإشكالية، وناقشني العديد من المعترضين على ذلك انطلاقاً ((من بديهية)) طائفية عارف و((الاجماع)) القائم على ذلك،وكان جوابي دائماً على هؤلاء المعترضين ((ان أي انسان او باحث او مفكر يثبت ذلك فانا مستعد ان أعيد النظر بما كتبت وانشر واتبنى وجهة النظر الأخرى في كتبي او مجلة (دراسات عراقية) التي اترأس تحريرها))، ومع شدة وقسوة المعترضين و((تألم)) البعض منهم على هذا ((الخطأ)) الذي وقعت فيه!!، ومع أن البعض منهم وعدني بالرد واثبات طائفية عارف، إلا انني لم استلم ورقة واحدة، ولم ألق رداً علمياً موثقا واحدا من خلال النقاشات التي خيضت معي في هذا الاطار، وفي ندوة عقدها ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)) حول الكتاب المذكور، أثيرت هذه الإشكالية على الكتاب من قبل العقيد الركن أحمد الزيدي الذي نقل رواية منسوبة الى أحمد الحبوبي ((تثبت)) طائفية عارف، وكان الشيخ جواد الخالصي حاضرا في هذه الندوة، فلم يرد في حينها وعندما سألته فيما بعد حينما كنت احضر مسودات هذا الكتاب عن ذلك أجاب:

((بعد صدور كتاب (العمل الإسلامي في العراق) للأخ الأستاذ عادل رؤوف عقدت ندوة شارك فيها العديد من المهتمين والباحثين، وكنت مدعوا في هذه الندوة، وكان قد حضرها العقيد الركن أحمد الزيدي (الضابط العراقي الشجاع في موقفه خلال فتنة الحرب العراقية الإيرانية) وقد اعترض السيد الزيدي على فقرات الدفاع في الكتاب أمام موجة اتهام عبد السلام عارف بالطائفية، التهمة التي تمت تحتها حركة معارضة الحكم العارفي ومهدت ليوم ١٧ تموز ١٩٦٨ وقد قال الزيدي ان هناك دلائل تؤكد طائفية عبد السلام عارف وقال ان اهمها هو ما نقله عبد السلام عارف عن الرئيس المصري جمال عبد الناصر، حول دخول ضباط عراقيين الى كلية الأركان المصرية بشرط ان يكونوا عربا وسنة، وقال الزيدي ان السيد احمد الحبوبي الوزير في حكم عبد السلام عارف قد سأل عبد الناصر عن صحة هذا الاشتراط – سنة وعربا وليس شيعة واكرادا

- فنفى عبد الناصر هذا أي انه لم يقل مثل هذا الكلام ولم يضع هذا الشرط - وفهم من كلام الزيدي ان عارف قد اختلق هذا الشرط وهذا دليل على طائفيته. وبقي الأمر في ذاكرتي حتى لقيت الأستاذ الحبوبي أوائل عام ٢٠٠٢، وسألته عن هذه الرواية للتأكد من تفاصيلها، لأنني لا اتهم السيد الزيدي ولا أحدا من الأصدقاء باختلاق الروايات ولكن احتمل الالتباس والارتباك في النقل، ففوجئت بأن السيد الحبوبي نفى وجود مثل هذه الرواية جملة وتفصيلا.

لقد فوجئت بهذا النفي وبعدم وجود هذه الرواية أصلا، فألحقتها بالروايات الأخرى التي انتشرت دون معرفة مصدرها، مثل بنائه لقبر معاوية، وقوله لأهل البصرة انكم رجال ولستم أشباه رجال كما قال البعض، معرضا بكلمة منسوبة لمولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وقد سألت الحاضرين في الخطاب الأخير عن وجود مثل هذا الكلام فنفوه، ولم أجد أحدا سمع الرواية الأولى حول قبر معاوية، وقد أشرنا الى ذلك سابقا، حيث قال عبد السلام: انني لا أدري أين هو قبر معاوية حتى أفكر في بنائه؟!

وهناك شواهد عديدة تدل على ان عبد السلام قد قال لأكثر من قيادي حركي في سياق بحثه عن الإسلاميين الواعين لكي يقوموا هم بتشكيل حكومة لإدارة البلاد دون أن يتدخل بشؤونهم، ذكر ذلك الأخ الشيخ محمد مهدي الخالصي والشيخ المجاهد علي عبد العزيز امام جمعة حلبجة، وفي مرة قال طاهر يحيى رئيس الوزراء لأحد اصدقاء السيد مهدي الحكيم لماذا هذا التحرك ضدنا، نحن على استعداد ليقوم السيد مهدي الحكيم بتشكيل الحكومة وإدارة البلد ونحن نتعاون معه في ذلك.

ومن المهم ان يقرأ بإمعان رأي السيد أحمد الحبوبي في كتابه الأخير عن شخصيات بارزة عاصرها وعاش معها، ان يقرأ بإمعان ما كتبه عن شخصية طاهر يحيى الذي اتهم بدوره بالطائفية وبالسرقة لأموال الدولة حتى شاع انه حرامي بغداد، وقد ثبت أن تلك الاشاعات كانت تطبخ في السفارة الشاهنشاهية

بغداد بتوجيه من السفارة البريطانية، وتصدر الى السذج والجاهلين عبر العمائم المتعاونة مع هذين الاخطبوطين))[٦٨].

في ظل ما تقدم من الممكن القول، ان هذا النموذج التحالفي الوحيد مع السلطة والذي انطوى على الكثير من المجازفة والتحدي لإرادة المؤسسة الدينية ومرجعيتها العليا.. لا زال حتى الآن يشكل تحديا في التباساته لكل الذين يمرون على أحداث التاريخ القريب، وليس البعيد، مرورا سريعا دون التنقيب فيه، خصوصا عندما يكون مشفوعا بهذا القدر من ((البديهية)) الراسخة في ((الوعي الجمعي)) وفي ((وعي النخبة))، والاصرار على اعادة النظر في هذا التاريخ ليس الهدف منه هو الدفاع عن الخالصي أو الدفاع عن عبد السلام عارف، انما ادراك الآليات الكبيرة والخطيرة التي تحكم صناعتها في الخارج والداخل، وتمرر على المجتمع ونخبه المخلصة ببساطة وسهولة في ظل التعاطي مع المؤسسة ((ورمزها)) الأعلى على أنه رمز ((مقدس))، لا يناقش ولا يسأل ولا يخطئ، فلقد دمرت هذه ((اللاءات)) العراق مثلما دمرته السلطة على طوال تاريخ العراق الحديث.

قيادة اختراقية للسلطة

الشكل السادس: بقدر أكبر من الانفراد الذي تميز به الشكل الالتحاقي بالسلطة، والشكل التحالفي معها، بدا شكل آخر من اشكال تعاطي الفقيه مع السلطة، وهو الشكل الاختراقي لها، ففي ظل قسوة وانفرادية الشكل الخضوعي الأول المسلح بحصانة المرجع الأعلى من جهة، ولسان الحواشي القاذف المشهر بكل من يتجاوز ارادتهم من جهة أخرى ازدادت صعوبة التحديات التي يعانيها رموز المؤسسة الأحرار ومفكروها في هذا الاطار، فلقد سدت عليهم الأبواب سدا محكما مع مرور الزمن، ومع تقلص دائرة الرموز التجديديين واحكام

---

(٦٨) الشيخ جواد الخالصي ردا على سؤال وجهناه اليه.

موقع ((المرجعية العليا))، وتبدل أحوال الأنظمة التي حكمت العراق، حيث ان مؤشر الدكتاتورية على طبيعة هذه الأنظمة أخذ هو الآخر بالإحكام والتصاعد، ولم يبق من خيار في السبعينيات من القرن الماضي إلا سيطرة عقلية العمل السري في المجالين المرجعي التجديدي والحركي، فكان الشكل الخامس من اشكال تعاطي الفقيه الخارج على نمط تعاطي المؤسسة التقليدي هو الشكل الاختراقي للسلطة - ما امكن الى ذلك سبيلا - وربما لم يأخذ هذا الشكل حضوره البارز في وعي الناس بحكم سريته، ولم يتكرس كشكل واضح في ساحة الجدل الصاخب للعمل الإسلامي في العراق، إلا بعد سنوات عديدة، وبصورة متواضعة، لذلك لم يستهدف هذا الشكل بذاته مباشرة من قيادة المؤسسة الدينية ((الرسمية)) لأنها لا تعرف بتفاصيله وبوجوده، نظرا لسريته التي حاكها الشهيد الإمام محمد باقر الصدر، بعد أن وجد نفسه رمزا تجديديا أوحد في ساحة مقفلة لمصلحة ((المرجعية العليا))، ولا يملك فيها إلا ولاء طلابه الذين لا يعلمون كل ما يدور في رأسه من أفكار في مؤشر على قسوة تلك المرحلة بطرفيها السياسي الحاكم والمرجعي ((الرسمي)) كما لم يتخذ فيها بعد قرار الاندماج من جديد مع التيار الحركي ((حزب الدعوة)) الذي خرج منه قبل سنوات انطلاقا من ضغط هذا الواقع، تاركا اياه تحت ضغط المؤسسة الى ((قدره)) المرتهن الى كفاءات الخط الثاني النظيفة داخل الحزب، وإدارة بعض رموز الخط الأول، والذي له علاقة معه تربطه بالمؤسسة وزعمائها الحكيم وبعده الخوئي..

في مرحلة بهذه المواصفات بدا فيها الصدر الأول ((مرتبكا)) في كل شيء، في علاقته مع الخط التقليدي في المؤسسة، وفي علاقته مع الخط الحركي، وفي تعاطيه مع السلطة الداعمة بشكل سري وعلني للخط التقليدي في المؤسسة، ولقد بدا ((ارتباك)) هذا العملاق الفكري الذي يعيش وحيدا في غربته الفكرية في ساحة العراق في السبعينيات، أكثر ما بدا في هذا الجانب، جانب التعاطي مع السلطة، فهو من جهة فكر في تحييدها على طريقة رموز الشكل الثالث التخوفي - التحفظي الحذر، وبادر في مرة من المرات الى رفع برقية تأييد متوازنة

وحذرة الى أحمد حسن البكر، إلا ان غربته الفكرية التي أشرنا اليها، وقساوة الظروف السياسية، وقساوة المؤسسة الدينية عليه، لم تسمح له إلى ان يرتفع بهذا الاتجاه التفكيري التقليدي الذي سار عليه غيره من الرموز الذين سبقوه وفشلوا الى خيار تحييدي للسلطة، يتجاوز بآلياته المطلوبة الكثير من حدود ((برقية التأييد))، أو ما شابه ذلك.

فلجأ في ظل جحيم الضغط الذي يعيشه من المحيط ومن داخل هذا الارتباك الذي يدفع به مع مرور الزمن الى التفكير بعمل استشهادي فردي[٦٩]، كدلالة على هذا الارتباك الذي يصل حد اليأس المدمر، لجأ الى خيار محاولة اختراق السلطة من الداخل - ما استطاع الى ذلك سبيلا - محاولا أن يفتح نافذة للعمل، بعيدة عن انظار المؤسسة الدينية، وبعيدة عن أقرب المقربين اليه من طلابه أو من الحركيين الذين يثق بتوجهاتهم.

وكانت قصة عدنان حسين .. هي القصة الأكثر تعبيرا عن هذا الشكل التفكيري لدى الصدر الأول للتعاطي مع السلطة، حيث يقول الشيخ محمد رضا النعماني ((وبعد برهة من الزمن يأتي رجل لا اجد فيه ما يدل على تدينه، فهو حليق اللحية، متختم بالذهب، يطلب لقاء السيد الشهيد، فكنت وحسب أمر السيد أبرز له الاستعداد والترحيب، فإذا اجتمع به يطلب مني (رض) ان لا اسمح لأحد بالصعود الى غرفة المكتبة، وان لا اترك البيت حتى ينتهي الاجتماع، ولم يكن السر في هذا الأمر مفهوما لي))[٧٠].

لاحظ هنا عبارة النعماني الأخيرة التي يقول فيها ((ولم يكن السر في هذا الأمر مفهوما لي))، فهذه العبارة تؤكد ما قلناه حول سياسة الصدر الأول التكتمية في هذا الاطار على أقرب المقربين اليه، سواء كانوا من طلابه أو مرافقيه

---

(٦٩) راجع كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) للاطلاع على تفاصيل ذلك.

(٧٠) محمد رضا النعماني، ((الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار، عرض لسيرته الذاتية والسياسية والجهادية)) ص١٩٨، المطبعة العلمية، قم ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

أو رموز الخط الحركي الذين يثق بهم. يواصل النعماني كلامه بصدد قصة عدنان حسين قائلا: ((وفي فترة الحجز حينما سمعنا بفشل محاولة عدنان حسين للاطاحة بصدام، رأيت السيد الشهيد (رض) يتأسف، فأردت ان اقول له: ان الأمر لا يعنينا، بل هو في مصلحتنا ونفعنا فقلت (نارهم تأكل حطبهم)، فنظر الي نظرة طويلة، ولم يجب بشيء، وفي الأيام الأخيرة عندما أحس بقرب أجله قال لي: أتذكر ذلك الشخص بتلك الأوصاف؟ قلت: نعم. قال: له قصة اخبرك بها لتكون ضمن ما ستكتبه عني، ان هذا الشخص كان مبعوثا من قبل عدنان حسين لمهمة خاصة، فقد أخبرني بأنه ينوي الاطاحة بصدام حسين، وطلب مني ان أعطيه وعدا بتأييد الثورة مشروطا بشروط أنا أضعها، وكان منفتحا ومتجاوبا الى اقصى الحدود. قال: شككت في بادئ الأمر بذلك، وتصورت ان هذه المحاولة من محاولات السلطة للحصول على مستمسك ضدي، ولكنه قدم لي من الأدلة ما بدد تلك الشكوك، فقلت له، ان موقفي بالتأييد حسب الشروط – وكان السيد الشهيد قد بين لي تلك الشروط – يتوقف على مدى التزام عدنان حسين بها بعد أن يستلم الحكم، أما قبل ذلك فلا أقف موقفا معارضا او سلبيا حتى تتبين الأمور وقد قال لي (رضوان الله عليه): كان هدفي الأساسي هو اسقاط نظام صدام التكريتي، لأن صداما هو الرجل الذي يشكل خطورة حقيقية على الإسلام..))[٧١].

ان هذا الشكل الاختراقي من تفكير الصدر الأول بما ينطوي عليه من سرية قاهرة، ومن مرونة ذهنية في آليات العمل السياسي من خلال التفكير بإبدال نظام بدل آخر وليس الوصول رأسا الى ما يطمح في اقامة نظام اسلامي.. حتى وان كان الصدر الأول ليس المبادر له – كما توضح رواية النعماني ضمنا – إلا انه يمثل التقاطا ذكيا للفرص في هذا الاطار، اطار الشكل الاختراقي للتعاطي مع

---

(٧١) المصدر نفسه.

السلطة، للخروج من قسوة الشكل الخضوعي الأول، كشكل دمر العمل الإسلامي في العراق بشقيها المرجعي التجديدي، والحركي السري.

ومن يدري لعل الصدر الأول اختزن في صدره ما يشابه قصة عدنان حسين، ورحلت هذه القصص مع رحيله دون أن يعلمها أحد، كما ان بعض المعلومات التي وردت في كتاب الشيخ النعماني الأخرى والتي لا ترتبط بقصة عدنان حسين توحي بأن الصدر عمل أيضا كمبادر الى هذا الشكل الاختراقي للسلطة، لا كملتقط فرص كفرصة عدنان حسين، كما انه من جهة أخرى عمل تاريخيا بأسلوب يعكس تفكيرا استثماريا للسلطة في سبيل اشاعة الدعوة الى الإسلام، لا سيما أيام عبد الكريم قاسم، وهذا ما يعكس توجها استثماريا للظروف المتاحة من داخل السلطة - حسب الممكن - كان الصدر وهو صغير السن قد بادر اليه، مثلما بادر الى تأسيس الشكل الانتظاري، او المساهمة في هذا التأسيس من خلال دوره خلال السنوات الأولى لتأسيس حزب الدعوة الإسلامية.

ان دراسة تجربة الصدر الأول في النظرة الى السلطة والتعاطي معها خضعت:

أ - لشكل هذه السلطة ومدى مرونتها وعدم مرونتها في بعض المراحل.

ب - لظروف قاهرة اجبرته على عرقلة قاعدة الشكل (أ).

ج - لوحدة أو غربة عاشها في حياته الفكرية والسياسية ساهمت في ارباك توجهاته في هذا الاطار - اطار التعاطي مع السلطة -.

د - كما خضعت لتقديراته وقراءاته لهذا الملف المعقد على خطه التقليدي والتجديدي والتجارب القاهرة والفاشلة التي استبطنها هذا الملف.

هـ - لمنهجه التغييري الجذري الشمولي الثوري الذي لم يخضعه نظريا لاشكال وسطية صاعدة في هذا الاطار - اطار علاقة الفقيه مع السلطة - انطلاقا من نفس الظروف القاهرة التي حكمته وحكمت غيره من رموز المؤسسة الدينية

الصفة العالمية الإسلامية، ونظر لثقافته على هذا الأساس واتخذت حركته هذا المنحى، حيث تحرك التنظيم في اكثر من نقطة من نقاط العالم الإسلامي ولو بشكل محدود، كلبنان وايران وافغانستان، وان كان مركزه وثقل تحركه الأكبر هو العراق، لقد قام حزب الدعوة الإسلامية على المرحلية والسرية كمنهجية في العمل الحركي ونظر لهما من خلال نشراته الحزبية، كما ان ثقافته توزعت على الشأن التنظيمي والشأن السياسي، ودراسة الأمراض الحركية التي سبقته وتجاربها التي عاشتها.

وفي جانب المرحلية التي ترتبط بفقرتنا هذه، فإن حزب الدعوة الإسلامية وضع اربع مراحل لحركته من أجل الوصول الى تطبيق الدولة الإسلامية، تبدأ بالمرحلة التكوينية - التغييرية - الفكرية، ثم بالمرحلة السياسية، ثم مرحلة استلام السلطة، ثم أخيرا مرحلة الإشراف. ولقد بدا هذا التمرحل في العمل الإسلامي أمرا مستساغا لدى مؤسسي الحزب، انطلاقا من فكرة السرية التي تحكمه، والتشدد في كسب العناصر في الحزب، إذ ان هذه العناصر تخضع لدراسة اولية مطولة ومعقدة من اجل مفاتحتها بالتنظيم، وذلك كحصانة أولية من الاختراق، وعلى الرغم من ان اكتمال بناء الحزب - بناء على عامل الزمن - ووفق صيانة السرية قد يتهدد بعدوان السلطة، وفعلا هو قد تهدد بذلك بداية السبعينيات ووسطها التي أعدم فيها خمسة كبار من قادته، إلا ان الحزب لم يغير من فكرة المرحلية، وكان يلوذ بالدفاع عن نفسه سرا، وامتصاص الضربات الموجهة اليه من السلطة على أمل اكمال المرحلة الأولى التي لم يحدد لها سقف زمني معين، ومن نهاية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، أي ما يقارب العشرين سنة لم يكن الحزب بعد وحسب اعترافه قد انجز مرحلته التكوينية، رغم المشاكل التي تعرض اليها خلال هذه العشرين سنة مع بعض قادته المؤسسين، ورغم تنوع الأنظمة السياسية التي عايشها، وحتى بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران هو لم يفكر بالخروج على مرحليته التي أخذت شكلا هندسيا هلاميا غير محدد بزمن، لم يفكر بالانتقال لولا قرار الشهيد الصدر الأول بخوض المواجهة الثورية

مع السلطة في العراق[٧٢].

ان ثقافة الدعوة التأسيسية على الرغم مما لعبته من دور في ايجاد التيار الحركي في العراق والتأسيس له، إلا انها لم ترصد العوامل المتغيرة في الواقع السياسي المتحرك، وتغير من ثوابتها على ضوء ذلك، كما انها لم تفترض وسطية علنية مرنة قد تتطلبها مرحلة ما، ولم تفترض تحالفا سياسيا مع قوى علمانية في مرحلة أخرى، ولم تؤسس الى احتمال دورها في ظل نظام قد يعطي هامشا من الديمقراطية، أو قد يكون دكتاتورا وحشيا يزج بمعظم خطوطها وكوادرها في السجون، كما ان ثقافة حزب الدعوة الإسلامية لم تؤسس الى دورها وفق طبيعة النظام الحاكم على الاطلاق. ان هذا الكلام ينطبق على مرحلة الدعوة الأولى، المرحلة التكوينية – الفكرية، لأنها بعدما دخلت المرحلة السياسية بقرار الشهيد الصدر الأول تغير خطابها، وسارت تجربتها وفقا لمعطيات حركة القضية العراقية، كما ان خطابها السياسي وثقافتها الحركية تغيرا وفقا لهذه المعطيات.

---

(٧٢) يقول أحد المثقفين الإسلاميين التونسيين وهو برهان الماجدي حول مرحلية حزب الدعوة الإسلامية ما يلي((بقطع النظر عن السؤال: هل تم اشباع كل مرحلة من هذه المراحل على حدة؟ وهل تم الانتقال من مرحلة الى أخرى على نحو سليم، ارادي، مدروس، أم لا؟. لكن تعنينا الإشارة الى أمر آخر يتعلق بنفس التفكير الذي انتج مثل هذه الخطة (وهي ليست خاصة بحزب الدعوة): هل بلغت فلسفة التاريخ وسوسيولوجيا الثورة عن (اليقين العلمي) ما بلغته (العلوم الصحيحة) في نظر المعيارية الابستمولوجية التي عاشها القرن التاسع عشر؟ هل تم اكتشاف من (قوانين) سير المجتمع الزراعي المغلق، واكتشفت معادلة الترياق الشافي من داء التخلف (وسم التغريب)؟ أفهم ان يتحدث المرء عن دورة الماء في الطبيعة او عن مراحل نبتة في علم النبات، ولكن لا أفهم كيف يؤمن المرء بمراحل رتيبة وثابتة لتحقيق (تغيير) لمجتمع متجاوزا بذلك تعقيدات الحراك المجتمعي، وتبدل شروط انتاج السلطة والمعرفة، وتبدل الوظائف الاجتماعية لفعاليات المجتمع وتبادلها. الخ... وأسأل لم تستطع البصيرة التي انتجت مراحل التغيير الأربع ان تتنبأ بحجم الخسائر في الأرواح والأعمال التي اكلتها السجون))

((دراسات عراقية))، (مفارقات في مسيرة الحركة الإسلامية العراقية) ص٢٣٦، العدد (٢٠-٢١) أيار مايو ٢٠٠٢م، ربيع الأول ١٤٢٣هـ.

وعندما يكون الكلام في المرحلة الأولى غير المحكومة الى مدى زمني معين، ومحكومة الى غياب تلك الافتراضات، فإن الحصيلة فيما يرتبط بالموقف من السلطة سوف تتلخص بما يشبه الاهمال.. اهمال التفكير بمتغيراتها أو اهمال تسريع المرحلة الأولى من خلال النظرة اليها، لأن هذه النظرة - كما أشرنا - لا تفترض أي تكتيك يقتضي التحالف مع السلطة مثلا حسب مواصفاتها، فالثقافة السائدة في خطها العام هي ثقافة صدامية مع السلطة في زمن قادم غير محدد، وثقافة حالمة بواقع اسلامي مطلق، وكيفية انجازه تبعا للمنهجية المرحلية، وثقافة تسقط بدء أي افتراض تصالحي او تحالفي او تعاوني او تنسيقي مع السلطة.

ومثل هكذا ثقافة مرحلية ولو انها مسلحة بالسنن الكونية وبعض التجارب الحركية العالمية العلمانية وبعض التجارب الحركية الإسلامية، إلا أنها ستكون ثقافة افتراضية تصورية، تضيع الكثير من الفرص والممكنات التي قد تحصل وسط الطريق الى المرحلة الثانية، فلو افترضنا ان حاكما متعاطفا مع الإسلاميين كان قد جاء الى السلطة، ومثل فرصة سياسية لتطوير العمل الإسلامي، أليس من واجب الفكر الحركي ان يفكر بالحفاظ على هذه الفرصة على أقل تقدير.

ان حزب الدعوة الإسلامية لم يعط موقفا واضحا أو يفكر بالتحالف او التنسيق او التعاون مع أي نظام سياسي حكم العراق قبل نظام صدام حسين، وهذا ما يبدو انه كان يشكل خللا في ثقافته نابعا من نفس المحاذير التي تحكم رموز المؤسسة الدينية التجديديين، في موقفهم التحفظي - التخوفي من التعاطي مع السلطة، بأي شكل يتجاوز الشكل الخضوعي الأول الذي تطرقنا له، فحزب الدعوة هو وليد هذه المؤسسة وبالتالي لم يستطع أن يخرج عن سقفها التفكيري إلا في تطوير الأفكار اللاناقدة له أو الساكتة عنه، على الرغم من معرفة بعض قادتهم المعمقة بأجواء هذه المؤسسة، لا سيما في رموزها المعنيين بالعمل، وسنضطر لإبراز هذه المعرفة الدقيقة ان نسوق نموذجا لقصة مطولة يبدو للوهلة الأولى ان محورها محور مالي، لا علاقة له بما اسميناه في هذه الفقرة بسياسة

الانتظار ازاء السلطة التي مارسها الحزب، لكن مع ذلك تبقى هذه القضية ذات علاقة وثيقة بملابسات تاريخ الدعوة وسياساتها وعلاقاتها، ففي آخر لقاء لي مع السيد حسن شبر الذي كان له دور كبير في تاريخ العمل الإسلامي في العراق، فهو عندما كان شابا في بداية الخمسينيات، ولم يكن حزب الدعوة قد تأسس بعد، كان من المهتمين والمبادرين بضرورة ايجاد عمل اسلامي منظم، وحاول بهذا الاتجاه عندما فكر بتأسيس حزب اسلامي، في هذا اللقاء الذي جمعني وإياه في بيته في إحدى ضواحي طهران حكى لي قصة ذات معزى هائل فيما يتعلق بمحنة العمل الإسلامي في العراق التي يعتبر التعاطي مع السلطة أحد أبعادها، فهذه القصة ولو انها ترتبط بموضوع محدد، إلا ان لها أبعادا متعددة ذات ارتباط بتاريخ العمل الإسلامي في العراق و((المرجعية العليا.. مرجعية الحكيم آنذاك)) وأولاد المرجعية، والتلاعب المزاجي بالمال الشيعي، والأقسى من هذا وذاك انها ترتبط ببعد من أبعادها بالعقل الحركي الإسلامي العراقي والقيود التاريخية التي وقع فيها والتي أثرت على فكره وعلاقاته، إذ ربما أن كل تلك الأبعاد كانت في ذهنية شبر عندما حكى لي القصة، ولكني لست متأكدا فيما إذا كان هذا البعد الأخير حاضرا في ذهنه من خلال تلك القصة أم لا، وأنا لم أبادر الى سؤاله عن ذلك، لأني كنت أدون ما يرويه من فصول القصة، ولأن وقتي لم يسعفني في أن أخوض الحوار معه بكل التفاصيل، إذ لم يبق لي من الوقت سوى ثلاث ساعات ينبغي أن أذهب بعدها الى المطار كي أعود الى بيروت.
والقصة عنوانها دار عبد الصاحب دخيل الذي كان هو الآخر من رواد العمل الإسلامي في العراق، والذي يعد من المثقفين الدينيين المستقلين القلائل قبل ان ينتمي الى حزب الدعوة الإسلامية، ويكون قائدا مقداما فيه، وفارسا تحدى ناظم كزار الجزار بشموخ دون أن يعترف له بشيء من اسرار التنظيم.

كان عبد الصاحب دخيل وحسب كل روايات الذين عاشروه وعرفوه باحثا ومبدعا في التنظيم، وقائدا في الميدان، وشجاعا ومضحيا بوقته وماله وكل شيء

في حياته، ولقد اضطرته صفاته النبيلة تلك الى أن يزهد بكل رصيد مالي أو مادي او عقاري في هذه الحياة، ويوظف صدقه ودوره الديني والاجتماعي ليقيد نفسه بديون مالية مثقلة يدير بها حاجات العمل عندما لا تتوفر الأموال التي يتلاعب بها الكثير من أبناء المراجع وعندما ينضب باب التبرع من ((التجار))، إذا كان هنالك تجار سياسيون في العراق؟ فالمعروف ان العراق بخلاف ايران لم يلعب السوق ((التجار)) دورا سياسيا فيه مثلما لعب ذلك الدور ((البازار)) الإيراني، وكان المرجع على علاقة حميمة مع التاجر الذي قلما يكون مثقفا بالعادة، والذي يتدين بدينه الموروث الذي يمر من خلال قناة المرجع وليس من خلال أي قناة أخرى. لتحلل هذه القناة المرجعية أمواله باقتسامها وإياه على طريقة الخمس، فضلا عن المساعدات الطارئة.

لقد سدت كل الأبواب الاحتياطية أمام عبد الصاحب دخيل عندما وجد نفسه بحاجة الى قرض مالي يضاف الى قروضه القديمة فذهب هذه المرة الى المرجع نفسه.. الى آية الله محسن الحكيم الذي كان يعرفه معرفة جيدة ويحترمه، كما يحترم اسرته ويثق به ثقة مطلقة حسب رواية شبر التي سنأتي على ذكرها. ذهب اليه عبر ابنه السيد محمد باقر الحكيم ليطلب منه قرضا قيمته (١٧٠٠) دينار عراقي آنذاك، إلا ان آية الله الحكيم رفض هذا الطلب، وتمت ((صفقة)) القرض فيما بعد وفق مقترح من باقر الحكيم كما يقول شبر الذي روى لي القصة كالتالي:

يقول شبر: ((في عام ١٩٧٢ جاءتني زوجة الشهيد أبو عصام باكية.. وعندما سألتها ما الخبر؟ ما بك؟ قالت: ان عددا من الشرطة جاءوا الى دارنا وابلغوني بأن علي اخلاء الدار لأنه حسب قولهم مرهون وانا لا علم لي بذلك، إذ ان زوجي ابو عصام لم يبلغني بذلك. ثم أضافت: ولا أعرف ماذا أعمل الآن؟ واين سأذهب؟ لاسيما وان أبو عصام كان مديونا، ولم يترك لنا قرشا واحدا. وان الدار كما ابلغوني الشرطة مرهون لآل الحكيم.. يقول السيد حسن شبر

هدأتها ووعدتها خيرا وقلت لها أنا لا علم لي بذلك ولكن سوف اتابع الأمر بأسرع وقت، ويواصل شبر كلامه قائلا: ذهبت الى باقر الحكيم وشرحت له الموضوع كله وسألته فيما إذا كان لديه علم بهذا الموضوع.

فاجاب باقر الحكيم: نعم، لدي علم به وانا الذي كنت وسيطا بين شبر ووالدي الذي رفض اعطاءه القرض. وأضاف باقر الحكيم - حسب رواية شبر لي -: جاء ابو عصام لي في يوم ما وطلب مني ان اكلم والدي ان يقرضه ١٧٠٠ دينار لأنه كان محتاجا لها.

فذهبت الى والدي - يذكر ان أبو عصام كان يقف هاتفا في تأييد مرجعية الحكيم، وكان يوزع الأموال بالنيابة عنه على علماء كربلاء والكاظمية - وعدت الى أبي عصام وابلغته ان والدي لا يوافق!! واضاف باقر الحكيم ودائما حسب كلام شبر لي قائلا: قلت لأبي عصام إذا كنت بحاجة ماسة لهذا المبلغ فأنا مستعد ان اعطيك المبلغ مقابل ان ترهن دارك باسمنا وتستأجره منا بأجر سنوي مقداره ١٨٠ دينارا ولمدة سنة واحدة، فوافق أبو عصام على ذلك، ثم اعطيته المبلغ، وتم رهن الدار بشكل رسمي ثم استأجره بـ ١٨٠ دينارا سنويا.

يضيف باقر الحكيم قائلا: وعندما مرت سنة واستحق موعد سداد الدين أبلغت عبد الصاحب دخيل بالحضور فحضر وقلت له: لقد انتهت السنة، فأما ان ترجع المبلغ وأما أن تجدد الإيجار لسنة اخرى، فقال لي أبو عصام أنني سوف آتي الى النجف في الخميس القادم وسوف أعطيك الجواب، وكان الحديث معه يوم الأحد من الأسبوع، ألا ان ابو عصام اعتقل يوم الثلاثاء.

يضيف باقر الحكيم الى مستمعه حسن شبر قائلا: الآن نحن نريد المبلغ المقترض وأبو عصام غير موجود (اعتقل ابو عصام يوم ١٩٧١/٩/٢٢ واعدم بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ). يقول شبر: بعد ان انتهى سيد باقر الحكيم من كلامه، قلت له: الآن أبو عصام في السجن - لم يكن آنذاك معروفا انه اعدم أم لا - وانه قضى حياته في خدمة الإسلام وخدمة المرجعية، وانت تعلم انه غير

متمكن، ثم انتم تساعدون الناس، فاعتبر هذا المبلغ (١٧٠٠) دينار مساعدة منكم لأبي عصام، فرفض باقر الحكيم كلامي، وقال لي: (نحن نطلب ولابد ان نستوفي).. يقول شبر: فتركته وكنت افكر في نفسي ان اجمع المبلغ من تجار بغداد الذين اعرفهم، وفي طريقي ذهبت لزيارة الإمام علي (ع)، فرأيت اخوي أبو عصام، عبد الرؤوف دخيل، وعبد الأمير دخيل، فسألتهما هل تعلمان بقصة دار أبو عصام وآل الحكيم؟ فقالا نعم، فقلت لهما: ماذا ستفعلان؟ قالا: اننا حتى الآن سددنا (١٢,٠٠٠) اثني عشر ألف دينار من ديون أبو عصام واننا الآن لا نملك شيئا، فليصبر علينا باقر الحكيم وسندفع له المبلغ ان شاء الله، يقول شبر: قلت لهما ان القضية لا تتحمل التأخير وقد وصلت الى المحاكم والشرطة، قالا: نحن نتمنى أن يخرج باقر الحكيم العائلة من الدار ويرميها بالشارع، فأبو عصام خدم مرجعية الحكيم وكان ينام في بيته، وابو عصام اعتقل في سبيل الله، فإذا هم أصروا على هذا العمل، فنحن نريده ليكون سببا في فضحهم أمام الناس.

يقول شبر: قلت لهم انا سأجمع المبلغ وأسدده، قالوا: نحن لا نرضى وإذا عملت ذلك فسوف نقول انه جمع المال لا من اجل هذه القضية. فتركت الاقتراح والمحاولة، وخاطبت بعدها بعض اصدقائنا في الكويت بالموضوع، وما هي الا ايام حتى جاءني شخص مكلف منهم، وقدم مبلغ ١٧٠٠ دينار عراقي قائلا: هذا المبلغ هو لدار أبو عصام.. استلمت المبلغ وفكرت ان استقطع منه (٢٠٠) دينار لعائلة ابو عصام واعطي (١٥٠٠) دينار لباقر الحكيم، ثم فكرت بعدها ان استقطع (٥٠٠) دينار بدل الـ(٢٠٠) ادفعها الى العائلة وادفع له (١٢٠٠) دينار، معتقدا مع نفسي انه سوف لا يعارض.

يواصل شبر كلامه قائلا: اتصلت هاتفيا بالسيد باقر الحكيم الى النجف، فجاءني الى بغداد، والتقينا في محل لأحد اصدقائنا وقلت له ان هذا المبلغ موجود لكن ناقص (٥٠٠) دينار، فاجابني قائلا: انا لا أوافق وأريد المبلغ كاملا دون أي نقص.. يقول شبر: تألمت كثيرا وحاولت معه بكل ما استطيع فأصر على

موقفه واسمعني كلمة فيها نوع من التجاوز علي شخصيا، فحاولت ان استغل ذلك وأصعد الموقف فتركته خارجا من المحل، فتبعني حافيا هو وصاحب المحل وارجعوني، وكنت اتصور ان محاولتي الأخيرة من خلال اظهار الغضب والانزعاج قد نجحت، لكنني فوجئت عندما عدت معهم الى المحل باصراره ثانية، فخاطبته: والله لولا اني اعلم ان عملي هذا في سبيل الله لكلت لك الصاع صاعين، بعدها بادر صاحب المحل قائلا: الفرق بينكم (٥٠٠) دينار فأنا أتبرع به، وفعلا اعطاه صاحب المحل صكا بـ(٥٠٠) دينار، واعطيته انا صكا بـ(١٢٠٠) دينار ثم كتبت رسالة الى المحامي عبد الصاحب السماوي في شارع الأمين قائلا له: اننا دفعنا المبلغ، اغلق المعاملة، وقد تم ذلك)).

انتهت القصة كما رواها لي السيد حسن شبر في بيته صباح ٢٠٠٢/٦/٢٦ وكما أشرت في البداية اني دونتها على عجل على أمل ان اتحرك الى المطار بعد اللقاء معه، إلا انني عندما اعدت صياغة القصة كما تقدم توقفت كثيرا على دلالاتها الخطيرة والمتعددة المرتبطة بتاريخ هذا العمل الإسلامي الحركي - المرجعي في العراق وقيادته، فكما مر ان ابطال القصة الأربعة كلهم من قادة هذا العمل الحركي والمرجعي بدءا من السيد محسن الحكيم الذي رفض اعطاء القرض لمن هو أكثر الناس ثقة عنده، ومرورا بأبي عصام الشهيد الخالد الذي احتل بعد انسحاب الصدر الأول من الدعوة مركز القطب القيادي التنظيمي الأكثر نشاطا، والسيد حسن شبر الذي اشرنا في اكثر من مكان بأنه وقبل حزب الدعوة كان من المثقفين المستقلين القلائل الذين يحملون هم ابراز الإسلام بمضمونه الحركي، وانتهاء بالسيد باقر الحكيم الذي ((احتكر)) موقع القيادة وامكاناتها الإيرانية وغير الإيرانية في مرحلة ما بعد الدولة الإسلامية.

فوفق تلك الصورة نكون أمام مشهد يضم الاتجاهين القياديين المرجعي والحركي في آن واحد، أما دلالات هذا المشهد المرتبطة بالمال الشيعي وضوابط صرفه فلا داعي للاستغراق فيها بعد أن نكون قد وقفنا على هذا المحور في اكثر

من محطة في هذا الكتاب وغيره، فهو مال لا يضبطه ضابط، لا في مصادره، ولا في احتكاره، ولا في طريقة توزيعه، ولا في علاقة أولاد المراجع فيه، وإلا أبسط ما يقال هنا هو من أين أتى باقر الحكيم وهو في العراق بهذه الأموال، فهو لم يكن تاجرا ولا صاحب شركة حتى لا نقول من اين أتى بها الحكيم الكبير نفسه؟ فالمال الشيعي في الأعم الأغلب يبقى في جزئه الأكبر – مع استثناءات لبعض المراجع - ارثا للأولاد الذين يصل الحال بهم الى التحكم به وفق القصة التي مرت، وهي قصة لا انفي ان الدموع داهمت عيوني لا شعوريا وانا أعيد صياغتها أكثر من مرة، وكأن لا معقولا هائلا نزل على رأسي ومشاعري لا أريد أن أصدقه مع معرفتي بعشرات القصص الأخرى ولكنني مجبر على تصديقه، لأن السيد حسن شبر رجل معروف بصدقه وهو من رموز هذا العمل الإسلامي في العراق. وحتى لا اطيل فإن هذا المال لا ضابط له ولا قانون، ولا أساس شرعي متين، ولكن ما العمل ووعي الأمة توارث نمطا معينا في تسليم ((حقوقه الشرعية))، واختلط هذا الموروث مع اصابع خارجية، لكي يتحول بالنهاية الى ((وبال)) على الدين بدل ان يكون في خدمته. ولعل خير من يعبر عن ((مصيبة)) هذا المال وأبعاد التدخل الخارجي في محوره ومتانه الأساسي الشرعي له هي الرسالة المؤلمة التي نشرناها بالكامل للخطيب الفاضل العلامة السيد حسن الكشميري في هذا الكتاب، فهي رسالة كافية وشافية وجريئة وصريحة ومرقمة بما يجعل منها مدخلا علميا للبحث في اشكالية المال الشيعي.

وماذا بعد محنة المال وأثره على قيادة العمل الإسلامي في العراق عندما يتحول مسار هذا العمل رهينة له بالشكل الذي عكسته القصة.. يتحول هذا العمل الى رهينة بين مرجع يحتكره لمشاريعه الخاصة وابنه ((الوارث)) له الذي يتحكم به وفق مزاجه وخصائصه الذاتية وأهدافه السياسية.. وبين قائدين للعمل الإسلامي، احدهما استشهد في الميدان، ولم يشفع له اعتقاله ان تتحرر عائلته وايتامه من قسوة تكاد لا تصدق عنوانها هذا المال الذي كان دخيل يرهن كرامته

بقيادة باقر الحكيم للمعارضة الإسلامية في ايران، بعد أن أوصله شبر اليها، وأوصله الى بيت الإمام الخميني، وهو - أي باقر الحكيم - كان خائفا ومترددا على خلفية علاقة والده السلبية في العراق مع الإمام الخميني.

ان قصة ((دار ابو عصام)) تختزن اكثر مما اسلفنا حول أزمة لا بل ازمات العقول القيادية للعمل الإسلامي في العراق، فهي عقول متناقضة في الاتجاهات الفكرية والمعرفية، ومختلفة بالخصائص الذاتية، ومتغايرة في كفاءة اتخاذ القرار في اللحظة المناسبة، ومخفقة في ادارة التناقضات هذا عندما نتحدث عن اربعة عقول كانت تحسب في الظاهر لدى الآخرين انها تعمل في دائرة واحدة، فكيف إذا ما تصورنا الدائرة الكلية لقادة العمل الإسلامي. كيف سيكون التوصيف؟

والأمر الذي لابد ان نختتم فيه هذه القصة هو ما يرتبط ببعدها السياسي، على ضوء ملابساتها، فالتصور والتحليل الراجح الذي يمكن أن يندرج في الاطار السياسي لها، ولا يتعارض مع المحور المالي وحالات الاحتكار داخله بل تفاصيل هذا البخل الجنوني، ان هذا التصور والتحليل يرتكزان وفق معطيات المرحلة الى حسابات سياسية تتعلق بموضوع الشهيد أبو عصام، أي بموضوع حزب الدعوة الإسلامية ودوره فيه، إذ ان اعتقال أبو عصام كان قد وجه ضربة كبيرة لحزب الدعوة من قبل السلطة، وكان هنالك تصور بأن السلطة ستواصل ملاحقة ضرب الدعوة وعناصرها القيادية وغير القيادية، وسوف لا تكتفي باعتقاله، كما ان البعض كان يخشى من اعترافات قد يدلي بها أبو عصام حول التنظيم وتأسيسه والمرتبطين به واعضائه القيادية، وهذا الأمر يثير الفزع في نفوس الكثيرين، لا سيما أولئك الذين تركوا الحزب قبل تلك الفترة، ولما كان أبو عصام قبل اعتقاله لم تنقطع علاقاته القوية مع آل الحكيم، سواء مع مرجعية السيد محسن الحكيم، أو مع أولاده، لا بل انه كان وكيلا في توزيع بعض اموال هذه المرجعية، فوفق هذه الصورة يمكن أن يكون محسن الحكيم قد رفض اعطاء أبو عصام القرض الذي يريد، لأنه - أي محسن الحكيم - يدرك جيدا محورية

أبو عصام في تنظيم حزب الدعوة، وهو لا يريد ان يتورط لا من قريب ولا بعيد بأي خطوة مع هذا الحزب قد تتحول فيما بعد الى مشكلة له.

أما فيما يتعلق بموقف السيد باقر الحكيم فإن مشكلة حقيقية على الأرض قد حصلت فعلا، والمشكلة هي أن أبو عصام قد اعتقل، وهذا ما قد يفتح كل الملفات في التحقيق معه كما هو المتصور الطبيعي، وعلاقة أبو عصام الحميمة مع بيت الحكيم قد تؤدي من وجهة نظرهم الى أن الخطوات اللاحقة للسلطة قد لا تستثنيهم، الأمر الذي يدفع بالسيد باقر الحكيم الى أن يحسب كل هذه الاحتمالات، وان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية للتنصل من أبي عصام، واظهار العلاقة معه بعكس ما كانت، أي انها علاقة محكومة الى مشاكل بينه وبين آل الحكيم، والاحتمال الأكبر انه وجد في قصة دار أبو عصام المرهونة مبتغاه لايصال رسالة للدولة بهذا المعنى، معنى وجود خلافات بين آل الحكيم وأبو عصام، وهذا ما لا يتعارض مع احتكار المال، أو قسوة احتكاره، وولع التعلق به الى الحد الذي عكسته القصة(٧٣)، إلا ان هذا الاحتكار المالي لا يكفي على ما يبدو وحده سببا للذي حصل في قصة دار أبو عصام، والسبب المكمل لتوقيت الشكوى، والاصرار والعناد في استيفاء المبلغ كاملا، ورفض كل ضغوط شبر، ورغبة إخوان عبد الصاحب في ((فضح الحكيم)) من خلال هذه القصة

---

(٧٣) وفي حوار لي مع السيد حسن شبر قال: في يوم من الأيام في عام ١٩٩٨ اتصلت بمكتب الحكيم، وطلبت موعدا للقاء الحكيم في بيته وليس في المكتب، شرط أن نكون لوحدنا، فقال لي ابو حيدر الشيخ مدير المكتب حسنا سأتصل بك واعطيك الخبر، وفعلا اتصل بعد قليل قائلا: ان موعد اللقاء غدا الساعة السابعة مساء، ثم اتصل ثانية، قال، لا السيد الحكيم سيزورك الى بيتك في نفس الموعد، وفعلا جاء السيد الحكيم الى بيتي فخاطبته – كما يقول شبر – ان لدي ملاحظات جوهرية أود ان انصحك فيها بحكم العلاقة بيننا ويحكم موقعك الذي تشغله، فذكرت سبع عشرة ملاحظة تتعلق بعضها بعلاقاته مع الناس، ومعاملته مع أعضاء المجلس، وموقفه من الصدر الثاني، وتمسكه الشديد بالأموال، يقول شبر أجابني حول الملاحظات اجابات انفعالية، أما حول الأموال، فقال ((انا لا أملك اموالا.. والله ان قميصي هذا الذي ارتديه عمره ١٦ سنة، ولا استطيع أن اشتري غيره، انا لا املك شيئا، هل أنا مرجع؟ هل انا جواد الشهرستاني؟!!)).

التي لم تستفز سيد باقر الحكيم، ان السبب المكمل يكمن في ايصال هذه الرسالة للدولة، خوفا من تداعيات اعتقال أبو عصام على آل الحكيم الذين انسحبوا من مواجهة السلطة عندما اتهم مهدي الحكيم بالتجسس، وفضلوا الانعزال للدرس الحوزوي بعيدا عن شؤون المعترك السياسي بعد ذلك.

ان ملابسات هذه القصة ومعرفة ابطالها الحركيين بالواقع الذي يعيشون فيه، لا يعفيهم من ان يعيدوا قراءة المحيط من حولهم، سواء محيط المؤسسة في مواقفها المتذبذبة مع السلطة او محيط الأنظمة التي عايشوها، لا سيما قبل نظام البكر. ففي ظل هذه المواقف المتذبذبة للمؤسسة، ومعرفة القادة الحركيين بها، كان مفروضا للحزب ان يتحرر من قيود العلاقة معها، وان يفكر باستراتيجية داخلية اكثر مرونة للعمل، لا ان يبقى تحت ثقل تربيته وهاجس شرعية المؤسسة عند منهجية المرحلية التي هندسها منذ التأسيس، لا سيما وان قادة حزب الدعوة يقولون بأنهم استجابوا لتحرك السيد محسن الحكيم بعد مجيء البعثيين للسلطة مقابل اتهامهم من باقر الحكيم في مجلة ((المنهاج)) التي تصدرها مؤسسة الغدير في العدد ((١٧))، اتهامهم بأنهم تخلوا عن حركة آية الله الحكيم، ولم يستجيبوا لطلباته بالتحرك، والمشكلة تتضاعف هنا عندما ندرس السياسة الكلية لحزب الدعوة ازاء السلطة، فهم لم يكونوا آنذاك بعد العام ١٩٦٩ قد قطعوا المرحلة الأولى من عملهم التغييري، واستجابوا في نفس الوقت لطلب الحكيم واستعدادهم لخوض المواجهة معه. وهذا ما تكرر مع الشهيد الصدر الأول، حيث يقولون انهم دخلوا المواجهة مع السلطة بناء على مقترح الشهيد الصدر الأول.

ان السؤال لماذا تتوقف المرحلية لدى الحزب عندما يتصدى ((المرجع))؟ ودائما في اتجاه واحد، هو اتجاه الصدام مع السلطة. في حين ان الحزب لم يبادر بمعزل وعن المرجع في الحالتين، حالة المواجهة مع السلطة، وحالة التفكير في تحييدها مثلا أو التحالف معها، أو التفكير في استثمارها تكتيكيا، انهم لم

يبادروا الى وضع استراتيجيات وسطية مرنة، والغريب انه حتى عندما يفكر المرجع أي مرجع بالاتصال مع السلطة لم يدفعهم ذلك الى التفكير او اعادة النظر في علاقاتهم معها، أو كيفية التعامل معها فهم لم يفترضوا الا الطريقة الصدامية معها، فإذا ما تحرك المرجع بهذا الاتجاه الصدامي تجاوبوا واوقفوا فكرة المرحلية، وإذا ما اتصل المرجع بالسلطة فكأن الأمر لا يعنيهم، لا نقدا ولا تأييدا، ولا درسا معمقا لواقع المؤسسة هذا وعلاقتهم معها من ناحية، وعلاقتهم بالسلطة من ناحية أخرى، لماذا نفكر بتجميد المرحلية عندما يطلب أو يريد المرجع الصدام مع السلطة، ولا نجمدها عندما يتصل المرجع بالسلطة، ونبدأ اعادة قراءة جديدة للواقع؟ مع الفهم العميق لرواد هذا العمل بواقع المرجعية وأولادها وقراراتها وطريقة تفكيرها في اللحظات المصيرية، أو هروبها على طريقة قصة دار عبد الصاحب دخيل، وتنصلها من الحزب وأبو عصام معا.

في ظل هذه الملابسات نستطيع ان نقول ان الدعوة كانت اسيرة لأجواء المؤسسة في كل شيء بطريقة أو بأخرى، وهذا الارتهان أثر كثيرا على ثقافتها السياسية، وعلى تعاطيها مع تطورات الواقع السياسي في الساحة العراقية. وإذا كان ضغط المؤسسة المباشر، أو النفسي أو المعرفي يعطيها عذرا ما قبل الثورة الإسلامية في ايران فإن ابداء حسن نوايا بعض قادتها بأشخاص جربتهم من قبل في مرحلة أخرى لا علاقة لها بالحوار مع السلطة، ولكن بالمرحلة السياسية، ومرحلة المواجهة مع هذه السلطة على طريقة دار عبد الصاحب دخيل، لا يمكن ان يبرر إلا من خلال عامل واحد، يتمثل بهيمنة فكرة الرمز بعد نجاح رمزية الإمام الخميني وشيوع مقولات الولاية، فلقد جعلهم هذا الوضع بعد اعدام رمزهم الأكبر السيد الصدر الأول مكشوفين أمام تيار جارف من الهاتفين بولاية الفقيه ومقولة الرمز، سواء كان هؤلاء الهاتفون مزايدين أو مقتنعين، فجمدوا ما في الحكيم ((الابن))، وجمدوا قصة دار عبد الصاحب دخيل وربما عشرات القصص غيرها ليخرجوا من أزمة جديدة واجهتهم.

قيادة تحييدية للسلطة

في وقت من أكثر الأوقات ارتباكاً وقلقاً وتناقضاً في صيرورة العمل الإسلامي في العراق، وفي مرحلة من أسوأ مراحل السلطة الحاكمة فيه، وفي حالة من العجز الداخلي والخارجي الإسلامي الواضح في تنظيم واستيعاب الشارع العراقي الذي أخذ يرمي بنفسه في حضن الإسلام، تطلعاً نحو الخلاص في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، لم يكن سهلاً على الاطلاق ان يبرز شكل جديد من اشكال تعامل الفقيه مع السلطة، فلا نموذج السلطة يسمح بذلك، ولا الاشكال التاريخية لتعاطي الفقيه مع السلطة الخارجة على النمط او الشكل الخضوعي الأول تسمح لأحد ان يفكر بخوض تجربة جديدة في هذا المجال. فتاريخ العمل الإسلامي راكم كل الاشكال التحفظية والالتحاقية والتحالفية والاختراقية والانتظارية، وراكم معها اشكالاً متجددة من القسوة في الاتهام والعزل والتشهير والتسقيط والحرب الشعواء على رموز وابطال هذه الاشكال والتجارب، ولا زالت آنذاك حواشي الداخل في قوتها الاستعدادية لممارسة دورها، لا بل انها ازدادت قوة خضوعية للسلطة ستعكس قوة مضادة لأي تجربة جديدة.من هو المرشح ((الاستشهادي)) الذي سيفكر بمثل هذه التجربة؟ وكيف يلتقط آلياتها ويصنعها؟ وكيف يسير بالتجربة بشكلها الهادف الإيجابي؟ ثم ماهي آليات الدفاع التي يبتكرها لصيانتها؟ لا سيما وان التحدي - تحدي المؤسسة - اصبح اكبر من السابق من الداخل، وربما سيكون هنالك تحدٍّ خارجي غير محسوب.

لقد قرأ الشهيد محمد محمد صادق الصدر على ما يبدو كل التاريخ بإمعان بتجاربه الإيجابية والسلبية، وبما استبطنته تلك التجارب من مبررات واسباب، وقرأ اللحظة التي يعيش بكل آفاقها وأبعادها بحنكة سياسية بارعة، كما عايش وتلمس كبت الشارع العراقي وأزمته من جهة، وازمة السلطة في ادارة هذا الشارع من جهة أخرى، وابدع شكلاً جديداً من اشكال التعاطي مع السلطة، هو

الشكل التحييدي لها، بعدما جاءته الفرصة جاهزة، فحولها الى غصة في حلقوم السلطة التي ارادت من خلالها توظيفه وتحويل غضب المؤسسة التقليدي الى غصة في حلقومه، انه - أي الشهيد الصدر الثاني - ذهب الى اكثر من ذلك عندما حول هذه الفرصة الى غصة في الحلقومين، حلقوم السلطة وحلقوم الخط التقليدي في المؤسسة والذي بادر الى اعلان الحرب عليه فورا. فهو أدار هذا التحييد ادارة سياسية بارعة، واحكم جميع مقدماته، وبيت كل خطط توظيف الشارع العراقي بالاتجاه الإسلامي الذي يريد، وخاض تجربة تأسيسية هي أهم من كل التجارب السابقة في هذا الاطار، ساحبا بساط الاحداث التاريخية وتلك التي كان يواجهها الى ساحة الوطن، فأسس كل ادوات تجربته من هذا الوطن، وصنع فيه لأول مرة ((حوارا عنيفا)) يحمل كل المعاني المرتبطة فيه، والغائبة عنه والمؤدية الى قلقه المزمن، وعلة العمل الإسلامي فيه، الوطن بما فيه من أشياء واطراف، سلطته التي لا نظير لها، وشعبه المحتقن، وشرائحه المهملة من قبل المؤسسة الدينية وغجره اللاهين ((المحذوفين من قائمة البشر ومن هم التفكير)) بهم.

ان الصدر الثاني احضر هذا الوطن بكل ما فيه من استعصاءات في السلطة والمؤسسة الدينية، بدينه الوراثي وبدينه الواعي، بتنوعه الطائفي، بشرائحه الاجتماعية المحتقنة، وشرائحه المهملة، ونظم ايقاعات هذا ((الحوار التأسيسي العنيف)) من خلال نظرية تحييد السلطة، وتأسيس تجربته اليتيمة التي لا نظير لها في تاريخ العراق على هذا الصعيد - صعيد التعاطي مع السلطة -.

انه قلب الحسابات برمتها، حساب رموز الإسلام الحركي المهاجر، وحساب الدولة الإسلامية المجاورة وحساب العلماني والماركسي الحائر في فهم ظاهرة هذا المد الإسلامي الجارف، وحساب ((أصحاب الامتياز السني)) المعاندين والحائرين في دوامة العراق، وقدم مقترحه التحييدي على شكل ((حوار عنيف)) انتهى باستشهاده ونجليه بطلقات السلطة النارية وطلقات رموز المؤسسة الحاقدين على

حد سواء، بطلقات السلطة وطلقات الحالمين بالزعامة في الخارج على حد سواء، ولقد كانت طلقات الحالمين والحاقدين أشد ايقاعا واكثر ألما واثقل وطأة من طلقات السلطة التي انهت حياته، فالطلقات الأولى كانت طلقات الألسن التي كانت تخوض في حياته دورها بأسرع من السلطة المتورطة فيه، لإفشال تجربته.

وعودة الى الفرصة التي جاءت للصدر الثاني فهو يقول: ((ان الأمور كانت موكولة الى السيد الخوئي (قده) وكانت كلها طبيعية ولا تحتاج الى ضوضاء ولا تحتاج الى تعليق، كانت قضية التجنيد موكولة اليه، والاقامات موكولة اليه، وكذا مسألة المدارس الدينية حتى توفي وهي أمور الى حد ما نستطيع ان نقول ٩٠ الى ٩٥٪ من اختصاص الدولة، او تشعر الدولة انها من اختصاصها مع ذلك اوكلتها الى الخوئي، وانتهى الحال، من هذه الناحية ليس عيبا مستغربا ان يكون هذا الأمر موكولا الى شخص آخر، وطبعا هذا برضى الدولة، وينبغي أن يكون أكيدا، وحسب فهمي يريدون شخصا عراقيا من أشهر الموجودين، يوكلون اليه هذا الأمر، وانا جاءني المطلب ناجزا وهو ان اوقع على هذه الأمور، ولم يكن العراقيون الباقون ذوي شهرة قبل ثلاث أو أربع سنوات، الشيء الآخر هو ان الدولة تتوجس ماذا سينتج من مرجعية محمد الصدر، وماذا هو عازم عليه، والاستفهام هذا موجود شعبيا، دوليا وخارجيا، وخاصة الدولة، فينبغي من وجهة نظرها السيطرة على هذه الجهة وتحجيمها، وأحسن طريقة للتحجيم هو ان يمدح وينفع لأجل ان يخمد ويأفل نجمه، وهذا ما حصل، تصرفوا تصرفا حكيما من وجهة نظرهم متسما بالحقيقة، وانا اعمل، وانا اشتغل بأعصابي، ولا استطيع أن اقول مجبورا أو مكرها، بأي يد اصفق، وبأي لسان انطق فالناس في داخل وخارج العراق يأخذون المطلب كأنه ناجز، كأنني انا لي رغبة

في ذلك))[٧٤].

بهذا المقدار من الألم - كما يوضح النص المتقدم - وبهذا المقدار من المعاناة المخبوءة تحت اسطر هذه الكلمات وبهذا الوعي باستهداف التجربة وملابساتها العامة كان الشهيد الصدر الثاني يؤسسها ويواصل اصراره على انجازها، وبذلك استحقت بامتياز ان تسمى نظرية تحييد، لا تساوي غيرها من اشكال تعاطي الفقيه مع السلطة الإيجابية والسلبية، فهي نظرية استدعت كل أبعاد ازمة هذه العلاقة، ولم تستثن بعدا قط، لتؤسس مقترحا هو الأول من نوعه لما اسميناه الحوار الوطني العنيف، هذا النموذج قد توقف فعلا مع استشهاد مؤسسه ومبدعه وقائده، وعادت المعادلة ربما بأسوأ مما كانت في شكلها الخضوعي الأول - الأصل، إلا ان ذلك لا يعني اطلاقا بأن هذا النموذج قد انتهى نهائيا.

إذ انه تأسيس لمراحل لاحقة في العمل السياسي العراقي العام، وليس العمل السياسي الإسلامي فقط، تأسيس لارساء تقاليد سياسية داخلية لم يشهدها العراق من قبل ونموذج ميداني تطبيقي لإدارة تناقضات هذا البلد الداخلية، إذ قبل هذا النموذج كان الأمر في غاية من الدهشة والغرابة عندما يبدو رئيس الدولة في بعض الأحيان داعيا ((المرجع الأعلى)) الى التدخل بالسياسة، وزائرا اياه في مقر اقامته او في المستشفى[٧٥] او مستفسرا منه عن طلباته التي يريد[٧٦]،

---

(٧٤) عادل رؤوف، ((محمد محمد صادق الصدر.. مرجعية الميدان.. مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال)) ص١٠٧ - ١٠٨ ط١ ١٩٩٩، اصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)).

(٧٥) اشارة الى زيارة الزعيم عبد الكريم قاسم الى السيد محسن الحكيم وهو يرقد في المستشفى، ولقد نشرت صورة هذه الزيارة في اكثر من كتاب، لا سيما كتاب حسن العلوي الأخير الذي صدر عن دار الأمير بعنوان (بقية الصوت).

(٧٦) من القصص الطريفة على حرص بعض رؤساء العراق على اللقاء مع مراجع النجف الأشرف انه في مرة من المرات طلب (متصرف) كربلاء من أحد تجار النجف من آل خلف، ان يتكلم مع آية الله محسن الحكيم لكي يجتمع (المتصرف) معه على انفراد وبدون علم أحد، وذلك من اجل ان يهيئ لقاء بين الزعيم عبد الكريم قاسم وآية الله محسن الحكيم، اتصل التاجر بهذا الأخير فوافق، واجتمعا ((المتصرف والحكيم)) وفي بداية الاجتماع دخل ابن الحكيم محمد رضا وكان يعلم بالخبر ==

ويواجه بعدم الاكتراث او العدوانية او السلبية او الاستقواء الخارجي والداخلي ضده، فالاستقواء الخارجي حصل على يد المرجع آية الله محسن الحكيم بشكل واضح ضد حكومات عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، أما الاستقواء الداخلي فلقد حصل في سياق تجربة الشهيد الصدر الثاني نفسها، من قبل محمد سعيد الحكيم عندما قدم شكوى للسلطة ضد الصدر الثاني لاسترجاع مدرسة آل الحكيم(٧٧)، فهذا الاستقواء ولو انه لم يكن شكلا تعامليا علنيا دائما مع السلطة وينتمي الى الشكل الخضوعي الأول، الا انه يعبر عن خيارات الفقيه في صورة من صوره عندما ((يضطر)) لمواجهة خيارات فقيه آخر مع السلطة، من داخل ذلك الشكل الخضوعي الأول. ولعل آخر مثال يتعلق بنموذج الصدر الثاني وحصل بعد استشهاده يتمثل بالزيارات التي قام بها محمد سعيد الحكيم الى دمشق في بداية عام ٢٠٠٢، فلقد استقبل في مطار دمشق من قبل اعضاء من السفارة العراقية ولم يثر الأمر حفيظة أحد من رموز المؤسسة، وسعيد الحكيم نفسه ساهم بتهمة محمد الصدر بأنه فقيه السلطة. ولقد صدر بيان في حينها يوضح ذلك يمكن الاطلاع عليه في ملحق في آخر الكتاب.

ان السؤال الأساسي يتمحور حول هذا الواقع المحير الذي سارت عليه معادلة ((المرجعية العليا))، فهي معادلة تبدو في أحيان أن رموزها لا يعرفون ماذا يريدون؟ وفي أحيان أخرى يتسلحون بمطلبية بائسة، وفي احيان ثالثة تسير

= وجلس معهم، الأمر الذي دفع المتصرف ان يكتفي بلقاء مجاملة مع الحكيم والسؤال عن صحته، دون أن يحدثه بمهمة تمهيد اللقاء ويغادر، ولم يبادر آية الله الحكيم الذي وافق على لقاء ((المتصرف)) على انفراد الى الطلب من ابنه الذي كان متعاطفا مع البعثيين لترك المكان كما لم يبادر بفتح حديث اللقاء مع الزعيم مع المتصرف.

روى لي هذه القصة السيد حسن شبر بتاريخ ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٢

(٧٧) راجع نص الشكوى والإجابة عليها من قبل صدام حسين في ملاحق (مرجعية الميدان)، مصدر سابق.

معادلتهم وفق النقاط التي حددناها بالتجنيد والإقامة والحاجات الطارئة وقضايا التسفير، وكل ذلك من داخل استعداد خضوعي لإرادة السلطة، والطامة الكبرى ان من يعاند منهم وفقا لاستقواء خارجي أيضا لا يعرف ماذا يريد لوطنه الداخلي، ليس لديه استراتيجية ثابتة، ولا تكتيك مرحلي كقيادة للتعاطي مع السلطة، وكأن الهم - كل الهم - يتمحور للتعاطي مع السلطة حول موقع المرجعية وامتيازاتها المنصبية والمالية، وتكرار حالتها أو عقليتها المذهبية.

عندما يأتيها رئيس الدولة تعاديه أو ترفضه او تستقبله على مضض في خطوة لا تخلو من الاستعلاء، اما عندما يسحقها ويسحق ارادتها ويتجاوز في ممارساته ثوابتها فإنها ترتكس اكثر في معادلة الخضوع له، تواجه القوة العدوانية بالطاعة، وتواجه ليونة الرئيس بالعدوانية، ولعل نموذج صدام حسين في التعاطي معها تعكس الى حد ما هذا الواقع، فصدام استباح حرمة المرجعية واقطاب المؤسسة الدينية في مرات عديدة فوجدها مرغمة طائعة وكأنها تتلذذ باستبداد السلطان لها الذي يرتكز في وعي بعضها على عمق المعاناة الشيعية الغائرة في أعماق التاريخ، إذ ((في شتاء ١٩٩٢ وجهت دعوة خاصة الى علماء ورجال الحوزة بالنجف الأشرف من قبل كريم حسن رضا التميمي محافظ النجف بمناسبة مرور الذكرى السنوية الأولى على الانتصار الساحق على انتفاضة الشعب العراقي في الخامس عشر من شعبان - آذار المجيدة، واستجاب الكثير من الرموز الحوزوية وممثلي الرموز المتصدية للمرجعية الدينية لدعوة في منزله بحجة الأخذ بالتقية الشرعية.. وألقيت الكلمات والقصائد تندد بالمتفضين، وبعد انتهاء مراسيم الاحتفال اعلنت اسماء ابناء المراجع نيابة عن آبائهم، كالسيد محمد تقي الخوئي والسيد علي السبزواري ومن ثم رجال الحوزة الدينية كالسيد محمد مهدي الخرسان والسيد محمد علي الحمامي، والشيخ أحمد كاظم البهادلي، والسيد سعيد الحكيم، والسيد عدنان البكاء، والسيد حسين بحر العلوم، والشيخ عباس علي كاشف الغطاء، والشيخ محمد حسين حرز الدين، والشيخ جعفر محمد

ابراهيم الكرباسي وآخرين))[٧٨].

وقبل ذلك التاريخ كانت قصة احضار الخوئي للقاء صدام قسرا وعرض اللقاء على شاشة التلفزيون وكانت قصة المؤتمر الشعبي السنوي التي تجبر فيها السلطة معظم رجالات ورموز المؤسسة على الحضور والمساهمة في المؤتمر[٧٩].

من هنا يعيد السؤال نفسه في اطار علاقة الفقيه الخضوعية - الشكل الأول - مع السلطان، لماذا عندما يأتي السلطان على باب هذا الفقيه لم يفكر هذا الأخير بأي خطة للتشاور او التنسيق او الحوار المتكافئ، اما عندما يأتيه بمنطق القوة يجد لديه الاستعداد الخضوعي الكامل؟

ان قصة عبد السلام عارف الآنفة الذكر وفترة حكمه تقدم صورة قاسية عن هذا الواقع، وإذا كان عبد السلام عارف ((طائفيا)) كما يقولون فهل يا ترى كان عبد الرحمن عارف طائفيا؟ ثم هل كان قبلهما عبد الكريم قاسم طائفيا؟ وكذلك الحكم الملكي؟ ولا نعني بطائفية هؤلاء ما يرتبط بالحكم الطائفي اللامعلن في العراق، بل نعني به الحجة التي رفعت ضد عبد السلام بكونه ((طائفيا استثنائيا))، هل كان الآخرون طائفيين استثنائيين أيضا؟ أم أن الأمور سارت وتسير وفق معادلة الشكل الخضوعي الأول باستثنائه الاستقوائي السلبي وتسقيط وتشهير أي خارج من رموز المؤسسة الدينيين على ذلك الشكل الخضوعي.

الفقيه والحركة الإسلامية في ايران والسلطة

والنتيجة هي ان لا ((المرجعية العليا)) مارست دور القيادة لشيعة العراق وللعراق برمته وفق خطط واستراتيجيات دائمية ومرحلية وتكتيكات مفتوحة الحركة مع تحديات الحركة السياسية الداخلية، ولا هي سمحت لأي شكل من

---

(٧٨) أحمد الحسني البغدادي، ((السلطة والمؤسسة الدينية الشيعية في العراق)) مصدر سابق، ص٦٤.

(٧٩) راجع نفس المصدر.

اشكال العلاقة مع السلطة التي ارتأها رموز آخرون، بل كان استهداف هذه الرموز يأتي من حواشي المرجعية العليا قبل أن يأتي من السلطة. وبعبارة أخرى فإن هذه المرجعية لا هي مارست القيادة بشكلها المطلوب، ولا سمحت لغيرها بممارستها في هذا الاطار، الأمر الذي يغاير مغايرة جذرية ما حصل في ايران خلال نفس الفترة أو حتى قبلها، ففي ايران كانت المعادلة مقلوبة، فإذا لم يؤمن المرجع الأعلى بالسياسة والعمل الاجتماعي فهو على أقل تقدير لا يساهم في تحطيم من يؤمن بهما، ومن يؤمن بارساء علاقة متوازنة مع الحكم القائم بنفس قسوة الأساليب والتهم التي حصلت في العراق، وإذا لم يكن هذا التوصيف دقيقا للغاية ويجد استثناءات في بعض الأحيان، فان الحالة في ايران فيما يتعلق بنظرة الفقيه الى السلطة أو علاقته معها كانت غير محكومة الى تلك القيود الصارمة الموجودة في النجف، فدائما كانت هنالك خطط ومحطات خلال القرن الماضي للضغط على السلطة من قبل الفقهاء التجديديين، لا تثير حفيظة الفقهاء الآخرين بالشكل الذي حصل في العراق حول مبدأ العلاقة مع السلطة، بل ان اكثر الخلافات تأتي حول بعض المضامين في اطار هذه العلاقة، ولعل الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ كمحطة نضالية للفقيه الشيعي الإيراني توضح الى حد كبير الفرق الهائل في اندكاكه بشؤون الوطن حتى من خلال الحوار مع السلطة او الضغط عليها وبين الحالة التي ناقشنا اشكالها في العراق.

ف((هذا التيار الثوري – أي تيار الثورة الدستورية – كان بقيادة الشيخ محمد الطباطبائي، والسيد عبد الله البهبهاني، والشيخ محمد كاظم الخراساني، والسيد حسين النائيني وآخرين، ورغم تمايزه عن تيار المثقفين فقد قبل الصيغة الغربية للديمقراطية، وهي النظام البرلماني، هذا التيار لم يكن يعارض استمرارية (الملكية) المقيدة بالدستور، ولا شك أن دوافع التأييد هذا هي حبهم لوطنهم واهتمامهم به، وليس حبهم للسلطة الملكية وتعلقهم بها، فقد أحسوا أن استقلال ايران وبقاءها معرضان للخطر، وللدفاع عن إيران لا بد من قبول السلطة الملكية

حتى لو كانت غير شرعية. وكان البعض يعلل ذلك بأنه من أجل حفظ الإسلام وحمايته. وقد ظهرت قمة الوطنية عندما وجه الروس إنذارا الى ايران في عام ١٩١١، فقد قام عدد من العلماء بإرسال برقيات التأييد الى الحكومة المركزية ضمنوها إشارات متعددة الى (الوطن الإيراني)، وأعلنوا استعدادهم للدفاع عن الدولة والشعب في مواجهة المعتدي الأجنبي. وهكذا راح الجدال يتسع مداه بين طرفين كبيرين من العلماء الشيعة، وأخيرا في كانون الأول ديسمبر ١٩٠٦ عرفت ايران قانونا مؤلفا من ٥١ مادة، ينص أول ما ينص على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وعلى إنشاء مجلس مؤلف من علماء الدين أطلق عليه اسم (مجلس صيانة الدستور) جاء فيه: لقد تقرر تشكيل هيئة لا يقل عددها عن خمسة في كل عهد من العهود، من المجتهدين والفقهاء المطلعين على مقتضيات الزمان، وتشكيلها يكون بقيام العلماء الأعلام وحجج الإسلام بترشيح عشرين عالما من العلماء الحائزين على المؤهلات التي يقرها مراجع التقليد الشيعة بترشيحهم الى مجلس الشورى الوطني، وهؤلاء الأعضاء العشرون ينتخبون خمسة أشخاص أو أكثر باتفاق الآراء أو بالقرعة حسب مقتضيات العصر، مهمتهم درس المواد المطروحة في البرلمان والتدقيق فيها ويكون بالقانون رد كل مادة من المواد المطروحة في هذا المجال مطاع وملزم، ولا يمكن تغيير هذه المادة حتى زمن ظهور صاحب العصر الحجة، عجل الله فرجه))[٨٠].

---

(٨٠) انظر: عنايت حميد ((انديشة سياسي در اسلام معاصر))، خوارزمي ١٩٩٢ طهران ط٣ ص٢٨٧ نقلا عن كسروي، احمد ((تاريخ مشروطة ايران)) ط٦ طهران ١٩٦٤ ص٢١٥ – ٢١٦ وانظر (رسائل اعلاميه ها، مكتوبات و... روزنامه شيخ شهيد فضل الله نوري وتبويب)، محمد تركمان طهران ١٩٨٢ ج١، ص١٠١ و١١٤ ايضا: رسائل مشروطيت، دكتر زركري نجاد ص١٢٧ ص١٦٨، ولوائح آقا شيخ فضل الله تنظيم هما رضوان طهران ١٩٨٢، وانظر: شميم، علي اصغر ((ايران دوره سلطنت قاجار))، نشر سورة طهران ١٩٩٤ ط٥ ص٤٧٢ وانظر علي الوردي ((لمحات اجتماعية من تاريخ العراق))ج٣ ص١١٥. عن كتاب محمد رضا وصفي، ((الفكر الإسلامي المعاصر في ايران)). مصدر سابق ص٥٢- ٥٣.

و((الجدير بالذكر ان بداية التحرك كانت إثر رسالة وردت من ايران تستفتي العلماء حول الثورة الدستورية من البرلمان، وبمدى موافقتها للشريعة الإسلامية، فأجاب الآخوند الخراساني عليها كما يلي (جواب الاستفتاء: هذا ما قرره المجتهدون الأعلام: بسمه تعالى وبه نستعين، بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على القوم الظالمين الى يوم القيامة، أما بعد، فبالتأكيدات الإلهية والمراحم السماوية وتحت توجيهات الهادي العالي الشأن حضرة صاحب الزمان (أرواحنا فداه)، إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة وفرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها، وعليه نكرر قولنا ان الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف، فواجب المسلمين أن لا يقدموا على أية حركة معارضة للمجلس)

التوقيع كاظم الخراساني.

وقد وقع الرسالة عدد من كبار علماء النجف باستثناء كاظم اليزدي))[٨١].

لاحظ ما تنطوي عليه النصوص المتقدمة من عقلية مرنة لخط مؤثر من الخطوط الفقهية الإيرانية المقيمة في العراق آنذاك وايران.. وكيف تحركت هذه المرونة في العمل السياسي من حالة ضغط على السلطة لانتزاع اكبر قدر من المكاسب الإسلامية، فعندما لا يبدو ان تحقيق الهدف الأكبر في اقامة الدولة الإسلامية ممكنا، لا يعني ذلك كما عكست تجربة الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٦ ان يترك الفقيه أو المؤسسة الدينية الشأن السياسي المحلي، إذ تجد دائما البعض من رموز هذه المؤسسة حاضرين في الأحداث الداخلية لوطنهم، وهذا الحضور يدفعهم الى أدوار وسطية واساليب عمل تكتيكية، ورصد متواصل

---

(٨١) انظر كمال الدين، محمد علي، ((التطور الفكري في العراق)). بغداد ١٩٦٠ ص٧٠.

لحركة الأحداث السياسية، واستثمارها في صيرورة صاعدة. فنتائج اي عمل لا تأتي إلا من خلال تراكم، ولا يمكن لها ان تتحقق دفعة واحدة، أو وفق هندسة سرية، وخطط سرية وتسقط جانب مواكبة التطورات التي تمر بها سلطة البلد، وإذا كانت نتائج الثورة الدستورية قد ضربت بعد حين، فإن ذلك لم يدفع الجميع الى الاستسلام، إذ في أسوأ لحظات حكم رضا خان تجد هنالك دورا لعالم الدين من داخل السلطة ومن خارجها، ولعل نموذج آية الله مدرس يكفي للتدليل على ذلك، إذ رغم تراجع دور المؤسسة الدينية فيما بعد الثورة الدستورية، ورغم الدكتاتورية الاستثنائية لرضا خان، إلا أن آية الله مدرس لم ينسحب من المجلس، فما دام هنالك فرصة أداء لهذا الدور في أي ظرف وفي اي مرحلة، تجد صدى لوجود الفقيه ودوره داخل السلطة أو خارجها، ولم يواجه هذا الوجود من المؤسسة التقليدية بنفس أساليب التهم والتشهير والحرب والشائعات القاتلة التي واجهها رموز الخط التجديدي في العراق.

إذ ((الى جانب النضالات الشعبية لعب بعض علماء الدين المنتخبين في البرلمان دورا مهما في النضال ضد الاستبداد الداخلي وتدخلات الأجانب، وكان من أبرزهم السيد حسن مدرس، الذي كان أول داعية لسياسة التوازن السلبي (التي بلورها مصدق فيما بعد) وقد تولى تنظيم حركة المعارضة ضد استبداد رضا شاه وسياساته من داخل البرلمان وكان الى جانبه الشخصية الوطنية الشهيرة محمد مصدق (١٨٨١ – ١٩٦٠) إضافة الى الأديب والمثقف السياسي محمد تقي ملك الشعراء بهار، ويعتبر مدرس أول شخص في الحياة الفكرية والسياسية الإيرانية الحديثة علم الإيرانيين على كيفية السلوك والاستفادة من القانون في ممارسة المعارضة السياسية، وذلك أثناء وجوده داخل البرلمان لأربع دورات انتخابية انطلاقا من مواد القانون ذاته، خصوصا في مسألة حجب الثقة عن رئيس الحكومة في مستوفي الممالك عام ١٩٢٠، ومن بعده رضا شاه

لاحقا))[٨٢].

لاحظ الفرق الهائل في تجربة مدرس، عالم الدين الذي يرصد قانون بلده في أي مرحلة من المراحل ويخطط عمله المعارض من داخل هذا القانون إذا كان الحال لا يسمح بأشكال أخرى للمعارضة. وبين مسار العمل الإسلامي في العراق وفق السياق الذي تقدم، إذ ان عالم الدين في العراق آنذاك لم يكن (مطلوبا) منه ان يدرس القانون بل ان الحكومة هي التي تطرق بابه، وتعرض عليه وزارة من الوزارات، ويرفض العرض دون دراسة كافية ربما لأسباب الرفض، والسبب كل السبب يكمن في خوفه من نمطية العلاقة الخضوعية مع السلطة التي تحولت الى نمطية حديدية، سيكون كل خارج عليها عرضة للتسقيط، اللهم إلا إذا كان رمز هذه النمطية الأعلى أجاز لأحد التجديديين ان يتصل بالسلطة لإدارة أشياء هذا الرمز، وليس لإدارة اشياء الوطن، ومن مثال مدرس الى مثال آية الله كاشاني كنموذج آخر للإسلاميين الإيرانيين إذ ((من المعروف أن النشاط السياسي للكاشاني قد بدأ من النجف الأشرف من خلال مشاركته في ثورة العشرين، وحكم عليه بالإعدام، حيث نجح في العودة الى إيران ليشارك في الحياة السياسية والعامة، حيث تم انتخابه عضوا في البرلمان سنة ١٩٢٥، وفي الفترة التي رافقت اعلان نهاية الحكم القاجاري وانتقاله الى رضا شاه بدأ الحضور الجماهيري لكاشاني بعد دعوة التطوع للجهاد التي اطلقها من اجل الدفاع عن فلسطين بحيث سحر خطابه الناس ودفعهم للانخراط في هذه الدعوة، وقد تأكد الكاشاني من مفعول خطاباته فعمد الى توظيفها في دعم الحركة الوطنية والتأثير على البرلمان لإصدار قرار تأميم النفط في ٢٤ أيار ١٩٥١ وهو القرار الذي يشكل بداية الصراع السياسي الصعب بين ايران

---

(٨٢) انظر دواني، علي، ((نهضت روحانيت)) ج٢ ٢١٤٦، نقلا عن محمد رضا وصفي ((الفكر الإسلامي المعاصر))، ص٩٢.

والقوى الكبرى))[٨٣].

لاحظ في الحالتين، حالة مدرس وحالة الكاشاني، دور عالم الدين ليس في شؤون وطنه السياسية فقط، إنما تنسيقه وتحالفه مع رموز للحركة الوطنية ليس بالضرورة ان يكونوا محسوبين على المؤسسة الدينية أو التيار الديني، وربما تكون ثورة مصدق اكبر نموذج خلال القرن الماضي في الحياة السياسية الإيرانية لهذا التحالف بين عالم الدين والمثقف الديني ورموز الحركة الوطنية، فلقد لعب في هذه الثورة آية الله طالقاني ومصدق وبازركان وسحابي واسماء أخرى أدوارا مهمة، ومارسوا انماطا من التعاون والتنسيق والتخطيط المشترك.

وباختصار يمكن ان نقول: انه مع وجود المؤسسة الدينية التقليدية، إلا ان الرموز التجديديين في ايران كانوا على التصاق دائم بالشأن السياسي للبلاد ومراقبين للسلطة وضاغطين عليها. ويتسمون بمرونة التحالفات مع التيارات الوطنية والقومية في سبيل الوصول الى جزء من اهدافهم.. وبالتالي فإن هذا التعاطي مع السلطان والنظرة اليه لم يواجه بصعوبات مثل تلك التي واجهها رموز التجديد الديني في العراق، فالعمل الإسلامي في العراق المرجعي والحركي - كما مر معنا - كان على خلاف ذلك فاقدا لتلك التحالفات والمرونة والاندكاك بالشأن الوطني ومراقبة شأن السلطة، وإذا أريد إيجاد تفسير لهذا التعاكس الحاد في الاتجاهين فلا يكفي القول أن العراق كبلد في مواصفاته الجغرافية والشيعية أهم من ايران واكثر استهدافا من القوى الاجنبية، فقد يكون صحيحا القول ان العراق استهدف خارجيا بصورة قاسية، وان النجف عاصمة التشيع التاريخية كانت مرصودة اكثر من غيرها.. قد يكون هذا القول صحيحا، إلا ان عودة أو نظرة الى الوراء الى التاريخ قد توضح الأمر اكثر.. ففي ايران ارتكز الفقيه على خلفية الدور التاريخي - السياسي له منذ ايام الدولة الصفوية التي استعانت به، واستعان بها، ومع أن دور الفقيه منذ الدولة الصفوية وحتى

---

(٨٣) المصدر السابق ص١٠٦ — ١٠٧.

الثورة الدستورية كان في حالات من المد والجزر، إلا انه بالنهاية شكل أرثا ضخما ومثيرا للعمل الإسلامي في ايران، فيما الفقيه في العراق إبان تلك الفترة وبحكم كون العراق ساحة صراع بين الاتراك والايرانيين، كان إما تابعا لإيران، أو للباشا التركي حسب الطوارئ، أو معتزلا السياسة، وان قراءة لأحداث تلك الفترة تعزز من هذا الاعتقاد.

رغم ان هذه القراءة لم تكن قراءة مقارنة بالمعنى العلمي الشمولي، بقدر ما هي تمثل اجراء مساعدا على فهم أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق ومن ثم العمل الإسلامي برمته المرجعي والحركي، فإن هذا الاجراء كشف لنا عن أبعاد في تلك الأزمة لم يكن بالإمكان تصورها دون هذا الاجراء، ومن داخل القراءة الأحادية لها، إذ عندما يرتبط الأمر بقراءة الأداءات العامة والأفكار العامة معا يصبح هذا الاجراء أمرا مساعدا في الكشف الكلي عن الاستعصاءات الاجمالية وعن متانة الاداءات القيادية والاستراتيجيات والآليات والاستقواءات التي استعين بها في إدارة العمل، إذ بدا الفارق من خلال ما تقدم مجسدا بشكل هائل وخطير في مجمل المحاور الأساسية للعمل في طبيعة كل مؤسسة دينية، وفي الخطوط التقليدية والتجديدية التي تحكمت بها، وفي عمليات الشد والجذب والضغط المتبادل بينهما، والمؤثر الإسلامي من خارج المؤسسة في اسقاطاته كظاهرة على مجمل هذه الخطوط، هي ظاهرة المثقف الديني وبالتالي رصد المحصلات الإجمالية لكل هذه القيادات على العلاقة مع السلطة من جهة، والعلاقة مع الأمة من جهة أخرى، والعلاقة مع القيادات العلمانية داخل كل تجربة من جهة ثالثة، والعمق الاستراتيجي الخارجي الذي سيكون له دور في تحصين التجربة، ففيما هيمن الخط التجديدي في مؤسسة ايران الدينية خلال الفترة المبحوثة، هيمن الخط التقليدي في التجربة العراقية، وفيما ان هذا الانتصار جاء في أحد أبعاده بحكم وجود خط قيادي ثالث هو خط المثقف الديني، بما يعطي مرونة وحيوية للعمل، لم يكن هناك وجود لهذا الخط في العراق، وفيما بدت التجربة الإيرانية أكثر التصاقا بأشياء المكان وأدواته من التجربة العراقية، كانت العلاقة مع التيارات العلمانية في التجربة الأولى أقل احتقانا منها في التجربة الثانية، وهكذا الحال بالنسبة للعمق الاستراتيجي الجغرافي الذي كان

حاضرا في العقل القيادي الإسلامي الإيراني فيما هو لم يحضر بشكل حيوي في العقل الآخر.

وفي جانب الفكر الحركي بدا الفارق واضحا في طبيعة الأفكار التي حكمت التجربتين، وبالتالي في طبيعة الصراعات وحدتها داخل كل تجربة. ان هذا الاجراء المساعد في القراءة المقارنة المحدودة على جملة من المحاور الجوهرية كشف عن ابعاد أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق في فترة محددة، فيما ان افتراق التجربتين الإيرانية والعراقية، حيث الأولى تحولت الى دولة والثانية بقيت كحالة تفرض رؤية مقارنة أخرى لهذه الحالة مع اخرى شبيهة لها، وستكون هذه الحالة هي حالة حزب الله وأيضا لا على أساس مقارن كلي، وإنما على محور جوهري من محاورها وهو محور المقاومة.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة في الأداء القيادي

فيلق بدر والمقاومة الإسلامية في لبنان

بحر من الدماء . .
ساقية من الدماء . .

في البداية لابد من الإشارة إلى ان طبيعة هذه الفصل، وأحد الأبعاد المهمة لسببه المركزي، يفرضان قسراً مدخلاً تكرارياً من حيث المعلومة التي قد لا تمثل جديداً للقارئ يشده منذ البدء إلى ما يمكن تسميته المخاض ((الجديد)) في سياق مفرداتها، وتحاشياً لاثقال هذه التكرارية حاولنا ان نضغطها ونضغط المدخل بصفحة واحدة، أو اسطر تكرارية معدودة تستعرض محطات العطاء الكبرى، والتضحية الاجمالية التي قدمها العراقيون دون أن يصلوا من خلالها إلى شاطئ الحسم والنصر، نقاشاً فيما بعد في أحد الأسباب الجوهرية التي حالت دون ذلك كما نعتقد، إذ خلال أكثر من عشرين عاماً قدم الشعب العراقي أرقاماً مذهلة من الشهداء الذين سقطوا في طريق المواجهة مع النظام الحاكم في العراق، ولقد عبر هذا الشعب المظلوم عن حضوره خلال تلك الفترة بأنماط متعددة، فمقاتلوه شاركوا بالحرب العراقية - الإيرانية، وقدموا مئات الشهداء والمعوقين والجرحى، وقبل ذلك قدم العراقيون عشرات الآلاف من الشهداء في أحداث عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠، وهي الفترة التي اعدمت فيها السلطات الشهيد المفكر محمد باقر الصدر، وبعد ذلك، كانت ظاهرة الأهوار التي دامت سنوات عديدة، سجل فيها المجاهدون قصصاً بطولية أسطورية وتوجت كل تلك الظواهر بالانتفاضة الشعبانية التي سقطت فيها بيد الثوار أربعة عشر محافظة عراقية من أصل ١٨ محافظة، ولم يتم حتى الآن اطلاقاً تدوين

القصص البطولية في التضحية التي قدمها هذا الشعب، وسوف لن تدوَن على أكثر الاحتمالات، رغم كل ما كتب حتى الآن عن الانتفاضة، إذ لم تهتم الأحزاب والجهات السياسية المعارضة بذلك، وبقيت متمسكة بصحفها التقليدية التي تُعبر عن وجودها من خلالها.

ولم يصار إلى تأسيس مركز فوري للمعلومات لتدوين ودراسة ما حصل من أحداث، ولا الخروج بأرقام علمية واحصائيات دقيقة أو تقريبية عمّا قدمه هذا الشعب في ذلك المنعطف التاريخي الخطير، وانه لأمر محزن ومؤسف ان يتجاوز عمر المعارضة في الخارج أكثر من عقدين من الزمن دون أن تفكر في تأسيس مركز دراساتي استراتيجي - سياسي واحد قبل ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)) الذي هو مركز مستقل أسس بجهود فردية - ذاتية، في حين ان هنالك ما يقارب الـ ١٠٠ صحيفة قسم منها صدر وتوقف، والقسم الآخر لا زال مستمراً بالصدور، وان كل معارضات العالم أو التجارب التحريرية ذات الأساس الفكري أو السياسي او الوطني أسست مراكزها الخاصة، بما فيها حزب الله في لبنان الذي نحن بصدد دراسته، دراسة مقارنة في الجانب الميداني مع تجربة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هنا.

نعود لنقول ان الانتفاضة كحدث مفصلي ثوري كبير وخطير لم يؤرخ حتى الآن كما ينبغي وبطريقة علمية، والاحتمال الأكبر انه سوف لن يؤرخ في المستقبل، إذ ان مرور الزمن سيكون ليس لصالح الكثير من المعلومات والاحصاءات التي ستصبح في طي النيسان.. وآخر المحطات الكبرى التي عبر فيها الشعب العراقي عن نفسه من خلال الحضور الثوري في الميدان.. هي ظاهرة الشهيد محمد محمد صادق الصدر.. التي بقيت هي الأخرى دون تدوين لوقائعها وخسائرها بالأرقام والاحصائيات، فلقد تحولت هذه الظاهرة أيضاً إلى دورة موت وذبح واستشهاد قاسية في عدد من مدن

العراق، وكالمعتاد ضاع التدوين في خضم الصراعات التي شهدتها الساحة العراقية حول الظاهرة ذاتها، وصدرت كتب ومؤلفات لأشخاص يدرسون الظاهرة، لكنهم لم يتوفروا على المعلومات الكافية التي تبرز بالأرقام الوجه التضحوي لهذا الشعب.

وبين كل هذه المحطات كان هنالك فيلق في إيران تحت الطلب لأي فعل ثوري، إلا ان هذا الفيلق له قصة أخرى سنأتي عليها لاحقاً، وما بين كل تلك المحطات الثورية الممتدة على اكثر من عشرين عاماً تبقى المحافظات الجنوبية بين كر وفر بين الثوار ورجال السلطة.

هذا فضلاً عن الفعل الثوري المتقطع الذي لا يُغطى شأنه شأن محافظات الجنوب وقصتها اليومية التي امتدت لسنوات في وسائل الإعلام العالمية، انه مسلسل من الحضور الثوري العفوي والمخطط والانفجاري والمنظم، وبالتالي فأن ثمنه ما يشبه البحر من الدماء التي قدمها العراقيون دون ان يصلوا الى النصر فبات الخارجون من العراق أمماً صغيرة موزعة في شتى أرجاء المعمورة، يجوبون البحار في ظاهرة لا تشبه هذا البحر من الدماء بالنسبة لكثير من غير العراقيين الذين يعبّرون عن حيرتهم في فهم ما يحصل لهذا العراق..

هنالك من يهمس، وهنالك من يطلق اشارات، وهنالك من يتحدث بصراحة عن ((الفشل)) العراقي وأسبابه، وهنالك من لا يستوعب تناقضات الواقع العراقي، أو لا يجيد قراءة ملف العراق، فيختنق فيه على شكل همسات مشككة بالشخصية العراقية ذاتها. وبالشعب العراقي الذي قدم ما اسميناه مجازاً هذا البحر من الدماء.

اين تكمن المشكلة؟ واين يكمن السبب؟ لاشك ان الإجابة على ذلك تشمل الملف العراق كله بأبعاده الخارجية والداخلية، بالسلطة، والمعارضة بالتاريخ والحاضر، بالصدف المتراكمة والدكتاتورية الاستثنائية، بالوضع

الاقليمي والوضع الدولي.

ولكننا نتحدث هنا عن المعارضة، عن المشكلة والسبب في المعارضة.

ان الشعب العراقي الذي يعطي هذا القدر الهائل من الدماء هل توفرت له قيادة تخطط وتقنن هذه الدماء وتوظفها في اطار خطط ونظريات مواجهة استراتيجية؟

هذا الفصل يحاول أن يقدم اجابة عن أزمة القيادة الإسلامية في العراق التي كما نعتقد كانت سببا مركزيا خطيرا في ((الفشل)) العراقي الذي حصل، إذ ان ساقية من الدماء المرشدة والمقننة بإمكانها ان تحصد الانتصار كما في نموذج حزب الله في لبنان، وبحر من الدماء الفاقدة للدماغ التخطيطي والعقل القيادي ستفشل في نيل الانتصار.

فلقد بقيت مسألة القيادة في العراق من المسائل الخطيرة والحساسة والمفصلية، وكان لها في كل منعطف من المنعطفات الثورية المذكورة تجل من التجليات، إذ ان هذا الفصل يحاول ان يدرس ازمة القيادة الإسلامية انطلاقا من محور فيلق بدر والمقاومة الإسلامية في لبنان بما يمكننا من وضع اليد على الفوارق الجوهرية بين التجربتين في الأداء القيادي ومحورية هذا الأداء في الاحباط العراقي.

الدراسة المقارنة
المشتركات والمفترقات

ان منهج الدراسات المقارنة على الرغم مما له من أهمية علمية - اكاديمية في دراسة أي موضوع، فان اهميته في اطار المسألة القيادية في العراق تزداد، لما يشكله من امكانية كشف اضافية لأبعاد هذه المسألة، إذ ان دراستها بشكل مستقل لا يكفي للكشف عن هذه الأبعاد، والاحاطة بكامل الصورة، وبالإضافة الى ذلك ربما انه يحقق موضوعية وحيادية اكبر في اعطاء التقديرات، لا سيما في ظل المنعطف الخطير والملابسات الكبيرة، والتعدد

السلبي، وحالة الصراع المعلن واللامعلن الذي حكم العمل الإسلامي في العراق، وخصوصاً خلال العقدين الأخيرين، إذ ان هذا الجو غالباً ما يفرز مقولاته الاتهامية بالانحياز لهذا الطرف أو ذاك في حال القراءة للحالة من الداخل.

اما عندما تدرس ازمة القيادة الإسلامية في العراق بالمقارنة مع امثلة من خارج الحالة العراقية، فان تلك المقولات الاتهامية التي لم تنطلق اساساً من اعتبار علمي تتراجع لأنها ستفهم من خارج الانحيازات الداخلية المفترضة والتي غالباً ما يسوقها ويستقوي بها الطرف القيادي المعني بالنقد، فالنقد حالة صحية، ولا يمكن لأي معرفة سياسية او غير سياسية ان تأخذ طابعها الإيجابي بدونه، إلا ان الساحة العراقية المأزومة لم تتأهل حتى الآن لاحتضان المبدأ النقدي وتطبيقه، كشرط طبيعي ملازم لأي عمل فكري، نظري او ميداني، وإذا كانت هذه الساحة قد بدأت بالفعل تتقبل بعض مستويات النقد وأصواته.. فهذا التقبل لا زال بعيداً، وبعيداً جداً، على الأقل عما هو سائد في حالات أخرى.

على أية حال، انطلاقاً من اهمية الاحاطة بأزمة القيادة الإسلامية في العراق بكل أبعادها، وحرصاً مما تتيحه الدراسات المقارنة من امكانية اضافة حيادية لرسم صورة أمينة ودقيقة لهذا الأزمة، ارتأينا ان لا نكتفي بدراسة المسألة القيادية فكرياً وسلوكياً وميدانياً خلال الفترة المذكور في العراق من داخل التجربة فقط، وان ندرسها بمقارنات خارجية، على الأقل الأداء القيادي لإدارة المقاومة الإسلامية في العراق التي تعنونت خارجياً بفليق بدر ونقارنها بنماذج اخرى ترتبط معها بمشتركات وتختلف في الخصوصيات، ولعل تجربة حزب الله في لبنان هي احد اكبر التجارب الحركية - القيادية المثيرة التي تبلورت خلال العقدين المنصرمين في اطار المقاومة، وهي تشترك في عنصر التوقيت مع تجربة القيادة الإسلامية في العراق، من حيث انهما

كتجربتين ارتبطا خلال عشرين عاماً ارتباطاً واضحاً ومباشراً مع الثورة الإسلامية في ايران بزعامة الإمام الخميني الراحل.

فالحركة الإسلامية في العراق وبعد انتصار هذه الثورة دخلت منعطفاً حاسماً في مسارها الفكري والميداني، من حيث علاقتها مع الثورة من جهة، ومن حيث دخولها مرحلة المواجهة الميدانية مع النظام الحاكم في العراق من جهة أخرى.

وحزب الله لبنان، ولو انه تأسس بعد انطلاق الثورة إلا ان الكثير من رموزه كانوا على علاقة بالعمل الإسلامي سواء كان العمل التنظيمي او غير التنظيمي قبل هذه الثورة.

ان عملية المقارنة التي نريد ان نجربها هنا هي عملية تقتصر على زمن محدد، هو زمن ما بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، باعتبار ان كوادر حزب الله قبل اعلان التنظيم كانوا في ظل حالة معينة، وبعدها جاء الحزب كتأسيس برعاية الجمهورية الإسلامية او في سياق تيارها الثوري، وان الحركة الإسلامية في العراق هي الأخرى كذلك كانت داخل العراق لها سياقها الخاص وانماطها الخاصة في العمل، وبعدها - أي بعد الثورة - انسجمت مع تيارها، وانتجت تشكيلها الخاص الجديد الذي تمثل بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي شكل برعاية الجمهورية الإسلامية أيضاً.

وبعدما يقارب العقدين سار الطرفان الحزب والمجلس كل بتجربته الخاصة. إذ بالإضافة الى هذا الأساس المشترك - رعاية الجمهورية الإسلامية لهما - فهما يشتركان في كونهما تشكيلين اسلاميين ثوريين، كل سيتحرك في ساحته ونحو اهدافه.

أما اهميتهما بالنسبة لإيران الثورة فهي اهمية قد تتغاير في النظرة والحسابات السياسية، إلا انها في كل الأحوال لا يمكن ان تشكل عاملاً

حاسماً ووحيداً في نجاح او فشل أي من التجربتين .. لأن هذا التغاير في الأهمية لم يكن ثابتاً في كل المراحل.

فإذا كان احتلال اسرائيل لجنوب لبنان حدثاً خطيراً قد دفع ايران الثورة في حينها ان تكون حاضرة في ضرورة تحرير الأرض اللبنانية ومواجهة الصهاينة وارسال قوات من الحرس الثوري، فأن احتلال نظام صدام حسين لأكثر من عشرة مدن حدودية في حينها كانت له الأولوية في جهد الثورة وسياستها واهتماماتها، لأنها قضية احتلال مباشر وامن استراتيجي وحدودي، ومن ثم حرب ضروس تدفع بقيادة الجمهورية الإسلامية ان تفكر شاءت ام أبت بأن تهتم بملف المعارضة العراقية الإسلامية أكثر من اهتمامها بأي ملف آخر من ملفات المنطقة الإسلامية وإذا كانت قضية فلسطين قضية حاضرة في ضمير الثوار قبل وبعد الانتصار.. وهي لم تؤجل في اهتماماتهم سواء بالتعاون مع اللبنانيين او الفلسطينيين، فانها - أي هذه القضية - معقدة بطبيعتها، وتحتاج الى زمن طويل ومفتوح للمواجهة، وعليه فان قضية العراق كانت أكثر الحاحاً على الجمهورية الإسلامية في حسابات الحسم السريع آنذاك، الأمر الذي يدفعها هو الآخر الى الاهتمام بملف المعارضة العراقية الإسلامية.

وعودة الى المشتركات التي تبرر الدراسة المقارنة بالإضافة الى اسلامية التجربتين واحتضان الثورة الإسلامية لهما ومساهمتها في بلورتهما تنظيمياً، فأن مشتركاً ثالثاً أساسياً ومحورياً - وهو هنا مجال الدراسة - يدفع الى ذلك وهو مشترك القوى الميدانية القتالية التي كانت بحوزة الطرفين، بغض النظر عن الصيرورة الذاتية لكل من هذه القوى، فالقوى الميدانية القتالية لحزب الله جاءت تأسيساً لجهود تعبوية سبقت ورافقت تأسيس الحزب وجاءت تأسيساً لخطاب نظري فكري وسياسي محلي مستلهم من خطاب التجربة الخمينية، بالإضافة الى خطاب الإمام الخميني ذاته ومفاعليه وتأثيراته في تعبئة تيار

الصحوة الإسلامية في العالم، وبهذا اللحاظ يمكن القول ان هذه القوى تعتبر حديثة عهد، غذت تأسيسها الخطابات المذكورة بالإضافة الى تحدي الاحتلال واستفزازاته، والحس الوطني الداخلي اللبناني وتحديات الاحتلال، ولقد هيأت قيادة حزب الله كل الممكنات الأخرى، بما فيها الممكن الطائفي وأثره التعبوي الذي يعتبر طبيعياً بحكم الحالة الطوائفية التي تطبع الحياة السياسية اللبنانية... هذا الممكن الذي لعب دوراً ايجابيا في مجمل الجهود التعبوية المحلية للحزب لتأسيس الذراع الميداني الذي قام بدوره فيما بعد وفق ما وضع له من خطط ميدانية وسياسية واستراتيجية.

أما القوى الميدانية العراقية فهي تختلف في هذا اللحاظ اختلافاً مهماً وكبيراً لصالح الحالة العراقية التي كانت قبل الثورة تختزن كوادر تنظيمية ميدانية مؤطرة تنظيمياً ورغم الخسائر الفادحة التي منيت بها هذه الحركة داخل العراق وفي المواجهة مع السلطة التي خاضها الشهيد محمد باقر الصدر، حيث كانت نتائجها خسارة آلاف من الكوادر المتقدمة والمتوسطة، ان لم نقل عشرات الآلاف وفق انعطاف اضطراري فاقد للتخطيط الاستراتيجي.

رغم ذلك، فإن آلافاً أخرى من الكوادر القتالية استطاعت ان تهاجر الى ايران الثورة، وان تشكل على الفور - وخلال فترة سنتين ما بعد الثورة - نواة قوى قتالية ضاربة، تحولت فيما بعد الى ما يشبه الجيش الصغير المنظم الذي سمي بفيلق بدر.. ففي هذا المشترك الميداني القتالي كانت المعادلة لصالح العراقيين سواء في عدد الكوادر او في زمن اعدادها وبلورتها، والسؤال الكبير الذي سنناقش تفصيلاته لاحقاً، يتعلق إذن في العقل القيادي لدى كلا الطرفين، حزب الله والحالة العراقية اللذين وضعا الخطط والاستراتيجيات لخوض المواجهة كلٌ على جبهته. كيف سارت تجربة المقاومة في حزب الله خلال ما يقارب العشرين عاماً؟ وكيف سارت تجربة فيلق بدر

خلال نفس هذه الفترة او اكثر منها - كما أشرنا -؟ هذا هو السؤال الجوهري الذي نحاول ان نبحث في تفصيلاته لاستنتاج الفوارق بين التجربتين على أساس العقل القائد المخطط لكل منهما.

ان هذه المشتركات الحيادية او المشتركات التي لصالح التجربة العراقية لا سيما من حيث حجم القوة الميدانية، او لنقل جاهزيتها، وحضورها المسبق بالنسبة لتجربة حزب الله التي تشكلت فيما بعد، إذا ما أخذنا الأمر بلحاظ الحجم السكاني لكل من لبنان والعراق. ليست هي وحدها التي تبرر الدراسة المقارنة، بل حتى الخصوصيات الذاتية لكلا التجربتين فيها ما يتشابه، وفيها ما يفترق بما لا يحول بالمحصلة من امكانية هذه المقارنة، إذ بالإضافة الى اختلاف محورية القضية والهدف لكل تجربة، وما يرتبه من معطيات مغايرة واسقاطات خارجية مختلفة سلباً وايجاباً لصالح او ضد كل تجربة، إلا ان هذا التغاير لا يلغي امكانية المقارنة، فلا شك ان هنالك من يقول ان القضية الفلسطينية تختلف اختلافاً جوهرياً، من حيث ما تتيحه من عوامل محلية وخارجية هي لصالح اللبنانيين تعبوياً وسياسياً، فهنا القضية قضية تتعلق بمحاربة الصهاينة واليهود، وقضية مركزية متفق عليها عربياً واسلامياً، ولها ابعادها وقراراتها الدولية وبعدها الأزموي التاريخي عالمياً، وهي بخلاف القضية العراقية لاسيما في البعد السياسي؛ فعلى خلاف محورية فلسطين الإيجابية هنالك محورية عربية - دولية سلبية في دعم صدام حسين لا سيما في أيام الحرب العراقية - الإيرانية. ان هذا الافتراض رغم صحته إلا ان له اكثر من وجه، إذ ان كل ذلك كان قائماً قبل تجربة حزب الله، إلا ان هذه التجربة لم تحصل لولا حدث الثورة الإسلامية في ايران، وهذا التغاير ايضاً اختل الى حد ما بعد انتفاضة شعبان - آذار، وقبلها احتلال الكويت، حيث تغير الموقف العربي والدولي من النظام الحاكم في العراق.

ان محورية فلسطين إذا كانت تشكل سبباً استقطابياً إيجابياً، فهذا السبب يبقى في حيز العوامل المساعدة، وليس السبب المركزي الأوحد في صيرورة تجربة حزب الله.. وحتى ما يمكن ان يقال في اطار عامل الأرض حيث الحزب خاض تجربته على الأرض اللبنانية، فيما المعارضة الإسلامية العراقية لم تكن تملك أرضاً في داخل الوطن كقاعدة انطلاق.. حتى هذا العامل هو عامل مساعد ليس إلا ... ومع ذلك فأن مسار القضية العراقية ميدانياً هيأ قواعد انطلاق فعالة... ولا يخفى ان قاعدة الأهوار وظاهرتها شغلت حيزاً كبيراً في معطيات القضية العراقية، وبقيت مفتوحة في أثرها وتأثيرها لسنوات طويلة، فالأهوار كقاعدة كانت محوراً من حيث التأسيس، ومن حيث الفعل الميداني لثوار الداخل، ولم تستثمر خارجياً بشكل مناسب، ومهما يكن من أمر فإن اشكالية الأرض داخل الوطن - مهما اتخذت من اهمية - فهي ما كانت تحول دون حسم الصراع مع صدام حسين لو كان هنالك عقل قيادي فعال، وخطط ميدانية فعالة، وفي الخصوصيات والمفترقات بين التجربتين يأتي أيضاً نموذج الحكم في العراق بقبضته الحديدية، إذ يرى البعض ان هذا النموذج تجاوز في بطشه النموذج الصهيوني، وإذا كانت هذه الرؤية صحيحة من ناحية فهي من ناحية أخرى وكما أثبتت التجارب لم تكن عاملاً سلبياً دائمياً بالضرورة في سياق هذه المقارنة، فالقاعدة العامة التي اثبتتها وقائع القضية العراقية ان القمع لا يولد إلا مزيداً من حوافز الممانعة والمعارضة، والدليل على ذلك ان حجم المعارضة في السبعينيات يختلف كماً ونوعاً عن حجمها في الثمانينيات والتسعينيات، إذ في ظل تزايد القمع والقسوة الداخلية تصاعد مؤشر الرفض والتحدي الداخلي بصورة طردية .

ان طبيعة السلطة في العراق كعقبة كبرى بوجه تفعيل العمل الميداني الإسلامي كانت تقابله عقبات محلية وضغوط خارجية، وقسوة اسرائيلية بوجه تجربة حزب الله ومع الفارق بين الحالتين، إلا ان هذا الفارق لا يكفي

لوحده أيضا، وبالاشتراك مع الفوارق الآنفة الذكر، ان ينفي اطلاقا وجوه المقارنة بينهما، إذ يبقى المحور الاجمالي للمشتركات والخصوصيات يسمح الى حد كبير في تصور رؤية المقارنة بين نموذج فيلق بدر كيف وظف من العقل القيادي الإسلامي العراقي وبين المقاومة الإسلامية في لبنان والعقل الإسلامي اللبناني في ظل مشترك العلاقة مع الإيرانيين، فهو مشترك ثابت سيتعاطى معه كلا العقلين، والمفروض ان يكون هذا المشترك حياديا، وإذا ما افترضنا جدلا انه اختزن لاشعوريا وعمليا نمطا متغايرا من التعامل مع العراقيين ليس لصالحهم فلا يمكن الجزم بالضبط بعدم امكانية التأثير على هذا الاختزان ((السلبي))، لو كان هنالك انسجام في الواقع الداخلي الإسلامي العراقي القيادي، فبما ان هذا الوضع لم يكن منسجما من الأساس فلا يمكن البناء على ((انحياز إيراني مفترض ضد العراقيين ولصالح اللبنانيين))، بل ينبغي التفكير في آليات العمل داخل الحالة الإسلامية العراقية ذاتها، فهي آليات تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية، وإذا ما أريد القول أيضا ان ايران انحازت الى السيد محمد باقر الحكيم على حساب الأطراف الأخرى، فانه حتى هذا الانحياز من حيث المبدأ يأتي نتيجة للواقع العراقي الذي رشحه او وافق عليه، ويبقى نتيجة لآليات العمل الذاتية التي اعتمدها الحكيم فيما بعد في العلاقة مع ايران.

ان هذا التفصيل ينبغي ان لا يجرنا الى مقارنة اشمل - الا كاستثناء بين كل تجربة العمل الإسلامي اللبنانية. وكل تجربة العمل الإسلامي العراقية، لأن هكذا مقارنة تحتاج الى دراسة تفصيلية - استغراقية ليس مجالها هنا، حتى لا نضع كل اطراف العمل الإسلامي العراقي على نفس الدرجة من المسؤولية في الاخفاق الذي حصل، بلحاظ تجربة حزب الله الناجحة، فهنالك اطراف كانت ايجابية، وهنالك اطراف كانت متعاونة بصدق مع الحكيم، لكنها حشرت في المعادلة بما اخرج قرارات الحسم من حوزتها، وفي

هذه الحالة لا يمكن وضع الجميع في نفس الدرجة من المسؤولية.

ان المقارنة هي بين حزب الله كتجربة مقاومة وبين فيلق بدر كقوة ميدانية، والقيادة السياسية التي تملك او تدعي امتلاك ناصية قرارها، وكأمر واقع فان المجلس الأعلى في العراق وزعيمه محمد باقر الحكيم هو طرف المقارنة الثاني في المعادلة. ويجد هذا التفريق مشروعيته من خلال ملابسات تأسيس فيلق بدر، وما انطوت عليه هذه الملابسات من احتكاكات غير معلنة، وبقيت حتى الآن غير مدونة، فعندما نعرف الحيثيات الأولى لتأسيس الفيلق سنعرف عندها اسباب هذا الشكل من المقارنة، والابتعاد عن شكل المقارنة التعميمي، بما يلحق من ظلم لأطراف أخرى، ربما ساهمت بشكل أو بآخر من خلال بعض الأخطاء بفشل التجربة، إلا انها لا يمكن ان تتوحد جميعاً في المسؤولية.

من هنا لابد إذن ان نمرَ - ولو سريعاً - على ملابسات التأسيس وحيثياته، ولو بما يعطي صورة اجمالية عن الحالة دخولاً - فيما بعد - الى التفصيلات الأخرى، أو المفردات الأخرى التي توضح الفرق الهائل الميداني بين التجربتين.

تاسيس الفيلق

ان فيلق بدر وبغض النظر عن الملابسات الصراعية السرية التي سبقت تشكيله تحول الى قوة ميدانية ضاربة، وهو قوة معبأة نفسياً ومعنوياً وعقائدياً.. وان الجزء الأكبر منها لم ينخرط في الفيلق تحت أي دافع مصلحي او معيشي .. انما هي انطلقت - أي هذه القوة البشرية - في الانخراط انطلاقاً من قناعة راسخة بحدث الثورة الإسلامية في ايران، وقناعة راسخة بالجهاد الإسلامي ضد النظام الحاكم في العراق، وانطلاقاً من اجواء عنيفة سبقت تنظيم الفيلق في احداثها شهدها داخل العراق قبل الهجرة، وبالإضافة الى كل هذا وذاك، فهي عاشت تجربة المواجهة الداخلية

مع السلطة خارجةً منها بإحساس مرير بالخسارة الفادحة التي لحقت بالحركة الإسلامية في العراق، وتتوج هذه الخسارة خسارة اكثر قسوة بفقدان قائدها الشهيد محمد باقر الصدر، وعدد كبير من الكوادر الدينية المتقدمة.. وبالتالي فإن كل تلك العوامل جعلت منها قوة فدائية - استشهادية جاهزة، وتملك الامكانات القتالية، والمعدات من الأسلحة والذخائر، وتتمتع بمرونة معقولة في اختراق الحدود الممتدة على طوال ١٢٠٠ كم بين ايران والعراق، لا يمكن لكل استنفار السلطة ان يسيطر عليها، الأمر الذي جعل من امكانيات تسللها الى داخل العراق امكانيات متاحة ومتوفرة، لا سيما في ظل طبيعة المنطقة الكردية الجغرافية، وتعاطف الكثير من الحركات الكردية المعارضة معها، بما يسمح لها في فتح مقرات ومعسكرات تدريب سرية، ومواقع اختباء تعطيها فرصاً إضافية لاختراق مواقع السلطة، وإستهداف ركائزها الأمنيـة لـو ان استراتيجية فعالة وضعت لتوظيفها ولو ان عقلاً قيادياً يتناسب ايمانه وتدبيره مع عناصر قوتها الذاتية كان متاحاً لها.

إذ ان ((تشكيل هذه القوة حصل بعد التصفية الدموية لحزب الدعوة الإسلامية في العراق، وقد اتخذ الهاربون من العراق من بقايا حزب الدعوة من منطقة الأهواز مقراً لهم، وكان المعسكر عبارة عن مبنى سكني لشركة نفط واستقر هؤلاء الأعضاء مشكلين من هذا المعسكر نقطة انطلاق، وكان ذلك عام ١٩٧٩ قبل انطلاق الحرب العراقية الإيرانية. بعدها اصدر الإمام الخميني فتوى بتحريم الانتماء للقوات المسلحة للأحزاب، وقد أثرت هذه الفتوى على المعارضة العراقية، ولكن كان من المفروض ان تتميز المعارضة العراقية بخصوصيتها، وقد اتخذ بعض الإيرانيين تلك الفتوى حجة لسحبها على الحركة الإسلامية العراقية وانشاء تشكيل يرتبط بالايرانيين بشكل اكبر وأدى ذلك بالكثير من انصار حزب الدعوة لأن يتركوا المعسكر لينشئوا معسكراً آخر بينما بقي دعاة آخرون في المعسكر الأول، واصبحوا نواة لفيلق

بدر، فكانت الدورة الأولى تتكون من الأعضاء السابقين بالإضافة الى آخرين..))[1].

و((تم تشكيل الفيلق على ضوء هذه الأحداث، فكان لابد للإيرانيين ان يعملوا على تشكيل ينسجم معهم بعيداً عن الأحزاب السياسية العراقية، فشكلوا الدورة الأولى ثم الدورة الثانية في عام ١٩٨٠ وبعد انتهاء الدورة الاخيرة شكلوا منها الفوج الأول باسم قوات الشهيد الصدر ثم شكلوا الأفواج الأخرى وهي فوج بهشتي ودستغيب والكاظم ثم شكلوا بعد ذلك لواء، ، في البداية كانت القوات قليلة ولكن بدأت بالتوسع بعد التحاق الجنود العراقيين الهاربين من العراق ومجيئهم الى ايران، وبعضهم كانوا لاجئين، وكانت النواة الأولى تتكون من أشخاص من مختلف الاختصاصات العلمية ومختلف الرتب العسكرية فبدأت تتطور هذه القوات مع العلم ان الضباط الذين أتوا لم يتم الاستفادة منهم ككوادر قيادية، ولكن فقط في عملية التدريب))[2] وبعد تشكيل اللواء.

((بدأت هذه القوات تتطور وبدأ الإيرانيون بتجربة الأسرى الموجودين عندهم للاشتراك في الحرب مع اللواء العراقي وكان الكثير من الأسرى يرغب بذلك، فتشكلت الدورة الأولى عام ١٩٨٥ وكانت تتكون من ١٦٥ مقاتلاً والتحقوا بالمعسكر واستلم الحاج أحمد الزيدي هذه الوجبة، وقد اشتركت هذه القوات في عمليات حاج عمران واستطاعوا في هذه العمليات تحقيق الأهداف المطلوبة منهم))[3].

هذا ما يدخل في حيثيات التأسيس، أما رسمياً فلقد ((تأسس فيلق بدر

---

(١) الملازم حسين حربي، أحد ضباط فيلق بدر، جاء كلامه هذا في سياق ندوة حول فيلق بدر لم تنشر حتى الآن عقدها ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)) وشارك فيها عدد من ضباط الفيلق، ويحتفظ المركز بنصوص الندوة مسجلة.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

في منتصف شهر رمضان المبارك من عام ١٤٠٤هـ بمناسبة ذكرى غزوة بدر الكبرى، أول معركة خاضها المسلمون ضد مشركي مكة في السنة الثانية للهجرة النبوية الشريفة))[٤]. و((خاض الفيلق خلال النصف الثاني من سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ معارك ضارية ضد القوات العراقية، قدم فيها قوافل من الشهداء والمعوقين))[٥] و((يبلغ تعداد قواته نحو ١٠ آلاف رجل تحت السلاح، وهنالك عدد من المتطوعين الذين يؤدون خدمة الاحتياط في دورات تدريبية))[٦] و((ينقل عن مدير الاستخبارات العسكرية العراقية السابق ومسؤول شعبة التجسس على ايران، اللواء الركن وفيق السامرائي بأن عدد قوات الفيلق يبلغ (٦٠٠٠) مقاتل))[٧].ان احصائية دقيقة لعدد قوات فيلق بدر لم تتوفر حتى الآن، والسبب في عدم توفرها ربما يعود لأسباب أمنية ويعود أيضاً الى طبيعة العمل في الفيلق، حيث ان بعض المنتمين اليه هم في عداد الكوادر الثابتة فيما ان بعضاً آخر على شكل قوى احتياطية تحت الطلب، وفق الظروف والطوارئ القتالية وما تتطلبه من اجراءات تعبوية، ويمكن فيما يتعلق بحجم قوات فيلق بدر ان نشير الى الكثير من الاحصائيات المتقاربة التي لا يمكن الجزم بدقتها، لا سيما تلك التي ترد على لسان بعض اعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حيث جرى استخدام الفيلق مشروعاً للإعلام والدعاية، ومن ثم اعطاء الأرقام التي تحقق هذا الغرض الإعلامي والدعائي، وبغض النظر عن ذلك، فان الذي لا جدال فيه هو ان تلك القوات مهما اختلف في احصائياتها وارقامها، فهي شكلت قوى قتالية ضاربة، وان عددها بدأ يتصاعد كرقم متغير، فهو أخذ يرتفع باضطراد عن هذا الرقم، اما تلك الأرقام المنخفضة أو

---

(٤) فائق الشيخ علي، ((اغتيال شعب)) ص٣٤٨. ط١، لندن ٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه ص٣٤٩.

(٧) المصدر نفسه.

المقللة لعدد قوات الفيلق، فبعضها تحاول ان تتعاطى معه سياسياً من اجل تقليل اهميته في خضم المناكفات السياسية التي شهدتها ولازالت تشهدها الساحة العراقية المتعددة الخطوط والأطراف وبعضها جاء في مراحل التشكيل الأولى إذ ان الفيلق تطور ((بسرعة بحيث اصبح وخلال سنة واحدة يتكون من ثلاثة آلاف مقاتل))[٨].

فوارق تاسيسية . . تاسيس المقاومة
حزب الله : السياسة في خدمة المقاومة
المجلس الأعلى : المقاومة في خدمة السياسة

مثلما بدا ان حديث الأرقام الدقيقة والمضبوطة لقوات فيلق بدر غير ممكن، كذلك الحال بالنسبة لقوات المقاومة الإسلامية في لبنان وارتباطها بلحظة تأسيس الحزب كحزب مقاوم للاحتلال بالدرجة الأساس، أي انه يقوم على فلسفة المقاومة وإيجاد ادواتها ومستلزماتها وصُنع مناخها السياسي، واجوائها التعبوية، وطرق وآليات هذه التعبئة. ومع ان حديث الأرقام يبدو أمراً صعباً هنا بالنسبة للتجربتين، إلا ان هذا لا يعني عدم وجود أوجه للمقارنة بينهما، كحالتين انطلاقا بلحاظ الحجم التقريبي للقوات والكوادر القتالية، ففيما بدت الحالة في فيلق بدر انه في حدود ما يقارب الستين بعد نجاح الثورة الإسلامية في ايران، كان عدد القوات يقارب ثلاثة آلاف مقاتل، بدت فكرة تشكيل حزب الله عام ١٩٨٢، أو بالأحرى فكرة تشكيل خلايا مقاومة للاحتلال وتحويلها فيما بعد الى اطار ميداني - سياسي لدى عدد محدود جداً في عقول بعض الكوادر العليا، ويقول الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله ما مفاده ((ان هذا العدد كان محدوداً جداً، بحيث بدا عندما كنا نطرح الفكرة - فكرة تشكيل المقاومة آنذاك - ان الآخرين يضحكون علينا، ويقولون لنا انكم بعد أيام

---

(٨) العقيد الركن أحمد الزيدي، ((ندوة بدر))، مصدر سابق.

ستقتلون))[٩] إلا ان هذه الفكرة انطلقت فيما بعد ونمت بسرعة كبيرة، ولم يمض سوى ثلاث أو أربع سنوات عليها حتى تحولت الى ظاهرة يمكن قراءة حجمها من خلال ما تنفذه ميدانيا من عمليات استشهادية مقاومة ضد الاحتلال، ومن خلال المناسبات التعبوية - الاستعراضية التي تضم الآلاف، أو ربما عشرات الآلاف من القوى الاحتياطية كمناسبة يوم القدس العالمي الذي أعلنه الإمام الخميني الراحل في آخر جمعة من شهر رمضان المبارك، حيث تحول هذا اليوم إلى يوم احتفالي - احتجاجي - استعراضي دوري بالنسبة للمقاومة الإسلامية في لبنان، وبالإمكان قراءة ما وصل اليه النفوذ التعبوي للحزب والمقاومة من خلال هذا اليوم الذي خفت في السنوات الأخيرة صفته الاستعراضية، لاسيما في جانب المعدات القتالية حيث كان استقرار الدولة في لبنان سببا في ذلك.

وعودة الى تأسيس تلك الفكرة التي استقرت في رؤوس عدد من الوجوه والرموز الدينية المؤمنة بالجهاد كأساس لانطلاقة جديدة لم يكن معلوما بدقة فيما إذا تأسس حزب الله في الضاحية أم في البقاع فأنه كان ((هنا وهناك عندما حصل الاجتياح الاسرائيلي ووصل الاسرائيليون إلى خلدة والبقاع الغربي، كانت هناك حركة أمل وتنظيم سري اسمه (حزب الدعوة الإسلامية) ومجموعات علماء وجمعيات اسلامية..

وعندما حصل الاجتياح اصبح هناك وضع أكبر من كل هذه الأطر، ووجد جميع الذين يحملون فكرا اسلاميا جهاديا ان مواجهة المرحلة تتطلب شكلا جديدا واسلوبا جديدا في المواجهة، ونتيجة للاختلاف حتى مع قيادة أمل على شكل التعاطي مع موضوع الاجتياح وما تبعه على المستوى السياسي المحلي، مثل اللقاءات في (قصر الرئاسة) في بعبدا وبشير الجميل

---

(٩) في آخر حوار له مع قناة *M.T.V* اللبنانية يوم الأربعاء المصادف ٤/١٧ /٢٠٠٢م، تناقلته في حينه الصحف اللبنانية.

الخ.. انسحب جزء من أعضاء أمل من الحركة والذين كانوا في حزب الدعوة قرروا حل التنظيم، وكذلك الذين كانوا يعملون في اطار مجموعة المساجد الصغيرة، والتقى جميع هؤلاء في مختلف المناطق، وقرروا التخلي عن كل اشكال هذه التنظيمات وحمل البندقية للمقاومة، حزب الله ولد في ساحة المقاومة على خلاف نشأة كل الأحزاب))(١٠).

حصل ذلك بالضبط ((على أثر الاجتياح الاسرائيلي مباشرة في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تداعى هؤلاء الإسلاميون لتكوين اطاره، فاجتمع مندوبون من مختلف المناطق وانشأوا هيئة تأسيسية ورسموا خطوطاً وكانت بداية التشكيل المنظمة للحزب))(١١).

وتقول قيادة حزب الله ازاء المقولات التي تعتبر ان الحزب اسس بقرار ايراني ان ((القرار داخلي لبناني اتخذه شبان لبنانيون بسلاحهم وأموالهم وكفاءاتهم، أما الدور الإيراني أو الدور السوري فجاء لاحقاً، انطلقت المقاومة لانجاز هدف معين، فقتالنا لم يكن منطلقه الحماسة او (فش الخلق) بل لتحقيق هدف مقتنعون بتحقيقه، وهذا يتطلب تدريباً - أي معسكرات تدريب - وتمويلاً وامكانات، وكادراً بشرياً، وهنا بدأنا التحرك واقمنا مجموعة عمل، وكنا مستعدين ان نمد ايدينا الى أي جهة أو دولة تبدي استعدادها لدعمنا))(١٢).

وفي حين كانت هناك تساؤلات حول دور الحرس الثوري الإيراني الذي ارسل الى لبنان اثر الاجتياح الاسرائيلي في الإشراف الميداني على هذا التأسيس، يرد الحزب بالقول على هذه التساؤلات دائماً بكلمة (لا) وان ((التأسيس لبناني، والقرار لبناني، والإرادة لبنانية، بعد تطور الأوضاع في

---

(١٠) السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله لبنان، مجلة ((الوسط)) لندن، ١٩٩٦/٣/١١ مقابلة.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

لبنان أثر الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، ونظراً الى احتمال اتساع الحرب وتطورها الى حرب اسرائيلية - سورية، وعلى رغم الحرب العراقية - الإيرانية يومها ونظراً الى العلاقة الاستراتيجية بين ايران وسوريا، قرر الإمام الخميني ان يرسل قوات عسكرية الى سوريا ولبنان من اجل مناصرتهما في الحرب. وعندما وصلت القوات الإيرانية كان حزب الله قد تأسس وكان تبين ان لا حرب سورية - اسرائيلية في الأفق، وان الاجتياح وصل الى حدود معينة، فانسحب جزء كبير من هذه القوات، أما العدد الذي بقي فقدم خدمات علمية ولوجستية وتدريبية وثقافية الى حزب الله وغيره))[١٣].

من خلال كل ما تقدم، إذا كان لنا ان نقف على ما يمكن ان نسميه فوارق تأسيسية بين التجربتين، القوى القتالية العراقية في ايران، والمقاومة الإسلامية في لبنان، فيمكن ان نقف على ثلاثة فوارق مهمة وذات دلالة في السياق المقارن لتقييم الأداء القيادي النهائي في توظيف هذه القوى لدى الطرفين.

أولاً: ان الفارق الأول والأهم يرتبط بثقل التأسيس بطابعه المقاوماتي - الميداني، حيث شكل هذا الطابع هاجساً منذ اللحظة الأولى لتأسيس حزب الله، وتلازم معه تلازماً تواصلياً، وبدا الجانب السياسي للحزب وكأنه تنظيم وادارة للجانب المقاوماتي - الميداني، وكأنه تفكير متحرك مفتوح لحماية المقاومة وانتزاع مشروعيتها وتهيئة مناخها الاقليمي والدولي، اذ بدت السياسة في خدمة المقاومة، وليست المقاومة في خدمة السياسة، ولقد تبلورت وتجذرت هذه المعادلة مع مرور الأشهر والسنوات، وبخلاف ذلك لم يبدو هذا الطابع أو الهاجس المقاوماتي في تجربة الفيلق من قبل قيادته، سواء كانت القيادة الإيرانية أو العراقية أو المشتركة، فعراقياً غلب الطابع الكلاسيكي الممكن في استخدام هذه القوات الذي تتيحه المرحلة - مرحلة الحرب العراقية الإيرانية - وزج هذه القوات بالحرب، فيما تفرغت القيادة - قيادة المجلس - الى تثبيت نفسها في ظل جو سلبي من الخلافات والنزاعات

---

(١٣) المصدر نفسه.

اللامعلنة حول الزعامة، ولم تتواصل الجلسات التي كان يعقدها بعض أعضاء المجلس لوضع استراتيجية عمل لتلك القوات الى نتيجة، وكانت جلسات متواضعة في أفكارها، ومرتبكة في اطروحاتها[١٤] .

وفي مرحلة ما بعد تلك الحرب - أي بعد ما يسمى بحرب الخليج الثانية - أخذ اتجاه استخدام الفيلق في ظل قيادته العراقية اتجاهاً اعلامياً - دعائياً، وبدا ان المعادلة كانت مقلوبة تماماً، وبخلاف ما سار عليه نهج حزب الله الذي جعل السياسة في خدمة المقاومة، كانت - في الحالة العراقية - المقاومة في خدمة السياسة وذلك من خلال الدعاية والإعلام - كما اشرنا - ومن خلال الحوارات السرية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مع الولايات المتحدة الأميركية والتي بدأت بعد فشل الانتفاضة مباشرةً .. ومعلوم ما لهذه الحوارات التي بقيت متواصلة حتى الآن واقتربت من مرحلة العلن من دور مباشر ولا مباشر في التأثير على قرارات استخدام الفيلق ميدانياً. فلقد تدرجت اشارات هذا الحوار خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية تدرجاً تصاعدياً، حتى توجت بالاعتراف العلني، أو بالأحرى الاستعداد لإجراء حوار مع واشنطن في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد آية الله السيد محمد محمد صادق الصدر، عندما قام الحكيم في زيارة الى سوريا وأدلى بذلك في حوار تلفزيوني[١٥] وكان توقيت الزيارة في حينه فُسر على انه خطوة باتجاه تحاشي ما حصل في احداث مسجد أعظم، على أثر استشهاد الصدر الثاني. على أية حال، لعل ما يفسر الحوار السري بين

---

(١٤) يحتفظ «المركز العراقي للإعلام والدراسات» بعدد مهم من محاضر الجلسات الخاصة لأعضاء المجلس في اطار مناقشة العمل الميداني وسيعمل على نشرها في عمل مستقبلي حول المجلس الأعلى.

(١٥) الحوار أجرته مع محمد باقر الحكيم محطة المستقبل التلفزيونية، ونشرت بعض فقراته صحف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

المجلس وواشنطن[١٦] والذي - كما اشرنا - تدرجت اشاراته العلنية، هو غياب هذا الاتجاه المقاوماتي في التفكير، وإلا فإن كل الأفكار والسلوك القديم من قبل المجلس حول علاقاته مع واشنطن تلاشت بصلافة مخزية عندما حضر عبد العزيز الحكيم وابراهيم حمودي ممثلين عن المجلس في واشنطن ضمن ما سمي بالاطراف الستة التي دعتهم للحوار في بداية الشهر الثامن من العام ٢٠٠٢ ونقلت صورهم في معظم شاشات التلفزيونات العالمية. إذ بدت وتيرة العلاقة بين المجلس وواشنطن وتيرة ساكنة، ولا تشبه وتيرة العلاقة بين طهران وواشنطن المتحركة دائماً في خضم مفتوح من الخلافات، كما لا تشبه وتيرة العلاقة بين حزب الله وواشنطن التي كانت الأكثر صخباً واصطداماً، إلا ان نهج ادراتها من قبل الحزب كان اكثر انسجاماً مع الذات، واكثر تعبيراً وصدقاً عن الاتجاه المقاوم - الميداني الذي سلكه الحزب بشكل واضح.

ان هذا المسار لكل تجربة في ادارة العلاقة مع واشنطن يكشف الى حد ما عن نهج التفكير القيادي منذ البدء.. بدء تأسيس التجربتين، إذ بقدر ما سارت تجربة حزب الله سيراً طبيعياً تكمل السياسة فيه المقاومة وتغطيها بما يعطي التجربة طابعها الوجداني الصادق الذي يفجر داخل الوسط اللبناني امكانات التعبئة، ويفتح آفاقاً جديدة لها، سارت تجربة المجلس سيراً ((حائراً)) بين ((الميدان)) والسياسة، وضعت رجلاً ((عرجاء)) في الميدان، ورجلاً ((سرية)) في السياسة الأميركية، فبدت المسيرة متلكئة، فصارت السياسة

---

(١٦) راجع في اطار الحوارات السرية والتصريحات العلنية للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية، قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠ - ٢٠٠٠)) اصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات))، وراجع أيضاً مجلة ((دراسات عراقية))، العدد المزدوج (٧ - ٨) التي يصدرها ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)) حول المجلس الأعلى.

تعرقل الميدان بدل ان تغطيه وتنشطه وتفتح له آفاقاً تعبوية.

وغابت في ظل ذلك الجذوة الوجدانية القادرة على الكسب والاستقطاب. وحلت محلها بذور التناحر داخل الفيلق والتطلع لدى بعض شرائحه نحو قيادة ميدانية بديلة.

ثانياً: اما الفارق التأسيسي الثاني، فهو كما اتضح فارق في حجم القوات، إذ كانت القوات العراقية المقاتلة آنذاك أكبر حجماً من قوات المقاومة في لبنان، الأمر الذي يشير الى ضياع فرصة استخدامها المبكرة كما ينبغي في ظل غياب عقل قيادي عراقي مركزي لم يُفكر في هذا الاستخدام، فالقيادة آنذاك، وحتى قبل مجيء محمد باقر الحكيم الى طهران، كانت قيادة ايرانية، أي ان الخط الأول للقيادة لم يكن عراقياً حتى داخل حزب الدعوة الإسلامية، فالشيرازي والحائري والآصفي والمدرسي كلهم ايرانيون، وبمعنى آخر ان ((الخط الكربلائي)) و((الخط الآخر))- حسب تصنيفات البعض المناطقية - في العراق، تقودهما قيادة ايرانية لا تصلح كواجهة لهذا العمل، الأمر الذي اتاح فرصة انطلاق قيادي لمحمد باقر الحكيم ((العراقي)) الذي يصلح ان يكون واجهة للعمل. ويُنقل عن السيد حسين الخميني ابن السيد مصطفى انه ذهب الى الإمام في تلك المرحلة واقترح عليه خمسة اسماء لتشكيل هيئة قيادية للعمل الإسلامي في العراق، وعندما اطلع الإمام على هذه الأسماء الخمسة قال له الإمام الخميني ((ان هؤلاء كلهم ايرانيون، كيف يقودون القضية العراقية)).

ان اشكالية الانتماء كان العقل القيادي الإيراني يُفكر بها اكثر من العراقيين أنفسهم الذين لم يكونوا في حينها بصدد دراسة هذه الاشكالية، إذ ان الشيرازي الإيراني يصارع الآصفي الإيراني الذي كان آنذاك ناطقاً رسمياً لحزب الدعوة الإسلامية حول قيادة العمل الإسلامي في العراق، فيما الشيخ محمد باقر الناصري والشيخ حسن فرج الله والشيخ مهدي محمد الخالصي كوجوه عراقية كانوا مهمشين عن قيادة العمل لأسباب متعددة. ان اشكالية الانتماء هذه لا تؤثر في دائرة الانتماء لذاته، انما تؤثر بالنهاية في الحصيلة

المعرفية لما تقتضيه المواجهة مع النظام من معرفة للمكان والمجتمع، وما تتيحه هذه الأسماء التي تنتمي الى ذات المكان من امكانية تعبوية داخلية، لا يستطيع الآصفي الذي لا يعرف التركيبة العشائرية الداخلية أو هو ليس جزءً منها ان يؤثر فيها، أو ان يعبأها داخلياً.

ثالثاً: الفارق التأسيسي الآخر بين التجربتين تمثل بعامل الزمن، إذ في عام ١٩٨٢ الذي يفكر فيه عدد محدود من الرموز اللبنانية ان يأسسوا تجربة المقاومة، في هذا العام كانت القوات العراقية مؤسسة كنواة بما لا يقل عن ثلاثة آلاف شخص، ومدربة وجاهزة للاستخدام.

التجاوز السياسي . . الى جنب حرب الاستنزاف

لم يكن يسيراً على الاطلاق تصور ولادة وصيرورة حزب الله في مراحلها الأولى، في خضم مرحلة من أصعب المراحل في الحياة السياسية اللبنانية المعقدة، ففي ظل هذه الحياة المحكومة الى شيء من الحرية السياسية بالنسبة الى العالم العربي والإسلامي من اليسير اعلان أي تشكيل سياسي او ميداني، لاسيما في مرحلة الحرب الأهلية اللبنانية، وهي حرب طالت لسنوات عديدة، إلا انه من الصعب جداً ان ينطلق هذا التشكيل الى أعلى سقف حزبي متصور من حيث الحجم والتأثير والدور في ظرف الدولة اللبنانية، وقبلها في مناخ الحرب الأهلية، فما دون ذلك هنالك عقبات ومطبات وعراقيل وصعوبات جمة، تخلقها حالة متحركة ومتحولة، وسيالة من استحقاقات الحرب الأهلية وامتدادات تأثير المحيط العربي والإسلامي والدولي على الداخل اللبناني، و((ثوابت)) المعادلة السياسية المحلية وسرعة عقد التحالفات وانخراطها، وخوف الكثير من الأحزاب والقوى المحلية من هيمنة نموذج من النماذج على ساحة لبنان، كساحة صراع اقليمي محتدم، وامتداد اقليمي راصد لهذه الساحة بكل متغيراتها.

من داخل شبكة العوامل المعقدة هذه وعوامل أخرى غيرها انطلق حزب

الله بمشواره التأسيسي، محاولاً تجاوز استحقاقات واسقاطات هذه الشبكة من العوامل وتأثيراتها عليه.. وتبقى محاولته هذه محاولة نظرية، لان نية التجاوز لديه ووضوح الهدف غير كافيين لعدم جره الى مستنقع الحرب الأهلية، فالقرار هنا ليس قراره وانما قرار الآخرين المتضررين سياسياً ونفوذياً من بروزه وامتداده ومصداقيته الميدانية.. وفعلاً جُر الحزب الى اتون الصراع الداخلي مراتٍ عديدة رغماً عنه إلا انه بنفس اصراره في مواجهة جبهة العدو، واجه التحديات الداخلية بكل قوة وعناد واصرار.. حتى اتضح للآخرين بان محاولة القضاء عليه او تحجيمه ليس أمراً سهلاً.

والحكمة في كل ذلك لا تكمن في الصمود الذي أبداه الحزب على الجبهتين الداخلية والخارجية، والبسالة المنقطعة النظير التي جسدها، انما تكمن حكمته في سياسة التجاوز التي اتبعها بعد الخروج من كل تحدٍّ داخلي اريد حشره به فهو مثلما لم يكن بادئاً في هذا التحدي، لم يكن في نفس الوقت مصراً على اثبات وجوده من خلاله.. انما دائماً كان متجاوزاً لكل ملفات التحدي الداخلي، عابراً عليها بسرعة، غير متوقف على اسبابها، عائداً دون تلكؤ نحو جبهته الأساسية، جبهة العدو الصهيوني، غير مفكر بالثأر والانتقام، متنقلاً الى تعايش آخر، ناسياً او متناسياً ما حصل، لم يتعامل بعد خروجه منتصراً من دورات الحرب الأهلية بسياسة الانتصار والاستعلاء واملاء الشروط، لا بل وتاركاً كل الشروط.. الى تعايش غير مشروط مع خصومه بالأمس.. جالساً معهم على طاولة واحدة للحوار والتنسيق من جديد.. وهذا ما نعنيه بالضبط من حكمة التجاوز وسياسة التجاوز، فلو ان قيادة حزب الله لم تتبع هذه السياسة لم يكن بامكانها اطلاقاً ان تحقق ما حققته في نهاية المطاف.. هذا التجاوز بالإمكان ان ينَظر له، لكن ليس من السهل تطبيقه على الأرض، ولقد استطاع حزب الله ان يطبقه نتيجة وضوح الهدف لديه، والاصرار على السير باتجاه هذا الهدف

أولاً وأخيراً، وهو تحرير الأرض اللبنانية، ودحر الاحتلال الصهيوني، ومواصلة مقاومته .. وتعميم نموذجه.

إذن فهو تجاوز محسوب يصل الى مستوى الصبر الصعب او قابلية التحمل اللاعادية، وليس هنا مجال متابعة ورصد المحطات التي تجلى بها هذا الصبر والتحمل اللامعتاد او المحسوب، وربما ان تصريحاً واحداً، أو نصاً واحداً للأمين العام الحالي لحزب الله السيد حسن نصر الله يكفي لإيضاح سياسة التجاوز، فهو يقول ازاء محطة من هذه المحطات ما يلي: ((.. وهنا أيضاً، أريد ان انبه وأقول في ١٣ أيلول تحت جسر المطار اطلقت عناصر الأجهزة الأمنية من أكثر من جهاز أمني النار على المتظاهرين عمداً، وقتلوا هذا العدد من الأخوة والأخوات وجرحوا كثيرين لملمنا جراحنا وصبرنا، وإذا كان لأحد ان يسأل اليوم ما هو أشجع موقف في تاريخ حزب الله، حرب تموز، حرب نيسان - أشجع موقف في تاريخ حزب الله، موقف حزب الله في ١٣ أيلول كان يحتاج من كل قيادة حزب الله إلى الوعي والحكمة والشجاعة والجرأة، واستشراف المستقبل، وتحمل المسؤولية بجد، من السهل ان يطلق الإنسان النار على الآخرين، ولكنه من الصعب ان يحمل جرحه ويمشي، ومن أسهل الأمور في ١٣ ايلول كان ان تنجر الى الفتنة ويمشي معك الناس، ويعتبرونك شيخ العشيرة التي تحمل الزمام وتأخذ بالثأر، لكن كان اشجع موقف، وأحكم وأوعى موقف للقيادة المؤتمنة، هنا لا امدح نفسي، أنا واحد من مجموعة كبيرة تأخذ هذا القرار وأنا أصغرهم واضعفهم، اننا حملنا جرحنا ومشينا))[١٧].

ويواصل نصر الله كلامه قائلاً: ((من الأهداف في ١٣ ايلول او من النتائج المتوقعة من ١٣ ايلول، بعدما اطلقت عناصر من الجيش اللبناني وقوى الأمن

---

(١٧) خطاب أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في ذكرى ١٣ أيلول، اعلان نبأ استشهاد نجله هادي ورفيقيه هيثم مغنية وعلي الكوثراني/ كتاب ((سجل النور)) ص٢٢٦، صادر عن الوحدة الإعلامية في حزب الله.

الداخلي النار على الناس، ان مثل هذه المجزرة لا يتحملها حزب الله، وان ينزل حزب الله بسلاحه، وان يتحول لبنان الى ساحة حرب مرة أخرى، كان المطلوب ان يطلق حزب الله النار على الجيش اللبناني ليستمر عناصر الجيش باطلاق النار على حزب الله، وليدخل اللبنانيون في فتنة، عنوانها حزب الله والجيش اللبناني، لا نعرف اين تنتهي، لكن بصبركم وبوعيكم والتزامكم ورباطة جأشكم وصلنا الى نقطة لا يطلق فيها الجيش النار على حزب الله، ولا يطلق فيها حزب الله النار على الجيش، بل يطلق فيها الجيش وحزب الله النار على عدو لبنان والأمة اسرائيل، كان المطلوب ان يقتل احدنا الآخر، بالصبر والحلم والحكمة، وبتوفيق من الله اصبحنا نقتل معاً بيد اعدى عدو لهذه الأمة. ونرزق الشهادة معاً. ونبارك لهم، ويباركون لنا، ونواسيهم ويواسونا))[١٨].

ويضيف السيد نصر الله قائلاً: ((هذا نصر كبير لمن يعرف ماذا يعني ان تدخل لبنان في فتنة لا تعرف أولها ولن تعرف آخرها، هذه بركات دماء هؤلاء الشهداء، ومظلومية هؤلاء الشهداء، ونحن نقول لكل الناس ولكل الشعب والقوى تعالوا نتعالى عن جراحنا وكل هذه الأخطاء، وفوق كل هذه الجرائم، لندوس ونلملم جراحنا، ونتوحد لقتال عدونا، لأننا أمام خيارين، أما أن نلملم جرحنا أو نزول من الوجود، ان نلم جرحنا يعني ان نتعاون ونتكاتف ونهزم هذا العدو ونذله ونصنع لأمتنا النصر، ان نفتح جراحنا يعني ان يقتل احدنا الآخر ليأتي العدو الاسرائيلي ليتنزه في لبنان، ولييأس الناس منا، كما يئسوا في اجتياح ١٩٨٢، كان هناك عار ان هناك من رش الورد على الاسرائيليين عندما دخلوا، هل نقول ان هؤلاء الناس كلهم خبثاء او عملاء؟، لا ولكن ما كان يحصل في الساحة اللبنانية أوصل الكثيرين من

---

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

الناس الى الحد الذي اصبحوا ينظرون فيه الى العدو الاسرائيلي على انه منقذ))[١٩].

هذا النص يوضح بما فيه الكفاية ما اسميناه سياسة التجاوز المحسوب ازاء المحاولات العديدة التي رافقت صيرورة الحزب وعمره والتي ارادت اما تحجيمه او ايقاعه في أتون الحرب الأهلية، ولو كان الحزب قد عمل بمنطق الثأر ورد الفعل والانتقام ونشوة الانتصار الآني لما استطاع ان يفلت من كل الكماشات الخطيرة التي وضع فيها.

من هنا نعود لنقول ان صيرورة حزب الله ومسيرته الطويلة ما كان لها ان تكون بهذه الطريقة لولا سياسة التجاوز الذكية التي اتبعها وأرساها جنباً الى جنب حرب الاستنزاف التي قادها ضد العدو الصهيوني وخلافاً لصعوبات هذه الصيرورة - كما اشرنا سابقاً.

كان مفروضاً للحركة الإسلامية في العراق ان تنظم انطلاقتها الثانية، المهجرية في ايران بسهولة ويسر، لانها لم تواجه تحديات كالتي واجهها الحزب في صيرورته المحلية ولأن كوادرها القتالية والجهادية التي هاجرت الى إيران لازالت تعيش مرارة صدمة العراق، والخسارة الجسيمة التي لحقت بها عبر بشاعة السلطة، ومستلزمات تعبئة هذه الكوادر كانت مستلزمات ممكنة الى حد ما، والتحدي الأكبر الذي كان يقف أمامها، هو ربما تحدي بناء العلاقة مع ايران المنتصرة آنذاك بشكل متوازن يسمح بابراز خصوصية الحالة العراقية، وخصوصية قرارها، وهذا التحدي كان ممكناً له ان يتلاشى بعد تأسيس تجربة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلا ان قيادة هذا المجلس وبدلاً من سياسة التجاوز التي عمل بها حزب الله، عملت بسياسة الاستقواء بالدولة من اجل تحجيم الآخرين قبل اسقاط السلطة في العراق.

---

(١٩) المصدر نفسه.

وربما ان ما يقوله حسن شبر عن السيد محمد باقر الحكيم وما مفاده ((ان القضاء على حزب الدعوة ينبغي ان يتم قبل القضاء على صدام حسين)) يوضح الى حدٍ كبير عقلية تحجيم الآخرين المسيطرة على القيادة[٢٠].

عقد قيادي اتكالي... وأنانية سياسية

ان الدور الميداني الذي مارسه فيلق بدر لا ينسجم مع حجمه وامكاناته، لا بسبب ضعف همة كوادره، انما هؤلاء الكوادر كانوا على درجة عالية من الكفاءة والاستعداد القتالي.. ولكن بسبب سوء التخطيط والادارة، وضعف القرارات وتحديد الأهداف، وانتخاب الاستراتيجية القتالية الميدانية. ومع ان قرار فيلق بدر العسكري قد لا يكون حقيقة بيد محمد باقر الحكيم - وهو ما لا يعترف به - بل هو قرار خاضع في أحيان كثيرة الى الإيرانيين، مع ذلك إلا ان هذا الواقع تتحمل مسؤوليته ايضاً القيادة الإسلامية العراقية، التي عليها ان ترسم افاق العلاقات مع الإيرانيين، وتحدد طبيعة هذه العلاقات، وفق ما يحدد مصالحها، وهي سواءً حاولت ذلك ام لم تحاول فانها بالنهاية فشلت في خلق نمط من العلاقة المتكافئة مع ايران التي تسمح لها بخيارات للمواجهة مع النظام الحاكم في العراق كما تريد.

لقد خضعت قيادة الفيلق الى الإيرانيين والى الحكيم والى الاثنين معاً ورغم ادعاء الحكيم فيما بعد ان الفيلق تابع له إذ ((فلذلك اهملوهم بكل الجوانب، وأرادوا ان ينتهي الفيلق ووصف أحدهم وهو أحد المسؤولين الإيرانيين الفيلق بجثة هامدة.. وعندما حدثت الاصطدامات والتمرد تدخل الإيرانيون لأن ذلك أقلقهم.كان الحكيم لحد هذه اللحظة لم يستلم قيادة

---

(٢٠) راجع للتأكد من هذه المقولة كتابنا ((محمد باقر الصدر.. بين الدكتاتوريتين)) اصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)).

الفيلق ولكن كان له خيوط تعمل داخل الفيلق، لذلك سلم الإيرانيون بعد هذه الأحداث قوات بدر للحكيم، فنظموا مؤتمر (في هيئة الأركان الإيرانية) ضم (١٥٠) عضواً من قيادات قوات الفيلق، وكان حتى هذه اللحظة فرقة وليس فيلقاً ولكن أصبح فيلقاً بعد هذه الأحداث، وحضر هذا المؤتمر حسن فيروز آبادي رئيس هيئة الأركان المسلحة للقوات الإيرانية، والشيخ سالك وهو ممثل ولي الفقيه للقضية العراقية، ومسجدي وبعض من كوادر الحرس، وقد حدث ذلك بعد عام ١٩٨٩..))[٢١]

و((كان السيد الخامنئي يهتم بفيلق بدر بشكل كبير لكن بعض القنوات التي يرسلها لم تكن كفوءة في نقل الأحداث، كان هناك خمس لجان في فيلق بدر منّصبة من قبل السيد الخامنئي، ولكن ميول الذين ينقلون الأحداث متنوعة، فمنهم مَن كان يمثل تياراً قومياً ايرانياً ويعتبر ان ايران للايرانيين، فهؤلاء يعتبرون فيلق بدر قد استنفد اغراضه واصبح غير مفيد.. ولم يكن دور الممثلية في الفيلق دوراً فعالاً ونشطاً لأنه يصطدم مع قيادة الفيلق، كان هناك أمران في الفيلق يتمثل في القضايا الأمنية وممثلية الفقيه، الشيخ سالك هو ممثل الفقيه ولم يكن الشيخ سالك يحضر شخصياً بل يرسل الوكلاء الذين لا ينقلون الأحداث بشكل دقيق..

بشكل عام أغلب المقاتلين في فيلق بدر هم أناس مضحون، يهدفون الخلاص من النظام وبالرغم من الظروف القاسية كان الجميع مستعداً للتضحية))[٢٢].

ان قوات فيلق بدر استخدمت في جبهات القتال أيام الحرب العراقية - الإيرانية، وكان توظيفها في هذه الحرب خطأً استراتيجياً كبيراً لأسباب متعددة ومؤشراً على عدم وجود خطة أو نظرية للمواجهة بخلاف وضوح

---

(٢١) الملازم حسين حربي، ((ندوة بدر))، مصدر سابق.

(٢٢) المصدر نفسه.

استراتيجية الاستنزاف لدى حزب الله:

أولاً: لأن جبهات القتال الإيرانية لم تكن في حينها تشكو من نقص في الكادر البشري القتالي، لا بل ان فائضاً بشرياً هائلاً في السنوات الأولى للحرب من قوات التعبئة ((البسيج)) كان ينتظر دوراً ما للمشاركة في جبهات القتال، وكان من الواضح ان استراتيجية الجموع البشرية التي استخدمتها الجمهورية الإسلامية ضد تفوق التكنولوجيا الحربية التي كان يزود بها العالم نظام صدام حسين.. ان هذه الاستراتيجية تكفي دليلاً على عدم حاجة الإيرانيين لقوات بشرية قتالية على خطوط الجبهة، الأمر الذي يفرض على القيادة الإسلامية العراقية ان تدرك ذلك، وان تفكر في خيارات أخرى في اطار استراتيجية المواجهة مع النظام الحاكم في العراق آنذاك.

ان العمل بخيار دمج القوى القتالية العراقية مع القوى العسكرية الإيرانية في جبهات القتال ينم عن عقل قيادي اتكالي، يراهن على حسم الحرب ايرانياً دون ان يؤسس لتجربته حتى من داخل هذا الرهان، ودون ان يؤسس لتمايزه ولدوره الخاص، إذ بدون هذا التأسيس لا يمكن اطلاقاً ارساء علاقات متكافئة مع ايران تخدم الطرفين فما عمل به العقل القيادي الإسلامي العراقي للقوات هو نوع من التحاق بالتجربة الإيرانية، لا نوع من التأسيس، وبقدر ما ان هذا الأخير يكون بمصلحة الطرفين فان الالتحاق لا يحقق مصلحتهما اطلاقاً، ولا يمكن تبرير ذلك من خلال القول او الإشارة - ولو بالخفاء - الى ((فشل الرهان على الإيرانيين))، فليس الإيراني هو وحده مسؤولاً عن اخطاء التجربة، إذ ان المطلوب فهم العقل الإيراني والظرف الإيراني وطبيعة المرحلة قبل ترحيل الأخطاء اليه، فالإيراني قد يخطأ، وقد يفكر بمنهجه الخاص وحساباته ومصالحه الخاصة لكن بالنهاية هنالك من استطاع ان يرسي علاقة صحية مع ايران - كما في المثال اللبناني - وهناك من لم يستطع التعامل مع الإيرانيين، فليس لإيران خيار آخر في تلك الفترة التي كانت هي بحاجة ماسة الى المعارضة العراقية الإسلامية، لو ان هذه المعارضة

كانت لها ظروفها الداخلية المتجانسة، وخياراتها الواضحة، واستراتيجياتها الخاصة ولم أنها تملك عقلاً قيادياً فعالاً. ولا يمكن لأحد ان يتوصل ان ايران كانت تريد من العراقيين ان يشاركوا في جبهات القتال لا غير، فهي كانت تعمل بجد على اسقاط السلطة في العراق، وهي بحاجة الى غير هذا الخيار في توظيف الكادر القتالي العراقي، لكن عندما لم تجد من يقدم لها الخيارات ويقول (لا) لخياراتها المتاحة ستسير في هذه الخيارات.

ويقول العقيد الركن احمد الزيدي: ((لم يكن هناك انسجام حقيقي في الفيلق، كان الغرض من تشكيل قوة بدر هو أن تكون هناك قوة مسلحة تمثل المعارضة العراقية قادرة على ان تحقق عملاً من اجل تحرير العراق، وكلنا كنا نأمل أن تتطور هذه القوة وتتوسع بالتدريب وبالأهداف، وذلك لم يحصل وشكّل ذلك احباطاً وبدأت هذه القوات تتوجه توجهاً ايرانيا صرفاً وكأننا نقاتل عدواً وهمياً في (الواق واق) وكانوا يربطون كل شيء بصدام واصبح العراق هو صدام، وعند اللقاء بالسيد الخامنئي طُلب منه ان يخصص جزء من الجبهة للفيلق، فقال الخامنئي: ألستم عراقيين وهم عراقيون، فحتى الخامنئي يفكر بهذه الطريقة.

لقد انمحى مفهوم الوطنية لم يكن هناك أحد يتجرأ بالقول ان بعض الإيرانيين على خطأ، وقسم من هؤلاء الذائبين بولاية الفقيه اقترحوا ابدال الرتب العسكرية للضباط العراقيين وجعلها ايرانية، وقاموا بتقسيم القوات بطريقة بائسة، قسم مرتبطون بالحرس وهم يشكلون جزء مهماً من القوات، وهؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة، وقسم آخر وهم الذين يدعَون لأنفسهم أنهم من الحركة الإسلامية في العراق، يعني أنهم لديهم أقدمية، أما الآخرون فلهم مكان ثالث، والأسرى يأتون بالمرتبة الرابعة... هذا التقسيم ليس لصالح القوات، بل لصالح أشخاص ذوي مصالح آنية، وهذا خطأ كبير فمجرد أن يحدث أمر ما يمكن أن يهدم هذه القوات، وهذا ما حصل في

أحداث باختران. وأنا لما كلفت بأول وجبة من الأسرى، حاولت أن أزيل صفة الأسير منهم، لأن الأسير خرج من أسره ليموت فيجب ان يتمتع بالحرية، ولكن الذين وقفوا ضدي هم الذين يقفون مع الإيرانيين، بحجة أن الأسرى قاتلوا الجيش الإسلامي ويجب أن يكون وجودهم وتصرفاتهم وتطلعاتهم ذا حدود، كان هناك حرس في المعسكر يراقب الأسرى فقلت لهم ليس هناك أي داع لذلك، لأن الأسرى سوف نعطيهم السلاح وسوف يقاتلون فلا داعي للشك بهم، لقد حاولت بكل جهدي أن اجعلهم يشعرون انه ليس هناك فرق بينهم وبين الآخرين، حتى يستطيعون أن يواجهوا قضية الموت التي تتربص بهم...))[٢٣]. ان هذا الواقع التعاملي مع الأسرى حصل مع أن بعض قيادات المجلس كانت ترى ضرورة تشجيع الأسرى في حين ان خط التزلف للإيرانيين كان يعمل خلافا لذلك[٢٤].

---

(٢٣) العقيد الركن احمد الزيدي، ندوة المركز حول فيلق بدر، مصدر سابق.

(٢٤) فيما يلي نص لأحد الكتب الرسمية في اطار سياسة تشجيع الأسرى ويمكن ملاحظة صورته الأصلية في ملحق رقم (٢٥): ((بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموقرة

م/ كتاب الشكر للأسرى العراقيين وبيان المجلس حول القروض والديون والمساعدات المقدمة للنظام الصدامي الكافر.

كانت هيئة الرئاسة الموقرة قد أحالت الى اللجنة السياسية والإعلامية صياغة كتاب الشكر للأسرى العراقيين الذين كتبوا الى المجلس عن رغبتهم في المساهمة الحقيقية في معركة الإسلام ضد الكفر وأرسلوا مبالغ نقدية مساهمة منهم في دعم المجلس. كما اقترح ممثل الجمهورية الإسلامية الأخ الدكتور هادي اصدار بيان خاص حول المساعدات والقروض التي قدمتها دوائر الامبريالية والاستكبار العالمي للنظام الصهيوني الصليبي الصدامي وقد كتب رئيس اللجنة كتابين حول هذين الموضوعين وتم التداول بشأنهما مع سماحة السيد الناطق الرسمي باسم المجلس تجدونها طيا مع فائق الاحترام.

ملاحظة. باقتراح من سماحة السيد رئيس المجلس تم التداول بشأن الكتابين مع سماحة السيد الناطق الرسمي وبالسرعة المطلوبة.

حسين الصدر/رئيس اللجنة السياسية ١٨/٤/رع ١/ ١٤٠٣هـ

اطلعت عليه، جواد الخالصي (التوقيع)، أكرم الحكيم (التوقيع) محمد الحيدري (التوقيع))).

ان التزلف للإيرانيين من قبل بعض القيادات العراقية - الذي يوضحه هذا النص - يقابله ما مر معنا من اصرار لبناني على لبنانية ((التأسيس والقرار والإرادة)) من قبل قيادة حزب الله، وضبط هذه اللبنانية بعلاقة تفاهمية متماسكة مع ايران بما يتيح للبناني الاجتهاد في ملفه وما يقتضيه من أفكار وخيارات.أما مقولة ان الإيراني احتاج فيلق بدر في مقابل ((مجاهدين خلق)) في العراق، فان هذه المقولة حتى ولو صدقت فهي تصدق على سنوات ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية، ولا تصدق على زمن فترة الحرب.

ثانياً: وبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية لم يكن لدى الإيرانيين ما يشجعهم على الاحتفاظ بالفيلق، لولا حدث احتلال الكويت ومن ثم حصول الانتفاضة الشعبانية، ومن ثم دخول القضية العراقية منعطفاً جديدا وخطيراً في الحسابات الدولية والاقليمية.

وكان حدث الانتفاضة بحد ذاته مؤشراً كبيراً على محنة الفيلق، حيث ان قيادته والقيادات الأخرى التي لم تفكر في استثمار قوات الفيلق إلا من خلال الاشتراك في جبهات القتال طيلة سنوات الحرب، فوجئت بالانتفاضة كحدث ثوري داخلي ضخم، وهذه المفاجأة تدلل مرةً أخرى على تخلف العقل القيادي الإسلامي عن استشراف آفاق القضية العراقية وامكانياتها اللاحقة، وتطوراتها المحتملة، وكان بديهياً في ظل هذه الصدمة والمفاجئة ان لا يصار الى استثمار الفيلق وقوات المتطوعين من خارجه في الانتفاضة، فالتنافس والصراع الداخلي والطموح نحو الزعامة الفردية وعدم التفكير في بلورة اطار جدي للعمل المشترك، كلها عوامل حالت دون دراسة دور ما للمقاتلين العراقيين الذين كانوا على الدوام حاضرين لتلبية حاجات طوارئ ساحتهم العراقية لا سيما أيام الانتفاضة.

((إذ بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية كانت ادارة الفيلق ضعيفة وكان الفيلق من ٧ آلاف، نصفهم يمثلون الجانب الإداري، ولم يكن هناك تطوع حيث أغلقوا باب التطوع بعد وقف اطلاق النار، لذلك لم يكن هناك ديمومة

لهذه القوات، وكان متوسط عمر هذه القوات هو ٣٨ الى ٤٠ سنة، وكان الفيلق غير قادر على الدخول الى العراق لأنه خائف من استهداف قوات التحالف الدولي فلذلك بقوا موزعين على ثلاثة قواطع على الحدود بقيادات إيرانية وهم شمس وباقري ودانائي أما الحكيم فكان في طهران ليس له علاقة بهذه القوات، فالإيرانيون انتظروا فرصة سقوط النظام حتى يحققوا اهدافهم، لكن كانوا يعتقدون أن الفيلق غير قادر على تحقيق شيء...))[٢٥].

و((لم يعتقد الايرانيون ان قوات بدر قادرة على تحقيق ذلك باعتبار ان بدر لم تصنع الحدث، وكانت الخطة تقتضي ان تكون قوات بدر هي التي تقود الجماهير وتوجهم لذلك دخل الكثير من المبلغين والكثير من الأشخاص بدون سلاح لأن الأسلحة كانت موجودة في العراق. لكن المشكلة انه لم يكن هناك تخطيط وتهيؤ لقيادة الانتفاضة، فمثلاً كان دخول الأشخاص الى العراق بشكل ارتجالي وسريع الى البصرة والكوت بدون دراسة وتخطيط ولم يكن الفيلق في العراق سيد الموقف لأنه كان هناك خطوط مختلفة، فلم يستطيعوا سحب البساط من هؤلاء، فكان دخوله كقوة مساندة لهؤلاء، وكانت هناك شخصيات لها خبرة كبيرة لم يُعط لها دور، كما لم تستعمل الطرق العسكرية في اثناء الانتفاضة، فبقيت قوات الانتفاضة في حالة طيش، تتلاعبها الاشاعات ...))[٢٦].

ان هاجس الزعامة الفردية بالإضافة الى عوامل الصراع التي ذكرناها آنفاً خلق لوناً من ألوان ما يمكن تسميته بالأنانية السياسية القيادية التي حاولت ان تفرض اسماء موالية لها في إدارة العمل العسكري[٢٧] ، على الخلاف مع

---

(٢٥) الملازم حسين حربي، ندوة المركز حول الفيلق، مصدر سابق

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) راجع في ملاحق الكتاب كتابين سريين حول تعيين بعض قيادة العمل العسكري، ملحق رقم (٢٦) وملحق رقم (٢٧) .

تجربة حزب الله لبنان التي قدمت مثالاً مغايراً تماماً لهذه الأنانية السياسية، فاللافت للنظر في تجربة حزب الله انه اسس لهذه التجربة بجهود ذاتية مضنية محلياً، لا بل - كما اشرنا - ان العديد من الأطراف المحلية حاولت بشتى الجهود ان تعرقل تأسيسه الذاتي هذا، إلا ان سياسة الحزب الاستيعابية لم تكن أنانية ومصرة على احتكار الانتصار الذي هو حق ذاتي خالص لها.. بل انها تقصدت تعميم الانتصار على كل اللبنانيين، دون ان تقف على حسابات سابقة، أو حساسيات قديمة، او مواقف عدائية ماضية، إذ ان سياسة تعميم الانتصار - التي سنقف عندها لاحقاً - التي عمل بها الحزب كانت سياسة تجاوز تعكس عقلاً تصالحياً رائعاً مع الواقع.

ثالثاً: وبعد تعاطي القيادة الإسلامية العراقية مع قوات فيلق بدر أيام الحرب العراقية - الإيرانية، وفي حدث انتفاضة شعبان.. تحول دور فيلق بدر الى دور يقوم على معادلة جيش مقابل جيش - حسب ما تفيده وما تعكسه ادعاءات ادبيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - التي حاولت ان تظهر عمليات الفيلق ومواجهته مع قوى الجيش العراقي النظامي.

وواضح ان هذه المعادلة غير متكافئة، وان هذه ((الاستراتيجية)) لم تدرس بشكل دقيق، لأنها استراتيجية وضعت المجاهدين في بعض الأحيان أمام قوات عسكرية عراقية مساقة قهراً الى جبهات القتال، وستكون نتيجة هذه الاستراتيجية خسارة مضاعفة، إذا عرفنا ان صدام حسين وضمن سياسته الحربية كان يزج في بعض الأحيان القوى العسكرية غير المرغوب بها الى الخطوط الأمامية، والى المناطق الجنوبية اللامستقرة، وبالتالي فهو ضمن استراتيجيته هذه يحاول ان يضرب عصفورين بحجر واحد، فهو يحاول ان يتخلص من هذه القوى غير المرغوب بها، ومن المجاهدين في آن معاً، فالخسائر من أي طرف تكون فهو الرابح الوحيد في المعادلة[٢٨].

---

(٢٨) راجع في هذا الاطار دراستنا حول ((المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)) في ((دراسات عراقية)) العدد (٧ -٨) مصدر سابق.

لقد حشرت القوات الإسلامية العراقية في هذا الخيار وحسب ما يقول أحد الضباط ((هذا ظرف واقع فرض على قوات بدر ان تتعامل بهذه الطريقة وإلا فلا توجد طريقة أخرى، طبعا جيش مقابل جيش ولكن هل كانت هناك خطة موجودة في كل عملياتها.. سأعطيك صورة عن العمليات وكيف تحدث، نحن في الجيش عندما نعمل عمليات أول شيء نكتبه هو الهدف، ما هو الهدف من العمليات؟ العمليات الصغيرة لها هدف يرتبط بهدف آخر أكبر، هناك هدف خطير وهناك هدف أكثر خطورة، القضية درست بهذه الطريقة ووضعت أهداف خطيرة وأهداف أخرى، جرت العمليات بشكل عشوائي وليست بخطط مدروسة، والهدف؟ الاحتفاظ بهدف؟ الوصول الى منطقة؟ اسقاط صدام؟ ليست هذه أهداف..))[٢٩].

وازاء هذه الاستراتيجية استخدمت ايضا استراتيجيات مواجهة أخرى مع السلطة في العراق كانت اكثر وقعا وتأثيرا على السلطة، كاستراتيجية العمليات النوعية التي تستهدف الرموز العليا للسلطة، إذ ان واحدة من هذه العلميات النوعية وهي محاولة اغتيال عدي صدام حسين التي لم تنفذها قوات بدر بالطبع اثرت على هالة السلطة اكثر ربما من كل ما قام به فيلق بدر منذ تأسيسه حتى الآن، ولا يعني هذا الكلام بالتأكيد تهوينا من مقاتلي الفيلق الذين ابلو بلاء حسنا في كل المهمات التي انيطت بهم، والذين كان معظمهم بحق أبطالا حقيقيين، ومفخرة من مفاخر هذا البلد الذي لم ((يحالفه الحظ)) على طوال التاريخ - حسب كلام للعلامة المرحوم محمد مهدي شمس الدين - بقيادة كفوءة تقوده الى حيث الخلاص، وكان كلام شمس الدين هذا الذي قاله لي شخصيا قبل ظاهرة الصدر الثاني. وصرح بهذا المعنى ذات مرة الى صحيفة ((نداء الرافدين)) عندما كنت اترأس تحريرها حيث قال ((المواهب العظيمة التي يتحلى بها الشعب العراقي من حيث الشجاعة

---

(٢٩) العقيد الركن أحمد الزبيدي، ندوة المركز حول فيلق بدر، مصدر سابق.

والإخلاص والاندفاع ما اتيحت لها على مدى تاريخه الحديث قيادة واعية حكيمة تراعيها وتوفر لها أدنى الشروط الضرورية للتعبير عن مكنونات هذا الشعب))[٣٠].

اننا عندما نقول ان محاولة عملية اغتيال عدي صدام حسين اثرت على السلطة أمنياً ونفسياً وخارجياً اكثر من كل ما قام به الفيلق، فأننا لا نعني بالتأكيد ابناء الفيلق الأبطال الذين ضحى اكثرهم بكل ما تعنيه كلمة تضحية من معنى، ولكن نعني بذلك العقل القيادي الذي يقرر، ومتى يقرر؟ وكيف؟ وبعد عملية عدي ربما بان توجه لدى قيادة الفيلق ((العراقية)) بإعادة الحسابات والتجارب الماضية وحصلت بعض العمليات .. إلا ان كل ذلك بقي في الحيز الهامشي، لا في الحيز التأسيسي أو الاستراتيجي او اعادة القراءة الجذرية.. انما جاء وكأنه رد فعل التحاقي بهذا النوع من العمليات ((عملية عدي)) فحصلت محاولة اغتيال فاشلة لحمزة الزبيدي ومحاولات أخرى إلا انها توقفت، الأمر الذي يؤكد ان هذه العمليات كانت بسبب رد الفعل الالتحاقي ولم تكن تعبيراً عن استراتيجية جديدة قائمة على اعادة قراءة جذرية للتجربة وابدال خياراتها القديمة بهذا الخيار النوعي وما يحتاجه من أوليات وأدوات ومستلزمات. لقد ضيعت هذه الاستراتيجية منذ وقت مبكر جداً ولم تدرس كل المقترحات التي اعدها بعض قادة المجلس لوضع الخطط والاستراتيجيات العسكرية وإذا كان لنا أن نقف على مقترح مهم ومبكر من هذه المقترحات فلنقف على ورقة عمل قدمت في هذا الاطار واهملت كغيرها للأسباب التي ذكرناها:

((ورقة العمل العسكرية (التنفيذية)

المقدمة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

(٣٠) ((نداء الرافدين))، العدد (١٥) ٦ أيلول ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين، قال عز اسمه (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة..) وعن النبي (ص) (العزل تحت ضلال الأسنة) وعن علي (ع) (لألف ضربة بالسيف أحب إلي من ميتة على الفراش).

تعيش أمتنا اليوم معركتها الحاسمة ان شاء الله قبال الكفر والاستكبار وقوى الشر والفساد في العراق. وها هي بوادر نصر الإسلام على أعدائه ماثلة للعيان لهذا نحن مدعون لإعطاء أقصى مراتب الأهمية للعمل العسكري للجهاد في سبيل الله، ولحرب أعداء الله وقاعدتهم المتداعية في المنطقة الحكم العفلقي الصدامي الكافر في العراق المسلم الجريح ولا يمكن أن يتم العمل العسكري المقدس ويؤدي دوره الرائد في احقاق الحق وازهاق الباطل بمعزل عن ظروف الساحة الإسلامية والدولية، وهذا يتطلب منا وضع ورقة عمل يمكن أن تكون أساساً لعملنا العسكري ونلخصها بما يلي:

١ ـ اعتماد خطة عمل ذات مفردتين في آن واحد:

الأولى: الخطة السريعة وتتلخص بعد مسح وتقييم الوجودات العسكرية العراقية بالمبادرة الى دعمها بروح من العدالة والانصاف لكل الوجودات القتالية الإسلامية ضمن ضوابط موحدة وفتح الحوار مع هذه القوى لبناء القوة العسكرية العراقية المطلوبة.

الثانية: وضع استراتيجية شاملة على ضوء الدراسات الميدانية والاستشارية لغرض بناء القوة العسكرية العراقية الإسلامية الموحدة.

٢ ـ عملاً بالمادة العاشرة من النظام الداخلي للمجلس نرى ضرورة المباشرة بمفاتحة الجهات الإسلامية العراقية الموثقة التي تمتلك تصوراً عسكرياً ولها خبرة عسكرية في الساحة لاختيار أعضاء من بينهم كمجلس استشاري يتم الاتفاق على طريقة عمله واجتماعاته للاستعانة باقتراحاتهم وخبراتهم

ووجوداتهم العسكرية للخروج باطروحة عسكرية عملية مقبولة وذلك يهيئ فرصة أكبر من خلال توسعة دائرة المشاركة والمسؤولية لانجاح العمل ويمكن الانتفاع من اعضاء المجلس الاستشاري المقترح في تنفيذ المهام كمتفرغين للعمل أو مستشارين.

٣ ـ تشكيل هيئة بالسرعة الممكنة لزيارة مواطن تواجد المقاتلين العراقيين ليتسنى لنا دراسة أوضاعهم ميدانياً ومعرفة امكان الانتفاع من هذه الوجودات لبناء القوة العسكرية المطلوبة في الوقت الحاضر والتوصل الى تسميتها باسم (حرس الثورة الإسلامية في العراق) وهذا لا يعني الغاء اسمائها وعناوينها الخاصة بل هي فصائل وقوات يجمعها اسم واحد ان امكن.

هيكلية عملنا العسكري وشعبه ووحداته

على ضوء ما تقدم يمكن ان نتصور ان الهيكل العسكري لنا يتكون من الأقسام التالية:

١ ـ قسم التجهيزات: ويكون دور هذا القسم توفير الاحتياجات وسلاح للمعسكرات ولوجوه العمل العسكري الأخرى وتوزيعها بشكل عادل يعتمد على عدد المتواجدين في المعسكرات والتجمعات، وحاجتهم الحقيقية وفق خطة ومنهج يتفق عليه تمزج فيها آراء ممثلي هذه المعسكرات في اللجنة أو المجلس الاستشاري المقترح.

٢ ـ القسم العسكري: ويقوم بإعداد دراسات حول مستوى التدريب والتهيئة القائمة حالياً في المعسكرات وابداء التوجيهات وتقديم الاقتراحات لرفع القدرة القتالية للمجاهدين.

٣ ـ قسم التوجيه الإسلامي: ويعتمد خطة للتوجيه العسكري الإسلامي بالتعاون مع الجهات والأجهزة الإعلامية في المجلس وخارجه، وكذلك مع الأجهزة العسكرية والإعلامية في الجمهورية الإسلامية الموقرة للنهوض بالأمة الى المستوى الذي تؤمن فيه بضرورة العمل العسكري ودوره

الرئيس في صراع الأمة الإسلامية مع قوى الكفر والاستكبار العالمي ومع الحكومات العميلة في المنطقة وخاصة الحكم الكافر العميل في العراق وضرورة العمل عسكرياً لاسقاطه واقامة حكومة اسلامية في العراق بقيادة قائد الأمة ومفجر ثورتها الإمام الخميني مد الله في عمره الشريف.

٤ . قسم التعبئة: ويقوم بتقديم التسهيلات والدعم لكل الحركات الإسلامية العراقية السائرة بخط الإمام وخط الجمهورية الإسلامية في ايران لتمكين هذه الحركات والفئات من تجنيد العراقيين القادرين على حمل السلاح.

٥ . القسم الإداري: ويكون تحت اشراف رئيس الوحدة العسكرية العضو العسكري في التنفيذية حيث يتابع هذا القسم سير عمل الأقسام الأخرى ومدى قيامها بمهامها ومعرفة ما يعترض سبيلها والرد على المراسلات وحفظ الكتب والوثائق الخاصة بالعمل العسكري وما الى ذلك من شؤون الإدارة العسكرية.

٦ . قسم العمليات: ويقوم بوضع الخطوط العامة للعمليات اللازمة القيام بها في الداخل والخارج مع مراعاة ما يناسب الوضع السياسي العام للقضية العراقية وللمصلحة الإسلامية ويجتهد هذا القسم لاقناع الحركات الإسلامية العاملة في الساحة العراقية لتنفيذ اطروحات العمل العسكري المقررة في المجلس ويتولى قسم العمليات هذا تقديم كافة مستلزمات العمليات المقترحة من قبل الحركات الإسلامية العراقية بعد دراستها واقرارها.

٧ . قسم الأسرى: ويقوم بإعداد دراسة وافية عن الأسرى وفرز المتدينين منهم ومتابعة تثقيفهم بالثقافة الإسلامية تمهيداً للاستفادة منهم حالياً ومستقبلياً وبالتنسيق مع الجهات العاملة في شؤون الأسرى التابعة للمجلس وللجمهورية الإسلامية سواء كان منها تابعاً للتنفيذية أو غيرها.

٨ . قسم الأمن العسكري (الاستخبارات): ويتولى أحد أعضاء اللجنة العسكرية أو اللجنة الاستشارية ممن له خبرة وتوجه في هذا المجال الأمني

لوضع اطروحة امنية عسكرية تستهدف تسييج العمل العسكري ووضع الضوابط لحماية العمل العسكري العراقي من تسرب العناصر الفاسدة والمدسوسة اليه، وكذلك وضع هيكل جهاز الأمن العسكري للحاضر والمستقبل والاستفادة من الخبرات العراقية الموجودة في الساحة لحماية العمل العسكري وأفراده ومنشآته، وبعد دراسة الاطروحة واقرارها تقوم الوحدة العسكرية في اللجنة التنفيذية وبالتعاون مع الوحدة الأمنية في التنفيذية بتنفيذ هذه الورقة وفق الأصول.

٩. مشروع الكلية العسكرية العراقية: وهو مشروع تتعالى صيحات الغيارى من ابناء الأمة لتحقيقه وهناك عدة تصورات واطروحات حوله، ويمكن تأليف لجنة من أعضاء المجلس المختصين بالشؤون العسكرية ومن المجلس الاستشاري المقترح لوضع نظام داخلي لها.

واهم الاقتراحات تنصب حول فتح دورة عسكرية من العسكريين العراقيين من ذوي الرتب الذين لجأوا الى الجمهورية الإسلامية او الذين هربوا الى بلدان أخرى من العسكريين العراقيين من ذوي الاتجاه الإسلامي بأن تفتح لهؤلاء دورة عسكرية بقرار من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية تناسب سابقتهم في العمل العسكري، وترفيع من مضى على مدة غيابه من الجيش او القوات المسلحة العراقية مدة يستحق خلالها الترفيع وهذه الدورة ان شاء الله تكون نواة (الكلية العسكرية) وبالتالي (الجامعة الإسلامية للعلوم العسكرية) بعون الله وتوفيقه.

هذه خلاصة كتبت على عجل نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها قضيتنا الإسلامية في العراق والمتجهة نحو الحسم العسكري المؤزر ان شاء الله للإسلام والمسلمين والمؤمل من الأخوة اعضاء المجلس اعطاءها الأهمية في سرعة الدراسة وابداء الملاحظات العملية وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها بالسرعة الممكنة لأن الأمة كلها ترقب وتتلهف لما يعمله هذا المجلس الموقر، والله ولي التوفيق والتسديد وهو نعم المولى ونعم النصير، وتقبلوا فائق الاحترام

في ٢٧ محرم الحرام ١٤٠٣ هـ

محمد باقر الناصري))

ان ورقة العمل هذه هي عينة من المقترحات التي تم اهمالها نتيجة عقلية الصراع التي تقود المجلس الأعلى.

قيادة تخلق ممكنات
قيادة تضيع ممكنات

على النقيض تماما من تجربة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كانت تجربة حزب الله في جانبها الميداني - السياسي .. فهي تجربة نجحت في تأسيس ممكنات تكاد تكون مستحيلة، وجمعت متناقضات هي الأخرى يكاد يكون جمعها مستحيلا.. فميدانيا لا يخفى مقدار العقبات والضغوط التي تعرضت لها تجربة الحزب، للحيلولة دون تحقيق اهدافها التحررية للأرض اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي، فلقد اتخذ هذا الضغط كل الاشكال والاساليب، وانطلق من دوائر محلية وعربية ودولية عديدة، ليضاف الى ضغط الآلة العسكرية الصهيونية في الميدان، فباستثناء محور ايران - سوريا كعمق لهذه التجربة، كان الجو العام بامتداداته يحاول ان يخنقها، وكان ميزان القوى على درجة كبيرة من المفارقة والخطورة، وكان تصور خروج الحزب منتصرا أمرا يكاد لا يصدق في ضوء الضوابط والمقاييس السياسية التقليدية، ومهما تكن العوامل الذاتية والخارجية والمحلية التي ساهمت في ايصال الحزب لهذا الانتصار، إلا ان كل تلك العوامل لا يمكن ان تسقط العامل القيادي من الحساب، والفكر الذي يتحرك على ضوئه، والمواصفات والشروط الذاتية للزعامات التي احتلت المواقع الأولى في القيادة، إذ لولا وضوح الأهداف الحزبية في عقل القيادة، والاصرار على خلق كل الممكنات في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وفهم معادلات الصراع الدولية، وفرز

سياسات الردع التخويفية، كآليات ضغط وخلق المبادرة وفق تخطيط محكم، وايجاد الاجراءات التعبوية الصحيحة، لما امكن لهذه التجربة ان تنجح، فالقيادة عندما تكون قيادة ميدانية لا قيادة تنظير وكلام، وعندما تكون قيادة في ساحة الصراع والتحدي لا قيادة تنظر الى هذه الساحة من فوق، بامكانها ان تخلق جسور الثقة والصدق واليقين مع الناس، وبإمكان الناس ان يتفاعلوا معها ويثقوا بها، لأنهم عند ذاك سيملكون الطاقة النفسية والعقائدية لخوض غمار الحرب، لقد قدمت تجربة حزب الله اكثر من نموذج لعطاء القيادة وميدانيتها، كانت تجربة عباس الموسوي الأمين العام للحزب الذي اغتالته قوات الاحتلال، وكانت تجربة راغب حرب، وتجربة الشيخ عبد الكريم عبيد وآخرها تجربة هادي نصر الله التي توجت كل التجارب كدليل على حضور القيادة الميداني في المقاومة ووسط الثوار والاستشهاديين... ان هذا الحضور شكل الضمانة النفسية والمادية لمقاتلي الحزب بصدق قضيتهم - كما سنأتي على تفصيلات ذلك لاحقاً - .

وفي مقابل هذه النماذج القيادية الميدانية المضحية، كم من القيادات الإسلامية - باستثناء الصدرين ووكلائهما - استشهدت في ميدان المعركة.. ففي لبنان، القيادة الإسلامية تخلق فرصاً من خلال حضورها هي بالذات في الميدان.. وفي العراق قيادة اسلامية تضيع فرصاً يخلقها الناس والثوار، ولعل فرصة الانتفاضة الشعبانية أو بالأحرى غصة الانتفاضة اكبر شاهد ودليل على هذه المقارنة المذهلة، قيادة لبنان خلقت ممكنات، وقيادة العراق ضيعت ممكنات.. فكم هي الهوة شاسعة بين هادي نصر الله والكثير من اولاد المتصدين العراقيين بما فيهم أولاد الحكيم، فالأول تحول الى رمزٍ محرج لكل القوى المحلية اللبنانية للدفاع عن الحزب ولكثير من الدول العربية التي احرجت امام شعوبها ولم تملك بالتالي من خيار، سوى خيار القبول بالأمر الواقع الذي فرضه حزب الله، لا بل والاستقواء بهذا الواقع أمام الغربيين

والأميركيين والاسرائيليين.. وعلى النقيض من ذلك يبادر احد الصحفيين ليسأل السيد الحكيم عن أموال وعن قصور أولاده - كما سيأتي تفصيلات ذلك لاحقاً في فقرة القيادة والميدان - قد لا يكون الحكيم وحده مشمولاً بهذا التوصيف، فهنالك قيادات أخرى تصارعت على زعامة التيار الإسلامي العراقي واسماء انتمت الى القضية العراقية، ولا زال البعض منها، كالآصفي والحائري والكوراني والمدرسي والشيرازي وكلهم حضروا في ميدان الصراع على الزعامة السياسية، لكنهم لم يحضروا في ميدان المعركة.. لم يكن الحكيم وحده المشمول بذلك، إلا ان ((رمزيته)) التي قاتل من اجلها، وامساكه - حسب ما يدعي - بقرار فيلق بدر في مرحلة وقيادته الفعلية له في مرحلة أخرى يجعله معنياً بالأمر اكثر من غيره. كما ان تحول المجلس الأعلى من اطار جامع لفصائل المعارضة الى فصيل من فصائلها من الناحية العملية يكرس ذلك ويبرر هذه المقارنة أيضاً فلو كانت قيادة حزب الدعوة هي التي ملأت هذا الموقع أو قيادة الشيرازي أو المدرسي أو أية قيادة أخرى لكانت هي هنا أيضاً - بدل الحكيم - موضع المقارنة والدراسة. ولكن بما أن الحكيم هو الذي احتل هذا الموقع جاءت المقارنة معه، وهذا لا يعني - كما أشرنا - عدم مسؤولية الآخرين إلا ان هذه المسؤولية لا تتساوى ولا تتطابق انما هي متدرجة بفوارق كبيرة ومحكومة إلى مرحلة مغايرة، وإلا فإن الفصل الذي تقدم كان حزب الدعوة الإسلامية هو المعني بتلك المرحلة أكثر من غيره لذا وضعناه أساساً للمقارنة مع الحالة الإسلامية في إيران. ان هذا الفرق الهائل في الحضور الميداني للقيادة لكلتا التجربتين اللبنانية والعراقية يمثل علامة فارقة، ومؤشراً خطيراً على ما يمثله دور القيادة في مسار أية مواجهة، ففيلق بدر بآلافه المعروفة الصادقة والمؤمنة والمجاهدة والصابرة اصيبت بصدمة تلو الأخرى بقيادتها. وهذه الصدمات عبرت عن نفسها بالنهاية في اوساط الفيلق، عندما راح يرصد ارهاصات الداخل العراقي،

وهو يعيش تجربة الشهيد محمد محمد صادق الصدر . لقد كانت عيون الكثير من الثوار مفتوحة باتجاه ظاهرته، لأنها ظاهرة لامست الفراغ القيادي الميداني الذي يعانون منه. ورغم كل الظروف التي من الممكن ان يتعرضوا لها فيما لو حاولوا اكتشاف هذه الظاهرة.. إلا انهم جازفوا واتصلوا بالشهيد الصدر الثاني انطلاقاً من ضغط أزمة القيادة التي عانوا منها، فهم كفيلق كانوا مشروعاً مفتوحاً للتوظيف القتالي الاستراتيجي طوال ما يقارب الخمسة عشر عاماً، إلا انهم اصطدموا بغياب العقل القيادي التخطيطي الذي بإمكانه ان يندك معهم في تحقيق اهدافهم، فحاولوا الالتحام بقيادة ميدانية داخلية تكونت في ظل ظروف غاية في التعقيد والصعوبة.

فـ((الشهيد الصدر كان في البداية حالة غريبة على كل أفراد بدر واغلب الناس كانوا ينقلون انه كان على علاقة مع النظام وان الحوزة بيده حيث الاقامة الخاصة بالطلاب، أي انه عميل للسلطة، وكانت كاسيتات الصدر تجلب الى فيلق بدر ويُعَرض بها وهذه الحالة صعبة جداً على البعض، وفي يوم من الأيام وقف ابو علي البصري (قائد الفيلق) وتحدث لأول مرة باسم الشهيد الصدر الثاني بانه القائد، هذا كان قبل الاستشهاد، أما بعده فانه كان يعرف انه سيموت واستغرب الكثير من هذا الخطاب واتفق على بعث وفد من الفيلق الى السيد بقرار من قيادة الفيلق))[٣١].

((ذهب الوفد الى السيد الصدر والتقوه أيضاً في صلاة الجمعة، اللقاءات مصورة في الصف الأول والفلم موجود، فالذي عرضه منهم قال: انه سلمت له رسالة وهذه طبعت فبارك قوات بدر هذه القوات المجاهدة فاصبح تبادل وكلاء مع الفيلق قبل ان يستشهد وكان وكيل لديه وهو الشيخ أوس الخزرجي. وصارت معهم علاقات على مستوى اعمال واشغال. هذه ردود له وكانت العلاقة بهذه الحدود، وعندما استشهد السيد قالوا: لقد خسرنا

---

(٣١) الملازم صلاح الفكيكي، ندوة المركز حول فيلق بدر، مصدر سابق.

السيد باعتباره القائد وباعتبار انه ادى الذي عليه))[٣٢].

انا وقبل ان نقف على تفصيلات تطلّع الفيلق الى قيادة الصدر الثاني، وقبل ان نتوقف أيضاً على القيادة في الميدان، والقيادة خارج الميدان، لابد ان ندرس الهم الأساسي للقيادة العراقية في تعاطيها مع مسار المواجهة، إذ ان القيادة لم تعط الأولوية للمواجهة الميدانية بقدر ما حكمت الى هاجس احتكار ولاء الفيلق.

وهم ضمان ولاء الفيلق

لم يجد حزب الله نفسه في أزمة داخلية تتعلق بالجانب التعبوي القتالي بخلاف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي هو اطار جبهوي، وليس حزباً سياسياً في الأساس، أسس كجبهة ذات جناح عسكري ينبغي ان تذوب في داخله قوات قتالية ذات أطياف سياسية متعددة.

فإذا ما تجاوزنا فترة ما قبل تأسيس هذا الفيلق، وملابساتها واشكالاتها، فان الفيلق ما بعد التأسيس كان يفترض به ان يكون جناحاً ميدانياً قتالياً للمجلس - الجبهة، وليس للمجلس - الفصيل، إلا ان المسار اللاحق له حولَه الى جناح للمجلس - الفصيل بالحساب السياسي، الأمر الذي أظهر هذا الجناح أكبر من الحجم السياسي للمجلس بعد ان غادرته الأطراف الإسلامية الأخرى، وبقي من حصة السيد محمد باقر الحكيم، وعدد محدود جداً من الكوادر القيادية الضعيفة التابعة له وذلك بعد ان تم تسليمه رسمياً لقيادة الحكيم، بعدما كانت ادارته ايرانية او مشتركة، وكان لزاماً في مثل هذه الحالة التي فشلت في ظلها قيادة المجلس من التفاهم مع الأطراف الإسلامية العراقية الأخرى سياسياً من اجل خلق قيادة سياسية موحدة ..

---

(٣٢) المصدر نفسه.

كان لزاماً في ظل ذلك ان تفشل في ادارة الفيلق الذي لـم يكـن مقـاتلوه كلهم موالين للسيد الحكيم، بل ان بقاءهم فيه كان بقاءً اضطرارياً، لأنه القناة القتالية الرسمية الموجودة لاستقطاب العراقيين بعد اعلان المجلس، ومن ثـم فشله كجبهة سياسية جامعة للعراقيين، ففي ظل هذا الوضع خـرج مـن خـرج من القوات وبقي من بقي، ومع مرور الأيام تراكم عدد القوات، لاسيما بعد الانتفاضة الشـعبانية عـام ١٩٩١م. وربمـا ان الوضـع العـام ازاء هـذه الانتفاضة اظهر وحدوية هذه القناة بشكل رسمي صارم، وهذا ما ستطرق له في نهاية هذا الفصل في سياق وضع المجلس الأعلى دون غيره كمحور لهذه المقارنة.

لقد كان همَ القيادة السياسية والعسكرية المتمثلة بـ((القـائد العـام للقـوات المسلحة الإسلامية)) السـيد محمـد بـاقر الحكيم ليس السباق مع الزمن من اجل خلق آليات أفضل لتوظيف الفيلق في اسقاط السلطة او ارباكها في العراق، بقدر ما هو ضمان ولاء الفيلق لـه وحـده، دون الاطـراف الإسـلامية الأخرى التي بقيت لها اذرع قتالية داخل الفيلق، ففي الوقت الذي فشـل فيـه الجميع من خلق تفاهم قيادي مشترك، كان الحكيم يعيش هـاجس الفيـلـق في الولاء مناقضاً بذلك نفسه، من خلال استخدام فتوى الإمام الخميني بحرمـة دخول ابناء القوات المسلحة في الأحزاب، أو التلويح بها، متبعـاً في ذلـك ذريعة انه - أي الحكيم وجماعته - ليس حزبياً .. انما إطـار .. ممرراً معادلـة الاطار من خلال جمع كل المنشـقين مـن أحزابـهم والحركـات الإسـلامية الصغيرة الحجم في المجلس على حساب الاطار المفترض الذي يضم الجميـع .. يضم الكبار والصغـار، وليس الصغـار فقط. فـالحكيم توحد مـع الصغـار سياسياً وأراد ان يعمـم هـذه الوحـدة في الفيلـق مبعـداً إيـاه عـن التكتـلات السياسية، إذ هو يقـول ((عنـدمـا اجتمعنـا باخواننـا في فيلق بـدر مؤخـراً قلنـا لهم: نحن نؤمن بالحركة السياسية في خط الإسلام، نؤمـن بالولايـة والاخـوة

ولا نؤمن بالتكتل او بالصراعات الجانبية هنا وهناك))[٣٣].

لقد تجاوزت محاولات صنع فيلق على مقاس القيادة التصريحات الى خطوات فعلية بإبعاد الكثير من الكوادر الجهادية، واثارت هذه الخطوات مخاوف الكثيرين، ووصلت هذه المخاوف إلى الصحافة علناً، فبإزاء إحدى حالات التغيير والإبعاد القسري لبعض عناصر الفيلق أثيرت التساؤلات حول ((هل ان التغييرات التي حصلت في داخل القوات من مصلحة القوات، ومن مصلحة حركتنا الجهادية الصاعدة؟

وعلى أي أساس يتم إبعاد بعض الوجوه الجهادية من أصحاب الباع والتجربة والسابقة المشرفة والتي يكاد يتفق على أهليتها وكفاءتها ويصرّ على ابقاء وجوه اخرى يكاد يُتفق على عدم اهليتها حتى من الأطراف التي ابقتها نفسها، وهل يبقى الجهاد جهاداً مقدساً عندما تدخل فيه اساليب المناورة السياسية واللف والدوران وخلف المواعيد.. اننا نخشى ان يتحول بدر الى مجلس أعلى ثانٍ وتتكرر فيه نفس السياسات الخاطئة والأساليب الصعبة التي حولته الى صورة فارغة))[٣٤].

وفي حين ان الحكيم اجهد نفسه في استثمار فتوى الإمام الخميني المذكورة، والضرب على وتر التكتلات السياسية داخل الفيلق واستثماره إعلامياً[٣٥]، فانه بذلك فتح على نفسه جبهة نقد لاذعة من خلال نفس هذا

---

(٣٣) من كلمة له في مسجد المخيم الجهادي التاسع، صحيفة ((لواء الصدر)) العدد (٩٦٣)، الاثنين ١٢ جمادي الثاني/ ١٤٢١هـ.

(٣٤) حسن كريم، ((فيلق بدر ملك الأمة))، صحيفة ((الجمعة))، العدد (١٢) صفر ١٤٢١هـ /مايس ٢٠٠٠ م.

(٣٥) خلال السنوات الماضية نشرت صحف المجلس الأعلى مئات التقارير حول فيلق بدر والمناورات السنوية التي يجريها بما يظهر الجانب الإعلامي والدعائي، ونورد هنا نموذجاً من هذه التقارير نشرته صحيفة ((نداء الرافدين)) في ٥ تموز ١٩٩٦ العدد (١٣٢) ((أجرت قوات فيلق بدر يوم الاثنين ١٩٩٦/٢/٢٤ الموافق ٧ صفر مناورات عسكرية بالذخيرة الحية اشتركت فيها وحدات وقطعات مختلفة منها: كتيبة دبابات الإمام الحسين(ع)، فوج مكافحة الدروع، كتيبة مقاومة الطائرات (كتيبة الإمام المهدي عج) كتيبة سلمان المحمدي (رض) لهندسة الميدان، معاونية = =

= = التموين والنقل مديرية الطبابة، وغيرها من الوحدات التابعة للفيلق. انطلقت (المعركة) التي اطلق عليها اسم (ملحمة عاشوراء) في تمام الساعة (٨) بكلمة (يا حسين) التي اطلقها سماحة القائد العام للقوات المسلحة الإسلامية العراقية السيد محمد باقر الحكيم، من مقر القيادة التكتيكي، عبر شبكة الاتصالات اللاسلكية الى قادة الفرق المشتركة في المناورات، لتنتقل القوات الى منطقة الاجتماع ثم الى منطقة التشكيل ثم اجتازت خطة الشروع، فأخذت الأرض تهتز من وطأة القذائف المتساقطة بالرشق والمفرد. وعلى الجانب الشرقي من ساحة المعركة كانت تجري متابعة مراحل المناورة من قبل المتفرجين الضيوف الذين احتلوا منصتين كبيرتين، إذ بلغ عدد الحضور اكثر من ٥٠٠ زائر، كان بينهم السادة العلماء ومسؤولو وقادة الأحزاب والحركات الإسلامية العراقية ورؤساء العشائر والشخصيات المستقلة ووفد عسكري من الجمهورية الإسلامية كان على رأسهم الحاج آقاي محمدي قائد مقر (نصر)، وشوهد حضور كبير لطلبة الحوزة العلمية، فيما تقوم في الوسط منصة صغيرة تمثل المقر التكتيكي للقيادة، حيث قاد المعركة فريق قيادي مؤلف من سماحة القائد العام الذي كان يرتدي البدلة العسكرية ويراقب ساحة المعركة عبر منظار كبير، والى جانبه قائد الفيلق ورئيس هيئة الأركان ومسؤول الممثلية، وضباط الحركات ولجنة المحكمين المتخصصة بتقييم التمرين. فيما كان أحد قادة الحركات يقف امام خارطة عملاقة تنتصب امام منصة الفريق القيادي يشرح فيها مراحل المناورات ويستمعون الى تقديرات الموقف والتقارير الشفوية والمكالمات الجارية في ساحة المعركة عبر تشيكلة من الأجهزة اللاسلكية التي تذيع المكالمات من خلال مكبرات الصوت، حيث كان قادة الفرق يرسلون بلاغاتهم العاجلة بلغة تصف جغرية الى معاون قائد الفيلق في مقره الجوال داخل ساحة المعركة. وكانت الفرق تضم بين قواتها مجموعات من الروحانيين يلبسون البدلات العسكرية وعلى رؤوسهم العمائم فيما شاركت قيادة عمل الداخل ذات النشاط الخاص بتشكيلة منتخبة من قوات العمق ذات المهام المتعددة والذين تقدموا في نهاية المرحلة الأولى من المناورة باتجاه منصة القيادة وهم بلباسهم الشعبي العربي ومتطقين بطاقم الرصاص يتقدمهم احد السادة العلماء بكامل سلاحه ثم انشدوا هوسات حماسية. وفي المرحلة الأولى للهجوم انطلقت قوات المشاة فور صدور النداء الجفري لها وكانت القوات الصائلة تتحرك في هجوم متناسق مع دوي الرصاص نحو اهدافها المرسومة، وجرت الصولة في جبهة عرضها ستة كيلومترات وانتهت بتحقيق الأهداف المرسومة لها، بعدها انتقل الفريق القيادي مع وفوده الزائرين والإعلاميين الى المنصة الترابية المتقدمة والتي تقع على بعد ٣ كيلومترات تقريباً عن المنصة الأولى حيث بدأت المرحلة الثانية من المعركة، وملخص هذه المرحلة كان كالتالي: - بدأت فرقة سيد الشهداء حمزة باسناد قوات الدروع لتحرير هدف كبير يقع في العمق حيث تم أولاً القصف المدفعي ثم شوهدت رميات منتظمة لأسلحة مساندة مختلفة منها مدافع ١٠٦ ملم المحمولة ومدافع (اس بي جي ٩) وقذائف الانفلاق الجوي ثم اخذت الدبابات تطلق قذائفها، بعد ذلك تقدم المشاة نحو اهدافهم في صولة بالسلاح الخفيف، وبعد خمس ساعات من القتال الافتراضي نقل السيد معاون قائد الفيلق الى المقر الجوال تقريره الى القائد العام وقائد الفيلق لخص فيه نتائج المعركة والتصريحات الأولية للمختصين اكدت ان القوات احرزت تقدماً واضحاً في مستوى الأداء بالمقارنة مع المناورات السنوية السابقة)). وفي نموذج آخر = =

الوتر السياسي، لأنه هو نفسه كطرف سياسي كان يعمل جاهداً على رعاية تكتله داخل الفيلق، وبات من الواضح ان الحكيم يحاول ان يهيمن على الفيلق، الأمر الذي أوصل البعض ان يردوا عليه برسائل مفتوحة عبر الصحافة حول سياسته هذه، حيث جاء في احدى هذه الرسائل من احد القياديين السابقين في الفيلق ما يلي: ((سماحة السيد اسمحوا لي ان أقول لكم بصراحة ان المحرمات السياسية التي اشرتم اليها انما ابتليت بها القوات من قبل الجماعة التي تدعي انها تحمل الولاء لكم، والتي تتحرك بشكل واضح وسافر داخل القوات وتطرح قناعاتها وأفكارها الخاصة، وتروج لها، وانتم تعرفون ان ذلك غير مسموح به في التشكيلات العسكرية مالم يكن من خلال القناة المعنية))[٣٦].

وفي مكانٍ آخر من الرسالة جاء[٣٧]: ((ان الكثير من المشاكل والبلابل في داخل القوات هو نتيجة تحريك هذه المجموعة شبه المنظمة والمحمية من قبل

= لهذه التقارير أوردته نفس الصحيفة الصادرة في ١٩٩٦/٩/٢٧ جاء ما يلي: ((وقدمت مجموعات منتخبة من المقاتلين الأشاوس فعاليات عسكرية أمام منصة الاستعراض شملت فعالية الاشتباك القريب بالحراب وفعالية القتال الأعزل وعروض في رياضة (الكونغو) كما قدمت مجموعات اخرى من المقاتلين عروضاً في القتال الجبلي وعبور الموانع الطبيعية والاصطناعية. وتضمن حفل تخرج الدورة الأولى لمغاوير قوات فيلق بدر كلمات وقصائد شعرية واداء لفرقة انشاد انصار الحكيم بالمناسبة. وألقى المجاهد الحاج ابو عمار الإمارة كلمة في الاحتفال حول التدريبات وتنمية القابليات القتالية للمجاهدين في هذه الدورة التخصصية وقال: لقد شملت هذه التدريبات تمارين عالية في المسيرات الليلية والنهارية وسباقات الضاحية وتمارين أخرى. وأضاف: ان الجانب الأبرز في هذه الدورة هو تطبيق اختبارات الثقة للأخوة المقاتلين من خلال الميادين العنيفة والقتال الخاص والهجوم الليلي المدبر وتمرين احتلال مدينة وقد تمت جميعها بنجاح.. وعاهد (الإمارة) سماحة القائد العام للقوات المسلحة الإسلامية العراقية بالقول: سنبقى جنوداً أوفياء لقيادتكم رهن اشارتكم لخوض القتال ضد اعداء الإسلام المتسلطين على الشعب العراقي)).

(٣٦) السيد أبو تيسير، في ضوء احدى تصريحاته عن فيلق بدر من خلال رسالة مفتوحة الى السيد الحكيم، صحيفة الجمعة العدد (١٧) جمادي الثانية ١٤٢١ هـ، - ايلول ٢٠٠٠م.

(٣٧) من الضروري بمكان الاطلاع على النص الكامل لهذه الرسالة، إلا أن حجم هذا الفصل لا يتحمل ايرادها بالكامل.

سماحتكم، والتي لا يستطيع أحد الوقوف بوجهها والتي أربك تحركها وما زال عمل القيادة والممثلية واستنزف الكثير من وقتها وجهدها))[٣٨].

ان الذي صعّد من الخطاب النقدي للسيد الحكيم هو الفهم من انه يعني ببعض تصريحاته حول التكتلات السياسية داخل الفيلق جماعة الصدر الثاني، إذ بعد ظاهرة الصدر الثاني برزت ظاهرة الولاء له داخل الفيلق بشكل كبير - كما مر معنا - ولم يكن ((القائد العام للقوات المسلحة العراقية)) السيد محمد باقر الحكيم يتوقع بروز هذه الظاهرة داخل الفيلق بعد ان اطمأن الى حد ما بتحجيم أذرع الأطراف الإسلامية الأخرى في خارج العراق، ولما كان تيار الصدر الثاني قد اكتسح الساحة العراقية في ايران والخارج الى حد ما كان لابد لأنصار هذا التيار ان يردّوا على الحكيم من خلال القول: ((انه لو دخلنا للموضوع مباشرة فأننا نراهم يتحدثون عن الحزبية والتكتلات السياسية وما شابه ذلك، داخل قوات بدر المباركة، ووجوب ابعاد هذه التوجهات عن القوات، واننا نوضح الأمر جلياً للعامة والخاصة ونضع النقاط على الحروف ومن دون خلط أو لبس، فقبل كل شيء ان من الواجب المحتم على السادة القادة توضيح الأمر للأمة وللناس والقوات (فيما لو كان يعنيهم امر ومصلحة هؤلاء) وبصورة جلية وقاطعة، لكي يأخذ الكل حذرهم، ويكشف امر المريدين للسوء للأمة وللقوات، فمن هم هؤلاء المتحزبون والمتكتلون؟ وما هي اهدافهم ومعتقداتهم واطروحاتهم وطموحاتهم..؟ فالواجب كل الواجب عليهم بيان هذا وعلى الفور، وإلا لكان كلامهم لا معنى ولا قيمة له، وبهذا يكون كلمة حق أريد بها باطل))[٣٩].

ويواصل كاتب هذا النص النقدي كلامه من خلال القول ((انه ليس

---

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) ابو حسنين المهندس، صحيفة ((الجمعة)) العدد (١٨) رجب ١٤٢١ هـ، تشرين الأول ٢٠٠٠م.

هنالك أي وجود لحزب أو تكتل جديد داخل القوات، ولا حتى خارجها، وانما الموجود هو حالة صحوة للأمة وبكل شرائحها واعادتها للمبادئ والمنهج الأصليين واللذين اصابهما التغيير والانحراف والتلاعب من قبل البعض على مرور سنين طوال، وان كان لهذه الصحوة او النهضة او النهج من اسم فهو وبلا تردد نهج علي والحسين والصدرين، وهذا هو النهج الأصيل والنواة الحقيقية والنبع الأساس، فلله الحمد ان الأمة قد وعت وأدركت ومن خلال تجاربها المريرة الطويلة كل هذا التلاعب والتحايل .. وشخصت بدقة من هو على النهج الأصيل السوي، ومن هو على سواه))[٤٠].

ان عدم استثمار قوات فيلق بدر خلال سنوات طويلة استثمارا سليما في المواجهة مع السلطة الحاكمة في العراق ادى بالنهاية الى تمردها على ((القائد العام للقوات المسلحة العراقية)) من خلال قرار اتصالها بالشهيد الصدر الثاني وما لحقها من أحداث مسجد اعظم وما ترتب على هذه الأحداث من اعتقالات لبعض من اتهم بأنه مسؤول عنها وبعض الرسائل التي طالبت الولي الفقيه لمعالجة الالتباسات وردود الفعل التي وصلت حسبما أشيع الى تسفير بعض العراقيين، ولو ان بعض هذه الرسائل جاءت غير متوازنة في خطابها بما يشبه الانحياز الى الحكيم وفي نفس الوقت الطلب ((بالعفو والرحمة)) للذين قاموا بالأحداث. على أية حال ان الاستقواء بالقوات عبر وسائل الإعلام فقط عرقل الوصول بالمواجهة الى اهدافها الداخلية، وحولها - أي القوات - الى قوة منشقة من الداخل حول الزعامة التي تضع استراتيجيات تحركها وخطط توظيفها. كل هذا جاء نتيجة لتجاهل التحذيرات الكبيرة والتي لا حصر لها من قبل الحكيم والتي صدرت من قادة

---

(٤٠) المصدر نفسه.

المجلس الأعلى منذ بداية التأسيس ورموزه. هنا نص تحذيري بالكامل كصيغة لهذه التحذيرات التي تم تجاهلها:

((بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بناء على الطلب الذي تقدم به الدكتور هادي الى اعضاء المجلس والمتضمن رغبة لجنة العراق المحترمة في ان يكتب اعضاء المجلس الأعلى تقريراً مفصــلاً عن رأيهم بالمجلس ودورته المنتهية في ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٣هـ وبيان الإيجابيات والسلبيات مع ابداء آرائهم في معالجتها وهو طلـب يعكس اهتمـام الأخوة لجنـة العـراق بـهذا المجلـس وبالقضيـة الإسلامية في العراق.

وللحقيقة انها فرصة تلقاها الأعضاء بالبشر والارتياح، ولهذا اتقدم بهذه الأسطر المختصرة معاهداً الله سبحانه على قول الحق والنصـح للإسلام وللدولة الإسلامية وقيادتها الحكيمة ولإمامنـا القـائد المفـدى الإمام الخميني (ادام الله ظله الشريف).

بلا شك أن لانبثاق هذا المجلس ايجابيات وفوائد كبيرة حيث جاء في الوقت المناسب وبعد طول غياب، وكان استجابة عملية متزامنة مـع الانتصارات العسكرية لجيش الإسلام وحماته على قوات النظام العميل في العراق، وإذا أردنا ان نحمي هذا الانجاز ونضمن له النجاح، فلابد من الإشارة ومن موضع الإخلاص والنصيحة الى بعض الأسباب التي عرقلت مسيرة المجلس ولم تتح له الفرصة لتأدية دوره المرسوم

أ ـ ان المجلس ضم أشخاصاً مع تقديرنا لهم كمؤمنين ومجـاهدين إلا أنهم لا يمثلون الساحة الإسلامية العراقية، وليس لهم التـأثير والمكانة في نفوس العراقيين المطلوب تحريكهم للمعركة سياسياً وعسكرياً، وتسمية مثل هؤلاء الأشخاص كأعضاء بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في

العراق أضعف دور المجلس في الأوساط العراقية وعرض المجلس الى نقد شديد لا اظنه خافياً على لجنة العراق الموقرة. وما قيل من التأييد والتبريك كان بعضه مبالغاً فيه والبعض الآخر بدأ يقل كثيراً كلما اتضحت هوية المجلس وشخصيات اعضائه.

ب - ترتب على ضعف بعض أعضاء المجلس ظهور المحاور واذعان بعض الضعفاء لهذه المحاور حتى تحول المجلس بين عشية وضحاها الى بديل عن مكتب العراق الذي كان يرأسه السيد الحكيم والذي أسس قبل عام تقريباً ثم فشل في أداء الدور المرسوم له بسبب روح الهيمنة الفردية، وتكررت مع الأسف للسبب اعلاه فتحول جميع جماعة مكتب الثورة الى المجلس الأعلى حيث زج بجميع أسرة مكتب العراق السابق السيد محمد باقر الحكيم، السيد عبد العزيز الحكيم، السيد محمد الحيدري، الشيخ محمد تقي المولى، السيد أبو اسراء، أبو هاشم، كأعضاء في المجلس الأعلى، وجيء بمن تبقى من الكتبة والأعوان كأعضاء وكوادر للأعمال الفرعية للمجلس ولجانه، وعاد نشاط ترويج الزعامة الفردية والأسرية التي بدا واضحاً فشلها في الاطروحات السابقة.

كما برزت في المجلس الأعلى بعض الظواهر السابقة من روح التميز والاتهام لبعض العاملين في الساحة العراقية ورغبة الاحتواء والهيمنة واذابة الخصوم، وهي بعينها الأسباب التي أدت إلى فشل الاطروحات السابقة، وستؤدي - لا سمح الله - إن تركت الى الاضرار بالمجلس وشل فاعليته كما نتج عن هذا الجو شيوع العداء والمبارزة الكلامية بين أعضاء المجلس وانشغال المجلس في كثير من جلساته بمثل هذا الجو وتفاقمه في الأيام الأخيرة بما ليس خافياً عليكم.

ج - التجاوزات القانونية: مما لا شك فيه ان للنظام دوره في انجاح

الاطروحة وقد تلقى الأعضاء موضوع النظام بكل احترام ورغبة في الالتزام به واستنفذ مناقشته واقراره أكثر أيام الدورة الحالية إلا ان الذي حدث هو مؤسف للغاية، فقد تم تجاوز النظام ومخالفته أو تجاهله او التحايل عليه في مناسبات ومجالات عديدة كما حدث للعمل العسكري، ففي الوقت الذي ألفت فيه لجنة عسكرية وأمنية لوضع اطروحة عسكرية، واعدت اللجنة العسكرية ورقة عمل عسكرية ورغبة في الاسراع بانجازها أحيلت الورقة العسكرية للمجلس مع توصية للاسراع بمناقشتها واقرارها واخيراً جاء كتاب من مجلس الدفاع الأعلى يشعر بوجود تصور للعمل العسكري العراقي رحب به الجميع، إلا ان المؤسف في الأمر هو تشكيل لجنة اعداد نظام العمل العسكري دون الرجوع الى اللجنة العسكرية أو اشراك مسؤولها وهو نفسه مسؤول الوحدة العسكرية في اللجنة التنفيذية وألفت لجنة من الرئيس والناطق الرسمي ومسؤول التنفيذية وهم جميعاً ليسوا من مسؤولي العمل العسكري ولجانه التشريعية والتنفيذية، وهو تجاهل متعمد ومخالفة صريحة للنظام الداخلي للمجلس واعقب ذلك تجاوز آخر حيث ألفت لجنة للتعبئة العسكرية وهو عمل من اختصاص الوحدة العسكرية في اللجنة التنفيذية ولم يشرك معهم مسؤول الوحدة العسكرية التنفيذية، ثم أن المجلس أقر توصية في اكثر من جلسة بضرورة استيعاب المجلس لكافة الطروحات الإسلامية العراقية الموجودة في الساحة ولو من خلال المكاتب واللجان الفرعية، إلا أن الذي حصل لم يحقق هذا الغرض وكمثل واحد أن أحد أعضاء لجنة التعبئة قدم تقريراً للمجلس في جلسة يوم الأربعاء ٢٢ ربيع الأول بين فيه أن لجنة التعبئة أقرت تعيين اداريين للتعبئة لم يراع فيهم توصية المجلس حيث تم تعيين ثلاثة عشر شخصاً من المنسوبين لحركة المجاهدين والسيد الحكيم بينما ترك لكافة الحركات

والجهات ثلاثة أشخاص واختيروا للأعمال البسيطة.

وهناك امور تحويها محاضر ومسجلة المجلس الأعلى تثبت هذه التجاوزات، كما تثبت نصوص الاعتراضات عليها من قبل بعض الأعضاء إلا انها لم تلق أي اجراء لتصحيحها. لهذا ومن موقع المسؤولية الشرعية خاصة وان اطروحة المجلس منسوبة الى الجمهورية الإسلامية الموقرة ورغبة في انجاح المجلس وضمان تأديته لمهامه على الوجه الأكمل.

أرى معالجة الموضوع على الوجه التالي:

١ - إما بأن تتبنى الجمهورية الإسلامية العمل الإسلامي العراقي ضمن اجهزتها التشريعية والتنفيذية فهي بحمد الله رائدة العمل الإسلامي في كل مكان وقاعدة الثورة الإسلامية المعاصرة وضمن صلاحيات ولاية الفقيه المتمثلة اليوم بإمام الأمة وقائد المسيرة الإمام الخميني أرواحنا فداه، وهو عمل يلقى من المسلمين العراقيين ومن الحركة الإسلامية العراقية كل القبول والارتياح فهو حق طبيعي للثورة الإسلامية وقائدها الولي الفقيه وهذا لا يمنع من وجود لجان استشارية من العراقيين، وليكن المجلس الأعلى مجلساً استشارياً للعمل الإسلامي في العراق دون ان يتحمل مسؤولية التنفيذ أو التشريع، وأما إذا رأى المسؤولون في الجمهورية الإسلامية ولجنة العراق الموقرة ضرورة وجود مجلس عراقي يتولى العمل للقضية العراقية في العراق واعتبار أعضاء المجلس ممثلين للعراقيين والحركات الإسلامية العراقية، فخير وسيلة لتشخيص المؤهلين لعضوية المجلس هو اجراء استفتاء بين المسلمين العراقيين المتواجدين في الجمهورية الإسلامية وهو المنهج الذي تبنته الجمهورية في تشخيص جميع هيئاتها ومجالسها الموقرة، وبالنسبة لأخذ رأي العراقيين فهو أمر ميسور ويتم بكل سهولة ويقطع دابر الدعاوى والمشاحنات.

ويمكن انجاز هذا الاستفتاء دون الإخلال بسمعة المجلس الأعلى بل يكون امتداداً له ولملء مقاعده بالممثلين الجديرين بعضويته وبتحرك الساحة العراقية.

والفرصة الآن سانحة بنهاية الدورة الأولى للمجلس، هذا بعض ما رأيت بيانه في هذه العجالة واني على استعداد لتقديم أي خدمة أو توضيح لهذه المطالب وغيرها شفاهاً أمام اللجنة الموقرة لتذليل الصعاب.

أما مجلسنا الموقر وفي حال استمرار هذه الحالة في المجلس وعدم معالجة سلبياته التي أشرنا لبعضها، فأني لا أرى فائدة في استمراري بحضور جلساته بعد نهاية الدورة الأولى المنتهية في ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٣هـ لهذا أرجو تفضلكم في اعفائي من الحضور في الدورة القادمة ومع كل ما تقدم فإني جندي على استعداد لأداء أي خدمة للإسلام والمسلمين تحت راية امامنا وقائدنا الإمام الخميني حفظه الله وادام نصره وبالتالي ارفع تقديري للأخوة المحترمين أعضاء لجنة العراق على المساعي الكبيرة التي بذلوها ويبذلونها من اجل القضية الإسلامية في العراق وشعبه المسلم الممتحن، سائلاً المولى جلت قدرته لهم التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ربيع الثاني ١٤٠٣هـ

محمد باقر الناصري/ رئيس اللجنة العسكرية

مسؤول الوحدة العسكرية في اللجنة التنفيذية»

إن هذه الوثيقة سرية وتنشر لأول مرة ومنها تبرز مفارقة ثانية، فبينما ان حزب الله كان غارقاً في سياسة التجاوز واعادة التنسيق مع خصومه محاولاً جرهم جميعاً نحو اهدافه، كانت قيادة المجلس غارقة في سياسة الاستغراق في ابعاد الآخرين عن مواقع القرار من جهة وغارقة في سياسة احتكار القرار من جهة أخرى، بعيداً عن الزمن السلبي المتراكم الذي يقتل بداخله

فرصاً كثيرة لنقل المواجهة الى حيث ما ينبغي من التخطيط للعمليات النوعية الميدانية التي تضرب مفاصل السلطة الحساسة، لا تلك العمليات الصدامية مع الجيش النظامي والتي تتحول الى مقتل لأبناء الشعب العراقي المكرهين على الانخراط في الجيش.

ازمة القيادة في الفيلق

ان الدخول في تفاصيل عملية تفاعل فيلق بدر مع ظاهرة الصدر الثاني له دلالات مهمة وكبيرة في الاطار الذي نتحدث عنه، وهو الاطار القيادي، فمبادرة بعض قادة الفيلق بالاتصال بالصدر الثاني بحد ذاتها تُعد قراراً جريئاً في ظل الاجراءات ((القانونية)) التي يخضع لها الفيلق، لاسيما إذا كان هذا القرار قراراً ذاتياً - كما حصل بالفعل - وليس قراراً تشاورياً مع ((القيادة الرسمية)) للفيلق.

فعندئذٍ يستبطن هذا القرار - ولو بشكل غير معلن - احتجاجاً ما على ادارة الفيلق وقيادته، ويعبر عن تطلع للخلاص من واقع قيادي اثبتت التجربة فشله الى واقع قيادي يتحرك في الميدان، ويفتح نافذة أمل للثوار الذين سئموا الانتظار والاتجار وأنانية الزعامة التي حولتهم الى مشروع للدعاية أكثر منه الى مشروع للاطاحة بالسلطة. ولم يكن قرار الاتصال بالصدر الثاني هو المعبر الوحيد عن احساس الكثير من القوات في فيلق بدر بأزمة القيادة، والتطلع نحو الخروج من هذه الأزمة، لا بل ان وقع صدمة اغتيال الصدر الثاني وتجليه على هؤلاء الثوار كان اكثر تعبيراً عن الاحساس بالأزمة من قرار الاتصال به.

إذ يصف احد الثوار المشهد من خلال خاطرة نشرتها احدى الصحف قائلاً: ((الساعة العاشرة من صباح يوم السبت ٥ ذي القعدة ١٤١٩هـ أي بعد ساعات من وصول نبأ الفاجعة الكبرى باستشهاد الصدر الثاني (رض)، وبعد ان اجتمع المجاهدون في مقر الفيلق على غير موعد ولا تنسيق مسبق في

حسينية الشهيد الصدر، والكل مذهولون لهذا النبأ الصاعق كمن يستفيق على واقعه المأساوي بعد حلم جميل، الوجوم يعلو الوجوه والحزن يعتصر القلوب، وينابيع الدموع المكبوتة تكاد تتفجر من العيون ولكن يحبسها الخوف من النتائج، كما الأرواح تحبسها الأبدان ان تطير جزعا لهذا المصاب))[٤١].

عندما يخاف المقاتل أو الثائر من قيادته الرسمية فأنه لا يكون فاقدا فقط للثقة بقدرات هذه القيادة التخطيطية، وانما يكون يائسا منها تمام اليأس على أساس من التجربة الميدانية معها التي اوصلته الى هذا الإحساس، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان الثائر لا يخاف الموت، لأنه بالأساس مشروع مؤجل للموت بأدواته وقراره الذاتي، إلا انه يخاف الاجراءات الانتقامية او العقابية، من خلال طرده او قطع رزقه، أو اخضاعه للمساءلة والمحاكمة في ظل ظروف خاصة يخضع لها، لأنه اعلن بشكل أو بآخر عن ولائه لقيادة أخرى بما يستبطنه هذا الولاء ضمنا رفضه لقيادة مفروضة عليه، ومزودة بامكانات النفوذ والقوة.

وعودة الى تكملة النص السابق ربما توضح هذا المعنى بشكل اكبر إذ ((وقف الجميع مذهولين ولا يدرون هل يعزي بعضهم البعض أم يحتاطون لئلا(؟) يسجل ذلك في (اضابيرهم الشخصية بانهم صدريون)، واكتفى البعض بقراءة القرآن الكريم، ولكن الدموع تضغط على مقلها لتتفجر عند أول بيت (نعي) بقراءة مجاهد شجاع يذكر فيه مصيبة الإمام الحسين (ع)، ولكن ماذا بعد.. بعض مسؤولي الفيلق وقفوا للتعزية بالرغم من معرفتهم بمواقف القيادة العليا، وغياب القيادة الميدانية، تقصفهم نظرات المجاهدين من تلك العيون العبرى .. وهنا تحمل احدهم المسؤولية وتقدم الى المايكرفون، لا

---

(٤١) ابو احمد النجفي، فيلق بدر، صحيفة ((الجمعة)) العدد (٢٢)، ذي القعدة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

يدري ما يقول، الكل ينتظرون بعد البسلمة والصلاة على النبي وآله قال (انا لله وإنا اليه راجعون) فضجت الحسينية بالبكاء وعلا الصراخ، وبعد وقفة بكاء تكلم بعدة جمل تخللتها العبرات وتفصل بينها وقفات البكاء فقال (لله درك يا شعبنا في العراق كم تتحمل من المصائب وكم تتعرض للاختبارات كلما لاح لك بريق أمل اختطفه منك الآخرون، وكأن الله كتب عليك ان تتحمل وتتحمل لتتقوى ارادتك ويصلب عودك، وتُنتقى لتصبح كالذهب الصافي)..))[٤٢].

ان هذا النص يكفي لوحده - دون كل النصوص الأخرى في هذا الفصل - لابراز محورية أزمة القيادة في العمل الإسلامي في العراق بصورة عامة، وذراعه الميداني الذي تمثل بفيلق بدر خلال العقدين المنصرمين بصورة خاصة، فهذا النص يوصف بمرارة بالغة بحث ثوار الفيلق او معظمهم عن قيادة معارضة، وخوفهم من قيادة معارضة تقودهم بالفعل، فهذه المفارقة المذهلة تفسر الى حدٍ بعيد ارباكات الفعل الثوري العراقي، وفقدان هذا الجسد الثوري الى رأس حكيم يوظفه في مسار المواجهة مع السلطة. إذ بدلاً من التوظيف الفعال لهذه الطاقات الثورية حصل تخدير ثقيل لها، وتمرين ممل لإبداء طقوس الولاء او طقوس الاستعراض الفارغ، وتلويح بالعقاب في حال الخروج على هذه الطقوس او رفض القبول بها، الأمر الذي ادى الى خمود الجذوة الثورية في نفوس الثوار، وتسلل حالة الملل والضجر واليأس والاحباط اليهم، وهي حالة مسؤول عنها العجز القيادي، إذ بمجرد ان لاحت في أفق العراق ظاهرة الصدر الثاني كظاهرة ميدانية حتى بدت رغبات الالتحام والالتحاق بها، في مؤشر على صدقية الروح الثورية، ومؤشر على القيود التي كُبلت بها، وحالت دون توظيفها كما ينبغي في المواجهة.

---

(٤٢) المصدر نفسه.

ان التحاق فيلق بدر بظاهرة الصدر الثاني نفسياً ومعنوياً، وسواء كان هذا الالتحاق جزئياً او كلياً، لم يعبر عن نفسه بقرار الاتصال به، او عبر دموع الثوار التي اذرفت عليه، انما أيضاً من خلال الغضب الذي تفجر في مسجد أعظم، حيث شارك في احداث هذا المسجد المعروفة عناصر منتمية الى قوات فيلق بدر، ومن خلال الإعلان العلني في الصحافة في بعض الحالات عن الانتماء الى خط الصدر الثاني كخط قيادي حتى بعد استشهاده، إذ ان بعض الثوار اعلنوا صراحة ((اننا لا نؤمن إلا بقيادة المجاهد الغيور الذي يرفض زخارف الدنيا ومتعها وترفها الباذخ، ويعيش معاناة وهم ومآسي اتباعه وأنصاره والأمة المظلومة، فقائدنا هو ذلك الذي ضحى بوجوده الشريف وقدم دماءه وأولاده برهاناً على صدق نواياه (ولم يجعل ابناءه في بحبوحة العيش والترف) ذلك هو الإمام القائد السيد العظيم الصدر الأول (رض) والذي نذر حياته دون ملق وذاب حقاً في قيادة الإمام الخميني المقدس (رض).. وكذلك لا نؤمن إلا بمن سار على نهجه واختط خطه ومسلكه قائدنا المقدس الإمام الصدر الثاني (رض) ولا نؤمن إلا بمن سار على هذا النهج وشهر السيف علانيةً أمام جموع المجاهدين))[٤٣].

لاحظ عبارة - ولم يجعل ابناءه في بحبوحة العيش والترف - فانها عبارة لها مداليلها الخطيرة في المسألة القيادية، كما سيتضح ذلك من المقارنة مع تجربة حزب الله لاحقاً. كما انها عبارة تتعلق بعطاء القائد الذي يصنع مصداقيته، أو انانيته التي توصله وتوصل القضية برمتها الى طريق مسدود، وتحول الدماء الطاهرة الى مشروع للاتجار يتحسس مؤشراته الناس والثوار، فلو كانت قيادة الفيلق متذكة فعلاً في هموم الناس والثوار والوطن لما تجرأ احد على الاطلاق للطعن بها، إذ ان آلام الثوار تطفح بالعادة عندما يحسون

---

(٤٣) جاء ذلك في رسالة من جمع من مجاهدي فيلق بدر الى احد الكتاب نشرته صحيفة ((الجمعة)) العدد (١٧) جمادي الثاني ١٤٢١ هـ - ايلول ٢٠٠٠م.

فعلاً انهم بلا قيادة ميدانية، وان قيادتهم تهتم بالتشريفات والدعاية وألقاب الزعامة اكثر من اهتمامها بكيفية تفعيل الخطط الثورية، ان جزءاً من الفيلق زحف نحو الصدر الثاني دون ان يبادر هذا الأخير ليقدم نداءً او طلباً بالزحف نحوه الا انهم أحسوا في قيادته الميدانية ما يملأ فراغهم ويعالج دوامتهم ويرضي طموحهم المشدود الى انقاذ الوطن.

قيادة في الميدان ..
قيادة خارج الميدان ..

ان عين الثائر تبقى دائماً - وبشكل غريزي - مشدودة الى سلوك القائد الذي يقوده في الميدان، هو واتباعه وأولاده والمقربون منهم، إذ ان هذا السلوك يمثل الحد الفاصل بين القول والفعل، وبين المبدأ النظري الذي يضخ الثائر بالقناعة النظرية في مهمته التي يكافح من اجلها، والقائد الذي يخلق في نفسية الثائر من خلال سلوكه اليقين العملي والاطمئنان الفعلي بأن اتجاه مسيرته هو اتجاه سليم وصحيح.. إذ غالباً ما يتحول السلوك القيادي الى شحنة ثورية للمقاتلين او الى مخدر او معطل للجذوة الثورية.

لقد انعكس السلوك القيادي في تجربة حزب الله على تصاعد الزخم الثوري لدى مقاتلي الحزب، وذلك من خلال وجود الكادر القيادي المتقدم في ميدان المعركة جنباً الى جنب مع المقاتلين، وكلما قدم هذا الكادر القيادي مصداقاً جديداً على تواجده الميداني كلما بدا الجسد الثوري الحزبي اكثر تماسكاً واستعداداً للمعركة، واكثر ثقة بالقضية التي يقاتل من اجلها، واكثر انسجاماً من داخله، فيما هو اكثر هيبة وقوة من الخارج، ومع كثرة المصاديق التي قدمها حزب الله في هذا الاطار إلا ان قضية استشهاد ابن الأمين العام للحزب هادي نصر الله بامكانها ان تقدم نموذجاً صارخاً على حساسية دور القيادة وسلوكها ومصداقيتها داخل وخارج الحزب.

فهذه القضية هي طبيعية من حيث المبدأ النظري، إلا انها لم تكن كذلك

في حساب الصدقية والتأثير، وذلك لكثرة الانفصام السائد في المسألة القيادية بين الشعار والواقع، بين المبدأ والتطبيق، بين الكلام والفعل ((إن احدى اخطر آفات البشر، آفة العجز عن تسييل الاعتقادات والأفكار، مهما تكن عظيمة، في شرايين العالم حتى تعم وتحسن اقناع الآخرين بها، وتلك مسؤولية سيتحملها أولاً معتنقو تلك الأفكار والاعتقادات والدعاة اليها))(٤٤) و((لعل من العلامات اللافتة في تاريخنا الاجتماعي والسياسي ان تكون نخبة متماهية في قابليات الجماعة وتطلعاتها الى الحد الذي نشهده في المقاومة الإسلامية - اللبنانية - وأمتها))(٤٥).

ان تجربة حزب الله اختزنت الكثير من قيم الصدقية قبل استشهاد هادي نصر الله، إلا ان هذا الاستشهاد حول ((ما راكمته المقاومة من انجازات، من صدقيات هنا وهناك وهنالك الى طفرة نوعية، الى صدقية عامة، تلامس الجميع لمسة اصحاب الكرامات، وتستحيل الى نموذج اعلى، يكتسي لحما ودما وعصبا، وبالتالي الى نموذج قابل للاقتداء والجذب))(٤٦).

ان ((عادية)) استشهاد هادي نصر الله النظرية تتحول الى ((لا عادية)) استثنائية، عندما تأتي في الضد من قيم القيمومة القيادية التي تكاد ان تتحول الى ثوابت في العقل السياسي الجمعي، وعندما تأتي في سياق مغاير عن سياق المواجهة الذي اعتاده العدو .. سياق وضعه أمام ((قوانين)) جديدة في المواجهة، ليس كتلك التي أسس ثقافة مواجهتها واتقن اوراق اللعب بها ورسم ضوابط وآليات ادارتها.

وعودة الى الصدقية، فهي ((ككل قيمة أخلاقية تأخذ اهمية استثنائية وأبعادا قصوى عندما ترد في سياق مفارق، أي عندما تبدو أمرا استثنائيا غير

---

(٤٤) د. سمير سليمان، ((سجل النور.. قناديل الى الزمن الآخر)). اصدار الوحدة الإعلامية المركزية لحزب الله ص٢٤ ط١ جمادي الثانية ١٤١٩ هـ تشرين الأول ١٩٩٨م.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) المصدر نفسه ص٣٠.

مألوف، في الوقت الذي يفترض ان تكون هي المألوف وهي الأصل))[٤٧].

ان شهادة هادي نصر الله اضطرت الصهيوني غاي باخور ان يقول في صحيفة هآرتس الصهيونية ان حزب الله هو ((الحركة السياسية الوحيدة طاهرة الكفين، والتي آخر مقاتليها مساوٍ في قيمته لابن الزعيم))[٤٨].

ان هذا الاستشهاد انطق الصهاينة بمغايرة الحالة.. كما انطق اصدقاء المقاومة بها، فعلى حد قول احد الصحفيين ((ان السيد حسن نصر الله كان بالأمس أباً كسائر الآباء، ويميزه جهاده ولكنه اليوم يكاد يختزل في شخصه كل الآباء، وقد اكتسب الآن، واكثر مما كان في أي يومٍ مضى، قوة الرمز وجدارة القائد))[٤٩].

ومن النصوص الكثيرة التحليلية الى آلاف النصوص التي جاءت من شتى ارجاء العالم معزية كبرقيات، من رؤساء ومسؤولين ووزراء وقادة احزاب وحركات الى الوفود والمهرجانات التي كلها تصب في هذه الصدقية المفقودة في الواقع وفي النماذج الأخرى، استطاع نصر الله ان يتمم هذه الصدقية بطريقة تعاطيه مع الحدث.. وهي طريقة نقيضة تماماً لتلك الحاصلة في الساحة العراقية، حيث كان السيد محمد باقر الحكيم وهو يلقي الكلمات بمناسبة استشهاد آل الحكيم الذين اعدمهم صدام حسين ظلماً، ودون ان تصدر منهم أي بادرة على معارضة السلطة، كان في معظم الاحتفالات يختنق بالعبرات والبكاء على آل الحكيم.. على النقيض من ذلك تماماً، لم يكن نصر الله باكياً على حد قول أحد قيادات حزب الله، حيث يقول هذا القيادي: ((بالأمس عندما سمعنا الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله يتحدث على المنبر عن نجله بعد مضي ساعات على ابلاغه بأمر

---

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) حلمي موسى ((شهادة نصر الله في الفهم الإسرائيلي.. نتائج معاكسة لما تريده تل أبيب)) السفير، بيروت ١٦/٩/١٩٩٧.

(٤٩) طلال سلمان ((دمنا استدعاها)) ((السفير))، بيروت ١٥/٩/ ١٩٩٧م.

استشهاده، جهدنا لكي نلمح دمعة واحدة تختبئ عند مآقيه خلف النظارتين، تفصل بين الوالد وبين القيادي المقاوم، إلا اننا لم نفلح، تعقبنا قسمات وجهه الوديعة لنلتقط بين خطوطها حسرة عابرة او لوعة مكبوتة، الا اننا خبنا، لقد بقي السيد يبتسم، وبقي الصوت انيقاً وحدوياً))[٥٠].

لقد كان نصر الله فعلاً مبتسماً في خطابه الذي ألقاه بمناسبة استشهاد ابنه هادي، وكلماته ((مبتسمة)) أيضاً إذ انه كان يقول ((في الماضي، وما زلنا، وسوف نبقى حتى قيام الساعة، نفتخر باننا مسيرة، واننا مقاومة، واننا حركة جهادية، استشهد بعض قادتها وبعض عظمائها، كالشهيد راغب حرب، ونفتخر ونعتز ونشمخ برؤوسنا عاليا ان من بين شهدائنا قائدنا واستاذنا، وحبيبنا واميننا العام السيد عباس الموسوي، وزوجته أيضا، وطفله أيضا، واليوم فماذا نريد ان نقول لهذا العدو: نحن لسنا حركة او مقاومة يريد قادتها ان يعيشوا حياتهم الخاصة، ويقاتلونكم بأبناء الأوفياء، والاتباع والأنصار الصادقين الطيبين من عموم الناس، شهادة الشهيد هادي هي عنوان اننا في قيادة حزب الله لا نوفر اولادنا للمستقبل، نفخر بأولادنا عندما يذهبون الى الخطوط الإمامية، ونرفع رؤوسنا بأولادنا عندما يسقطون شهداء))[٥١].

ان هذا النص يوضح الفرق الهائل بين قيادة باكية لدواع اسروية، وقيادة مبتسمة لاستشهاد أسري.. بين قيادة تصطحب اولادها في الرحلات السياسية الفارهة للقاء رؤساء دول العالم، كما هو حاصل في القضية العراقية وبين قيادة (لا تريد ان توفر اولادها للمستقبل وتقاتل بأبناء الأوفياء)، بين قيادة ترفض المساومة على رفاة ولدها الذي احتفظ به العدو، وبين قيادة لم تتردد على الموافقة في تقديم كتاب رسمي الى مسؤولي

---

(٥٠) علي فياض ((سجل النور))، مصدر سابق ص٣١٠.

(٥١) خطاب السيد حسن نصر الله في ذكرى ١٣ أيلول (اعلان نبأ استشهاد هادي ورفيقيه هيثم مغنية وعلي كوثراني).

الجمهورية الإسلامية بصدد اعفاء أحد أولادها من اداء الخدمة العسكرية كما يوضح النص التالي الذي هو عبارة عن وثيقة سرية يمكن الاطلاع على صورتها في ملاحق الكتاب:

((جناب الأخ الحاج سلمانيان.

مسؤول الوحدة العسكرية المحترم

سلام عليكم

عطفا على كتابنا المرقم ١٣/أ/٩/٦/١٦٥٣ المؤرخ في ١٣٧١/١١/٦ فيما يخص السيد عمار الحكيم نجل سماحة حجة الإسلام السيد عبد العزيز الحكيم وحامل الجنسية الإيرانية المرقمة (٣-٩٣٦٥٩٨-٣٧١) في جبهات القتال والعمل الجهادي في التواريخ المدرجة ادناه. راجين مساعدته في صدور كارت الاعفاء من التجنيد ودمتم موفقين

١٣٦٣/٣/٥ الى ١٣٦٣/٥/٥

١٥/١٥/ ١٣٦٣ الى ١٣٦٥/١١/٣

١٥/ ١٢/ ١٣٦٥ الى ١/ ٢/ ١٣٦٦

التعامل التبليغي والاسنادي لحركة المجاهدين العراقيين

١٣٦٢/١٢/٢٨ الى ٢٥/١/ ١٣٦٢ التعامل مع تعبئة السيد الحكيم آنذاك المستقرة في منطقة مريوان جبهة الحرب في البلاد.

١٥/ ٩/ ١٣٦٦ الى ١٥/١٢/ ١٣٦٦ العمل التبليغي في كل من المناطق العسكرية نهاوند في كردستان وانديمشك في الجنوب وكان التعامل مع (لشكر ويزه باسدران).

١٣٢٧/١٢/١٥ الى ١٣٦٨/١/٣٥ التعامل مع المجلس الأعلى فيما يرتبط بعمليات تحرير حلجبة واغاثة المصابين بالأسلحة الكيمياوية.

١٥/١٢/ ١٣٦٩ الى ١٥/٣/ ١٣٧٥ دعم الانتفاضة الشعبانية المباركة في منطقة البصرة والجنوب وله مساهمة ولمدة يزيد مجموعها عن (١٢) شهر

ويشكل متقطع للقيام بمهمات جهادية وتبليغية في مقارعة النظام العراقي في مختلف الجبهات.

رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإسلامية العراقية

محمد تقي المولى)) [٥٢]

نقول لاحظ هذه القيادة التي تلوذ حرجاً من الاجابة على بعض الأسئلة التي تدور حول هؤلاء الأولاد المترفين، ففي احد الأسئلة التي وجهت الى السيد محمد باقر الحكيم جاء ((.. في قم كلام يتهمكم بأنكم لا تهتمون بآلام العراقيين ويرددون ان أولادكم من الناحية المادية في واد، وأولاد العراقيين في واد آخر، ويذكرون امثلة عن سفر أولادكم الى الخارج بجوازات والعديد من العراقيين لم يحصل حتى الآن على البطاقة الخضراء))[٥٣].

ان مجرد طرح هذا السؤال ينم عن خلل واضح في اداء الدور القيادي، وخلل واضح في اداء المهمة القيادية .. ففي حين ان الصحافة العربية تنشر مئات المقالات والأخبار حول استشهاد هادي نصر الله.. فان هذه الصحافة تسأل بتشكيك عن امتيازات لأولاد ((القائد)) الحكيم، وهذه أدت كواحدة من الأسباب الى ردة فعل قاسية من قبل العراقيين في مدينة قم الإيرانية بمناسبة استشهاد آية الله الصدر الثاني، وما لوحظ انه موقف سلبي اولي دون مبرر من الحكيم ضدهم. إذ عندما لا يسمع المقاتلون العراقيون ولم يروا ان احدا من أولاد ((القائد العام للقوات المسلحة العراقية)) قد شارك يوما في جبهات القتال، او في عمليات الفيلق البطولية، وعندما لا يرون ان هذا القائد مستعدا لالتقاط الفرص النادرة التي تستحق المجازفة، كفرصة

---

(٥٢) راجع صورة الكتاب في الملحق رقم (٢٨).

(٥٣) اجاب السيد الحكيم على هذا السؤال، بسؤال مفاده لمراسل المجلة التي اجرت معه المقابلة قائلا: (من الذي يقول هذا الكلام) راجع النص في المتن والاجابة عليه في مجلة ((الوسط)) العدد (٣٧١) ١٩٩٩/٣/٨.

الانتفاضة الشعبانية التي سقطت فيها أربع عشرة محافظة، كلها كانت تنتظر الفيلق وقائده العام، لكن دون جدوى، وعندما يبقى هذا القائد قائداً ابدياً، يفعل المستحيل من اجل ان يبقى في موقعه .. عندها ستتحول القيادة الى عبء على القضية، وليس منقذاً لها. فخلال نفس الفترة تقريباً لعمر كل من حزب الله والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تناوب على منصب الأمين العام في حزب الله ثلاثة رموز، فيما بقي المجلس الأعلى مرتهناً الى قائده ((الأوحد)) بالقوة أو بـ((التسوية)) أو بـ((الانتخابات المؤمنّة سلفاً)) والمحسوبة الفوز بشكل مسبق. وفي حين ان التناوب على المنصب الأعلى في الحزب مهما كانت مؤثراته الأخرى وطوارئه الداعية اليه، ينم عن وجود مؤسسة خاضعة لضوابط وقوانين، فهو في حالة المجلس وحالة القائد الأوحد دمر المؤسسة وحولها الى فصيل سياسي صغير يمسك بإمكانات العمل قهرا وقسرا. وكما ان في الحالة الأولى - حالة الحزب - أعطى العمل ديناميه وحيوية وحرارة وتفاعلا ميدانيا صاعدا، فأنه في الحالة الثانية عكس لدى العراقيين، ولدى قوات فيلق بدر حالة من الاشمئزاز حتى من الألقاب التي هي النقيض المعاكس للصدقية التي تحدثنا عنها، ولقد دفع اشمئزاز بعض عناصر هذه القوات ان ترفع الصوت علنا ومن خلال الصحافة بأن ما يحصل هو تكرار لنهج صدام حسين القيادي حتى في ألفاظ الصحافة ((بمثل كلمات: القائد الشرعي، القيادة الحكيمة، زعيم الأمة،قائد الجهاد، القائد العام المقدس الى اكثر من الألقاب التي وضعتها أقلام صحافة النظام المجرم))[٥٤].ان الفرق في القيادة بين الحالتين، هو فرق بين قائد يعمم الانتصار، وقائد يخوض الصراع من اجل القيادة بين قائد يبكي أسريا وقائد يبتسم اسريا، وواضح ان البكاء كظاهرة ليس عيبا او نقصا أو خللا..

---

(٥٤) جاء في نص رسالة من مجاهدي فيلق بدر الى احد الكتاب ((صحيفة الجمعة))، مصدر سابق.

بل هو عملية غريزية حياتية تفرضها الظروف او فقد الأهل والأحبة والأولاد والأقارب الا انها ستخرج من عاديتها وتتحول الى مؤشر ذو دلالة في بعض المواقف الحساسة التي تجعل من مسؤولية القائد ان يتعالى عليها.

القيادة الجهاز . .
القيادة الشخص

لم يكن وصول حزب الله الى الانتصار على ارادة العدو الصهيوني وارغامه على الانسحاب من الأراضي اللبنانية امراً يسيراً ومتصوراً، فإذا كان هذا الانتصار يعني اجتيازاً عنيداً لكل المطبات الميدانية والتخويفية التي وضعت في مسار التجربة من جهة.. فهو من جهة أخرى يعتبر الانتصار الأول من نوعه على جملة من المستويات، مستوى الصراع المفتوح العربي - الصهيوني حيث لم يشهد تاريخ هذا الصراع تجربة كالتي حصلت، ومستوى تمريغ ارادة الكيان الصهيوني، فهو لأول مرة يذوق مرارة الانسحاب من الأرض، هارباً لا مفاوضاً، ومستوى التعبير عن العجز الوهمي المفروض على الإرادة العربية الرسمية، فهي ارادة مسلوبة سياسياً، وليست عاجزة حقيقة ومستوى قدرة الإسلام على الفعل الثوري كمخزون فكري وعقيدي للمقاومة.. فهذا المخزون قابل لتحرير القيود النفسية وأساليب الحرب النفسية للعدو.. هذا فضلاً عن دلالات الانتصار الدولية، فهذا الانتصار لم يلحق هزيمة ميدانية ونفسية بالصهاينة، بل هو ألحق أيضاً الهزيمة بحماتهم الدوليين وبالأخص الأميركان، وفوق كل هذا وذاك فان هذا الانتصار فتح افقاً مستقبلياً لاتجاهات الصراع مع العدو وخياراته، لا سيما على الصعيد الفلسطيني الذي سرعان ما التقط الدرس اللبناني.

ان تصوير هذا الانتصار في كل أبعاده ومستوياته وكنتيجة لما يقارب الـ ١٨ عاماً على حرب الاستنزاف التي خاضها المقاومون اللبنانيون الإسلاميون، ينبغي ان يُقرأ على ضوء الثمن البشري الذي دفعوه خلال هذه

الفترة الزمنية إذ هو ثمن ذو شقين، شق الضحايا المدنيين الأبرياء الذين سقطوا انتقاماً من العدو لهزائمهم النفسية المريرة، وهذا لا يدخل في حيز الثمن الذي يرتبط بتخطيط أداء قيادة المقاومة إلا بشكل غير مباشر، وثمن الخسائر البشرية للمقاومة من المقاتلين والاستشهاديين الذين استشهدوا في عمليات المواجهة والاستنزاف، وهذا ما يدخل في الحيز المباشر في حنكة الأداء القيادي والإدارة القيادية لتلك الحرب الاستنزافية، إذ لم يتجاوز هذا الثمن اكثر من ٢٠٠٠ مقاتل، بالإضافة الى الجرحى والمعوقين واعداد من الأسرى.

من هذه النتيجة الرقمية يمكن التقاط دلالات الأداء القيادي التخطيطي، ونظرية المواجهة التي يعمل بها، او نوع الحرب التي يعتمدها في مواجهة العدو، فلقد اعتمدت قيادة حزب الله حرب الاستنزاف بأسلوب العمليات الاستشهادية، ولم يكن متصوراً من الناحية النظرية ان هذه الحرب بامكانها ان تحصد هذه النتائج، لأنها حرب تحتاج الى الكثير من الكفاءة اللوجستية، والمعلومات الاستخباراتية، والأداء القتالي الدقيق، فضلاً عن الخبرة الأمنية.. إلا ان هذا التصور تحول الى واقع والى نتيجة والى انتصار حقيقي بما يشير الى نجاح التخطيط القيادي.. وبالتأكيد ان هذا التخطيط لم يكن تخطيط شخص بذاته، مهما كانت مواصفاته او قائد محدد للمقاومة او الحزب.. بل هو تخطيط جهاز قيادي متجانس يعمل تحت اسم حزب الله..

وهنا ينبغي ان نتوقف على نقطة محورية فارقة بين التجربتين العراقية واللبنانية من حيث علاقتهما بالنموذج القيادي الإيراني، إذ بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران على يد الإمام الخميني شاعت نظرية الرمز القيادي على حساب النظرية الحزبية المعمول بها قبل هذا الانتصار، وكان اسم تنظيم حزب الله تجسيداً غير مألوفٍ لهذا الاتجاه، انما هو تجسيد فرضه ظرف الثورة وواقعها، وظهرت حالات تنظيمية عديدة في دول المنطقة تحمل

هذا الاسم.. اسم حزب الله، كتعبير تمتزج فيه أبعاد حضور الأمة والأبعاد التعبوية، والأبعاد اللغوية وعلاقتها بالنص الديني القرآني في محاولة لاستعارة نموذج ايران الثوري بقيادة الإمام الخميني، إلا انه باستثناء حالة حزب الله - لبنان - تراجعت التنظيمات الأخرى التي تحمل هذا الاسم الى ما يقترب من الاختفاء.. حتى في الساحة العراقية التي ترجمت هذا التحول باتجاهين، اتجاه اسم حزب الله العراق، واتجاه موازٍ له، باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي أريد له فيما بعد ان يجسد نظرية الرمز في ظل المناخ السائد آنذاك، وهو مناخ لم يخل من المزايدات والصراعات اللامعلنة في التعبير عن ((الولاء)) للثورة، وخط الإمام من خلال مقولة الرمز واسم حزب الله. ولا زال خطاب المجلس الأعلى حتى الآن يتعاطى ألفاظاً للتدليل على هذا المعنى الرمزي للقيادة مثل ((خط الولاية)) او ((خط العلماء)) أو((خط المرجعية)) في مقابل الطرح الحزبي التقليدي. ان هذا التجسيد لمقولة الرمز يستبطن في داخله معنى الفردانية او القيادة الرمزية الشخصية .. وليست قيادة الجهاز التي مثلها حزب الله لبنان - واشرنا لها فيما سبق - .

ان استعارة الساحة العراقية لمقولة الرمز او اطروحة حزب الله لم تتشابه اطلاقاً، او لم تتساو مع تجربة حزب الله لبنان، ففي ظل فشل اطروحة حزب الله العراق بحكم حالة التنوع والتعدد في الساحة الإسلامية العراقية سادت اطروحة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وكان مفروضاً لهذه الاطروحة ان تشكل جهازاً قيادياً أي بمعنى جهازاً للتفكير القيادي والأداء القيادي، ومن ثم بعد ذلك يتمثل باسم او برأس أعلى او برمز أعلى، على غرار ما هو قائم في حزب الله لبنان، وموقع الأمين العام للحزب، إذ ان مثل هذا الموقع لا يلغي ضرورة الجهاز القيادي، بل انه يوجهه ويكمله، ما حصل في تجربة المجلس هو على النقيض من ذلك تماماً، حيث ان هذا الموقع

يملأه شخص بديل للجهاز، جهاز التفكير وجهاز الأداء القيادي، فجسد شخصانية القيادة، الأمر الذي أخل في الأداء العام وفي السياسة العامة. فجعل من ((عشرات الآلاف من العاملين في تشكيلات))[٥٥] المجلس الأعلى - حسب قول رئيسه - بلا جهاز قيادي للتفكير سوى شخص الرئيس، وحول هذا الجهاز ((العملاق))، جهازا واقفا على اقدام نحيفة، إذ ليس هو جهاز مؤسسات بالمعنى الصحيح للكلمة، وما فيه من مؤسسات سياسية وقيادية، لا تملك من ناصية القرار شيئا، بل ان الأشخاص الذين يملأونها، أشخاص تابعون موالون للرمز ومرددون مقولات ((خط الولاية)) و((خط العلماء)) و((خط المرجعية)). كما ان رأس هذا الجهاز كان رأسا مشككا بالجميع ومحاربا لكفاءاتهم[٥٦]

ومن هنا بدا ان غياب جهاز التفكير القيادي جعل من فيلق بدر المشمول بـ((عشرات الآلاف)) تلك، جسما قتاليا عملاقا بلا عقل قيادي يخطط له على مستوى العمل والأداء والنظرية، فهذا العقل القيادي الأعلى بدل ان يتكامل مع عقول الضباط في الفيلق اصحاب الكفاءة والتجربة والتخصص المهني المسبق جمد هذه العقول، وحولها الى عقول استلامية للأوامر من العقل الأعلى ((القائد العام للقوات المسلحة)) الذي لا يفقه شي عن الجانب المهني في القوات المسلحة من نظريات مواجهة، او اشكال حروب تقوم على الاستنزاف او العصابات.

ان اشكالية التحول في العناوين التنظيمية للعمل استهلكت ولازالت تستهلك الكثير من العقول الإسلامية العاملة في الساحة، وكان الجدل الذي

---

(٥٥) راجع مجلة ((الوسط))، مصدر سابق.

(٥٦) يمكن الاطلاع في آخر الكتاب على وثيقة حول سياسة باقر الحكيم ازاء حزب الدعوة للشيخ حسين البشيري في الملحق رقم (٢٩). كما يمكن الاطلاع على وثيقة تابعة في هذا الاطار وهي وثيقة تتضمن حواراً لبعض رموز المعارضة مع احمد الخميني في ملحق رقم (٣٠).

حصل حول اسم حزب الله بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران أحد أشكال هذا الجدل الذي تحول في بعض الحالات الى تنظيرات متضادة حول أساليب العمل التنظيمي الإسلامي، وربما كان كتاب ((طريقة حزب الله في العمل الإسلامي)) للشيخ علي الكوراني الذي صدر في ١٤٠٦هـ نموذجا لهذه التنظيرات المنفعلة بحدث الثورة الإسلامية في ايران، والتي تحاول ان تدحض النظرية الحزبية العامة التي كانت سائدة في الوسط الإسلامي قبل الثورة، فهي تنظيرات تحاول ان تعرض ((اسلوب العمل الإسلامي بطريقة حزب الله، لاستعراض اهم اسسها والمقارنة بينها وبين الأسلوب التنظيمي الحزبي عندما ينبغي ذلك، والاستدلال على انها الصيغة الاكثر أصالة، والأكثر فاعلية من بين مجموع الصيغ التي جربها العاملون للإسلام))[٥٧]، وحاولت هذه التنظيرات ان تقول ((ان التنظيم الحزبي يتناقض مع طبيعة مجتمعاتنا، فإن مجتمعاتنا المسلمة لها تركيبتها الخاصة التي تختلف عن تركيبة المجتمعات النصرانية واليهودية والوثنية، ولها بناها القيادية الطبيعية الناتجة عن تمازج العامل الإسلامي مع العامل التكويني على مدى قرون، وصيغة التنظيم الحزبي الحركي صيغة غريبة وبنية وافدة، يراد لها ان تحل محل البنية الطبيعية فتتناقض معها لا محال، وتحدث بذلك فئويات واختلافات داخل الأمة، ولذلك نرى أن الأمة تنكمش في حسها الفطري الإسلامي عن الاستجابة لهذه البنية الوافدة وتشعر بحاجز نفسي بينها وبينها، بينما لا يوجد حاجز نفسي عند المسلم في ان يحسب من جماعة هذا العالم أو ذاك، أو من المصلين في مسجد هذه المحلة أو تلك او من ابناء هذه العشيرة أو تلك، أو من رواد هذه الحسينية أو تلك الزاوية..الخ))[٥٨].

ان طريقة حزب الله كما نظر لها البعض تقوم على مجموعة من الأصول

---

(٥٧) علي الكوراني، ((طريقة حزب الله في العمل الإسلامي))، المقدمة، ط١، ١٤٠٦ محرم، اصدار مكتب الإعلام الرسمي.

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٥.

والأسس مثل ((قيادة العلماء للأمة، وتحديد العدو وتركيز النظر اليه، ورفض الاطر التنظيمية، وحرية العمل لجماهير الأمة وتشجيع مبادراتها، وحشد كل الطاقات في مقاومة العدو، والميزان هو العمل في مواجهة العدو، والوحدات المقدسة (أي وحدة الأمة) ومميزات ثقافة حزب الله واختلافاتها عن ثقافة الأحزاب والتنظيمات الإسلامية الأخرى))[٥٩] ، كما اشتغلت هذه التنظيرات على تأصيل قرآني - لغوي ومفهومي لاسم حزب الله وعلى ايجاد فوارق كبيرة بين هذا الأخير وبين الأحزاب التقليدية[٦٠].

ان هذه التنظيرات ورغم الجهد الفكري التي تأسست عليها، وما قدمته من إضافات تفصيلية حول اساليب العمل الإسلامي وقيادته ورؤاه النظرية، الا انها لا تخرج عن طابع المرحلة التي انتجت فيها.. وعن طابع رد الفعل او المراجعة المعكوسة الحادة المرتبطة بالتجربة والأحداث والأفكار البشرية، فلقد بدا الأمر في هذا الاطار كله محكوما الى اجتهادات تفرضها المراحل المختلفة التي يجتازها العمل الإسلامي، والاطر التنظيمية، أو الأساليب والمناهج التي تتعاطى مع تحدياتها إذ ان فكرة العمل الحزبي الذي يسميه علي الكوراني هنا انه صيغة وافدة - جاءت في الأساس في العالم كاجتهادات لمواجهة ركود الواقع الإسلامي بسبب ركود الكثير من علماءهم ومحاولة النهوض بوعي الأمة الى ادراك مضامين الإسلام واقامة الحكم الإسلامي، وفي الساحة العراقية فإن مجيء العمل الحزبي كان يشبه رد الفعل على عمل

---

(٥٩) راجع المصدر السابق، الصفحات ١٣ إلى ٢٠.

(٦٠) ان من الفوارق المفترضة التي رآها الكوراني في كتابه المذكور بين صيغة حزب الله والأحزاب (الوافدة)، هو فارق امكانية الاختراق، إذ يعتبر ان علماء الدين لا يمكن ان يخترقوا فيما ان التنظيم الحزبي معرض لذلك، هذا الفارق هو الآخر ليس دقيقا، فالاختراق حالة يمكن ان تحصل في الأحزاب والمؤسسات الدينية وحتى في اوساط علماء الدين، ولعل عودة الى وصية الإمام الخميني توضح ذلك، راجع المصدر المذكور.

المؤسسة الدينية التقليدي الذي انكفأ عن الأمة، وتلقى استجابة في اوساط الأمة بخلاف ما يفترضه الكوراني هنا، فضلا عن ان الدور الأكبر في تأسيسه، كان دورا لعلماء دين متحررين وسط هذه المؤسسة، ولذا فإن تلك التنظيرات لحزب الله كبديل للأحزاب والتنظيمات التي كانت قائمة قبل الثورة إذا كان في طياتها بعض الرؤى الجديدة فهي جاءت بشكل لا يخلو من الارتباك، حتى فيما يتعلق بدور علماء الدين وافتراض استحالة ان يتحول الأمر في العالم الإسلامي الى ما يشبه دور رجل الدين المسيحي إذ يقول الكوراني في هذا الاطار ((أما الاشكال القائل بأن قيادة العلماء المسلمين تعني تكوين طبقة كهنوت شبيها بطبقة الاكليروس في عصور أوربا الوسطى، فإن جوابه الفروق الجوهرية بين الإسلام والمسيحية، وأوضح دليل على ذلك تاريخ المسلمين الذي كان للعلماء فيه موقع القيادة والتوجيه، والتي لم تنشأ منهم طبقة برجوازية، كما نشأت من غيرهم من الملوك والسلاطين، وكما نشأت من ابناء الثقافة الغربية في عصرنا)).

ان هذا الكلام لايبدو كلاما دقيقا لا في التاريخ ولا في الحاضر، إذ ان ثورة الإمام الخميني بقدر ما كانت ثورة على الاستعمار، وثورة في اساليب احضار الأمة في المواجهة، فإنها كانت ثورة على ما يشبه ظاهرة الاكليروس ((الإسلامية)) او برجوازية بعض علماء الدين.. وفي الواقع الراهن فإن ما يشبه هذه الظاهرة أيضا موجودة في الوسط الإسلامي وتنطبق على بعض علماء الدين، وكانت ظاهرة الصدر الثاني في العراق خير دليل على الواقع الصعب الذي تعيشه المؤسسة الدينية في ظل مرجعيات ناطقة، ومرجعيات ساكتة، مرجعيات تشبه الاكليروس، ومرجعيات تعاني منها.

مرجعيات برجوازية لا عمل لها الا جمع الأموال باسم الحقوق الشرعية، ومرجعيات ناهضة مجاهدة وعليه فإن الاختلافات والخلافات لا تقتصر على الصيغة الحزبية.. انما هي قائمة أيضا بالصيغة العلمائية حول فكرة حزب الله،

كفكرة بديلة عن فكرة الأحزاب التقليدية ولا نريد ان نناقش هنا كل خطوط هذه التنظيرات، لكي لا تخرج عن سياق البحث . وانما أردنا من هذا الايجاز الإشارة الى ان التأصيل النظري للابدال والازاحة واعطاءه صفة الشرعية واللاشرعية ومن ثم احلال قوالب محددة او اساليب محددة تسمى ((شرعية)) ونهائية للعمل التنظيمي.. ان هذا التأصيل امر لا يبدو ممكنا من الناحية النظرية، كما لا يبدو واقعيا من الناحية العلمية، إذ مثلما للأحزاب التقليدية مشاكلها وأمراضها وأزماتها وتعددها وتغايرها في المناهج والرؤى الثورية والتغيرية، فإن لحزب الله ((الأوحد)) للمسلمين كافة وجهه النظري لا الواقعي، إذ حصل في الواقع ((أحزاب الله)) وليس حزب الله الواحد في حياة المسلمين، وفيما يتعلق بحزب الله لبنان، فإنه في الواقع تحول الى حزب محكوم الى نظام داخلي ومؤسسات ورؤى خاصة به، وله علاقات مع الحركات والأحزاب الإسلامية الأخرى التي لها وجودها المستقل داخل وخارج لبنان.

ان الاشكاليات الكبرى التي تحكم العمل الإسلامي .. هي اكبر من الاشكاليات التفصيلية في اساليب العمل، فإذا كانت تجارب التاريخ الإسلامي بقيادة العلماء، خلقت عقلا اتكاليا للأمة، وعقلا استلاميا خضوعيا او عقلا مستقيلا في بعض الأحيان، فإن تجربة الأحزاب وقعت في أمراض ((القيادة – النخبة))، والعناصر النخبة التي تمايزت عن الأمة أو لم تحقق اطروحة احضار الأمة بما فيه الكفاية في حركة الإسلام الثورية.

ففي الحالتين فإننا لم نتخلص من ما يمكن تسميته العقل النيابي والعقل المستقيل.. أي العقل النيابي عن الأمة الذي يفكر بالنيابة عنها وبالتالي يحيل عقلها الى عقل مستقيل اخذي مع تفاوت في شكل ودرجة هذه النيابية .. في حين ان الإسلام – وهذا ما لم يرتقي العمل الإسلامي الى مناقشته – جاء ليخلق الأمة الثورية قبل ان يخلق القيادة الثورية – إذ ان القيادة تحصيل

حاصل لاحضار الأمة الدائم في ساحة التحديات التي تعيش.

فالسؤال إذا يتعلق بأساليب العمل الإسلامي التي تحقق هدف الإسلام الأكبر الذي هو ايجاد امة حيوية حاضرة فعالة.. ذات عقل متحفز، لا عقل مستقيل أخذي - اتكالي - خضوعي .. أمة ذات حراك علمي ومعرفي واجتماعي دائم ولذا فإن الأمر يبدو مقلوبا هنا، إذ الأصل الإسلامي هو الأمة بهذه المواصفات التي توجد القيادة التي هي - الفرع - وتراقبها وترصدها بشكل متواصل.

ان الإسلام في مراحله الأولى اوجد أمة ثورية حاضرة في الأحداث ورقيبة على القيادة.. ولكن عندما اتخذت حركة الإسلام التاريخية شكلا انحرافيا ـ اكراهيا في القيادة الكبرى للدولة الإسلامية تحولت القيادة الثورية الى أصل لتصحيح الواقع الإسلامي .. اصل مضاد للقيادة الاكراهية الغصبية، فسار هذا التاريخ تبعا لحضور او غياب القيادة الثورية إذ عندما تحضر يحضر معها جزء من الأمة، وعندما ترتدي لباس التقية بوجه القيادات الغصبية، يسكن الحراك الثوري للأمة تبعا لهذه التقية فبدا الأمر مقلوبا مع مرور الزمن، فتحول الفرع الى أصل وتحول الأصل الى تابع في حراكه الثوري له، وتحول عقل الأمة الى عقل ساكن مستقبل، تابع الى عقل نيابي اعلى محكوم الى تقديراته وترجيحاته الذاتية والظرفية الدائرة بين التقية والثورة، بعد ان اعترى الغبار كثير من مفاهيم وآليات وأساليب احضار الأمة الدائم في الإسلام ونشط التفكير لدى الشرائح العاملة في تحرير الأمة وتحكيم الإسلام في نظرية العمل ونظرية القيادة إذا ما كانت علمائية أو حزبية نخوبية.

فالإشكالية هي اكبر من صنميات الاسماء وصنميات الاشكال التنظيمية وصنميات المناهج، فالاسم والشكل والمنهج امور متحركة تبعا للمراحل وشكل التحديات.. وبالتالي هي امور سيالة متحولة، متجددة، وهذا لا يعني

ان الإسلام لم يرفد المسلمين بالمفردات والمناهج التي تشكل ثابتا أو هاديا علويا لتحدد هويتهم وشخصيتهم الكلية التي تميزهم من غيرهم. فالنص الإسلامي - القرآن والسنة - هو مرجع دائم ومفتوح مع الزمن لآليات وأساليب ومناهج عمل سيالة ومتحولة ومتحركة تبعا للتحديات وشؤون الواقــع والمرحلة التي يعيشها المسلمون، وهذا الموضـــوع يشـــكل موضوعا مستقلا بحاجة الى بحوث منفصلة عن هذا البحث، إلا اننا اضطررنا الى الاشارات تلك بصدده بما يوضح قدر الإمكان الجدل النظري المفتوح والافكار البشرية المتجددة حول العمل الإسلامي التي لا يمكن ان تتحول الى قوالب ثابتة وجاهزة، إذ في مثال المقارنة بين حزب الله والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. لا يبدو الأمر مرتبطا مثلا بالقيادة العلمائية كسبب للنجاح او الفشل، انما بدا ان هذا النجاح والفشل مرتبط بقيادة الجهاز لدى حزب الله، وقيادة الشخص لدى المجلس الأعلى، ومقدار اندكاك كل قيادة في وسط الأمة، وثقة هذه الأمة بها، ثم على أدبياتنا الإسلامية ان توضح - وهذا بحث آخر - معنى عالم الدين، فعالم الدين هو ليس الذي يميز نفسه بلباس خاص وبزي معين، ان كل مسلم هو إنسان للدين وللدنيا، وهنا يبرز دور الكفاءة القيادية القادرة على انجاز النجاح والفشل، وفيما إذا كانت قيادة شخص معمم أو غير معمم، أو قيادة جهاز يعمل على انهاض الأمة ويخضع في نفس الوقت لرقابتها.

وباختصار نقول انه لا يوجد في الإسلام قيادة علماء أو قيادة احزاب وانما يوجد كتحصيل حاصل لمواصفات الأمة الثورية التي أرادها الإسلام، قيادة فريق من الكفاءات البشرية المتدينة الذين هم رجال دين ودنيا، يأخذون مشروعيتهم من الأمة ذاتها.. فريق قيادي يفرز رأسا تمثيليا أعلى كموقع يملأ بشكل تناوبي وفق أي صيغة او نظام ترتأيه الأمة، ولا يتحول هذا الرأس الى عقل نيابي أوحد يقرر مصير الناس كيفما يشاء باسم الدين. ان تجربة حزب

الله - كتجربة محددة في مساحة معينة وهي ليست تجربة دولة - جسدت أحد اشكال هذه الرؤية الإسلامية، كما ان مثال الدولة الإسلامية في ايران هو الآخر جسد هذه الرؤية عبر ارجاع تعيين القيادة من قبل الأمة، وتحريض الأمة على مراقبة سلوكها. وإذا كان هذا التجسيد لم يكن تجسيدا كاملا، فهو على الأقل جسدها نسبيا. ولعلاقة معظم ما تقدم من مفاهيم في قيادة الفريق، وليس في قيادة الشخص وقبلها اعتبار السياسة في خدمة المقاومة، وليس المقاومة في خدمة السياسة نورد هنا نصا مطولا من خطاب للسيد حسن نصر الله هو كالتالي: ((في بنت جبيل تكلمت عن مجوعة عناوين بسرعة وباختصار، ولن نعيدها، وانما بمناسبة هذا المكان الشريف بجوار مرقد سيد شهداء المقاومة الإسلامية، وبمناسبة هذا الاحتفال المبارك في هذه المنطقة الشريفة المباركة، أريد أن أركز حديثي أكثر من هذه الدائرة. ولكن من النصر أريد ان ادخل الى السيد عباس والى المنطقة.

تحدثنا عن عوامل كثيرة للنصر، لكن في أول الكلمة هناك (بنت جبيل) قلنا ان هذا النصر من الله، وفتح من الله وفضل من الله ونعمة من الله. هنا أريد ان أحدثكم عن العامل الأساسي، للنصر صلته العميقة بالسيد عباس وبكم، العامل الأساسي لهذا النصر الإلهي التاريخي الكبير، هو ما ذكره أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في إحدى كلماته عندما يقول (الحرب سجال، فيوم لنا من عدونا، ويوم لعدونا منا، حتى إذا رأى الله صدقنا، انزل علينا النصر وبعدونا الكبت) هذه الحرب سجال هي التي قادنا اليها السيد عباس، وكنا نعرف أننا في حرب سجال، وسنقتل فيها ونقتل، وسنغلب فيها ونغلب، وسنهزم فيها وننتصر، وستقصف فيها بيوتنا ونقصف بيوت أعدائنا، وسنخاف فيها ويخافون فيها. كنا نعرف أن هذه هي الحرب، ولكننا كنا نعرف النتيجة، وكنا نراها بأم العين في وجوه الشهداء، وفي عيون أيتام الشهداء، وفي دموع امهات الشهداء، وابتسامات آباء الشهداء، وفي عزم المجاهدين كنا

نرى النصر الذي رآه الناس جميعا اليوم. ليس القتال هو الذي صنع النصر، القتال كان دليلا وشاهدا منا أمام ربنا على صدقنا، وصدقنا هو الذي أنزل النصر، صدقنا وإخلاصنا هو الذي استجلب هذا النصر واستعجله وأعطاه هذا العمق وهذا الحجم وهذه القوة وهذه الاندفاعة. لقد اثبتم، وأثبت شعبنا في لبنان والمجاهدون والمقاومون أنهم صادقون ومخلصون وأوفياء. هذه المقاومة الصادقة المخلصة، ميزتها وخصوصيتها منذ البداية ومنذ اليوم الأول، عندما جلس السيد عباس والبعض من إخوانه في مدرسة الإمام المنتظر الدينية في مدينة بعلبك عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ ليؤسسوا هذه المقاومة، لم يكن أحد يفكر بدنيا ولا بحطامها، كانوا يفكرون بالله.

هذه المقاومة منذ اليوم الأول كانت مقاومة لله، وقتالها ودموعها ودماؤها وسعادتها وألمها وفرحها وحزنها وتضحياتها لله. هؤلاء الذين قدموا أولادهم وأنفسهم وأهليهم وإخوتهم وصبروا وتحملوا، كانوا يريدون الله ويطمعون برضاه ورضوانه وبتوفيقه ونصره، ولذلك كانت المقاومة في لبنان من أبرز المصاديق التاريخية ومن أبرز المصاديق المعاصرة لقوله تعالى (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم).

نحن لن نكن نتوقع أن يتحقق هذا النصر بهذه السرعة ووفى الله بوعده، ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم وللمرحلة المقبلة نقول قول الله تعالى (وان ينصركم الله فلا غالب لكم). لقد أسس السيد عباس وإخوانه مقاومة لله وضعت أمامها في خدمة المقاومة، السيد عباس في خدمة المقاومة، العلماء في خدمة المقاومة، البطولات والشجاعة في خدمة المقاومة، العمل السياسي في خدمة المقاومة، الإعلام في خدمة المقاومة، والمقاومة ليست في خدمة العمل السياسي، وليست في خدمة التنظيم، وليست في خدمة الأشخاص وليست في خدمة المال، المقاومة في خدمة الله من اجل

تحقيق النصر، هذه هي المقاومة التي انتصرت في لبنان.

كان بعض الناس يقاتلون ليجمعوا المال، وكنا نجمع المال لنقاتل، كان بعض الناس يقاتلون من اجل الزعامة، وكان بعض منا وهو من مضى شهيداً يستشهد من موقع الزعامة من اجل النصر ومن اجل القضية.

وكان السيد عباس شاهد الصدق في هذه الحرب وفي هذه المعركة، السيد عباس شاهد وشهيد هذا الصدق، انتم قراكم وبلداتكم التي لا تخلو من مزارات الشهداء شاهد على هذا الصدق، هذا الذي رآه الله، ووجده الله فأنزل نصره، هذه المقاومة لم تلد صدفة، لم تكن حدثاً عابراً، هذه المقاومة صنعتها إرادة الرجال المقاومين المجاهدين الصادقين والمخلصين، المقاومة هي صورة السيد عباس الحقيقية، لأن السيد عباس أعطاها من صدقه وإخلاصه وتواضعه فتعلمت منه الصدق والإخلاص والتواضع.

هؤلاء طلاب وتلامذة مدرسة سيد شهداء المقاومة الإسلامية السيد عباس الموسوي المتواضع، أعطاها من التزامه فكانت الملتزمة، أعطاها من زهده فكانت عاشقة للآخرة، أعطاها من محبته للناس وللمظلومين وللفقراء فكانت محبة وحنونة وعطوفة عليهم، أعطاها من صلابته وشجاعته فاقتحمت بالصلابة والشجاعة كل القلاع والحصون، أعطاها من عزمه، وارادته التي لا تلين فمضت في طريقه حتى حققت كل هذا الانتصار، هذا هو قائد المقاومة الحقيقي، وهذه المقاومة هي صورته وحقيقته وروحه وأخلاقه، هي انجازه.

لعل هذه اللحظة هي اللحظة المناسبة لنتكلم عن السيد عباس بعض الأمور، كان حرص السيد عباس على مسيرة المقاومة أكبر واعظم مما يتصوره إنسان، والسيد عباس كان يرى في نفسه، ويرضى لنفسه أن يكون جندياً في حزب الله، مقاتلاً عادياً في حزب الله، عاملاً مجاهداً.

السيد عباس منذ اليوم الأول للتأسيس وحتى يوم الاستشهاد لم يكن في

قلبه وعقله أي طموح شخصي، لا لمنصب ولا لموقع في هذه المسيرة المباركة، كان طموحه أن يكون دائماً في خدمة المجاهدين، كانت سعادته ان يطعمهم بيده وأن يودعهم في العمليات وان يستقبلهم عند العودة ليضمد الجراح ويبتسم في وجوههم فيذهب التعب، لم يكن يفكر في يوم من الأيام أن يكون زعيماً او قائداً أو أمينا عاماً لهذا الحزب.

أتحدث عن ذلك لأقول يجب أن يكون القائد صادقاً أيضاً حتى ينزل النصر، لا يكفي أن تكون عامة الناس مخلصة وصادقة ووفية، القادة يجب أن يكونوا صادقين ومخلصين ومتواضعين ومحبين.

قبل انتخابه أميناً عاماً بأسابيع قليلة، وانتم تعرفون أن القيادة في حزب الله تجتمع وتنتخب واحداً من أعضائها أميناً عاماً أنا والأخوة الذين كانوا في ذلك الوقت في الشورى، كنا نصر ان يكون السيد عباس هو الأمين العام السيد كان يرفض بشدة بغضب.

في المقابل كان السيد عباس يصر وبشدة أن أكون أنا الأمين العام في حياته، وأنا كنت أرفض ذلك، لأن السيد عباس هو قائدي وأستاذي ومعلمي ولا يمكن أن اقبل بتحمل هذه المسؤولية أمامه أو عنده، لكنه كان يضغط بقوة. اجتمعت أنا والأخوة وذهبنا الى بيته وتوسلنا اليه أن يقبل هذه المسؤولية وقلنا له لا توجد مصلحة إلا بانتخابك، بعد ساعتين أو ثلاثة كان يغضب وينفعل ويتغير لونه ويرفض ذلك، في نهاية المطاف قبل منا أن يحيل الأمر الى الاستخارة، الاستخارة كانت جيدة لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي كان يعتني بهذه المسيرة ويخطط لها ويشاء لها ما يشاء. بعد أن ذهب الأخوة بقيت لوحدي معه، ورغم المودة والمحبة صب جام غضبه علي وقال (انت تتحمل المسؤولية، انت المخطئ، لو قبلت بالأمانة العامة أنت كان الأخوة قبلوا أيضاً)، ولكن كانت مشيئة الله أن يتحمل السيد عباس هذه المسؤولية.

أنا كنت أقول له يا سيدنا لا توجد مصلحة في هذه المسيرة إلا أن تكون أنت لكنه كان يقول لي (إذا أنت تقبل أنا أعمل معكم، أنا ألتزم، أنا أطيع، ستجدني في الخط الأمامي، لن اتخلى، سأقاتل وأدافع وأبذل دمي، ولكن عليك ان تقبل). هذا هو الصدق في قائد هذه المقاومة، هذا هو الزهد وهذا هو التواضع، أن يأتي استاذ الى تلميذه وأب الى ابنه ومرشد الى من أخذ بيده وعلمه على الطريق ليقول له أنت تقدم وانا التزم وأطيع وأسمع.

الكثير من أخوة السيد عباس كانوا هكذا، هنا يجب ان نصحح أمراً، خلال كل السنوات الماضية بعد استشهاد السيد عباس كنا فريق عمل، لم يكن لحزب الله قائد، لم يكن للمقاومة الإسلامية قائد، كان لحزب الله قيادة، كان للمقاومة الإسلامية قيادة، كانت هناك مجموعة من الأخوة المخلصين الأوفياء على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الجهادي هم الذين صنعوا النصر.

يمكن بحسب طبيعة المنصب ان يتوفر لي ان أكون ناطقاً باسمهم، ولكن هذه القيادة ضمت هذه الكوكبة، هذا الفريق كان يضم رجالاً يحملون في جنباتهم روحية السيد عباس، في هذا الفريق رجال كانوا أيضاً اساتذة لي في الحوزة الدينية، في هذا الفريق رجال هم أقدم وأسبق واكثر خبرة وتجربة ولكن هذه الكوكبة من الرجال لم تكن تفكر بمنصب، ولم تكن لتنافس على موقع، كنا جميعا رفاق درب وجنودا في هذه المقاومة.

السيد عباس كان حاضرا ان يلغى وان ينسى وان يحذف وان يقتل وان تبقى قوة ووحدة هذه المسيرة، لأنه كان يرى أن في وحدتها وفي قوتها وفي تصاعدها يمكن ان تحقق هذا النصر وهذا هو القائد الصادق[٦١].

من هنا نلتقط خطين أساسيين في فكر وسياسة حزب الله هما السياسة

---

(٦١) خطاب السيد حسن نصر الله في مهرجان النبي شيت ٩/٦/٢٠٠٠م. كراس «خطاب الانتصار»، اصدار الوحدة الإعلامية المركزية لحزب الله.

في خدمة المقاومة وقيادة الفريق.

تعميم النموذج
عقد قيادي استقطابي - عقد قيادي احتكاري

بعد ان انجزت قيادة حزب الله مراحل التأسيس والصيرورة وفرض الأمر الواقع في مشروعية المقاومة لتحرير الأرض اللبنانية ودحر قوات الاحتلال الصهيوني بسياسة الاصرار من جهة.. وسياسة التجاوز من جهة أخرى، وكانت نتيجة هذين السياستين انتصارات ميدانية متلاحقة، كان هنالك تخوف من أن يؤدي بها ذلك الى شيء من التعالي والغرور، أو ممارسة سياسة احتكار العمل المقاوم، باعتبارها كانت مؤسسته ورائدته وقائدة تجربته الناجحة، إذ غالباً ما يتحول المنتصر الى محتكر خوفاً على امتيازات أمنية وسياسة، وحرصاً على تتويج الانتصارات الجزئية بانتصار نهائي كاسح.. وغالباً ما تتحول نشوة الانجاز الى محفز نحو التفرد والانفراد وغريزة الاملاء على الآخرين الذين عارضوا التجربة او وقفوا حياديين منها، او قاوموها.

فهل ان قيادة حزب الله تحولت الى محتكر، وبدا على سلوكها منحى التفرد والانفراد، لاسيما في الأشهر او السنوات القليلة التي سبقت الانتصار الكبير بتحرير الأرض الجنوبية اللبنانية؟

ان الإجابة على هذا السؤال ضرورية في فهم مسيرة الحزب، وفهم سر الانجاز الكبير له، وفهم الفوارق بين تجربته والتجارب الحركية الأخرى.

ان قراءة المسيرة بشكل تفصيلي تحتاج الى جهد كتابي كبير ومضنٍ ليس هنا مجاله، إلا ان الوقوف على بعض محطات وعلامات هذه المسيرة بإمكانها ان ترسم او تحدد هادياً لادراك الأسباب والعوامل الجوهرية في هذا الاطار، فالحزب وفي تاريخ ١٩٩٧ بعدما بات قاب قوسين أو ادنى من حصد ثمار عمل المقاومة النهائي، وبعدما راكم طوال اثني عشر عاماً

انتصارات ميدانية جزئية، بدا أكثر ادراكاً على ما يبدو لنتائج تجربته التصالحية مع المحيط المحلي، وسلوكه التجاوزي عن اخطاء الآخرين، وامكانية تحويل الآخرين من خصوم الى اصدقاء، ومن قوى مضادة تقف بوجه التجربة الى قوى تساهم في هذه التجربة، مازجاً القوة البارعة في الميدان ضد الاحتلال.. والتواضع داخل ساحة السياسة، في خليط غير مألوف من الإدراك السياسي والمبدأي.

في عام ١٩٩٧ اتجه تفكير الحزب باتجاه تعميم النموذج، نموذج المقاومة، بما يدلل على نواياه في عدم احتكار المقاومة بانجازها، لا المقاومة كمقاومة من حيث المبدأ، بدا وكأنه يريد ان يشرك الآخرين في وسام البطولة .. بعدما تبين للجميع انه البطل الميداني الذي افرزته المسيرة.. وبدل ان يسكر الحزب بنشوة البطولة هذه، نقل سياسته التجاوزية مع الآخرين الى اشراك في شرف البطولة.. فقرر في خطوة اقرب الى الخيال منها الى الواقع ان يطلق فكرة ((السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال)).. انها فكرة حالمة إذا أخذت بصورة مجردة.. إلا انها فكرة في غاية الذكاء إذا ما فهمت في سياق سياسة الحزب العامة في محيطه المحلي، وربما ان الحزب يدرك سلفاً ان فكرة تعميم النموذج عبر هذه الفكرة لم يكن امراً يسيراً اطلاقاً .. الا انه يدرك في نفس الوقت ان اطلاق الرغبة في هذا التعميم هو ما يحتاجه المحيط اللبناني وما تقتضيه الحكمة في اعطاء عمل المقاومة دفعاً تعاطفياً آخر، واصطفافاً محلياً معها اكثر تماسكاً بوجه استحقاقات الضغوط الخارجية على المقاومة وتحشيد اكبر قوة من الضغط النفسي على العدو الصهيوني الذي بدأ يترنح آنذاك.

ففي ٣ تشرين الثاني من عام ١٩٩٧ أعلن السيد حسن نصر الله في مؤتمر صحفي عن الفكرة، وفي ١٤ آذار ١٩٩٨ اطلق حزب الله ((السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال)) بشكل فعلي، وما بين هذين التاريخين كان الحزب قد اعلن عن انجاز المراحل التأسيسية لاطلاق المشروع أوائل عام ١٩٩٨ ((حيث

كانت المرحلة الأولى منذ الإعلان عن هذه السرايا وحتى المرحلة الثانية (عبارة عن مرحلة جمع الأسماء، وملء الاستمارات، والتعرف على واقع الأفراد للاطمئنان الى عدم وجود الاختراق الأمني وتوفير الأهلية المناسبة لهذا العمل) ثم (مرحلة الاعداد والتدريب وتقسيم المجموعات الى سرايا مختلفة). على ان تكون المرحلة الثالثة هي (مرحلة القيام بعمليات) ومن ثم يتم في مرحلة لاحقة (اختيار نخبة من هؤلاء ليتفرغوا للعمل المقاوم)، ولكي تتمكن السرايا اللبنانية من تنفيذ عمليات نوعية كتلك التي ينفذها مجاهدو المقاومة الإسلامية))[٦٢].

ان تجربة السرايا اللبنانية تحولت من حلم الى واقع محدود وهو ما تسمح به أقصى طاقة عملية للفكرة، ويجسد الهدف الأعلى للفكرة الذي لم يكن هدفاً ميدانياً ضمن الأوليات المحسوبة.. انما هو هدف تعميم النموذج من اجل تحصينه محلياً، ومن ثم تجسيده ميدانياً بالحدود الممكنة التي تتيحها التجربة. وبالفعل ترجمت التجربة ميدانيا[٦٣] وعلى الأرض من خلال بعض العمليات، فالحزب لم يكن بحاجة الى قوات قتالية، ولم يكن في أزمة بشرية، أو انه بحاجة الى استنفار تعبوي قتالي، وهو كان واثقاً من انه سيصل بالمواجهة مع الاحتلال في نهاية المطاف الى غاياته بكادره القتالي الذاتي، إلا ان توفر القوى القتالية غير كافٍ لوحده في ادارة المواجهة، ما لم يُحصن بفعل قيادي استراتيجي، فعقل الحزب القيادي مثلما يخطط الى عملية ميدانية محددة استشهادية فهو يخطط في نفس الوقت في مستوى حماية كل العمليات، وكل التجربة سياسياً وأمنياً.

---

(٦٢) الكتاب السنوي ١٩٩٨/ كتاب توثيقي يتضمن أهم المواقف والبيانات والوثائق الخاصة بحزب الله، صادر عن الوحدة الإعلامية المركزية، ط١، صفر ١٤٢٢ هـ الموافق آيار ٢٠٠٠م.

(٦٣) انطلق عمل ((سرايا المقاومة اللبنانية)) من خلال ثلاث عمليات ضد مواقع الاحتلال الصهيوني في ((حداثا، برعشيت، والسويداء)) في يوم التضامن مع الجنوب والبقاع الغربي في العام ١٩٩٩، راجع الكتاب السنوي ١٩٩٨، مصدر سابق، ص١١.

فقيلق بدر قوة ميدانية ضاربة، معبأة نفسياً وعقائدياً، وجاهزة للمواجهة، إلا انها عندما فقدت العقل القيادي التخطيطي على مستوى حماية التجربة كلياً، تمرد بعضها على القيادة عبر البحث عن قيادة ميدانية تلبي طموحاتها في التخلص من النظام الحاكم في العراق.

وعودة الى السرايا اللبنانية حيث ((لفت حزب الله الى انه آثر من البداية ان يكون عمل السرايا جدياً مؤكداً ان الانتماء الطائفي للمنخرطين كان متنوعاً اكثر مما كان متوقعاً))[٦٤] ، فمن غير المذهب الشيعي ينتمي المنضمون الى السرايا ((الى مذاهب الموارنة والسنة والدروز والارثودكس والأرمن))[٦٥] ويبرز حجم الاقبال ((عدد طلبات الانتساب الى السرايا اللبنانية والتي بلغت حوالي ٢٠٠٠ طلب))[٦٦].

و((لقد رفض حزب الله قياس تجربة السرايا على تجارب سابقة لأنه لم يمارس السلطة، ولم يصادر حق أي فصيل في المقاومة فحركة أمل تقاوم من دون أي وصاية من حزب الله، وبوسع أي حزب لبناني وأي مجموعة لبنانية ان تمارس عمل المقاومة دون أي عراقيل او عقبات، ودون ان يشترط عليها أحد التنسيق او الخضوع لقيادة حزب الله العسكرية))[٦٧].

وفي اعتقاد حزب الله ((هناك فرق كبير بين ما حصل قبل عام ١٩٨٢، وبين العقلية التي تدير المقاومة بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، ويؤكد انه قرأ تلك التجربة واستفاد منها كثيراً، ولذلك فهو يعي الكثير من الاخطاء التي ارتكبت في تلك المرحلة، واستطاع ان يتجاوزها))[٦٨] و((هذا ما يفسر

---

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) الشيخ نعيم قاسم، حديث لـ((الديار))، حوار الأحد، بيروت ١٩٩٨/٢/١٥.

(٦٦) السيد حسن نصر الله، في افطار اقامته هيئة دعم المقاومة الإسلامية في معرض (اكسبو بيروت) بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٢.

(٦٧) راجع الكتاب السنوي ص١١-١٢.

(٦٨) المصدر نفسه.

مصداقية المقاومة واستمرارها وقلة خسائرها واقدام الناس لها، وتفاعلها مع محيطها))[٦٩].

انطلاقاً مما تقدم يمكن الوقوف على الفارق الجوهري بين عقل قيادي - عقل حزب الله - يستقطب عبر مشاريعه أي كادر قتالي يريد ان يؤدي واجبه الوطني، ويحاول ان يشرك الآخرين في انجازه في لحظة قوة، وبين عقل قيادي - عقل القائد العام للقوات المسلحة - يطرد عناصر الفيلق، ويطرد حتى كادر الفيلق الكتابي المتقدم، كادر صحيفة الفيلق، لأنه اختلف معه في الولاء[٧٠] ، ويلاحق علناً عبر التنديد بـ((التكتلات السياسية)) أي مجموعة لا تؤدي له طقوس الولاء والطاعة.. انه عقل مستعد ان يفتت الفيلق ليخلق فيلقاً على مزاجه ومذاقه ومراده، مثلما فتت المجلس الأعلى كإطار جبهوي، وحوله بالتالي الى فصيل بكادر ضعيف ينسجم مع رغباته الذاتية ونزعته الفردية، وإلا فأن ما حصل بالنسبة لكادر صحيفة بدر أمرٌ يكاد لا يصدق، وذلك عندما تم فصل رئيس التحرير وستة آخرين من كتّاب الصحيفة، لأنهم نشروا في الصحيفة بعض النشاطات لآية الله الشهيد محمد محمد صادق الصدر الذي يقاوم السلطة بكفنه داخل العراق، فاعتبرت اعمالهم اخلالاً بسياسة الفيلق الإعلامية، وسياسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق برمتها، الأمر الذي أثار ضجة واستياءً داخل الأوساط العراقية في ايران عبرت عنه مئات التواقيع المتضامنة مع هذا الكادر الذي زهد به السيد محمد باقر الحكيم ببساطة[٧١].

قارن بين فكرة السرايا لحزب الله و((خطاب السرايا)) المستقطب الجاذب وبين خطاب القيادة الطارد بـ((أدب)) الذي يردده رئيس المجلس ورئيس ((القوات المسلحة العراقية)) عندما يقول ((وهذه المحرمات هي لا يجوز، ولا

---

(٦٩) السيد حسن نصر الله حديث لـ((القبس)) الكويتية بتاريخ ١٩٩٨/٤/٥.

(٧٠) را جع بيان تضامني مع كادر صحيفة بدر في ملحق رقم (٣١).

(٧١) هنالك بيان صدر عن هؤلاء الكوادر المفصولين صدر في مدينة قم ووزع في حينها.

يسمح ان يدخل أي عنصر من عناصر بدر في أي تكتل سياسي، ومن يرى لنفسه ان يدخل في تكتل سياسي يمكنه باحترام وعزة وكرامة وتبجيل ان يترك (بدر)، ويذهب الى ذلك التكتل السياسي، ومن يترك التكتل السياسي ويبقى في بدر فهو على العين وعلى الرأس))[٧٢].

ويضيف السيد الحكيم في كلمته تلك قائلاً: ((ان الدخول في التكتلات السياسية امر غير جائز وغير مشروع وهو منكر، وهذه تعليمات اقولها بوضوح، وهي بلاغ (عام)، بل قد يكون مطلوباً ان يؤخذ (تعهد) على كل واحد في ان لا يتدخل في التكتلات السياسية))[٧٣].

لقد ناقشنا فيما مضى ردود الفعل التي اثارتها امثال هذه التصريحات داخل وخارج الفيلق، وما نريد ان نضيفه هنا هو ان وضع المعارضة العراقية هو وضع مسيس بالضرورة، ولا يمكن لهذا التسييس ان يحكم الى درجات واشكال وانماط، وما قاله الإمام الخميني بصدد تحريم الانتماء السياسي في القوات المسلحة هو كلام ينطبق على الدولة، وظروفها، ولا يمكن ان يسحب على المعارضة، أية معارضة، لأن المعارضة إما أن تكون حزبا أو عدة أحزاب، وبالتالي فان عناصرها عناصر مسيسة حزبيا. وعلى فرض ان اجتهاد سحب كلام الإمام على الفيلق كان ايرانيا، فهذا لا يبرر اطلاقا السكوت ازاء هذا الاجتهاد، وليس استغلاله تحت شعار الولاية، فالجميع ينضوون تحت شعار الولاية لأي فصيل او حزب انتموا، وإذا كان من ((حق)) الحكيم ان يرعى جماعته داخل الفيلق، فمن حق الآخرين ان يفعلوا ذلك. فعندما نقول ((قضية السياسة واجبة في المبادئ الأساسية التي قام عليها الفيلق، وهي مبادئ الولاء لله ولرسوله وللولاية والجهاد في سبيل

---

(٧٢) من كلمه له في فيلق بدر نشرتها بعض صحف المجلس الأعلى، كما نشرتها صحيفة ((الجمعة)) الصادرة في ايلول ٢٠٠٠ م، جمادي الثانية ١٤٢١هـ، العدد (١٧).

(٧٣) المصدر نفسه.

واحترام العلماء والمرجعية))[٧٤].

عندما نقول ذلك، فان الأمر لا يخلو من الفضفاضية الفارغة، التي لا تخضع الى ضوابط وحدود، فهذا الكلام إما أن ينطبق على الجميع، وإما أن لا ينطبق على الجميع، أما ان نستغله تحت شعار الولاية للطرد والأبعاد من جهة.. ورعاية ((الذات)) من جهة أخرى واحتكار العمل التبليغي[٧٥] فهذا ما أدى وسيؤدي الى مزيد من التمزق، وأدى وسيؤدي الى مزيد من الخسائر، ففي ظل هذه السياسة القيادية ما عاد الكثير من قوات بدر التي ابقيناها مشروعاً للدعاية والترويج، والتي لم نوظفها حسبما ينبغي من خطط ونظريات مواجهة فعالة، قوى قتالية مؤهلة وفق الضوابط النظامية بعدما وصل معدل العمر فيهم اكثر من اربعين عاماً، والكثير منهم انخرطوا في التطوع في سن العشرينيات. يملأ نفوسهم الغضب العقائدي وتغلي في دواخلهم فورة الانتقام منذ اعدام زعيمهم الميداني الشهيد محمد باقر الصدر في نيسان عام ١٩٨٠.

وقبل ان نختم الفقرة لابد من ادراج نصين يوضحان عقلية الطرد التي عمل بها السيد الحكيم مع كوادر الفيلق النص الأول:

((إلى سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم حفظه الله

السلام عليكم

اشارة الى قراراكم الأخير باعفائي من مسؤولية الهيئة العامة يؤسفني ان اعلمكم ان القرار فيه تجاوز قانوني واضح ولا يتناسب مطلقاً مع الأسلوب الصحيح والطريقة الحكيمة التي تتطلب تفاهماً وانسجاماً بيننا جميعاً أما فيما يخص التجاوزات القانونية فاذكر جنابكم بما يلي:

---

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) راجع ملحق رقم (٣٢) للاطلاع على نص من النصوص المهمة للشيخ حسن فرج الله حول شؤون التبليغ وامور أخرى في المجلس الأعلى.

١ ـ لقد صدر القرار من شخصكم في الوقت الذي تم انتخابي من قبل الشورى المركزية في حينها لذلك كان يلزم أن يكون الاعفاء من الشورى المركزية أولاً.

٢ ـ لقد اشرتم في قرار الاعفاء بأنه جاء بناءً على اقتراح لجنة تشكيلات الرئاسة وهي لجنة مجهولة لم نسمع بها قبلاً وكذلك الكثير من الأخوة الأعضاء بما فيهم أعضاء الشورى المركزية. كما لا يوجد لها أي تعريف في النظام الداخلي.

ولا أدري كيف توصلت هذه اللجنة إلى قناعاتها باعفائي في الوقت الذي لم يتحدث منها أحد أو يحقق معي وبذلك لم تتوفق هذه اللجنة في الالتزام بأبسط متطلبات العدالة والحق.

٣ ـ صدر الاعفاء منكم في الوقت الذي انتهت فيه شرعية وقانونية الشورى المركزية وكذلك رئاستكم فضلا عن انها لم تحصل بانتخاب من الهيئة العامة كما نص على ذلك النظام الداخلي الذي يمثل تطبيقه الالتزام بالولاية الحقة وإذا احتسبنا التأخير الذي اقترحته قيادة نصر وهو ثلاثة شهور فان دورة الشورى المركزية مع التمديد قد انتهت إذ مرت أكثر من ثلاثة شهور على آخر اجتماع للهيئة الهامة في صفر ١٣٢١ والذي انتهت فيه الدورة كما نص على ذلك النظام الداخلي.

٤ ـ سبق وان أيدتم مع باقي أعضاء الشورى المركزية بأن يكون ارتباط مكتب شؤون الهيئة العامة مع رئاسة الهيئة لحين انتهاء الدورة وذلك بموجب قرار الشورى المركزية المؤرخ في ١٣٧٩/٢/١٢ المبلغ بكتاب أمانة الشورى المركزية المرقم ١٠٠٠/٨ والمؤرخ في ١٣٧٩/٢/١٣ وبذلك لا يحق لكم قانونا بأن تصدروا قرارا باعفائي في الوقت الذي فيه يرتبط مكتب الهيئة العامة بجهة أخرى وهي رئاسة الهيئة العامة المستقلة عنكم كما بين ذلك النظام الداخلي.

٥ ـ لقد ابلغ قراركم المذكور عن طريق مكتبكم إلى سماحة الشيخ المولى الأمين التنفيذي ومن ثم الى الأخ أبو صفاء وبعنوان رئيس الهيئة العامة وإلى الهيئة العامة ككل؟

٦ ـ تزامن قراركم مع قبول استقالة السيد القبانجي وقد صدر قرار بأسلوب جاف في الوقت الذي صاحب قرار استقالة القبانجي الاطراء والمديح واللوعة والأسى على فقده ونريد هنا أن نسأل عن الارتباط بين قرار الاستقالة وقرار الاعفاء واللذين جاءا في وقت واحد هل هو انتقام لفلان فإن كان كذلك فإن اللجنة التي لا نعرف عنها شيئاً وتبنيكم لاقتراحها كان توهماً واضحاً لأني لا أكن عداءً لأحدٍ غير أعداء الله والإسلام وان طرف السيد القبانجي هي الجماهير التي رفضته وأزاحته عن موقعه رغم تمسككم إلى آخر لحظة به واصراركم على بقائه.

٧ ـ يستوجب أن يستند القرار على أسباب وجيهة وواضحة تدرج فيها موارد التقصير أو التخلف والتجاوز ولكن لم نسمع شيئاً من احد حول أي تخلف أو تجاوز بل ان العكس هو الصحيح فإن الهيئة العامة خلال الفترة المنصرمة قد شهدت حضوراً لم تشهده قبلاً وشهدت لأول مرة منذ سنوات طويلة دورة انتخابات لثمانية من أعضاء لجنة الشورى المركزية ورئاسة الهيئة العامة وكذلك أصبح النظام الداخلي متداولاً عند الأعضاء واخذت اجتماعات الهيئة العامة تأخذ طابعاً جديداً لتأخذ دورها الحقيقي لولا الوقوف بوجهها وصارت أمور المجلس والانتخابات حديث الساحة اليومي بعد أن أنحسر المجلس عن الجماهير لفترة طويلة وتحول إلى دائرة عادية.

يؤسفني مؤكداً بأن قراركم غير قانوني وانني سأستمر في خدمة الأخوة أعضاء الهيئة العامة وأعمل على عقد اجتماعها بأسرع ما يمكن لاجراء انتخابات المجلس الأعلى والتي تشمل الشورى المركزية ورئاسة المجلس الأعلى والناطق الرسمي ورئاسة الهيئة العامة كما وعدنا جماهيرنا بذلك.

وأدعوكم للالتزام بهذا الأمر الذي يمثل ارادة جماهيرنا المؤمنة وارادة الولاية الرشيدة التي نستطيع فقط وفقط بطاعتها أن نتوحد ونتفاهم ونعمل جميعاً لاسقاط النظام الجائر في العراق وليس باصدار قرارات اعفاء والغاء بعضنا البعض الآخر. وإذا اصررتم على موقفكم لا سمح الله فإنني ادعوكم لمناقشة وتبيين نقاط التجاوز على النظام الداخلي فيما يتعلق بهذه المسألة والمسائل الأخرى ومن يتحمل مسؤولية ذلك بحضور الأخوة أعضاء الهيئة العامة وكادرنا الإسلامي.

فلنكن أشداء على الكفار رحماء بيننا ولنعتصم بحبل الله جميعا ولا نتفرق ربنا اغفرلنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم .

والسلام على عباد الله الصالحين

ابو حسن الهيثم

مسؤول مكتب الهيئة العامة ٧٩/٧/٢٣))

والنص الثاني:

((بسمه تعالى

الى/ السيد حسن الكلبايكاني

سلام عليكم ورحمته وبركاته

سمعت أن قرارا صدر عنكم بنقل ثلاث من كوادر المثلية وهم السيد أبو بهاء الموسوي والسيد أبو تيسير والحاج أبو زيد السلطاني، والثلاثة من العناصر المخلصة والكفوءة التي بنيت المثلية على اكتافهم وبجهودهم وجهادهم، ولا يوجد مبرر قانوني أو عرفي او شرعي لاتخاذ مثل هكذا قرار بحقهم اللهم إلا أنكم بذلك تسعون لجلب رضا شخصية معينة خوفا على مواقعكم الهزيلة والتي تبين أنكم مستعدون أن تفعلوا كل شيء في سبيل البقاء فيها، شأنكم في ذلك شأن صاحبنا في المجلس الأعلى (ان الطيور على

أشكالها تقع).

ان مما يحز في نفس الإنسان الحليم أن تتحول الى لعبة في أيديكم انت وصاحبك الأصفهاني حسب تعبيرك عنه مراراً ـ والحال ان هذه الممثلية ومن ورائها الفيلق قد شيدا بدماء الشهداء والمضحين والمعوقين وهم لهم ومنهم وفيهم، وما أنت وصاحبك إلا موظفان مؤقتان تأتيان بتوقيع وتذهبان بجرة قلم.

أما أحدوثة الـ (مقامات بالا) فقد اصبحت ممجوجةً جداً، وبات من الواضح جداً انكم تلجأون اليها للتغطية على تصرفاتكم الشخصية ومن أجل تخويف أفراد الممثلية الذين أصبحوا للأسف الشديد يخافون حتى ظلالهم، وهم مستعدون لتحمل كل انواع المذلة والامتهان فقط من اجل البقاء في قم التي لا ماء فيه ولا كلأ.

مرة تنسب القرارات الى صاحبك الأصفهاني وأخرى الى الشيخ موحدي كرماني وثالثة الى الاطلاعات ورابعة الى هؤلاء جميعاً، كل ذلك بسبب عدم امتلاكك الجرأة الكافية على مواجهة الناس بالحقائق، وما بين الكلبايكاني والأصفهاني والكرماني ضاعت دماء الشهداء وسارت المسيرة في نفق مظلم لا يُعلم الى أين سينتهي.

ان حبل الكذب قصير والحرباء لا يمكن ان تختفي الى الأبد، وأعلن أسفي لأنني قد أكون مضطراً لإعادة صلواتي التي اقتديت بها وراءكم بعد أن خدعتني ـ واخوتي ـ ظاهر حالك الذي تتفجر منه سيماء الصلاح، ونبقى نحن سذجاً وبسطاء دائماً. أخيراً أرجو الموافقة على نقلي من الممثلية الى أي مكان آخر في الدنيا لأنني لن أطيق بعد اليوم رؤية مثل هذه الوجوه النفعية المتلونة، وان كنت لا اضمن أن أرى وجوهاً أحسن حالاً، ولكن الى الله المشتكى من جور الزمان وتظاهر الحدثان ومن سطوة كل نفعي جبان.

نسخة منه الى:

- مكتب السيد الولي.

مكتب الشيخ موحدي كرماني.

- مكتب الشيخ سالك.

أبو حسن اليوسف))

إن الصورة الخطية للنص الثاني يمكن الإطلاع عليها في ملحق رقم (٣٣) وعودة الى عقلية الاحتكار في المجال التبليغي أيضاً يمكن ان ندرج هنا نص وثيقة معبرة عن احتكار المجلس ليس فقط للعمل الميداني، انما للعمل التبليغي واقامة الاحتفالات الروتينية استغلالاً لبدايات تشكيله التي ابلغت الدوائر الرسمية الإيرانية على ضوءها، ان كل عمل عراقي حتى الاحتفالات ينبغي ان تكون عبر قناة المجلس وقبل ان نورد نص الوثيقة نقول بالإمكان الاطلاع في ملاحق الكتاب على ملحق آخر رقم (٣٤) يخص العمل التبليغي واتخاذ اجراءات قانونية بحق أي شخص على خلاف مع المجلس ويريد ان يمارس التبليغ كما حصل ذلك مع الشيخ هادي يوسف تقي وعودة الى نص الوثيقة المذكورة فهو كالتالي:

((جماعة العلماء المجاهدين في العراق

١٤٠٢/ تاريخ ٩ /١/١٣٦٢

رقم ١٩٧/ تلفن ٤٥٨٥

السيد قائمقائم مدينة قم المقدسة أيده الله

بعد السلام والتحية

نعلمكم ان جماعة العلماء المجاهدين في العراق قد اعتادت في كل عام ان تقيم مجلساً احيائياً ومسيرة تضم العلماء والجماهير لتعظيم واحياء ذكرى شهيد الإسلام والقرآن سماحة آية الله السيد محمد باقر الصدر واخته المجاهدة المظلومة بنت الهدى. فقد اعتدنا اقامة هذه الاحتفالات بعد شهادته في كل عام، فنرجو من جناب القائمقام منحنا الموافقة اللازمة على اقامة هذه

المراسم في هذا العام. وسيكون ذلك في يوم الجمعة ١٧ فروردين ١٣٦٢هـ ش.

جماعة العلماء المجاهدين في العراق

حاشية القائمقام
يرجى أخذ الموافقة من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
حاشية المهندس شهاب
المسؤول التنفيذي للمجلس
حسب مقررات المجلس الأعلى بتاريخ ٦ فروردين الموافق ١١ جمادى الثاني ١٤٠٣ هو بخصوص سياسة المجلس بشأن اسبوع الشهيد الصدر، تمنع التظاهرات إلا باسم المجلس الأعلى.

عن اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى
م شهاب)) [٧٦]

تعميم الانتصار .. وتكريس الفشل

ان احدى المحطات المقارنة المهمة ذات الدلالة في سياق هذه الدراسة تتمثل بقراءة حاضر التجربتين، مثلما قرأنا الصيرورة والتأسيس، قراءة مقارنة، ونعني بالحاضر المحصلة كتعبير عن تراكم الأداء القيادي.

ففي تجربة حزب الله لبنان أخذ هذا التراكم سياقين: السياق الميداني، وسياق التعاطي القيادي مع ما يحصل في الميدان. وإذا كان السياق الأول أدى بالمحصلة الى الانتصار على الاحتلال الذي لا نريد ان نخوض اكثر بدلالاته الاستراتيجية، فان السياق الثاني، كتعبير للتعاطي مع هذا الانتصار،

---

(٧٦) يحتفظ «المركز العراقي للإعلام والدراسات» بالصورة الأصلية لهذه الوثيقة.

جاء تتويجاً وتصعيداً ادائياً - قيادياً منسجماً مع ما سبقه من سياسات واداءات قيادية، أي انه أضيف بشكل ايجابي الى ما اسميناه سياسة التجاوز التي مارسها الحزب، وسياسة تعميم النموذج من خلال مثال السرايا اللبنانية.

ان الحزب تعامل مع الانتصار الأكبر - كما في الانتصارات المحدودة على خط المواجهة - لا بسياسة الاستعلاء.. انما بسياسة التعميم.. تعميم الانتصار من خلال مهرجانات احتفالية قصدية محسوبة اقامها الحزب في معظم المدن ان لم تقل كل المدن اللبنانية، الجنوبية والشمالية، في بيروت والبقاع، في المدن المسيحية وفي المدن الإسلامية.. انه تعميم يمتزج فيه الكثير من فنون التجاوز والاحراج والحشر.. حشر الجميع وسحبهم الى جانب المقاومة، بما فيهم الدولة اللبنانية التي وجدت نفسها امام معادلة غريبة، وواقع مذهل، يفرض عليها ان تتكيف معه على حساب، حساباتها السياسية الخارجية، وان تكيف تلك السياسات مع الواقع المتحرك في لبنان، لا ان تجر هذا الواقع وتكيفه وفقاً لتلك الحسابات. انها ((جرجرة)) قسرية للدولة لكي ترتدي لباس المقاومة، وتدافع عنها، وتتكيف معها، وتنقل قصتها الى المحافل الدولية، شارحة هذه القصة بالأساليب السياسية والدبلوماسية.

وذلك ما تم في مرات عديدة كان آخرها ما أدلى به رئيس الدولة أمين لحود الى مراسل احدى الصحف الأجنبية بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢١ حيث قال ما نصه: ((انه لولا حزب الله فأن لبنان ما زال تحت الاحتلال)) وتأتي هذه التصريحات في ذروة الضغط الدولي على الحكومة اللبنانية من اجل تقييد حزب الله[٧٧].

ان سياسة تعميم الانتصار التي عمل بها حزب الله يعني تتويجاً للدولة

---

(٧٧) نقلت هذه التصريحات المحطات التلفزيونية اللبنانية والصحف اللبنانية بنفس التاريخ.

بوسام هذا الانتصار وتتويجاً للمسيحيين والمسلمين، تتويجاً للمشتركين في المقاومة او المدافعين عنها وللذين وقفوا ضدها في لحظة من اللحظات بسبب الخوف او الارتباط او المناورة او الاحباط او سوء التقدير، الأمر الذي يجعل من غير المعقول اطلاقاً، لأي طرف من هذه الأطراف المنتصرة بلا حرب، ان ترفض نتائج هذا الانتصار، او ان ترفض حمل وسامه أو تغلُب سياسة الاصطدام به بصوت عال، فالذي حشر في الانتصار ومن يريد رفض المعادلة التي وجد نفسه فيها سيحتاج الى زمنٍ طويل لكي يعبر عن اهدافه ونواياه بصورة مباشرة، إذ ان معادلة الانتصار بحد ذاتها معادلة محرجة جداً، لأنها تساوي معادلة تحرير للأرض اللبنانية، وهي معادلة لا تسمح بالتالي لأي لبناني ان يقول لا للتحرير، نعم للاحتلال. ولكي تتوازن نصوص الدراسة والصورة التحليلية المقارنة نورد هنا نصاً مطولاً للسيد نصر الله حول سياسة تعميم الانتصار التي عمل بها حزب الله ((في يوم المقاومة والتحرير، في يوم الانتصار التاريخي العظيم والكبير، نلتقي هنا في عمق المنطقة التي استعادت الوطن واستعادها الوطن، في أجواء أربعين أبي عبد الله سيد الشهداء الإمام الحسين بن علي (ع) لنؤكد من جديد مقولته وخطه، لنثبت من جديد أن الدم هنا ينتصر على السيف، وأن الدم هنا قهر السيف وهزمه، وان الدم هنا حطم كل قيد، وان الدم هنا أذل كل طاغية ومستكبر، نلتقي هنا لنحتفل بالنصر الذي صنعته الشهادة، وصنعته الدماء.

عندما نتحدث عن هذا النصر، عن تحرير الأرض عن حرية الإنسان، عن كرامة الوطن، عن عزة الأمة، يجب ان نتذكر كل أولئك الذين ساهموا في صنع هذا النصر، قبل كل شيء وبعد كل شيء، نحن عباد الله نعلن أمام العالم كله أن هذا النصر من الله سبحانه وتعالى، وهو الذي هدانا الى طريق المقاومة، هو الذي دلنا سواء السبيل، هو الذي ثبت قلوبنا منذ سنوات طويلة، هو الذي ملأ قلوبنا طمأنينة، وأنفسنا عشقاً للشهادة، وهو الذي ألقى

في قلوب أعدائنا الرعب، هو الذي رمى وهو الذي أصاب، هو الذي دمر المواقع، هو الذي هدم الحصون، هو الذي قتل الجبابرة، وهو الذي صنع هذا النصر، ونحن نشكره ونحمده، ونسبحه، ونستغفره، ونتوب اليه، و نخضع له، وندعوه ان يتم لنا نصرنا بأن يحرر كل الأرض، وكل الأخوة، وكل هذه الأمة المعذبة المظلومة.

الشكر لكل الشهداء

وعندما نأتي الى الخلائق، لا بد أن نذكر أولاً: الشهداء كل الشهداء، شهداء المقاومة شهداء المقاومة من حزب الله وحركة امل والقوى الوطنية اللبنانية، شهداء الجيش اللبناني والجيش العربي السوري، وشهداء المقاومة الفلسطينية. لا بد ان نتذكر النساء والأطفال في قانا والمنصوري وسحمر والنبطية والفواق وغيرها. لا بد أن نعترف لهؤلاء الشهداء بالفضل الأول والأكبر بعد الله سبحانه وتعالى. لسيد شهداء المقاومة الإسلامية السيد عباس الموسوي، لشيخ شهدائنا الشيخ راغب حرب، ولأخ عزيز كان عاشقاً للشهادة مقاوماً مجاهداً، جندياً مجهولاً، هو فضيلة الشيخ المقاوم والمجاهد، الشيخ احمد يحيى الذي قضى في الأيام الأخيرة، وكان مجاهداً طاهراً وعابداً كان يصر ان يكون أول شيخ ينفذ عملية استشهادية في تاريخ الصراع مع العدو الاسرائيلي، يجب أن نعترف لهؤلاء الاستشهاديين من احمد قصير الى بلال فحص الى عمار حمود. هذه الدماء الزكية صنعت النصر، يجب ان نعترف للمجاهدين المقاومين المضحين الذين تركوا الديار والأهل والجامعات والمصانع والمزارع وقضوا زهرة شبابهم وعمرهم في القتال والجهاد يجب ان نذكر عوائل الشهداء، يجب أن نذكر الأسرى الذين ما زالوا في السجون، يجب ان نذكر الجرحى، وعوائل هؤلاء جميعاً، يجب أن نذكر كل من ربى وهيأ وأسس لهذا الخط الجهادي المقاوم في لبنان، يجب أن نذكر إمام المجاهدين والشهداء الإمام السيد روح الله الموسوي الخميني

(قده)، يجب ان نذكر أول مؤسس لخط المقاومة على الأرض اللبنانية سماحة الإمام المغيب السيد موسى الصدر أعاده الله بخير، يجب أن نذكر كل العلماء المضحين، وكل الذين عملوا ليكون هنا في لبنان شعب مؤمن مجاهد ومقاوم ومستعد للتضحية، يجب أن نذكر سكان الشريط الذي عانوا وتحملوا وذاقوا الويلات، وسكان قرى خطوط المواجهة الذين كانوا يقصفون في كل يوم، لم يهنأ لهم عيش ولا حياة.

ويجب ان نذكر الشكر للموقف الشعبي والرسمي العام المحتضن للمقاومة، القوى السياسية والجمعيات الشخصيات والأحزاب والنوادي، يجب ان نشيد بالموقف الرسمي العام وخصوصاً في ظل العهد، عهد فخامة العماد أميل لحود وفي ظل هذه الحكومة، حكومة دولة الرئيس سليم الحص.

الشكر لإيران وسوريا

والى جانب لبنان هناك رجلان يجب أن يذكرا، وهنا دولتان يجب أن يعترف لهما بالفضل، وان ينسب النصر إليهما أيضاً، أعني الجمهورية الإسلامية في ايران وسوريا الأسد والقائد الخامنئي والقائد العربي الكبير الرئيس حافظ الأسد.

من أراد ان يكون منصفاً وعادلاً في تشخيص الحقائق يجب ان يعترف بهذه الحقيقة، القائد آية الله العظمى السيد خامنئي الذي أيد ودعم وساند ودعا لهؤلاء المجاهدين في الليل والنهار حتى ينصرهم الله، والجمهورية الإسلامية التي وقفت الى جانب لبنان وسوريا وفلسطين، ودعمت وتحملت الكثير من اشكال الترغيب والإغراء من جهة أخرى حتى تتخلى عن دعمها، فرفضت لأن الموقف هنا هو موقف عقائدي واخلاقي وانساني، وسوريا الأسد التي حمت المقاومة واحتضنتها وحرستها منذ الانطلاقة الأولى وعلى كل المفاصل الصعبة.

من يمكن ان ينسى سوريا سنة ١٩٨٢ وهي تقاتل على الأرض اللبنانية، من يمكن ان ينسى الرئيس الأسد في حرب تموز ١٩٩٣، من يمكن ان ينساه في حرب نيسان ١٩٩٦، من يمكن ان ينساه صلبا صامدا في دمشق وقد احتشد العالم كله في شرم الشيخ لإدانة المقاومة ووصفها بالإرهاب والدفاع عن اسرائيل.

الشكر لكل من ساند المقاومة

انني هنا في يوم النصر، في يوم المقاومة والتحرير، أقدم الشكر باسمكم جميعا لكل لبناني وكل عربي ولكل مسلم ولكل انسان حر في العالم ساند المقاومة ووقف الى جانبها ودعمها بالكلمة، بالموقف بالقلم، بالمال، بالدعاء، بالتأييد، بالابتسامة. لا يمكنني ان انسى طلاب الجامعات في الدول العربية والمشهد المؤثر لطلاب جامعة بير زيت الذين رفضوا أن يتهم حزب الله بأنه إرهاب. نحن اليوم في بنت جبيل، اللبنانيون جميعا نحتفل بنصرين، وليس بنصر واحد: النصر الأول تحرير جزء كبير من أرضنا، وجزء كبير من معتقلي سجون الاحتلال، والحاق الهزيمة بالعدو بفضل الجهاد والمقاومة والصمود والتضحيات. نحن هنا اليوم ننعم بالحرية والأمان والا تجرؤ طائرات العدو ان تأتي فوقكم، وأنا أقول لكم ذلك، الذين يخافون ويرتعبون من مجسم خشب لعبة، تمثال لمنصة كاتيوشا في كفركلا، هم أجبن من أن يأتوا اليكم في مثل هذا اليوم. اليوم نحن هنا في أرضنا بفضل دماء شهدائنا، بفضل شعبنا ليس منة من أحد، لا من الأمم المتحدة التي عجزت عن تنفيذ قرارها ٤٢٥، ٢٢ سنة، ليس منة من مجلس الأمن الدولي، وليس منة من الحكم غير النزيه للولايات المتحدة الأميركية، ليس منة من المفاوضات ولا فضلا من حكومة باراك الذي خرج من هذه الأرض لأنه لم يكن أمامه سوى خيار واحد هو الخروج من هذه الأرض. هذه التضحيات هي التي أعادت وللمرة الأولى أرضا عربية بالكامل بقوة المقاومة وألحقت أول هزيمة تاريخية بهذا

العدو الصهيوني المتغطرس، هو نصر تاريخي يؤسس لحقبة جديدة ويشطب خلفه حقبة تاريخية ماضية.

النصر جاء مناقضاً لكل ترتيبات العدو

والنصر الثاني: هو كيفية فرض الانسحاب على العدو، انتم فرضتم عليه التوقيت والتكتيك والكيفية، وانتم بعد الانسحاب انكم شعب لائق بالنصر، لقد كان العدو الإسرائيلي يخطط ليكون انسحابه بعد عدة أسابيع، ويسلم تدريجياً مواقعه لميليشا لحد، ويحتفظ ببعض المواقع كقلعة الشقيف والدبشة، وبعض المواقع الحدودية، حتى إذا ما قرر مجلس الأمن ما يريد أن يفعل، وجاءت قوات الطوارئ تستلم ليتأمن انسحاباً هادئاً كريما لهذا العدو، ليمنَ علينا بإطلاق أسرانا في معتقل الخيام، لكن هذا رفضتموه انتم وكان الاقتحام الأول لبلدة القنطرة ودير سريان والقصير والطيبة، وبدأت البلدات تتحرر والمواقع تسقط، وميليشا لحد تنهار، الواحدة تلو الأخرى. وفي ليلة واحدة أصبح الشريط الحدودي نصفين ويبدأ الانهيار الشامل واجتمعت حكومة العدو المصغرة ووجدت نفسها أمام خيارين: أما ان تعود الى احتلال المواقع لتواجه المقاومة والمزيد من الخسائر وإما أن تسرع بانسحابها واختارت الثانية وخرجت على عجل، وتركت لكم كل هذه الدبابات والملالات والمواقع والمدافع لتؤكد ان ما جرى في جنوب لبنان هو هزيمة اسرائيلية كاملة. أنتم فرضتم على العدو شكل الانسحاب ووقته، واسقطتم لغم العدو في ميليشا لحد وهو كان يراهن ان تتمرس هذه الميليشيات في مواقعها وتطلق النار ثم يتدخل موفد الأمم المتحدة مفاوضاً الدولة في مقابل اخلاء المواقع يحصل العملاء المجرمون والخونة على العفو هذا الأمر انتهى أيضاً، وانتهى بأذل صورة ممكنة لهؤلاء العملاء الذين شاهدتم صورهم، صور إذلالهم عند بوابات فلسطين المحتلة، وشاهدتم كيف تخلى عنهم هذا العدو، ثم بعد ذلك، كان العالم، وكان العدو الإسرائيلي نفسه يراهن على ان هذه المنطقة سوف

تدخل في ظلام دامس وفي فتن لا حدود لها، ستذهب العائلات في هذه القرية لتنتقم من عائلات في نفس القرية أو غيرها، أو هذه الطائفة لتعتدي على هذه الطائفة، تصور العدو أن المنطقة سوف تهدم فيها بلدات كما هدمت بلدة حانين، ويسفك فيها دماء وترتكب فيها مجازر، ولكنكم اثبتم وأثبتت المقاومة وبالانسجام مع الدولة اللبنانية، ان شعب لبنان ودولة لبنان ومقاومة لبنان وكل الطوائف في لبنان، هم جديرون بالنصر وهم يحتفلون بالنصر.

نصركم كان نصراً حضارياً

هذه المنطقة بعد اسرائيل دخلت في موسم النور وخرجت من عصر الظلام، بعد ٢٢ سنة من الاضطهاد والاعتقال للمواطنين من قبل ميليشيا لحد الذين أهلوهم وعيالهم ما زالوا هنا، وبالرغم من تدمير البيوت والقمع! هل قتل رجل واحد؟ لقد قلت قبل أيام عندما انهار الجيش النازي في فرنسا اقدمت المقاومة الفرنسية المتحضرة على إعدام عشرة آلاف عميل فرنسي دون محاكمة، ان المقاومة في لبنان ـ ولبنان هو أكثر حضارية من فرنسا وكل العالم ـ هل قتلنا أحداً، هل ضربنا أحداً؟ هل سفكت قطرة دم واحدة على امتداد هذه الأرض؟ هذا هو المشهد المثالي الذي أذهل العالم؟ هذا النصر الحضاري لا يقل اهمية عن النصر العسكري والسياسي الذي تحقق. نعم، قد تحصل اخطاء، هم دهشوا في العالم لأنهم يعرفون أنه في مثل هذه الحالات في بقية أماكن العالم يحصل قتل، تدمير، مجازر، سرقات نهب، لكن ماذا حصل عندنا؟ يمكن ان تكون حصلت بعض الاخطاء من قبل لصوص، من قبل متسللين، ولكن هذا جزء بسيط من الصورة.

النصر للجميع وليس لفئة

أقول للبنانين جميعاً، يجب ان تتعاطفوا مع هذا الانتصار بوصفه انتصاراً لكل اللبنانيين، ليس انتصار حزب ولا حركة ولا تنظيم، هذا ليس انتصار

طائفة وانهزام طائفة، مخطئ، جاهل من يظن ذلك أو يقول ذلك، هو انتصار للبنان وهذه المقاومة كانت قوة للوطن، وستبقى قوة للوطن، هذه المقاومة عندما كانت تنتصر كانت تتواضع، وعندما كانت ترتفع بالشهداء، كانت تتواضع، وأنا أقول لكم: ستجدون حزب الله والمقاومة الإسلامية بالتحديد اكثر تواضعا من أي زمن مضى لأننا في هذا النصر نشعر بعظمة ربنا وقوته وجبروته وقدرته وكم نحن البشر ضعاف إذا اتكلنا على أنفسنا نبقى مهزومين، وإذا اتكلنا على الله فإن الله هو العزيز الجبار. وأنا اعدكم بأنه لن يستخدم النصر في يد احد على حساب هذا الوطن أو على حساب أي جزء من شعب هذا الوطن العزيز))(٧٨).

الانتصار دون سياسة يعني ذلك، فكيف الحال في الانتصار مع السياسة، سياسة التعميم، وسياسة اشراك الجميع، وسياسة توزيع أوسمة الانتصار على الجميع، جميع اللبنانيين .. مع هذه السياسة يبدو الأمر في غاية من اتقان التجربة وحمايتها وصيانتها، من خلال اداء قيادي يتعالى اكثر، يتعالى بحجم الهدف الكبير الذي وضعه لنفسه وما يحتاج اليه هذا الهدف من عقل تجاوزي للصغائر التي تقع تحت سقف هذا الهدف ..اداء قيادي يتعالى مع حجم الهدف والطموح ومصرا وعلى النقيض تماما مع اداء قيادي ينخفض اكثر او يتكفئ على ذاته معترفا بالعجز عن الاستيعاب، ومصرا على ذات النهج القيادي الفردي، مورطا نفسه وحليفه الإيراني بواقع محرج، هو بحاجة الى مخرج من الطريق المسدود الذي وصل اليه الإسلاميون العراقيون.. هذا هو حال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في المحصلة.. التي هي تراكم أيضا لأداءات ميدانية، ولأداءات سياسية قيادية، فالمجلس بخلاف الحزب لم يرتفع الى الانتصار في الميدان، إذ بقيت قوات

---

(٧٨) مقتطفات من خطاب السيد حسن نصر الله في مهرجان بنت جبيل في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٠ من ((كراس خطاب الانتصار))، مصدر سابق.

فيلق بدر في سكونها الميداني السلبي، وفي دوامتها الداخلية الانشقاقية، وفي ابتلاءات الـولاء التي ابتليت بها، وفي دوامة متردية من الاحباط واليأس بعدما استهلكت اعلاميا ودعائيا في مباريات وهمية، أدت الى (حروب وهمية) مع قوى الاستكبار العالمي، فتارة يراد نقلها الى شمال العراق في ((مشروع)) لم يعرف ما هو، ويثير استكباريا واميركيا ردود فعل صحفية يتفاخر بها المجلس الأعلى؟[٧٩] وتارة ثانية يثار الغبار على دورها، وبأنه دور يقابل دور ((مجاهدين خلق)) الإيرانيين في العراق، وتارة ثالثة تجد نفسها

---

(٧٩) في سياق التوظيف الدعائي للفيلق وما تعاطته وسائل الإعلام من تصريحات لبعض قادة المجلس حول نقل قوات الفيلق الى شمال العراق قالت صحيفة الحياة الصادرة بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١٥ ((كشفت الناطق الإعلامي باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة السيد محمد باقر الحكيم أبو احمد رمضان لـ(الحياة) ان (موافقة مبدئية حصلت على وجود قوات بدر في شمال العراق، وينتظر ان ترتب المسائل الاجرائية). واكد رمضان في مؤتمر صحافي عقده في طهران ان الاتفاق الأخير قبل اسبوعين بين الحكيم وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال طالباني (سيدخل قريبا حيز التنفيذ) وأضاف ان (الاتفاق) الذي ينص على تشكيل قيادة ميدانية للمعارضة العراقية تقود العمل المسلح لاسقاط نظام صدام حسين، سيبدأ تطبيقه قريبا بعد الاتفاق على تفاصيل تشكيل الخطة وتحفظ عن ذكر التفاصيل العسكرية والسرية لعمل القيادة وبرنامجها)) وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل أميركية ومعارك اعلامية خاضتها صحف المجلس الأعلى وجاء في صحيفة (نداء الرافدين) بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٩٥ ما يلي: ((نقلت صحيفة السفير عن مسؤولين اميركيين قولهم: (ان بلادهم تشعر بالقلق بشأن مؤشرات على ان قوات موالية لايران تتحرك الى شمال العراق) وأضافت نقلا عن دبلوماسي رفضت ذكر اسمه (نحن على دراية بان لواء واحد على الأقل وهو لواء الأمام علي من قوات فيلق بدر جرى تحريكه الى المنطقة للقيام بعمليات مشتركة مع جماعات عراقية معارضة)، فيما نقلت صحيفة القبس في اليوم نفسه عن مسؤول اميركي قوله (نحن نشعر بالقلق من الجهود التي تقوم بها جماعات خارجية من أجل السيطرة والتأثير على اجزاء في شمال العراق) وكانت صحيفة الحياة قد ذكرت في عدد ١٠/٣١ ان الولايات المتحدة الأميركية ابلغت رسميا الحزبين الكرديين الرئيسيين بان عليهما ان يتخذا موقفا علنيا يؤكد رفضهما أي تدخل ايراني في تلك المنطقة ـ شمال العراق ـ) ونقلت الصحيفة ذاتها في عدد ١١/٤ عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية اعتقاده (بأن نشاطات قوات فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ونشاطات حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق تهدد بدرجة خطيرة وحدة أراضي العراق)..)).

يقابل دور ((مجاهدين خلق)) الإيرانيين في العراق، وتارة ثالثة تجد نفسها محشورة في آخر الحدث او التطور، كما حصل لها في الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١م.

لقد واصلت قيادة المجلس الأعلى نفس سياساتها القديمة، ولم تستطع ان تحول التجارب والتركة السلبية والتراكم الأدائي الانفرادي الى فرصة لاعادة القراءة المختزنة للاعتراف بالفشل، والتسليم للأمر الواقع، واعادة بناء وترميم فيلق بدر، والامساك بالمبادرة من جديد، ومن ثم التفتيش عن فرص جديدة يمكنها ان تحولها الى نقاط انطلاق حتى من داخل المنعطفات السياسية الحادة التي تعصف بالقضية العراقية بين الحين والآخر..

ان قيادة المجلس الأعلى فضلت ان تتوج المسيرة بالانفصال، والتقوقع، والرضا بما حصلت عليه من ((مكاسب ذاتية)) وهي اسم المجلس وامكاناته وموظفوه.. انها تراجعت الى ما تعتقد انه حجمها الطبيعي، عندما لفقت نفسها من جديد كفصيل، وليس كإطار للإسلاميين، فصيل اصغر مما كان، واكثر جرأة على التعبير عن نفسه وعن جهازه، فهو جهاز الـ((نعم)) للقيادة الفردانية.

الجهاز الباحث عن المواقع والذي لا يمكن ان يعيش بدونها، وهو كذلك جهاز لفظ حتى ممثلي التنظيمات الصغيرة التي بقيت في اطاره حوالي العشرين عاما، اذ ان قادة هذه التنظيمات هي الأخرى لا تتحمل فردانية القيادة واستمرارها لأكثر من هذه الفترة، فقررت عدم الاشتراك في دورة ثامنة للانتخابات ملفقة للهيئة العامة حصلت في اوائل العام ٢٠٠٢، وبهذه الدورة يكون المجلس قد توج تجاربه بما يلي:

أ - بسياسة الطرد لبعض الكوادر في الفيلق الذين يرفضون وحدانية او شخصانية القيادة.

ب - ابعاد الإعلاميين والكوادر الثقافية والمهنية المختصة من الفيلق، دون

الانصياع لكل اصوات الاحتجاج التي قوبل به هذا الإبعاد.

ج - بتكريس الواقع الانقسامي في الحالة الإسلامية العراقية، واعلان الموت لاطروحة المجلس بعد عشرين عاماً من التشبث به كإطار. وهذا يفسر ارتفاع الأصوات الإسلامية الأخرى بعد هذه الدورة الانتخابية في المجلس، مطالبة بالإعلان عن ضرورة تشكيل جبهة اسلامية في ظل هذه النهاية[٨٠].

د - التفريط ببعض حلفاء الأمس الصغار، بعد ان تكون قيادة المجلس قد وظفت وجودهم سلباً ضد الآخرين، وكرست مبدأ الانشقاقات، والانقسامات في الساحة الإسلامية العراقية من أمثال تنظيم ((الدعوة الإسلامية)) وتنظيمات أخرى صغيرة.

هكذا يبدو الفارق شاسعاً بين ما اسميناه سياسة تعميم الانتصار التي عملت بها قيادة حزب الله، فهي قيادة اوصلت المواجهة الى الانتصار الميداني، وسيست هذا الانتصار من خلال التعميم، وبين أنانية تكريس الفشل والهبوط به وتقنينه كأمر واقع.

فبعد سنتين من الأصوات الإعلامية داخل ايران المنادية بضرورة اصلاح المجلس الأعلى، وبعد ثلاث سنوات من منعطف الشهيد محمد محمد صادق الصدر، وما كشف عنه هذا المنعطف من ازمة قيادية خطيرة في الواقع الإسلامي العراقي، وبعد عشرين عاماً من تجارب المجلس الفاشلة، وبعد نصائح سرية من الإمام الخامنئي للسيد محمد باقر الحكيم بترك المجلس، والتفرغ للدرس الحوزوي في مدينة قم بعد كل ذلك، وبفعل قيم الوحدانية والأنانية، لم تترك قيادة المجلس الساحة ولم تطل عليها اطلالة ((المنقذ)).. انما هي اطلت من خلال دورة انتخابية جديدة ملفقة للهيئة العامة، تقنن هذا الفشل، وتتنصل عن مسؤوليتها باعتراف أناني..فهذا الفشل لم يترك آثاراً

---

(٨٠) انطلقت هذه الأصوات من اوساط حزب الدعوة الإسلامية واطراف اسلامية أخرى بعد انتهاء الدورة الانتخابية الثامنة.

على المجلس فقط، بل انه اربك أيضاً الفصائل الأخرى حول العمل الجهادي حتى داخل حزب الدعوة عندما كان الآصفي ناطقاً رسمياً له والذي كان يضع اصبعه في كل نشاطات الحزب وله رؤاه المخالفة في مجال العمل الجهادي المغايرية لآراء الخط الجهادي فيه[81].

قيادتان إذن، قيادة تعمم الانتصار في لبنان، وقيادة تكرس الفشل في العراق.

قيادتان، قيادة تصنع الانتصار وتعممه بساقية من الدماء المحكومة الى التخطيط والأداء القيادي الكفوء .. وقيادة تكرس الفشل، وتتوج ((بحر)) الدماء المجازي بالفشل.

ملاحظات أخيرة

من خلال كل ما تقدم لابد لنا ان نوجز خلاصات هذا الفصل، وان نشير الى بعض الملاحظات التي تكمل بناءها العام:

اولاً: ففي اطار مبدأ المقارنة أو فكرة المقارنة بحد ذاتها بين التجربتين.. بدا انه ليس من السهل القول اطلاقاً ((انه لو ابدلنا قيادة كل تجربة بالأخرى لوصلنا الى نفس النتائج، لأن كل تجربة محكومة الى شروطها، ومناخها، ومكانها وطبيعتها وخصوصياتها)).. ان مثل هذه المقولة لاتبدو صحيحة، إذ مثلما ان للشروط والمناخ والمكان والطبيعة والخصوصيات أثرها وحسابها، فإن للكفاءة القيادية المحايدة - كما أوضحت هذه الدراسة - قدرتها الهائلة على التحكم بتلك العوامل، وادارتها ادارة سليمة، إذ ان حضور القائد في الميدان او عدم حضوره لا يدخل في حيز تلك العوامل. كما ان طبيعة القيادة إذا ما كانت قيادة شخص، أو قيادة فريق هي الأخرى كذلك.وطبيعة المنهج القيادي، والفكر القيادي، ونظرية القيادة التي تُسقط على الحركة الميدانية هي

---

(٨١) راجع وثيقة في آخر الكتاب بهذا الصدد في ملحق رقم (٣٥)

الأخرى عوامل حيادية، تعطي مجالاً لرؤية مقارنة عامة لا دخل لها بخصوصيات كل تجربة، كما ان العوامل الذاتية والشخصية والنفسية للقائد والقيادة وتجلياتها سلوكياً من خلال وقائع مرئية في مسار التجربة يمكن رصدها بعيداً عن الخصوصيات لكل تجربة.

وبالإيجاز يمكن القول ان هنالك اداءاً قيادياً، ومنهجاً للتفكير القيادي، و((ذاتية قيادية)) - إذا صح التعبير - وابداعاً قيادياً لا دخل له بالخصوصيات التي تحكم كل تجربة، أو هي فوق الخصوصيات بما يسمح بالتالي من رؤية الأزمة بجانبها القيادي، ومحورية هذا الجانب في فشل أو انتصار التجربة.. فأنا كقائد عندما أعمم الانتصار أو احتكره، فبإمكاني ان أفعل ذلك إذا كنت قائدا في حزب الله أو في المجلس الأعلى أو أي قضية أخرى، لا فرق.. فهذا أمر يرتبط بالكفاءة واللياقة والإيثار والتضحية والصدقية في التعاطي مع قضيتي.. أمر يرتبط بذاتي ومؤهلاتي الفكرية، ولا يرتبط بمحور القضية إذا ما كان فلسطينيا أو لبنانيا أو عراقيا. ولا يرتبط باسم القضية ولونها وطبيعتها وخصوصياتها. هذا إذا ما أهملنا المشتركات أصلا والتي تسمح - كما قلنا - بالرؤية المقارنة في هذا الأداء القيادي الذي نحن بصدده.

ثانيا: ان العقل الاحتكاري القيادي - كما لاحظنا في سياق الدراسة - يوضح مقولة أخرى، مفادها ((ان الشعب العراقي بدل ان يحتضن رموزه ويسوقهم، فهو يقوم بتسقيطهم)). وهذه المقولة التي يرددها البعض في الأحاديث العامة دون تفكير كاف بها هي بحاجة الى القاء ضوء مكثف، واخضاعها الى دراسة معمقة، فإذا ما افترضنا جدلا ان الثقافة العراقية أدت في بعض الأحيان ميدانيا وسلوكيا الى بعض المحصلات التي تترجم هذه المقولة، فذلك الأمر لا يمكن تعميمه على عواهنة، وينبغي دراسة الأسباب والعوامل المسؤولة عن هذه الصيرورة الثقافية .. وكل هذا افتراض جدلي، سقناه هنا لكي لا يأتي من يكرر بلا بصيرة هذه المقولة بعد ان يقرأ هذه الدراسة بالكامل، ويردد بسبب أو بآخر ((ان العراقيين معتادون على عدم

احتضان رموزهم، أو الاستهانة بهم)).

إذ عند النظر الى هذه المقولة من الأساس يبرز جانب كبير من الشكوك حول صحتها، فالشعب العراقي وعلى الأقل خلال القرن الماضي لم يترجم هذه المقولة .. بل انه ترجم خلافها، والتف بجزئه الأكبر حول رموزه الدينية، ودافع عنهم بكل ما استطاع من قدرة دفاعية.. وكان حاضراً فعالاً في لحظات نداءاتهم المصيرية في تاريخ البلد.. وهذه المقولة لا تتعلق به اطلاقاً، وإذا ما تعلقت به في بعض الأحيان فهي ستكون نتيجة لما لا يعلم من حقيقة هذه القيادات، والصراعات السرية التي تتحكم بانتاجها ووصولها الى المواقع القيادية. فهنالك رموز لا يعرف العراقيون عنهم الكثير لكنهم التفوا حولهم.. انطلاقاً من ايمانهم بالموقع الذي يشغلونه وحرمة هذا الموقع.. وهنالك رموز آخرون احتضنهم العراقيون بوعي ودافعوا عنهم حتى الموت كالصدرين الأول والثاني.. وهنالك رموز ظلموا - خلال القرن الماضي - لا لأن الشعب عزلهم بل لأن رموزاً أخرى استطاعت بفعل الصراعات ان تعزل رمزيتهم عن الأمة وتثير الغبار عليها بفعل الأنانية والاحتكارية.

من هنا يبدو ان اشكالية الرموز المظلومة لا ترتبط بالشعب العراقي بقدر ما ترتبط باشكالية العقل الرمزي الآخر الاحتكاري، إذ لولا هذه الاشكالية ما الذي كان يحول مثلاً عن ايجاد اطار قيادي يستوعب الرموز خلال العشرين عاماً الماضية.. اطار يتناوب على رئاسته كل من الحكيم والمدرسي والخالصي وفرج الله وأي شخص آخر من حزب الدعوة وغيره بحيث يكررون من خلال هذا الاطار تجربة حزب الله التي تناوب على أمانتها العامة أكثر من رمز قيادي، ولم تخضع للاحتكار.. فالحالة تختلف عندما يكون هنالك رمز أعلى ((دائم)) فرضته مؤهلات زعامة استثنائية، بحيث يتحول ابقاء هذا الرمز الأعلى بسبب مؤهلاته الاستثنائية الى مطلب ذاتي للأمة ورموزها الآخرين.. وعندما يكون هنالك رموز متعددون يتقاربون في مؤهلاتهم وكفاءاتهم، كما هو الحال في بداية الثمانينيات بالنسبة

للقضية العراقية.

فما بين الإمام الخميني ومحمد باقر الحكيم فوارق جوهرية لا تتصور، وبالتالي لا وجه للمقارنة ولا حتى للاعداد المستقبلي لتأهيل الثاني ان يكون كالأول مهما طال الزمن، فالمسألة - مسألة الرمز أو البطل - لا علاقة لها بالاعداد وهي تخضع لشروط أخرى. بخلاف شروط القيادة العادية التي يضع الباحثون الاكاديميون شروحا لانتاجها كما سنأتي على ذلك في فصل لاحق.

ان هذه الحالة الثانية حكمها منطق ((الأنا)) فقط .. الأنا المنفصل، الأنا الذاتي - الفرداني، الأنا الاحتكاري الذي يريد أن يحصن نفسه بـ((جهاز)) محقق لهذه الأنا المنفصلة ومترجم لها، وليس جهازا يحقق ((الأنا)) الكلية التناوبية.. فهذا ((الأنا)) الفردي سيكون ((أنا)) طاردا للكفاءات والرموز والكوادر، فهو في اطار فيلق بدر سيطرد عشرات العقول العسكرية الفعالة الى لندن وأميركا وسوريا، بعد ان قضوا سنوات طويلة من الجهاد والاستعداد للموت في سبيل قضيتهم يطرد هؤلاء، ويبقي على من يكون صدى لأناه الفردي. وهو على صعيد القيادة سيطرد كل من يعتقد انه ينازعه ((اناه)) الفردي.. يطرد كل الرموز الأخرى ويبقي مصرا على تبرير هذا الطرد ليتحول دون ايجاد ((أنا)) كلي للقضية العراقية.. هو مستعد وكما حصل بالفعل ان يبعد ((الشيخ حسن فرج الله)) المناضل المعروف في وسطه البصري، المؤثر في صوته، الذي يعطي وجوده الى اطار الأنا الكلي معنى كبيرا.. يبعده كعضو في المجلس الأعلى، ويبدله بسائق في صحيفة من صحفه ليعطيه ((شرف)) عضوية المجلس أو بشيخ من الشيوخ الذين لا علاقة لهم بالسياسة أو بمدير مستشفى غارق حتى اذنه في جمع التبرعات لعمله هذا، ولا يعلم عن عالم السياسة أي شيء لأنه مرددا لاناه الفردية، وهذا ليس مثالا نظريا، انما هو واقع حاصل بالفعل ومعروف من قبل العراقيين الذين

اطلعوا على تشكيلة المجلس الأعلى الجديدة بعد انتخابات دورته الثامنة.

ومن هنا يبدو ان رموز ((الأنا)) الفردي هم الذين يقتلون رموز العراق الآخرين، رغم التحذيرات المبكرة من استفحال هذا الأنا الفردي وتركيز الجهود على العمل الجهادي[٨٢] وليس الشعب العراقي هو الذي لا يحتضن رموزه. وإذا كانت ثقافة الشعب العراقي في جزء منها تنطوي على ثقة عمياء مطلقة بالموقع وحرمته، وهي بالتالي ثقافة متساهلة بمحاسبة أو مراقبة من يملأ هذا الموقع ((الديني)) أو ((الحركي - الديني)).. إذا كانت هذه الثقافة ((البريئة)) حولها البعض بشكل مقصود أو بريء الى ((تهمة تحطيم الرموز)) من قبله، فأن بعض شرائح هذا الشعب ادركت متأخرة وبوعي حاد هذا الخلط في المفاهيم، وعبرت عن رد فعل في ((مسجد أعظم)) فسره البعض على انه أيضاً ((يدخل في حيز تحطيم الرموز)).. فإن هذا الادراك الحاد الذي جاء على شكل انفجار سيسيل نفسه مع مرور الزمن الى ادراك متوازن.. يتطلب رقابة دائمة على الرموز، والفصل الكلي بين حرمة الرموز - الأشخاص - وحرمة الموقع الذي يملأونه، وهذا الادراك المجتمعي بحاجة الى رعاية تساهم في تصحيح الاعتقادات الخاطئة التي تلحق ظلماً بالأمة، وترحل اليها مسؤولية اشياء واحداث هي من صنع غيرها .. من صنع الرموز الاحتكاريين الذين يستغلون طيبة الناس وتدينهم والتلاعب بمشاعرهم ووعيهم، ومن ثم توجيه رأيهم العام كيفما يشاؤون، ثم يعودون ليجلدوا هؤلاء الناس بتهم لا علاقة لهم بها، كتهمة ((تحطيم الرموز)) الذي هو من عمل وصنع وتخطيط أولئك الرموز الاحتكاريين .. وليس من تخطيط وعي الأمة الفطري وثقة الناس أو وقوفهم الى جانب الأمر الواقع في حياتهم الدينية، مصدقين ما يصدر من رواد هذا الأمر الواقع ازاء رموز أخرى صادقة اتهمت بالانحراف أو الخروج عن الدين.

---

(٨٢) راجع نص كلمة للشيخ ابو علي البصري في ملحق رقم (٣٦) في هذا الاطار.

ثالثاً: مرة أخرى نؤكد في خاتمة هذا الفصل، انه عندما كان طرف المقارنة الثاني فيها بالإضافة الى حزب الله، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فإن ذلك لا يعني انتقاءً مزاجياً أو كيفياً للمجلس من كافة اطراف المعارضة الإسلامية العراقية الأخرى، ولا يأتي ترجمةً لمقولة ((استهداف المجلس)) التي يرددها البعض سواء بشكل مقصود او غير مقصود، كما لا يعني توفيراً للآخرين من المساءلة، أو من القراءات النقدية، انما الذي فرض المجلس كطرف للمقارنة هنا هو الواقع القائم فضلاً عن محور الدراسة الذي يفرضه اسمه، فالمجلس هو الجهة الإسلامية العراقية التي أمسكت بقرار فيلق بدر من الناحية الفعلية والرسمية، وبالتالي هي الجهة التي تحكمت في دور هذا الفيلق الميداني الذي تحكم هو الآخر بالجزء الأكبر من حركة القضية العراقية ومصيرها، فلو كان قرار الفيلق بيد أي جهة عراقية اسلامية اخرى لكانت هذه الجهة هي الطرف المعني بالمقارنة، فالأصل في مقارنة التجربتين اللبنانية والعراقية ينبغي ان يشمل الجميع لبنانيا وعراقيا وإلا فإن الفصل الثاني تطلب وفق المرحلة التي درسها أن يستدعي حزب الدعوة كطرف للمقارنة.

ففي لبنان اطراف اسلامية متعددة، وفي العراق اطراف اسلامية متعددة، إلا ان هذه الأطراف والجهات التي لا تملك قرار المقاومة الرئيسي او الفيلق إذا كانت مسؤولة، فهي مسؤولة بشكل آخر وبدرجات أخرى، لا تتساوى مع مسؤولية من يمسكون بناصية القرار، وما يخص مسؤولية المجلس فإنها وفي أخطر منعطف في حياة القضية العراقية ثبتت رسميا من خلال قرار منع أي تحرك او دخول الى الاراضي العراقية أيام الانتفاضة الشعبانية إلا من خلال المجلس الأعلى، وبالإمكان مراجعة نص هذا القرار الذي صدر من الجهات المختصة في الجمهورية الإسلامية في ملاحق الكتاب.كما يمكن الاطلاع في الملاحق أيضا على كتاب آخر بهذا المعنى موجه من المجلس الى

مسؤولي الجمهورية الإسلامية[٨٣] فالقضية لا ترتبط تقديباً بـ(استهداف المجلس) دون سواه كذريعة لمواجهة هذا النقد ومحاولة التشكيك بأهدافه، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن محور هذا الفصل - كما أشرنا أكثر من مرة - هو رصد الأداء القيادي لكلتا التجربتين ميدانياً، وهذه الدراسة وكأي دراسة أخرى إذا ما خرجت عن حيز هذا المحور في مناقشة بعض المفاهيم فإن هذا الخروج يعتبر من الناحية العلمية خروجاً هامشياً اضطرارياً يتطلبه اشباع المحور المدروس، أو الاحاطة بكامل اثارته وتأثيراته، وليس خروجا مخلا بوحدة الموضوع.

رابعا: ان هذا الفصل كما مر في سياقه من مواد أولية ((خام)) أرست ادواته التوثيقية ليس معنيا بتسجيل المواقف.. وهو بالتالي ليس ((وقوفا مع المنتصر.. وتنصلا عن المهزوم)).. فهذه المقولة هي الأخرى غالبا ما يرددها البعض الذي لا يريد ان يحفر بالملفات عندما لا يكون هذا ((الحفر)) العلمي لصالحه. فلقد ناقشنا في سياقه - أي سياق الفصل - كل العوامل التي تبررها.. فالقضية ليست قضية منتصر ومهزوم، ولو ان هذا النصر وهذه الهزيمة في محوريهما العراق ولبنان شكلا أخطر نتيجتين متضادتين لمسار المنطقة السياسي برمته خلال العقدين المنصرمين، فالمنتصر نحن كانتماء كلي عربي - اسلامي، والمهزوم نحن كانتماء وطني أضيق..

فالكلام في اطارنا كمنتصرين في محور، ومهزومين في آخر.. إلا انه في دائرة الخصوصية قد ينبري الشعور لدى البعض عفويا وفي اجواء المحنة التي يعيش بشكل رغبة رافضة للمقارنة، وآخر ما يمكن ان يقال بأن تجربة حزب الله ليس تجربة معصومة، فلماذا نعرضها بما يشبه ذلك، ونقوم بجلد ذاتنا بقسوة مفرطة. وازاء هكذا شعور .. وقبلها مقولة ((الوقوف مع المنتصر ضد المهزوم)) لا يمكن لأي مراقب إلا ان يسكت في ظل ذرائع الاسكات التي

---

(٨٣) راجع صورة للكتاب في الملحق رقم (٣٧).

اوصلتنا الى الهزيمة.. أو ان يلتزم العلمية البحثية ويقبل بنتائجها، حتى لو بدت نتائجها بما يوحي للبعض انها جلد قاسٍ للذات.. وعلى اساس من ذلك سار هذا الفصل وفق الخيار الثاني.. الخيار العلمي - البحثي المحدد بمحور الأداء القيادي من ناحية.. وبمحور الميدان من ناحية أخرى، متحاشياً المقارنة الكلية بين التجربتين، في النظرية، والخطاب السياسي، والمنهج الثوري او التغييري، والأداء العلاقاتي العام مع المحور الإيراني من جهة، والإسلاميين الآخرين سنةً وشيعة من جهة أخرى، والأمور التنظيمية، والصورة الهيكلية التفصيلة، والجوانب الإعلامية والثقافية والخطابات السرية والعلنية، والعلاقات الدولية، والاشكالات والتحديات الميدانية والنظرية والمستقبلية، والأمور الأخرى. تحاشت الدراسة هذه المقارنة الكلية لأنها تحتاج الى جهود بحثية مضنية وكبيرة.

ومن هنا فإن المسألة ليست في كون نتائج الفصل جاء ليظهر ((معصومية)) حزب الله، وجلد الذات المهزومة. فحزب الله ليس حزبا معصوما، وتجربته العامة محكومة الى اشكالاتها مثل كل التجارب الأخرى. ففي الاطار القيادي برزت داخل هذه التجربة اشكالية ضخمة في لحظة من اللحظات.. اشكالية خلافية في منهج الرؤية لشؤون الحزب بين الشيخ صبحي الطفيلي وبين قيادة الحزب الرسمية .. تم تجاوزها.. وفي اطار الشعارات العامة، رفع الحزب بعض الشعارات بقوة ثم سكت عنها كليا في ظل ((واقعيات)) الساحة.. كشعار الدولة الإسلامية في لبنان. وفيما يتعلق بموقع الأمين العام اثيرت أيضا من خارج الحزب تساؤلات صحفية علنية حول الفقرة المتعلقة بعدد الدورات التي يحق له ان يرشح نفسه فيها لموقع الأمانة العامة بعدما تم تعديل النظام الداخلي لإبقاء السيد حسن نصر الله في هذا الموقع، وقد برر الحزب الظروف التي تدفعه الى ذلك علنا، ومن خلال الصحافة.

وفي الملف العراقي هنالك شعور بالمرارة لدى معظم العراقيين - غير

معبر عنه على شكل خطاب علني - على موقف الحزب من محنة العراقيين المهاجرين في لبنان، حيث يعتقدون ان الحزب بإمكانه ان يسجل موقفاً في الدفاع عن وجودهم ((غير القانوني)) في لبنان.. وان هنالك من العراقيين من يرى أيضاً بان سياسة واعلام الحزب لم يبق صارماً ضد نظام صدام حسين.

هنالك عشرات الاشكالات في مختلف المجالات التي لا يمكن لأي تجربة ان تنجو منها.. إلا انها لا تدخل هنا في مجال الفصل المقارن الذي اجريناه، فالقضية هي ليست وقوفاً مع منتصر او مهزوم، ولا عصمة تجربة أو عدم عصمة أخرى.. بقدر ما هي رصد لأداء قيادي لتجربتين في المحور الميداني - المقاوماتي، فحزب الله جسد في هذا الجانب قيادة الفريق، فيما المجلس الأعلى جسد قيادة الشخص.. وقيادة حزب الله كانت دائماً في الميدان فيما قيادة المجلس كانت خارج الميدان.. والقيادة الأولى خلقت ببراعة ممكنات ميدانية، فيما ان الثانية أضاعت بمرارة ممكنات ميدانية.. وقيادة حزب الله مارست السياسة في خدمة الميدان، بينما قيادة المجلس وظفت الميدان في خدمة السياسة.. والقيادة الأولى عملت بتعميم النموذج والانتصار، والقيادة الثانية جسدت الأنانية والاحتكار.. وقيادة حزب الله عملت بسياسة التجاوز والاستقطاب، بينما قيادة المجلس مارست سياسة الطرد والابعاد في الاطار الميداني.

فكانت نتيجة سياسة الحزب الميدانية - المقاوماتية وادائها القيادي هي الانتصار الذي تجاوز الحدود المحلية بساقية من الدماء الموظفة وفق نظرية الاستنزاف، فيما ثمن الأداء القيادي العراقي للميدان بنظرياته المضطربة الاتكالية كان ما يشبه البحر من الدماء التي لم توصل إلا الى مزيد من الاحباط.

الفصل الرابع

ظواهر قيادية

تاريخية المسالة القيادية

ان أزمة القيادة الإسلامية بشكل عام هي من أخطر الأزمات التي حكمت تاريخ الإسلام، وتكاد ترتقي الى الأزمة المحور، كما عبرت عنها بعض النصوص، ولو بمفردات أخرى، كنص الشهرستاني الذي قال ما مفاده ((ما سُل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُل على الإمامة))(1) ، إذ يمكن القول ان الإمامة هنا - القيادة الإسلامية، وبالتأكيد اننا لا نهدف هنا الى ان نخوض بحثا تاريخياً في هذا الاطار، فتاريخ الإسلام بعد وفاة الرسول الأكرم (ص) كله يرتبط بهذه الأزمة في البعد المحوري من أبعاده، ولا يخفى ان هذه الأزمة بدأت منذ السقيفة ((سقيفة بني ساعدة))، وتواصلت في عهد الخلافة الراشدة وأخذت منعطفاً تاريخياً خطيراً منذ الخلاف والنزاع بين معاوية بن أبي سفيان، وعلي بن أبي طالب عليه السلام، وربما ان المكتبة الإسلامية راكمت من الأدبيات والكتب على طول اكثر من ألف سنة في هذا الاطار ما يجعل الخوض التقليدي فيها عملية تكرارية.. وعليه ليس هذا التاريخ الخلافي الإسلامي حول القيادة هو المحور الذي نريد ان نخوض فيه، إلا ان الحديث من خلال هذه السطور أو الاشارات كمدخل يندرج في اطار إلفات النظر الى العمق التاريخي لأزمة القيادة، والى الخطابات الفكرية والحركية الإسلامية التي جاءت بعد سقوط الدولة العثمانية كآخر كيان مركزي للمسلمين، فلقد انصبت هذه الخطابات على ضرورة العمل على اعادة كيان المسلمين المحطم والخروج من

---

(1) الشهرستاني، ((الملل والنحل)) ١٤٠ ص٢١، حاشية على كتاب الفصل في الملل والنحل للإمام ابن حزم الظاهري، طلال الخالدي، الفكري العربي، معهد الإنماء العربي العدد (١٨٨) ربيع الأول ١٩٩٧.

دوامة الدولة القطرية التي مزقت الهوية الإسلامية للأمة، وابدلتها بهويات وطنية محلية وقطرية، كما انها خطابات انصبت كذلك على الفكر النظري للقيادة، أو النظرية الإسلامية للحكم لا سيما خلال السنوات الأخيرة، ولقد افرزت هذه الخطابات ستة أشكال نظرية مقترحة حسب انماط الفهم للإسلام الشيعي والسني، وهي: نظرية ولاية الفقيه، ونظرية الشورى، ونظرية الخلافة او الإمامة ونظرية أهل الحل والعقد، ونظرية ولاية الأمة على نفسها، ونظرية الدمج بين الشورى وولاية الفقيه، هذا فضلاً عن الآراء الشيعية التي لا تؤمن بالدولة، وتعتبرها دولة غصبية في ظل غياب الإمام المهدي المنتظر (عج) من خلال رواية الراية الصادرة عن الإمام الصادق القائلة ((كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله عز وجل)).

إلا انها لا تلغي ضرورة القيادة بمعناها الديني للأمة، وهذا الجهد الفكري النظري الذي تمخض عن هذه النظريات انما ينم في احد جوانبه عن وعي حاد بتاريخية الأزمة القيادية وعن خطورتها التي وصل الإحساس بها الى درجة تلامس المعنى الأعلى لهذه الأزمة، المتمثل بضرورة ايجاد دستور مكتوب للدولة الإسلامية قبل دستور الثورة الإسلامية في ايران كما في محاولة الشهيد محمد باقر الصدر الذي كتب دستوراً مقترحاً للدولة في الخمسينيات[٢]. والاحساس بضرورة الدستور يعبر بوجه آخر عن اشكالية غياب القانون والدستور الذي يحدد صلاحيتها، وعن الآليات المنتجة للمؤسسات القانونية والدستورية، وأيضاً بغض النظر عن الأمة المسؤولة في المبادئ الدينية عن اعطاء المشروعية او سلبها، وهذا خلاف ما سار عليه الواقع الإسلامي التاريخي، ففي ظل ثقافة الإمامة الشيعية وثقافة الخلافة السنية وفي ظل الخليفة والإمام تلاشت تدريجياً ثقافة القانون والمؤسسة اللذين هما الأساس في افتراضات الإسلام الفكرية لإدارة

---

(٢) راجع الفصول المتوفرة من هذا النص الدستوري المقترح في مقدمة كتاب الدكتور شبلي الملاط ((التجديد في الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم)) ط١ ١٩٩٨م، ترجمة غسان غصن، دار النهار.

المجتمع الإسلامي، وسادت ثقافة الحاكم الفرد، ومع ذلك فأن الخطاب الإسلامي العام الشيعي والسني بقي يدافع عن فكرة الدولة الإسلامية، كما جسدت تاريخياً، على الرغم من انها كانت دولة استبداد سياسي دون ان يغوص بعيداً في الأسباب الذاتية التي أدت الى انهيار الدولة الإسلامية، وليس فقط الأسباب الخارجية.

إذ اعتبر هذا الخطاب ان ((زوال تلك الدولة التي كانت تضم مجتمعاً عقائدياً عالمياً فريداً من نوعه بلغ تعداده في حينه اكثر من خمسمائة مليون إنسان يقوم على قيم الاخوة الإنسانية، وكرامة الإنسان وحقه بالعيش الكريم تحت مظلة حاكمية الله وعدالته ورحمته، هذا الزوال قد اوجد فراغاً حضارياً وسياسياً ملأته الجاهلية الأوروبية))(٣).

وربط خطاب الدولة في اغلب الأحيان بالإمام الشخص إذ انه ((لأمر بديهي ان وجود الإمام ووجود الدولة في آن واحد هما أمران متلازمان متكاملان تلازم وتكامل وجهي العملة الواحدة، إذ لا دولة اسلامية بلا رئيس - إمام - ، ولا داعي ولا فائدة ولا ضرورة من وجود الإمام بدون دولة))(٤).

ان هذا الخطاب الذي يربط الدولة بالإمام يأخذ مشروعيته في حال وجود الإمام المعصوم (ع)، أما في حال غيابه فان الدولة - أي دولة - حتى لو كانت غير إسلامية لابد لها من قيادة، ولابد لها من إمام برّ أو فاجر كما يقول الإمام علي (ع).

ومشروعية الدولة لا تتأتى من وجود الإمام كشخص، بل بوجود الآلية القانونية والمؤسساتية التي تحدد شخص الإمام او القائد، وحتى الدفاع عن الدولة الإسلامية في ظل امام فاجر الذي يأخذه بعض الشيعة كسبب، كما في مثال الإمام السجاد (ع) وفي دعاء الثغور المشهور له، حتى هذا الدفاع لا يعطي

---

(٣) محمد الآلوسي، ((في العمل الإسلامي المعاصر - رؤية نقدية)) - منشورات الكتلة الإسلامية في العراق ص٥

(٤) المصدر نفسه ص٦

مشروعية للدولة، بقدر ما يعبر عن هوية الأمة الإسلامية والدفاع عنها. ولا يمكن لهذا الدعاء ان يتحول الى دليل على اسلامية الدولة وضرورة الدفاع عنها لأنها ((دولة اسلامية ظاهرية))، فالدولة في الإسلام لا يكفي ان يقال عنها دولة اسلامية لأنها في الظاهر اسلامية، حتى ولو كان حاكمها فاجراً، والذي يعطي الدولة معناها الإسلامي هو مشروعيتها أو عدم مشروعيتها، ومن ثم مصدر هذه المشروعية التي هي الأمة من وجهة نظر بعض الفقهاء[٥]. فالأفضل ان نقول إذن الدولة المشروعة اسلامياً، والدولة اللامشروعة اسلامياً، والمعادلة ينبغي ان لا تكون ((الدولة ـ الإمام))، بقدر ما تكون ((الدولة ـ القانون)) أو ((الدولة ـ الدستور)) أو ((الدولة ـ المؤسسة))، فالأصل في استخدام ((الدولة ـ الإمام)) او ((الدولة ـ الخليفة))، أو ((الدولة ـ السلطان)) لم يربطها ـ أي الدولة ـ بالأصل الذي هو الاطار القانوني والمؤسساتي، بقدر ما ربطها بالشخص ـ السلطان أو الخليفة ـ الذي ينبغي ان يكون فرعاً متحركاً ومتغيراً، لأن قلب الفرع الى أصل في هذه المعادلة قد ينتج دولة قهرية ـ استبدادية ـ عنفية كما حصل على طول التاريخ الإسلامي ما بعد عهد الخلافة الراشدة، ولأن قلب الفرع ((الإمام، السلطان، الخليفة)) الى أصل، سيطيح بهذا الأصل كما حصل تاريخياً في سلطة المتغلب بالقوة[٦].

وإذا ما اطيح بهذا الأصل فعندئذ لا يمكن ان نقول عن الدولة بأنها دولة اسلامية، ولا يمكن ان نقول عن دولة قهرية بأنها دولة اسلامية، فالسلطان حالة شخصية متحركة متبدلة داخل اطار القانون والمؤسسة، ومفرزة من خلاله بما يؤدي وفق المصطلحات الحديثة الى تداول السلطة سلمياً. ولا يمكن تصور

---

(٥) راجع محمد مهدي شمس الدين في اطروحته (ولاية الأمة على نفسها) في كتابيه ((الاجتهاد والتجديد والاجتهاد والتقليد)).

(٦) راجع في هذا الإطار كتابنا ((محمد محمد صادق الصدر ـ مرجعية الميدان .. مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال)). الفصل الأول للاطلاع على بعض النصوص السنية التي تقول بسلطة المتغلب، اصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات))١٩٩٩م ط١.

القانون والمؤسسة في الإسلام دون دور الأمة كمصدر للشرعية ـ شرعية السلطة ـ ومن هنا ندرك لماذا يتحرك الإمام المعصوم أو يسكت ازاء الواقع الإسلامي المنحرف، فهو يتحرك ويسكت بناءً على بيعة الأمة بما يعطي ((مشروعية)) لحركته ـ رغم كونه معصوماً ـ إذ ان الأمة مصدر هذه المشروعية، هكذا رفض الإمام علي (ع) في بداية الأمر التصدي لخلافة المسلمين بعد مقتل عثمان، لكنه قبل بعد ذلك بعدما تحقق شرط البيعة، وهكذا لم يتحرك الإمام الحسن (ع) ضد معاوية لأن ظروف البيعة لم تتوفر له من قبل الأمة، وهكذا تحرك الإمام الحسين (ع) في ثورته الخالدة، فهذا التحرك كان على اساس من بيعة جزء من الأمة له.

وفي هذا الصدد يقول أحد المفكرين ((ومن هنا فإننا نرى أن شرعية السلطة أهم من إسلامية السلطة، كيف؟ القول بأن مشكلتنا أن سلطتنا غير اسلامية قول غير صحيح، لأن عبر التاريخ الإسلامي كله سلطاتنا كانت إسلامية، لكن مشكلتنا أنها لم تكن شرعية. إذن شرعية السلطة هي الأهم، وهذا ما يجب أن تنتبه له الحركات الإسلامية الآن، هو شرعية السلطة وليس إسلاميتها، شرعية السلطة هو انتخابها، وبالتالي فأنا مواطن رغم كوني مسلماً وأن عقيدتي التي لا تتزعزع في الإسلام إذا خيرتني بين سلطة إسلامية غير منتخبة، وبين سلطة غير إسلامية ولكنها منتخبة، سأختار السلطة غير الإسلامية المنتخبة، وسأعتقد أن أختياري منسجم مع عقيدتي الإسلامية، لأنني أعتقد أن السلطة في المرمى العميق للإسلام هي شأن بشري، الشريعة شأن إلهي، ولكن اختيار السلطة هو شأن بشري فإذا لم يختره البشر فليس له شرعية على الإطلاق حتى لو كان إسلامياً، وسوف يغدو شأن السلطة شأناً شرعياً عندما يختاره الناس. الإسلاميون كانوا يستبطنون فكرة الانقلاب على السلطة القائمة، أي بمعنى أن تحل سلطة مكان سلطة أخرى، مع فارق أن هذه السلطة التي ستحل سوف تطبق أحكام الإسلام لكن في نفس المناهج وفي نفس البُنية، وبنفس عقلية الاستبداد. التغيير الحضاري الحقيقي في موضوعة السلطة هو تغيير يجب ان يتناول مسائل التعددية من جهة، والتداول من جهة أخرى، وشرعية السلطة من جهة ثالثة، ولا يمكن أن تكون هناك سلطة اسلامية تنجز أو تساهم في انجاز التجدد الحضاري

دون أن تتوفر فيها هذه الشروط))[7]

ان تراكم الانحراف التاريخي الإسلامي في مسألة القيادة كرس من الوعي الفرداني لقائد الدولة الإسلامية.. وحتى في ظل غياب هذه الدولة فأنه كرس أيضاً من الواقع الفرداني للقيادة الدينية، ولم يكرس الاطار القانوني - المؤسسي لها، إذ ان تعدد المرجعيات في الوسط الشيعي وانفصالها التام بعضها عن البعض الآخر هو احد ابرز تجليات هذه الفردانية التي اختزنتها التجربة الإسلامية ولا زال هذا التعدد يمثل اكبر ازمات الواقع الشيعي.

وبدلاً من ان تؤدي أزمته الى حلول في اطار الإسلام المؤسساتي، توج بمقولة ((المرجع الأعلى)) كتجلي اشد واخطر للجانب الفرداني في المسألة القيادية الإسلامية، وترسخ هذا الواقع في وعي الأمة بشكل متوارث. ودخلت في سياقه عوامل مؤثرة لا علاقة لها بالإسلام، ولم تلق رفضاً من قبل المجتمع الإسلامي الذي فهم الدين في جزء منه، من خلال ما هو قائم، لا من خلال اصوله النظرية القرآنية. ومن هنا كان لزاماً علينا أن نمر ولو سريعاً على تأثيرات هذا المعنى الشخصاني للقيادة في وعي الأمة.

القيادة في وعي الأمة

ما هي منظومة العناصر والعوامل التي تشكل وعي الأمة في العراق ازاء القيادة الإسلامية؟ أو ماهي مكونات بنية وعي الأمة في هذا الاطار؟ سواء كانت المكونات الدينية او التربوية او الاجتماعية الموروثة وغير الموروثة؟ ان هذا المحور يبدو على درجة كبيرة وخطيرة من الأهمية في معرفة المعادلة التي حكمت العمل الإسلامي في العراق خلال القرن الماضي - على الأقل - وإلا فأن هذه العوامل والعناصر يتصف اغلبها بالصفة التاريخية، كما ان بنية الوعي هذه تكشف الوجه الآخر - إذا صح التعبير - لأزمة القيادة في العراق، فهذه الأزمة لا يمكن رصدها

(٧) محمد حسن الأمين، ((اصلاح الفكر الإسلامي))، كتاب قضايا إسلامية معاصرة ص٧٨ ط١.

فكرياً ومعرفياً بالاقتصار على مواصفات وشروط القيادة ولا فقط من خلال العوامل الأخرى التي تتدخل في صيرورتها، انما هي تتغذى على وعي مجتمعي موروث وعلى وعي ديني موروث، يجد بالعادة حواضنه في اللحظة الحاضرة التي تعيشها الأمة. وهذه البنية إذا كانت تشترك مع بنيات الوعي في نقاط العالم الإسلامي والعربي الأخرى، فهي تختلف أيضاً في بعض مكوناتها بين وطن ووطن ونقطة وأخرى. وفيما يخص العراق يمكن القول:

اولاً: ان الوعي الديني العراقي لمسألة القيادة يرتكز الى نمط من انماطها، وهو نمط القيادة الفرداني ـ الشخصي، وهذا النمط من الوعي ليس مقتصراً على العراق ـ كما هو معروف ـ إلا انه في العراق ربما أخذ شكله الخاص، وصيرورته المتميزة عن بقية الأنماط في الدول الأخرى. وربما ان أهم العوامل التي تشكل البنى التحتية لهذا الوعي الاجتماعي الفرداني للقيادة، هو العامل الديني الفقهي الموروث في علاقة الفقيه مع الأمة، فهذه العلاقة تقوم على علاقة التقليد ((الشرعية)) ـ كما مر معنا ـ ومن ثم آليات وشروط هذا التقليد التي استقرت في وعي الأمة كبديهيات دينية، دون ان يصار الى اعادة قراءتها، لا اجتماعياً ولا ((شرعياً)) رغم ما لها من تحكم كبير وخطير في وعي الأمة، فلا المفكرون ولا المثقفون توقفوا عند هذه العلاقة ومفاعيلها الحاضرة لا سيما فيما يتعلق بالشروط والآليات التي وضعت للتقليد، وبالذات شرط الأعلمية كمنبع لوعي الأمة الفرداني في المسألة القيادية الدينية، إذ عندما يراد النظر عميقاً في هذه المسألة، سيجد أي ناظر نفسه أمام اشكالية الخوض المفصل في الأعلمية كمفردة من مفردات التقليد، وفي هذا الأخير كمنهج حدد ولا يزال يحدد السلوك الاجتماعي والسياسي للأمة إذ بقي هذا السلوك مرتهناً في شكله ومضمونه الى الجذر الفقهي التقليدي، وان كل وقائع التاريخ الشيعي والعراقي تؤكد هذا المعنى، إذ ان نظر الأمة بقي مشدوداً على الدوام الى الفقيه الذي تقلد لا إلى المفكر الذي لم يتصد لطبع رسالة عملية مهما كان هذا المفكر الإسلامي عبقرياً واستشهادياً وحكيماً، وهذا الانشداد ((الشرعي)) هو الذي يحدد حركة الأمة

في معظم مجالات الحياة السياسية والميدانية والاجتماعية وغالباً ما كان يكرر ولازال على ألسنة الكثير ممن يستقر بذهنهم هذا الوعي التقليدي بشكل راسخ المطالبة برأي الفقيه الذي يقلدون في أي مساهمة أو عطاء لأي مشروع فكري او ثقافي او اجتماعي او خيري فضلاً عن التحرك السياسي وما ينطوي عليه من مخاطر، فإذا كان هذا الفقيه ناضجاً وثوريا قاد مقلديه الى حيث ما يؤمن به، وإذا كان خلاف ذلك ترك بصماته على تيار مقلديه كذلك، أن الوعي الفرداني من قبل الأمة بمسألة القيادة الدينية رسخ في ذهنيتها كواجب ديني وشرعي واصبح فوق افتراض ان يناقش او يطرح للبحث والمساءلة والمراجعة، ويرسخ هذا الوعي اكثر تاريخ ممتد من القيادة المرجعية الفردانية، إذ ان هذه الأمة لافي التاريخ ولافي الحاضر عايشت او قرأت نمطاً آخر للقيادة، غير هذا النمط الفرداني، وهو نمط رغم ضابط ((الأعلمية)) التقليدي الذي يتحكم به، إلا ان هذا الضابط لم يحول دون تعدد اقطاب المرجعية كما ان هذا التعدد لم يكن تعدداً تكاملياً، الا انه تعدد في اطار الوعي الفردي للقيادة، ان ضابط الأعلمية تحول الى ضمانة لضبط الثقل الأكبر من تقليد الأمة باتجاه أحد الشخصيات المرجعية فيما الجزء المتبقي من الأمة سيبقى موزعاً بين رموز آخرين في معادلة تبدو محصلتها انها تقود الى فردانية متعددة، وهذا ما يفسر غياب تحرك كل قطاعات الأمة نحو هدف اجتماعي - سياسي بعينه، فعندما ارتكزت هذه الذهنية على وعي انفرادي - انشطاري اختفى السلوك الموحد المنتظم المتجانس للأمة، واصبح الانفراد بجزئها المتحرك وتصفيته اكثر سهولة على الحاكم أو السلطة.. وهكذا تبقى الأمة في داومة غياب التحرك الكامل أو الشمولي، وخلال القرن الماضي اختزن وعي الأمة افتراضاً كونته ظروف متعددة لمرة واحدة بالتحرك شبه الكلي في العراق تمثل بحدث انتفاضة العام ١٩٩١، إلا انها احبطت ووجدت نفسها بلا قيادة دينية تقودها وفق ما تطمح اليه، لأن المرجعية العليا لا يهمها الأمر السياسي والاجتماعي ووجدت نفسها محشورة بهكذا حدث ضخم.

ان هذا الوعي الفرداني في عقل الأمة لمسألة القيادة الدينية يرتبط بشكل

واسع ومفصل في مسألة التقليد وأصولها الشرعية والعقلية، وبحثها ومناقشتها وفق ضوابط وأصول اللغة الفقهية التي يتعاطى بها خطاب الاجتهاد ـ التقليد، إذ بدون الخوض في ذلك انطلاقاً من الأصول النظرية الدينية لا يمكن وعي أزمة القيادة الإسلامية ولا أزمة العمل الإسلامي في العراق خلال القرن الماضي بصورة جذرية، ولا يمكن ايضاً وضع تصورات واطر ومقدمات فقهية وفكرية للخروج من هذه الأزمات، فهذه الأزمات تتطلب الغوص في متون الخطاب الفقهي والاستغراق فيه[٨].

ثانياً: ان العنصر المتقدم من عناصر بنية وعي الأمة ازاء مسألة القيادة الإسلامية يمثل تقريباً الركيزة الإسلامية او المحور المركزي في تلك المنظومة، ويمكن ان تطلق على بعض العناصر الأخرى بأنها عناصر فرعية تتشعب من هذا المحور المركزي مثل عنصر القدسية، قدسية المرجع او رجل الدين التي تتأسس على تصورات هي الأخرى مفترضة، إذ ان الوعي المستقر في عقل الأمة باتجاه المرجع او رجل الدين بأنه فوق ان يخطئ ..

وإذا أخطأ فهو فوق ان يتقصد الخطأ في الجانب الديني او الجوانب الحياتية الأخرى وانه العقل الديني النائب عن الله في الأرض في وعي شرائح من الأمة، وبالتالي فهو مقدس وينبغي ان يطاع دون مناقشة او تفكير أو تأمل فيما يتخذه من مواقف وسياسات، ويصل الأمر في هذا الاطار ـ وفي بعض الأحيان ـ انه لم يرد في عقل الإنسان المتدين مناقشة المرجع فيما يفعل ويقول، ومع ان هذا النمط من التقديس قد تراجع في الساحة العراقية خلال السنوات الأخيرة، بحكم التجارب والصدمات الكبيرة التي تعرض لها العراقيون، رغم ذلك الا ان المنهج السائد قديماً بشكل عام ولازال سائداً الآن لدى بعض الأوساط ذات الوعي المحدود، هو المنهج التبريري للمرجع والقائد مهما كان عمله، فغالباً ما يجد هذا العقل الجمعي نفسه مدفوعاً بشكل لا ارادي الى الدفاع عن المرجع ـ

---

(٨) اننا نعمل منذ فترة طويلة على انجاز مثل هذا المشروع بكافة مفرداته الفقهية والأصولية والتاريخية وسيجد هذا المشروع طريقه الى النشر.

القائد، لأنه مرجع فقط ليس إلا، الأمر الذي يوضح الرسوخ الهائل لهذه القدسية في الوعي المجتمعي، ومنذ تجربة الشهيد محمد محمد صادق الصدر بدأ هذا التقديس يتراجع.. وتبلورت ثقافة مجتمعية جديدة ومبان أخرى في النظر الى المرجع، وما زالت هذه الثقافة ومبانيها تشق طريقها بتصاعد عسير، وسط ردود فعل قاسية من القوى التقليدية المهيمنة على المؤسسة الدينية وفقهها التقليدي الذي أخذ اتجاهات تاريخية في فردانية القيادة المصحوبة بالتكفير ضد ناقديها[٩].

ان هذا التقديس الذي البس لباس ((الشرعية)) والشريعة ولباس الدين، ومنطق ((الراد عليهم.. راد على الله)) خلق عقلية المطلق لدى الأمة بشكل عام، ولم يترك مجالاً لامكانية التصالح الداخلي والتعايش الإيجابي لا بين اتجاهات التيار الديني على أساس مرجعي، ولا بين هذا التيار والتيارات السياسية ـ الاجتماعية الأخرى فكما جاء في كتاب ((عقائد الأمامية)): ((عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط انه نائب الإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على

---

(٩) يقول محمد حسن الأمين في هذا الاطار ((بعد بناء الدولة القطرية في بدايات هذا القرن حتى الآن قامت أنظمة غير إسلامية، وهي تدعي أنها علمانية، ولكنها كانت باستمرار أنظمة استبدادية، وتشكل عناصر المصادرة والاستبداد والغاء الآخر مجمل البنية التي تقوم عليها هذه الأنظمة. أما ما يصدر عن بعض التيارات الإسلامية، من مؤشرات تأخذ شكل التشكيك ونفي الآخر، فلا يمكنني إلا أن أصفها بالمعادل الموضوعي لأدبيات الاستبداد غير الديني وغير الإسلامي، وأرى أن شرعية مثل هذه المصادرات المتسمة بتكفير الآخرين يوجد لها أساس تاريخي، يتمثل بالأنظمة السياسية التي عاشها أو عايشها المسلمون وتسلط فيها الطغاة وسلاطين الجور على الناس، كما يوجد له أساس في اتجاهات الفقه الإسلامي الذي عايش هذه الأنظمة، وكان يمارس مضطراً أو مختاراً شكلاً من أشكال حماية السلطة، وكان أحد هذه الأشكال هو تهمة التكفير والزندقة والهرطقة، التي لا أريد أن أنفي وجودها في الاجتماعي الإسلامي)).
محمد حسن الأمين. ((اصلاح الفكر الإسلامي)) ص٩٣. كتاب قضايا اسلامية معاصرة.

حد الشرك بالله كما جاء في الحديث عن صادق آل البيت عليه السلام))[١٠].

فالذي يقتنع بمرجع او يقلده يقتنع به مطلقاً، ووفق آليات دفاعية عمياء، وغالباً ما تكون هذه الآليات مصحوبة بحس اعتراضي ونقدي ـ وفي بعض الأحيان ـ لاذع للاتجاهات المرجعية الأخرى بما يؤدي الى تقيد حرية التفكير من المرجع القائد واتباعه على حدٍ سواء.

((أما السبب الآخر فهو السبب النفسي الذي يحمل هؤلاء على أن يثقوا بأنفسهم ثقة مطلقة، وبأن الله قد خولهم أن يأمروا وينهوا، مستمدين هذه السلطة من توهمهم أنهم يتمتعون بالنسبة إلى الناس بحق الطاعة الذي قرره الله سبحانه وتعالى لنبيه ولأولي الأمر، فهؤلاء يعتبرون أنفسهم من أولي الأمر، وسواء كانوا في دائرة أهل السنة أو في دائرة الشيعة حيث سادت الثقافة المنبثقة من نظرية ولاية الأمر أو من نظرية ولاية الفقيه وتسلسلات هذه الولاية نزولاً، الى درجة أن بعض الناس العاديين من الناحية العلمية والمسلكية يدعي لنفسه هذه الولاية ويمارسها ويدعي رتبة شبيهة برتبة العصمة لمجرد ان ينتمي الى (تنظيم إسلامي) أو يرتبط بشخصية من (فقهاء. امراء. مرشدين) في هذه الحركة الإسلامية أو تلك. وقد سبب هذا الموقف أضراراً كبيرة وكانت في بعض الأحيان كارثية ومدمرة للحركة الإسلامية على جميع مستوياتها.

فيما يبدو لنا أن هذا هو منشأ الاعتقاد الخاطئ الذي كوّن قناعة نفسية عند هؤلاء بأنهم يتمتعون بمنزلة تجعل من الواجب على الآخرين أن يطيعوهم نتيجة لولاية الأمر أو ولاية الفقيه وما أشبه ذلك.

وهذا الاعتقاد يؤثر على نفسية معتقده فيجعله غافلاً عن ممارسة النقد الذاتي وتقبل نقد الآخرين، ويزوده بحالة رفض ذاتية لأي شيء من هذا القبيل، وهو من قبيل (الجهل المركب) في مجال المعرفة حيث يمنع الجاهل من التعلم.

(١٠) الشيخ محمد رضا المظفر ((عقائد الإمامية))، ص٣٤، ط٤ ١٤٢٢هـ المطبعة/ افق ـ قم

ولعل أسباب الامتناع عن النقد (نقد الغير ونقد الذات) في أوساط الحركة الإسلامية هو الخوف من التكفير والخوف من تهمة الابتداع. فقد تكونت ثقافة رادعة طيلة القرون الماضية، جعلت السلطة السياسية تتسلح بالسلطة الدينية التي تساندها لمواجهة خصومها السياسيين. ومن أهم وأخطر أسلحتها اتهامهم بالابتداع أو الحكم عليهم بالكفر وما إليه. لعل هذا كوّن عقدة نفسية حالت بين المفكرين والعلماء وبين توجيه النقد الى الغير أو نقد الذات))(١١).

ثالثاً: ان احد اهم العناصر التي تتحكم بالنظرة المجتمعية للقيادة الإسلامية، هو العنصر الطائفي.. وهذا العنصر هو الآخر لا يقتصر على العراق، بل انه يمثل اشكالية اسلامية عامة، إلا انه في العراق يأخذ سياقه الخاص لأسباب تاريخية وسياسية، فتأريخياً بقي العراق حاضناً رئيسياً ومركزياً لحركة التشيع الفقهية والفكرية، وبقيت هذه الحاضنة مركز استقطاب خارجي ومركز تأثير في النقاط الشيعية الأخرى في شتى ارجاء العالم... وبسبب وجود المراقد المقدسة للأئمة (ع) أخذ العراق موقعاً استثنائياً في الأثر والتأثير في المحيطين الإسلامي والعالمي، وربما ان هذه الخصوصية جعلته من اكثر البلدان استهدافاً من القوى الاستعمارية، لا بالمعنى السياسي فقط، وانما بالمعنى الفكري للتشيع والاتجاهات السلوكية المعبرة عنه، وما يدور داخل المؤسسة الدينية الشيعية وطريقة التعاطي معها سواء ما يتعلق برصد مناهج التدريس، او رموز المؤسسة الثورية والتقليدية، او حجم الاستقطاب الخارجي لها. وما يلفت النظر - خلال القرن الماضي خصوصاً - ان العراق كمركز تاريخي للتشيع لم يلعب دوراً حوارياً على الصعيد الفكري - المذهبي في الساحة الإسلامية بالشكل الذي يتناسب مع مركزيته، إذ ان المفروض لهذه المركزية ان تنعكس كدور حواري خارجي بين المذاهب الإسلامية، أو كدور تقريبي بينها. وإذا ما كان لبعض شخصياته التاريخية أدوار ما في هذا الاطار.. فهذه الادوار لم تتناسب - كما اشرنا - مع

---

(١١) محمد مهدي شمس الدين، ((الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي)) ص٢١٠- ٢١١ المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

حجم العراق التاريخي كمركز للتشيع.. وكذلك الحال داخلياً، إذ بقي الحوار المذهبي ـ الفكري حواراً ثانوياً وليس أساسياً في اهتمامات المؤسسة الدينية الشيعية، ولعل المحاولة التي قام بها آية الله الشيخ محمد الخالصي في الخمسينيات من القرن الماضي جوبهت من هذه المؤسسة بشكل بالغ في القساوة، بدل ان يصار الى ترشيدها والنظر فيها، وتحويلها الى منعطف تاريخي لصياغة عراق جديد على الصعيد الإسلامي، إذ لو قدر لهذه المحاولة ان تأخذ طريقها بشكل جاد لربما غيرت من مسار العراق السياسي اللاحق.

فبعد عودة الخالصي الابن ((الشيخ محمد)) من منفاه في ايران والذي استمر حوالي ٣٨ سنة ((من سنة ١٩٢٢ - ١٩٤٩م)) بادر الى اعادة الروح التي صاحبت حركة الجهاد والثورة، انطلاقاً من أسس الإيمان بالدين الحق وافادة شعائره الصحيحة، وبناء وحدة حقيقية لأبناء الشعب العراقي.

وقد أقام اولاً صلاة الجمعة في عدة مناطق في العراق، الكاظمية أولاً، ثم جامع براثا، ثم منطقة المدائن ((مدفن الصحابي الجليل سلمان الفارسي والصحابي الكبير حذيفة بين اليمان))، ثم الى كربلاء والى النجف الأشرف حيث أقام صلاة الجمعة ولأول مرة في جامع الكوفة الكبير، وقد تحشد معه الآلاف من العراقيين وغيرهم من ابناء الأمة الإسلامية القادمين من خارج العراق. وكان شعار هذه السنة المحمدية العظيمة وشعار كل مسيرته، العودة الى الإسلام ورفض الاستعمار الغربي والحكومات المصطنعة، وقد تجلى ذلك في كل بياناته وخطبه وكتبه المهمة المنشورة آنذاك، وفي آفاق مشروعه الوحدوي أعلن عن اعتقاده بضرورة الوحدة الإسلامية بين العراقيين وباقي ابناء الأمة الإسلامية. وقد قام بعدة خطوات عملية نختصرها في نقاط للتركيز والتوضيح:

١ ـ قام بأخذ مصلى الجمعة في مدينة الكاظمية وذهب مع الآلاف من اطرافها إلى مدينة الأعظمية عبر نهر دجلة، حيث دعا الى إقامة صلاة الجمعة الموحدة مع ابناء المسلمين من أهل السنة، وقد اقيمت هذه الصلاة، وتركت آثاراً كبيرة، انعكست في عدة كتب ومقالات، منها ((الوحدة الإسلامية ازهار وأشواك))،

والرد عليه. وتوجد صورة تاريخية تظهر موكب الجمعة الذي كان يعبر جسر الكاظمية الخشبي القديم وهو عملية تمثل العبور عبر تاريخ الانشقاقات والخلافات الطويلة، والجماهير المشاركة في الموكب كانت تشكل حشداً هائلاً في معايير ذلك الوقت.

٢ ـ حضر علماء كبار من العالم الإسلامي الى الكاظمية مع عدد من مسلمي العالم، وصدرت نشرات وكتب تتحدث عن هذه اللقاءات وتدعو الى وحدة كلمة الأمة الإسلامية، مثل كتاب ((الجمعة الجامعة)) الذي كتبه الخالصي والشيخ المجاهد محمد سعيد العرفي ـ رئيس المجمع العلمي في دمشق، وصدرت نشرة واعية ما زالت تحمل الكثير من المعاني الجليلة حول الوحدة الإسلامية.

٣ ـ قام بزيارة طويلة الى الديار المقدسة لأداء الحج، والتقى بعلماء الحجاز آنذاك وحاورهم في مسائل الوحدة الإسلامية، وزار القاهرة والتقى بشيخ الأزهر ـ الشيخ عبد المجيد سليم ـ ودعاه الى تصحيح مناهج الدراسة في جامعة الأزهر وعلى أسس الدعوة الى الوحدة الإسلامية، واستمرت المحاورات والمناقشات مع علماء الأزهر وخصوصاً الشيخ محمود شلتوت الذي اصدر فتواه التاريخية حول الوحدة ومذهب الشيعة الإمامية .

٤ ـ زار بلاد الشام والتقى بعلمائها وعلى رأسهم مفتي بلاد الشام الشيخ محمد بهجت البيطار، وله معه مراسلات وحوارات حول قيمة الوحدة الإسلامية وانهاض الأمة.

٥ ـ واصل لقاءه مع علماء العراق، ونسق معهم في المواقف السياسية والاجتماعية وكان على رأسهم أحمد الزهاوي مفتي العراق، والشيخ نجم الدين الواعظ، والشيخ فؤاد الآلوسي والشيخ الشهيد عبد العزيز البدري الذي كان على اتصال دائم وعمل مشترك مع الخالصي والجماعتين العاملتين معهما.

٦ ـ جرت احتفالات مشتركة كبيرة في الكاظمية والأعظمية والكرخ واماكن أخرى في بغداد، جرت برعاية مشتركة، وكان الشيخ الخالصي أحد المهتمين

بمثل هذه اللقاءات.

٧ ـ كان الحفل الكبير الذي اقيم في الصحن الكاظمي مشهداً حافلاً ضم كل شخصيات العراق السنة والشيعة، العرب والكرد والتركمان وعلماء وزعماء وعشائر وشخصيات اجتماعية بارزة، وضم خطباء الحفل إضافة الى الإمام الخالصي، الشيخ البدري والدكتور داود العطار، والاستاذ عبد القهار الكبيسي والسيد كاظم بن آية الله البغدادي وعبر الحفل عن وحدة اسلامية جامعة انعكست أخيراً على تشييع الخالصي المميز والذي شارك فيه عدد كبير من جماهير العراق سنة وشيعة واشرف على مراسيمه الشيخ الشهيد البدري، والدكتور العطار، مع الأخ الشيخ مهدي الخالصي وآخرين.

ويوجد فلم كامل مصوريحمل هذه الصورة الوحدوية حيث يشارك أهالي الأعظمية بأعداد كبيرة مع أهالي الكاظمية وباقي مناطق العراق بشكل مميز وهائل.

٨ ـ ومن أهم الاحتفالات المشتركة، هو الحشد الذي دعا اليه الشيخ الخالصي من الصحن الكاظمي للدفاع عن علماء ايران المسجونين بعد أحداث ١٥ خرداد ـ ٥ حزيران ١٩٦٣ ضد نظام الشاه، وهم الإمام الخميني وجماعته، وقد جرى الحفل على نفس المنوال حيث حضره علماء الشيعة والسنة وقدموا مطالب وحدوية مشتركة لاطلاق سراح العلماء المجاهدين في ايران.

باستثناء محاولة الخالصي هذه التي جوبهت بالحرب من قبل الكثير من اقطاب المؤسسة الدينية لم يشهد العراق حواراً طائفياً جاداً، ولا دوراً خارجياً وحدوياً وهي محاولة على الرغم من اهميتها في تاريخ العراق، إلا أنها بقيت محاولة طرفية بإمكان المركز ((النجف)) أن يخنقها إذا لم تقتنع مرجعيته العليا بها.

ان هذا الواقع الذي بقي فيه الحوار المذهبي ثانوياً وليس أساسياً، وربما هامشياً ولا ينسجم مع حجم العراق الشيعي، إذا كان ينم عن شيء فهو ينم عن

شكل التشيع الذي أريد له ان يسود فيه، وان يحرمه من القيام بدوره المفترض، فلقد أريد لهذا التشيع ان يتجه بثقله الأكبر اجتماعياً نحو الطقوسية والخرافة والشكلانية، وأريد افراغه من مضامينه الثورية والوحدوية وهذا ما يفسر شيوع بعض المدارس والاتجاهات التي لا زالت تعمل بلا هوادة على اخفاء هذا الطابع الخرافي المتطرف على التشيع باسم ثورة الإمام الحسين(ع) ..هذه الثورة التي بقيت شاهداً تاريخياً على ثورية التشيع واريد لمضامينها هي الأخرى ان تتحول الى طقوسية وشكلانية فارغة من محتوى الأهداف السياسية والاجتماعية الحيوية.

والسؤال الأساسي الذي يفرض نفسه في كل ذلك يتمحور حول امكانية احتضان شرائح من الأمة في العراق لهذا التشيع الخرافي، والذي جعل من العامل الطائفي احد العوامل المؤثرة في رؤيتها للقيادة الدينية. فلعل الخوض في الاجابة عن هذا السؤال تكشف عن شكل آخر من اشكال استهداف التشيع العراقي استعمارياً... وهذا الشكل يتجلى من خلال الطائفية السياسية اللامعلنة التي حكمت المعادلة السياسية للعراق منذ تأسيس دولته الحديثة.

فهذه المعادلة مثلت الأرضية الدائمة التي تجعل من العامل الطائفي ضمن منظومة رؤية الجزء الأكبر من المجتمع الشيعي للمسألة القيادية، فالطائفية السنية اللامعلنة للحكم لابد ان تنعكس مجتمعياً كشعور بالمظلومية والابعاد غير العادل من الحكم، ولابد ان تنعكس على شكل من اشكال الاحتقان والشد والتوتر السلوكي الذي قد ينفجر في بعض الأحيان انفجارات غير منظمة، إذ في الوقت الذي كان مفروضاً فيه بالمؤسسة الدينية الشيعية التقليدية ان تنظم حركة المجتمع نحو أهدافه السياسية ـ الإسلامية، تركته ينفس عن مظلوميته واحتقانه عبر حركة دورية شعائرية وطقوسية غير منظمة وغير مخططة بشكل هادف ـ كما مر معنا انفاً - بل هي عبارة عن صيغة من صيغ التعويض النفسي لاثبات الوجود وفرض التمايز المعبر عنه ببعض الشعارات ذات المنحى السياسي في بعض الأحيان.

ولعل بعض الشعارات المشهورة شعبياً وجماهيرياً والتي تردد في مناسبات عاشوراء تعبر عن هذا التعويض النفسي الطائفي مقابل الطائفية السياسية اللامعلنة الحاكمة التي تشعر الشيعي بالاضطهاد السياسي، وذلك كشعار ((ماكو ولي إلا علي... ونريد قائد جعفري))..

فهذا الشعار الذي هو الآخر لا ينم عن خطة او هدف لينهض على مقدمات ميدانية عملية يتجلى كعامل طائفي لا شعوري في اغلب الأحيان يرتبط بمسألة رؤية الأمة للقيادة الإسلامية، فيما القيادة الدينية المرجعية التقليدية بشقيها الساكتة عن هذا الواقع، او المغذية اياه، لا هي تقود الناس باتجاه شعاراتها التعويضية ـ النفسية فعلاً، ولا هي تقود من الناحية الثانية عملاً حوارياً فكرياً اسلامياً مذهبياً على مستوى العراق وازمته الفكرية ـ الاجتماعية، ولا هي كذلك تمسك بالقضية من عصبها السياسي، لتصنع آلية سياسية تنظم علاقة الفقيه والسلطة باستثناء المحاولة التحالفية مع عبد السلام عارف التي قام بها الشيخ محمد مهدي الخالصي وحوربت حرب شعواء من قبل المؤسسة، بل ان هذه العلاقة بقيت علاقة صدف وتقاليد غير منتظمة، فمن ناحية يحاول الفقيه التقليدي ان يحتمي بشعار مقاطعة السلطة التاريخي ومن ناحية ثانية يتعامل مع السلطة ادارياً وفق دائرة محدودة، وهي لادارة حاجاته المؤسسية، وليس لإدارة حاجات الأمة السياسية. وهذا الواقع جعل المعادلة تسير باتجاه ان السلطة على الدوام هي التي تدير المؤسسة التقليدية بشكل غير مباشر، اختراقاً تارة وعبر العلاقة ((الاحترامية)) لمقام المرجعية تارةً ثانية وعبر اثارة التناقضات بين رموز هذه المؤسسة تارةً ثالثة، وعبر اجراءات وآليات مختلفة تارةً رابعة ـ كما مر معنا تفصيلات كل ذلك في الفصل السابق ـ في حين ان درجة وعي الناس المشروط في اختياره القيادي الى ((القائد الجعفري)) لا تميز اطلاقاً بين خيوط هذه المعادلة، وليس لها القدرة، ولا المعلومات الكافية التي تساعدها على فهم ملابسات هذه المعادلة، فهؤلاء الناس المقلدين ((شرعاً)) لمراجع متصدين،

يتوسطهم ((مرجع أعلى)) وينظرون اليهم نظرة التقديس، ويعتبرونهم فوق التساؤل والنقاش والتفكير في ادائهم الفكري والسياسي، يحاولون ان ينسجموا مع هذا الواقع من جهة، ويلجأون الى اجراءات التعويض النفسي عبر الطقوسية والشعاراتية وبعض الاجراءات الخرافية المسكوت عنها مرجعياً في اغلب الأحيان، والمحتضنة مرجعياً في احيانٍ اخرى من جهة أخرى، وهكذا تبدو الصورة الاجمالية لحركة القائد ـ المرجع من جهة .. وحركة الأمة بجزئها الأكبر من جهة أخرى، قلقة، مشتتة، منشطرة، متناقضة ملغومة بأسباب مواجهة أي تيار اصلاحي حركي يرتقي بوعيه الى فهم تركيبها الآنف، وملغومة بأسباب الاطاحة بأي رمز مرجعي يعي ويستوعب تركيب صورة المعادلة تلك، ويحاول ان يبادر باتجاه تصحيحها، هكذا كان تاريخ العراق الشيعي منذ تأسيس الدولة الحديثة فهو تاريخ مرتهن الى طائفيتين، طائفية الحكم اللامعلنة.. وطائفية المؤسسة الدينية الشيعية، وبالتالي هو تاريخ وواقع اكبر من محاولة الخالصي الوحدوية الميدانية والنظرية، استمر ذلك حتى صدمة الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ في طموحها القيادي الشيعي وحتى تجربة الشهيد محمد محمد صادق الصدر الذي جسد سلوكاً مغايراً لعلاقة الفقيه مع السلطة، فبدأت ارهاصات معادلة جديدة، لازالت لم تستقر بعد على صيغ محددة، بل انها مرحلة تحول محكومة الى أقسى انواع الصراع الذاتي بين خطين للمرجعية الشيعية في العراق.

الخط التقليدي الذي يحاول مستميتاً ان يحافظ على الواقع التاريخي لحركة التشيع وواقع الشيعة في العراق، والخط الفكري الثوري ـ التجديدي الذي تصاعد منذ رموز ثورة العشرين حتى مرحلة كاشف الغطاء وصولاً الى الزنجاني والخالصي والبغدادي وعبد الكريم الجزائري وانتهاءً بالصدرين الأول والثاني..

فهذا الصعود والتراكم والصيرورة المتصاعدة شقت طريقها بصعوبات بالغة ومعقدة ولا منظمة واثمرت تياراً مجتمعياً ذا ثقافة مغايرة الا انها لم ترتق الى

طور التنظيم والخروج من الأزمة بشكل كلي، فهذا التيار ادرك بعض شروط القيادة التي يريد، إلا انه لا زال في طور السير التكاملي لبلوغ الأبعاد العميقة للأزمة فيما يتعلق بالقيادة، ولا زال يعيش دوامة الصراع مع التيار التقليدي الذي صعد من هجومه المضاد واجراءاته المضادة. ولا زال يعيش اسقاطات نوع من أزمة التعايش بين رجل الدين والمثقف الديني الذي ينضوي تحت قيادته، والذي اصبح عاجزا عن تصور صيغة أخرى للعمل دون رجل الدين عندما اصطدم معه، وفضل الجلوس أو هجر العمل، أو الخروج في اراء ومفاهيم جديدة، إلا أنها آراء ومفاهيم لا تستطيع أن تخرج وتتحرر من أصولها وجذورها الفكرية التي تفترض مشروعية العمل من خلال رجل الدين في اغلب الأحيان.

الحركيون وعلماء الدين ... أزمة تعايش

بالإضافة الى ما اسميناه أزمة الخطاب الرقمي - كما سيأتي في فقرة لاحقة - وما تطرقنا له من أزمات ترتبط بالقيادة في كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية)) كأزمة الانشقاقات والشعور الفوقي والنظرية السياسية وآليات اختيار القيادة.. بالإضافة الى كل ذلك، فأن هنالك أزمة أفرزتها سنوات العمل الإسلامي العشرين الأخيرة، تتمثل بعلاقة ما يسمى برجل الدين بالعمل الحركي، إذ يبدو للوهلة الأولى انه لا يمكن تصور هذا العمل، لا في تاريخه ولا في واقعه الحاضر، تصورا قائما على الفصل بين ((رجل الدين)) وبين كوادر العمل الحركي الأخرى، ولانعني ((برجل الدين)) هنا الموقع المرجعي، والعلاقة بين المرجعية والحزبية، لا بل نعني به هذه المرة ((رجل الدين)) الحركي سواء كان مرجعا أو غير مرجع، فالعمل الحركي في العراق انطلق في تأسيسه من خلال دور رجل الدين الذي كان ولا زال حاضرا في كل فصائله، ولا يمكن النظر الى أزمة القيادة الحركية دون النظر الى هذا الحضور وطبيعة ادائه وتراكماته من خلال التجربة التي عاشتها حتى الآن الحركة الإسلامية في العراق بكل

تلويناتها، وربما اول ما يبرز في هذا الجانب هو البعد التعايشي، فلقد بدا ان ((رجل الدين)) ليس محصناً بثقافة تعايش وانسجام مع نظيره اولاً، ((رجل الدين)) الآخر، ولا مع الكادر الحركي القيادي، وذلك ربما بسبب الشعور الخفي في داخله المتمثل بأنه هو مصدر شرعية العمل، أو هو الذي يعطي هذا العمل مشروعيته الدينية الإسلامية، وهو الذي لابد ان يختمه بإمضائه او يطبع عليه بصماته لكي يأخذ طريقه الى التنفيذ، وبالتالي فان العمل الحركي بكل كفاءاته القيادية الأخرى سيبقى مرتهناً الى قراره وهذا ما بدا واضحاً خلال العقدين الأخرين في معظم تنظيمات الحركة الإسلامية في العراق، فلقد انشقت منظمة العمل الإسلامي في العراق، الى رأسين معممين، هما محمد تقي المدرسي، والشيخ محسن الحسيني، وبقي هذان الرأسان يتحكمان بمسار عمل المنظمة على حساب الكوادر التي هجر الكثير منها المنظمة دون ان يجد نفسه قادراً على التأثير، ومن بقي من هذه الكوادر بقي بقاءً تبعياً، لابقاءً فاعلاً وفعالاً. وكذلك هو الحال مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. حيث عكست تجربته شكلاً آخر من اشكال دور ((رجل الدين))، الرأس الأوحد الذي يفضل الاستمرار في العمل مع عقول تابعة ضعيفة على العمل التعايشي مع عقول فعالة كفوءة تشاركه القرار، وقد عانى حزب الدعوة الإسلامية اكثر من غيره في هذا المجال، سواء مع السيد كاظم الحائري، أو مع الشيخ محمد مهدي الآصفي - كما مر معنا بالتفصيل - ، او سواء في الانشقاقات الأولى التي حصلت في قيادته في المنفى، حيث تعنون هذا الانشقاق برأسين معممين هما الآصفي والكوراني.

ولقد تمظهرت ازمة التعايش من قبل حزب الدعوة الإسلامية مع ((رجل الدين)) في هذا الاطار بدءً من اطروحة فقيه الدعوة ومروراً بمجلس الدعوة الفقهي وانتهاءً بوضعه الحالي الذي احتل موقع الناطقية فيه ليس ((رجلاً دينياً)) وسبقه التفاف حول موقع ديني لبناني وليس عراقياً فيما يشبه المفارقة في تنقلاته البحثية عن الرمز، وكأن هذا العراق عقم عن انتاج من يلتف حوله الحزب فهرب من رموز ايرانية، الى رمز لبناني هو آية الله السيد محمد حسين فضل الله.

لقد عانى حزب الدعوة الإسلامية كثيراً في داخله من هذه الأزمة، وبما أدى

به الى ان يدفع ثمنا كبيرا لها على شكل انشقاقات، دون ان يجرأ على ان يخوض فيها بشكل علني، خوفا من اسقاطاتها على كوادره وعلى صورته في الخارج، وحتى في ادبياته السرية لم يتناولها إلا في وقت متأخر جدا، وهو في اجرأ ادبياته حتى الآن يحاول ان يعكس مشكلته مع رجل الدين من خلال اشارات بعيدة، ويصب نقده على رجل الدين غير الحركي الذي لا يؤمن بالعمل السياسي، ويحاول ان يعطي تصورا عن ازمته في هذا الجانب من خلال القول لأحد قياديي الحزب ((ان الحزب في الأمة كالكائن الحي الذي يعيش مع ظروف ومراحل متطورة للبحث عن أفضل الصيغ ويلتزم أفضل ما ينتجه الفكر الإنساني والفقهي، وقلنا ان الجدل الفقهي الداخلي رغم انه شأن فقهي مرجعي إلا انه ينعكس على الحزب لأنه جزء من هذه الأمة التي ترتبط مع الفقيه وتعتمد استنباطه، ولما كان الفقهاء حفظهم الله قد اختلفوا في مراحل واشكال الولاية فان الحزب حاول ان يتعامل معها بشيء من التريث وعدم الانفعال بالاختلاف الفقهي الذي كنا نعتقد انه سينتهي تحت ضغط الحاجة الميدانية الى صيغة جامعة مانعة. وفي اطار ما تسمونه من وقوع الحزب في اكثر من أزمة مرده الى هذه الخلفية الفقهية المتحركة الباحثة عن افراز الصيغة الفقهية والنظرية الإسلامية الأكثر موافقة لروح التشريع الإسلامي.

وقد ظهر هذا الأمر بشكل اكثر وضوحا بعد انتصار الثورة الإسلامية وبروز الحاجة العملية الى نظرية سياسية للحكم، وكان اختيار التطبيق حديث عهد فقد كان لتحركها العملي الميداني قيمة كبرى في انضاج النظرية والتجربة وتبيان حاجتها الى تعديل هنا أو استثناء هناك، وفي تقديري ان هذه النظرية تتحرك بخطوات كبيرة نحو نظرية الدمج بين ولاية الأمة وولاية الفقيه التي اسماها الشهيد الصدر الأول (خطي الخلافة والشهادة).

والعصر بتطورات النظرية السياسية فيه يملي ارادته على الآخرين وان تأخروا، ولذلك فان الحزب لا يرى انه وصل الى يأس من امكانية الدمج بين

الرمز الفقهي المرجعي والقيادة الحركية الحزبية وان الأمر موكول لاستمرار حركة الوعي في اطار الحوزات العلمية والمجتمع والذي نعتقد ان الخطين يقتربان ولا نستبعد اجلا ام عاجلا ان تعود ظاهرة القيادة المرجعية التي تجمع بين الرمز الفقهي والحزبي بعدما لم تعد لمخلفات الرؤية السابقة مبرراتها حينما أثبت الحزب وقياداته انه مع الخط الفقهي يتكامل معه ولا يتقاطع))[١٢].

ان هذا النص يخوض في الجانب النظري من الأزمة، إلا ان هنالك في الواقع الكثير من التفصيلات السلوكية التي تأخذ بعدها الاستعلائي لدى بعض ((رجال الدين)) انطلاقا من الشعور الذي أشرنا له، وهو الشعور المتمثل بكون ((رجل الدين)) هو الذي يعطي العمل المشروعية الدينية.. هذا في الموقع القيادي العلوي.

أما في المواقع الأدنى، فان هذا الاستعلاء قد يتجسد أيضا على شكل شعور تمايزي لدى ((رجل الدين)) بمجرد ارتدائه للزي الخاص به. فهو عندما يتلقى احترام الأمة له نتيجة احترامها للدين ذاته، يخلق هذا الاحترام في داخله شعورا تمايزيا، سينعكس الى سلوك، وسيتحول هذا السلوك الى أزمة تعايش مع الآخرين، إذا لم يخضع الى فهم مغاير لروح الدين، ومراجعة او محاسبة ذاتية دائمة للسلوك.

وكثيرا ما يقال ان الإسلام ليس فيه رجل دين على الطريقة المسيحية واليهودية وهذا صحيح من الجانب النظري، إلا انه في الواقع العملي قد نجد ما يطابق رجل الدين الإسلامي برجل الدين المسيحي واليهودي، سواء من حيث شعوره الذاتي التمايزي، او من حيث الصفة التخصصية التي اخذت طريقها الى الواقع الإسلامي مع مرور الزمن.

ونعني بالتخصصية التخصصية الفاصلة، وليس الطبيعية، فإذا كان الكل في الإسلام هم رجال دين ودنيا من الناحية النظرية، فان الأمر عمليا لا يبدو

---

(١٢) جواد المالكي، ردا على سؤال وجهناه له في اطار ازمة تعاطيه مع الفقيه التي عانى منها الحزب.

كذلك، حيث تميز رجل الدين بلباسه عن باقي ابناء الأمة، وبحيث تحول هذا اللباس بحد ذاته في الوعي العام الى خصوصية، لها طقوسها وامتيازاتها، في حين ان الدولة العباسية هي التي فرضت هذا اللباس على دارسي العلوم الإسلامية لكي تميزهم عن باقي ابناء المجتمع، ولم يكن اجراؤها هذا اجراء عفويا بل هو اجراء سياسي.إن أزمة التعايش لرجل الدين لم تقتصر على رجل الدين الآخر وعلى الحركيين، انما هي ازمة لها وجه نظري تمايزي حتى في خطابه الموجه للأمة عندما يكون في موقع فقهي أعلى، وعندما يكون صاحب ((رسالة عملية)). يفترض بها أن تمثل الخطاب الفقهي الموجه الى الأمة ويفترض بها أن تكون على درجة من الوضوح، لا التعقيد كما هو حاصل فعلا. ان النزعة الجزئية التي ادت اليها مبادئ الأصول نتج عنها ((أنه لما استقل العلماء بالحياة الفرعية وتركوا الحياة العامة للسلاطين، أن أصبح الحكم بالضرورة مستبدا، وأصبح السجن مآل كل معارض حتى لا تسود الفوضى، بسبب عجزهم عن مواكبة المتغيرات، وبالقدر نفسه فإن العلماء بعجزهم الفكري وعدم قدرتهم على تقديم البدائل، لجأوا إلى الإرهاب والتخويف الفكريين، فمن يخالف يكون مصيره جهنم، فالسجن لمن يخالف السلطان، وجهنم لمن يخالف العلماء، ومن هنا أصبح الفكر مبنيا على التخويف والإرهاب.

وأية أمة أو أي إنسان يكون في حالة خوف ورهبة يكون إنسانا سلبيا لا يتسم بالمبادرة أو الإبداع، وتتكون عنده نتيجة الإرهاب المادي والنفسي نفسية العبيد))[١٣]

أزمة الخطاب القيادي الفقهي

ان احد ابعاد ازمة القيادة الفقهية، كما تجلت خلال العقود الماضية، تمثل

---

(١٣) عبد الحميد أبو سليمان، ((اصلاح منهجية الفكر الإسلامي))، كتاب قضايا اسلامية معاصرة ص١٦٩.

بوضوح وغموض الخطاب الفقهي الموجه للأمة، والمسؤول الى حد كبير عن صيرورة الوعي الديني لديها، ومعرفتها بالدين، فإذا ما استثنينا الخطاب الإصلاحي الثوري والنهضوي والخطاب المفاهيمي اللذين شكلا خروجاً على الخطاب التقليدي الفقهي بالإضافة الى الخطاب المنبري الذي له مجاله الخاص... فإن هذا الخطاب الأخير- خطاب ((الرسائل العملية))- يُعبر خير تعبير عن أحد أبعاد ازمة القيادة وبناها المعرفية المتضخمة سلباً والتي أدت الى هكذا نوع من الخطاب، فالمجتهد الذي ينبغي ان يكون معنياً بآليات ارتباطه مع الأمة وبآليات ايصال الوعي الديني الميسر اليها، انتهى الى قطيعة كاملة معها، واكتفى برابط واحد يضخ المعرفة الفقهية والدينية من خلاله، وهو رابط الرسالة العملية كرسالة طلاسمية ملغزة ومحكومة الى بنية معرفية لا علاقة لها بمعرفة الأمة، ولا بسليقتها، ولا بأنماط الخطاب السائد في اوساطها.. تلك الأنماط التي تضخها المدارس الفكرية الأخرى.ان خطاب الرسائل العملية – وقبل محاولة الشهيد الصدر الأول وبعض الفقهاء المفكرين الذين تلوه والذين التفتوا الى هذه الاشكالية الخطيرة وكتبوا رسائلهم العملية بصورة واضحة – مثّل قطيعة معرفية مع الأمة، أو انه تحول الى حاجز حقيقي بين الأمة والمعرفة الدينية، فلا الإنسان العادي ولا الطالب الجامعي ولا حتى المتخصص والمشتغل بحقول معرفية وفكرية اخرى بإمكانه ان يفهم خطاب الرسائل العملية.التي يوجز الشهيد الصدر الأول ملاحظات جوهرية بصدده ويقول: ((الملاحظة الأولى: ان هذه الرسائل تخلو غالباً من المنهجية الفنية في تقسيم الأحكام وعرضها وتصنيف المسائل الفقهية عن الأبواب المختلفة.ومن نتائج ذلك حصل ما يلي:

أولاً: ان كثيراً من الأحكام أعطيت ضمن صور جزئية محدودة تبعاً للأبواب ولم تعط لها صيغة عامة يمكن للمقلد ان يستفيد منها في نطاق واسع.

ثانياً: ان عدداً من الأحكام دس دساً في أبواب اجنبية عنه لأدنى مناسبة حرصاً على نفس التقسيم التقليدي للأبواب الفقهية.

ثالثاً: ان جملة من الأحكام لم تذكر نهائياً لأنها لم تجد لها مجالاً ضمن التقسيم التقليدي.

رابعاً: انه لم يبدأ في كل مجال بالأحكام العامة ثم التفاصيل ولم تربط كل مجموعة من التساؤلات بالمحور المتين لها ولم تعط المسائل التفريعية والتطبيقية بوصفها أمثلة صريحة لقضايا أعم منها لكي يستطيع المقلد ان يعرف الأشباه والنظائر.

خامساً: افترض في كثير من الأحيان وجود صورة مسبقة عن العبادة او الحكم الشرعي ولم يبدأ العرض من الصفر اعتماداً على تلك الصورة المسبقة.

سادساً: انطمست المعالم العامة للأحكام عن طريق نثرها بصورة غير منتظمة وضاعت على المكلف فرصة استخلاص المبادئ العامة منها))[١٤]

ويضيف الشهيد الصدر الأول في سياق ملاحظاته الأخرى قائلاً: ((ان الرسائل العملية لم تعد تدريجياً بوضعها التاريخي المألوف كافية لأداء مهمتها بسبب تطور اللغة والحياة، ذلك ان الرسالة العملية تعبر عن احكام شرعية لوقائع من الحياة، والأحكام الشرعية بصيغها العامة وان كانت ثابتة ولكن اساليب التعبير تختلف وتتطور من عصر الى عصر آخر، ووقائع الحياة تتجدد وتتغير، وهذا التطور الشامل في مناهج التغيير ووقائع الحياة يفرض وجوده على الرسائل العملية بشكل وآخر.

فاللغة المستعملة تاريخياً في الرسائل العملية كانت تتفق مع ظروف الأمة السابقة إذ كان قراء الرسالة العملية مقصورين غالباً على علماء البلدان وطلبة العلوم المتفقهين لأن الكثرة الكاثرة من أبناء الأمة لم تكن متعلمة، وأما اليوم فقد اصبح عدد كبير من ابناء الأمة قادراً على ان يقرأ ويفهم ما يقرأ إذا كتب بلغة عصره وفقاً لأساليب التعبير الحديث فكان لابد للمجتهد المرجع ان يضع رسالته

---

(١٤) محمد باقر الصدر ((موجز في أصول الدين .. نظرة عامة في العبادات. الفتاوى الواضحة)). المجموعة الكاملة لمؤلفات السيد محمد باقر الصدر. دار التعارف للمطبوعات. بيروت ـ لبنان ط١ ١٩٩٠ .

العملية للمقلدين وفقاً لذلك.

والمصطلحات الفقهية التي تعتمد عليها الرسائل العملية غالباً للتعبير عن المقصود قد كان من مبرراتها تاريخياً اقتراب الناس سابقاً من تلك المصطلحات في ثقافتهم، بينما ابتعد الناس عنها اليوم وتضاءلت معلوماتهم الفقهية حتى اصبحت تلك المصطلحات على الأغلب غريبة تماماً))(١٥).

وقد صرح السيد محمد الحسني البغدادي ((بعدم جدوى طبع الرسائل العملية لعدة أسباب رئيسية أهمها: ان هذه الرسائل لم تفهمها الأمة بسبب وجود الكبرى والصغرى والتخريج والتدخيل حتى طلاب العلم لم يفهموها ولم يستوعبوها لذا السيد الأعظم الشيرازي (صاحب فتوى التنباك الشهيرة) لم يؤلف رسالة عملية وأرجأ الناس الى رسالة نجاة العباد لصاحب الجواهر بوصفها مطابقة لمبانيه الفقهية، هذا أولاً، وثانياً بعث المبلغين لنشر فقه آل محمد أفضل بكثير من هدر هذه الأموال الطائلة التي تصرف على طبع الرسائل العملية))(١٦).

وفي تعليقه على سفينة النجاة للشيخ احمد كاشف الغطاء كان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يقول حول المضمون الابداعي في شأن الرسائل العملية وظاهرة التكرار فيها ((يسرق اللاحق من السابق))(١٧).

فالمجتهد وبدلاً من ان يسعى الى تكثير الوسائط المعرفية بينه وبين الأمة بما يكفل توضيح الدين لها ويمارس ابداعاً حقيقياً وخطاباً تجديدياً. وضع في طريقها من حيث يشعر او لا يشعر حواجز ومصدات وقيوداً، ووضعها امام طريق معرفي مسدود عبر الرسالة العملية، فالأمة بإمكانها على شتى مستوياتها التعليمية ان تفهم بيسر ووضوح أي حديث عن الأئمة الأطهار، لا مشكلة لديها

---

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) محمد الحسني البغدادي، ((التحصيل في أوقات التعطيل)) - بتصرف - الورقة ١١٠٠ ، مخطوطة مكتبة الإمام المجاهد السيد البغدادي العامة.

(١٧) احمد كاشف الغطاء،((سفينة النجاة)) - بتصرف - ص٧.

في فهم الخطاب الثوري للإمام الحسين (ع)، والخطاب الفقهي للإمام الصادق (ع) إلا انها ستكون عاجزة عن فهم خطاب الفقيه المكتوب بالرسالة العملية، الأمر الذي يثير تساؤلا خطيرا حول طبيعته المعرفية وآليات صيرورتها لدى المجتهد، وخطورة المأزق الذي انتهى اليه، لا سيما في ظل تعطيل الدور الإرشادي المباشر له عمليا.

((وحتى الأمس القريب فأن الذي كان يسد النقص المرجعي في الدين ليس الفقهاء، ولعل بعض الفقهاء قاموا بذلك ولكن الذي سد هذا النقص في الفصول الأخيرة هم من يدعون مفكرين أو منظرين اسلاميين. إحدى الخصوصيات البارزة عند السيد الشهيد الصدر أنه اعتنى بهذا البعد للمرجعية. كان مرجعا في المفاهيم أيضا وليس فقط في الأحكام الشرعية. حاول ان يلور المفاهيم في كتاباته الأخرى غير الفقهية العادية، يعني المسماة كلاسيكية. نحن نتوافق في المدرستين لتطوير المرجعية على أنه يجب ان تهتم المرجعية بالمفاهيم وليس فقط بالأحكام.

الأمر الثاني مجال الدعوة، كما قلنا النظرة السائدة هي ان المرجع يجلس، والناس تأتي. وإذا فعل شيئا فهو يطبع رسالة. فإذا طبعها من الحقوق الشرعية يجوز ان يعطيها مجانا ويجوز ان تباع. وبكل أسف فإنه تبين من نقدنا المسند للرسائل العملية هي أنها تحتوي في مقدمتها على سطور صغيرة تقول ان هذه الرسالة العملية، العمل بها مجزي ومبرئ للذمة ان شاء الله، وانها للعوام لغير المجتهدين، وبعضها معقد العبارة بحيث لا يفهمها الفضلاء. يعني انها لا تعتبر تبليغا. والمرجع أو الفقيه إذا بلغ، فإنما يبلغ رسالة عملية. هو في الآية المباركة مبلغ. والتبليغ وظيفة النبي (ص). وظيفة الدعوة إنما أنت منذر، مبلغ، لينذروا قومهم، يعني هؤلاء الذين يتفقهون في الدين والذين نفروا وتفقهوا ورجعوا الى قومهم لينذروهم. هم مبلغون ونحن نفهم ان المرجع شيخ المبلغين. هو منظم المبلغين. المرجعية إذا تنذر قومها. أعني أنها ليست في موقع الانفعال، وانما في

موقع الفعل (ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم) ويمكن الاستئناس بهذا الفهم من هذه الآية المباركة بكل ما ورد من توصيات الرسول الأكرم (ص) من قبيل الآية إنما أنت منذر من قبيل كل الآيات التي يرد في خواتيمها أو فيها معنى الإنذار او معنى التبليغ، وهذا أيضاً بُعد ثان. إذاً موضوع المفاهيم، وموضوع التبليغ والدعوة، هذان أمران، إضافة الى موضوع الأحكام، نحن نفهم التراتبية هكذا. أولاً المفاهيم وليس أولاً الأحكام، ثانياً الأحكام. ثالثاً ومعهما معاً التبليغ))[١٨].

نقول إذاً كان الشهيد محمد باقر الصدر أول من كسر طوق الخطاب الفقهي الطلاسمي من خلال الفتاوى الواضحة، فان الشهيد محمد محمد صادق الصدر كان قد آثار بغضب واحتجاج تخلف الفقيه عن دوره الانذاري - الارشادي - التبليغي مشيرا بذلك اشكالية ايصال الوعي الديني للناس، بعدما استقر في تفكيرهم ان المجتهدين هم مصدر هذا الوعي ... وانهم مصدر توليد المعرفة الدينية المطلوبة اجتماعياً، وهذا الوعي الاجتماعي ولو انه وعي اشكالي إلا انه وليد لنمط تاريخي متوارث استقر في ذهن الأمة هكذا.

ان ((الرسالة العملية)) لم تعكس اشكالية الغموض وبالتالي وضع المصدات والعراقيل امام معرفة الأمة بالدين فقط، بل هي من حيث المبدأ اجراء اجتراري تكراري لأحكام قيلت منذ مئات السنين، وتوجد في بطون الكتب الفقهية، وما هو جديد فيها يبقى هامشياً ومحدوداً جداً، وبالتالي فيه شكل من اشكال الهدر المادي من خلال طباعتها بالعادة بمئات الآلاف من النسخ وشكل من اشكال الاستنزاف الذهني.. هذا فضلاً عما تختزنه من مضامين فقهية في الجزء الأكبر منها لا تنتمي الى الواقع، انما تنتمي الى قرون سالفة، وبالتالي فهي لا تحقق مضمون الدين المفتوح على الزمن والواقع، ولا تحقق غاياته الكبرى ولا رسالته البشرية المتجددة والمتحركة مع تطورات الزمن، ومعلوم ان الرسالة العملية

---

(١٨) محمد مهدي شمس الدين، ((الاجتهاد والتجديد في الفقه الإسلامي))، ص١٥٢- ١٥٣. مصدر سابق

حديثة عهد، وتبلورت بشكلها الحديث عندما ارتدى الاجتهاد ((قيمة دينية، كما أضاف للفقيه قيمة عظمى، منذ ذهب الشيخ الأنصاري الى تقرير صارم ومن وجهة أصولية بـ(بطلان عبادة تارك طريقة التقليد والاجتهاد) وكان الرأي الأصولي القبلي يقضي بالاستناد على الدليل العقلي بـ(رجوع الجاهل الى العالم).

وجاء السيد محمد كاظم اليزدي لينزل الرأي الأصولي لاستاذه الأنصاري منزلة الفتوى الشرعية الملزمة، ويعد اليزدي أول من وضع بابا في الكتب الفقهية بعنوان (باب التقليد والاجتهاد) وثبته في كتابه الفقهي (العروة الوثقى) وهو الرسالة العملية الواجب على المقلد امتثال ما جاء فيها، وسار على ضوء هذا الكتاب سلسلة الفقهاء المعاصرين، كما اعتمدت الحوزات الشيعية كتاب اليزدي نموذجا يحتذى في ترتيب الفتاوى وتصنيف أبواب الفقه، فيما كان السباق جاريا بين الفقهاء في التعليق على (العروة الوثقى)، فكان اكبر كتاب فقهي شيعي ينال هذا الكم الهائل من التعليقات، والتي بلغت نحو ١٢٠ تعليقا، إذ ليس هناك من فقهاء الشيعة المعاصرين إلا وله تعليق على كتاب العروة الوثقى))[١٩]

كما ان اليزدي لم يضع فصل الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في رسالته لذا فأن الشروح أيضا كانت لا علاقة لها بذلك حتى جاء الإمام الخميني فركز في رسالته العملية تحرير الوسيلة ((وهي في الأصل رسالة (وسيلة النجاة) للسيد أبو الحسن الموسوي)) على أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل مميز عن الآخرين.من هنا يبدو ان الرسالة العملية هي عبارة عن آلية توصيلية بشرية للمعرفة او سيولة تنظيمية للاحكام مبتكرة لعلاقة المجتهد بجمهور الناس عندما يتصدى للمرجعية... ومن خلال التجربة ثبت ان هذه الآلية هي آلية عازلة للمعرفة وليست موصلة لها...

---

(١٩) فؤاد إبراهيم، ((الفقيه والدولة.. الفكر السياسي الشيعي))، ص٢٤- ٢٥. دار الكنوز الأدبية ط١ ١٩٩٨.

كما انها عاجزة وسلبية، وليست مؤثرة وايجابية، واصبحت دالة الى التصدي للمرجعية، ليس إلا، ووسيلة لإعلان الأعلمية والخوض في دوامتها، مع ان الأعلمية. هي محل نقاش وجدل فقهي كبير فضلا عن تركتها الاجتماعية والمعرفية ودورها الذي تجلى بشكل خطير، خصوصا خلال القرن الأخير الذي كان قرن طغيان الرسالة العملية كتعبير عن أحد أبعاد أزمة الاجتهاد[٢٠].

---

(٢٠) يقول آية الله السيد محمد حسين فضل الله حول الأعلمية ((ولعل ما يمكن أن يقوي حجتنا بحذف شرط الأعلمية في تقليد المرجع يكمن في أن السيرة العقلائية قد تكون على خلاف القول بالرجوع إلى الأعلم في الفقه أو في الطب أو في الهندسة، فنحن نجد أن الناس في كل الفنون ترجع الى كل إنسان يملك ثقافة يأمن الإنسان من خلالها على ما يحتاج اليه منها، ولذلك نرى أن الناس لا ترجع الى الطبيب الأعلم بل ترجع الى غيره، ولا الى المهندس الأعلم أو المحامي الأعلم. ربما يقول بعض الناس إن الناس يرجعو ن الى هؤلاء لأنهم لا يعلمون مخالفتهم لرأي الأعلم، ولكن نجد أن المسألة أوسع من ذلك. كما أن الذي يقول بعدم وجود تقليد الأعلم قد يعتمد على بعض الأدلة الشرعية من إطلاقات وما إلى ذلك. فالمسألة هي من المسائل التي تخضع للجدل الفقهي.

أما حكاية بأن ذلك يعطي نتائج سلبية على مستوى حركة الاجتهاد، إنه لا يعطي ذلك، لأن الذي يعمل على أن يصير الأعلم لا يضع في حسابه أنه يعمل للأعلمية حتى يصير مرجعا، لأنه يعرف أن الناس قد تختلف في مسألة اعلميته وعدم أعلميته في هذا المجال، فليس طموحا يمثل الواقع العملي في كل ما يتحرك فيه الناس. فهذه المسألة، أي أن يأخذ الإنسان بالدرجة العليا في الفقه، تنطلق من طموح الإنسان، وتنطلق من خلال طبيعة وعيه للعلم ورغبته في التعلم. ولذلك، نجد أن هناك أناسا بلغوا أعلى درجة من العلم من دون أن يكون هناك أي طموح شخصي، أو أية فرصة لهم في بلوغ أية مرتبة متقدمة في هذا المجال. أما أن هذا لا يلغي الخلاف، فنحن لا ندعي بأنه يمنع الخلاف، لكننا نقول إنه يحل لنا مشكلة عملية وواقعية (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة)، لم يتفق الناس على الأنبياء فكيف يتفقون على المرجع في هذا المجال، لكننا نتحدث عن الحل العملي في هذا الموضوع.

أما قضية من هو الأعلم، الفقهاء يتفقون أن قضية الأعلم في الفقه هو الأقدر على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، ولا يدخلون مسألة الكفاءة السياسية والاجتماعية في هذه المسألة، لأنها مسألة فنية، كما نقول الأعلم في الهندسة، فهل يحتاج أن يكون عنده وعي سياسي أو الأعلم بالقانون؟ عندما يراد الرجوع اليه في الفتيا، كما هي النظرة التقليدية للمرجع أنه مرجع في الفتيا، فمن الطبيعي أن تكون أعلميته في دائرة أن تكون فتاواه أقرب الى الواقع، من باب أنه الأقرب الى فهم الواقع في هذا المجال ولا علاقة للجوانب الأخرى، فلذلك لم يشترطها حتى الإمام الخميني الذي كان يتحرك في = =

وبالإضافة الى غياب الخطاب الرقمي - الذي سنأتي عليه - كأزمة في العمل الإسلامي يمثل الاتجاه القيادي جانبا من جوانبها.. هنالك اشكالية أخرى تتجلى بشكل من أشكال الخطاب المرتبط بالقيادة الإسلامية المرجعية العليا.. وهو الخطاب التمجيدي الدفاعي التقليدي عن المرجعية.. وهذا الخطاب إذا كان في الماضي يجد مبرراته العديدة.. بما فيها المبررات المذهبية، في ظل خلفية الاضطهاد للوجود الشيعي من قبل السلطة الغصبية الحاكمة باسم الإسلام.. فإنه وبعد تجارب القرن الماضي وتحولاته، ما عاد خطاباً مجدياً ومبرراً، لا سيما في ظل الفرز الداخلي لتوجهات المرجعية الدينية السياسية والاجتماعية ودورها في ميدان الحياة والتضارب الى ما يصل في بعض الأحيان الى حدود صارخة بين هذه التوجهات.. لا بل حالة الصراع الخطيرة التي ماعادت خافية على أحد من أبناء الشيعة بين مواقع مرجعية.. ومن ثم تحول هذه الحالة الى تعارض في الخطوط الاجتماعية المنتمية الى تلك المواقع.

وربما لا نحتاج هنا الى الكثير من النصوص والعينات العاكسة لهذا الخطاب التمجيدي الدفاعي عن المرجعية.. إذ هو كان يشكل الخطاب الأصل في الحالة

= = المرجعية بطريقة واسعة، ويدعو الى أن يأخذ المراجع بأسباب المسؤولية السياسية وما الى ذلك، لكنه في مسألة التقليد يؤكد على المسألة العلمية في هذا المجال ولا يؤكد على المسائل الأخرى.

انني من الأشخاص الذين لايقولون بالأعلمية شرطاً في المرجعية، ولكنني عندما أتحدث حتى في الجو العام، الذي يرى الأعلمية أساسية في هذا الموضع، أجد أنه لابد أن نضيف الى الأعلمية في الفقه والأصول، صفات أخرى ليكون فيها الإنسان مرجعاً لا مفتياً، لأن المسألة المطروحة الآن في الواقع أن الأعلمية تعني التقدم في الفتيا ولكنها لا تعني التقدم في الجانب الآخر.فإذا أريد للأعلم في الفتيا الذي يقلده الناس أن يكون مرجعاً للشيعة لما للمرجعية من سعة، فلا بد أن تتوفر فيه خصائص أخرى يمكن أن يطل من خلالها على الجانب الآخر الذي يمكن أن يكون مرجعاً فيه، وإلا فكيف يكون مرجعاً فيما لا يملك خبرة فيه؟)) ((آراء في المرجعية الشيعية)) ص١٥٤- ١٥٥. اصدار دار الحق مجموعة باحثين. مع اننا نرى بأن هذا الرأي المخالف للأعلمية يقوم على مبررات هي الأخرى اشكالية ولكن ليس هنا مجال الخوض فيها.

الإسلامية من الناحية التاريخية، والخط الثاني للكماشة التي يمثل الخطاب الفقهي الطلاسمي ـ خطاب الرسائل العملية ـ جانبه الثاني، في اسقاطهما في صياغة وعي الأمة، وإذا كان لنا من ايراد عينة ما أو نص ما، فينبغي أن لا يكون ذلك من التاريخ، بل من الحاضر، حيث يحاول كاتبو هذا الخطاب التمجيدي ان يواصلوه على نفس الوتيرة التاريخية وأن يكرروا مضمونه التاريخي بشكل أكثر تكثيفا وتعميما واغماضا للعين عن كل ما شهده القرن الماضي من تحولات جذرية ما عاد في ظلها هذا الخطاب مجديا أو نافعا. يقول أحد النصوص المعاصرة في هذا الاطار ((وكانت المرجعية الدينية العليا منذ انتهاء دور النواب الأربعة عن الحجة (عليه السلام) تؤدي مهمتها بأمانة واخلاص في كل الاتجاهات وعلى أعلى المستويات، ولم تتحكم في تعينها العوامل السياسية وإرادة السلطان، ولم تتفاعل مع الحكومات الزمنية باحياء أو توجيه، وانما تتحقق مرجعية الأعلم والأمثل تلقائيا من قبل أهل الخبرة العلمية، وتتلقى قرارها الأمة بالرضا والغبطة والقبول، ولم يتفق ولو لمرة واحدة أن نجد أعداء الفكر الإمامي، أو طواغيت السياسة الحاكمة، أن يفرضوا مرجعا واحدا في خلال اثني عشر قرنا من الزمان، ولو خيل لهم ذلك في استقطاب أحدهم آنيا ممن يسير في ركابهم، فإن ذلك سرعان ما ينحط ويسقط عن الاعتبار والأنظار، أن هذا الملحظ وحده، لو نظر اليه بدقة وإمعان، لعرف انه يعني فيضا غيبيا من العناية الإلهية واللطف الرباني، كأن يكون هذا المقام محفوظا من كل الجوانب، بل هناك ما هو أعظم من هذا كله، فما استطاعت أية سلطة أو قوة ان تفرض رأيا عابرا على أي مرجع ديني منذ قيام المرجعية حتى اليوم، ولقد باءت كل المحاولات المضادة لهذا المنحى بالفشل والهزيمة أمام واقع ثابت لا يتغير ولا يتحول على الاطلاق))[٢١].

---

(٢١) د. محمد حسين الصغير، ((الفكر الإمامي، من النص حتى المرجعية))، ص١٨، اصدار دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م. ط١.

ان الطامة الكبرى والكارثة الكبرى هو ان كاتب هذا النص هو من الذين يعيشون بالقرب مما يعرف بالمؤسسة الدينية .. وانه عايش كل تحولاتها وتناقضاتها وصراعاتها والعوامل المؤثرة فيها سرا وعلنا.

وان الكارثة الأخرى تتمثل بالقفز على كل ذلك في أخطر لحظة تجتازها هذه المؤسسة في العراق في حياتها، ولم يبق سرا من الأسرار تدخل السلطة في شؤونها إلى حد ادارتها بدرجة وبأخرى في بعض الأحيان.. القفز على هذا الواقع إلى بطن الخطاب التاريخي التمجيدي، واجتراره واستهلاكه بشكل ما عاد يطيقه الناس العاديين. فأي غيبية وأي لطف إلهي ذلك الذي يسير مئات المواقع المرجعية التي يتناقض البعض منها مع البعض الآخر، وان لم تكن كلها متناقضة؟ وكيف يمكن القول بعد كل الذي حصل ((فما استطاعت أية سلطة أو قوة أن تفرض رأيا عابرا على أي مرجع ديني منذ قيام المرجعية حتى اليوم))؟!!

وماذا نقول عن السيد ابو القاسم الخوئي الذي أجبره صدام حسين على الظهور عبر شاشة التلفاز أمام الشعب العراقي، وشعوب العالم، ليطلق كلمة الغوغاء على ثوار الانتفاضة الشعبانية وان يمجد بحاكم العراق، بغض النظر إن كان ذلك تقية أو خوفا أو أي شيء آخر؟ ألم يستطع صدام حسين أن يفرض رأيه على الخوئي عبر ذلك المشهد المأساوي، وألم يكن الخوئي في حينها هو ((المرجع الأعلى)) على الأقل في العراق؟[٢٢]

اننا لا نريد ان نساءل هذا النص المتقدم في كل مضامينه المغالطة، بقدر ما نشير إلى أن العصر الذي نعيش ما عاد يتحمل هذا الخطاب، وان العوامل السياسية - ليس كما يفترض صاحب النص - كان لها في بعض الأحيان دور مباشر أو غير مباشر في التأثير على ترشيح المرجعية، ولم يكن هذا الترشيح

---

(٢٢) من كلام السيد الخوئي لصدام حسين اثناء لقائه الاجباري معه والذي عرضه التلفاز العراقي وانتشر مسجلا في كاسيت فيديو يقول الخوئي لصدام ((اشكر عواطفك وادعو الله تبارك وتعالى ان يسدد خطاك وان يحفظك من شر الدنيا، احمد الله على نعمته، وارجو ان يديم نعمته عليك كثيرا، اشكرك وادعو لك كرارا ومرارا، وارجو من الله ان يؤيدك في الدنيا والآخرة)).

تلقائيا، ولسنا بحاجة أن نعود الى التاريخ الصفوي لكي نتأكد من ذلك، وندحض هذا الخطاب الضاحك على وعي الناس والمستخف بعقولهم.

وباختصار يمكن ان نقول:

أولا: ان هذا الخطاب التمجيدي ـ التعميمي ـ الاطلاقي للمرجعية الدينية ينطوي على مغالطات كبرى، وهو إذا ما اقتضته ظروف تاريخية تارة، وظروف مذهبية تارة أخرى، وظروف تعبوية تارة ثالثة.. فإن كل تلك الظروف والمبررات ما عادت كافية أن تبرر استمرار هذا الخطاب .. وذلك ليس انطلاقا من أي سبب، ولا لأن الواقع فارغ من التحديات الإسلامية الأخرى ولم يبق سوى المرجعية على حد قول بعض الذين يفضلون السكوت على هذا الخطاب التمجيدي.. بل لأن الخطورة .. كل الخطورة في الواقع الإسلامي، وكما اثبتت وقائع القرن الماضي والقرن الذي سبقه تكمن في موقع المرجعية بحد ذاته، فعندما يملأ هذا الموقع من عنصر قيادي غير مؤهل، أو ضعيف، أو خائف، أو مرتبط سينتهي بالأمة، كل الأمة الى مآسي فظيعة وادخالها إما في دوامة من الركود الفكري والثقافي والسياسي، وإما في دورة من الموت الأعمى والمؤلم. وإذا كان هنالك من حرمة للمرجعية، فهذه الحرمة ينبغي أن تكون للموقع لا للشخص، وينبغي أن تكون حرمة واعية في ذهنية الأمة، وليست حرمة عمياء استغفالية. فحرمة الموقع هي التي تفرض مثل هذا الوعي واليقظة والحذر والمراقبة الدائمة لمن يملأ هذا الموقع.

ثانيا: وإلا سوف ندرك ويدرك الجميع ببساطة أن هذا الخطاب التمجيدي يتعمد تجهيل الأمة وتسطيح وعيها، وابقاءها مشروعا للاستغلال، وابقاء عقلها عقلا مغفلا، وليس عقلا متيقظا لما يدور ويحصل من حولها.

ان فرض هذا الخطاب التمجيدي على الأمة سيؤدي في نتائجه الى عكس ما أراده الإسلام من مواصفات لهذه ـ الأمة الوسط ـ الواعية ـ الحاضرة في كل شؤون الحياة، والحاضرة في اختيار زعاماتها ومراقبة مواقع هذه الزعامات. فعندما يكون من المتيقن غياب الضوابط التي تحدد ما يسمى بالمرجعية .. وفي

نفس الوقت نضخ للأمة خطاباً تمجيدياً تعميمياً نكون قد تركتاها لقدرها السيئ تتخبط في ركام الخطابات الفكرية المتعددة.

ثالثاً: يصر هذا الخطاب التمجيدي على تجاهل الواقع الذي تعيشه الأمة وتتحسسه ازاء خطين من خطوط المرجعية، صنفهما كل رواد الثورة والإصلاح في الوسط الإسلامي الشيعي. هما خط المرجعية الصامتة أو المتحجرة، وخط المرجعية الناطقة والمتحررة.. ففي ظل هذا الفرز الواضح الذي تمثل باسقاطات الصدمة التي عاشتها في اكثر من منعطف وحدث خطير يكون أصحاب الخطاب التمجيدي كالنعامة التي تضع رأسها في التراب.. هروباً من الواقع.. وهروباً من المسؤولية .. فالقضية ما عادت ان نمجد أو لا نمجد، أو ندافع أو لا ندافع بقدر ما هي كيف نُفكر في انتاج خطاب اسلامي انقاذي يتعاطى مع هذا الواقع المنقسم كحقيقة، ويجهد في التنظير بالنهوض به بما يجعل هذه الأمة تعيش هم الأزمة، وتساهم بالخروج منها.

رابعاً: ثم أن هذا الخطاب التمجيدي هو ليس خطاباً تأسيسياً، ولا علمياً، ولا واقعياً بقدر ما اسميناه خطاباً تكرارياً ـ اجترارياً ينتمي الى بطن التاريخ، ويهرب من الحاضر والواقع، وينتهي إلى نتائج تجهيلية، ويفترض اطراً غيبية، أو انه يعمم قسراً ثقافة الغيب، على ما لا غيب فيه، أو بالأحرى انه يستقوي بهذه الثقافة، ويحاول ان ينفخ بها، ويحتمي بمقولاتها المصنوعة بشرياً.

خامساً: وبالإضافة الى هذه المواصفات، فإن هذا الخطاب التمجيدي هو خطاب انفعالي قسري يمارس سلطة اعتدائية على كل الخطابات الأخرى المغايرة من حيث يشعر اصحابه أو لا يشعرون بذلك، فهو خطاب يتحاشى النقاشات الموضوعية، والحوارات الهادفة، وتحديد المواصفات والتعاطي معها بروح منفتحة.. ويقف بوجه الحركة الإبداعية والروح الإبداعية التي تنطوي عليها الخطابات الطموحة الفاحصة للذات على أساس عقلي، لا على أساس تجهيلي.

سادساً: انه خطاب لا يدافع عن الموقع ـ كما أشرنا ـ بقدر ما يدافع عن الأشخاص كل الأشخاص الذين ملأوا هذا الموقع، بطريقة ((العصمة)).. أو انه يفترض ((عصمة)) مصنوعة لبشر يخطئون، علماً انه لا عصمة في الإسلام لمثل

هؤلاء البشر وان الوضع اصبح اكثر سوء في ظل حالة المرجعية الوراثية.

القيادة الوراثية

لعل واحدة من أكبر ظواهر أزمة القيادة الإسلامية ((المرجعية)) التي قاد اليها الوعي الفرداني - الشخصي، تتمثل بظاهرة القيادة الوراثية التي تجد الكثير من المصاديق في الوسط الديني الشيعي. فهذه الظاهرة - ولو انها حديثة عهد وان عمرها يمتد الى ما يقارب القرن تقريبا - الا انها ظاهرة آخذة بالتصاعد بشكل لافت للنظر، وخصوصا في العراق ولا نعتقد ان هنالك حاجة الى التأكيد بأن هذه الظاهرة لا أصل لها في الإسلام فقط، بل ان تعاليم الإسلام - وهذا ما هو واضح في وعي كل المسلمين - تتعارض تعارضا كليا مع النصوص القرآنية والحديثية الصحيحة معها.. والمفارقة الخطيرة انه رغم وضوح وبديهية هذا الوعي، إلا ان واقع المؤسسة الدينية الشيعية يعكس ويجسد في أحيان كثيرة هذه الظاهرة، ويحولها الى أمر واقع، ويمررها رغم تسلح الأمة بالوعي الديني المضاد لها، فلقد مزجت هذه الظاهرة الدين بالأسروية والعوائلية ومنطق البيوتات، بحيث تحول هذا المنطق المعارض لأبسط تعاليم الإسلام ((ان اكرمكم عند الله اتقاكم)) الى لغة متداولة ومقبولة في الوسط الحوزوي، فأبن المرجع الديني في بعض الأحيان يستقوي بتراث وزعامة ومكانة وموقع والده الى درجة شاذة وغريبة، او انه يرث من ابيه حتى ((أموال المرجعية))، والتي هي أموال المسلمين المأخوذة كحقوق شرعية يجب وضعها في مكانها الشرعي. وغالبا ما تحولت هذه الأموال الى أداة لفرض القيادة في وسط يسوده الفقر والتردي والتخلف او القهر الديني. ولعل الأمثلة الحاضرة كثيرة في هذا الاطار، وأدت الى أضرار بالغة في الواقع الإسلامي. إذ ان أموال المرجعية الشخصانية - الذاتية، تظهر في بعض الأحيان ممسوكة بيد الأبناء يتصرفون بها كيفما يشاؤون، ويكرسون زعاماتهم بها، ولعل اقرب مثال او نموذج - أشرنا اليه في كتبنا السابقة - هو نموذج اموال آية الله السيد أبو القاسم الخوئي، التي لا يعرف أحد، إلا أشخاص

محدودون كم هي، وما هي الحوارات السرية ومحاولات التسوية اللامعلنة ـ التي امنت نقلها او التصرف بها من اشخاص محددين، وكانت الحصة الأكبر منها من نصيب الأبناء، او احدهم، الذي هو السيد مجيد الخوئي. علماً بأن هذه الأموال كانت تجبى من شتى أرجاء العالم حسب قانون التقليد وفي كثير من الأحيان يتم التحايل على هذا الواقع[٢٣].

وكل ذلك يحصل دون ان يثير مشكلة في الوسط الديني الشيعي، او دون ان يثير اعتراضاً من المؤسسة الدينية إلا بحدود معينة، فالاستقواء بالآباء الزعماء او

---

(٢٣) في نموذج من نماذج هذا التحايل الكثيرة والمتبادلة بين ابناء المراجع ذاتهم الذين يجبون الحقوق الشرعية عبر ابنائهم ووكلائهم يمكن الاطلاع على صورة وثيقة في نهاية الكتاب في الملحق رقم (٣٨) جاء فيها ما يلي: ((بسم الله الرحمن الرحيم.. حضرة مولانا إمام المسلمين السيد الخوئي حفظه الله .. انا من مقلديكم ساكن في لندن، وقبل مدة جاءنا شخص باسم محمد علي ابن السيد عبد الله الشيرازي، واخبرني وبعض المؤمنين (الخوجات) مدعياً ان أباه من علماء الشيعة الكبار، وقد توفي الآن وبذمته دين مالي مقداره ٢٧ مليون تومان. وانا في ذمتي ١٢٠٠٠ باوند انكليزي من الحقوق الشرعية فهل تجيزون لي ان ادفعها له، وهو يدعي انه من وكلائكم، فهل هو من وكلائكم حقاً أم لا؟ لطفاً افتونا مأجورين.

توقيع : الدكتور كوثر حسن نيازي

لندن ١٤٠٦/٤/١٥))

وجاء جواب الخوئي على الشكل التالي((جناب السيد الكريم عمدة الأخيار الدكتور كوثر حسن نيازي الباكستاني دامت توفيقاته، نعلمكم بعد الدعاء بأن تكونوا في اتم الصحة والخير.. وصلت رسالتكم الينا وقد سررنا بها، وشرحتم فيها ان شخصاً قد ورد اليكم في لندن وادعى وكالتنا، وطالب بقبض حقوق بعض مقلدينا، ونحن نعلن لكم اننا لم نعط وكالة الى أي شخص بالاسم الذي ذكرتموه في رسالتكم، وهو لا يحمل حتى هذه الوكالة، وان الحقوق والمبالغ الشرعية الموجودة عند مقلدينا في لندن واطرافها يجب ان تدفع الى عمدة النجباء الأخيار السيد الحاج حيدر حاج حيدر (رئيس) ـ جماعة الخوجات الشيعة الاثني عشرية، وان تستلم الوصولات حول تلك الأموال بواسطة الشخص المذكور، وفي الختام ارجو ان لا تنسوني من الدعاء، واقدر لكم جهدكم للتحقيق من صحة هذا الموضوع، واثمن عدم مبادرتكم لدفع المال الى كل من يدعي انه من وكلائنا.

هذا بالإضافة الى ثواب الله لكم في الآخرة والسلام عليكم في ٢٩ ج١ سنة ١٤٠٦ الخوئي .

كما يمكن الاطلاع على وثيقة ثانية تتعلق بنفس الشخص المدعي بوكالة الخوئي في ملحق رقم (٣٩) ووثيقة ثالثة حول الشخص ذاته في الملحق رقم (٤٠).

وراثتهم اصبحت قضية سائدة ومشروعة وربما هنالك من لم يتحرج من الإشارة اليها علناً دون أن يتصدى أحد لمحاسبته عن الأموال التي استولى عليها لأنه ابن مرجع[٢٤].

ان الحوارات التي جرت بعد وفاة الخوئي والتي عالجناها في الفصل الثاني يمكن أن نضيف اليها فيما يرتبط بالأموال التي كانت سبباً اساسياً فيها، لا سيما فيما يرتبط بمؤسسة الخوئي في لندن إذ فكما يقول أحد الكتّاب ((وقررت المؤسسة بعد وفاة مؤسسها الراحل عام ١٩٩٢ ان تجعل نشاطاتها تتم تحت اشراف المرجع الأعلى الجديد حسب القانون الأساس والنظام الداخلي لها هو (من ترجع اليه اكثرية ابناء الطائفة حيثما وجدوا في امور دينهم، بشهادة ما لا يقل عن ثلاثة ارباع اعضاء الهيئة المركزية للمؤسسة) وبالرغم من الروابط الأسرية الجامعة بين المرجعيتين الخوئي والكلبايكاني، فان الجفوة والخصومة كانت بادية بينهما لسببين، لكن هذا لم يمنع المؤسسة من ان توجه رسالة الى (سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد محمد رضا الكلبايكاني دام ظله بتاريخ ٢٦/ محرم/ ١٤١٤ هـ) بتوقيع السيد محمد تقي الخوئي وثمانية اعضاء في هيئتها المركزية، تطلب منه الإشراف والرعاية الأبوية، ويبدوا ان

---

(٢٤) يقول السيد مجيد الخوئي الذي ورث جزءً كبيراً من أموال مرجعية الخوئي ما يلي ((وقد تحملت هذه المؤسسة شتى المصائب والويلات في سبيل مقارعة ذلك، إلا ان وفاة المرجع الديني الأعلى والزعيم الروحي لعموم المسلمين الشيعة الإمام الخوئي اضعف المؤسسة الدينية من جديد، ووضعها امام ضغوط التيارات المختلفة واثارت التساؤلات الجدلية مجدداً وذلك حول من سيخلف الإمام الراحل؟ وظهر دور مجاميع الضغط المختلفة التي تعمل من اجل التأثير على عملية اختيار المرجع وتحاول تجاوز التقاليد العريقة وشرط اختيار المرجع ومنها الأعلمية، محاولة فرض مرجع للأمة على ضوء موازين ومعايير جديدة، ومن أهم تلك التأثيرات تأثير الدولة والسلطة والمال))
((الحياة)) ٦ تشرين الثاني ١٩٩٢.

لاحظ كيف يتم قلب الحقائق هنا، إذ بدلاً من ان يسأل صاحب هذا النص عن أموال الخوئي ودور أولاده الذي تطرقنا له فيما مر في الفصل الثاني في تعيين المرجع الجديد يحاول بشكل غير مباشر من ان يدفع التهم الموجهة اليه الى اطراف مجهولة.

الكلبايكاني لم يستجب لطلبها)، وقد رحل في ١٣/ ١١/ ١٩٩٣م، فبعد ستة أشهر من الكتابة اليه، وجهت المؤسسة رسالة أخرى بنفس المضمون في ٨ شعبان سنة ١٤١٤ هـ الى سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) سرعان ما استجاب اليها في رسالة مؤرخة في ١٣ شوال المكرم ١٤١٤ هـ ذاكراً:

(واننا إذ نستجيب لطلبكم المشار اليه، رعاية لما ورد في النظام الأساسي للمؤسسة، نحيطكم علماً بأن قد انبنا عنا في هذا الأمر سماحة العلامة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد مهدي شمس الدين دامت تأييداته، مغتنماً الفرصة للإشادة بالخدمات الجليلة التي قدمتها المؤسسة)[٢٥].

والغريب ان هذا النص[٢٦] الذي يأتي منسجماً الى حدما مع المشرفين على المؤسسة، لم يضعه صاحبه تحت مجهر القراءة الكاملة حول:

اولاً: قراءة السبب الذي دعا المرحوم الكلبايكاني الى رفض الإشراف على

---

(٢٥) راجع كتاب ((اغتيال شعب)) لفائق الشيخ علي ص١٦٣ - ١٦٤. مصدر سابق.

(٢٦) حدثني الأخ جواد الخالصي قائلاً: ان السيد جواد الكلبايكاني نجل السيد المرجع الكلبايكاني يقول ان لجنة الإشراف على مؤسسة الإمام الخوئي لم تحسم قضية تعيين المرجع الشيعي بعد وفاة السيد الخوئي، وظلت لمدة طويلة استمرت منذ وفاة الخوئي الى ما قبل وفاة الكلبايكاني بأشهر قليلة تتصرف في أمر المؤسسة وأموالها الهائلة بحجة عدم استقرار الوضع الشيعي على مرجع محدد لأن نظام المؤسسة يلزم المشرفين عليها بارجاع المؤسسة وأمورها الإدارية والمالية الى المرجع الشيعي الأعلى بعد وفاة الخوئي (المرجع المؤسس لها). وبعد فترة من النقد والعمل العشوائي والتصرفات الخاصة، جاؤوا الى السيد الكلبايكاني ليقولوا ان المشرفين على المؤسسة قد اقروا ان المرجع الشيعي الجديد هو الكلبايكاني، وطلبوا منه الإشراف على المؤسسة. ولكن السيد الكلبايكاني رفض هذا الطلب لإثبات استنكاره لتصرفاتهم السابقة في أمور المؤسسة وبيت المال التابع لها. ومات الكلبايكاني دون أن يحصلوا منه على موافقة أو شرعية لتصرفاتهم تلك. وهذه الرواية تخالف الى حد ما ما ورد في التفاصيل حول التحضيرات التي تمت لإعداد مرجعية جديدة بعد الخوئي وهي مرجعية السيستاني والتي ذكرناها في الفصل الثاني، ومع ذلك فإن ادارة السيناريو وما يتطلبه من اجراءات تمرير لا تتعارض في الاتصال مع الكلبايكاني حول بديل المرجعية والمؤسسة. ولا سيما وان هذا الاتصال ذكره اكثر من مصدر.

المؤسسة[٢٧]، لا سيما وان الحوار معه لم يأخذ طابعه الرسمي ((من خلال الكتب الموجهة)) فقط، وانما نزل الى حوارات من نوع آخر، والسبب لا يقتصر على الجفوة بين الأسرتين.

ثانياً: كما ان هذه الحوارات شملت آخرين غير الكلبايكاني أشرنا اليهم في الفصل الثاني.

ثالثاً: كما لم يسلط الضوء النص على ما آلت اليه الأمور بالنسبة لشمس الدين[٢٨] الذي عينه السيستاني وكيلاً له في هذا الاطار، بعدما وافق هذا الأخير

---

(٢٧) ((أكد عبد المجيد الخوئي قام مقام الأمين العام في (مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية)، في رسالة بعث بها إلى (الوسط) أن مؤسسة الخوئي بعثت برسالة إلى آية الله محمد رضا كلبايكاني لتعزيته بوفاة أبو القاسم الخوئي (لكن هذا لا يعني اطلاقاً الاعتقاد بمرجعية كلبايكاني العامة) وأضاف عبد المجيد الخوئي أن السيد جواد كلبايكاني أبلغ مؤسسة الخوئي، عبر اتصال هاتفي، (موافقة والده على اجازة المؤسسة في استلام الحقوق الشرعية، على أن ترسل الموافقة تحريرياً. ولم تصلنا إلى اليوم أية رسالة جوابية تحريرية على رسالة المؤسسة، نفياً أو إيجاباً، أو طلباً لمزيد من المعلومات)، كما أن المؤسسة لم ترسل أية رسالة من هذا القبيل أو غيره الى السيد عبد الأعلى السبزواري في النجف)).
((الوسط)) العدد (٧٥) ١٩٩٣/٣/١

(٢٨) يقول محمد مهدي شمس الدين بعد وصوله الى طريق مسدود في ممارسة اشرافه على مؤسسة الخوئي في لندن والذي تطرقنا له في الفصل الثاني ((أما بالنسبة للجمعية الخيرية المسماة مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية، فهذه مناسبة لنبين موضوع اشرافنا عليها، والتي بدأت تأخذ أبعاداً شديدة الخطورة نحن مكلفون من قبل المرجعية الدينية في النجف الأشرف على مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية وقد حاولنا على مدى ستين القيام بهذه المسؤولية، ولكن لم نتمكن من ممارسة الاشراف الذي هو شرط اساسي في شرعية وجود هذه الجمعية، وفي شرعية عملها، هذه الجمعية خارجة الآن عن المرجعية الدينية واشرافنا، وهي لا تمثل أي دور دون شك اكثر من كونها جمعية خيرية، وسبب رفض هذه الجمعية لأشراف المرجعية هو انها مصرة على العمل السياسي والدخول في قضايا سياسية نحن لا نوافق عليها، لأن المرجع نص في ميثاق هذه الجمعية تحريم القيام بعمل سياسي، واستطراداً فإن أي اتصالات سياسية تقوم بها هذه الجمعية هي من مسؤوليتنا الخاصة، ولا تنطق باسم المسلمين الشيعة أو المرجعية، وعندما تعود هذه الجمعية الى حضن المرجعية وتقبل بالاشراف المنصوص عليه في ميثاقها يمكن ان يدفع لها اموال شرعية أو ما الى ذلك)). ((الشرق الأوسط)) ١٩٩٨/٧/١٤

وبعد ذلك قال شمس الدين ((انا والسيستاني لنا حق الاشراف على الجمعية في بريطانيا ولم ندع لاعتبارات اخلاقية ومعنوية)) الديار ٧ تموز ١٩٩٩

على العرض الأساسي، فشمس الدين وافق بتكليف السيستاني إلا انه هو الآخر اصطدم بـ(الشروط) الموضوعة سلفاً.

رابعاً: وكانت هذه الشروط ترتبط بأموال السيد الخوئي التي أريد الاحتفاظ بها من قبل طاقمه، وايجاد غطاء (شرعي) تمريري لهذا الاحتفاظ، وبالإمكان الاطلاع على رسالة للسيستاني في اطار وضع المؤسسة في ملاحق الكتاب وفي سياق قضية[٢٩] الأموال كأداة في تكريس الزعامة في ظل ظروف قاهرة يجتازها الواقع الإسلامي - لا سيما الواقع العراقي - إذ ما عادت الأمور سرية، بل انها أخذت جملة من مستويات الإثارة العلنية، مستوى الناس، وحديثهم اليومي في المجالس الخاصة التي تستهجن هذه الظاهرة إلا انهم لا يجدون الوسيلة التي تعبر عن استيائهم منها، أو ان فئة أخرى ترى في علنية إثارة الظاهرة ما يسيء ربما الى المؤسسة الدينية بكاملها، ولا شك ان هذه المخاوف غير مبررة، لأن ما يتصوره بعض الناس اسراراً في هذا الاطار هو ليس اسراراً لدى الدوائر العدوة للإسلام، لا بل ربما معلومات هذه الدوائر عما يحصل في هذا المجال هي أدق واكبر من تجلي الظاهرة في الوسط الاجتماعي، اما تلك المخاوف المرتبطة بالاساءة الى المؤسسة الدينية فهي الأخرى مخاوف خاطئة لأن المؤسسة ليست صاحبة قرار مالي موحد، او تنظيم مالي موحد، وهي مؤسسة متعددة الأقطاب والمرجعيات والمؤسسات الفرعية الداخلية فيها،لا بل ان أحد المفكرين يذهب الى أبعد من ذلك عندما يقول ((اننا نكون اطروحة وقد درسناها في أبحاثنا عن الاجتهاد والتقليد من الناحية النظرية، وقد وجدنا ان لا جذور في الفكر أو الفقه الإسلامي لما يسمى المرجعية التي نحن افترضناها في العصور الأخيرة للدلالة على شخص وموقع معين))[٣٠] وبالتالي فان ظاهرة الاستقواء بالمال واشكالاتها والحصول عليه ومصادره لا يشمل كل هذه الأقطاب والمرجعيات والمؤسسات الفرعية، فهنالك في المقابل حالات صحيحة في التصرف بهذه الأموال،

---

(٢٩) راجع في ملاحق الكتاب ملحق رقم (٤١) نص وصورة رسالة صادرة عن السيستاني حول ادارة المؤسسة.

(٣٠) محمد مهدي شمس الدين ((الوطن)) الكويتية ١٥ شعبان ١٤١٤ هـ - ٢٧ يناير ١٩٩٤ العدد (٦٤٥٥).

والمفروض هو ان نحصن وعي الأمة من خلال الاطلاع على الحقائق التي تسيء للدين، وتحريضه على مقاومتها وتأهيله لرقابتها في هذا الاطار، وبالتالي ممارسة أي انسان لمسؤوليته الدينية، وحضوره الفاعل في كل شؤون الحياة الدينية، وان يكون صاحب رأي وصوت وتأثير في ذلك، كما كانت الأمة في صدر الإسلام من حيث رقابتها وممارستها لدورها ((قبل ان يتخذ بنو العباس سياسة غريبة في تاريخ المسلمين قبل خلافتهم،فالناس إذا أحسوا بخطر يتهددهم، أو رأوا ظلما من الخليفة او قرابته، عطلوا أشغالهم، وتركوا الأسواق، وهرعوا الى المساجد، يصيحون ويستغيثون، ويدعون الخليفة للمحاكمة والعدل! كان هذا شعور المسلمين الاجتماعي، زمن النبي (ص) وفي عهد ابي بكر وعمر وعلي، وحتى على عهد بني أمية! ومن الواضح، أنه لا يمكن أن يكون حكم أناس كهؤلاء بالسهل والدعة، حيث يصعب الظلم، والسيطرة عليهم مع هذه الجرأة والجسارة! لقد كانوا أهل دراية اجتماعية وانسانية!! لماذا؟ لأنهم مسلمون ملتزمون اجتماعيا بشدة وحرص، إذا سمعوا الآذان هرعوا الى الصلاة، ليحاسبوا أنفسهم، ويفكروا في مصيرهم، وحينما رأوا الخليفة عمر، ذلك الامبراطور الذي فتح لهم مصر وإيران وبلاد الروم، يرتدي ثوبا من الغنائم الحربية، وهو أطول من أثوابهم بقليل، علت اصواتهم بالمعارضة، وتقسيم الغنائم بالمساواة، لقد صاحوا: لأي شيء ثوبك أطول من ثيابنا؟ وهم لا فرق عندهم بين عمر اميرهم امبراطور الشرق والغرب، وبين جندي من الجنود. لقد اجبروه على المحاكمة لأول مرة، وبدلا من الثناء عليه واجلاله لفتح ايران والروم، طالبوه بالعدالة!! انظر الى شعور تلك الأمة، والى اهتمامهم والتزامهم بمصيرهم، وهم يستطيعون ان يرفعوا ايران المتحضرة في العهد الساساني بأطراف اصابعهم، ويلقون بها اينما شاؤوا، وفعلا قلعوها، ولا يعلم اين ذهبت! ولهذا كانوا قادرين على فتح بلاد الروم كلها، ولقد استطاعوا فتح مصر، واخضاعها بثلاثة آلاف رجل))(٣١).

وفي كتاب ((اغتيال شعب)) تطرق المؤلف الى ملابسات هذه الظاهرة أيضا بأسلوبه الخاص حيث جاء فيه ما نصه بصدد مؤسسة الخوئي في لندن ((٦٥

---

(٣١) علي شريعتي، ((النباهة والاستحمار))، ص٤٦ - ٤٧

مليوناً من الدولارات الأميركية صرفت على هذا الكيان خلال سبع سنوات من عمره (١٩٨٩ - ١٩٩٥) حسب احصاءات مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية المنشورة عام ١٩٩٦، ولا شك ان اموالاً مماثلة صرفت قبل هذه الفترة وبعدها، ما يعني ان مؤسسة السيد الخوئي، مؤسسة دينية ومالية عملاقة))[٣٢] ((وهذا الكيان يديره الآن السيد عبد المجيد الخوئي))[٣٣].

ان هذه الأرقام هي ارقام المؤسسة العلنية، إلا ان الأرقام المتداولة في اوساط الناس هي ارقام خرافية، وهنالك تفاصيل يمكن مراجعتها في كتاب ((اغتيال شعب))، ولو ان هذه التفاصيل كتبت بطريقة لا تخلو من التعاطف مع عبد المجيد الخوئي. ان الأمة ينبغي ان تعود الى دورها هذا الآن الذي بدأ يختفي بفعل السياسة العباسية، وهي الآن إذا ما بدأت في بعض اوساطها تتحسس ضرورة هذا الدور، فهذا التحسس لا زال لم يرتق الى المستوى المطلوب، هذا هو المستوى الأول الذي باتت هذه الظاهرة[٣٤] الخطيرة مصدر احتجاج الأمة، اما المستوى الثاني فهو مستوى انعكس من خلال الخطابات الصحفية العربية التي تثير لأول مرة التساؤلات حول هذه الظاهرة، وهذه الإثارة لها مداليلها الاجتماعية، فهي لو لم تكن ذات جدل اجتماعي لم تأخذ طريقها للصحافة وبعض المؤلفات الحديثة، وبعدها كانت اشكالية بعض اموال المؤسسة الشيعية قد اثارت حفيظة بعض اقطاب المؤسسة ذاتها كالشهيد مرتضى مطهري الذي درس هذه الإشكالية بأوجه عديدة[٣٥]، كما ان بعض المتصدين للمرجعية المعاصرين

---

(٣٢) فائق الشيخ علي، ((اغتيال شعب))، ص١٧٠، مصدر سابق.

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٧١

(٣٤) راجع مجلة ((الوسط)) في عددها الصادر في ١٢/١٢/ ٢٠٠١ وصحيفة ((الديار)) في ٧ تموز ١٩٩٩ في هذا الاطار.

(٣٥) راجع كتاب مرتضى المطهري ((الاجتهاد في الإسلام)) محاضرات في الدين والاجتماع. دار التعارف للمطبوعات.

اقروا من خلال كتاباتهم بوجود هذه الاشكالية[٣٦]، ولقد مثل هذا الجدل داخل المؤسسة ولو بشكله المحدود المستوى الثالث من مستويات اثارتها. ومن المحتمل ان تبقى اشكالية المال وتأثيرها على وضع المؤسسة اشكالية مفتوحة بشكل تصاعدي في المستقبل، لأن الاهتمام بها وبتأثيراتها ودورها اللامشروع في تكريس بعض الزعامات الدينية بدأ يتصاعد بنبرة احتجاجية، لا سيما داخل العراق وفي أوساط العراقيين في الخارج الذين يجتازون ظروفا اجتماعية واقتصادية ومادية غاية في الصعوبة. لا سيما وان الصدر الثاني كان قد اثارها في اطار احتجاجي على الاِهتمام المرجعي بالأموال دون الأمور الأخرى. وفي نبرة لا تخلو أيضا من إلفات نظر الناس وتحريضهم على مراقبة هذا الواقع السيئ[٣٧]، إذ ان هذا حق من حقوقهم ((أما إذا عرض هذا الدين من قبل البعض بأنه واجبات على الشعوب بلا حقوق، وحقوق للحاكمين بلا واجبات ومجموعة من المصالح والامتيازات الطبقية او العرقية او الوراثية على حساب الآخرين، او مجموعة من النظريات والشعارات التي تفتقر الى المواقف العملية في سلوك الداعين اليها، فأن الأمة بفطرتها السليمة وحسها المرهف وشعورها الصادق - ان لم تكن بثقافتها الواسعة ووعيها العميق - سوف ترفض هذا الطرح حتى ولو سمي اسلاما وهو في حقيقته ليس بالإسلام، لأنه بهذا المعنى وهذه المقاصد والأهداف أفيون الشعوب، ومخدر الجماهير، وليس بالإسلام الذي ارتقاه الله لأحب واكرم مخلوق من مخلوقاته، ذلكم هو الإنسان الذي أوكل له الخلافة في هذه الأرض واسجد له الملائكة))[٣٨]. ان الاحتقان الموجود في الواقع المؤسسي والاجتماعي حول التلاعب بالأموال باسم الدين والذي أشرنا اشارات عابرة اليه في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) وفي الفصل

---

(٣٦) راجع كتاب محمد سعيد الحكيم ((المرجعية الدينية وقضايا أخرى)) ص٦٢ – ٦٥ دار الصفوة ط٢ ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣٧) راجع كتابنا ((مرجعية الميدان)) في هذا الاطار.

(٣٨) محمد الآلوسي، ((في العمل الإسلامي المعاصر)) ص١٦- ١٧ ، مصدر سابق.

الثاني من هذا الكتاب لا سيما حول أموال السيستاني[٣٩] اثارت آلام العديدين من خلال رسائل وصلتنا بهذا الصدد والتي كان أثرها مؤلماً الى حد مذهل ونكتفي هنا بنشر احدى هذه الرسائل بالنص الكامل بعد ان نحيل القارئ الى الأصل الخطي لها في ملاحق الكتاب وهي رسالة من احد رموز المنبر الحسيني المخلصين ونترك القارئ مع هذه الرسالة لكي يقدر بنفسه حجم مأساة الطائفة الشيعية في اطار هذه الاشكالية المالية واليكم النص بالكامل:

((بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المهذب الكاتب القدير الأستاذ عادل رؤوف سلم برعاية المولى

السلام عليكم وبعد..

قرأت كتابكم: (محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين) كما قرأت لكم من قبله كتباً أخرى لكن هذا الكتاب شدني إليه جرأة القلم وشجاعتكم في الاطروحة ولا أبالغ أن صارحتك بأني قرأته أكثر من مرة وقد ألقاني الكتاب في أتون اللوعة والحزن وضراوة المأساة لطائفتي التي ابتلاها الله بما ابتلاها به وعدت من جديد إلى محنة هذه الطائفة التي وقعت بها منذ مئات السنين في أعقد حالات الابتزاز والغش شأنها شأن من يأكل من مطعم طيلة عمره دون أن يعلم بأن طعامه من لحوم الكلاب والقطط أو من يراجع طبيباً لأوجاعه كل حياته وآخر المطاف يكتشف أن الطبيب وهمي ومزيف.

أيها العزيز..

ثق واعتقد بأني ومنذ بواكير صباي بدأت اكتشف هذه اللعب والحيل وكيف يتم إغراء العامة بالجهل وكنت أبصر الوجه الآخر للأمور تماماً باعتباري ابن النجف الأشرف ووليد هذه المؤسسة وترعرت في جحورها وكهوفها ولاحظت

---

(٣٩) وصلتنا رسالة عبر الانترنيت باسم السيد السيستاني لا نعلم بالضبط إذا كانت صادرة عنه فعلاً أم لا إلا انها رسالة اعتراضية خطيرة جداً حول التلاعب بالأموال باسمه، وجاءت رسالة ثانية نافية لها ولم يعرف بالضبط صحة هذا النفي أو عدم صحته، لذلك أرتأينا ولأهميتها ان ندرجها في آخر الكتاب في الملحق رقم (٤٢) والملحق رقم (٤٣).

كيف أثرى من أثرى على حساب هذه التشريعات التي ما أنزل الله بها من سلطان لكنها أكتسبت قالب التعبد والتقدس لتكون أخطر مؤامرة لامتصاص أموال الناس واستعبادها وجني خلاصة أتعابها وشاهدت وأنا في أواسط العقد الثاني من العمر كيف كان بعض زملائي في الدراسة يكابدون الجوع والفقر وقسوته ثم ساقهم الحظ إلى مصاهرة المرجع أو صهره أو ولده وإذا بالواحد منهم يقفز من فقيرٍ متقع إلى شاب مغامر يغلق باب بيته وأكداس الملايين تحت تصرفه وشاهدت الآغا الفلاني........ كيف كان حائراً في تدبير مبلغ (٦٠٠) فلس لسداد فاتورة كهرباء منزله ثم طبخت له الشبكة الفلانية المرجعية بالتنسيق مع السفارة .... ومع تلك الجهة الدولية وتلك الجماعة وصار مرجعاً لهذه الطائفة ثم مات عن مليارات من الدولارات ورثها للمراهقين من أبنائه وأسباطه وأحفاده ليصبحوا أباطرة المال وتقدم لهم إدارة البنوك في سويسرا ولندن وأميركا اليوبيلات الذهبية باعتبارهم أكبر أصحاب ودائع ثابتة في بنوكهم وهي ليست إلا من الحقوق الشرعية والأخماس. هذا بالإضافة إلى أكثر من ٨٠ ثروة باطلة حظي بها احفاده ولصقاؤه ومرتزقة حواشيه وكل هذا الابتزاز والنصب يتم باسم القداسة وباسم العقيدة والدين وذر الرماد في العيون.

أيها العزيز.. منذ شبابي وأنا سمعت من فم السيد الحكيم (قده) إلى أذني مباشرةً وهو يتحدث بصوتٍ هادئ: (نحن لا علاقة لنا بالحقوق الشرعية وإنما نحن أفراد مؤتمنين عليها، يا ابني فأي موردٍ يحرز فيه رضا الإمام المهدي (عج) تصرف هذه الأموال). وسمعت من السيد محمد الروحاني (رحمه الله) وهو يتحدث في مجلس خاص وليس للنشر قال: (نحن لا يوجد لدينا دليل واحد حاكم على علاقة المرجع بالحقوق الشرعية والأخماس فالتقليد شيء ودفع الحقوق شيء آخر). انتهى كلام هذين السيدين، هذا وأني ادعوك يا أخي عادل كما أهيب بغيرك من ذوي العقل الوقّاد بمراجعة أمهات المصادر الفقهية لمتابعة واكتشاف هذه الحقيقة التي غُيبت على الناس وعُتم أمرها على هذه الطائفة

المقهورة المغلوبة على أمرها. يمكنك على عجل مراجعة كتاب (حدائق الأنس) للمرحوم آية الله السيد إبراهيم الزنجاني صفحة ٩٦ وكذلك مراجعة الآراء الفقهية للمرجع الأصولي الراحل الميرزا باقر الزنجاني ومراجعة ما كتبه المجلسي في البحار حول صرف الخمس وكذلك جواب المرحوم البحراني في الحدائق في باب الخمس في جواب المرحوم المجلسي (قده) وكذا الجواهر وغيرها من أمهات الصناعة الفقهية.

لكن العجب العجاب حين ترى وتلاحظ المؤامرة الفنية والمعقدة في فبركة الأمر وبلورة الحكم الشرعي على صعيد الرسائل العملية في التاريخ الشيعي - راجع أول رسالة عملية وهي رسالة جامع عباسي ومرورا بأكثر من ٦٥ رسالة عملية إلى زماننا الحاضر تلاحظ بوضوح عملية استدراج الناس وعمق المؤامرة وخطورة الشباك، يكمن بدقة قراءة المتون في هذه الرسائل حول مسألة صرف الخمس والتدرج الهادئ في قنصه حتى ذهب بعض الفقهاء الكبار خصوصا المتأخرين من مراجع النجف الأشرف إلى التشدد في تسليم الحقوق للمقلدين بل وحتى بالنسبة إلى سهم السادة (الأحوط وجوبا أخذ الإذن من المقلد) تعالى ديننا ومذهبنا عن هذه البدع والمداخلات علوا كبيرا، ولولا هذه الخدع لما ابتزت المليارات من أموال هذه الطائفة لتبسط بها الموائد الفخمة والقلائد والملابس الثمينة ويعيش المدللون من ذوي المراجع وغلمانهم وصبيانهم أسعد أنواع الحياة والرغد يتنقلون بين مساكنهم في إيران ولبنان وسوريا وأوروبا وأميركا والعزاء كل العزاء لهذه الطائفة المغشوشة.

أيها العزيز..

أنا أقدر لك جرأتك وأكبر فيك شهامة القلم وحيوية الرأي واسأل الله أن يحميك من هذه العصابات التي طالما ارتدت عباءة التقدس والتباكي على مظلومية أهل البيت (عليهم السلام) لتضمن حياتها ومواردها المترعة بالعافية والرخاء ولكن كل شيء له ثمن ولا استبعد انك ستدفع الثمن حتى يقضي الله

أمرا فتستيقظ الناشئة الجديدة وهي الأمل وتستفيق من هذا التخدير الخطير الذي عصبت به العيون.

لقد صرحت على المنبر الحسيني قبل عشرين عاما في الحسينية النجفية في مدينة قم في شهر رمضان لتحريك بعض الأذهان عسى أن تستفيق وشرحت بأن مدخول الطائفة من الحقوق الشرعية والاخماس يكفي ان لا يبقى محتاج في هذه الطائفة لكن العقدة بأن ٨٠٪ منه يذهب في الجيوب الشخصية والمحسوبيات وو..

فثارت ثائرة الحواشي والأولاد وجاءت ردة الفعل بتهديدات وصلت إلى حد التصفية الجسدية حسب هاتف فاجئني متصف الليل من العاصمة البريطانية وأصبحت أضايق على مصدر عيشي من بعض أبناء المراجع وأصهارهم والمرتزقة الذين يعيشون على فضلات قصاعهم لكني معتقد أن مهما كانت الحيل وأساليب المكر دقيقة ومهما استخدم فيها اسم اهل البيت ومظلوميتهم وقضية المتاجرة بشعارات الولاية وما شابهها فأن الزمن كفيل بإيقاظ الجيل الجديد ولو تدريجيا وببطء وليت الأمر اقتصر على المال لكن ينسحب احيانا بأخطر في استهلاك اعتبار المرجعية وهيبتها في التسقيط والتهميش والتصغير وطرد هذا وذاك وتضخيم بعض الدمى وفرضها على رقاب الطائفة تحت التستر بعباءة التقدس والتعبد والدين واستغلالا لحسن الظن المفرط عند هذه الطائفة وغفلتها وبساطة الكثير من الناس فيها. لقد كان لنا أمل أو لاح لنا بصيص أمل حينما طرح شهيد الإسلام المخلد السيد محمد باقر الصدر (قده) اطروحته التاريخية وهو مشروع ترشيد المرجعية وصيانتها من تلاعب هؤلاء العابثين لتكون في خدمة الأمة والإسلام ولتخلص إلى الأبد من سيطرة هؤلاء الحواشي من نباشي القبور وأكلة السحت وعشنا معه أملا كبيرا لكنه قتل بقرار دولي جائر فقتل شخصه كما قتلت شخصيته بقرار سري أقسى وذلك من أقرانه وأبناء صنفه فسقط شهيدا لتفرح تلك الجماعات وتتبادل انخاب الانتصار والنشوة والحديث

ذو شجون.

أخي العزيز.. آخر الكلام هو أني لما أنبش ذاكرتي يعج ذهني بأمر الغُصص وأدهى الذكريات مرارةً وألماً ولو أتيح لقلمي الانسياب والاسترسال لاتسع لتدوين موسوعة كاملة ولكن رسالتي هذه شقشقة هدرت وسامحني على الاطالة رغم أني في صراع مع قلمي.

سر في طريقك والحق من ورائك وما خاب من كان الحق ظهيراً له

وأسلم لمحبك

حسن الكشميري

٢٥/ ربيع الأول/ ١٤٢٣ هـ

قم المقدسة - إيران))[٤٠]

ان هذه الرسالة التي تصلح ان تكون خطة او ورقة لعمل تأليفي لنيل شهادة الماجستير او الدكتوراه ومحورها كان ولا زال يشكل هماً من همومي الكتابية والبحثية عندما تصدر من ابن بار من هذه المؤسسة توضح الى حدٍ بعيد عمق الأزمة والمشكلة وتدلل في نفس الوقت على جرأة وشهامة كاتبها لا سيما وهو من رواد المنبر الحسيني المشهورين والمميزين والواعين وتربطه مصاهرات وعلاقات قرابة مباشرة مع الكثير من ((البيوتات الدينية)) وذلك اضطررنا لادراجها في متن الكتاب نظراً لأهميتها الاستثنائية لاشكالية المرجعية الوراثة والمال لا ابرازاً لتضامن قد يفترضه البعض مع مضمون كتاب ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) الذي لم يتطرق الى المال إلا في فقرة واحدة من فقراته.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بات حصر المرجعية بشكل وراثي وفي بيت محدد امراً سائداً ايضاً، ولعل آخر مثال يثير الكثير من الاستغراب والدهشة هو مثال ((المدرسة)) الشيرازية، اذ بمجرد ان أعلن عن وفاة آية الله محمد

---

(٤٠) أنظر صورة خطية من الرسالة في آخر الكتاب في الملحق رقم (٤٤).

الشيرازي، رشح أخوه صادق الشيرازي كمرجعية بديلة، وتم على الفور تشغيل كل عقول المدرسة الى تسليط الأضواء على ((مؤهلات)) المرجع الجديد واتجاهاته وأفكاره، في ظاهرة لا تخلو من التجرؤ، وكأن هذا الأمر بات امرا بديهيا وطبيعيا في ظل التقاليد العوائلية ـ الوراثية ـ الأسرية التي مزجت بالدين قهرا وبأدوات المال من جهة، وأدوات الحواشي من جهة ثانية، قارن ذلك مع ما تقدم من كلام لشمس الدين مفاده ((ان المرجعية لا أصل لها في الفقه والفكر الإسلامي))، ان المسألة هنا لا تتعلق باسم صادق الشيرازي ومؤهلاته وفيما إذا كان مؤهلا فعلا أو غير مؤهل لهذا الموقع، بل انها ترتبط بالمبدأ، المبدأ الأسروي والاختيار الذي يتم على اساسه فضلا عن آليات هذا الاختيار، مع وجود خيارات وبدائل أخرى، إذ ان الفترة الفاصلة بين موت آية الله محمد الشيرازي وترشيح السيد صادق الشيرازي للمرجعية لم تتجاوز ساعات قلائل، مما يعني ان الأمر مدروس سلفا على أساس اسري وراثي.

هذا مع ان بعض رموز المدرسة الشيرازية يبررون هذه الخطوة على أنها رغبة الجمهور الشيرازي في ذلك والذي يهدف الى ضرورة ادامة هذا الخط وأفكاره وما امتاز به من مواصفات يريدون الحفاظ عليها في ظل معادلة الأمر الواقع الذي يخضع الى خطوط واتجاهات ومدارس فقهية داخل الحالة الشيعية.

ان ظاهرة وراثة المرجعية، او استقواء الأبناء بابائهم المراجع والدفاع المستميت عنهم، والترويج لآرائهم وأفكارهم هي ارسخ واعمق مما اشرنا له حتى الآن، كما انها لا تخلو من التعقيد الذاتي، إذ ان المسألة لا تخلو في أحد أبعادها من عوامل نفسية وغريزية اجتماعية تبدو طبيعية ضمن قوانين المجتمع ومبادئ التربية الأسروية والانشداد المنفعل الذي يصل الى حد التفاخر التقليدي السائد، إلا ان توظيف هذه الظاهرة باشكالها السلبية ـ الآنفة الذكر ـ وبعض العصبيات المناطقية والصراعات المعلنة واللامعلنة في الوسط الديني، تؤدي في غالب الأحيان الى تكريس ظاهرة البيوتات والظاهرة الوراثية في ميدان الزعامة

او القيادة.

ويقول احد الكتاب في هذا الاطار ما يلي: ((وقد انجبت ظاهرة (الفئوية) هذه بمرور الوقت ظاهرة أخرى أكثر خطراً وهي ظاهرة (الأسرية) المعروفة في العراق بـ(الآولوية من آل) وهذه الظاهرة اكثر مما تتواجد في الأوساط الدينية والعلمائية، حيث تكتسب الأسرة مجداً رفيعاً في وقت من الأوقات فتمنحها الأوساط العلمية والشعبية احتراماً خاصاً يتزايد يوماً بعد يوم حتى يصل الى حد التقديس الذي يخرج عن حدوده الطبيعية في غالب الأحيان.

ولا يشكل هذا الاحترام والتقدير خطراً لو كان الأمر متوقفاً على العلاقات الاجتماعية السطحية فقط، بل يخرج الأمر عن كونه عادياً حينما يتقدم بعض أفراد هذه الأسرة خصوصاً أولئك الذين لا يمتلكون حضوراً فاعلاً في المجالات العلمية والسياسية ليتبؤوا مواقع مهمة وخطيرة في الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي وهذه بعيدة كل البعد عن امكاناتهم الذاتية والموضوعية على حد سواء وهكذا يصاب الوعي الاجتماعي لكلا الطرفين (أفراد هذه الأسر والمجتمع الذي يعيشون فيه) بمرض اجتماعي خطير وهو الاهتمام المتزايد بعناوين الشكل الخارجي على حساب المضمون الحقيقي لهؤلاء، ومن ثم يصرف النظر في غالب الأحيان عن التدقيق والمحاسبة في مسألة التطبيق الكامل للفكر الأخلاقي من خلال الممارسة الفعلية في الوسط الاجتماعي))[٤١].

إذ ان المراجع الذين ظلموا تاريخياً في سياق هذا الجو الصراعي مثل بيت الخالصي والبغدادي وآل كاشف الغطاء والجزائري وغيرهم، سيندفع ابناؤهم شعورياً أو لا شعورياً الى الدفاع عن اجدادهم وآباؤهم المراجع المظلومين الأمر الذي يظهر الصورة، في ردة فعل لا تخرج هي الأخرى من تكريس الانطباع الوراثي - الأسروي - العوائلي، والحال ان هذا الواقع بفعله الوراثي ورد الفعل

---

(٤١) عبد الرحمن الوائلي، ((مدخل لمنظومة القيم الاجتماعية في المهجر، دراسة استطلاعية))، ((دراسات عراقية)) العدد (٦).

الوراثي عليه سيزيد من تعقيد المسألة القيادية، وتحريرها من هذا الاطار اللامشروع، الى اطارها الإسلامي الذي يتأسس على الكفاءة والمؤهلات الذاتية الفكرية والمعرفية والقيادية بما تتطلبه من اندكاك مع الأمة.

ولعل أبرز الذين جسدوا محاربة ظاهرة الزعامة الوراثية تجسيدا هائلا ومؤثرا وفعالا في العصر الراهن، وربما تاريخيا، ليس عبر الخطاب النقدي لهذه الظاهرة، وانما عبر السلوك العملي، هو الإمام الخميني الراحل، حيث جسد مبادئ الإسلام الصحيحة في بادرة نادرة من نوعها، وذلك عندما وضع بعض القيود على حركة ابنه السيد احمد الخميني في مواقع الدولة الإسلامية، وعندما أوصى بأنه لا يملك مالا شخصيا يرثه الأبناء، وان كل ما يملك انما يعود الى خزينة الدولة الإسلامية. وعندما بادر الى وضع السيد حسين الخميني ابن السيد مصطفى الخميني في السجن لفترة محدودة، لأنه قدر انه تدخل في امور هي خارج صلاحيته. وإذا كانت هنالك نماذج مرجعية - قيادية عديدة في تاريخ التشيع جسدت هذه الضوابط الإسلامية، فأن نموذج الإمام الخميني يبقى على رأس وقمة هذه النماذج بحكم الحجم الهائل المغري للزعامة التي تمتع بها.

ان ما يثير الاستغراب في مسألة الزعامة الوراثية في الساحة الشيعية انها تمرر في سياق من التناقض الحاد مع الأصول والمبادئ الإسلامية وايضا مع سياق الاعتراضات الشيعية على السنة في مسألة الزعامة، وكونها بسبب معاوية بن أبي سفيان اصبحت وراثية، وتحولت الى ملك عضوض، ولقد عنونت المعارضة الشيعية للخلافة والطعن بمشروعيتها على طول التاريخ، بسبب هذا المبدأ الوراثي في الحكم الذي ينافي تعاليم الإسلام ووصايا الرسول الأكرم (ص)، والأغرب من كل ذلك ان هؤلاء الذين يعملون بمنطق وراثة المرجعية هم الأكثر طعنا ولعنا لمعاوية، بسبب هذه السنة الوراثية التي سنها للحكم في الإسلام، فهم يلعنون المبدأ ومؤسسه ويعملون بنفس المبدأ في مفارقة تبدو انها الأكبر من التوصيف. كما انهم الأكثر استئثارا بالأموال وجمعها، كظاهرة كان لها جذر تاريخي

وتطور الى ماهو عليه الآن، جذر له علاقة بالإنكليز ((خيرية اوده)) التي كانت توزع أموالها على بعض المعممين الذين يتعاونون مع الحكم البريطاني. ونختم هذه الفقرة بنص مقالة توضح هذا الجذر التاريخي لما يتعلق بظاهرة المال ومصادره نشرت في العام ١٩١٨م. لعلها تصلح ان تكون أرضية في رصد مسار هذه الظاهرة وتطور اشكالها وازماتها بين ما يسميه الشهيد مرتضى مطهري ((ضغط التجار)) المالي على المرجعية، وضغط الإنكليز التاريخي من خلاله على قرار المؤسسة الدينية ونص المقال كالتالي ((لا يخفى على الجميع ما حصل بالنجف الأشرف مؤخراً من المناقب التي دفعت الحكومة الى استعمال السلطة العسكرية لإخمادها.. وقد رأى حضرات علماء النجف الأشرف ومشايخه وأعيانه وتجاره وأهاليه، انه من الواجب المقدس عليهم أن يعبروا عن شكرهم الخالص للحكومة... فاتفقت آراؤهم على اقامة حفلة عشاء في النجف.. فعقدوا حفلة باهرة في بيت جناب السيد عباس كليدار في الروضة الحيدرية في الساعة التاسعة في اليوم الثلاثين من آيار ١٩١٨ دعوا اليها جناب الحاكم العام وقائد جيوش الحلة .. ولما ازفت الساعة التاسعة أقبل جناب الكابتن ولسن نائب الحاكم العام بصحبة الكابتن بلفور حاكم الشامية والكابتن بروثور حاكم أبي صخير والكابتن كرين هاوس حاكم النجف والكابتن فينشر حاكم الكوفة..فاستقبلهم خارج البلدة حضرة السيد هادي نقيب الأشراف وحضرة السيد عباس الكليدار وأتيا بهم الى محل الحفلة، حيث كان بانتظارهم جميع علماء ومشايخ النجف والمندوبين من تجارها وسكانها.. ولما استقروا قابل حضرة المجتهد الحاج محمود اغا الهندي تحيات جناب نائب الحاكم العام والكابتن بلفور وسائر المدعوين، برد السلام وقال: لما كنت نائباً عن حضرة آية الله السيد محمد كاظم اليزدي ابلغكم تشكراته واعتذاراته عن حضور هذا الحفل الكريم لعجزه وعدم تمكنه من المجيء من الكوفة الى النجف الأشرف. ثم عبر حضرة المجتهد الشيخ جواد صاحب الجواهر عن تشكراته القلبية وقال: ينبغي علينا جميعاً أن

نشكر الباري. ثم كلف حضرة المجتهد الآغا محمود حضرة التاجر المهم والثري الشهير الحاج محسن شلاش بأن يقرأ خطابا كان قد أعده علماء ومشايخ وأعيان وتجار بلدة النجف. ثم ارتجل الحاج محسن خطابا كان له أحسن وقع بالنفوس... ثم تقدم حضرات المجتهد اغا محمود والمجتهد الشيخ جواد صاحب الجواهر والسيد هادي نقيب الأشراف والسيد عباس الكليدار والحاج محسن شلاش والسيد مهدي السيد سلمان والسيد محسن أبو طبيخ والشيخ علوان الحاج سعدون والشيخ عبادي، واخذوا بيد جناب الكابتن بلفور، وأوقفوه وسط الردهة وقلدوه سيفا من ذهب علامة للنصر الذي احرزته وتحرزه الأمة البريطانية في جميع ميادينها..

وبعد ذلك قام حضرة الكابتن بلفور وتلى خطابا بليغا كان له أشد تأثير على القلوب. ولما انتهى من تلاوته .. قام حضرة السيد الكليدار وألقى كلمة وقد دل ذلك على أن سبب التشويهات المارة الذكر، كان مجرد حجة! وان المحاولات مستمرة لاضعاف سيطرة الحكومة، والحق ان موثرلي كان موفقا في معرفة السر في كل هذه التشويهات لأنها في الحقيقة كانت ردود فعل لمحاولة الإنكليز حكم العراق حكما مباشرا من قبلهم، وتعيين الحكام الإنكليز لهذا الغرض، وقد كانت المؤتمرات السرية والاجتماعات السياسية مستمرة في الثورة على الإنكليز، ومقاومة حكمهم في كل مكان في العراق، لذلك قرر الإنكليز تحرير حامياتهم في هذه المنطقة وفي النجف بصورة خاصة.

وفي أواخر عام ١٩١٧ وفي كانون الأول تسلم السر برسي كوكس في منطقة الفرات الأوسط تقرير ما يجب بخصوص تعيين المواقع التي يجب ان توضع فيها القوات العسكرية لتأمين حاجة الإدارة السياسية، ففي عصر الثلاثاء ١٩ صفر ١٣٣٦ هـ المصادف يوم ٤ كانون الأول ١٩١٧، وصل النجف برسي كوكس ومعه جماعة من ضباط الإنكليز عن طريق الفرات، وقبل وصوله ظهرت في سماء النجف طيارة انكليزية واطئة حامت حول النجف وعادت حوالي الساعة الثامنة

غروبية، أي بعد الظهر، وقد زار كوكس السيد اليزدي في الكوفة واختلى به قبل مجيئه إلى النجف. وقد مكث في النجف ساعتين قابل خلالهما جماعة من المعممين في بيت حميد خان، وفي مقدمتهم موزعو (فلوس الهند) ـ خيرية أودة ـ وكلهم عملاء. ثم عاد الى الكوفة بعد ان طلب الى رؤساء النجف الحربيين ان يقابلوه فيها. وكان يحاول أن يلقي القبض على عقبة أبو كلل هناك، كما اعتقد الحاج عطية نفسه وظن الآخرون، فحضر جميع الرؤساء عدا عطية وكاظم صبي، ففشلت خطة كوكس، وبالتالي فشلت الخطة في الفرات، لذلك أسر للسيد اليزدي على ما أشيع بأنه سيجهز حملة عسكرية الى النجف والفرات، وفعلا وصلت الى الكفل في أوائل ربيع الأول ١٣٣٦ أي في الأسبوع الثالث من كانون الأول ١٩١٧ طلائع جيش انكليزي))[٤٢].

اشكاليات (القيادة ـ المكان)

من الأزمات التي تجلت بشكل عملي خلال القرن العشرين في الساحة العراقية هي ما يمكن ان نطلق عليها ((أزمة علاقة القائد بالمكان)).. فهذه الأزمة لم يكتب عنها إلا ما ندر.. وما كتب لم ينطلق أساسا من دواعي دراستها بشكل أمين وحريص، انما كتب انطلاقا من خلفيات عنصرية وبأقلام غير اسلامية، وجاء ضمن اهداف ادارة الصراع مع الحالة الإسلامية بشتى اشكالها المرجعية والحزبية والتقليدية كما كتبت تاريخيا في الخطاب المعادي للشيعة بشكل اجمالي، وكما حصل مع نظام صدام حسين عندما لجأ في السنوات الأخيرة الى هذه الورقة وتظاهر بالبحث عن مرجعية شيعية عربية في محاولة منه لإدارة الحوزة العلمية، ومحاولة شقها ومن ثم السيطرة عليها، فهو في الواقع في استخدامه لهذه الورقة لم يكن مدفوعا بدوافع دينية ولا عروبية ولا محلية، لا

(٤٢) نشرت في جريدة ((العرب)) البغدادية الضالعة في ركاب الإنكليز، تحت عنوان ((حملة تاريخية في النجف)) نقلا عن كتاب ((جهاد السيد البغدادي)).

بل انه يدرك ان القيادة الإسلامية- العربية وحسب التجربة التي عاشتها - هي أخطر عليه من غيرها من القيادات اللاعربية لأسباب متعددة ويكفيه في هذا الاطار تجربة الصدر الأول ((العربي)) الذي خاض المواجهة معه الى النهاية ساحقا كل العروض والامتيازات والاغراءات التي قدمت له للحؤول دون الذهاب بخياره الإسلامي - الثوري - الإستشهادي الى النهاية. في حين ان ((زعيم)) الحوزة العلمية ابو القاسم الخوئي ((التركي الايراني))، ليس فقط انه لم يحرك ساكنا في اخطر لحظة من لحظات مواجهة الحركة الإسلامية والثورة الإسلامية في إيران.. بل انه سكت ازاء اعدام الصدر الأول وازاء الحرب التي شنها نظام صدام ضد ايران الإسلامية الخمينية وتراجعه في الانتفاضة الشعبية.. وبهذا استطاع هذا النظام ان يستثمر هذا السكوت استثمارا هائلا في داخل العراق وخارجه.

ففي داخل العراق أوحى النظام الحاكم للرأي العام العراقي الشيعي انه لم يكن في حرب ابادة ضد الإسلام والإسلاميين بدليل انه لم يقترب من ((زعيم)) الحوزة وخطه الإسلامي.. بل انه قام بتصفية ((جماعة)) ذات اتجاهات واغراض سياسية ((لا علاقة لها بالدين))!! ففي ظل تفاوت نوع ونضج الوعي لدى الرأي العام الشيعي العراقي آنذاك، كان من الممكن توظيف واستثمار سكوت ((الخوئي)) في تعطيل أي دور ثوري - احتجاجي محتمل لشرائح مهمة من الشعب العراقي على اعدام الشهيد الصدر الأول والآلاف من أبناء الحركة الإسلامية في العراق إذ ان الشكل الأكبر والمهيمن للوعي الشيعي آنذاك كان نابعا من الارتباط الجدلي التقليدي في بناه الثقافية مع سياقات حركة ((المرجع الأعلى))، لذلك فان كثيرا من العراقيين ترددوا عن الانخراط في دعم العمل الإسلامي في العراق في تلك اللحظة انطلاقا من السؤال التقليدي الذي كانوا يرددونه وهو ((لماذا لم يتحرك الخوئي بوجه السلطة؟)) فحركة القائد الأعلى أو المرجع الأعلى بالنسبة لهم كانت المؤشر الأساسي الذي يعطي المواجهة مع هذه

السلطة صفة الشرعية التي تحدد الانخراط فيها أو عدم الانخراط.

أما خارجيا فالنظام الحاكم في العراق استثمر سكوت ((الخوئي)) الى أبعد الحدود في مسألة الحرب العراقية ضد الجمهورية الإسلامية في ايران، فهذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات والتي سيق فيها مئات الآلاف من شيعة العراق انطوت على كارثة مرعبة عندما بدت عمليا على انها ((حرب شيعية - شيعية))، وعندما كانت هذه الآلاف البشرية الشيعية العراقية أمام حالة من الضياع في الموقف الشرعي - الفقهي في المشاركة او عدم المشاركة في هذه الحرب. إذ ان ثقافة الإنسان الشيعي او قل قلقه ازاء القضايا المصيرية لا تحسم بالمعطيات والتحليلات والرؤى المادية التي تصنع قناعته او عدم قناعته في المشاركة في الحرب، بل لا بد له من جرعة دفع دينية تقتل كل الذرائع والتردد في داخله، وتعطيه قوة داخلية في الترجيح واتخاذ القرار المصيري، لابد له من جرعة ((الفتوى)) الواضحة - الصريحة من ((المرجع الأعلى)) التي تحرم عليه قتال ايران الإسلامية الثورية - الخمينية لكي يحسم خياره على ضوء دينه الموروث، صحيح ان هذه الفتوى قد لا تقلب الطاولة على السلطة، وقد لا تفعل مفعولا سحريا في تعطيل الانخراط الشيعي الكلي في الحرب، ولا يكون مفعولها مفعول ضغطة الزر المعطلة أو الموقفة بانتظام وبشكل فوري لهذا الانخراط.. الا انها بكل تأكيد سيكون لها دور استراتيجي هائل في تغيير مجرى الأمور بالنسبة للسلطة، فمثل هذه الفتوى قادرة على ان تفعل جزئيا على أقل تقدير في العقل الجمعي للمقاتلين الشيعة على جبهات القتال، وقادرة بالتالي على ان تسحب أي مشروعية للحرب تدعيها السلطة العراقية وقادرة على ان ترفع سقف المواجهة معه بشكل فعال ومؤثر، وقادرة على تقصير عمر الحرب وسيكون لها دور في دفع هذه السلطة الى اعادة حساباتها، ومن ثم ايقاف كل التداعيات التي رتبها استمرار هذه الحرب لثماني سنوات.

لقد استثمرت السلطة في العراق غياب هذه الفتوى استثمارا مذهلا في ادارة

الحرب ضد ايران الإسلامية بكادر بشري قتالي شيعي ضائع في جزء منه في موقفه الشرعي ولم يتسن له ان يحسم تكليفه وقلقه الشرعي بمثل هذه الفتوى التي تحرم عليه القتال بوضوح وجرأة في الحرب، ولا نقول فتوى جهادية ضد السلطة التي اعدمت الصدر الأول.

وخارجيا أيضا فان سكوت الخوئي انذاك كان فاعلا ايجابيا للسلطة باتجاه ثالث، لا يقل تأثيرا في ادارة المواجهة عن الاتجاه الشيعي المحلي وعن اتجاه الموقف من الثورة الإسلامية في ايران والحرب ضدها، فهذا الاتجاه الثالث كان له شقان، شق المحيط الشيعي الخارجي الذي لا يعرف بدقة تفاصيل المواجهة داخل العراق بين السلطة والإسلام الحركي - الثوري بزعامة الصدر الأول، والشق الإسلامي العام الذي يشترك مع الشق الأول في ضبابية الصورة داخل العراق، فلقد كان مهما لنظام صدام حسين ان يمرر اعدام الصدر الأول وآلاف الحركيين بعيدا عن اسماع ومعرفة الشيعة والمسلمين خارج العراق، وهذا ما نجح به الى حد كبير، إذ ان استمرار عمل الحوزة الدينية التقليدي وانتظام دروسها بوجود واشراف زعيمها الأكبر كان يعطي انطباعا واضحا لكل طلاب العلوم الدينية الوافدين على النجف الأشرف من دول الخليج والهند وباكستان والصين ودول اخرى، ان الأمور بين السلطة و((الوجود الإسلامي)) في العراق تسير بشكل ((طبيعي)) وان ما ((تدعيه)) ايران الإسلامية او الحركة الإسلامية خارج العراق ((لا يعكس الحقيقة))!!.

لا سيما وان السلطة كانت تعزز هذا الانطباع باجراءات اخرى ذات ادعاء اسلامي مثل المؤتمرات الشعبية الإسلامية التي تعقدها سنويا، وخطواتها التقاربية القسرية باتجاه رموز الحوزة الدينية واكراههم على المشاركة عبر شاشات التلفزيون في الاحتفالات او الزيارات الرئاسية .

ان عربية او عدم عربية المرجع الأعلى في العراق من حيث المبدأ قد تكون لا دخل لها في بلورة القناعة الفقهية له التي تحدد موقفه السياسي من التيار

الإسلامي السياسي الحركي والعلماني ومن السلطة الحاكمة، ومن الممكن ان يكون ((المرجع الأعلى)) عربيا إلا انه قد يتخذ نفس مواقف اية الله الخوئي السياسية، وقد يكون المرجع غير عربي ولكنه يخوض الحدث السياسي والثوري في الساحة التي يقيم فيها في بعض الحالات ولعل تاريخ العراق السياسي، لا سيما في بداية تأسيس دولته الحديثة خير شاهد على ذلك، حيث ان المرجع الأعلى محمد تقي الشيرازي الإيراني لم يمنعه انتماؤه الجغرافي عن ممارسة دوره في العراق في تلك المرحلة التاريخية. وهذا ما ينسجم تماما مع الاطار الشمولي للرؤية الإسلامية والفهم الإسلامي.. فرسالة الإسلام العالمية من حيث المبدأ تجعل من الحديث في هذا المجال أمرا عبثيا ومفروضا في بعض الأحيان، كما أن حركة هذه الرسالة التاريخية في المجال العملي تكرس هذا الاعتقاد.. وعالمية الإسلام ورسالته اللاتفريقية في العرق والقومية والجغرافيا لا تحتاج الى تاريخ أكثر من ألف سنة من التجربة العملية للتدليل عليها، فهي عالمية راسخة مع امتداد الزمن في الوعي الإسلامي والشيعي، لأنها راسخة في النظرية، ولأن الإيمان النظري بالإسلام لا يكتمل إلا من خلال هذه العالمية، ومن داخل الواقع العراقي انذاك الشهيد الصدر الأول بالإمام الخميني انطلاقا من هذه العالمية، والتحم التيار الإسلامي العراقي الحركي سياسيا وعاطفيا وثوريا مع ثورته انطلاقا أيضا من ذات العالمية والشمولية، ونموذج أحداث العام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ في العراق تعبر بشكل واضح عن مقاييس الفرز، فالعراقيون الذين انخرطوا في تيار ثورة الإمام الخميني قادة وكوادر في غالبيتهم كانوا عربا ولم تتحول لديهم هذه العروبة أو العراقية الى قيد يعرقل خيارهم الفكري الثوري، أما الآخرون الذين تفرجوا أو سكتوا قادة وكوادر تقليديين لم تكن فارسية أو ايرانية بعضهم تمنعهم من عدم الالتحاق بتيار الثورة الإسلامية في ايران او عدم الأضرار بها بشكل من الأشكال.

وعليه فان القياس الأعلى والأساس الثابت في هذا الاطار لا علاقة له

بالانتماء القومي والوطني في التاريخ القريب والبعيد والمستقبل.. انما هو مقياس يركز في المبدأ على النظرية الإسلامية ذات الصفة العالمية الشمولية الكونية.

رغم كل ذلك، ورغم ان نظام صدام حسين يدرك هذا المعنى ومع ان تجربة الشهيد الصدر الأول وآية الله الخوئي بتفاصيلها المتقدمة كانت مثالا حيا امامه، استطاع ان يستثمره في ادارة المواجهة، إلا انه عاد لأهداف أخرى أن يحرك ورقة المرجعية العربية واللاعربية، ومن هنا ينبع السؤال الخطير والحساس والمهم في هذا الاطار: وهو لماذا اختارت السلطة في العراق ان تلعب ورقة المرجعية العربية ـ العراقية علنا رغم ان مصالحها الحقيقية كمنت ـ ولو مرحليا ـ بمرجعية غير عربية ولا عراقية؟ اما السؤال الآخر الذي يترتب على السؤال الأول فهو يكمن في الآثار العملية لاستخدام هذه الورقة على الخطاب النظري في الواقع الإسلامي العراقي.

ان ما يتعلق بأهداف السلطة فواضح انها ـ أي السلطة ـ كانت تهدف في مرحلة مغايرة عن مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية ان تحتوي المد الإسلامي الكبير الذي شهده الشارع العراقي، وذلك من خلال اختراق المؤسسة الدينية والتلاعب بأقطابها القيادية والحؤول دون أي احتمال في بلورة اتجاه قيادي من داخلها وخارج سيطرتها يقود هذا المد الإسلامي في لحظة من العنف والقلق الذي تعيشه السلطة والذي قد يباغتها في انفجارات أو تحولات جذرية خارج سيطرتها. ولقد أفشل مخططاتها ومشروعها هذا الشهيد محمد صادق الصدر بذات الورقة التي استخدمتها دون أن يخرج عن اسلامه العالمي كما أريد لأعدائه ـ ان يقولوا.. انما ليجسد المسؤولية الإسلامية الأصيلة في هذا الاطار لأن عالمية الإسلام يجب ان لا تلغى ضمن الأولويات، أولوية القيادة الإسلامية الوطنية، كما يفترض ذلك الإسلام في مصادره القرآنية.

أما باتجاه الآثار فان استخدام السلطة لورقة المرجعية العربية واللاعربية زاد من تكريس اشكالية حقيقية مسكوت عنها من قبل الإسلاميين لحساسية وهمية

ومفتعلة .. وهي اشكالية علاقة القائد بالمكان. فإذا نزلنا من مستوى المبدأ العام الذي عبرنا عنه بعالمية الإسلام الى مستوى التفصيلات والأولويات، فلا يبدو الأمر شاذا ومتناقضا ومتضاربا في فهم هذه الاشكالية النابع من الواقع الميداني وحتى من النص النظري، فميدانيا لا يختلف اثنان في أولوية المكان بالنسبة للقائد الديني لكي يمارس دوره ـ مهما كان هذا الدور ـ وبالأصح أولوية الانتماء للمكان الذي يتواجد فيه القائد..

ولقد تكرس هذا الفهم بشكل أكبر عمليا في القرن المنصرم مع بروز الدولة القطرية واختفاء الكيانية المركزية الإسلامية وما فرضه كل ذلك من حدود جغرافية بين اجزاء العالم العربي والإسلامي وفي العراق بالذات باعتباره مركزا تاريخيا للتشيع وحاضنة علمية ـ فقهية مركزية له برزت اشكالية ((القائد ـ المكان)) في وقت مبكر من القرن المنصرم حيث تجلت الحالة الثانية للاشكالية، وهي حالة الشروط المفروضة على حركة القائد الديني فيما لو كان انتماؤه الجغرافي من خارج العراق.

وكان إبعاد ((العمالقة الثلاثة)) الخالصي الكبير والأصفهاني والنائيني، ومن ثم عودة الأخيرين المشروطة الى العراق وبقاء الأول منفيا في ايران حتى وفاته رافضا العودة المشروطة، كان هذا الابعاد والعودة تجسيدا واضحا لهذه الاشكالية في آثارها على حركة القائد وخياراته الثورية والفكرية، ومن ثم تداعيات هذه الآثار على فهم الأمة للإسلام ودورها الثوري الرسالي.

ولم يلتفت الفكر الحركي الإسلامي في العراق الى هذه الاشكالية ولم يعالجها في أي من ادبياته خلال اكثر من خمسة عقود زمنية على انطلاقته وذلك:

أولا: إما لأن واضعي هذا الفكر قد اخذوا أولوياتهم التأسيسية بنظر الاعتبار وكان همهم الأساسي ينصب على انتزاع مشروعية عملهم ((الحركي والحزبي)) الذي كان جو المؤسسة الدينية يرفضه ويعتبره عملا لا مشروعا.

ثانيا: وأما لحساسية الموضوع المفرطة التي لا يتحمل إثارتها الرأي الشيعي العام الذي لم يكن بمستوى من النضج الكافي أو الوعي الكافي بخلفيات هذا

الموضوع وأسبابه.

ثالثا: وإما بسبب الاعتقاد بان المستقبل كفيل بحل هذه الاشكالية في ظل ثقة التأسيس والانطلاق والاندفاع في وتيرة العمل الحركي التي ستحسم هكذا اشكاليات دون الحاجة الى التورط فيها.

رابعا: وإما بسبب الخوف من الخط التقليدي الآخر المتأهب دائما للتشكيك والاتهام والتسقيط لكل طرح فكري او عملي على علاقة بالفهم الإسلامي التجديدي والتغييري والثوري والسياسي للإسلام. وقد يكون هذا السبب الرابع سيفا مسلطا على رقاب المفكرين والمثقفين والكتاب تاريخيا وآنيا، فمع ان اشكالية علاقة ((القائد بالمكان)) هي في الواقع لا علاقة لها في أي طرح اسلامي لا بالفارسي ولا بالعربي ولا بالتركي، ولا بالعنصرية ولا بالقومية إلا ان الولوج فيها اسلاميا دونه أكثر من خط احمر ويعتبر من المحرمات التي لا يمكن الاقتراب منها، ولقد خاض فيها نظام صدام حسين ليساعد ذلك على اتهام كل من يخوض فيها بالمروق وربما العمالة!! ويشير إليها أحد أولاد المراجع بطريقة لا تخلو من الاستهداف المباشر لأي طرح ينظر لهذه الإشكالية، أي إشكالية القائد ـ المكان(٤٣).

---

(٤٣) يشير عبد المجيد الخوئي في مقالة منشورة باسمه في جريدة الحياة اللندنية بعنوان ((فلنعمل على تحرير المرجعية الشيعية من التأثيرات الخارجية وذيولها)) يشير الى اشكالية القيادة ـ المكان بالقول ((كما تجدر الإشارة هنا أيضا ما يجري حاليا في العراق بعد وفاة الإمام الخوئي الراحل، من محاولات مستمرة في الضغط السياسي على طلبة العلوم الدينية للتأثير على عملية اختيار المرجع الجديد ودعم كفة مرشح الدولة ووضع الإمكانات المادية ومواردها في خدمة الترويج لمرشحها والضغط للتأثير على استقلال عملية اختيار المرجع الأعلم الجامع للشرائط، بحيث تحاول الدولة العراقية دعم كفتها بالتأثير القومي حيث ان جل المراجع العظام المرشحين يتحدرون من أصل غير عربي، ويحاول العراقيون دعم مرشحهم على أساس القومية كونه من أصل عربي، كما ان الإيرانيين او غيرهم من اللبنانيين والافغانيين يفضلون تأييد المرشحين الى هذا المقام من قومياتهم)). ((الحياة)) ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ العدد (١٠٨٦٣). لاحظ هنا ما هو المقياس الذي على ضوئه يتحدث ابن الخوئي بحديثه هذا.. اللهم إلا إذا كان هو (مجيد الخوئي) المقياس الذي يحدد (المراجع العظام) من أصل غير عربي، دون سواهم غير (العظام) الذين هم من أصل عربي..

ان الانتماء للمكان وما يعطيه هذا الانتماء من قوة ارتباطية اضافية به هو سنة طبيعية من سنن الوجود والتاريخ وبديهية من بديهيات العقل والمنطق وأمر اقرته الأديان السماوية، ولا سيما الدين الإسلامي .. وهو لا يتعارض بأي صورة من الصور مع عالمية الرسالة وشمولية الهدف وانسانية المبدأ، ومع ذلك فان للمكان في الإسلام اعرافه وثقافته وبيئته وتكوينه الاجتماعي الخاص الذي يأخذه الإسلام والفقه الإسلامي دائما بنظر الاعتبار في أحكامه... وابن المكان الذي يهضم بشكل تلقائي منذ النشأة كل تلك الأعراف والثقافة والبيئة والتكوين الاجتماعي سيكون الأقدر على ادارته والتفاعل معه والاندكاك فيه، ومن ثم فهم قضاياه وآليات الارتباط والتعامل داخلها وبإمكان كل وافد الى هذا المكان ان يتمثل كل ذلك بدرجة أو بأخرى وبمستوى أو بآخر في الظروف الطبيعية، إلا ان الاشكالية تبرز مع بروز الشروط والتعقيدات التي تفرضها الحدود الجغرافية والقوانين واشكال السلطة السياسية العلمانية الحديثة على حركة الفقيه ـ القائد والتي تقيد حركته وخياراته، فهذا التقيد قد ينعكس على:

أولا: فهم المكان ومعرفته، فهذا الفهم يحتاج بالإضافة الى استلهام اسرار المكان وعلاقاته وقضاياه التقليدية والنشأوية.. يحتاج الى معرفة اكتسابية لا تأتي إلا بعد الاندكاك به والتفاعل اللا مقيد معه والتحرك ازاءه واستكشاف نقاط القوة والضعف ومراكز القرار والتأثير فيه وانماط العلاقات الاجتماعية.. وعندما تكون هنالك سلطة ما في هذا المكان تفرض قيدا هنا وقيدا هناك فان تحصيل هذه المعرفة سيكون أمرا بالغ الصعوبة ان لم يكن مستحيلا.

ثانيا: كما ان مثل هذه السلطة بطبيعتها ستتحول الى معرقل آخر لدور الفقيه باتجاه علاقة هذا الفقيه معها، وربما انطلاقا من هذا المعرقل يمكن فهم اسباب عدم تكافؤ علاقة الفقيه مع السلطة في العراق في بعض فترات القرن الماضي فلم تكن هذه العلاقة فعالة لصالح الفقيه، وفي حالة الفقيه العربي - العراقي فان غياب هذه الفاعلية يعود الى ثقافة ذات الفقيه التقليدية التي لا تسمح له في النظر الى هذه المسألة بمنظار عصري ومنظار المرحلة.. وانما ينظر لها بمنظار الموروث ((العدائي المتحفظ)) الذي يفضل القطيعة على العلاقة الفعالة.

أما في حالة الفقيه الآخر الذي لا ينتمي جغرافيا الى العراق فيضاف الى ثقافته التقليدية ان وجدت ابتزاز السلطة وتهديدها له بالتسفير من البلد او التلويح له دائما بإمكانية القيام بذلك، او ايصال رسائل مباشرة وغير مباشرة له بهذا المعنى من خلال تسفير بعض الطلبة غير العراقيين والذي حصل اكثر من مرة، وكل ذلك يعدم أي فرصة لعلاقة متكافئة بين الفقيه القائد والسلطة، وبالتالي أي فرصة لإمكانية التدخل في شؤون البلاد السياسية، أو في ممارسة العمل السياسي والاجتماعي.

هذا على الصعيد العملي والميداني، أما على الصعيد الإسلامي النظري فليس الأمر يقتصر على عدم وجود أي إشكالية نظرية في علاقة القائد بالمكان، لا بل ان التخلف عن عدم أخذ عنصر المكان في المعادلة القيادية القائمة على مبدأ الاسلام يعد تعطيلا للرسالة الإسلامية، واخلالا بأهدافها التبليغية، وانقلابا خطيرا على ((مبدأ القيادة)) - إذا صح التعبير - في الإسلام، هذا إذا ما اعتبرنا نظريا ان المجتهد هو القائد، فالنصوص القرآنية لم تهمل اطلاقا علاقة الفقيه الذي ينبغي ان يكون شيخ المبلغين ورئيسا لهم بالمكان، لا بل هي اشترطت الانتماء اليه، على رأي بعض مفسري آية النفر ((وما كان المؤمنين ان ينفروا كافة، ولولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذورن)) إذ يقول آية الله العلامة محمد مهدي شمس الدين في تفسير هذه الآية ((ان الاجتهاد واجب على الأمة الإسلامية مع ملاحظة انقسامها الى فرق، ويبسط هذا الوجوب على فرق الأمة بنحو الكفاية ويتحقق الامتثال بقيام طائفة من كل فرقة بالنفر والتفقه))[٤٤].

((ولا يبعد استفادة عدم كفاية وجوب مجتهدين في شعب من الشعوب الإسلامية لسقوط وجوب التفقه عن سائر الشعوب الإسلامية، بل يجب على كل شعب (فرقة) مسلمة ان يكون منه نافرون متفقهون (مجتهدون)، لأن الأمر

---

(٤٤) محمد مهدي شمس الدين، ((الاجتهاد والتقليد، بحث فقهي استدلالي مقارن))، ص٩٢، المؤسسة الدولية للطباعة والنشر ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ط١

في الآية الكريمة وارد وبنحو العموم الاستغراقي (.. كل فرقة..) فلا يتحقق الامتثال بنفر طائفة من فرقة واحدة أو أكثر إذا لم ينفر فرقة من جميع الطوائف..

وعلى هذا فهل يعتبر في النافرين ان يكونوا من نفس الفرقة بحسب القومية والنسبة، فيجب ان ينفر عرب من العرب وفرس من الفرس واتراك من الأتراك، وهنود من الهنود، أو يكفي ان يكون النافرون من المقيمين بين تلك الفرقة وفي موطنها وان لم يكونوا منها، فإذا كان عرب بين الفرس ونفروا أو فرس بين العرب ونفروا، يتحقق امتثال التكليف بالنسبة الى الفرس في المثال الأول والعرب في المثال الثاني وان كان النافرون من غير بني جلدتهم لكفاية اقامتهم بينهم وعلى أرضهم؟

احتمالان.. مقتضى قوله تعالى (من كل فرقة منهم) هو اعتبار ان يكون النافرون من نفس الطائفة ومن نسلها بحسب القومية، إذ لا يصدق على العربي المقيم بين الفرس انه منهم وان كان مقيماً فيهم، وكذلك الفارسي المقيم بين العرب والمسألة بحاجة الى مزيد من التأمل.

وعلى تقدير البناء على هذا، فهل يعتبر أيضاً أن يكون النافرون من نفس (شعب/ قبيلة) المكلفين، فلا يتحقق امتثال بني تميم مثلاً إذا كان النافرون من طي، ولا يتحقق امتثال العراقيين إذا كان النافرون مصريين مثلاً فلا يكفي انتماء الجميع الى العربية أو الفارسية أو التركية، بل لابد ان يكون النافرون (الطائفة) من سنخ الانتماء الخاص (للفرقة)، ولا يكفي مجرد اشتراكهم في الانتماء العام (العربية أو الفارسية أو التركية) .. أو يكفي مجرد الانتماء العام الى عنوان القوم (الفرقة).

مقتضى قوله تعالى (من كل فرقة منهم) هو اعتبار الانتماء الخاص وعدم الاكتفاء بالعام، إذ ان بني تميم ـ مثلاً (فرقة) فلو نفر جماعة من طي لا يصدق عليهم عرفاً أنهم منهم، والمصريون مثلاً ـ فرقة، فلو نفر جماعة من العراقيين لا يصدق عليهم عرفاً أنهم منهم وهكذا، والمسألة بحاجة الى مزيد من التأمل.وقد

وردت في تفسير الآية الكريمة احاديث دلت على وجوب التفقه))[٤٥].

ثالثا: ان مثل هذا الابتزاز مثلما يفعل فعله في العلاقة مع السلطة أو امكانية العمل السياسي والتدخل في الشأن السياسي، فانه يفرض على الفقيه القائد ((المرجع الأعلى)) قطيعة مع الأمة، ويعطل دوره الاجتماعي، ويحدد اهتمامه وعلاقاته داخل حدود المؤسسة الدينية، وإذا ما تجاوزت هذه الاهتمامات والعلاقات هذه المؤسسة، فتجاوزها يبقى روتينيا حذرا غير فعال، ويتحاشى الاحتكاك بكل ما تعتبره السلطة خطا احمر على حركة الفقيه ـ القائد. وكل ذلك لا يدخل في باب الافتراض .. انما هو ما حصل فعلا في العراق مع بعض المراجع غير العراقيين، فهو إذا ما حصل تاريخيا مع الاصفهاني والنائيني، فهو حصل مرة أخرى مع الخوئي، وحتى مع السيستاني كـ(مرجع أعلى) الذي احتل مكان الخوئي.

ان مناقشة هذه الاشكالية ((القائد ـ المكان)) لا يدخل اطلاقا في اطار النزاعات العنصرية او التفريقية بين المسلمين.. انما هو ينطلق من واقع له تأثير فعلي على مسار العمل الإسلامي في العراق وفي أي مكان آخر، الا ان ((تحريم)) التعاطي معها جاء من توظيف العدو لها من جهة، ومن اغراض ونوايا بعض حواشي المراجع التي تشن أقذر الحملات الاتهامية ازاء كل من يطرح اشكاليات العمل الإسلامي السياسية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وليس هذه الاشكالية فقط.

وإذا كانت هذه الاشكالية هي ليست الوحيدة المسؤولة عن قوة وضعف العمل الإسلامي، فانها بالتالي واحدة من الاشكاليات المهمة والتي لا يدخل نقاشها في الحيز الشخصي، ولا يتعلق بالاسم بذاته ((الأصفهاني، النائيني))، انما يدخل في اطار ((المرجع الأعلى)) كموقع للقيادة ((الروحية)) التي ينبغي ان تكون قيادة سياسية واجتماعية أيضا.. وكيف ننتشل هذا الموقع من حالة اللا تأثير الى حالة التأثير في المكان وإزاء السلطة وإزاء الأمة إذ ان:

---

(٤٥) المصدر السابق ص٩٣

((الانتماءات القبلية والعشائرية، أو حتى المناطقية، فهي قضية طبيعية، إذ أن الإنسان يولد في عائلة أو قبيلة معينة وفي مدينة معينة، وهذه قضية ليست اختيارية، فهو لم يختر أبويه ولا عشيرته ولا حتى مسقط رأسه، والإسلام لم يعتبر هذه القضية من المسائل السلبية، فالله سبحانه وتعالى يقول: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)، فالتوزيع على شكل عشائر وقبائل وشعوب هو من جعل الله سبحانه وتعالى، ومن إرادته في خلقه. فالقضية بحد ذاتها ليست سلبية، بل العكس، فـ(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) هي مقياس لكل البشر، ولا تعني التخلي عن القومية أو القبيلة أو المدينة أو القرية التي ينتمي إليها الإنسان، ولكن على أن لا تكون العلاقة مع هذه الانتماءات علاقة عاطفية. في ذلك سئل الرسول الأكرم (ص): هل من العصبية أن يحب الإنسان قومه؟ فقال: (إنما العصبية أن ترى شرار قومك أفضل من خيار غيرهم). إن هذه قضية إنسانية عامة، فالإنسان الخير مهما كان انتماؤه هو أفضل من الشرير))[٤٦].

((والحقيقة أنه حتى أحزابنا لم تعمل على مثل هذا التأصيل فالأحزاب الإسلامية لكي لا تتهم بأنها قومية أو اقليمية يغيب لديها البعد الوطني. نحن شيعة عراقيون، لقد ضاعت لدينا القضية الوطنية بحيث تحول المكون الوطني في شخصياتنا مفهوما ذا بعد سلبي والحال أن الأحزاب الإسلامية في الساحة العربية لا تتنكر لثوبها الوطني أبدا، والاتجاهات والتيارات الإسلامية على الساحة الإيرانية كذلك تحتفظ بمكوناتها الوطنية. الإسلاميون في مصر يحضر عندهم البعد المصري، الاتجاه الإسلامي في تونس، الإسلاميون في الجزائر أو في المغرب، إلا نحن العراقيين!

إن جذور هذه القضية تكمن في أن مصدر التوجيه الفكري والعقائدي لا

---

(٤٦) سامي العسكري، ((ندوة قلق الانتماء لدى الإنسان العراقي، مدخل لقراءة في المهجر))، ((دراسات عراقية))، العدد (١٨) آب ٢٠٠١

ينتمي إلى التربة العراقية. لقد أكد النبي (ص) على الانتماء الوطني والانتماء إلى الجغرافيا، فهذا النسب الجغرافي التاريخي للتراب فيه جانب روحي لا يمكن للإنسان أن يتخلى عنه. في المدينة المنورة كان (ص) يتذكر مكة المكرمة ويحن ويتطلع إليها، بل يسأل حتى عن بعض خصوصياتها وتفاصيلها من المسافرين.

إن مرجعياتنا المعاصرة هي مرجعيات من خارج الحدود، وعليه تترتب الولاءات إلى خارج الحدود. الإسلامي مرجعياته خارج الحدود، والقومي مرجعياته خارج الحدود، والماركسي مرجعياته خارج الحدود فإذا جد الجد، وأصبح عليكم أن تختاروا قراراً للعراق لا دخل لأحد فيه طغى الخطاب الذي يتحدث عن أن المنحى العقائدي هو فوق كل الاعتبارات، ولكن أمام الأمر الواقع أصبحنا نعاني من هذه المشكلة))[47].

ان المثقف العراقي المهجري الإسلامي بدأ للتو يشعر بضرورة اثارة هذه الإشكالية اشكالية القيادة والمكان، إذ بالإضافة الى تلك النصوص المتقدمة يقول نص آخر ((وجد الاسلاميون الشيعة (مؤسسات مرجعية وحركات سياسية) في العراق امتداداً طبيعياً للعالم الاسلامي وهم بهذا يكونون قد اكدوا على المكون الاسلامي في الثقافة العراقية باعتباره الجوهر التأسيسي الذي ينبغي ان تنطلق منه أية عملية توصيف للهوية العراقية والبنية الفكرية للوطن العراقي.

لقد تماهت المؤسسة المرجعية الشيعية وتبعها في ذلك الكثير من الحركات الاسلامية الشيعية مع هذا الجوهر وجعلته مصدر خطابها الفكري ووسيلة تواصلها مع المواطن العادي. لم يقتصر التماهي مع هذا الجوهر على التوحد مع محتوياته الفكرية بالصورة التي فهمها العقل الشيعي تاريخياً بل تعدته الى تبني اشكال التواصل وصيغ التفاعل مع المحيط الاجتماعي العراقي من التي ساهمت تاريخياً في ابراز محتوى هذا الجوهر وتفعيله اجتماعياً وسياسياً في سياق

---

(٤٧) ابراهيم العبادي، ((ندوة قلق الانتماء لدى الإنسان العراقي، مدخل لقراءة في المهجر))، ((دراسات عراقية))، عدد (١٨) اغسطس ٢٠٠١

مختلف.

بمعنى اخر، يبدو ان العمل المرجعي الشيعي، في جوانبه الأساسية افترض التماثل الإنساني في شخصية المؤمن بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان، الامر الذي عنى للفقيه الشيعي ان المتلقي العراقي المفترض للفكر الديني سيتفاعل مع مفردات هذا الفكر على نحو شبيه بتفاعل المسلمين في مكان اخر غير العراق او حتى في حقبة زمنية بعيدة))[٤٨]

الخطاب الوقعي

ان ازمة الخطاب الفقهي ((الرسائل العملية)) التي ترتبط بالفقيه تلازمها أزمة أخرى لا تقل خطورة عنها ترتبط بالقيادة الدينية الحركية ربما اكثر من ارتباطها بالفقيه، ولو ان الفصل النهائي بينهما أمر بالغ الصعوبة، وهذه الأزمة الثانية هي ما يمكن ان نطلق عليها بأزمة الخطاب الإسلامي الحركي التعميمي او المفاهيمي او التمجيدي الذي اشرنا اليه، فهذا الخطاب غالبا ما ينتمي الى الجانب النظري - التجريدي - التصوري اكثر من انتمائه الى الخطاب الذي يعالج القضايا العملية، ومتحركات الواقع، والتحديات الميدانية، إذ مرة أخرى نؤكد على ان الإسلام دين الواقع، لا دين الأفكار المجردة، لا بل ان قيمة هذه الأفكار تتوقف على التصاقها بالواقع واندكاكها فيه الذي نريد ان نغيره ..وبدون ذلك يصبح الكلام الحركي كلاما اجتراريا أو تكراريا او ترفيا او حالما، فشتان بين مقدار الجدوى في رسم الخط العام للأفكار، وبين مقدارها عندما يربط هذا الخط العام بمصاديقه الميدانية، وشتان بين ان ننادي بقيادة ثورية وان نتعامل عمليا مع قيادة لا تؤمن بالثورة والسياسة، او ان نسكت عندما يتصدى لها مجهول، متبعين سياسة الانتظار، انتظار توجيهات هذا القائد المجهول لكي نعطي موقفا ازاءه، فإذا

(٤٨) عقيل عباس، ((الهوية العراقية ضحية الأيديولوجيا)). ((دراسات عراقية)) العدد ١٨ آب ٢٠٠١

جاءت هذه التوجهات مع ما نطمح نكون قد ((أصبنا)) الهدف، وإذا لم تأت هذه التوجهات مع ((الخط العام المنظر له بالخطاب التعميمي - المفاهيمي)) نكون آنذاك قد وقعنا بكارثة، اما ان نتعايش معها تحت تبرير ((الأمر الواقع)) أو تحت شعار ((المصلحة العليا للإسلام)) أو تحت مقولة التعايش مع الممكن القائم.

والمثال على ذلك الخطاب السكوتي او التأجيلي او التعميمي نأخذ موقع ((المرجع الأعلى)) للشيعة الإمامية، إذ عندما تصدى الخوئي لهذا الموقع واحتله، ما هي الأدبيات الإسلامية التي قالها الوجود الحركي، أو العقل القيادي الحركي الإسلامي للأمة، كتوضيح متزامن مع لحظة التصدي عن شخصية الخوئي وتاريخها وأفكارها وجهازها، وقبل ذلك السيد محسن الحكيم، وبعد الخوئي السيستاني.

ان الكلام عن الخوئي او الحكيم او السيستاني لا يدخل في حيز الكلام الشخصي، أو كلام الصراعات او كلام ((الغيبة))، أو كلام ((الطعن بالعلماء)) - لا سامح الله - انما يأخذ هذا الكلام اهميته من اهمية الموقع وخطورته. ويأخذ الشخص اهميته من اهمية الموقع أيضا، وعليه يختفي هنا العنصر الشخصي، عندما التحدث عن الشخص بذاته، ويختلط الشخص بالموقع، وأي خطاب تعريفي بالشخص أنما يأخذ مشروعيته من خطورة الموقع وما يمكن ان يتحكم به هذا الموقع في مسار الأمة وحركة تفاعلاتها السياسية والفكرية والاجتماعية. فإذا أردنا ان نجري احصاء ما حول عدد افراد الأمة الذين يعرفون السيستاني في العراق مثلا، قبل تصديه للمرجعية، فما هي النتيجة التي نخرج بها؟ إذ عمليا لا توجد هنالك أدبيات قبلية للسيستاني حتى تستطيع الأمة ان تقرأها وتخرج بتصور واضح عنها، ولا يوجد خطاب حركي توضيحي، لا قبل تصدي السيستاني وفي لحظة تصديه ولا بعد التصدي، ولقد اخترنا السيستاني كمثال هنا، لأنه آخر من احتل هذا الموقع واحتله في زمن يفترض بالحركة الإسلامية وقياداتها انها استفادت من تجارب اكثر من خمسين عاما، فإذا كانت في أيام

الخوئي وايام الحكيم هي في بواكير الصيرورة وأواسطها، فأنها في لحظة السيستاني تجاوزت مراحل النضج المفترض، وكان ينبغي لها ان تعطي تصورا للأمة حول من احتل هذا الموقع الخطير. ولكنها حتى في هذه اللحظة ورغم خطورتها ومصيريتها بالنسبة للوضع الإسلامي والشيعي في العراق، فأن الحركة الإسلامية في العراق بكل فصائلها لم تتكلم لا من قريب ولا بعيد في هذا الإطار.

ان تغييب هذا الجانب في الخطاب الحركي الإسلامي العراقي نابع ربما من حساسية الموقع ((موقع المرجعية العليا)) فنلجأ الى تعميم الموقع على الشخص، في حين ان هذه الحساسية يجب استيعابها بشكل مقلوب، إذ ان حساسية الموقع يفترض لها ان تخلق الحساسية ازاء الشخص الذي يملأه .. الشخص بكل جوانبه الفكرية والسياسية والمعرفية والتاريخية، كما ينبغي ان تؤسس الى الضمانات ـ انطلاقا من حساسية الموقع ـ التي تضبط ملأ هذا الموقع بالأشخاص.. ولا يوجد ضمانة في هذا الإطار اكثر من ضمانة وعي الأمة، وبلورة الخطاب الحركي المطلوب للنهوض بهذا الوعي.

وبعبارة أخرى ينبغي ان تمارس الأمة حق الرقابة على هذا الموقع وغيره من المواقع الخطيرة، إذ لا يوجد شيء في الإسلام على التصاق بشؤون المسلمين يقع خارج حيز رقابة الأمة، ولعل تجربة إيران الإسلامية قدمت نموذجا واضحا في هذا الاطار خلال سنواتها الماضية، فهذه التجربة ولو انها في إطار الصيرورة التي لا تخلو من النواقص والأخطاء، إلا انها كانت صيرورة صحية من حيث احضار الأمة في الشأن القيادي من خلال الآليات الانتخابية، ولا يختلف الحال في ظل وجود الدولة الإسلامية أو في ظل عدم وجودها، ففي حال الغياب لا يكفي الكلام عن ((الانتخاب الطبيعي)) للمرجع، او ((البروز التلقائي)) له، وإذا كانت عملية الانتخاب صعبة ليس فقط لموقع ((المرجع الأعلى)) لا بل لأي موقع آخر، فان الضمانة عندئذ ستكون بتأهيل الأمة الى درجة من الوعي الفارز ..

الخوئي وايام الحكيم هي في بواكير الصيرورة وأواسطها، فأنها في لحظة السيستاني تجاوزت مراحل النضج المفترض، وكان ينبغي لها ان تعطي تصورا للأمة حول من احتل هذا الموقع الخطير. ولكنها حتى في هذه اللحظة ورغم خطورتها ومصيريتها بالنسبة للوضع الإسلامي والشيعي في العراق، فأن الحركة الإسلامية في العراق بكل فصائلها لم تتكلم لا من قريب ولا بعيد في هذا الإطار.

ان تغييب هذا الجانب في الخطاب الحركي الإسلامي العراقي نابع ربما من حساسية الموقع ((موقع المرجعية العليا)) فنلجأ الى تعميم الموقع على الشخص، في حين ان هذه الحساسية يجب استيعابها بشكل مقلوب، إذ ان حساسية الموقع يفترض لها ان تخلق الحساسية ازاء الشخص الذي يملأه .. الشخص بكل جوانبه الفكرية والسياسية والمعرفية والتاريخية، كما ينبغي ان تؤسس الى الضمانات ـ انطلاقا من حساسية الموقع ـ التي تضبط ملأ هذا الموقع بالأشخاص.. ولا يوجد ضمانة في هذا الإطار اكثر من ضمانة وعي الأمة، وبلورة الخطاب الحركي المطلوب للنهوض بهذا الوعي.

وبعبارة أخرى ينبغي ان تمارس الأمة حق الرقابة على هذا الموقع وغيره من المواقع الخطيرة، إذ لا يوجد شيء في الإسلام على التصاق بشؤون المسلمين يقع خارج حيز رقابة الأمة، ولعل تجربة إيران الإسلامية قدمت نموذجا واضحا في هذا الاطار خلال سنواتها الماضية، فهذه التجربة ولو انها في إطار الصيرورة التي لا تخلو من النواقص والأخطاء، إلا انها كانت صيرورة صحية من حيث احضار الأمة في الشأن القيادي من خلال الآليات الانتخابية، ولا يختلف الحال في ظل وجود الدولة الإسلامية أو في ظل عدم وجودها، ففي حال الغياب لا يكفي الكلام عن ((الانتخاب الطبيعي)) للمرجع، او ((البروز التلقائي)) له، وإذا كانت عملية الانتخاب صعبة ليس فقط لموقع ((المرجع الأعلى)) لا بل لأي موقع آخر، فان الضمانة عندئذ ستكون بتأهيل الأمة الى درجة من الوعي الفارز ..

وهذه مسؤولية العقل الإسلامي الحركي الذي يحمل لواء التغيير والتثوير، إذ على الخطاب التغييري والتثويري ان يضخ للأمة المعلومات والأرقام الكافية في المجال المقصود، وفي أي مجال آخر، لا ان يكتفي بالخطاب الإرشادي العام، أو اللغة التثقيفية ـ المفاهيمية المجردة.من هنا تأتي اهمية ما نسميه بالخطاب الرقمي بديلاً عن الخطاب التعميمي، فهذا الخطاب هو الوحيد القادر على تأسيس الحضور الواعي للأمة في كل قضاياها.

إذ عندما ترفض الحركة الإسلامية برنامجا ما، ينبغي ان ينزل هذا الرفض الى المصاديق الميدانية السائدة في المحيط، وعندما تتبنى أيضا برنامجا ما فهذا التبني هو الآخر يجب ان ينهض على خطاب مصداقي ـ رقمي ـ يتجاوز الحساسيات، ويجعل من التداول المباشر للأشياء ثقافة عامة وتقاليد معمول بها، كما يجعل في لغة الدليل والوثيقة لغة مجتمعية سائدة، فهذه اللغة بقدر ما تؤسس لحق الأمة في الرقابة، فهي تؤسس لتقاليد وأدوار واعية في التعاطي مع الشأن العام، فعندما يقال في وقت من الأوقات ان علي شريعتي ((ضال او منحرف)) تكون الأمة على مستوى التحسس لمثل هذه الإشاعة واستيعاب اهدافها والغرض منها، ولا تنطلي على الوسط الديني لمجرد ان رجل الدين الفلاني اطلقها، واصبحت من المسلمات المتداولة.ان تأجيل الأشياء، او تأجيل الخطاب الحركي إزاء ما يدور في الساحة من قضايا او التعاطي معها بالمفاهيم دون المصاديق، كان واحدا من اكبر الأزمات في العمل الحركي الإسلامي العراقي، وهو اذا ما كان يدلل على شيء فهو يدلل على خلل هائل في داخل الوجودات الحركية ذاتها وعلى خوف داخلي من الخوض في المسائل الجوهرية الميدانية بشكلها العلني. وعلى نمط من انماط التعاطي اللاميرر مع الأمة.. وان كل ذلك سيساعد في تجهيل المجتمع بالحقائق، وفي الحاق اضرار بالغة فيه.إذ قد تختلف التقديرات الحركية في المفعول التكراري أو المضموني للمفهوم وفي درجة طرح المصاديق تبعا لطبيعة المرحلة التي تعيشها الأمة، وقد تعتقد ان المفهوم وحده دون المصداق ـ

الرقم ـ كاف لتأهيل وعي الأمة بشكل تدريجي هادئ، وبالتأكيد انه لا شك في تأثير المفهوم، إلا ان الاكتفاء به وعدم تزويده بالمصاديق سيكون ثمنه باهضا جدا، فضلا عن انه لا يؤسس لتقاليد حضور الأمة في قضاياها.

الفصل الخامس

جدلية العلاقة بين القائد والأمة في العراق

حضور الصدر الأول في مواجهة ما بعد الاستشهاد

إذا كان لنا أن نتحدث كمقدمة عن حضور الأمة في المواجهة بشكل مركزي فلنا أن نبدأ من صيرورة هذا الحضور بشكله الكبير لا الهامشي خلال نصف القرن الماضي، ولا شك أن هذا الحضور كان تلازمياً مع اسم الشهيد الصدر الأول ولا سيما في أواخر حياته، إذ أن كل نصوص الاستشهاد التي أطلقها الشهيد الصدر الأول في حياته كانت تنبض بالمستقبلية، أي بمعنى تحويل استشهاده إلى قوة دافعة جديدة للمواجهة، وإلى طاقة إضافية لم تستطع كل الممكنات التي حوله والتي وظفها في حياته أن توجدها وإلى عامل تسريع للتغير وإيجاد دور الأمة وإقامة حلمه الإسلامي، فهو لم يفكر بالاستشهاد - كما أشرنا في كتابنا محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين- كمكسب شخصي - ذاتي، وحلم يتعلق بملفه الدنيوي الخاص وتصفية حساباته لكي ينتقل إلى العالم الأخروي معفياً من حسابه، لم يفكر بهذا الاستشهاد لتحقيق مرادٍ شخصي، بقدر ما فهم الاستشهاد على أنه حل وتأسيس دنيوي لمشروعه الساعي إلى إيجاد الأمة في المواجهة، ولقد بدا هذا واضحاً عليه كإحباط في موضوع القيادة النائبة عندما لم يتوقع صدمتها التي حصلت، وقال في ظل إحباطه هذا ((لقد تبددت كل الآمال والتضحيات))[1]. تلك العبارة التي أبرزت أوضح معنى لمستقبلية الاستشهاد لا

---

(١) محمد رضا النعماني، ((الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار))، مصدر سابق.

لشخصانيته[٢].

((لقد رسم الإمام الصدر استراتيجية ثورية لتطبيق خطته باحداث تغيرات جوهرية في محيطه، ومجتمعه والنظام السياسي، والمؤسسة الدينية، والعالم بأسره. باختصار لم يعجبه أي شيء حوله. وبعكس (روسو) الطوباوي الذي لم يحمل أي بصيص أمل بتغيير ما حوله وولى في حالة من اليأس والقنوط، كان الشهيد الصدر متفائلاً بإمكانية نظرية التغيير التي يؤمن بها ويصلح العالم من حوله. أي أنه كان مثالياً من جانب ولكنه من جانب آخر متفائلاً بواقعية أيضاً، حيث كان يعتقد أن المحصلة النهائية للتاريخ ستكون في جانبه. كان حماسه لمواجهة السلطة أو إحساسه العميق بأن التغيير حاصل لا محالة في المدى التاريخي قد شجعاه لخوض غمار المسار الثوري الذي اختطه. لم يشهد التاريخ المعاصر للحوزة في النجف أي فقيه مناهض للسلطة بهذه الدرجة مثل الإمام الصدر. كل المصلحين الدينيين الذين سبقوه أرادوا تحسين أوضاع المجتمع بطريقة إصلاحية تمكن الحوزة من التأثير كعامل مساعد ودافع ليس إلا))[٣].

إن هذا النص الذي يعرف إلى حد ما بنية الوعي والبنية النفسية الداخلية للشهيد الصدر الأول، لم يوضح بشكل كاف عبارة ((كان حماسه لمواجهة السلطة وإحساسه العميق بأن التغيير حاصل لا محالة في المدى التاريخي))،

---

(٢) مستقبلية الصدر التي جسدها عملياً من خلال مشروع استشهاده كانت معززة بمستقبلية فكرية استلها على ضوء فهمه لفلسفة التاريخ في الإسلام يقول أحد الباحثين ((إن صياغة الرؤية الفلسفية إلى التاريخ عند الصدر تتم من خلال متطلبات المرحلة التاريخية، ولكنها تتجاوزها في نفس الوقت حيث أن الإسلام ينير البحث عن طريق القيم والمفاهيم كأدوات استكشافية. وهذه هي نقطة الاختلاف الجذرية بين الصدر وفلاسفة التاريخ الغربيين الذين لا تتجاوز نظرياتهم معطيات المرحلة التاريخية. أما منهج الصدر فيتجاوز هذه المعطيات نحو نظرة مستقبلية تنير مسيرة الأمة نحو المثل الأعلى وذلك من خلال ربط التاريخ بالتعالي)).

د. محمد عبد اللاوي ((فلسفة التاريخ من خلال كتابات الإمام الصدر)) ص٢٠٦.

(٣) ((محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره)). نخبة من الباحثين، ملا أصغر علي جعفر ص٥٠٤ مؤسسة دار الإسلام. بيروت - لبنان ط١ (١٤١٦ - ١٩٩٦).

وهل يعني بالمدى التاريخ لحياته أو قدرته على الانتصار في المواجهة التي خاضها مع السلطة؟ فإذا كان المعنى توقع الصدر الأول بالانتصار على السلطة فهو لم يقترب من تقديراته الحقيقية التي أطلقها، إلا أن العبارة تنسجم إلى حد بعيد مع تخطيط الصدر الأول المستقبلي حتى انطلاقاً من ذروة المواجهة من خلال استشهاده وتحويل دمه إلى وقود لاحق لهذه المواجهة، لأنه كان يؤمن أن دماء القادة والأبطال لها تأثير كبير على المدى البعيد لتحريك الأمة وخلق دور فعال لها في المواجهة. وعلى هذا الأساس ينبغي تأسيس التفاؤل الهائل الذي لا ينسجم مع الضغط والتردد الذي يسود جزءاً من المحيط الذي يعيشه. لقد كانت أفكاره مستقبلية واستشهاده مستقبلياً. ومن هنا حضوره ما بعد رحيله كأفكار بقيت يتيمة في نموذجها لا في العراق فحسب، بل في العالم الإسلامي أيضاً.

ظاهرة الانتماء للصدر الأول بعد استشهاده

لقد شكل الصدر الأول محطة فاصلة في تاريخ العمل الإسلامي في العراق، فبينما كان هذا العمل في ظل وجوده يتراكم فكراً ومعرفةً ودوراً، توقف هذا التراكم بعد استشهاده ليتخذ العمل بعده صيرورات واتجاهات متعددة ومتضاربة في بعض الأحيان، وهي صيرورات مترابطة مع استشهاده وتمثل امتداداً لتفاعلات وتأثيرات دوره، ومثلما أن هذه التأثيرات اتسعت وانتشرت في وسط الأمة - كما مر معنا - بما حقق حضورها ميدانياً وفق طموح الصدر الأول، ومثلما أن رمزيته التي غابت تكررت من خلال الشهيد محمد محمد صادق الصدر، فلقد كان الصدر الأول حاضراً عبر ظاهرة الانتماء إليه شكلياً من معظم أطراف الساحة الإسلامية في الخارج، والكثير من تلامذته، ولقد بدا هذا الانتماء في الكثير من حالاته استقوائياً برمزيته، وبدا وكأنه مصدر لأخذ الشرعية والمشروعية لمواصلة التحرك في ساحة الفعل الإسلامي، ولم يكن انتماء يجسد خطه وفكره وإرادته التغييرية ومواصلة مقترحاته وفكره، أو على الأقل قراءة تجربته قراءة ((أمينة)) أو الكشف عن أبعاد هذه التجربة والمعلومات المهمة التي

احتزنتها، ولقد وجدت هذه الظاهرة الإنتمائية إليه أرضيتها التي تعيش عليها انطلاقاً من أبوة الصدر الأول الاستيعابية لكل مفردات الساحة وأشخاصها ومؤسساتها وأحزابها، وهو استوعب وأدار كل هذه المفردات بروح قيادية منفتحة وبسياسة صبورة عالية المستوى وقدرة امتصاص لأساليب الإيذاء غريبة الطراز.

نقول أن الأبوة الصدرية الأولى التي غطت الجميع، وتركت أثرها من خلال نصوص له بحق بعض تلامذته، ومن خلال مواقف لطلابه إزاءه عكست قيماً من الاندكاك به والدفاع عنه أثناء حياته، وعبر مراسلاته الكثيرة التي أخذت طريقها للنشر، كرسائل يمتزج فيها الهم الخاص مع الهم العام، وكذلك عبر توصيات له على صعيد الأحزاب والحركات ((وأوصيكم بالدعوة خيراً فإنها أمل الأمة))، وعلى شكل فكر حركي تركه كإرث لبعض الحركات والأحزاب، وكوصايا خاصة ببعض تلامذته، وكثقة منحها لبعض النخبة التأسيسية التي تعتبر رائدة العمل الحركي.. هذا الكم الهائل من لفتات الأبوة الصدرية التي اقتضاها خلقه العظيم، وإيمانه ببعضها، وثقته الطرفية ببعضها الآخر، ومقتضيات دور الرمز الاستيعابية وهمه في توحيد الساحة الإسلامية، ومنهجه التكاملي في العمل، وطبيعته اللااستبدادية التي تقوم على التشاور وتؤمن به، وانفتاحه على الجميع، وطاقته الخلاقة في تفجير كل الممكنات لتوظيفها في مسيرة العمل الإسلامي واستيعابه الذي يتسع لجميع متناقضات الواقع بغية هدفه الرسالي الكبير. هذه الأبوة بكل تجلياتها تلك وتجليات أخرى غيرها برزت ظاهرة الانتماء إليه من قبل غالبية أطراف ساحة المعارضة الإسلامية في الخارج وشخصياتها.. وهي ظاهرة انتمائية ((مشروعة)) في جزء منها لأنها تقوم إما على مصاديق خطية ونصوصية ووثائقية وإما على وقائع كبرى في تاريخ حياته - وقائع متفق عليها - كما إنها ظاهرة انتمائية صحية من حيث المبدأ حتى لو كانت من أجل الاستقواء، إلا أن غيابه وقوته وفكره وما تركه من تراث هو معين لا ينضب

بالعطاء، وكان المفروض بالمعارضة الإسلامية - كل المعارضة - أن تستلهم دروس الصدر الأول بكل مداليلها وأبعادها، وأن تجسد أولاً وصاياه ومقترحاته وتعمل على تطويرها عبر مواكبة معرفية وفكرية وحركية، لإكمال المواجهة كما رسم مسارها وتحقيق طموحه التغييري في العراق، وهذا إذا ما حصل فإنه حصل بشكل محدد ومتناثر، ولا يترجم ولو جزءاً بسيطاً من الطاقة الخلاقة نحو التغيير التي تحلى بها.

ومن هنا بالذات يتجلى البعد الآخر السلبي بظاهرة الانتماء للشهيد الصدر الأول، إذا ان ما حصل وعكسته التجربة خلال أكثر من عشرين عاماً بعد استشهاده كان انتماءً سلبياً للصدر الأول، انتماءً استقوائياً ذاتياً إذا صح التعبير من قبل البعض، استقواءً لتعزيز الذات والشخصانية، الأمر الذي قاد إلى التنازع والتنافر والتشرذم والتعدد السلبي، كأن الصدر الأول الذي وزع ((أوسمة)) الرضا على بعض الأشخاص والمقربين منه، وزع ((أوسمة)) امتيازات شخصانية وليس ((أوسمة)) رضا على عمل بذاته، أو مبادرة بذاتها أو محاولة تشجيع، ومحاولة إعطاء دفع معنوي لهذا أو ذاك في بعض الحالات.

لقد تحولت وصايا الصدر ونفحات أبوته إلى احتكارات وامتيازات لتعزيز الموقع الذاتي في مرحلة حكمت إلى الصراع والى حاجة ملء الفراغ الهائل الذي خلفته رمزيته الاستثنائية، والى جانب هذا اختفت بالمقابل كل ملاحظات الصدر السلبية إزاء هؤلاء وغيرهم، دفنت هذه الملاحظات مع ما دفن من معلومات خطيرة، وتبارى المتبارون بالنصوص والوثائق والرسائل الإيجابية التي يملكونها ويحتفظون بها.

إن هذه الظاهرة أبقت هي الأخرى الشهيد محمد باقر الصدر حاضراً في أوساط العمل الإسلامي خارج العراق إلا أنه حضور سلبي، وليس حضوراً فعالاً - إيجابياً كما كان يطمح الصدر، وإذا كانت ضغوط مرحلة ما بعد استشهاده تعطي ((عذراً)) للبعض و((تبريراً)) في ترجمة الوجه السلبي لها، فإن

تطورات حركة الواقع الإسلامي العراقي بما اختزنته من مصاديق ابتعاد عن الكثير من أفكار الصدر وتجاربه ومفاهيم مسيرته الشاقة لم تبق عذراً للكثيرين وهم يغضون النظر عن دروس وقيم مواجهة الصدر الأول المنصوصة أو تلك التي لم تتم قراءتها حتى الآن عمداً، وممارسة ما يناقضها تماماً على أرض الواقع، مستعيرين قيماً أخرى لتكريس الزعامة الذاتية المتعددة والمتصارعة. وإذا كنا قد وقفنا على بعض القيم والمفاهيم التي جسدها الصدر الأول والتي تشهد حركة الواقع الإسلامي ما يغايرها تماماً وما يجعل منها أزمات كبرى في حياتنا فعلينا أن نذكر مرة أخرى إلى ما يشكله هذا الانتماء ((السلبي)) للصدر الأول كحضور له ما بعد الاستشهاد من مفارقة مع حضوره فكراً وانتماءً في وسط الأمة التي انخرطت في مشروعه وحققت طموحه في المواجهة من خلال انتفاضة عام ١٩٩١ وظاهرة الشهيد محمد محمد صادق الصدر فيما بعد.

معادلة الأمة في المواجهة

((عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ قائد ثوري يبحث عن أمة ثورية

عام ١٩٩١ أمة ثورية تبحث عن قائد ثوري

عام ١٩٩٩ لأول مرة تتجسد مقولة الأمة الثورية والقائد الثوري)).

إن هذا النص هو نص توصيفي مضغوط لفترة ما يزيد على أربعة عقود زمنية للعمل الإسلامي في العراق منذ تأسيسه حتى ظاهرة الصدر الثاني، وإذا كان الصدر الأول قد شغل بفكره ووجوده أكثر من نصف هذه الفترة وبصمها بظاهرته، وصنع أحداثها الكبرى ومنعطفاتها المصيرية مثلما اتضح من خلال كتاب ((محمد باقر الصدر.. بين دكتاتوريتين)) فإن الصدر الأول كان حاضرا بعد استشهاده بقوة في المسيرة اللاحقة للعمل، وبالتأكيد أننا لا نعني بهذا الحضور الحضور الشعاراتي المباشر وحضور الصورة، إننا نعني به الحضور الإيجابي التأسيسي الجذري الذي حفره الصدر الأول من خلال قضيته وتجربته

وفكره في الأحداث اللاحقة وصناعتها، فلقد تبلورت هذه الأحداث من خلال تراكم للمقاومة ممزوج بشيوع فكر الصدر وانتشاره والإيمان به وتبنيه وصولاً بهذا التراكم إلى حدث الانتفاضة الشعبانية (١٩٩١م) التي مثلت تتويجاً ثورياً جديداً لهذا التراكم الممزوج بشعور ثورية الصدر الأول الأولى الاستشهادية.

إذ بقدر ما سارت الأمور بعد الاستشهاد بشكل تجاوزي على مقترحات الصدر في مسألة القيادة ومسألة وحدة المعارضة الإسلامية وبعض جوانب المسألة الميدانية التي اجتهد بها المجتهدون بخلاف ما اجتهده الصدر الأول لها، بقدر ما سارت بالاتجاه الآخر، اتجاه حضور الأمة وانخراطها في العمل الإسلامي وانتشار هذا العمل بما حقق طموح الصدر الأول نسبياً، لقد حضرت الأمة ولو بأقل قدر من التخطيط وبنسبية بشكل كبير في الانتفاضة ذات الهوية والشعارات الإسلامية الصدرية، والتي اضطرت في ظلها حتى بعض الكوادر الشيوعية - الماركسية أن ترفع صور الصدر كرمز غائب لعمل وطني - إسلامي ثوري[٤] يفقد رمزيته الحاضرة.

وبالتالي فإن ((نبوءة)) الصدر الأول عن دور مفترض للأمة تجاوزت الافتراض النظري، وتحولت إلى واقع ولو بحدود معينة، والى مبادرة نحو الفعل تسبق مبادرة العقل النخبوي القائد لمسيرة المواجهة كما اعترف بهذا المعنى باقر الحكيم في رسالته التي وجهها إلى مؤتمر المعارضة في فندق بريستول الذي عقد في بيروت أثناء الانتفاضة.

لقد سبقت الأمة القيادة ((المشتتة)) في حضور ميداني - إسلامي مدهش، ويبقى مدهشاً رغم إحباطه وعدم وصوله إلى أهدافه التغييرية أو الإسقاطية للسلطة، ورغم كل العوامل والطوارئ اللاإرادية واللاتأسيسية[٥] التي ساهمت

---

(٤) راجع عرفان الفهدي، ملف الانتفاضة، مجلة ((دراسات عراقية)) العدد (٢) إصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات).

(٥) نعني بالعوامل والطوارئ اللاإرادية واللاتأسيسية، هي تلك التي جاءت كمحصلات لسلوك السلطة بعد إعدام الشهيد الصدر الأول، وما عكسه هذا السلوك من أنماط إكراهية للناس في = =

في هذا الحضور، فهذا الحضور كان حضوراً للطموح الصدري بهذا الاتجاه. ومن يدري ماذا ستكون النتائج لو أن بعض النخبة التزمت مقترحات الصدر المستقبلية ليتعاضد هذا الالتزام مع حضور الأمة، وليشكلا محطة الحسم للمواجهة الإسلامية المريرة في كل فصولها مع السلطة!!.

إن هذا لم يحصل، والذي حصل هو أن جزءاً من القيادة الإسلامية الحركية العراقية استقوت بالأمة وبانتفاضتها لتكريس زعامتها الذاتية. هذه الزعامة الذاتية التي تحولت إلى قاتل مزمن للعمل الإسلامي في العراق، قاتل لمقترح القيادة النائبة، وقاتل للانتفاضة عندما أريد لها - الزعامة الذاتية - أن تتكرس من خلالها، وقاتل لأمل جديد وكبير تمخض بعد دورة زمنية كاملة - حوالي عشر سنوات - وهو أمل ظاهرة الصدر الثاني، فلقد ساهمت (الزعامة الذاتية) وصراعها في قتل هذه الظاهرة أيضاً.

إذ هي لم تكتف بعدم تسديد ودعم ظاهرة الصدر الثاني، ولم تكتف باتخاذ سياسة محايدة إزاءها، بل إنها بررت وشرعنت أسباب إعلان الحرب عليها، ومرة أخرى حضرت الأمة ولكن مع القائد الميداني - الرمز في صيرورة هي الأخرى مدهشة، وفي صورة لم يشهد تاريخ العراق المعاصر على أقل تقدير مثيلاً لها، والفرق بين حضور الأمة في انتفاضة عام ١٩٩١ وحضورها في ظاهرة الصدر الثاني يبقى فرقاً هائلاً، ففي الانتفاضة كان حضور الأمة ((انفجارياً)) -

---

= الاشتراك في الحرب العراقية - الإيرانية والإبقاء على سياسة القبضة الحديدة إزاء أي عمل معارض إسلامي وغير إسلامي، وكثرة حالات الاعتقال والإعدام والملاحقة. هذه الأنماط السلوكية وأنماط غيرها غذت سياسة الغضب لدى شرائح من الأمة وولدت لديها ردود فعل باتجاه قراءة ما يحصل وما حصل في أحداث مواجهة الشهيد الصدر الأول للسلطة، وبالتالي تحول كل ذلك إلى مواقف ومشاعر سلبية مختزنة، بالإضافة إلى عامل عدم القناعة بالحرب من حيث المبدأ، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في وصول الأمة إلى لحظة قرار الانتفاضة ١٩٩١، كما أن عوامل وطوارئ أخرى استجدت بعد هذا التاريخ ساهمت هي الأخرى في حضور دور الأمة الكبير الذي تجلى من خلال ظاهرة الشهيد محمد محمد صادق الصدر، وهي طوارئ وعوامل من نوع آخر، كالحصار الاقتصادي والجوع وآثار حرب الخليج الثانية.

إذا صح التعبير - عشوائياً، غير مشدود إلى رمزية واضحة، حضوراً استدعائياً وانتظارياً لهذا الرمز، أو باحثاً عنه في الداخل والخارج، في الداخل حيث الزحف نحو السيد أبو القاسم الخوئي، وفي الخارج حيث الانتظار تستهلكه الشائعات بقدوم السيد محمد باقر الحكيم، وبالنتيجة فإن كلا الرمزين لم يلبيا الحاجة لظروف متغايرة. أما حضور الأمة المليوني في ظاهرة الشهيد محمد محمد صادق الصدر فهو حضور معكوس بالنسبة لحضورها بالانتفاضة.

إن الصدر الثاني استدعاها -أي الأمة- وفق استيعاب مسبق لتجربة الصدر الأول وما قبلها من تجارب واستيعاب مسبق لحضورها الانفجاري في عام ١٩٩١، واستدعاها وفق مشروع متكامل بآفاقه وأهدافه وأدواته ومجالاته وخطابه، وبالتالي فإنه كان حضوراً منظماً هادفاً واعياً وسط كم كبير من التحديات الميدانية. ولكي نستوعب كل أبعاد حضور الأمة في تاريخ العمل الإسلامي لابد من إعادة ((المعادلة)) الثلاثية التي افترضناها من خلال النص القائل بأنه ((في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كان هناك قائد ثوري يبحث عن أمة ثورية، وفي عام ١٩٩١ كانت هناك أمة ثورية تبحث عن قائد ثوري، وفي عام ١٩٩٩ كانت هناك أمة ثورية وقائد ثوري هو الشهيد محمد محمد صادق الصدر))، فهذا النص هو نص توصيفي نسبي، وليس مطلقاً فيما يتعلق بدور الأمة في المواجهة، فواقع الحال أن الأمة كانت حاضرة مع الشهيد الصدر الأول، إلا أنه كان حضوراً محدوداً اقتصر على كوادر الحركة الإسلامية وبعض كوادر المؤسسة الدينية، وقبل هذا التاريخ فإن الأمة سجلت حضوراً محدوداً أيضاً في بعض منعطفات العمل الإسلامي في العراق، ولكن في كل تلك الحالات كما في حالة الصدر الأول لم يكن حضور الأمة حضوراً مركزياً بل كان حضوراً هامشياً، أما في الانتفاضة عام ١٩٩١ كان هذا الحضور حضوراً مركزياً كحضورها في ثورة العشرين أو ربما أكثر من ذلك الحضور التاريخي، واللاحضور هو الهامش، كما هو الأمر بالنسبة لظاهرة الشهيد الصدر الثاني، فلقد تكررت مركزية هذا

الحضور بشكل منظم وهادف وواعٍ، لأنه كان مصنوعاً بإرادة رمزية مسبقة استوعبت التجارب السابقة ودروس التاريخ الثوري وإحباطاته وأسباب هذه الإحباطات.

ورغم أن ظاهرة الصدر الثاني هي الأخرى لم توصل المواجهة إلى الحسم وحاصرتها السلطة من جهة وأنانية ((الزعامة الذاتية)) من جهة ثانية وهي ذات الزعامة التي لم تستجب لحاجة الانتفاضة ١٩٩١ الـ((رمزية))، وذات الزعامة التي وأدت مقترح القيادة النائبة للصدر الأول وهي زعامة باقر الحكيم التي أسميناها في فترة لاحقة بـ((الرمزية الاختيارية)) والتي تحولت إلى (زعامة مفروضة) كما سيأتي لاحقاً. رغم كل ذلك، ورغم أن حالة الفراغ التي خلفها الصدر الثاني وما تركه من عودة الأمة إلى البدء من جديد في البحث عن حلول لهذه الدوامة، إلا أن مخاضات العمل الإسلامي اللاحقة لا يمكن تصورها دون حضور ودور للأمة، ولكن أي حضور وأي دور؟ وهذا التواجد المتصاعد للأمة بقدر ما تحول إلى إنجاز يحقق حلم الصدر الأول[٦]، فإنه في نفس الوقت يمثل تجسيداً جميلاً لمقولته الموجزة التي أطلقها عبر نداءاته قبل استشهاده، والقائلة ((ولكن هذا الطلبات ليس طلب فرد لتموت بموته، وإنما هذه الطلبات هي مشاريع أمة وإرادة أمة ولا يمكن أن تموت أمة تعيش في أعماقها روح محمد وعلي والصفوة من آل محمد وأصحابه))[٧].

وهذا الدور المفترض اللاحق للأمة إذا ما تحقق فإنه سيتوج مقولة أخرى من

---

(٦) لقد كان هم الصدر الأول ينصب على النهوض بالأمة ويقول أحد المثقفين ((ولو حاولنا أن نراجع فكر الشهيد الصدر لوجدنا أنه يؤكد في كل ما كتب على ما أسماه بالمركب الحضاري في الأمة، المركب الذي يتأتى من هوية الأمة وعقيدتها وتراثها وتاريخها، ويمثل الشرط الأهم في نهوض الأمة وخروجها من نفق التخلف)).

عبد الجبار الرفاعي، ((منهج التأصيل النظري في فكر الشهيد الصدر)). الموسم. العدد ٢٦-٢٧.

(٧) محمد باقر الصدر، البيان الأول.

مقولاته القصيرة ((الجماهير أقوى من الطغاة))[٨].

إن إشكالية دور الأمة وحضورها ومناهج التعاطي المرجعي معها كانت واحدة من أكبر الإشكاليات التي حكمت تاريخ العمل الإسلامي في العراق وخارج العراق[٩]، ولقد ناقشنا في فقرات سابقة بعض مداليل هذه الاشكالية، وبعض مناهج العمل المرجعي إزاء الأمة التي أثبتت الظروف فيما بعد والمحطات الأساسية في مسيرة هذا العمل قابليتها للحضور واستجابتها له عندما تتوفر لها القيادة الدينية والميدانية، أو عندما تجتاز ظروفا خطيرة ويفتح وعيها على هذه الظروف من خلال مصاديق استشهادية كمصداق استشهاد الصدر الأول، وإحساس الأمة بدوره اللاحق في وعيها ومشاعرها، وهذا ما يدحض المنهج التشكيكي بالأمة ويدحض المقولات الباحثة عن أسباب لأوصاف مفترضة لدور الأمة، إذ يقول أحد النصوص في هذا الجانب ((والعجيب أن بعض الحزبيين حاول بعد وفاة الإمام الحكيم تسويغ هذا الموقف بأن الإمام الحكيم طلب منهم عدم القيام بهذا العمل وعدم التحرك للاحتجاج، مع أن الإمام الحكيم رحب في تلك الأحداث بتحريك طلاب العلوم الدينية الذين تظاهروا وتعرضوا للقمع، واستمر هذا الموقف تجاه تحرك العشائر، حيث استقبل وفدا من عشائر العباسية ومندوبا من مدينة السماوة وتحدث إليهم شخصيا ومع أن سفر الإمام الحكيم إلى بغداد والكاظمية له بحد ذاته دلالات واضحة على تصديه المباشر والعلني، إلا أن الخوف لدى الناس من ناحية، وعدم وجود جهاز منظم لتعبئة

---

(٨) محمد باقر الصدر، راجع البيانات الثلاثة المشهورة له.

(٩) ((أدرك بعض المفكرين منذ القرن التاسع عشر أن مسار التخلف الذي هيمن على تاريخ الأمة الإسلامية يعود إلى انفصال العقيدة عن الحياة وتفريغها من مضمونها الاجتماعي، وتجليها في الواقع الخارجي بمجموعة طقوس تمتص فاعلية الإيمان الثورية، وتحيله إلى تجربة باطنية ذاتية لا تمتد إلى علاقات الإنسان بأخيه الإنسان وعلاقات الإنسان بالطبيعة)).

راجع كتاب ((منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي)) لعبد الجبار الرفاعي ص٨٩. دار الفكر العربي، بيروت – لبنان ط١ نيسان ٢٠٠١ وناقش المسألة الاجتماعية السيد جمال الدين الحسيني المعروف بالأفغاني وتلميذه محمد عبده ومحمد اقبال ومالك بن نبي ومفكرون آخرون.

الناس وتوجيههم من ناحية أخرى، وموقف قيادة الحزب من ناحية ثالثة، والتخلف في الوعي لدى بعض الأوساط من ناحية رابعة، كانت أسباباً في ظهور الأمة بمظهر التخاذل))[10].

هذه المقولات - نقول للأسف - أنها مقولات تبريرية لمناهج سابقة في النظر إلى دور الأمة، وهي مناهج أثبتت عدم صحتها من خلال التطورات اللاحقة للعمل الإسلامي، ولا سيما في محطة الانتفاضة ١٩٩١، وظاهرة الصدر الثاني.

كما أنها مقولات تحاول أن تغطي على الدور التشكيكي بالأمة والذي حكم المؤسسة الدينية بفعل قيادتها المرجعية المترددة، في حين أن الشهيد الصدر الأول ومن داخل تلك المرحلة كان رهانه على الأمة قائماً، لذا وجدناه يستهل سلسلة مقالاته بمقال تحت عنوان ((الشرط الأساسي لنهضة الأمة)) حيث يتناول فيه الضرورات والاعتبارات التي تفرض إنجاز عملية الانتقال من واقع إلى واقع آخر. وهو يؤكد على أن الأمة الإسلامية ((لا تفتقر في الحقيقة إلا إلى واحد من الشروط الأساسية لنهضتها البناءة، فالمبدأ موجود لديها وهو متمثل في دينها الإسلامي العظيم والذي لا يزال وسيبقى أبد الدهر أقوى ما يكون على تحمل أعباء القيادة المبدأية وتوجيه الأمة وجهتها المثلى، والارتفاع بها من نكستها إلى مركزها الوسطي من أمم الأرض جميعاً كما شاء الله لها، والإيمان بهذا المبدأ موجود مع أنه ضعيف، بيد أن السيد الشهيد يرى أن الأمة لا تفهم ذلك المبدأ فهماً اجتماعياً ولا تعرف من مفاهيمه وأحكامه وحقائقه إلا نزراً يسيراً))[11].

لقد ضخ الصدر الأول الأمة بفكره ودمه، ففجرها حضـــوراً في المواجهة بعد استشهاده[12].

---

(١٠) محمد باقر الحكيم، مجلة ((المنهاج))، الصادرة عن مؤسسة الغدير، بيروت، العدد ١٧.

(١١) راجع مقال لأحمد عبد الرحمن، ((الرؤية الشمولية في أفكار الشهيد الصدر))، مجلة ((الوحدة))، العدد (٢٤٦) كانون الثاني ٢٠٠٦.

(١٢) انسجاماً مع منهج الصدر الأول التصالحي مع محيطه الحوزوي، فإنه عالج رؤيته في وضوح المبدأ لدى الأمة على أساس استهدافها خارجياً ولم يتطرق إلى التحديات الداخلية فهو يقول = =

دور لاحق للامة

إن كل ما تقدم يوضح أن الانتفاضة وظاهرة الصدر الثاني كانتا فرصتين ضائعتين للعمل الإسلامي في العراق فيما يحتاج التغيير من دور للأمة في المواجهة، دور - كما أشرنا- أخذ نمطين من الحضور، هما الحضور الانفجاري، والحضور الاستدعائي المنظم، وقبلهما كان الحضور الجزئي المحدود ((الهامشي))، مع افتراضنا إن هذا الدور أخذ الصفة التراكمية التصاعدية وانه دور لا بد أن يحضر من خلال فعل ميداني مستقبلي لاحق، فالسؤال هو عن إمكانية تصور هذا الحضور المستقبلي، أو استشرافه، والاستشراف لابد أن يتأسس على قراءة الحاضر أو الواقع اللحظوي، أو الأزمة الراهنة التي تعانيها الأمة، لا شك أن عدم وصول دورها نحو أهدافه التغييرية سيولد إحباطا كبيرا وشعورا نفسيا سلبيا وربما يأسا من إمكانية التغيير، وكل ذلك سيعيق إرادة الفعل أو يؤجلها أطول فترة ممكنة وليس الوعي الرافض للسلطة، فهذا الوعي يتكرس يوما بعد آخر ويتوسع وينتشر مع بقاء السلطة وتراكم فعلها الاستبدادي القاسي، إذ بقدر ما يمثل هذا الاستبداد أداة سحق لفعل الأمة فهو يتحول الى وعي رافض للسلطة، والى دافع جدي نحو الحركة والتغيير، ووسط جدل المواجهة

= = ((وأما فهم الأمة للمبدأ ومفاهيمه وحقائقه، فقد كان هو نقطة الضعف التي نجحت فيها عملية الفصل بين الأمة والمبدأ، فلقد استعمل الغزاة الآثمون كل الطرق والأساليب للقضاء على وعي الإسلام في ذهنية الأمة وحجب أضوائه وأنواره عنها بما نثروه هنا وهناك من مفاهيمهم وأفكارهم وتشويهاتهم للإسلام المشرق العظيم، وهكذا احتجبت الأمة بعد أن نفذ أعداؤها فيها مخططهم الفظيع، وهي لا تعرف عن الإسلام شيئا واضحا محددا، أو تعرف ما زوره المستعمرون من أفكاره وحقائقه، وبهذه الطريقة وجد التناقض العجيب في كيانها فأصبحت لا تفهم الإسلام فهما صحيحا كاملا، بالرغم من أنها ظلت باقية على إيمانها به، فمسألة الأمة اليوم -وهي تملك المبدأ الصحيح وتؤمن به- أن تقبل على تفهم إسلامها ووعي حقائقه واستجلاء كنوزه الخالدة ليملأ الإسلام كيان الأمة وأفكارها ويكون محركا حقيقيا لها، وقائدا أمينا إلى نهضة حقيقية شاملة، فالفهم العام للمبدأ الإسلامي إذن هو الضرورة التي تستكمل الأمة بها الشروط الأساسية لنهضته)) راجع مجلة الموسم العدد ٢١.

الناس وتوجيههم من ناحية أخرى، وموقف قيادة الحزب من ناحية ثالثة، والتخلف في الوعي لدى بعض الأوساط من ناحية رابعة، كانت أسباباً في ظهور الأمة بمظهر التخاذل))[10].

هذه المقولات - نقول للأسف - أنها مقولات تبريرية لمناهج سابقة في النظر إلى دور الأمة، وهي مناهج أثبتت عدم صحتها من خلال التطورات اللاحقة للعمل الإسلامي، ولا سيما في محطة الانتفاضة ١٩٩١، وظاهرة الصدر الثاني.

كما أنها مقولات تحاول أن تغطي على الدور التشكيكي بالأمة والذي حكم المؤسسة الدينية بفعل قيادتها المرجعية المترددة، في حين أن الشهيد الصدر الأول ومن داخل تلك المرحلة كان رهانه على الأمة قائماً، لذا وجدناه يستهل سلسلة مقالاته بمقال تحت عنوان ((الشرط الأساسي لنهضة الأمة)) حيث يتناول فيه الضرورات والاعتبارات التي تفرض إنجاز عملية الانتقال من واقع إلى واقع آخر. وهو يؤكد على أن الأمة الإسلامية ((لا تفتقر في الحقيقة إلا إلى واحد من الشروط الأساسية لنهضتها البناءة، فالمبدأ موجود لديها وهو متمثل في دينها الإسلامي العظيم والذي لا يزال وسيبقى أبد الدهر أقوى ما يكون على تحمل أعباء القيادة المبدأية وتوجيه الأمة وجهتها المثلى، والارتفاع بها من نكستها إلى مركزها الوسطي من أمم الأرض جميعاً كما شاء الله لها، والإيمان بهذا المبدأ موجود مع أنه ضعيف، بيد أن السيد الشهيد يرى أن الأمة لا تفهم ذلك المبدأ فهماً اجتماعياً ولا تعرف من مفاهيمه وأحكامه وحقائقه إلا نزراً يسيراً))[11].

لقد ضخ الصدر الأول الأمة بفكره ودمه، ففجرها حضـــوراً في المواجهة بعد استشهاده[12].

---

(١٠) محمد باقر الحكيم، مجلة ((المنهاج))، الصادرة عن مؤسسة الغدير، بيروت، العدد ١٧.

(١١) راجع مقال لأحمد عبد الرحمن، ((الرؤية الشمولية في أفكار الشهيد الصدر))، مجلة ((الوحدة))، العدد (٢٤٦) كانون الثاني ٢٠٠١.

(١٢) انسجاماً مع منهج الصدر الأول التصالحي مع محيطه الحوزوي، فإنه عالج رؤيته في وضوح المبدأ لدى الأمة على أساس استهدافها خارجياً ولم يتطرق إلى التحديات الداخلية فهو يقول: = =

دور لاحق للأمة

إن كل ما تقدم يوضح أن الانتفاضة وظاهرة الصدر الثاني كانتا فرصتين ضائعتين للعمل الإسلامي في العراق فيما يحتاج التغيير من دور للأمة في المواجهة، دور - كما أشرنا- أخذ نمطين من الحضور، هما الحضور الانفجاري، والحضور الاستدعائي المنظم، وقبلهما كان الحضور الجزئي المحدود ((الهامشي))، مع افتراضنا إن هذا الدور أخذ الصفة التراكمية التصاعدية وانه دور لا بد أن يحضر من خلال فعل ميداني مستقبلي لاحق، فالسؤال هو عن إمكانية تصور هذا الحضور المستقبلي، أو استشرافه، والاستشراف لابد أن يتأسس على قراءة الحاضر أو الواقع اللحظوي، أو الأزمة الراهنة التي تعانيها الأمة، لا شك أن عدم وصول دورها نحو أهدافه التغييرية سيولد إحباطا كبيرا وشعورا نفسيا سلبيا وربما يأسا من إمكانية التغيير، وكل ذلك سيعيق إرادة الفعل أو يؤجلها أطول فترة ممكنة وليس الوعي الرافض للسلطة، فهذا الوعي يتكرس يوما بعد آخر ويتوسع وينتشر مع بقاء السلطة وتراكم فعلها الاستبدادي القاسي، إذ بقدر ما يمثل هذا الاستبداد أداة سحق لفعل الأمة فهو يتحول الى وعي رافض للسلطة، والى دافع جدي نحو الحركة والتغيير، ووسط جدل المواجهة

= = ((وأما فهم الأمة للمبدأ ومفاهيمه وحقائقه، فقد كان هو نقطة الضعف التي نجحت فيها عملية الفصل بين الأمة والمبدأ، فلقد استعمل الغزاة الآثمون كل الطرق والأساليب للقضاء على وعي الإسلام في ذهنية الأمة وحجب أضوائه وأنواره عنها بما نثروه هنا وهناك من مفاهيمهم وأفكارهم وتشويهاتهم للإسلام المشرق العظيم، وهكذا احتجبت الأمة بعد أن نفذ أعداؤها فيها مخططهم الفظيع، وهي لا تعرف عن الإسلام شيئا واضحا محددا، أو تعرف ما زوره المستعمرون من أفكاره وحقائقه، وبهذه الطريقة وجد التناقض العجيب في كيانها فأصبحت لا تفهم الإسلام فهما صحيحا كاملا، بالرغم من أنها ظلت باقية على إيمانها به، فمسألة الأمة اليوم -وهي تملك المبدأ الصحيح وتؤمن به- أن تقبل على تفهم إسلامها ووعي حقائقه واستجلاء كنوزه الخالدة ليملأ الإسلام كيان الأمة وأفكارها ويكون محركا حقيقيا لها، وقائدا أمينا إلى نهضة حقيقية شاملة، فالفهم العام للمبدأ الإسلامي إذن هو الضرورة التي تستكمل الأمة بها الشروط الأساسية لنهضته)) راجع مجلة الموسم العدد ٢١.

هذا التفصيلي والأساسي يصبح من الصعوبة بمكان رؤية المستقبل بسهولة فيما يتعلق بدور الأمة.

أولاً: فالأمة في لحظتها الراهنة تعيش حالة رفض وتوتر وضياع ممزوج ببعض اليأس الناجم عن تجاربها السابقة ودورها الماضي، وما نجم من إخفاقها من خسارة كوادر وإمكانيات تعرضت إما إلى الإبادة وإما إلى التفريغ والهروب نحو الخارج، وهذا التفريغ يحتاج بطبيعة الحال إلى تأسيس جديد ونضوج معطيات جديدة تخلق دوراً أساسياً لاحقاً في مسيرة المواجهة، وهذا التأسيس يحتاج هو الآخر إلى زمن صيرورة ليس بقصير.

ثانياً: وعندما نتحدث عن الأمة في داخل العراق فإن دورها في كل محطاته السابقة كان دوراً نسبياً وليس مطلقاً، وهذه النسبية خضعت لانقسام خطير ومرعب وفق ما أسميناه سابقاً بجزء الأمة الذي تخلف عن الحركة في الانتفاضة ١٩٩١، وتخلف عن الاشتراك في ظاهرة الصدر الثاني، هذا الجزء البشري غير القليل ترتهن فقدان دوره إلى عامل حساس وإن لم يكن غير معلن، عامل يرتبط بخريطة العراق المذهبية وانعكاسها السياسي بالدولة ومقولة السلطة السنية وما يشكله هذا الجزء من عمق لها[١٣] وهذا الجزء صاحب ((الامتيازات)) تحول بفعل سياسة السلطة إلى جزء ((متورط))، يخشى أيضاً أنه مأزوم وقلق حول المستقبل حتى وإن لم ينخرط حتى الآن في المواجهة مع الجزء الآخر من

---

(١٣) يقول أحد النصوص المدافعة بصورة لا مباشرة عن الطائفية اللامعلنة التي تحاول تغييب دور الأمة في هذا الإطار ((كنا قد أكدنا من خلال مقالاتنا السابقة في (الوفاق) أن التغيير القادم في العراق سوف يكون من داخل المؤسسة العسكرية، وإن أي تغيير خارج نطاق هذه المؤسسة سوف يبقى قاصراً عن القيام بالدور المطلوب)) رياض العطار. (المؤسسة العسكرية هي الأصل في التغيير) صحيفة (الوفاق)، العدد (٢٨٦) ١٧ شباط ٢٠٠٠. أما إذا كان التغيير عن طريق الأمة مثلاً، فإن هذا التغيير يبقى (قاصراً)!! هذا النوع من النظر إلى دور الأمة ينتمي إلى تيار سياسي ((احتكاري)) ينظر إلى السلطة على أنها امتياز لطائفة معينة، ينظر إلى المؤسسة العسكرية بقياداتها على أنها المشتغلة لها والآلية التي عبرها ـ دائماً ـ يتم الحفاظ على هذا الامتياز، وهو لا يريد بالتالي أن يقر حقيقة هذا الانقسام الجذري للأمة في المواجهة، ولا يريد أن يدرس الوعي بدورها ـ أي الأمة ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي فرض نفسه كأمر واقع.

الأمة ضد السلطة، ووسط هذه المعادلة يقف جهاز السلطة الأمني بضخامته المعروفة وبمواصفاته المعروفة ليشكل ضابطا قمعيا ويعطي الصورة كامل أبعاد القلق الذي يجعلها عرضة لمفاجآت لاحقة، وكل ذلك في جزء من نتيجة لما أسميناه في الفصول السابقة غياب الثقافة الوحدوية من قبل الرواد التقليديين الشيعة الذين أشاعوا الثقافة الطائفية بدلا عنها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه نتيجة للحكم الطائفي اللامعلن وصمت الحركة الإسلامية السنية وإهمال أدبياتها إلى حد كبير لهذا الواقع الداخلي الإسلامي.

ومما يضاعف من احتمال ((المفاجئات اللاحقة)) هو طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية في لحظتها الراهنة وفي خلفيتها التاريخية وغياب التوازن في نمو تيارات هذه الحياة الاجتماعية - السياسية، فإن اندفاع التيار الإسلامي خلال نصف القرن الماضي داخل المجتمع ووصوله إلى الذروة النفوذية مقابل تراجع التيارات الأخرى يجعل من هذا المجتمع عرضة لمفاجئات الانفجار من وجهة نظر علمية عامة ((لأن الأمة التي تتعدد فيها وتتوازن أنماط الحياة تصبح أقل عرضة للمفاجآت))[14]، وبعكس ذلك فإن الأمة التي يطغى فيها النمط الانتمائي - الثقافي الواحد أو يندفع بفارق هائل مع الأنماط الأخرى تكون عرضة بالتالي إلى حصول المفاجآت الداخلية اللاحقة في حال وجود حكم استبدادي.

ثالثا: إن الأمة وبعد تجاربها الماضية تواجه الآن إشكالية غياب القيادة الميدانية الرمزية من جهة، وتواجه أزمة النخبة في الخارج التي أصبح دورها ضعيفا لأسباب متعددة، وهي بالتالي تواجه تحديين أساسيين، تحدي التأسيس من جديد لنخبة داخلية منظمة، وتحدي البحث عن قيادة تستوعب كل قلق المرحلة وبإمكانها أن تقدم نمطا تعبويا حاسما لدورها هذه المرة، وهذا التحدي الثاني إن لم يكن مستحيلا الخروج منه فهو ليس سهلا على الإطلاق في ظل الظروف القائمة.

---

(١٤) راجع ((نظرية الثقافة)) مجموعة من الكتاب، ترجمة د. علي سيد الصاوي. مراجعة وتقديم أ. د الفاروق زكي يونس، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٣) ١٤١٨هـ - تموز ١٩٩٧م.

رابعا: إن هاجسا آخر سيترك أثرا بالغا في تقدير الأمة وهي تقرر أي تحرك جديد، فهذه الأمة التي خرجت من طور من ((القدرية)) كان يعوق دورها الميداني السياسي الداخلي، هنالك خشية من وقوعها في هاجس ((قدرية)) الخارج الذي ساهم في إعاقة تحركها في الماضي من خلال وقوفه إلى جانب السلطة، ونعني بالأمة هنا التيار الإسلامي العراقي الذي راكم من حضوره الميداني الآنف الذكر.

فأجيال هذا التيار التي تحررت من ((الثقافة القدرية))[١٥] كشكل من أشكال الأزمة التي تركتها علاقة الفقيه بالأمة تاريخيا وكشكل من أشكال الثقافة الإسلامية التي لا تؤمن بالسياسة والتي تحول بالتالي من أن يأخذ الدين دوره الاجتماعي. هذا التيار صدم بما يشبه ((القدرية الأخرى))، وهي قدرية الدور الخارجي الذي ساهم في قمعه من خلال حدث انتفاضة عام ١٩٩١، ومن خلال ظاهرة الصدر الثاني، حيث بقي هذا الدور مساندا لصدام ومساعدا إياه في قمع حركة الأمة.

وسط هذه المعطيات المتناقضة التي تراكمت كإفراز من خلال مسيرة المواجهة التي قطعتها الحركة الإسلامية مع الأنظمة، لا سيما في محطاتها المرتبطة بدور الأمة، لا يبدو من السهولة بمكان استشراف مستقبل حركة الأمة في امتداد هذه المواجهة اللاحق، حيث من الممكن أن ينفتح هذا المستقبل على احتمالات عديدة

---

(١٥) يقول إدوارد بانفيلد في كتابه ((الموظفون والكوانز)) حول نمط الحياة القدري على أنه ((لا فعالية... لا فعل جماعي.. لا تجميع للموارد.. لا نمو اقتصاديا... لا دفاع ضد المنافسة.. لا فعالية، ومن ناحية أخرى انه يتسم بالتالي: لا ثقة.. لا تعاون... لا ديمقراطية.. لا دفع ضد السلطة التحكمية)).

((نظرية الثقافة)). مجموعة من الكتاب ص٢٦٣، سلسلة عالم المعرفة. مصدر سابق. ورغم أن دراسة بانفيلد هذه أجريت على محيط اجتماعي أوروبي محدد، إلا أنها في بعدها القدري هذا قابلة للتعميم النسبي على الكثير من الأنماط الثقافية القدرية في أمم أخرى، وفي العراق وبعد تأسيس دولته الحديثة على أثر انهيار الكيان المركزي للمسلمين وبروز دور الفقيه ثم انكفائه شاعت ثقافة القدر بما شكلت عاملا مع عوامل ثقافية أخرى أدت إلى عزلة شريحة كبيرة من الأمة من ممارسة دورها الاجتماعي والسياسي والإسلامي المفترض.

إخضاع التجارب العملية - الميدانية للمواجهة إليها في كل الأحوال، ولكننا نعتقد أنها ستساعد كثيرا في تفسير ما حصل من هذه التجارب، وفي محاولة استشراف ما سيحصل.

فالشهيد الصدر الأول كما هو معلوم عندما نظر في هذا المجال فكريا، كان تنظيره شاملا لأمة إسلامية تتوزع على أقطارها المعروفة، إلا أن شمولية الأفكار هنا لا تمنع قراءة تجارب محدودة في بلد ما على ضوئها، وهذا ما يبدو مبررا من خلال ما تعنيه كلمة أمة لغويا واصطلاحيا، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن طبيعة المحور الذي نريد أن ندرسه هو على علاقة جوهرية مع إطاره الفكري، حتى يمكن فهم سياقات الصيرورة فيه والسياقات اللاحقة له.

المنظورية والتجربة

ما هو السبيل لفهم القيادة ودورها نظريا في فكر الشهيد الصدر؟ وقبل ذلك ما هو السبيل لفهم الأمة نظريا من حيث وجودها ودورها وحياتها ومماتها وعلاقاتها وأهدافها وأنماط حركتها؟ ومن ثم ما هي الشروط التي تتوقف عليها هذه الحركة، وما هي العلاقة النظرية بين الدورين؟

إن هذه المنظومة من الأسئلة وأسئلة أخرى ترتبط بالمعنى اللغوي والمصطلحي لمفردة ((الأمة))، وترتبط بالأمة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ونظامه والقاعدة التي ينهض عليها واختلاف التصور النظري – القرآني عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى..كل هذه الأسئلة تمثل الإجابات عليها مقدمات ومضامين نظرية يمكن الاسترشاد بها إلى قراءة الواقع الإسلامي من جهة، وتوضح الطريق إلى النهوض به من جهة ثانية وسواء كان هذا الواقع واقعا إسلاميا كليا عاما، أو واقعا إسلاميا محدودا، سواء كان في العالم الإسلامي كله، أو في مكان محدد فيه يتسم بالتخلف أو التقدم عن القيام بهدفه التغييري المطلوب، وطريقه الشائك الطويل اللامتناهي نحو المطلق أي نحو الله سبحانه، إذ أن الظلم لا يمكن لوحده أن يكون عاملا في تفجير دور الأمة، بل إن هذا الدور يتوقف على شروط

ومبادئ أخرى(١٦).

إننا نريد أن نقرأ الواقع على ضوء أفكار ونظريات الشهيد الصدر الأول حول مسألتين الأمة والقيادة والعلاقة بينهما، والواقع هو الواقع المحدود هنا للمواجهة، وجدلية العلاقة التي أفرزتها بين القائد والأمة في العراق، نقول هل بالإمكان أن نتلمس مصداقاً علمياً من خلال هذه المواجهة للأسس النظرية التي افترضها الشهيد الصدر في مسألتي الأمة والقيادة؟

أو هل بالإمكان اعتبار مسار هذه المواجهة مصداقاً لتلك الأسس؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل أن السياق التاريخي أو الآني يعطي بالضرورة تصوراً مطلقاً عن سلامة هذه النظرية؟

فهذه الأسئلة تهدف ليس فقط إلى محاولة فهم ما حصل على خط المواجهة الميداني، وإنما أيضاً محاولة استرشاد بغية تصور آليات إنقاذ لهذه المواجهة من نقاط الإخفاق التي تعانيها على ضوء تلك الجدلية للعلاقة بين قطبي القيادة والأمة. وأيضاً محاولة قراءة مستقبلية لحركتها من داخل جدلية العلاقة تلك.. وبعبارة أخرى أنها محاولة إخضاع المسار الميداني إلى أصول نظرية – فكرية

---

(١٦) يرى أحد الباحثين أن الظلم وحده غير كاف للثورة دون وعي الأمة ويقول «إن قراءة التاريخ تظهر لنا بوضوح أن وقوع بعض الطبقات في دائرة الظلم لم يكن مبرراً كافياً لدى هؤلاء يدفعهم للثورة ضد هذا الظلم ولا حتى لرفضه قلبياً، حيث تداخلت العوامل العنصرية والقبائلية لتدفع ذلك الفرد المقهور للوقوف بوجه من يدافع عن مصالحه وحقوقه، بل للوقوف في صف هؤلاء الغاصبين لمجرد أن هؤلاء كانوا شيوخاً للقبائل ورؤساء للعشائر وهو ما يتكرر الآن، وقد يتكرر غداً مع اختلاف بسيط بالمسميات. كيف يمكننا أن نفسر أن معاوية بن أبي سفيان الذي كان يعطي الكبار ويمنع الصغار نجح في استمالة هؤلاء، تلك القوى البشرية الضاربة التي لا تأنس إلا بالعبودية بينما لم ينجح الإمام علي (عليه السلام) في تحقيق ذلك الهدف لأنه كان يفعل الصواب، أي الأصل، وهو المساواة في العطاء بين الغني والفقير وبين الرئيس والمرؤوس وبين التابع والمتبوع، بينما كان من المفترض أن تقف تلك الجماهير المسوقة بجوار من يعمل لصالحها ويريد إقامة دولة العدل الإلهي».

د. احمد راسم النفيس «الشهيد الصدر وديناميكية الصراع الاجتماعي»، ص٩. المؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر (قدس) ط١ شوال ١٤٢١هـ.

أبدعها الشهيد الصدر الأول في هذا المجال ومن ثم الجدل الدائر حول هذه الأصول. أما لماذا الشهيد الصدر دون غيره من الفقهاء والمجتهدين والعلماء الذين درسوا القيادة والمجتمع؟ فهذا ما لا يكفيه ((عراقية)) الصدر الأول أو كونه كان المؤسس لفكر هذه المواجهة والقائد لها ميدانيا إلى حد الاستشهاد، إذ الإسلام لدى الشهيد الصدر رسالة للإنسان، ولقد نظر له من خلال صفته الشمولية - الكونية، أن دراسة واقع المواجهة العملي - الميداني على ضوء أفكار الصدر الأول تنبع:

اولا: من الاعتقاد بأن الشهيد الصدر الأول خاض في دائرتي القيادة والأمة والعلاقة بينهما بشكل بحثي معمق وشامل وانطلاقا من تشخيص ميداني مسبق لدور القائد - المجتهد، ويقول مرافقه في الحجز الشيخ محمد رضا النعماني في هذا الإطار: ((ومما يجب أن أشير إليه هنا أن السيد الشهيد (رحمه الله) كان يعد لمواجهة مكشوفة مع النظام متى ما توفرت الامكانات، أو اقتضت مصلحة الإسلام ذلك، وكانت فكرة التفسير الموضوعي داخله في هذا الطاق، وذلك لأنه (رحمه الله) كان يعتقد أن المرجعية تفتقد الكثير من وسائل وأساليب الصلة بالأمة ولا توجد للناس صلة بالمرجع إلا من خلال قنوات ضعيفة كصلاة الجماعة أو الجلسة العامة اليومية، وهي قنوات غير فعالة ولا مؤثرة، ولا يستطيع المرجع من خلالها أن يبين مواقفه للأمة، ومن هنا وجد (رضوان الله عليه) أن فكرة التفسير الموضوعي للقرآن تحقق هدفين في وقت واحد، الأول: كتابة تفسير موضوعي للقرآن على طراز جديد وفريد، والثاني: إيجاد منبر للمرجع يتمكن من خلاله بيان وجهات نظره للأمة كلما دعت الحاجة.

وعلى هذا الأساس كان الحضور مفتوحا لكل الطلبة الذين يمكنهم استيعاب المادة التفسيرية من دون التقيد بكونه بمستوى البحث الخارج. وكان تصميمه على فسح المجال لحضور كل أبناء الأمة على اختلاف مستوياتهم في مرحلة لاحقة، وبعد أن يصبح مجلس التفسير واقعا لا تتمكن السلطة من منعه.

ولأهمية هذا المجلس اقتطع (رحمه الله) وقتا له من بحث خارج الفقه، وهو

أمر يدل على مدى اهتمامه بهذه الفكرة، كما شجع (رضوان الله عليه) على فكرة تسجيل البحث وتوزيعه من خلال أشرطة الكاسيت، ليتاح لمن لا يستطيع حضور الدرس))[١٧].

ثانيا: وأنه خرج من هذه البحوث بنظرية مغايرة (خلافة الأمة وشهادة الأنبياء) وهي نظرية - كما أشرنا - تحتاج إلى استيعاب لمقدماتها وأبنيتها النظرية.

ثالثا: وإن المواجهة الميدانية في العراق أفرزت - كما أشرنا - جدلا حادا بين دوري القيادة والأمة والعلاقة بينهما، بما يجعل من أفكار الصدر حقلا فكريا لاستيعاب هذا الجدل واستشرافه دون غيره، أي أن هذا الجدل جاء في سياق من ((العفوية)) الميدانية لمسار المواجهة التي تعطي شيئا من المصداقية لأفكار الصدر بغض النظر عن طبيعة الأصل النظري، أما كيف نرصد ذلك ولا نقول ((نثبت)) ذلك لأننا لا نخوض هنا في موضوع يدخل في حيز الإثبات المطلق أو النسبي، بقدر ما نخوض محاولة فهم للواقع على ضوء نظرية محددة انطلاقا من المبررات الآنفة الذكر لبناء تصور أو وجهة نظر مستقبلية؟. أما كيف نرصد ذلك؟ فهذا ما يفرض علينا العودة -كما أشرنا- إلى استيعاب أفكار الصدر في هذا الإطار. فالرصد كما هو معلوم يبدأ من الأمة والمجتمع[١٨]، والبحث في المجتمع من حيث قوانينه وتعدد النظريات بشأنها ومن حيث عناصره المكونة واستيعابها والتأسيس للرؤية الإسلامية إزاءها والصيغة الذاتية التي يسميها الشهيد الصدر

---

(١٧) محمد رضا النعماني ((الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار))، مصدر سابق ص١٩٩.

(١٨) يقول الصدر الأول في هذا الإطار ((لا شك في أن إنسان العالم الإسلامي يؤمن بالإسلام بوصفه دينا ورسالة من الله تعالى أنزلها إلى خاتم الأنبياء ووعد من اتبعها واخلص لها بالجنة وتوعد المتمردين عليها بالنار، وهذا الإيمان يعيش بالجزء الأعظم من المسلمين عقيدة بلهتة فقدت عبر عصور الانحراف كثيرا من اتقادها وشعلتها، وخاصة بعد أن دخل العالم الإسلامي عصر الاستعمار، وعمل المستعمرون من أجل تذويب هذه العقيدة وتفريغها من محتواها الثوري الرشيد، ومن أجل ذلك لم يعد المسلمون تعبير عن الأمة الإسلامية التي جعلها الله أمة وسطا لتتولى الشهادة على العالم، وكانت خير أمة أخرجت للناس، لأن الأمة الإسلامية مسؤولة داخليا بأن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر)). محمد باقر الصدر ((الإسلام يقود الحياة)) ص٢١٥. دار التعارف للمطبوعات. بيروت.

التفسير السائدة أسماه التفسير الموضوعي، واختار نموذج ((السنن التاريخية)) التي تشكل الحقل المباشر للتأسيس في الجانب الاجتماعي الإسلامي الذي نتحدث عنه.

ولذا فإن الإحاطة برؤى وأفكار الصدر حول الاجتماع الإسلامي تتطلب العودة إلى المفردات التي اشتغل عليها تأسيساً، وصولاً إلى أفكار ((القيادة)) أو ((النظرية)) السياسية التي تشكل البناء العلوي من أبنية هذا التأسيس.

إذ أن ما كتب في هذا المجال من قبل المفكرين والمفسرين، قدم نظريات متغايرة، سواء قبل الشهيد الصدر الأول أو بعده، وإن تلازمية دوري الأمة والقائد أو ((الأمة والإمام)) هو موضوع فكري وتفسير قديم بقدم الرسالة الإسلامية، وإن كلمة الأمة استخدمت ((لتشير إلى كافة المسلمين، أي كل من شهد أنْ لا إله إلاّ الله، كما استعملت للدلالة على جماعة خاصة من المسلمين، ودلت على رجل فرد إمام فما المقصود من الأمة مصطلحاً؟

يقول علي شريعتي: (إن كلمة (أمة) مأخوذة من أمْ بمعنى قصد وعزم، وهذا المعنى يتركب من ثلاثة معان (حركة) (هدف) (قرار واع)، وحيث أن (أم) تنطوي في أصلها على مفهوم (التقدم) أيضاً يضحي هذا المعنى مركباً من أربعة معان:

١- اختيار، ٢- حركة، ٣- تقدم، ٤- هدف.

= = والمفاهيم تفسيراً خاطئاً، وبالتالي يسهر على إنقاذ الحقائق الدينية كما هي. ووجود هذا الفرد المعصوم هو ضمان تكامل المجتمع تكاملاً حقيقياً، وتكامل المجتمع مع المسير الكوني المعصوم في مسيره أيضاً بحكم انصياعه لحكم الطبيعة الناجز.

ب- وضع شروط قاسية ودقيقة جداً لا بد أن يتحلى بها من يريد التصدي للدين وأحكامه ومفاهيمه وقيمه، أي أن حملة الدين من العلماء لابد من توافر شروط دقيقة وخاصة بهم تشكل الضمانة لعدم انحرافهم عن المسير أو التلاعب بمقدرات الدين والأمة.

ج- لابد من درجة الوعي الديني لدى الأمة بالتربية والارشاد، بحيث تشكل الضمير الحي واليقظ والساهر على عدم انحراف القيمين على أمور الدين والدنيا)).

مصطفى الحاج علي، مجلة ((المنطلق)) العدد ٧٠ ربيع الأول ١٤١١هـ.

ومن هذه المعاني يمكن القول أن الأمة بحركتها وتقدمها، أو بمعنى آخر بمسيرتها إلى الأمام ونحو هدف، هي مجتمع مهاجر إلى مقصد وغاية، هجرة واعية مقصودة. أو كما يقول شريعتي هي (جامعة إنسانية يشترك جميع أفرادها في هدف مشترك، وقد التف بعضهم حول بعض لكي يتحركوا باتجاه هدفهم المرجو على أساس قيادة مشتركة)، إذ لا مسير بدون قيادة، وهذه القيادة يطلق عليها في الإسلام مصطلح الإمام، وهي من نفس الجذر الذي للأمة أم، فعملية الأم باتجاه هدف يلزمها إمام، ومن هنا لا يمكن تصور أمة دون إمامة))[٢١].

ويعني شريعتي في أقواله تلك الإمامة المعصومة أن هذه التلازمية تتطلب الانطلاق مع الشهيد الصدر الأول مع الخطوة الأولى لاكتشاف مدلولاتها وسننها التاريخية قرآنيا، فهو يقول فمن الآيات الكريمة التي أعطيت فيها الفكرة الكلية، فكرة أن التاريخ له سنن وضوابط ما يلي:((.... (لكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون)، (ولكل أمة أجل إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون).

نلاحظ في هاتين الآيتين الكريمتين أن الأجل أضيف إلى الأمة، إلى الوجود المجموعي للناس، لا إلى هذا الفرد أو ذاك الفرد بالذات، إذن هناك وراء الأجل المحدود المحتوم لكل إنسان بوصفه الفردي أجل آخر وميقات آخر للوجود الاجتماعي للأفراد، للأمة بوصفها مجتمعا ينشئ ما بين أفراده العلاقات والصلات القائمة على أساس مجموعة من الأفكار والمبادئ المسندة بمجموعة من القوى والقابليات، هذا المجتمع الذي يعبر عنه القرآن الكريم بالأمة، له أجل، له موت، له حياة، له حركة، كما أن الفرد يتحرك فيكون حيا ثم يموت، كذلك الأمة تكون حية ثم تموت، وكما أن موت الفرد يخضع لأجل ولقانون، كذلك الأمم أيضا لها آجالها المضبوطة وقوانينها، وهناك نواميس تحدد لكل أمة هذا

---

(٢١) نصوص لـ د. علي شريعتي توظفها زينب إبراهيم في بحثها المعنون: الأمة الشهيدة: الشروط والأدوات. راجع مجلة ((المنطلق))، العدد ٧٠ ربيع الأول ١٤١١هـ.

الأجل، إذن هاتان الآيتان الكريمتان فيهما عطاء واضح للفكرة الكلية، فكرة أن التاريخ له سنن تتحكم وراء السنن الشخصية التي تتحكم في الأفراد بهويتهم الشخصية))[٢٢].

ويناقش الصدر الأعمال التاريخية التي تجري عليها السنن التاريخية ويفرق بين العمل التاريخي الفردي والعمل التاريخي الاجتماعي، فالعملان يشتركان في بعض الأبعاد، يشتركان في سبب حصول الحدث التاريخي وفي الغاية أو ((الهدف الذي ينطوي عليه هذا العمل، إلا أن هنالك بعدا ثالثا يضع حدا فاصلا للأحداث التي تحكمها السنن التاريخية وهو البعد المتمثل في أن يكون لهذا العمل أرضية تتجاوز ذات الفرد العامل))[٢٣] ((يعني أن المجتمع باعتباره أرضية للعمل، يشكل علة مادية له، في حالة من هذا القبيل يعتبر هذا العمل عملا تاريخيا، يعتبر عملا للأمة والمجتمع، وإن لم يكن المباشر في جملة من الأحيان إلا فرد واحد، أو عدد من الأفراد، ولكن باعتبار الموج يعتبر عمل المجتمع، إذن العمل التاريخي الذي تحكمه سنن التاريخ هو العمل الذي يكون حاملا لعلاقة مع هدف وغاية، ويكون في نفس الوقت ذا أرضية أوسع من حدود الفرد، ذا موج يتخذ من المجتمع علة مادية ما، وبهذا يكون عمل المجتمع))[٢٤] ويقول الصدر: ((وفي القرآن الكريم نجد تمييزا بين عمل الفرد وعمل المجتمع، ونلاحظ في القرآن الكريم أنه من خلال استعراضه للكتب الغيبية الإحصائية، تحدث عن كتاب للفرد، وتحدث عن كتاب للأمة، عن كتاب يحصي على الفرد عمله، وعن كتاب يحصي على الأمة عملها، وهذا تمييز دقيق بين العمل الفردي الذي ينسب إلى الفرد وبين عمل الأمة، أي العمل الذي له ثلاثة أبعاد، والعمل الذي له بعدان، العمل الذي له بعدان لا يدخل إلا في كتاب الفرد، وأما العمل الذي له

---

(٢٢) محمد باقر الصدر ((التفسير الموضوعي)) ص٥٢-٥٣ المجموعة الكاملة. دار التعارف بيروت المجلد ١٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٢٣) المصدر السابق: ص٧٦.

(٢٤) المصدر السابق: ص٧٦-٧٧.

ثلاثة أبعاد فهو يدخل في الكتابين معاً، باعتبار البعدين في كتاب الفرد ويحاسب الفرد عليه، وباعتبار البعد الثالث يدخل في كتاب الأمة ويعرض على الأمة وتحاسب الأمة على أساسه، لاحظوا قوله سبحانه وتعالى: وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها اليوم تجزون ما كنتم تعملون. هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون))[٢٥].

سنن التاريخ .. وإرادة الإنسان

كما أن هذه السنن قسمها الشهيد الصدر الأول إلى ثلاثة أنواع:

((١- السنن الشرطية من مثل قوله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وفاعلية هذه السنن مرتبطة بعمل الإنسان أصلاً، وبذلك يستطيع الإنسان أن يعطل دور هذه السنن إذا لم يوفر شروطها.

٢- السنن الحتمية، وهذه غير مرتبطة بإرادة الإنسان، وبالتالي فإن الإنسان لا يستطيع أن يفعل شيئاً إزاءها.

٣- السنن التي تشكل اتجاهات عامة في التاريخ، وهذه يستطيع الإنسان أن يتحداها لفترة معينة))[٢٦].

ومن خلال هذا التقسيم لسنن التاريخ وضع الصدر الأول يده على أزمة الفكر الاجتماعي الأوروبي في توهمه بالتعارض بين سنن التاريخ وإرادة الإنسان، فلقد كان القسم الثاني من هذه السنن، وهي السنن الحتمية، هي السبب الأساسي في هذا التوهم الذي وقع به معظم علماء الاجتماع بما فيهم مؤسس علم الاجتماع الحديث أوجست كونت (١٧٩٧ - ١٨٥٧) الذي اتخذ موقفاً ((وسطاً بين فكر عصر التنوير الثوري، والفكر المضاد له المتمثل بالحركة الرومانسية، وهو موقف سيتبناه من يخلفه في تيار البنائية الوظيفية، إذ أقر النظرة

---

(٢٥) المصدر السابق ص٧٧.

(٢٦) المصدر ذاته.

العلمية التي نادى بها فلاسفة عصر التنوير، بل إنه هو ذاته قد أسس مذهباً يعرف بالوضعية ((يحصر نفسه في حدود التجربة وحدها، بحيث لا يتجاوز عالم الأشياء العينية التي تدركها الحواس). وتأسيساً على ذلك فقد رفض كونت الشق الثاني من آراء عصر التنوير -تلك الآراء النقدية الثورية- بدعوى أنها تأملات فلسفية عقيمة لا يسندها أي واقع فعلي قابل للقياس، وهو موقف وضعه في مصاف المفكرين الرومانسيين فقد رأى كونت (أن حركة المجتمع تخضع بالضرورة لقوانين فيزيائية لا تتغير، بدلاً من أن يحكمه نوع من الإرادة) واقترن تمسكه بالمنهج العلمي (برفضه لادعاء الإنسان أنه قادر على تغيير نظمه الاجتماعية وإعادة تنظيمها وفقاً لإرادته العاقلة) كما كان يصر فلاسفة عصر التنوير، إذن تصب مهمة علم الاجتماع، وهو المسلك الذي سلكه بديلاً عن الفيزياء الاجتماعية - الكشف عن القوانين الحاكمة للحياة الاجتماعية بمنهج وضعي لا طائل من ورائه، إذ هو أشبه بمن يحاول تغيير قانون الجاذبية))[٢٧].

وهكذا كان الحال بالنسبة لعلماء الاجتماع الآخرين فلقد بقي هذا التوهم محوراً للجدل المتواصل الذي لـم يرسُ على رؤية محددة حاسمة ((وإذا كان دور كايم واضحاً في رؤيته للمجتمع بصفته مصدراً لتشكيل أطره وقولبته كيفما شاء ضمن اطره الثقافية (النظرية الجبرية) فأصبحت مهمة علم الاجتماع عنده هي دراسة العلاقات الاجتماعية وتفسيرها، وإذا كان الفرد هو ركيزة الحياة الاجتماعية وتفسيرها، عند فيبر، يشكل المجتمع بإرادته الواعية (النظرية الطوعية)، أصبحت مهمة علم الاجتماع إذن دراسة فعل هذا الإنسان وتؤجل بواعثه وفهم أهدافه ومقاصده، لكن الصورة أكثر غموضاً عند ماركس أو هي بالأحرى تتأرجح بين نظرتين: نظرة ماركس الشاب الذي يركز على دور الفرد ونشاطه في العملية التاريخية - الاجتماعية، ونظرة ماركس الشيخ الذي يرى أن

---

(٢٧) ايان كريب. ((النظرية الاجتماعية)). من بارسونز إلى هابر ماس، ترجمة، د. محمد حسن غلوم، مراجعة د. محمد عصفور، ص١٢-١٣. سلسة عالم المعرفة.

المجتمع خاضع في حركته لقوانين تشبه قوانين الطبقة، لا قبل للإنسان بتغييرها، فهي قدر محتوم والحرية هي معرفة الضرورة))[٢٨].

ولقد بقي علماء الاجتماع أسرى هذا الجدل الذي يضغط عليهم باتجاه إيجاد نمط من الفهم الكلي الذي يحل هذا الإشكال التناقضي بين سنن التاريخ وإرادة الإنسان، ورأى أيان كريب ((استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة الاجتماعية، وخصوصا تفسير مكونين أساسيين من مكوناته وهما البنية والفعل، إذ أن النظرية التي تستطيع تفسير الظواهر المتعلقة بالبنية لا يكون بمقدورها تفسير الفعل البشري (أو بالأحرى تأويله). إذ لا بد أن يكون لكل من هذين القطبين، وهما قطبان يشكلان الحياة الاجتماعية، نظرية خاصة به، وأن معظم القصور الذي تواجهه النظريات الاجتماعية إنما يقع حينما تجاوز هذه النظريات اختصاصها -إذ جاز التعبير- وتحاول أن تفسر مجالا من مجالات الحياة الاجتماعية هي غير أهل له، وهذا الموقف يقود - كريب- إلى التأكيد على وجوب (التعددية النظرية) وعلى الدعوة إلى الانتقال من نظرية إلى أخرى حسبما تقتضيه ضرورات البحث))[٢٩].

إن الشهيد الصدر الأول أدرك هذا القلق المركزي في النظريات الاجتماعية الغربية[٣٠]، إذ اعتبر ان هذا القلق ((أدى ببعض المفكرين إلى القول بأن الإنسان

---

(٢٨) المصدر السابق: ص١٤.

(٢٩) المصدر السابق ص١٥.

(٣٠) يوضح د. محمد عبد اللاوي فهم الصدر الأول في هذا الإطار بالقول: ((فمقاربة الصدر لحركة التاريخ ولحركة الأمة عبر التاريخ تنطلق من أطر مفاهيمية وقيمية ومن الواقع في نفس الوقت. فهو مثلا يحلل حركة الأمة في التاريخ كما وقعت بالفعل ولكنه لا ينهي بحثه عند هذه النقطة بل يتجاوزها بالرجوع إلى مفهوم قرآني: الأمة الشاهدة. فيربط الواقع بالمثال وينظر حركة الأمة المستقبلية في هذا الأفق. إضافة إلى ما سبق فإن الصدر لا ينطلق في بحثه من الفراغ ليستمد أفكاره كلها من الواقع ومن التاريخ على العموم ومن تاريخ الأمة خاصة. هذا الإطار الفكري العام هو عبارة عن قيم ومفاهيم استخرجها الصدر إما بصورة مباشرة من القرآن الكريم أو بصورة غير مباشرة من الأحكام = =

له دور سلبي فقط وليس دورا إيجابيا، فهو يتحرك كما تتحرك الآلة وفقا لظروفها الموضوعية)).

ويضيف قائلا: ((وذهب بعض آخر في مقام التوفيق ما بين هاتين الفكرتين ولو ظاهريا، إلى أن اختيار الإنسان نفسه هو أيضا يخضع لسنن التاريخ. وهذا الموقف يستبطن تضحية باختيار الإنسان لكن بصورة غير مكشوفة.

وذهب بعض المفكرين الأوروبيين إلى اختيار موقف معاكس، عندما اتجهوا إلى التضحية بسنن التاريخ لحساب اختيار الإنسان، بحجة أنه ما دام الإنسان مختارا فلا بد من أن تستثنى الساحة التاريخية من الساحة الكونية في مقام التقنين الموضوعي، فلا سنن موضوعية للساحة التاريخية حفاظا منهم على إرادة الإنسان واختياره.

وهذه المواقف-كلها خاطئة، لأنها جميعا تقوم على وهم الاعتقاد بوجود تناقض أساسي بين مقولة السنة التاريخية ومقولة الاختيار الإنساني، وهذا التوهم نشأ من قصر النظر على الشكل الثاني من أشكال السنة التاريخية تلك المصاغة بلغة القضية الفعلية الوجودية الناجزة، لو كنا نقصر النظر على هذا الشكل من سنن التاريخ، والتزمنا بأنه يستوعب كل الساحة التاريخية، لكان هذا التوهم واردا، ولكننا يمكننا إبطال هذا التوهم عن طريق الالتفات إلى الشكل الأول من أشكال السنة التاريخية، الذي تصاغ فيه السنة التاريخية بوصفها قضية شرطية، وكثيرا ما تكون هذه القضية الشرطية في شرطها معبرة عن إرادة الإنسان واختياره، باعتبار أن اختيار الإنسان يمثل المحور في هذه القضية الشرطية لأنه شرطها، لكن ما هو الشرط؟ الشرط هو فعل الإنسان، هو إرادة الإنسان (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). التغيير هنا أسند إليهم فهو فعلهم،

= الشرعية. وعلى العموم هذه القيم والمفاهيم هي عبارة عن أدوات استكشافية وليست نظرية جاهزة في مجال فلسفة التاريخ كما أشرنا فيما سبق)).

((فلسفة التاريخ من خلال كتابات الإمام الصدر))، ص١٩٤ –١٩٥. ونشير هنا إلى أن هذا التنظير سيبقى محورا للجدل والاعتراض من قبل بعض المفكرين.

إبداعهم وإذ دنهم ، حينما يحتل إبداع الإنسان واختياره موضوع الشرط في القضية الشرطية، تصبح السنة التاريخية متلائمة تماما مع اختيار الإنسان))[٣١].

إن أجمل ما ينطوي عليه منهج الشهيد الصدر الأول البحثي في كل مجالات المعرفة ومهجه التأسيسي للأفكار والنظريات هو أنه لا يتوقف عند استيعاب وإدراك المعرفة الأخرى، ويكتفي بالمنهج المقارن التقليدي ويناقش النظريات والأفكار بشكل تفصيلي، بل إنه دائما يوجه اهتمامه إلى محاور الاستعصاء والأزمة في الفكر الآخر وبقدر ما يعكس هذا الاهتمام عمق اطلاعه وإدراكه لهذا الفكر، فإنه في بعض الأحيان يقترح عليه الحلول، فالنقاش لديه يتجاوز ((الثأرية)) أو الإلحاح في إبراز نشوة الانتصار الفكري، وينبض بقيم إنسانية عالية. هذا المنهج في التعاطي مع الفكر الآخر مثلما تجلى من خلال إنتاجه الفلسفي والاقتصادي والمعرفي يتجلى هنا أيضا في تفسير القرآن الذي يخرج به الصدر عن سياقاته التقليدية، ليس بوضع منهج خاص للتفسير فقط، إنما أيضا بإخضاعه إلى ذات المنهج الكلي الذي عمل به في نقاش معرفة الآخر وتأسيس المعرفة الذاتية (الإسلامية) في نفس الوقت بغض النظر عن دقة هذه المعرفة.

عناصر المجتمع

إن اختيار الإنسان ومن ثم دوره في ممارسة حياته سيتحدد من خلال تحديد العناصر المكونة للمجتمع الإسلامي، وصيغتها المغايرة عن الصيغة الاجتماعية الأخرى، وينطلق الشهيد الصدر الأول في تحديد هذه العناصر من خلال نصوص القرآن الكريم ((... (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) حينما نستعرض هذه الآية الكريمة نجد أن الله سبحانه ينبئ الملائكة بأنه قرر إنشاء مجتمع على الأرض، فما هي

---

(٣١) ((التفسير الموضوعي))، مصدر سابق ص٨٧

... عناصر ... نستخلصها من العبارة القرآنية التي تتحدث عن هذه الحقيقة العظيمة؟

هناك ثلاثة عناصر يمكن استخلاصها من العبارة القرآنية:

أولاً: الإنسان.

ثانياً: الأرض أو الطبيعة على وجه عام (إني جاعل في الأرض خليفة).

ثالثاً: العلاقة المعنوية التي تربط الإنسان بالأرض وبالطبيعة، وتربط من ناحية أخرى الإنسان بأخيه الإنسان، وهذه العلاقة المعنوية هي التي سماها القرآن الكريم بالاستخلاف هذه هي عناصر المجتمع.

ونحن حينما نلاحظ المجتمعات البشرية نجد أنها جميعاً تشترك بالعنصر الأول والعنصر الثاني، لا يوجد مجتمع بدون إنسان يعيش مع أخيه الإنسان، ولا يوجد مجتمع بدون أرض أو طبيعة يمارس إنسانه عليها دوره الاجتماعي.

وأما العنصر الثالث، وهو العلاقة، في كل مجتمع علاقة كما ذكرنا، ولكن المجتمعات تختلف في طبيعة هذه العلاقة، وفي كيفية صياغة هذه العلاقة. فالعنصر الثالث هو العنصر المرن والمتحرك من عناصر المجتمع، وكل مجتمع يبني هذه العلاقة المعنوية التي تربط الإنسان بأخيه الإنسان من جانب، وبالطبيعة من جانب آخر، بشكل قد يتفق وقد يختلف مع طريقة بناء المجتمع الآخر لهذه العلاقة.

وهذه العلاقة لها صيغتان أساسيتان: أحدهما: صيغة ثلاثية. والأخرى: صيغة رباعية.

الصيغة الرباعية طرحها القرآن الكريم تحت اسم الاستخلاف، وهي الصيغة التي تربط تجاه الطبيعة والإنسان ويرتبط الإنسان فيها بدوره مع أخيه الإنسان

هذه أطراف ثلاثة، فأين الطرف الرابع؟

هذا الطرف الرابع خارج عن إطار المجتمع، ولكن الصيغة الرباعية للعلاقة

مقصود أو بشكل غير مقصود قد يكون نابعا من الرؤية المحدودة لهذا الإنجاز، ورؤية هذه الصيغة كحلقة منفصلة من باقي حلقات النظرية التي أنجزها الصدر في هذا الجانب.

البناء العلوي للحركة التاريخية

نقول من خلال ما تقدم في عدم تعارض إرادة الإنسان والسنة التاريخية الشرطية وفي تصور الصيغة الرباعية لعناصر المجتمع ببعدها الاستخلافي بالإضافة إلى هدفية العمل التاريخي الاجتماعي يكون واضحا أن الإنسان هو الأساس في الحركة التاريخية، وإن المحتوى الداخلي للإنسان هو الذي يحدد البناء الفوقي للمجتمع فتصبح العلاقة بينهما ((علاقة تبعية، ومسبب بسبب، وهي تمثل سنة تاريخية تقدم الكلام عنها في قوله سبحانه وتعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). هذه الآية واضحة في أن المحتوى الداخلي للإنسان هو القاعدة والأساس للبناء العلوي للحركة التاريخية، لأن الآية الكريمة تتحدث عن تغييرين: أحدهما تغيير أوضاع القوم وأبنيتهم العلوية وظواهرهم: (إن الله لا يغير ما بقوم) ومن الواضح أن المقصود من تغيير ما بالأنفس تغير ما بأنفس القوم، بحيث يكون المحتوى الداخلي كقوم وكأمة متغيرا، وإلا فإن تغير الفرد الواحد أو الفردين أو الأفراد لا يشكل الأساس لتغير ما بالقوم.

فالمحتوى النفسي الداخلي للأمة كأمة، لا لهذا الفرد أو لذلك الفرد، هو الذي يعتبر أساسا وقاعدة للتغييرات في البناء العلوي للحركة التاريخية كلها،والقرآن الكريم يؤمن بأن العمليتين يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب، عملية صنع الإنسان لمحتواه الداخلي، لفكره وإرادته مع البناء الخارجي، ولا يمكن أن يفترض انفكاك البناء الخارجي عن البناء الداخلي، إلا إذا بقي البناء الخارجي بناءا مهزوزا متداعيا))[٣٣].

---

(٣٣) المصدر السابق: ص١٠٦.

إن المحتوى الداخلي للإنسان هو الذي يحدد الأهداف والغايات التي تحرك التاريخ، وإن بناء هذا المحتوى يتمحور حول مثل أعلى في كل المجتمعات، ((وبقدر ما يكون المثل الأعلى للجماعة صالحاً وعالياً وممتداً، تكون الغايات صالحة وممتدة، وبقدر ما يكون هذا المثل الأعلى محدوداً أو منخفضاً تكون الغايات المنبثقة عنه محدودة ومنخفضة أيضاً))(٣٤).

ويقسم الشهيد الصدر المثل الأعلى إلى أقسام، والقسم الأول منها يتمثل بالمثل الأعلى الذي يستمد تصوره من الواقع، وهذا المثل يصبح حالة تكرارية ومثل محدود يراد تحويله إلى مطلق، والأمة التي تتمسك بهذا النوع من المثل ستفقد مع مرور الزمن وحدتها وسينتهي هذا المثل إلى السقوط، ويفترض الشهيد الصدر ثلاثة إجراءات أو ثلاثة بدائل تاريخية لهذه الأمة ((الشبح)):

((الإجراء التاريخي الأول: هو أن تتداعى هذه الأمة أمام غزو عسكري من الخارج، لأن هذه الأمة التي أفرغت من محتواها، وتخلت عن وجودها كأمة، يمكن أن تتداعى أمام غزو من الخارج، وهذا ما وقع بالفعل للمسلمين، فبعد أن فقد المسلمون مثلهم الأعلى وفقدوا ولاءهم لهذا المثل الأعلى سقطت حضارتهم بأيدي التتار.

الإجراء التاريخي الثاني: هو الذوبان والانصهار في مثل أعلى أجنبي مستورد من الخارج لكي تعطيه ولاءها، وتمنحه قيادتها.

الإجراء التاريخي الثالث: أن ينشأ في أعماق هذه الأمة شعور بضرورة إعادة المثل الأعلى من جديد بمستوى العصر الذي تعيشه تلك الأمة إلى مركزه ليؤدي دوره الريادي من جديد.

هذان الإجراءان، الإجراء الثاني والإجراء الثالث، وقفت الأمة الإسلامية أمامهما على مفترق طريقين حينما دخلت عصر الاستعمار، كان هناك طريق

---

(٣٤) المصدر السابق: ص١٠٨.

بعوه بو لانصهار في مثل أعلى من الخارج، هذا الطريق الذي طبقه جملة من حكام في بلاد المسلمين: (رضا خان) في إيران، و(أتاتورك) في تركيا، دور هؤلاء أن يجسدوا المثل الأعلى للإنسان الأوروبي المتحضر، ويطبقوا هذا المثل الأعلى ويكسبوا ولاء المسلمين أنفسهم له، بعد أن ضيعوا مثلهم الأعلى الأصيل

ثم اتفق رواد الفكر الإسلامي في بدايات عصر الاستعمار وفي أواخر الفترة التي سبقت عصر الاستعمار جهودهم في سبيل الإجراء الثالث، في سبيل إعادة الحياة إلى الإسلام من جديد، وتقديمه بلغة العصر وبمستوى حاجات المسلمين. الأمة تتحول إلى شبح فتواجه أحد هذه الإجراءات))[٣٥].

أما القسم الثاني فهو المثل الذي يجسد معنى المسؤولية الحقيقية ((فالإنسان لا يمكن أن يستشعر بصورة حقيقية المسؤولية اتجاه ما يصنعه هو))[٣٦] إذ أن ((المثل الأعلى بدين التوحيد، باعتباره واقعا عينيا منفصلا عن الإنسان وليس نتاجا لـه، إذن سوف يتوصل للشعور بالمسؤولية. ومن هنا ندرك لماذا كان الأنبياء على مر التاريخ أصلب الثوار على الساحة التاريخية وأنظفهم، لماذا كانوا على الساحة التاريخية فوق كل مساومة، كل مهادنة، وكل تردد في حربهم ضد كل شر مجسد والأصنام ومن يتمحورون حولها حفاظا على مصالحهم وترفهم وفرصهم لأنانيتهم الضيقة. لماذا كانوا هكذا؟ لأن المثل الأعلى المنفصل عن أي شيء هو الذي أعطاه نفحة موضوعية من الشعور بالمسؤولية، وهذا الشعور بالمسؤولية تجسد في كل كيانه، ومشاعره وأفكاره وعواطفه وكان حقيقة، الشرط الجوهري لإنجاح تلك المسيرة ودفعها نحو هدفها [illegible]
معصوم على مر التاريخ))

يدعوها إلى الانصهار في مثل أعلى من الخارج، هذا الطريق الذي طبقه جملة من الحكام في بلاد المسلمين: (رضا خان) في إيران، و(أتاتورك) في تركيا، حاول هؤلاء أن يجسدوا المثل الأعلى للإنسان الأوروبي المنتصر، ويطبقوا هذا المثل الأعلى ويكسبوا ولاء المسلمين أنفسهم له، بعد أن ضيعوا مثلهم الأعلى الأصيل.

بينما أطلق رواد الفكر الإسلامي في بدايات عصر الاستعمار وفي أواخر الفترة التي سبقت عصر الاستعمار جهودهم في سبيل الإجراء الثالث، في سبيل إعادة الحياة إلى الإسلام من جديد، وتقديمه بلغة العصر وبمستوى حاجات المسلمين، الأمة تتحول إلى شبح فتواجه أحد هذه الإجراءات))[٣٥].

أما القسم الثاني فهو المثل الذي يجسد معنى المسؤولية الحقيقية ((فالإنسان لا يمكن أن يستشعر بصورة حقيقية المسؤولية اتجاه ما يصنعه هو))[٣٦] إذ أن ((المثل الأعلى لدين التوحيد، باعتباره واقعا عينيا منفصلا عن الإنسان وليس نتاجا إنسانيا، إذن سوف يتوصل للشعور بالمسؤولية. ومن هنا ندرك لماذا كان الأنبياء على مر التاريخ أصلب الثوار على الساحة التاريخية وأنظفهم، لماذا كانوا على الساحة التاريخية فوق كل مساومة، كل مهادنة، وكل تردد في حربهم ضد كل المثل المنخفضة والأصنام ومن يتمحورون حولها حفاظا على مصالحهم وترفهم وإرضاءا لأنانيتهم الضيقة. لماذا كانوا هكذا؟ لأن المثل الأعلى المنفصل عن أي نبي، هو الذي أعطاه نفحة موضوعية من الشعور بالمسؤولية: وهذا الشعور بالمسؤولية تجسد في كل كيانه، ومشاعره وأفكاره وعواطفه فكان حقيقة، الشرط الجوهري لإنجاح تلك المسيرة، ودفعها نحو هدفها المنشود. ومن هناك كان النبي معصوما على مر التاريخ))[٣٧].

ويعتبر الشهيد الصدر الأول أن تبني البشرية لهذا المثل يتوقف:

---

(٣٥) المصدر السابق ص١١٥.

(٣٦) المصدر السابق ص١٢٦.

(٣٧) المصدر السابق ص١٢٦.

أولا: على رؤية واضحة فكريا وأيديولوجيا

ثانيا: لا بد من طاقة روحية مستمدة من هذا المثل الأعلى.

ثالثا: إن هذا المثل يختلف عن المثل التكرارية الأخرى والمنخفضة، باعتباره منفصلا عن الإنسان، وهذا الانفصال يفرض وجود صلة موضوعية بين الإنسان وهذا المثل الأعلى، وهذه الصلة الموضوعية تتجسد في النبي.

رابعا: وفي مرحلة الاختلاف التي تنصب فيها المثل المنخفضة أو التكرارية لا بد من قيادة تتبنى المعركة وهذه القيادة هي الإمامة، فالإمام هو القائد الذي يتولى هذه المعركة، ودور الإمام يندرج مع دور النبوة في مرحلة من النبوة ويمتد بعد النبي إذا ترك النبي الساحة))[٣٨].

بين حدي الخلافة والشهادة

وإلى هنا يكون التصور واضحا حول شق الخلافة -خلافة الإنسان- في نظرية الشهيد الصدر وصولا من خلال المثل الأعلى إلى شق القيادة - الشهادة، فهو لم يكتف بتناوله بشكله المباشر إنما تناوله من خلال مجموع مفردات التصور الاجتماعي الإسلامي والصيغة الترابطية له مع هذه المفردات، ولكي ينتقل إلى الشق الثاني من النظرية فإن جسر الانتقال تمثل بالصلة بين الأمة ومثلها الأعلى المطلق الذي هو الله سبحانه وتعالى، فهذه الصلة تمثلت بدور النبي والإمام، وفيما توقف الكثير من المفسرين والمفكرين الإسلاميين عند هذا الحد ((حد النبوة والإمامة كمشرفين وشهود على تطبيق خلافة الإنسان)) عندما بحثوا معنى الأمة الشاهدة فإن الشهيد الصدر الأول تجاوز هذا الحد من خلال تفسيره للآيات القرآنية الكريمة في هذا المجال والتي يدرجها كالتالي:

١- ((فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا))[٣٩].

٢- ((وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول

---

(٣٨) المصدر السابق ص١٢٨-١٢٩.

(٣٩) النساء: ٤٠.

عليكم شهيداً))[40].

٣- ((وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد))[41].

٤- ((ويوم نبعث في كل أمة شهيداً عليهم من أنفسهم وجئنا بك شهيداً على هؤلاء ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين))[42].

٥- ((هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس))[43].

٦- ((إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين))[44].

٧- ((إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء))[45].

٨- ((وأشرقت الأرض بنور ربها ووضع الكتاب وجيء بالنبيين والشهداء وقضي بينهم بالحق وهم لا يظلمون))[46].

إن المفسرين والمفكرين المسلمين اختلفوا في مدلول الشهادة الواردة في الآيات القرآنية المتقدمة[47] واعتبر الملا صدر الدين الشيرازي أن ((الشهيد مأخوذ

---

(٤٠) البقرة: ١٤٣.

(٤١) المائدة: ١١٧.

(٤٢) النحل: ٨٩.

(٤٣) الحج: ٧٨.

(٤٤) آل عمران: ١٤٠.

(٤٥) المائدة: ٤٤.

(٤٦) الزمر: ٦٩.

(٤٧) يتساءل د. حسن جابر في بحث له بعنوان وظيفة القيادة في الإسلام في مجلة ((المنطلق)) العدد (٧٠) مصدر سابق، يتساءل بناء على آراء عدد من المفكرين والمفسرين: ((فهل أن الشهادة وظيفة من مختصات المعصوم في الدنيا والآخرة، بحيث لا يصح اتصاف أحد غيره بها وبالتالي ==

من الشهود والمشاهدة وهو حضور صورة الشيء عند الشيء، والشهيد هو القوة التي بها يقع الشهود والحضور سواء كانت مفارقة أو جسمانية، فإن كثيراً من الأشياء ليس من شأنها في ذاتها أن يحضر عندها صورة شيء إلا بقوة أخرى، كذلك أيضاً كثير من الأشياء مما ليس من شأنه أن يحضر عند شيء آخر إلا بصورة أخرى هي مثال مطابق، وجميع ما في هذا العالم الظلماني من ذوات الأوضاع هكذا، فليس لشيء منها حضور عند آخر، ولا أيضاً عنده حضور لآخر فلا الأرض موجودة للسماء، ولا السماء موجودة للأرض، ولا الماء للهواء

= فإن وظيفة الإمام المعصوم لا تتعداه بغيابه. وعليه فإن الوظيفة المزدوجة للإمام وهي الإدارة والهداية هي من مهماته ومسؤولياته. ولا يكون بذلك للفقيه المرجع أدنى دور قيادي يعتد به؟ إذا قصرنا مدلول نص الشهادة على ما قرره الملا صدر الدين الشيرازي، والسيد الطباطبائي وغيرهما، من أنه نعني حقائق الأعمال التي تحتاج إلى حالات كشف للوصول إلى مستوى الشهود، فإن المرجع - الفقيه ليس معصوماً، وبالتالي لا يطلع على حقائق الأعمال، وعليه فهو لا يضطلع بأي من مسؤوليات الإمام المعصوم. أما إذا وسعنا من مدلول اللفظ ليشمل معنى الحجة، أي أن الشاهد هو الذي يعد الحجة على المشهود عليه يحتج بها يوم القيامة، لا بمعنى كشف حقيقة نفسه، وإنما بلحاظ كون المرجع هو أنموذج يقتدى به بنسبة من النسب، فيكون شاهداً، لكن في الدنيا لاحتياج الشهادة في الآخرة إلى الاطلاع على حقائق النفس ومقاصدها وما انعقدت عليه من دوافع ونوايا، وأنى للمرجع أن يطلع على هذا الأمر، وهو شأن الإمام المعصوم فقط. ووفق معنى الاقتداء يمكن أن يمارس المرجع دور الإدارة والتنظيم والهداية، كالإمام، لكن من دون أن يتمكن من الارتقاء، في وظيفة الهداية، إلى ما هو موقف وتأثير المعصوم. لا بل أكثر من ذلك، يمكننا اعتبار جماعة من المؤمنين، التي هي في الواقع مجموعة أفراد يضطلع كل واحد منهم بمهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أمة شاهدة وشهيدة على الناس والأمم، من غير أن يرتقي شهودها إلى مستوى أن تكون أمة معصومة، لأن ذلك يستدعي أيضاً، أن تتولى هذه الأمة الاطلاع على حقائق الأمم الأخرى، وكشف واقعها، ومن ثم الشهادة عليها يوم القيامة. يقترب علي شريعتي من هذا المعنى، عندما يقول أن أحد معاني الشهيد من وجهة نظره، هو الشخص الذي يشهد على إنسانيته بوجوده أو عمله، والشهيد في قوله تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً، لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) يعني (كونوا مجتمعاً نموذجياً ممثلاً لأبناء العالم، والرسول نموذجاً وممثلاً لكم أسوة). وكلامه ظاهر أن المراد بالشهادة، في الدنيا، إلقاء الحجة على الخلق والشهادة على إنسانيتهم. أو بمعنى آخر يسوقه صدر الدين الشيرازي، وهو اعتبار كل من يطلق عليه كلمة شهيد سواء كان الأنبياء أو الأئمة أو الناس، بمنزلة القوة الإدراكية لأتباعه إذ لا علم ولا شهادة للتابع بما هو تابع إلا علم الإمام وشهادته)).

والموت والشيء بقدر تعلقه بهذا العالم يكون ذا ظلمة وجهالة وغفلة وبعد عن عالم النور والعلم))[٤٨].

ويقول الطباطبائي: ((إن الحواس العادية التي في الإنسان والقوى المتعلقة بها منا لا تتحمل إلا صور الأفعال والأعمال فقط، وذلك التحمل أيضاً إنما يكون في شيء يكون موجوداً حاضراً عند الحس لا معدوماً ولا غائباً عنه، وأما حقائق الأعمال والمعاني النفسانية من الكفر والإيمان والفوز والخسران، فهي ما ليس في وسع الإنسان إحصاؤها والإحاطة بها وتشخيصها من الحاضرين فضلاً عن الغائبين، إلا رجلاً يتولى الله أمره ويكشف ذلك له بيده، ويمكن أن يستفاد ذلك من قوله تعالى ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من شهد بالحق وهم يعلمون)) (الزخرف: ٨٦).

ويصل الطباطبائي إلى محصلة هي ((إن هذه الشهادة ليست هي كون الأمة على دين جامع للكمال الجسماني والروحاني فإن ذلك على أنه ليس معنى الشهادة خلال ظاهر الآيات الشريفة، بل هي -الشهادة- تحمل حقائق أعمال الناس في الدنيا من سعادة أو شقاء، ورد وقبول، وانقياد وتمرد، وأداء ذلك في الآخرة يوم يستشهد الله من كل شيء، حتى من أعضاء الإنسان، يوم يقول الرسول يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجوراً، ومن المعلوم أن هذه الكرامة ليست تنالها جميع الأمة، إذ ليست إلا كرامة خاصة للأولياء الطاهرين منهم، وأما من دونهم من المتوسطين في السعادة والعدول من أهل الإيمان فليس لهم ذلك فضلاً عن الأجلاف الجافية والفراعنة الطاغية من الأمة))[٤٩].

أما الشهيد الصدر ((فيقترب كثيراً من تحديدي الشيرازي والطباطبائي، في اعتباره خط الشهادة وهو التدخل الرباني لهداية الإنسان الخليفة في مسيره، لكنه يضم المرجعية لخط الشهادة يختلف معهما، بسبب حصرهما خط الشهادة

---

(٤٨) الشيرازي، ((شرح أصول الكافي))، ص٦٨٥، منشورات مكتبة المحمودي طبعة حجرية، طهران ١٣٨٩.

(٤٩) الطباطبائي، ((الميزان في تفسير القرآن))، ج١ ص٣٢٠ -٣٢١.

بالمعصومين، وإن كانت شهادة المرجع محصورة في الدين والوعظ والتعليم والإرشاد فقط، وقد استدل رضوان الله تعالى عليه بقوله تعالى: (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء). إن أصناف الشهداء ثلاثة تتمثل في الأنبياء، والأئمة الذين يعتبرون امتدادا ربانيا للنبي في هذا الخط، والمرجعية التي تعتبر امتدادا رشيدا للنبي والإمام في خط الشهادة.

والشهادة على العموم، وفق رأي السيد الصدر، يتمثل دورها المشترك بين الأصناف الثلاثة باستيعاب الرسالة السماوية والحفاظ عليها (بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء)، والأشراف على ممارسة الإنسان لدوره في الخلافة ومسؤولية إعطاء التوجيه بالقدر الذي يتصل بالرسالة وأحكامها ومفاهيمها، التدخل لمقاومة الانحراف واتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل سلامة المسيرة، ويخلص إلى تحديد دقيق لمعنى الشهيد الذي هو (مرجع فكري وتشريعي من الناحية الإيديولوجية ويشرف على سير الجماعة وانسجامه (أيديولوجيا) مع الرسالة الربانية التي يحملها، ومسؤول عن التدخل لتعديل المسيرة أو إعادتها إلى طريقها الصحيح إذا واجه انحرافا في مجال التطبيق))[٥٠].

((ونظرا للأهمية الكبيرة الكائنة في الجانب الشرعي الذي تتحدد على ضوئه الكيفية التي تستطيع الأمة من خلالها أداء وظائفها وحقوقها السياسية داخل منظومة العمل السياسي الخاص بالمجتمع السياسي الإسلامي، أقول: بالنظر لأهمية ذلك يسعى الشهيد الصدر لتأمين هذا المنطق (منطق المشروعية، باعتبار قوام النظام السياسي التي تحدد له اتجاهه ووجهته) من خلال إثبات القرآن عدم وجود أي تعارض أو تناقض بين مهمة المرجع الذي يمارس دور (الشهادة) على الأمة، وبين الأمة التي تمارس دور (الخلافة) العام عن الله تعالى، فالأمة تمارس دورها في الخلافة في الإطار التشريعي للقاعدتين القرآنيتين التاليتين:

---

(٥٠) د. حسن جابر، ((وظيفة القيادة في الإسلام))، مجلة ((المنطلق))، العدد ٧٠ مصدر سابق.

بالمعصومين، وإن كانت شهادة المرجع محصورة في الدين والوعظ والتعليم والإرشاد فقط، وقد استدل رضوان الله تعالى عليه بقوله تعالى: (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء). إن أصناف الشهداء ثلاثة تتمثل في الأنبياء، والأئمة الذين يعتبرون امتدادا ربانيا للنبي في هذا الخط، والمرجعية التي تعتبر امتدادا رشيدا للنبي والإمام في خط الشهادة.

والشهادة على العموم، وفق رأي السيد الصدر، يتمثل دورها المشترك بين الأصناف الثلاثة باستيعاب الرسالة السماوية والحفاظ عليها (بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء)، والأشراف على ممارسة الإنسان لدوره في الخلافة ومسؤولية إعطاء التوجيه بالقدر الذي يتصل بالرسالة وأحكامها ومفاهيمها، التدخل لمقاومة الانحراف واتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل سلامة المسيرة، ويخلص إلى تحديد دقيق لمعنى الشهيد الذي هو (مرجع فكري وتشريعي من الناحية الإيديولوجية ويشرف على سير الجماعة وانسجامه (أيديولوجيا) مع الرسالة الربانية التي يحملها، ومسؤول عن التدخل لتعديل المسيرة أو إعادتها إلى طريقها الصحيح إذا واجه انحرافا في مجال التطبيق))[٥٠].

((ونظرا للأهمية الكبيرة الكائنة في الجانب الشرعي الذي تتحدد على ضوئه الكيفية التي تستطيع الأمة من خلالها أداء وظائفها وحقوقها السياسية داخل منظومة العمل السياسي الخاص بالمجتمع السياسي الإسلامي، أقول: بالنظر لأهمية ذلك يسعى الشهيد الصدر لتأمين هذا المنطق (منطق المشروعية، باعتبار قوام النظام السياسي التي تحدد له اتجاهه ووجهته) من خلال إثبات القرآن عدم وجود أي تعارض أو تناقض بين مهمة المرجع الذي يمارس دور (الشهادة) على الأمة، وبين الأمة التي تمارس دور (الخلافة) العام عن الله تعالى، فالأمة تمارس دورها في الخلافة في الإطار التشريعي للقاعدتين القرآنيتين التاليتين:

---

(٥٠) د. حسن جابر، ((وظيفة القيادة في الإسلام))، مجلة ((المنطلق))، العدد ٧٠ مصدر سابق.

(وأمرهم شورى بينهم) الشورى: ٣٨.

(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) التوبة: ٧١.

فإن النص الأول يعطي للامة صلاحية ممارسة أمورها عن طريق الشورى ما لم يرد نص على خلاف ذلك، والنص الثاني يتحدث عن الولاية وأن كل مؤمن ولي الآخرين، ويريد بالولاية تولي أموره بقرينة تفريغ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه، والنص ظاهر في سريان الولاية بين جميع المؤمنين والمؤمنات بصورة متساوية وينتج عن ذلك الأخذ بمبدأ الشورى وبرأي الأكثرية عند الاختلاف، وهكذا وزع الإسلام في عصر الغيبة مسؤوليات الخطين بين المرجع والأمة، بين الاجتهاد الشرعي والشورى الزمنية، فلم يشأ أن تمارس الأمة خلافتها من دون شهيد يضمن عدم انحرافها، ويشرف على سلامة المسيرة، ويحدد لها معالم الطريق من الناحية الإسلامية، ولم يشأ من الناحية الأخرى أن يحصر الخطين معا في فرد ما لم يكن هذا الفرد مطلقا أي معصوما.

وبالإمكان أن نستخلص من ذلك أن الإسلام يتجه إلى توفير جو العصمة بالقدر الممكن دائما، وحيث لا يوجد على الساحة فرد معصوم -بل مرجع شهيد- ولا أمة قد أنجزت ثوريا بصورة كاملة وأصبحت معصومة في رؤيتها النوعية - بل أمة لا تزال في أول الطريق - فلا بد من أن تشترك المرجعية والأمة في ممارسة الدور الاجتماعي الرباني بتوزيع خطي الخلافة والشهادة وفقا لما تقدم، من الضروري أن يلاحظ أن المرجع ليس شهيدا على الأمة فقط بل هو جزء منها أيضا، وهو عادة من أوعى أفراد الأمة وأكثرها عطاء ونزاهة. وعلى هذا الأساس - وبوصفه جزء من الأمة- يحتل موقعا من الخلافة العامة للإنسان على الأرض، وله رأيه في المشاكل الزمنية لهذه الخلافة وأوضاعها السياسية

بقدر ماله من وجود في الأمة، وامتداد اجتماعي وسياسي في صفوفها))[51].

ومن خلال كل هذه النصوص المتقدمة يتضح أن دور الأمة لا يمكن أن ينجز دون قيادة مرجعية[52]

إذ عندما تختفي هذه القيادة المرجعية أو تنزوي أو تحدد دورها في العبادات والأخلاقيات ولا تمارس دورها الاجتماعي والسياسي والتنويري للأمة يختفي دور هذه الأمة وتفقد هدفيتها ووحدتها وتصاب بأمراض التنازع والتناحر والتشرذم، فحضور فعل الأمة مرتهن إلى حضور القائد، وإذا ما فقد هذا الحضور الثاني تعطل دور الأمة إذ ((لا يمكن أن تكون هناك رسالة ناجحة بدون رسول حكيم في فكره وأسلوبه، ولا يمكن أن تكون هنالك حركة منتصرة بدون قيادة واعية لأن الناس يبحثون عن تجسد الفكرة في حركة الشخص في صعيد الواقع كما يبحثون عن الفكرة في حرية الفكر. ليس معنى ذلك أن تكون الفكرة هي فكرة الشخص بل معناه أن يكون الشخص هو رسول الفكرة ومبلغها وقائد

---

(51) نبيل علي صالح ((رؤية الشهيد الصدر لظاهرة الدولة الدينية وضرورات الدعوة إليها))، ((المنهاج))، العدد (17) مصدر سابق.

(52) يقول الشهيد الصدر الأول ((وأما خط الخلافة الذي كان الشهيد المعصوم يمارسه فما دامت الأمة محكومة للطاغوت ومقصية عن حقها في الخلافة العامة، فهذا الخط يمارسه المرجع، ويندمج الخطان حينئذٍ - الخلافة والشهادة - في شخص المرجع، وليس هذا الاندماج متوقفاً على العصمة، لأن خط الخلافة في هذه الحالة لا يتمثل عملياً إلا في نطاق ضيق، وضمن حدود تصرفات الأشخاص وما دام صاحب الحق في الخلافة العامة قاصراً عن ممارسة حقه نتيجة لنظام جبار فيتولى المراجع رعاية هذا الحق في الحدود الممكنة، ويكون مسؤولاً عن تربية هذا القاصر، وقيادة الأمة لاجتياز هذا القصور وتسلم حقها في الخلافة العامة، وأما إذا حررت الأمة نفسها فخط الخلافة ينتقل إليها، فهي التي تمارس القيادة السياسية والاجتماعية في الأمة)). محمد باقر الصدر، ((الإسلام يقود الحياة))، مصدر سابق ص188.

إن نص الشهيد الصدر هذا لا يتنافى مع التصور الإسلامي في خلق أمة أصلاً ستكون محصلتها أو إحدى محصلاتها هي القيادة لو لم يشترط (المرجع) بوصفه الوحيد الذي تناط به مهمة القيادة المرشدة والهادية والموضحة للأمة المبدأ الإسلامي، إذ أن كل فرد مؤهل في الأمة للقيام بأعباء هذه المسؤولية، فإن واجباً إلزامياً عليه هو أن يقوم بممارسة هذا الدور وليس المرجع فقط.

حركتها في الحياة، فإذا كان معصوما كانت العصمة هي الأساس في الحكم على سلامة أسلوبه في التبليغ والممارسة، وإذا لم يكن معصوما كانت الفكرة في مصادرها الواضحة هي القاعدة في الحكم على طبيعة تحركه، فيما إذا كانت الفكرة معصومة، أما إذا لم تكن كذلك فإن من الممكن نقد الشخص في سلامة تطبيقه وتفكيره، كما يمكن نقد الفكرة في سلامة حلولها لمشاكل الواقع))[٥٣].

إن الشهيد الصدر الأول في فهمه ونظريته التي قدمناها من خلال ما تقدم بشكل مضغوط على خلافة الأمة وشهادة الأنبياء[٥٤]، والتي أعطى من خلالها دورا للمجتهد الشاهد بمواصفات محددة وللنهوض بمسؤوليات محددة[٥٥]، لم

---

(٥٣) محمد حسين فضل الله، ((الحركة الإسلامية هموم وقضايا))، ص٣٦٢. دار الملاك ط١ ١٩٩٩-١٤١١هـ.

(٥٤) يقول مصطفى الحاج علي في بحثه ((الأمة والشهادة.. المفهوم والدور)) المنشور في مجلة المنطلق عدد (٧٠) استنادا إلى تفسير الميزان ولسان العرب وميزان الحكمة ما يلي: ((الشهادة في اللغة هي الخبر القاطع ولا تكون إلا عن علم وحضور، أي علم ومعاينة. وبالتالي، فإن الشهادة هي قول الشاهد، بمعنى هي إظهار الشاهد لما علم حقيقة، أو لما عاينه. إذا، شرط الشهادة العلم والمعاينة، فلا شهادة مع الجهل أو الغيبة. فالشهادة تقتضي الحضور بين الشاهد والمشهود عليه، تقتضي اتصالا معرفيا وعيانيا لا غبار عليه، بحيث يصبح المشهود عليه حاضرا بالفعل لدى الشاهد، حاضرا بتمامه دون زيادة أو نقصان. فلا شهادة مع الغيبة لأن الغيبة تتنافى مع الحضور. كما لا شهادة مع الجهل لأن الجهل ينافي حضور المعلوم لدى العالم بوجهه البسيط والمركب. والمعلوم هو موضوع الشهادة، فإذا لم يتكشف للعالم، أي للشاهد، فكيف يشهد أو يخبر عما ليس لديه. وفي السياق نفسه وردت أحاديث عدة تؤكد قيام الشهادة بالعلم اليقين الواضح، ومما جاء في هذا الإطار عن النبي (ص) أنه أجاب عندما سئل عن الشهادة قال: (هل ترى الشمس؟ على مثلها فاشهد أو دع). وفي حديث آخر مخاطبا فيه ابن عباس قائلا: (فلا تشهد إلا على أمر يضيء لك كضياء هذه الشمس) أو قوله (ص): (لا تشهدن بشهادة حتى تعرفها كما تعرف كفك).

(٥٥) يقول الصدر الأول في هذا الإطار ((فخط الشهادة يتحمل مسؤوليته المرجع على أساس أن المرجعية امتداد للنبوة والإمامة على هذا الخط، وهذه المسؤولية تفرض: أولا: أن يحافظ هذا المرجع على الشريعة والرسالة ويرد عنها كيد الكائدين وشبهات الكافرين والفاسقين.

ثانيا: أن يقوم هذا المرجع في بيان أحكام الإسلام ومفاهيمه ويكون اجتهاده هو المقياس الموضوعي للأمة من الناحية الإسلامية وتمتد مرجعيته في هذا المجال إلى تحديد الطابع الإسلامي لا للعناصر = =

يفترق عن الشيرازي والطباطبائي وآخرين في تفسير الآيات القرآنية حول الأمة الشهيدة، وإنما أيضاً افترق مع بعض المفكرين الإسلاميين الذين خاضوا في شؤون الاجتماع الإسلامي كالدكتور علي شريعتي الذي تحفظ في إعطاء المرجع مثل هذا الدور في الأمة(٥٦). فهو يقول: ((الشعب: المدارس الديمقراطية تعتقد أن

= الثابتة من التشريع في المجتمع الإسلامي فقط، بل للعناصر المتحركة الزمنية أيضاً باعتباره هو المثل الأعلى للأيديولوجية الإسلامية.

ثالثاً: أن يكون مشرفاً ورقيباً على الأمة وتفرض هذه الرقابة عليه أن يتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها إذا انحرفت عن طريقها الصحيح إسلامياً، وتزعزعت المبادئ العامة لخلافة الإنسان على الأرض. والمرجع الشهيد يعين من قبل الله تعالى بالصفات التي تقدم ذكرها، ومعين من قبل الأمة بالشخص إذ تقع على الأمة مسؤولية الاختيار الواعي له)).

الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق ص١٨٧ - ١٨٨.

(٥٦) يقول علي شريعتي في إطار مسؤولية كل الناس في صيانة الدين، وبأن الدين ترك للأمة، ولا يجب احتكار تمثيله من المثقف فضلاً عن المرجع يقول: ((فلذلك لا داعي أن يكون المثقف فيلسوفاً أو عالماً أو فناناً أو عالماً بعلم الاجتماع ومحنكاً سياسياً وصاحب شهادة، بل المثقف هو إنسان واعد ذو إحساس بالمسائل الاجتماعية ويشعر بالمسؤولية تجاه الإنسان، ولكن هذه المسؤولية أشبه برسالة الأنبياء، بمعنى أنه يبلغ رسالة وأول وظيفة هي معرفة زمانه الاجتماعي، ومعرفة المرحلة التاريخية التي يعيشها مجتمعه تعيش في ظل ظروف اجتماعية معينة تستدعي كلاماً خاصاً وتبني أهدافاً معينه وتطرح قضايا معينة، فإذا وجهنا الأذهان وشغلناها بأمور أخرى، نكون قد ارتكبنا الخيانة، وإن كان ما يطرح من قبيل الحقائق العلمية والدينية والفلسفية، وظيفة المثقف هي إيجاد نوع من بروتستانتية إسلامية حيث:

- يستخرج الذخائر الثقافية في المجتمع ويغربلها وينقيها.
- دخل الفضاء الاجتماعي والطبقاتي الموجود في المجتمع داخل الوجدان الجمعي.
- يخلع سلاح المذهب عن حامليه غير الحقيقيين. مع تأسيس نوع من بروتستانتية إسلامية تبدل الروح التقليدي والتخديري والتمكين المذهبي الموجود إلى الروح الاجتهادي والهجومي والاعتراضي والنقدي.
- ليست رسالة المثقف هي الزعامة أو الحكومة أو القيادة السياسية والتنفيذية أو الثورية للناس، وهذا يكون شأن الناس، إذا دخل الناس في الساحة لا يستطيع أحد بالوكالة عنهم أن يتعهد بهذه المسؤولية، وخلفية المثقف هي عملية الوعي للضمير الجماعي، ويبن القيم والمناهج والتربية والسياسة والأيديولوجيا للشعب)).

محمد رضا وصفي، ((الإسلام كأيديولوجية اجتماعية في فكر علي شريعتي)). مجلة ((الوعي المعاصر)) العدد ٤-٥ شتاء ٢٠٠٠-١٤٢٠هـ.

أحسن أنظمة الحكم التي يكون للشعب فيها رأي ومشاركة، ولكن منذ ديمقراطية أثينا وحتى الآن لم تأت أي نظرية لتقول أن الناس يشكلون العامل الحاسم للتغيير الاجتماعي والتحول التاريخي، إن علماء الاجتماع الأكثر ديمقراطية يعتقدون أن أحسن أشكال الحكم والأنظمة الاجتماعية والسياسية هي التي يكون للشعب فيها حق التدخل والاختيار، والتي يعطي فيها رأيه ويختار بنفسه الحكومة لكنهم في الوقت نفسه لا يعتبرون الشعب العامل الأساسي للتغيير والتحول الاجتماعي، وليس الأرستقراطيون كما يقول أفلاطون، ولا العظماء والقادة كما يقول كارليل وامرسون، ولا أصحاب الدم الطاهر كما يقول الكسيس كاريل ولا المثقفون أو رجال الدين.

إذ إن رسالة النبوة (البلاغ) التي ترى الأساس الايديولوجي، يمكن أن تكتمل في حياة النبي صاحب الرسالة، كما يؤكد القرآن بأن الدين قد اكتمل وان الرسول أكد للناس دينهم لكن رسالة الإمامة التي تعني إرساء أسس بناء الأمة والتطبيق الاجتماعي والعلمي لأيديولوجية الثورة، أن تلك الرسالة لا يمكن تحقيقها في جيل واحد، فخلال حياة جيل واحد يمكن أن تبدأ الثورة وتنهض، بل وتنتصر وتأخذ زمام القيادة في المجتمع، ولكن بناء مجتمع ثوري يتم ضمن عملية ثورية طويلة المدى وتمر عبر أجيال، وتجد في القرآن الكريم أن النبي لم يفرض شخصيته كعامل وحيد أساسي للتغيير الاجتماعي وأحداث التحول التاريخي، بل يعتبر انه مبلغ يقوم بتبليغ الرسالة وتوضيح الحقيقة للناس وتنتهي رسالته عند هذا الحد (وما على الرسول إلا البلاغ) للناس، بعد ذلك عليهم أن يتبعوا الرسالة ويختاروا الحقيقة أو لا يفعلوا ذلك والحقيقة أن الجماعة التي يخاطبها الدين ويتوجه إليها كل نبي تشكل العامل الرئيسي والمؤثر للتغيير الاجتماعي في نظر الإسلام، على هذا الأساس نلاحظ أن المخاطبين في القرآن هم (الناس) فالنبي مبعوث إلى الناس، ويتوجه بخطابه إلى الناس، ويجب على

أسئلة الناس، أما عامل التغيير والتحول والرقي أو الانحطاط فهم الناس))[٥٧].

ويرى علي شريعتي قائلا: ((إن مسؤولية المجتمع وصياغة التاريخ تقعان على عاتق الناس، انطلاقا من هذا نستنتج أن الإسلام هو أول مدرسة اجتماعية تعتبر عامة الناس المصدر الحقيقي والعامل الأساس والمسؤول المباشر عن تغيير المجتمع والتاريخ، وليس النخبة المختارة كما يقول نيتشه ولا الأشراف)).

((إن شريعتي يعتبر الجهل والخوف والنفعية ثلاثة عوامل رئيسية لانحراف البشر، لكن هذه العوامل تتجلى في صفات ومواقف ومعتقدات شتى يتناولها شريعتي في كتاباته))[٥٨].

ويعدد فاضل رسول هذه النقاط ويقف عند واحدة منها ترتبط بمسألة الإيمان حيث انه يشرح أفكار شريعتي التي تفرق بين الإيمان الحقيقي والإيمان بشكله الآخر الذي يعبر عنه بما يلي: ((الإيمان.. عندما يتحول إلى عبادة صوفية أو نوع من عبادة الذات أو عندما يعبر عنه في عبادة (المقدسات) و(الأولياء) والشخصيات الدينية أو عندما يعبر عنه في أي شكل من أشكال عبادة الشخصية أو عبادة الأبطال وتمجيدهم أو عندما يعبر عنه بشكل أسطوري))[٥٩].

إن هذا النص الأخير يختزن هاجسا من دور رجل الدين أو المرجع أو قيادة الفرد أو البطل بتجلياته السلبية، فرجل الدين الخرافي والمرجع المحدد الوعي ومن يعتبر نفسه عالما في الفقه إلا أنه جاهل بأبعاد هذا الفقه ووظيفته الاجتماعية، والزعامة المؤسسة على الانتماء العائلي وليس الكفاءة، والمرجعية الساكتة وليس الناطقة كما يسميها الشهيد الصدر الثاني، والبطل الذي تتحول البطولة لديه إلى استبداد، والمرجع الذي يفترض نفسه مقدسا لا يمكن أن يساءل، كل هذه الأنماط جسدها التاريخ والواقع للزعامة الدينية بوجهها السلبي، وإن سلبيتها تحولت إلى هاجس لدى الكثير من المفكرين حول

---

(٥٧) المصدر السابق.

(٥٨) المصدر السابق.

(٥٩) المصدر السابق.

الانحرافات التاريخية التي أنتجت هذه الظواهر المرضية، وهذا الهاجس الذي ساهم في دفع شريعتي الذي عاش أنماطا من هذه الزعامة إلى إناطة التغيير الاجتماعي بالناس فقط دون القيادة أو النخبة فضلا عن المرجعية كما يفترض الشهيد الصدر الأول في نظريته (خطي الخلافة والشهادة) هذا الهاجس نفسه كان موجودا لدى الشهيد الصدر الأول، إلا أنه ساهم ربما بشكل آخر، ساهم من خلال تحديد شروط ومواصفات القائد ومسؤولياته، ووضع مجموعة من المعايير التي تسترشد بها الأمة لتشخيص القائد تخلصا من إشكالية الأنماط المتقدمة من القيادات. وهذا ما سنعود إليه في فقرات لاحقة من الكتاب، لكي نقف على نظرية جديدة مغايرة لما يراه غيره في هذا الإطار.

نعود لنقول: أن الأصل النظري الإسلامي للمسألة القيادية بقي قبل وبعد نظرية الصدر الأول الآنفة الذكر محورا للجدل والبحث، وإذا كان كل من ملا صدرا والطباطبائي وعلي شريعتي وفلاسفة ومفكرين آخرين اعتبروا أن الشهادة انتهت مع الأنبياء (ص) والأئمة (ع) فإن المفكر محمد مهدي شمس الدين ذهب إلى أكثر من ذلك عندما اعتبر كما مر معنا ((أن لا وجود للمرجعية أصلا في الإسلام)) كلازم من لوازم نظريته في ولاية الأمة على نفسها، إذ يقول المفكر محمد مهدي شمس الدين في إطار ولاية الأمة على نفسها ما يلي: ((إن نظريتنا الفقهية السياسية لمشروع الدولة تقوم على نظرية (ولاية الأمة على نفسها) نحن نرى أن مسالة الولاية السياسية (مشروع الدولة) قد مر في فترتين:

أحدهما: هي فترة وجود المعصوم نبيا أو إماما، وفي هذه الفترة التي تنتهي عند الشيعة بالغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر (عليه السلام) كانت الولاية على الأمة بيد المعصوم بمقتضى النصوص القرآنية التي دلت على ولاية النبي والأئمة المعصومين، وعلى هذا الأساس فلم يكن لأحد ولاية شرعية على الحكم السياسي بمعزل عن الإمام المعصوم (ع) ومن دون إذنه، هذا على مذهب الشيعة، أو بمقتضى النصوص التي دلت على ولاية النبي عند أهل السنة الذين لا يلتزمون مبدأ الإمام المعصوم بعد النبي (ع).

ثانيهما: بعد الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر عند الشيعة حيث انتهى عهد الولاية المعصومة الظاهرة على الأمة، وليس في الأدلة الشرعية بحسب ما نرى دلالة على ما ذهب إليه أصحاب نظرية (ولاية الفقيه العامة) من أن هذه الولاية أعيد إنتاجها من قبل الإمام المعصوم (عليه السلام) إلى الفقيه.

نحن نقول: إن الغيبة الكبرى علقت ولاية الإمام المعصوم العملية الفعلية إلى حين الظهور واستعادت الأمة ولايتها على نفسها التي ثبتت بموجب الآيات المحكمة))[٦٠].

ويرى شمس الدين - في رد غير معلن على نظرية الصدر على ما يبدو - أن الدمج بين الشورى وولاية الفقيه أمر غير ممكن، ويبقى تجريدياً نظرياً ويقول ((هناك نظريتان لا يمكن الجمع والتوفيق بينهما، حيث أن ولاية الفقيه تعطي الولاية المطلقة والعامة للفقيه الجامع للشرائط كما لو كان إماماً معصوماً، وحينما تجري شورى في ظل ولاية الفقيه فإن شرعية نتائج الشورى وتأثير الشورى لمفاعيلها إنما تكون بإجازة هذا الفقيه، ومن دون إجازته تتعطل الشورى نهائياً، والكلام على أن الفقيه الذي يتمتع بالولاية العامة هل يملك حق نقض نتائج الشورى أو لا يملك هذا الحق، هو كلام نظري تجريدي محض، إن الفقيه الحاكم بمقتضى هذه النظرية له ولاية النقض، فإذا لم تمنعه قوة من ممارسة نقض نتائج الشورى فإن مبدأ شرعية سلطته وهو (ولاية الفقيه) يخوله ممارسة النقض-لسبب ما- فإن الشورى على أي حال لا تؤثر بنفسها شرعية ثابتة نهائية))[٦١].

ويذهب شمس الدين إلى أكثر من ذلك في نظرته لمسألة الحكم في الإسلام حيث يعتبر أن ((المنهج المتبع غالباً لا ينهض بإثبات دعوى الإسلاميين على نحو مقنع قاطع للجدل في المسألة المبدأية، والنصوص المعتمدة لا تستطيع أن تجيب على التساؤلات الكثيرة المثارة حول ضرورة قيام حكم إسلامي بهذه الصيغة أو

---

(٦٠) محمد شمس الدين، ((الاجتماع السياسي))، ص٣٥٢، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ط١.

(٦١) المصدر السابق ص٣٤٨.

تلك من الصيغ المتداولة، لأن الإسلام -كتاباً وسنة- لم يتضمن قسماً خاصاً بمسالة الحكم والنظام السياسي، فضلاً عما عداه من مسائل وقضايا العقيدة والشريعة، بعد وفاة النبي (ص) عند أهل السنة، وبعد غيبة الإمام الثاني عشر (عليه السلام) عند المسلمين الشيعة))[٦٢].

وهكذا بدا الشهيد الصدر وحيداً في نظريته التي تستوعب دوري الأمة والقيادة المرجعية من خلال الصورة التي قدمناها لهذه النظرية التي جاءت متأخرة في حياة الصدر الأول، فهو قبل ذلك طرح نظرية الشورى، إلا أنه عاد ليصوغ أفكاره من جديد وفق الصورة التي تقدمت[٦٣]، وهي صورة يبدو أنها

---

(٦٢) المصدر السابق: ص١٤.

(٦٣) يقول باقر الحكيم برأي حول انسحاب الصدر من حزب الدعوة على أساس نظرية الحكم في الإسلام، وربما يؤسس الحكيم رأيه هذا على ما انتهى إليه الصدر في نظريته ((خلافة الأمة وشهادة الأنبياء)) إثباتاً لرأيه ((هذا الشك في دلالة آية الشورى انتهى به إلى الشك في صحة العمل الحزبي الذي لا معنى له -في نظر الشهيد الصدر آنذاك- إلا إذا كان يتضمن الدعوة إلى قيام الحكم الإسلامي، فإذا لم تكن النظرية حول قيام الحكم الإسلامي واضحة فكيف يمكن إيجاد تنظيم يسعى إلى هذا الهدف دون أن يكون الهدف نفسه واضح المعالم، على هذا الأساس انسحب الشهيد الصدر من تنظيم حزب الدعوة بعد أن كان يمارس فيه دور القيادة الفكرية، ولكنه في نفس الوقت يشعر بضرورة العمل السياسي الإسلامي الخاص بمستوى من المستويات وسمح للحزب أن يستفيد في شرعيته إلى فتوى بعض الفقهاء أمثال الشيخ مرتضى آل ياسين أو غيره)). باقر الحكيم - مجلة (المنهاج) العدد (١٧) مصدر سابق. يقول حسن شبر تعليقاً على رأي باقر الحكيم ما يلي: ((أما موضوع الشبهة التي طرأت عليه من آية الشورى، فإنما هو في شكل الحكومة وليس في أصل تأسيس الحزب، وواضح لمن له أدنى معرفة أن آية الشورى تنصرف دلالتها إلى مسألة تعيين شكل الحكومة لا مسألة إقامة الحكومة فإن إقامتها أمر ضروري، والمسألة واضحة جداً لا أريد أن أطيل فيها. فالشهيد الصدر تعرض لأمرين: الأول: وهو الذي سعى إليه بعثيو العراق عندما أحسوا بوجود حزب إسلامي قوي منتشر في أوساط الحوزة بالذات، فتحرك حسين الصافي في القصة التي ذكرناها. وعندما طلب السيد الحكيم من الشهيدين الصدر ومهدي الحكيم أن ينسحبا من الحزب لأن ذلك يضر بمرجعيته. الثاني: الشبهة في تشكيل الدولة هل هي وفق الشورى أم ولاية الفقيه وليس العمل الحزبي.

فالأمر الأول هو الذي دعاه إلى أن يخرج من القيادة ليبقى عضواً في الدعوة، والثاني جعله يغير رأيه في الشورى إلى ولاية الفقيه، ويؤيد ذلك ما يقوله سيدنا آية الله العسكري: (إن الشهيد الصدر = =

تستوعب حركة الأمة عبر التاريخ عندما فقدت المثل الأعلى أو القيادة، وتستجيب لحاجة المرحلة أيضا التي تراكم فيها مقدار كبير من الانحراف حول فهم المبدأ الإسلامي الذي بات بحاجة إلى من يوضحه للامة. ورغم الأساس النظري -الفكري الذي تمثل بنص قرآني أقام عليه الشهيد الصدر الأول نظريته تلك(٦٤)، إلا أن هذه النظرية من حيث كونها نظرية لا تصور ينطلق من قراءة التاريخ وأزمة الإسلام فيه، أو قراءة الواقع وحاجاته الفعلية، لا تجيب على الكثير من الأمور والإشكاليات التي قد تثار بوجهها، فهي قد تشكل حلا للواقع وفهما لأزمة تاريخ الأمة الإسلامية، إلا أنها لا تعالج الأصل بصورة واضحة، فالأصل هو أن الإسلام نزل لكي يوجد أمة ثورية حاضرة ذات حراك معرفي اجتماعي، لا لكي يوجد مؤسسة دينية أو مرجعا دينيا، وإذا ما تحقق هذا الأصل فإن المسألة القيادية - الفرع - ستكون آنذاك تحصيل حاصل، وفقا لتدرج الكفاءات العالية في فهم الرسالة، وفهم الدين وتطبيقه على الواقع. فالقرآن وفق نصوصه اعتبر الأصل كهدف للقيام بأعباء الرسالة الناس أو ((الذين آمنوا))،

= خرج من الدعوة (ظاهريا) بناء على طلب السيد الحكيم ولكنه بقي مع الدعوة إلى آخر لحظة من عمره. وتاريخ انسحاب الشهيد من القيادة سواء كان في عام ١٩٦٠ أو عام ١٩٦٢، مسألة ليست لها أهمية كبيرة، ولكن أخانا الحكيم يصر على أن الشهيد الصدر وجد في آية الشورى أشكالا شرعيا في بقائه بالحزب فخرج منه)).

((الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم)) ص٣٨-٣٩.

(٦٤) لم تنجز قراءات حقيقية حول فكر الصدر الأول في إطار نظريته حول المسألة القيادية ويقول أحد النصوص ((أو فيما كتب في رؤية ونظرية السيد الشهيد السياسة التي تمتد - حسب ما كتب- من إيمانه بالحزب القائد إلى ولاية الفقيه قيل المطلقة وقيل غير المطلقة، إلى الجمع بين الشورى وولاية الفقيه، إلى الديمقراطية)) ويضيف هذا الكتاب قائلا: ((حينئذ لابد من طرح منهج آخر في قبالة المنهج الاتباعي التقليدي التجريبي الذي قرأ فيه السيد الشهيد -طيلة الفترة الماضية- وهو المنهج الذي يتأسس على فكرة استنطاق تراث السيد الشهيد الفكري حول موضوعات مأخوذة من الخارج وطرح التساؤلات عليه، والبحث عن أجوبتها في ثنايا بحوثه ومؤلفاته ورسائله ومحاضراته ومواقفه)).

زين العابدين البكري، ((المنهج في دراسة فكر الإمام الشهيد الصدر)) ((الموسم))، العدد ٢٦-٢٧ (١٩٩٦-١٤١٩هـ).

فهو يخاطب الناس، كل الناس والذين آمنوا، كل الذين آمنوا، ويتكرر خطاب الجماعة في القرآن بما يعطيه صفة ((الأصل)) في الاستخلاف الذي تأتي القيادة محصلة من محصلاته الطبيعية، لو أنه سار وفق ما افترضه القرآن الكريم.

إلا أن الانحراف التاريخي الذي وقع فيه المسلمون في المسألة القيادية منذ زمن معاوية بن أبي سفيان الذي حول القيادة إلى وراثة، أو منذ زمن سقيفة بني ساعدة، ومن ثم تراكم هذا الانحراف الذي سار ضد فكرة الإمامة القائمة آنذاك كشرط لإكمال تأهيل الأمة وبنائها عقائدياً وتربوياً -كما يقول شريعتي- أن هذا الانحراف عندما تواصل بعد عصر الأئمة تعرض ((أصل الأمة)) التي تفرز قيادتها بشكل تلقائي إلى تشويش، في ظل الحاجة إلى قيادة تواصل هداية المجتمع وإرجاعه إلى مثل الإسلام العليا، مقابل قيادة السلطة الغصبية الرسمية باسم الإسلام.

إن نظرية الصدر الأول انطلقت من أزمة التاريخ الإسلامي وأزمة الواقع الذي انتهى إليه المسلمون لتكشف أصلاً نظرياً قرآنياً يعزز هذا الانطلاق، وهذه النظرية إذا ما قرأت على ضوء الواقع ستجد مصاديقها بلا أدنى شك، وإذا أخذنا العراق كساحة خلال قرن كامل نموذجاً، يمكن أن نكتشف بسهولة مثلاً أن حركة الأمة كانت تابعة لحركة القيادة المرجعية، إذ متى ما توفرت لها هذه القيادة أعطت إلى جزء من الأمة حيوية الحركة كما سيأتي ذلك لاحقاً. هذا فضلاً عن أن فكرة الرمز أو البطل أو السوبرمان بحد ذاتها شهدت جدلاً لدى المدارس الفكرية الأخرى غير الإسلامية، إلا أن كل تلك المصاديق وهذا الجدل لا يحميان بالضرورة (النظرية) كأصل إسلامي عام وممتد.

التلازم بين دوري القيادة والأمة عملياً في العراق

من خلال كل ما تقدم أصبح واضحاً من الناحية التاريخية والعملية التلازم المصيري بين دور الأمة وتحركها نحو أهدافها التغييرية في الحياة في مسيرتها المتواصلة وبين دور القيادة، إذ لا يمكن بعد كل هذا الانحراف التاريخي افتراض

تحقيق إرادة الأمة وبلورة شروط انخراطها في العمل الاجتماعي، دون وجود شاهد قيادي يوضح لها المبدأ الإسلامي ويضخها بإرشاداته ويشرف على حركتها[٦٥]. وانطلاقاً من هذا الأساس العملي - التاريخي في محاولة لفهم ساحة محددة وهي الساحة العراقية فيما يتعلق بموضوع القيادة، وفي زمن محدد يبدأ من تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى الآن سنلاحظ ما يلي:

أولاً: إن ثورة العشرين التي طردت الاحتلال الإنكليزي وكان من نتائجها تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ما كان لها أن تكون لولا وجود ودور القيادة الدينية التي قررت التحرك، وحتى البعد العشائري الذي لعب دوراً ميدانياً حاسماً في إطلاق شرارة الثورة والقيام بها لم يكن كافياً لإعطاء الثورة والدور الميداني للامة في إطارها زخمه المطلوب لولا القيادة الدينية التي قادت الأحداث ووجهت الأمة إلى ما ينبغي أن تقوم به. ولا نريد أن نكرر وقائع تاريخية معروفة في هذا الإطار.

ثانياً: أن انسحاب القيادة الدينية من ساحة العمل السياسي بعد تلك الأحداث، وبعد موافقتها على شرط عدم التدخل بالسياسة الذي هو تدخل في الواقع، إلا انه تدخل مقلوب سلبي يلبي شروط السلطان بغية عودتها إلى العراق من المنفى ((إيران))، انعكس مباشرة وتراكم أثره فيما بعد على دور الأمة التي اضطرت في قسم كبير منها إما إلى البحث عما يسميه الشهيد محمد باقر الصدر عن ((المثل المحدودة)) بدلاً من انطلاقها نحو ((المثل الأعلى)) المطلق وهو الله سبحانه وتعالى، وإما إلى الاستسلام للقدرية السلبية اللافاعلة، وبالتالي فإن دور الأمة إسلامياً تعطل في السير نحو أهدافها، بعد تعطل دور القيادة الدينية الهادية لها والمرشدة لها مسيرتها.

---

(٦٥) يقول الإمام الخميني (قدس): ((إن الشيخ الشيرازي ذلك الرجل والقائد العظيم والرتبة السامية في العلم والعمل، هو الذي قاد حركة النضال والثورة في العراق فعندما استفته العشائر عن واجبها حيال الاحتلال الإنجليزي حكم بوجوب محاربة المحتلين وجهادهم. وهكذا! اندلعت الثورة وحققت استقلال العراق)) خطاب الإمام الخميني الدروس ص٢٤٠.

ثالثا: ومع أوائل النصف الأول من القرن الماضي، كان هنالك نمط تلازمي آخر بين دور الأمة ودور القيادة الدينية، إذ عندما اتجهت القيادة اتجاهاً إصلاحياً محدوداً ومحكوماً إلى الشك بالأمة والتردد في قيادتها قيادة حازمة حضرت الأمة في المواجهة حضوراً محدوداً يتناسب مع حجم ومدى هذا الدور الإصلاحي، وعطلت القيادة الدينية حضورها هذا بسبب ترددها في خوض أي مواجهة حاسمة مع الأنظمة.

رابعاً: ومن هنا تبدأ المعادلة العكسية في مسار التلازم بين الأمة والقيادة، إذ بعد هذا التراكم الهائل لإهمال الأمة، والعمل في إطارها سرياً لتأسيس نخبة إسلامية تغييرية لا تستطيع أن تؤدي دورها الحاسم في الصراع بدون عمق الأمة الواسع. بعد كل ذلك وبحكم مؤثرات وتطورات ونموذج تلازمي ناضج وكبير بين الأمة والقيادة تمثل بنموذج الإمام الخميني (قده)، تصدت قيادة الصدر الأول في ساحة المواجهة فحضرت النخبة معه، وحضورها كان يساوي حضوراً محدوداً هامشياً للأمة.

وكما أشرنا سابقاً أن استشهاد الصدر الأول كان يستبطن طموحاً مستقبلياً لإحضار الأمة التي لم تتهيأ لها شروط الحضور في حينه بسبب تراكمات الإهمال المذكورة، ومن هنا كان توصيف قيادة الصدر بأنها قيادة ثورية تبحث عن أمة ثورية، فهو إدراك فكري وعملي بأن أي أمة لا يمكن أن تنهض آنياً ومستقبلياً إذا لم تتوفر لها القيادة التي تسدد مسيرتها بعد كل هذا التشويش التاريخي في فهم الأمة للإسلام.

خامساً: وكما أشرنا أن استشهاد الصدر الأول تحول إلى فاعل ومؤثر ومنبه حاد للأمة التي اختزنته في ذاكرتها رمزاً قيادياً، وقادها هذا الاختزان إلى الانفتاح عليه معرفياً فيما بعد وإلى التفاعل معه شعورياً عبر المظلومية التي لحقت به، فحضرت في انتفاضة ١٩٩١، تغذيها هذه الرمزية وتفترض وجود الرمز القريب منها والبعيد عنها، كما تختزن الإحساس بحضور الإمام الخميني كقائد أعلى في حينه، وكل هذه الاختزانات لدور القيادة التي ستوجه مسيرتها تحولت

عندها إلى افتراض حضورها لحظة انفجار دورها الـذي كـان أيضـاً للنخبـة الداخلية دور دفعها إليه، إلا أنها بعد ذلك اكتشفت أن الافتراض شيء والوجود الفعلي الميداني للقيادة بشروطها ومقوماتها شيء آخر، فكان التوصيف لها بأنها أمة ثورية تبحث عن قائد ثوري.

سادساً: وربما أن النمط التلازمي بين دور الأمة ودور القائد تجلى بـأكثر صوره انسجاماً من خلال تجربة الشهيد الصدر الثاني الـذي نظـم إحضارهـا وأشرف عليه وخلق شروط الإحضـار بما جسد لديه مقومات وشروط القـائد الحقيقي فاستجابت له الأمة رغم إحباطها في عام ١٩٩٩.

سـابعاً: وعندما استشـهد الشهيد الصدر الثـاني أصبـح دور القيـادة غائبـاً وعُطل دور الأمة بحضوره المفترض وعادت المواجهة إلى مرحلة من التشتت.

قيادة (البطل - الرمز) في الفكر الإنساني

وبملاحظة هذه الأنماط التلازمية بـين دور الأمـة ودور القيـادة الدينيـة مـن الناحية العملية كما جسدتها مسيرة العمل الإسلامي منذ تأسيس دولة العراق الحديث وحتى الآن تبرز القيادة الدينية بشكل واضـح وإلـى حد كبير كإشكالية ليس فقط في إطارها الإسلامي، بل في إطارها التاريخي - الإنساني.

إذ أن الدور القيادي دفع بالكثير من فلاسفة ومفكري العالم إلـى فهم معظـم أحداث التاريخ الكبرى من خلال قياداتها. ولو أننا نناقش هذه القيـادة هنا ليس من منظور إسلامي إلا ((أن التطلع إلى الأنموذج البشري الذي يجسد المثل وخط الاستقامة يوضح إلى حد كبير أهمية ودور القيادة))[٦٦].

((ويقول كارليل عن التاريخ (صناعة أبطال) بواسطة الجماهير الذين لم تكن لهم سوى حياة حيوانية رتيبة لولا وجود هؤلاء الأبطال ويستخدم (أمرسون) كلمة (Representant) ليعني أولئك الذين يشخصون الإنسـانية (ولـم يقـل ممثلـي ومشخصي بني الإنسان) بل يقول: معرفو الإنسانية.. يعني وجود (الإنسان) في

(٦٦) د. حسن جابر. مجلة ((المنطلق)). العدد ٧٠ مصدر سابق.

مرحلة مثالية متعالية تنطوي على مجموعة فضائل إنسانية كبرى تجسد هذه الفضائل وهذا المستوى في وجوه بعض من أبناء البشر على طول التاريخ، والآخرون من أبناء الإنسان ليسوا على هذه المرحلة، ولا يتمتع أي منهم بكل هذه الفضائل إلا أنهم يأملون القرب من هذا المستوى))[٦٧].

((وقد أكد أكبر مفكري القرن التاسع عشر: (هيجل)، (نيتشه)، (شيلر)، (رولان) الحقيقة السابقة وآمنوا بالبطل ورأوا: إن الإنسان لأجل أن يحيى حياة أفضل ويرتفع ويتعالى على مستنقع الحقارة والعزلة والاستخفاف إلى عالم متعال وعظيم يلزمه أن يتوفر على الرجل (السوبرمان) إنسان ما فوق، أي يلزم أن تكون له نماذج ومظاهر متعالية مقدسة، ينتقل من خلال الاهتداء والتوسل بهم إلى ما هم عليه من مستوى رفيع ومتعال))[٦٨].

ويقول (تايلور): ((إن بالإمكان كتابة تاريخ أوروبا الحديث بلغة الجبابرة الثلاثة، نابليون وبسمارك ولينين))[٦٩].

إن التأكيد على دور القيادة الاستثنائية -بمعنى البطل أو الرمز- في الفكر الإنساني تجاذبه الكثير من النقاشات العلمية والاختلاف حول مساحة هذا الدور وحدوده بل وحتى معارضوه عارضوه، ليس بمعنى أهمية القيادة، ولكن معارضة قيادة الفرد الاستثنائية[٧٠].

---

(٦٧) د. علي شريعتي عن المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) دور كار .ترجمة ماهر كيالي وبيار عقل. ((ما هو التاريخ؟)) ص٥٧.

(٧٠) يقول د. علي شريعتي في هذا المجال ((من هنا نجد أن الحاجة إلى البطل لا تنحصر بالقبائل البدائية والأمم السابقة ولا تنحصر في الأديان بل نجدها حتى بين المفكرين والفلاسفة المحدثين إبان القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين فعبادة الأبطال والإيمان بهم من زاوية روحية وفكرية لا تزال قائمة، من هم أكبر مفكري القرن التاسع عشر. هيجل: نيتشه، شيلر، كارليل، رولان، وهؤلاء جميعاً يؤمنون بالبطل ويرون أن الإنسان لأجل أن يحيى حياة أفضل ويرتفع ويتعالى على مستنقع الحقارة والذلة والاستضعاف إلى عالم متعال وعظيم يلزمه أن يتوفر على(الرجل السوبرمان) إنسان = =

هـ((إذا كانت ضرورة القيادة محل اتفاق فإن الجدال ينصب على القيادة الفردية، من حيث دور الفرد في صناعة الحدث السياسي، والتأثير على حركة المجتمع والتاريخ، وهل أن القائد هو الذي يصنع الظرف أم أن الظرف هو الذي يصنع القائد))[71]. ((ويعد القائلون بنظرية الحتمية الاجتماعية (هيجل) أو الحتمية التاريخية (ماركس) من أشهر معارضي نظرية البطل المفهوم الذي يعرفه كارليل، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن البطل ابن مجتمعه وليس سوى نتيجة حتمية للقوى الفاعلة في المجتمع واستجابة لا نعرفها لحاجيات اجتماعية، سواء كانت روحية فكرية، سياسية أم اقتصادية، حربية أم إصلاحية، وذهب هذا الاتجاه إلى أن من يصطلح على تسميتهم أبطالاً يستطيعون التأثير في ملامح جزئية من الأحداث العامة، ولكنهم لا يستطيعون التأثير في الاتجاه العام لتلك الأحداث، لأنهم هم أنفسهم نتاجها وثمراتها، والبطل لا يستطيع التأثير في التاريخ ما لم يكن الزمن مؤاتياً له، ولم تكن الظروف مهيأة لظهوره، وعلى هذا

** ما فوق، أي يلزم أن تكون له نماذج ومظاهر متعالية ومقدسة، ينتقل من خلال الاهتداء والتوسل لهم إلى ما هم عليه من مستوى رفيع ومتعال.

هذه هي نظرية أكبر مفكري القرون الجديدة، يقول كارليل: يقولون لي: ما هو التاريخ؟ أنا لا أعرف ماذا يعني التاريخ، ودفعوا المتوسطين والمنحطين من الناس لصناعة التاريخ، فالتاريخ إذن صناعة أبطال بواسطة الجماهير الذين لم تكن لهم سوى حياة حيوانية رتيبة لولا وجود هؤلاء الأبطال، أنا لا أريد أن أقول أن هذا التصور صحيح، إذ أنا أعرف أن الفاشية لديها استدلال يشبه هذا الاستدلال، وأنا خصم الفاشية- وسأشير لاحقاً لخطأ هذا الاستدلال- غير أنني أريد القول: إن الحاجة إلى البطل والتغني به عبادة لازالت تمثل حاجة إنسانية وروحية وفكرية، وقد عكف المفكرون والكتاب المحدثون أيضاً على التفكير في هذه المسألة بدقة وجدية)).

د. علي شريعتي ((الأمة والإمام)) ص٩٢-٩٣ دار الأمير، بيروت ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ.

ويقول شريعتي ((يصرح برشت في (حياة غاليلو) بأعلى صوته: (ويل للأمة التي بحاجة للبطل) ورغم أن صيحته هذه تستبطن الإيمان بحاجة الأمم إلى الأبطال، إلا أنها في نفس الوقت اعتراض وجيه أيضاً على المفهوم المعروف للبطل في المذهب الفاشي والنازي..)). المصدر نفسه ص٩٥.

(٧١) محمد عبد الجبار. ((الحدث التاريخي بين القائد والطليعة والجماهير)). مجلة ((المنطلق)) العدد ٥٣ رمضان ١٤٠٩هـ.

فبدلاً من تمجيد البطل ينبغي دراسة هذه القوى الاجتماعية والتحديات والتهديدات التي واجهها المجتمع فانبثق عنها ظهور البطل وإمكانيات فعاليته ومجالات تأثيره، فنجد الفيلسوف الألماني (هيجل) يرى أن البطل هو الذي يدرك بوعيه حركة التاريخ في زمنه ومجتمعه فيكون فعله تجسيداً لإرادة الروح العام، وحينئذٍ تستدعيه اللحظات الحاسمة التي تمثل الفترات الانتقالية في تاريخ الجنس البشري، ويتوفر لديه إدراك حدس غامض بما سيكون عليه النظام العالمي أو نظام أمته، فيترجم هو ذلك بفعله السياسي))[٧٢].

وخلاصة ذلك أن فكرة التلازم بين دور الأمة ودور القيادة في الفكر الإنساني العام تحسم بضرورة القيادة وإن اختلفت في نشأة ودور القيادة الفردية وأثرها على أحداث التاريخ الكبرى[٧٣].

وما يهمنا في إطارها هنا هو الجزء الذي يؤكد تأثير غياب القائد على دور الأمة وسيرها نحو أهدافها. أما كون هذا القائد فرداً ((بطلاً)) أو مؤسسة فهذا يدخل إسلامياً في شكل القيادة الذي يحدده ظرف التغيير، حتى وإن بدا الآن المسار التلازمي الميداني بين دور القائد ودور الأمة في العراق خلال القرن الماضي تجسد بشكل أقرب من خلال ((القائد-الرمز)) أو البطل وهو قيادة

---

(٧٢) المصدر السابق.

(٧٣) ورغم التفسير الخاص للماركسيين في هذا الإطار، إلا أن بعض الماركسيين بذل جهوداً استثنائية لإيجاد تفسيرات مقبولة لدور البطل -الرمز- الفرد وذهب بليخانوف إلى تفسير أكثر اعتراضاً لدور البطل فإنه اعتبر ((أن الشخص العظيم هو بالضبط بادئ -يوافق هنا تحليل (كارليل) للعظماء باعتبارهم بدئيين- لأنه يرى أبعد من الآخرين، يريد بصورة أشد من الآخرين، وهو يحل المهمات العلمية التي يطرحها لتنفيذ السير السالف لتطوير المجتمع الفكري، وهو يشير إلى الحاجات الاجتماعية الجديدة التي هيأها التطور السابق للعلاقات الاجتماعية وهو يأخذ على عاتقه بادرة تلبية هذه الحاجات، أنه بطل، ليس بمعنى أنه قادر عن إيقاف أو تغيير السير الطبيعي للأشياء، بل بمعنى أن نشاطه هو تعبير واع حر عن هذا السير الضروري واللاواعي، وفي هذا تكمن كل أهميته وقوته، ولكن ذلك هو أهمية فائقة وقوة رهيبة)). بليخانوف ((بصدد مسألة الفرد في التاريخ))،ص٣٠.

استثنائية[٧٤]، ولم يتجسد من خلال القيادة ((القيادة المؤسسة)). وهذا ما سنعود إليه لاحقاً، وبعد أن نعرف دور القيادة ومقوماتها من وجهة نظر إسلامية وشروطها عندما تتمثل بالقائد -الفرد- الفقيه- الشهيد.

مقومات القيادة وشروطها ومسؤولياتها إسلامياً

كما أدركنا سابقاً أن خط الشهادة يتمثل لدى الشهيد الصدر الأول بـ((أولاً: الأنبياء، ثانياً: الأئمة الذين يعتبرون امتداداً ربانياً للنبي في هذا الخط. ثالثاً: المرجعية التي تعتبر امتداداً رشيداً للنبي والإمام في خط الشهادة.

والشهادة على العموم يتمثل دورها المشترط بين الأصناف الثلاثة من الشهداء فيما يلي:

أولاً: استيعاب الرسالة السماوية والحفاظ عليها.
(بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء).

ثانياً: الإشراف على ممارسة الإنسان لدوره في الخلافة ومسؤولية إعطاء التوجيه بالقدر الذي يتمثل بالرسالة وأحكامها ومفاهيمها.

ثالثا: التدخل لمقاومة الانحراف واتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل سلامة المسيرة.

فالشهيد مرجع فكري وتشريعي من الناحية (الأيديولوجية) ويشرف على سير الجماعة وانسجامها (أيديولوجياً) مع الرسالة الربانية التي يحملها ومسؤول عن التدخل لتعديل المسيرة أو إعادتها إلى طريقها الصحيح في مجال

---

(٧٤) يقول الباحث مصطفى الفقي ((أن البطولة عمل استثنائي يقوم على مواقف غير عادية وتضحيات ضخمة بحيث يتشكل من مجموعها تاريخ البطل الذي يملك رؤية بعيدة ويتحرك على مساحة واسعة من البدائل، لذلك فإن البطولة ليست مجرد شعارات تقليدية أو تصريحات نارية، ولكنها تتجاوز ذلك إلى قوة العقل وصلابة الإرادة والقدرة على استشراف المستقبل وتحديد الأولويات)).
مصطفى الفقي، ((البطل القومي.. الأصول والصورة، صحيفة الحياة))، ٢٠ آذار مارس ٢٠٠١م.

التطبيق))[٧٥].

وبالانتقال من دور القائد -الفقيه- الشهيد إلى مواصفاته وشروطه يمكن القول بأنها تتحدد بما يلي:

((١- الأعلمية: لتوقف دور الشهادة الذي هو دور المراقبة والتصحيح على العلم بالأحكام الواقعية في الدرجة الأولى، ولا شك أن الأعلمية في المرجع تعطيه الأهلية لإصابة الواقع بنسبة أكبر من غير الأعلم.

٢- الأعدلية: وهذا الشرط يستدعيه دور المرجع الشهيد في هداية المجتمع، ولا مؤثرية لدوره التربوي في حال تساويه بالعدالة مع الآخرين، بالطبع المراد بالعدالة في اصطلاح الفقهاء هو الاستقامة في جادة الشريعة، وعدم الانحراف عنها يميناً وشمالاً بأن لا يرتكب معصية بترك واجب، أو فعل حرام، من دون عذر شرعي، ولا فرق في المعاصي من هذه الجهة بين الصغيرة والكبيرة، أما الأعدلية على ضوء هذا التحديد الاصطلاحي فهي التحرز في السلوك، فلا يقتصر على فعل الواجب بل يتعداها إلى المستحبات، ولا يقتصر في التروك على المحرمات بل تشمل حتى المكروهات، وقد عبر الإمام الخميني أفضل تعبير عن المراد عندما اشترط في المرجع العدالة والورع في دين الله، بمعنى أن لا يكون مكباً على الدنيا ولا حريصاً عليها ولا على تحصيلها.

٣- الكفاءة الإدارية والتنظيمية والسياسية: وهذا شرط أساسي آخر، إذ ليس من الحكمة في شيء أن يتولى إدارة مجتمع وسلطة من هو جاهل بشؤون المجتمع وكيفية تنظيمه وإدارته.

٤- الشجاعة: وهو شرط تقتضيه نفس الوظيفة أيضاً لاستلزامها مواجهة مختلف التحديات التي قد تحول دون إنجاز مهمته التاريخية في الإدارة والهداية.

وهناك شروط أخرى مذكورة في الكتب الفقهية، لا اختلاف فيها أصلاً، كالبلوغ والعقل والإيمان والذكورة والاجتهاد وطهارة المولد والحياة، وأخيراً أن

---

(٧٥) محمد باقر الصدر، ((الإسلام يقود الحياة))، مصدر سابق، بتصرف ١٣٢-١٣٣.

لا يقل ضبطه عن المتعارف))(٧٦).

إن الإطلالة على هذا الجانب توضح أن القائد بهذه الشروط لم يتوافر في العراق بعد استشهاد الصدر الأول، وكما هو معلوم فإن المؤسسة الدينية التي لم تتفاعل معه ولم تدعم تحركه ضد السلطة بقيت تسير بعده على نفس الوتيرة، كما أن المرجعية العليا فيها التي هي الأخرى مارست ((حياداً)) سلبياً في مواجهة الصدر الأول للسلطة، ودوراً تصادمياً مع دوره بصورة لا محسوبة، وإن بعض حواشيها ذهب إلى حد تحريض السلطة على إعدام الشهيد الصدر الأول، هذه المرجعية بقيت هي التي تسير واقع المؤسسة، فيما تفاعلات العمل الإسلامي آنذاك سارت باتجاهين اتجاه الداخل الذي فقد القائد الرمز واتجاهات الخارج التي لم يكن وضعها قد تبلور بعد بشكله الكامل.

وفيما إذا كان الاتجاه الخارجي فشل بعد تجربة عشرين عاماً في أن يملأ فراغ القائد – الرمز، فإن تفاعلات الداخل أخذت مسارها خلال هذه الفترة إلى ملء فراغ الرمز-الشاهد، الشهيد محمد محمد صادق الصدر الذي تكرر مشهد موقف المؤسسة إزاءه بشكل أحرج وأوضح وأقسى من موقفها إزاء الصدر الأول. وهذا النمط من المرجعية هو امتداد لخط تاريخي انعزل عن الساحة فكرياً وثقافياً وتجدر الإشارة هنا، إلى ((ان ابتعاد المرجعية بشكل كبير عن موقع قيادة وتحريك النشاطات التثقيفية والتبليغية خارج إطار الحوزات، هو الذي أضعف إلى حد كبير دفاعات الأمة وهيأها لتكون موضوعاً للاستهداف ثقافياً وبالتالي عسكرياً من قبل الأعداء، ولعل نظرة سريعة إلى حجم ونوعية النشاطات التي كانت تقام في العقود السبعة أو الثمانية من هذا القرن كفيلة بإعطاء حكم واضح عن مدى التقصير الذي طبع المرجعية به أثناء هذه الفترة فضلاً عما سبقها))(٧٧).

إن هذا الواقع العملي ((المحدود بالعراق)) يعتبر أحد المصاديق التي تستدعي

---

(٧٦) د. حسن جابر، مجلة ((المنطلق))، العدد ٧٠، مصدر سابق.

(٧٧) د. حسن جابر مجلة ((المنطلق)) العدد ٧٠ مصدر سابق.

التحديد النظري لشروط القيادة الشاهدة في ظل التعدد القيادي، وفي ظل الادعاء القيادي، وفي ظل إشكالية الوعي لدى الأمة في تحديد القيادة، لا في مواصفاتها فقط، إنما في مسؤولياتها، فعندما تغيب معرفة الأمة بهذه المسؤوليات يتحول هذا الغياب إلى مناخ خصب للادعاء أو للتبرير.

وهذا المعنى ممكن أن يستنبط من معنى أوسع حدده الشهيد الصدر الأول، وهو المعنى القائل بأن الأمة لا تملك المعرفة الكافية بالمبدأ الإسلامي، الأمر الذي يعيق دورها، فإذا ما نزلنا بهذا المبدأ إلى وحداته ومفرداته بما فيها مفردة القيادة سنلاحظ أن عدم معرفة الأمة بمسؤولية القيادة الفردانية ومواصفاتها يساهم مساهمة كبيرة في تعطيل دورها التغييري، فتعدد القيادة يخلق لديها حالة من التشويش المعرفي الذي يؤدي بها في أحيان كثيرة إلى التقاعس. ولا يمكن أن يعالج هذا التشويش إلا من خلال مقياس نظري لشروط القيادة ومسؤولياتها ومواصفاتها من وجهة نظر الشهيد الصدر الأول.

وفي الجانب النظري نلاحظ أن شروط القيادة هذه بصفة عامة، وليس فيما يخص مجالاً معيناً، هي محل خلاف فقهي في معظمها، كالأعلمية التي أشرنا إليها سابقاً، والأعدلية التي من الصعب جداً فرز مدعياتها، وحتى الكفاءة الإدارية والتنظيمية والسياسية، فهذه المواصفات حتى لو تحققت كلها لدى شخص بذاته، إلا أنه من الصعب جداً تصور تحققها كلها لدى هذا الشخص، فهذه الشروط يمكن أن تنسجم وتنطبق وتتحقق من خلال فريق قيادة، لا شخص قائد، فالشخص الواحد مهما أوتي من كفاءات فهو بالتالي لا يستطيع أن يواكب كل مجالات الحياة وإن يكون الأكفأ إدارياً وتنظيمياً وسياسياً، لأن هذا الشخص سيكون عندئذ تقريباً «الشخص المستحيل»، أما عندما نفترض هذه الشروط لفريق قيادي يمكن أن يتحول هذا المستحيل إلى ممكن، وإذا ما تجاوزنا الشخص -القائد- المستحيل إلى أرض الواقع سنكون أمام قيادات تحققت فيها الكثير من الشروط النظرية المارة الذكر في العراق، إلا أن هذا التحقق يبقى استثناء أولاً،

ويبقى نسبياً ثانياً، إذ حتى في مثال الإمام الخميني الذي بلور نظرية ولاية الفقيه نظرياً، فإنه عملياً قاد الحالة الثورية قبل الدولة مع فريق استشاري، أما بعد الدولة فإنه جسد النظرية عملياً إلى عمل ((متخم)) بالمؤسساتية، فالقائد الفرد المتكامل وفق الشروط النظرية المذكورة وإن استقر في وعي الأمة كافتراض موروث وتطلع غير مفكر به إلا انه يبقى من الناحية العلمية استثناء لا يرتكز إلى أسس تعطيه صفة النظرية الإسلامية، واستثناء يحقق بعض الشروط لا كلها، وحتى الشهيد الصدر الأول الذي أرسى نظريته في هذا المجال وجد نفسه عملياً وقبل استشهاده يفكر بقيادة نائبة مشتركة، لم تعط فرصة للتطبيق، وسارت الأمور في العمل الإسلامي بعد استشهاده في الخارج نحو الرمزية الاختبارية. ومن هنا نقول أن القائد البطل إذا كان يشكل حاجة آنية لأمة ما أو أن التاريخ سار وفقاً لإرادته في الكثير من الأحيان فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أنه أساس نظري للقيادة وفق الرؤية الإسلامية إنما هو استثناء تمليه الظروف وليس الأصول النظرية كما انه لم يكن خياراً للأمة بقدر ما هو يمثل طفرة مفاجئة في مسيرتها.

رمزية اختبارية

لقد مثلت ظاهرة الشهيد آية الله محمد محمد صادق الصدر حقاً نقلة مفصلية هائلة في مسار العمل الإسلامي في العراق وشكلت فيه منعطفاً كبيراً وحاداً، وفجرت في داخله كل التوقفات والاستعصاءات والتكلسات وحالات المراوحة السلبية ونقاط الغموض، ولم يكن هذا التفجير باتجاه واحد، لا بل أنه كان تفجيراً شمولياً وبكل الاتجاهات:

- اتجاه السلطة وإشكالية العلاقة بينها وبين المرجعية وابتكار نمط جديد لإدارة أزمة هذه العلاقة في أنماطها التقليدية كما مر معنا.

- اتجاه المؤسسة الدينية وعلاقتها مع الأمة، وتراكمات هذه العلاقة السلبية منذ ما بعد تأسيس الدولة العراقية حتى لحظة الشروع بمشروعه، كما لاحظنا في كتابنا ((مرجعية الميدان)).

- اتجاه علاقة الفقيه مع الأمة آنياً وتاريخياً في الدائرة العراقية، وتقديم نموذج من نماذج الحضور اللامتعارف لهذا الفقيه في الوسط الاجتماعي.

- اتجاه اكتشاف أدوات وآليات تغييرية غير معمول بها، واستخدام إبداعه الفقهي في هذا الاكتشاف الضخم بما فيه صلاة الجمعة كآلية تعبوية للأمة وتصحيحية للعلاقة بينها وبين الفقيه وكجسر تواصلي لإحضار الوعي الديني في الوسط الاجتماعي.

- اتجاه ملء فراغ العمل التغييري الإسلامي بما ملأ فضاء العراق كل العراق بظاهرة حضور مليونية هي الأولى من نوعها خلال تاريخ الدولة العراقية الحديثة.

وإذا كانت هذه الاتجاهات قد تطرقنا لبعضها في كتاب ((محمد محمد صادق الصدر مرجعية الميدان.. مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال)) وكتاب ((العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية.. قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠ - ٢٠٠)). وأثرنا بعضها الآخر كمحاور مقترحة للباحثين، فإن الاتجاه الأخير من هذه الاتجاهات وهو اتجاه ملء فراغ العمل التغييري هو الذي يعنينا بهذا الجانب، ولا يعنينا بمعنى أن نقف على مضمون هذا العمل الضخم.. وإنما بمعنى ما ترك من آثار في دائرة المعارضة الإسلامية العراقية، متزامنة معه ولاحقة عليه، وحتى هذا الجانب أنه قد تمت الكتابة عنه، ككتابة توثيقية لما حصل من ردود فعل وآثار إيجابية وسلبية في وسط هذه المعارضة.

أما ككتابة تحليلية فإن ما حصل لم يشبع تحليلاً بما اختزنه من مضامين ذات علاقة ودلالة سواء بالكثير من المفاهيم والأفكار والتقاليد الإسلامية، أو بحركة العمل لبعض أطراف المعارضة الإسلامية بعد استشهاد الصدر الثاني، فالاستشهاد كحدث كان صاعقاً لتفجير المكبوت النفسي الإسلامي العراقي، تفجير عبر عن نفسه بتضامن خارجي للإسلاميين العراقيين منقطع النظير، وعبر عن نفسه برد فعل فوري ((عقابي)) إزاء أطراف لم يكن موقفها من الصدر

الثاني إيجابياً، وبعضها كان سلبياً - تهجمياً عليه، وهذا الانفجار للمكبوت النفسي من مرارة الشعور إزاء هذه المواقف دونت وقائعه بأكثر من كتاب صدر حتى الآن كوثيقة تاريخية، حتى وإن لم تكن مكتملة، إلا أنها وثيقة ستكون من أكثر وثائق العراق خطورة في المستقبل، وتسجيلها بحد ذاته ينطوي على دلالة وعي هي من ثمار تجربة الصدر الثاني، وعي برقابة سلوك القيادة من قبل الأمة ووعي بمحاسبة الحاضر لا تأجيله، وتدوينه لا إهماله، والمساهمة في صناعته من أجل مستقبل أفضل، استدراكاً لمناهج قديمة، عملت بالتأجيل، تأجيل تسجيل التاريخ بما يعطل مساهمة الحاضر. وبعيداً عن الوثائق فإن صدمة الاستشهاد خلقت قلقاً ((مبدعاً)) في الواقع، قلق البحث عن آليات تفعيل مضامين التجربة الصدرية الثانية السياسية وغير السياسية في الواقع السياسي الميداني المعاش للوصول إلى قواعد صحية لهذا الفعل السياسي الإسلامي، ولا يمكن الاعتقاد بأن هذه القواعد ستكون بلورتها عملية سهلة ويسيرة وقريبة، ولا تكفي لتنضيجها سنة أو سنتان أو ثلاث، فالقواعد والتقاليد السياسية الصحيحة تنمو نمواً بطيئاً بعد الصدمة أو المحنة أو المنعطف الخطير الذي تتعرض له الأمة، لا سيما إذا لم تكن تستند عل تراث يعتد به من الحياة السياسية السليمة التي فيها شيء من الحرية والنقد وفن الاستيعاب والتعايش وسياقات وتجارب لإدارة متناقضات الواقع السياسي.

من هنا فإن القلق ((المبدع)) الذي خلفته صدمة استشهاد الصدر الثاني كان ينبغي أن توازيه مراجعة المواقع القيادية الإسلامية التي استهدفها ((الرد العقابي)) فهذا الرد سيجد تفسيره بانعدام أي عذر أو مبرر أو سبب لاتخاذ مواقف عدائية مسبقة من الصدر الثاني، فهو لم يكن في موقع منافسة مع طرف من أطراف المعارضة الإسلامية، وإذا كانت هذه الأطراف تعيش نعمة الأمان في الخارج، فالصدر الثاني كان يؤسس في ((ميدان الموت)) الداخلي الأكيد، يؤسس في ساحة التحدي، يؤسس أمام الدكتاتور ورغماً عنه، يؤسس وإشارة الموت

((الكفن)) على صدره يرتديها كل أسبوع، هو يريد أن يؤسس للاستشهاد الواعي، والبعض في الخارج يؤسس زعامة قسرية، هذه المفارقة الصارخة التي عاشها الإسلاميون في الخارج جعلتهم ينفجرون غضباً، وهي مفارقة تحذف كل الأعذار والأسباب والمبررات، ولم يقبلوا بها إزاء محاربة الصدر الثاني المسبقة، وحتى في الأشهر الأخيرة من ظاهرته التي لم تبق شكاً لأحد إزاء أي التباس قد نشأ مثلاً في بداية الظاهرة، وهذا الالتباس هو الآخر لا يمكن أن يكون سبباً لعدائية، بل قد يجد البعض تبريراً في أن يكون سبباً ((للتحفظ)) أو ((السكوت)).

نحن في هذا السرد للتداعيات نحاول أن نحلل ما حصل، لأن تحليل ما حصل مهم وسيبقى مهماً للتعاطي مع الواقع والمستقبل، مهماً من حيث هو منعطف يتحكم في جزء من واقعنا الحاضر، وانسياقاً مع التحليل إذا كان السؤال لماذا كان الموقف العدائي من الصدر الثاني من قبل السيد محمد باقر الحكيم سؤالاً متاخراً فإن الإجابة تفرض علينا إطلاقه الآن.

فالأزمة ينبغي العودة بها إلى الوراء بغية تشخيص معالمها وكيفية صيرورتها ونشوئها في هذا الجانب المرتبط بالسيد محمد باقر الحكيم كـ((رمزية اختبارية)) فلقد بدأت هذه الأزمة مع هجرة الكوادر العراقية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتحولها إلى مركز للحركة الإسلامية ((ونواة لاستقطاب حالات الإسلام الحركي السياسي وقاعدة مواجهة ثورية، وقد زاد في تشجيع هذه الهجرة وانتقال غالبية قيادات هذا التيار إلى إيران، الحرب التي فرضتها القيادة العراقية على إيران التي كانت تعيش آنذاك ظروف تحول ثوري داخلي هادر، وتحديات خارجية بالغة الصعوبة وانتصاراً معنوياً شعبياً واسعاً استطاع الإمام الخميني أن يحققه، ليهيمن كنموذج ثوري فجر حركة الوعي وأساليبه وآلياته التغييرية، وفرض فكرة الرمز في موقع متقدم على ما سواها من أفكار وطرق تغييرية، وأدى بشكل غير معلن بالطبع إلى إيجاد جدل داخلي ساخن في وسط

العمل الإسلامي حول جدوى الحزبية وما سواها من أطروحات تنظيمية للعمل، وأخذ هذا الجدل أبعاداً أكبر عندما أعدمت السلطات العراقية السيد الشهيد محمد باقر الصدر، وبقي موقع الرمز شاغراً في التيار الإسلامي العراقي، فيما الظروف كانت تدفع نحو صراعات غير معلنة، بدوافع مختلفة، قد تكون دوافع (دفاعية) عن نظريات عمل كانت قائمة، وقد تكون دوافع هيمنة على قيادة التيار الإسلامي العراقي، وفي كل الأحوال إن قلقاً عاماً كان سائداً في تلك المرحلة سواء داخل الحركات والأحزاب العراقية أو فيما بينها، وكانت هذه الحالة من القلق بالإضافة إلى الانشقاقات الداخلية قد خلقت أرضية مناسبة للتفكير بحلول لأزمة التيار الإسلامي العراقي، وهي أزمة تجلت في ثلاثة أبعاد على الأقل من وجهة نظر بعض الأطراف، أزمة رمز فرضتها فكرة الرمز (الخمينية) المنتصرة، وغياب الرمزية (الصدرية) المرشحة آنذاك للعب دور الرمز، وأزمة إطار عام لكل مفردات الساحة الإسلامية العراقية))[78].

لقد استطاع السيد محمد باقر الحكيم أن يحتل موقع ((الرمز)) على الرغم من الخلفيات التي تحكم مسيرته التاريخية، وهي خلفيات تنطوي على عقبات حقيقية في الطريق إلى هذا الموقع.

وأبرز هذه الخلفيات كانت ناشئة من طبيعة العلاقة التي حكمت مرجعية الخميني عندما هاجرت إلى النجف بعد أحداث عام ١٩٦٣ مع مرجعية محسن الحكيم، فكما مر معنا أن هذه العلاقة كانت سلبية في مقارنتها مع موقف المرجعيات والبيوتات العلمية من الإمام الخميني ((مع التحفظ على الأساس العوائلي القائم في المحيط الديني، كالخالصيين والبغداديين والشيرازيين الذين كانت لهم مواقف تاريخية إيجابية من الإمام))[79]. وهذا ما يفسره قوة الخط

---

(٧٨) عادل رؤوف ((دراسات عراقية)) العدد ٧-٨ أيلول ١٩٩٨.

(٧٩) يقول الشيخ جواد الخالصي في إطار العلاقة من خلال حوار خاص معه ما يلي: ((بعد وصول الإمام الخميني إلى النجف قادما من تركيا خلال رحلة النفي الطويلة بعد انتفاضة خرداد حزيران ١٩٦٣ جرت محاولات عديدة من قبل الشاه وممثليه في الحوزات الدينية وما أكثرهم في تلك = =

الشيرازي في إيران بعد انتصار الثورة وتراجعه فيما بعد لأسباب عديدة، وعلى خلفية الصراعات التاريخية المشهورة لمحسن الحكيم مع الخالصيين الذين لم تكن نتيجة هذه الصراعات لصالحهم في ظل (قوة) مرجعية الحكيم.

لم يكن ((ممكناً)) التفكير في الخالصيين لاعتلاء موقع ((الرمزية))، إذ أنهم تعرضوا كوجود إلى ((الانحسار)) بسبب هذه الصراعات وعوامل أخرى، ومع عدم وجود البغداديين في إيران آنذاك والذين انحسر خطهم أيضاً تحت نفس عامل الصراعات التاريخية مع مرجعية الحكيم، لم يبق هنالك من منافس لمحمد باقر الحكيم لاعتلاء موقع ((رمزية)) التيار الإسلامي في

= الأيام بالعمل لمحاصرته في موقعه الجديد وعدم السماح له بالحركة خشية أن يعاود تأثيره من خلال موقعه من النجف الأشرف. في المقابل كانت العناصر الواعية تعمل جاهدة لكسر الطوق المناوئ لذلك، ومن جملة المحاولات هي العمل على قيام العلماء المقيمين في النجف، وخاصة المراجع، بزيارة الإمام واللقاء معه وتقدير جهوده، بعد الحركة العظيمة التي قادها في إيران، ومنذ البدايات تحركت العناصر الشاهنشاهية الحاقدة لكي تمنع حتى محاولات الاستقبال التي أرادها المخلصون، ولذلك لم يتحرك أحد من المراجع لاستقباله وإنما قام بذلك علماء آخرون خارج النجف، وبعد وصول الإمام جرت الزيارات بينه وبين بعض المراجع، وكانت يتيمة وخجولة، لم تتكرر خلال الخمسة عشر سنة التالية حتى للمجاملة، وكانت واحدة منها هو اللقاء الذي جمع بين المرحوم السيد الحكيم والإمام الخميني، جرت فيها محاورة ساخنة بلورت صورة الموقف الذي يعيشه الرجلان، وقد دونت هذه المحاورة في أكثر من كتاب، وخلال اللقاء أخذت عدة صور مشتركة بين السيدين وأودعت عند المصور في المدينة ليقوم بإظهارها. وكان بعض المخلصين ومنهم بعض الشباب من أتباعه يريدون الحصول على الصور لينشروها بين الناس خصوصاً في إيران للتأكيد على حفظ مكانة الإمام وهو في منفاه، وان المراجع في النجف ليسوا ضد حركته كما كان يشيع نظام الشاه ووعاظه، ولهذا ذهبوا في اليوم التالي إلى المصور للحصول على الصور المذكورة، ولكنهم فوجئوا بأن جماعة من آل الحكيم والقريب منهم قد سبقوهم إلى المصور وأخذوا كل الصور ومزقوها شر ممزق لكي لا تقع بالأيدي وتصل إلى من لا يرضى على لقاء الإمام الخميني والجلوس معه. تحدث بهذا أكثر من واحد من المقيمين منهم الشيخ محمد حسن اختري الذي كان حاضراً في مجريات ذلك الحدث)). هذا كما لم يكن خافياً علاقات محسن الحكيم مع شاه ايران كما ناقشنا ذلك في كتابنا (محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين). كما يمكن بالإضافة إلى ذلك مراجعة وثيقة في ملحق رقم (٤٥) حول تلك العلاقة، ووثيقة حول انتقاد العلماء الآخرين لسياسة الشاه إزاء اضطهاده لعلماء ايران في الملحق رقم (٤٦).

العراق، واضطر حزب الدعوة الإسلامية في حينها إلى التسليم لهذا الواقع والمساهمة في إيجاده على الرغم من أن المبدأ العام في العمل الإسلامي ينبغي أن لا يقوم على هذه الاعتبارات العوائلية(٨٠) وعلى الرغم من وجود رموز عربية أخرى كانت موجودة آنذاك، ساهم انطلاقاً من ضغط أزمة الحاضر، وانطلاقاً من علاقته ((الإيجابية)) مع مرجعية الحكيم تاريخياً، وانطلاقاً من الرمز العربي - العراقي - الإسلامي الذي يتكئ على خلفية الشهرة في الشارع العراقي.. اجتمعت هذه الصدف لتحجب تاريخ العلاقة السلبي بين مرجعية الحكيم ومرجعية الإمام الخميني (قده)، ولتغلق ملف علاقة المرجعية الأولى مع شاه إيران بمفرداتها البارزة الرئيسية وكحقائق تاريخية تجلت عبر الكثير من الأحداث والرسائل والوثائق والنصوص التي لا يمكن إلغاؤها من التاريخ، وهذا بالضبط ما يعكس واقعية الإمام الخميني (قده) في أحد أبعادها، وهو يدير قيادة الإسلام العالمية، فهو لم تحكمه عقدة التاريخ والعقد الشخصية، كما لم تحكمه الاعتبارات الخاصة من أجل المصلحة العامة، بل إنه جسد المثل الأعلى للرمزية الاستثنائية بما تقتضيه من استيعاب وبعد نظر وتوظيف الممكنات كل الممكنات في مسيرة المواجهة الإسلامية. وهنا يكمن الفرق بين الرمز بشروطه الذاتية ومكوناته الطبيعية والذي يمثل قيادة استثنائية في التاريخ البشري وبين الرمز ((المصنوع)).

فالرمز ((المصنوع)) يبقى - في أحسن الأحوال- رمزاً تجريبياً عليه أن يخوض التجربة لا بزمن التحدي الذي قبله لاحتضان وقيادة الحالة المنوطة به وإدارتها

---

(٨٠) هذا مع اتهام الحكيم لحزب الدعوة بعدم تلبية طلب والده في التحرك التاريخي ضد السلطة وإذا سلمنا بأن حزب الدعوة كان له دور سلبي في تحرك محسن الحكيم إلا أن كلام الحكيم هذا لا يخلو أيضاً من تناقض بعض أجزائه مع مبدأ نية الحكيم باستدعاء الأمة، فهنالك نص يقول في واحدة من فقراته (عدم وجود جهاز منظم لتعبئة الناس)، والسؤال هو: من يتحمل مسؤولية إيجاد هذا الجهاز؟ فإذا كانت مرجعية الحكيم هي التي أسست للصحوة الإسلامية في العراق كما تقول أدبيات المجلس الأعلى، إذن ينبغي أن تفكر بإيجاد أدوات وأجهزة لهذه الصحوة لكي تحقق أهدافها التغييرية، ألا ينبغي أن تضع خططاً أولية لتوجيه الصحوة، والتعامل مع طوارئ المواجهة.

راجع مجلة ((المنهاج))، العدد (١٧) مصدر سابق.

بنجاح بدل تحويلها إلى حالة من استفحال الفردية والشخصانية التي تحوله إلى مفردة من مفردات الساحة، مفردة متضخمة بالاستقواء والإمكانات التي أعطيت له ليحقق من خلالها مقولة الرمز، لا مقولة الذات والفردية.

ومع أن هذه الرمزية التجريبية جاءت في سياق أطروحة، هي أطروحة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ويحكمها نظام انتخابي للقائد من خلال الهيئة العامة، بما يعطيها صفتها الاختبارية القانونية، إلا أن استعدادات فرضها كانت واضحة منذ البداية، وفرص تحويل هذه الاستعدادات إلى نوع من الفرض كانت قائمة هي الأخرى بفعل الصراعات المشتدة بين فصائل المعارضة العراقية الإسلامية، وبفعل المناخ السائد الذي يمكن أن يوظف في إطار هذا الفرض، وبحكم أن معظم الوجوه البارزة في العمل الإسلامي -كما أشرنا- هي من أصول إيرانية ((الآصفي، الحائري، العسكري، الشيرازي، المدرسي، الهاشمي))، وإيرانية هذه الوجوه ما كانت تسمح لإدارة الصراع في العراق لا بشقه الإيراني - العراقي، ولا بشقه العراقي- العراقي وفق ما ينبغي وبما يدحض دعاوى صدام حسين بأن المعارضة إيرانية وليست عراقية، الأمر الذي زاد من رصيد السيد باقر الحكيم لأن يحول هذه الاستعدادات لفرض نفسه ((رمزاً)) لإطار معارضة عراقية يخوض المواجهة مع النظام إلى فرض دائم، وكان ممكناً له -الحكيم- أن ينجح بالاختبار من خلال سياسة استيعابية جامعة وغير مفرقة، ومن خلال استراتيجية بعيدة المدى بإمكانها أن تؤطر كل الأحزاب والكوادر والكفاءات، ومن خلال مرونة يتطلبها هذا الدور، لتوجيه العمل الإسلامي خارج العراق ويلاحمه مع خط الداخل وصيرورة العمل الصاعدة فيه، إلا أن هذا الممكن بقي افتراضياً بسبب عوامل عديدة ذاتية وسياسية وميدانية، بمعنى استراتيجية المواجهة العسكرية أو القتالية مع السلطة، فالرمزية كما أشرنا هي تأهيل داخلي وشروط داخلية وصيرورة ذاتية، أكثر مما هي خارجية، ومهما يكن من أمر فإننا لا نريد أن نناقش تجربة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

في كل أبعادها، فهذه التجربة استوعبناها في كتابنا ((العمل الإسلامي..)) إلا أننا نحاول أن نقف على الأبعاد الأخرى التي ترتبط بمعنى الرمزية التي لم نتطرق لها في الكتاب والتطورات التي استدعت هذه التجربة الرمزية خلال السنوات الثلاث الأخيرة والتي تدخل في السياق العام كما افترضنا لهذا الفصل بمحوره المتمثل بالتلازم بين دور الأمة ودور القائد، إذ بدون استيعاب هذا الجانب لا يمكن أن تكتمل الصورة الإجمالية ومنظومتها الترابطية التي تعكس المعنى المراد، فضلاً عن أن إمكانية استشراف المستقبل للعمل الإسلامي في العراق في الدائرة التي افترضناها ((الأمة - القائد)) يتطلب المرور بهذه الأبعاد والتطورات، وهذا ما يبرر بداية هذه الفقرة عن الشهيد الصدر الثاني وانعكاسات استشهاده على العمل في الخارج، فهذه البداية شكلت منعطفاً مهماً وكبيراً لمسيرة المجلس و((رمزيته))، وإمكانية تطويره وتأهيله، أي أن هذا الاستشهاد تحول إلى منحدر حاد وخطير بالنسبة له. فما قبل هذا المنعطف الحاد كان السيد الحكيم يأمل في تمرير سياسة الفرض التي يؤمن بها ويعمل عليها لرمزيته ورغم انه لم ينجح في تلك الفترة بإيجاد اتفاق نهائي مع أطراف الساحة الإسلامية الأخرى مثلما يريد، إلا أن شعوراً كان سائداً بأن رهانه انصب على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حوار سري دام أكثر من عشر سنوات عبر وسطاء علمانيين. وإن هذا الحوار يعيق التوصل إلى إطار إسلامي جامع، لأن واشنطن عملت بسياسة التلويح الواضح للسيد الحكيم بأنها لم تضع فيتو على التعامل معه، فيما أن هذا الفيتو -كما تلوح واشنطن للحكيم- قائماً على حزب الدعوة الإسلامية.. الأمر الذي ولد قناعة لديه بأن اتفاقه مع الإسلاميين الآخرين قد يعيق تقاربه مع الأميركان، وبالطبع لم يكن هذا العامل هو الوحيد الذي حال دون وصول الحكيم إلى ذلك الاتفاق، فهنالك عوامل ذكرناها في الفصل الثالث.

وفي ظل هذه السياسة مع الإسلاميين في الخارج، كانت عين الحكيم على الداخل العراقي تراقب نمو ظاهرة الصدر الثاني، كظاهرة مليونية مدهشة، وبدل

أن يتلاحم مع هذه الظاهرة فإنه اتخذ موقفاً علنياً عدائياً إزاءها من خلال تصريحات أدلى بها إلى صحيفة (شما) الإيرانية ومن خلال صحافة المجلس التابعة له وحتى من خلال تأثيره على القرار الإيراني والصحافة الإيرانية[٨١]، والأنكى من ذلك أنه لم يكتف بهذا الموقف، بل إنه سرب أدبيات عدائية ضد الصدر الثاني إلى داخل العراق تتهمه بالعمالة للسلطة.

وإلى هنا بدا الحكيم يرفض التلاحم في إطار موحد مع الإسلاميين في الخارج ويرفض التلاحم مع ظاهرة الصدر الثاني في الداخل، بدا أنه يقاوم الخطين في آن معاً، في سياسة من الصعب إيجاد تفسير مقبول لها خارج إطار المنهج الفارض لرمزيته، وفي ظل جهاز ضخم فاقد للكادر الاستشاري الذي يديره، وبدا المجلس وكأنه جسم ضخم يقف على أقدام ضعيفة - كما أشرنا في فصل سابق - فيما ضخامته خارجية أكثر مما هي حقيقية.

إن هذه المقاومة المزدوجة للداخل والخارج في ساحة متوترة كالساحة العراقية، كانت تراكم إحساساً سلبياً إزاء السيد الحكيم، وتراكم احتقاناً وتوتراً لدى الخارج والداخل أيضاً دون أن يلتفت لذلك من خلال مراجعة أو دراسة هادئة إلى المحيط، فالسيد الحكيم اختزن في ذاكرته تجربة ضخمة من الصراعات تجسدت بمرجعية والده التي عايشها، وهذه التجربة التاريخية انتهت إلى (دحر كل ((خصومها)))، وتجاوزت كل المطبات وفرضت مرجعية الحكيم، كمرجعية عليا في حينه، وبقدر ما اختزن هذا التجاوز من شعور بالقوة فإنه ربما تحول إلى إحساس نفسي لديه بأنه قادر على الخروج بهذه المقاومة المزدوجة إلى شاطئ ((الرمزية)) المفروضة، كما أن تجربة ثانية عاشها السيد الحكيم هي تجربة تجاوز الموقف التاريخي السلبي لمرجعية أبيه من الإمام الخميني وعلاقاته الجيدة مع شاه

---

(٨١) تقول صحيفة ((جمهوري إسلامي)) الصادرة في ١٤ آبان قبل استشهاد الصدر الثاني:((تم في مدينة قم منع تأسيس مكتب باسم السيد محمد الصدر، والمذكور من العلماء المؤيدين لصدام ويقيم في العراق، وقد قام بمساندة نظام البعث في العراق في مراحل مختلفة، ويقال أن هناك قراراً كان قد اتخذ لتوزيع مبالغ مالية عن طريق هذا المكتب للترويج للسيد محمد الصدر المذكور)).

إيران، ورأى أن الظروف سمحت له بالنهاية أن يتزعم المعارضة الإسلامية العراقية من داخل إيران الخمينية وهذا عامل مساعد آخر - ولا شعورياً - يدفعه إلى الإصرار لتلك المقاومة المزدوجة لخطي العمل الإسلامي في الداخل والخارج.

إن تربية الزعامة أو ((مهنة)) الزعامة الوراثية هي الأخرى يمكن أن يكون لها دور في هذا الإطار، لا سيما وأن مؤشراً تاريخياً واضحاً وفي زمن غير طبيعي يجعل من هذا العامل هو الآخر عاملاً مهماً في تفسير ما أسميناه المقاومة المزدوجة للداخل والخارج معاً، وهو مؤشر رفضه للقيادة النائبة التي اقترحها الشهيد الصدر الأول قبل استشهاده، واشتراطه أن يكون هو على رأس هذه القيادة.

كل تلك العوامل يمكن أن تقدم محاولة تفسير لسياسة الإصرار التي أدت بالنهاية إلى حصول ما يشبه ((الصاعقة)) في أحداث ((مسجد أعظم)) التي اشتركت فيها آلاف العراقيين المقيمين في إيران، ((صاعقة)) أو ما أسميناه بانفجار المكبوت النفسي للعراقيين في الخارج.

ولا نجد ضرورة هنا للمرور على تفصيلات هذه الأحداث التي ذكرتها الصحف العراقية والعربية في حينها، والتي وثقت من خلال أكثر من كتاب بمعظم تفصيلاتها، كما لا نجد ضرورة إلى التطرق لسياسة معالجة ما حصل إعلامياً من قبل المجلس الأعلى، فلقد خلطت هذه السياسة بين ((عملاء صدام)) و((حزب الدعوة)) و((مجموعة لا تتجاوز الـ ٧٠ شخصاً)) كمنفذين ومسؤولين عما حصل لابل حتى بعض المعالجات التي جاءت ((متضامنة)) مع منفذي الحادث من حيث صياغتها حيث اعتبرت هؤلاء المنفذين مخطئين ويستحقون العفو والرحمة!! كما عكس هذا المعنى نص رسالة بعث بها مجيد الصيمري من كندا الى السيد الخامنائي ويمكن مراجعتها في الملحق رقم (٤٧)، فالواقع هو خلاف ذلك تماماً، بل إن جزءاً من الأمة المهاجرة هي التي نفذت هذا العمل في

مشهد إذا كان يعبر عن شيء فهو يعبر عن هـذا المخزون من التوتر الحاد الذي طبع مسيرة العمل الإسلامي في العراق، فالإصرار الحاد سيولد رد فعل حاداً والكبت السياسي القاسي سينجم عنه نقيضه، أي ممارسة سياسة متطرفة، وغياب الواقعية سيعمق من المتناقضات، وعدم إدراك هذه المتناقضات أو غض النظر عنها سيوجد أزمة تعايش حقيقية وسيعدم أي إطار لإدارة هـذه المتناقضات، والأكثر من ذلك أن العمل إذا لم ينهض على مقدمات صحيحة والمشروع – أي مشروع – إذا لم يحكم الكفاءة بدل ((الوراثة)) فلا العمل ولا المشروع بإمكانهما أن يؤديا إلى نتائج سليمة.

ولكي لا تبدو أن أزمة العمل الإسلامي مقتصرة على الحكيم، وأنه هو المسؤول الأول والأخير عنها، لا بد من الاعتراف بأن الخلل يتجاوز الأشياء السطحية إلى الثوابت، وإذا كان الحكيم يتحمل جزءاً من المسؤولية تستحق النقد والمناقشة والتساؤل والدراسة لأنه أصبح في موقع ((رمزي)) متحكم بالكثير من مفردات العمل ومساره وإمكاناته، فإن إخضاع الكل إلى الأصول والثوابت النظرية فيما ينبغي أن يكون عليه العمل يقود إلى الاعتراف بأن أغلب مواقع العمل ومن منطلق ((الأمر الواقع)) خضعت لمؤثرات وقيم عرفية وتقاليد وراثية واعتبارات عائلية ومناطقية لتلفيق حلول مؤقتة وطارئة لأزمات العمل دون الالتفات إلى المفاعيل والآثار المستقبلية لهكذا قيم وتقاليد واعتبارات.

فالتقاليد الوراثية كثيراً ما حولت إمكانات وأموال المرجعية إلى ملك عضوض للأبناء دون أن يستطيع أحد أن يرفع صوته بأن تلك الأموال والإمكانات هي للأمة، والاستحواذ عليها يوضح إلى حد أن هنالك شروخاً عميقة تتحكم في مسار العمل.

وبعض الاعتبارات العائلية غالباً ما تحولت إلى أساس غير سليم لاعتلاء مواقع مهمة دفع ضريبتها العمل الإسلامي، وغالباً ما كانت سبباً لتمزيق هذا العمل بدل وحدته، وتنوع الخطوط فيه على هذا الأساس لم يكن في الكثير من

الحالات إيجابياً، بل إنه أفرز بعض المظاهر السلبية، والمناطقية هي الأخرى تحكمت بأشكال غير معلنة بما يضر بوحدة العمل، وبعض الأعراف والتقاليد المحايدة أو الإيجابية حولت إلى أعراف وتقاليد سلبية.. إذ هي بدل أن تستغل لتوجيه الوعي الإسلامي لدى الأمة بالاتجاه الصحيح توجهت إما إلى السطحية وإما الى الخرافية.

وفي ظل هذه المؤثرات ومؤثرات أخرى فقد العمل أي منهج تربوي متكامل وشامل ((إذ لا بد لأي منهج تربوي متكامل أن يستند إلى الخصائص النوعية التي يمتاز بها الكائن الحي الذي يخضع لهذا المنهج، ومن هنا شاد الإسلام حرمه التربوي على أساس (العقل) لا على أساس المشاعر العاطفية، واتجه في الدعوة إلى مجموعة من العقائد النزيهة والأخلاق الفاضلة والقوانين العملية التي يستطيع الإنسان الفطري بما يمتلك من تعقل ملاحظة الشوائب والخرافات أن يتقبلها ويؤمن بصحتها وبهذا التصويت للعلامة الطباطبائي تتحدد طبيعة ومنطلق ومسار وغاية أي مشروع ثقافي))[٨٢]. أو أي مشروع تغييري.

وعودة إلى ((رمزية)) الحكيم التي أصرت على ما أسميناه المقاومة المزدوجة للعمل الإسلامي في الداخل والخارج قبل انفجار مسجد أعظم، فإن هذا الانفجار فعل على ما يبدو فعلاً عكسياً تماماً، إذ أنه كرس من الإصرار المذكور بدل الاعتذار إلى الأمة من اجتهادات ومواقف سابقة، وتجلت من خلال هذا التكريس ثنائية غريبة، ذات بعد ثقافي - تربوي - حضاري.. ثنائية شقاها ثقافة الإصرار وثقافة الاعتذار، ولقد قادت ثقافة الإصرار هذه إلى خسائر جديدة، وبدا أن ((رمزية الحكيم)) راحت تصطدم بمواقع جديدة نتيجة هذا الإصرار الذي أخذ أشكالاً متعددة، فبالإضافة إلى ما أسميناه المقاومة المزدوجة لخطي العمل في الداخل ((ظاهرة الصدر الثاني قبل الاستشهاد)) والخارج ((بأطرافه الأساسية)) غير تلك الأطراف الصغيرة التي كانت مؤتلفة معه والتي اختلف

---

(٨٢) د. حسن جابر. ((الثقافة الإسلامية))، العدد ٦.

الحالات إيجابياً، بل إنه أفرز بعض المظاهر السلبية، والمناطقية هي الأخرى تحكمت بأشكال غير معلنة بما يضر بوحدة العمل، وبعض الأعراف والتقاليد المحايدة أو الإيجابية حولت إلى أعراف وتقاليد سلبية.. إذ هي بدل أن تستغل لتوجيه الوعي الإسلامي لدى الأمة بالاتجاه الصحيح توجهت إما إلى السطحية وإما الى الخرافية.

وفي ظل هذه المؤثرات ومؤثرات أخرى فقد العمل أي منهج تربوي متكامل وشامل ((إذ لا بد لأي منهج تربوي متكامل أن يستند إلى الخصائص النوعية التي يمتاز بها الكائن الحي الذي يخضع لهذا المنهج، ومن هنا شاد الإسلام حرمه التربوي على أساس (العقل) لا على أساس المشاعر العاطفية، واتجه في الدعوة إلى مجموعة من العقائد النزيهة والأخلاق الفاضلة والقوانين العملية التي يستطيع الإنسان الفطري بما يمتلك من تعقل ملاحظة الشوائب والخرافات أن يتقبلها ويؤمن بصحتها وبهذا التصويت للعلامة الطباطبائي تتحدد طبيعة ومنطلق ومسار وغاية أي مشروع ثقافي))[٨٢]. أو أي مشروع تغييري.

وعودة إلى ((رمزية)) الحكيم التي أصرت على ما أسميناه المقاومة المزدوجة للعمل الإسلامي في الداخل والخارج قبل انفجار مسجد أعظم، فإن هذا الانفجار فعل على ما يبدو فعلاً عكسياً تماماً، إذ أنه كرس من الإصرار المذكور بدل الاعتذار إلى الأمة من اجتهادات ومواقف سابقة، وتجلت من خلال هذا التكريس ثنائية غريبة، ذات بعد ثقافي - تربوي - حضاري.. ثنائية شقاها ثقافة الإصرار وثقافة الاعتذار، ولقد قادت ثقافة الإصرار هذه إلى خسائر جديدة، ويبدا أن ((رمزية الحكيم)) راحت تصطدم بمواقع جديدة نتيجة هذا الإصرار الذي أخذ أشكالاً متعددة، فبالإضافة إلى ما أسميناه المقاومة المزدوجة لخطي العمل في الداخل ((ظاهرة الصدر الثاني قبل الاستشهاد)) والخارج ((بأطرافه الأساسية)) غير تلك الأطراف الصغيرة التي كانت مؤتلفة معه والتي اختلف

(٨٢) د. حسن جابر. ((الثقافة الإسلامية))، العدد ٦.

البعض منها معه فيما بعد، بالإضافة إلى ذلك فإن:

أولاً: هذه الأطراف الصغيرة بدأت تتذمر من ((رمز)) المجلس وبعضها بدأ يعلن عن إعلان يأسه من إمكانية التأثير في هذه الدائرة ((الرمزية)).

ثانياً: كما أن شخصيات أساسية في الساحة إما أنها كانت ضمن تركيبة المجلس الأعلى وإما أنها تمثل خطوط عمل مستقلة بها هي الأخرى بدأت تعلن خلافها مع السيد الحكيم بعد أن كانت تتحفظ عن هذا الإعلان. وفي هذا المجال يمكن ملاحظة ما كتبه سماحة الشيخ الناصري في ((دراسات عراقية)) في العدد (١١) وملاحظة الرسائل المتبادلة بين سماحة الشيخ حسن فرج الله وبين سماحة السيد الحكيم[٨٣].

ثالثاً: وبالإضافة إلى الأحزاب والشخصيات فإن هنالك تياراً من المثقفين العراقيين هو الآخر بدأ يعلن مواقفه بشكل واضح وصريح إزاء سياسة الإصرار المذكورة.

رابعاً: وهنالك حركة نقد واضحة لهذه السياسة والتشبث بـ((الرمزية)) عكستها ظاهرة صحيفة جديدة في الساحة الإيرانية وبعض الساحات الأخرى، وحملة صحيفة تحت عنوان ((تطوير المجلس الأعلى)) على أساس الانتخابات والنظام الداخلي بما يضع هذه ((الرمزية)) لأول مرة أمام إحراج حقيقي[٨٤]، وهذا بالضبط ما نعنيه بما أسميناه القلق المبدع الذي ولده استشهاد الصدر الثاني وذلك من خلال التأسيس لحركة نقدية لم تكن ساحة العمل الإسلامي خارج العراق تشهدها.

خامساً: فيما أن سجال الرسائل الضاغط بين بعض أعضاء الهيئة العامة والمجلس بقي هو الآخر يشكل ملمحاً في محاولة الخروج من هذا المأزق.

سادساً: كل ذلك يضاف إلى جزء الأمة الذي نفذ حادثة مسجد أعظم

---

(٨٣) راجع كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) للإطلاع على هذه المراسلات.

(٨٤) راجع أعداد صحيفة ((الجمعة)) الصادرة في إيران بالعربية للسنتين ٢٠٠٠، ٢٠٠١ في هذا الإطار.

والذي تكامل مع جماعة الصدر الثاني المهاجر حديثاً إلى إيران في تشكل تيار واضح يضغط باتجاه تغيير وضع المجلس الأعلى.

كل هذه التطورات التي كان يعتقد أنها ستؤدي إلى نتائج آنية في مسار العمل الإسلامي وأنه لابد أن يتجه اتجاهاً آخر لم يحصل تكشف عن الأزمة الحقيقية في واقع هذا العمل وهي أزمة القيادة، وعلاقتها عملياً مع التلازم بين دورها ودور الأمة، فهذه ((الرمزية الاختيارية)) تحولت إلى ((رمزية مفروضة)) عندما فشلت في تحقيق شروط القيادة ومسؤوليتها، وهذا النموذج من القيادة المفروضة يضاف إلى النماذج التي عكستها منعطفات العمل الإسلامي وفقاً لدور القيادة في حالتي حضورها وغيابها. ولقد أضيف هذا الفشل الى فشل الرموز الأخرى الحائري، الآصفي، العسكري الذين غابوا ـ كما أشرنا ـ في غيوبة طموح الزعامة لدى ايران تاركين العراق ثم عادوا الى هذا العراق من خلال طعن متعمد برمز عربي هو آية الله محمد باقر الناصري كما تطرقنا لذلك سلفاً ويمكن مراجعة ملحق رقم (٤٩) للاطلاع على رد الناصري عليهم من خلال اسئلة وجهناها له.

القيادة المفروضة

إن الرمزية الاختيارية فشلت - كما مر معنا - وفق المقاييس الإسلامية لشروط القيادة النظرية، سواء تلك التي يفترضها الشهيد الصدر التي هي في الأساس شروط لقيادة استثنائية قد تصل إلى حد المستحيل وفق تطورات العصر، أو سواء من خلال الأداء الميداني الذي مر معنا في فصل (فيلق بدر وحزب الله)، وإذا كان لنا أن نحيط بكامل أسباب هذا الفشل في هذا المجال، لكي يمكن بسهولة الوصول إلى تصور آخر لهذا الفشل من منطلق آخر لمقاييس القيادة وشروطها.. إذ أن هنالك العديد من المعالجات الأكاديمية والكتابات التأسيسية التي تضع مقاييس وشروطاً للقيادة، ربما تختلف من كتابة إلى أخرى، إلا أنها أيضاً تتفق وتشترك في بعض المقاييس في هذا المجال، فالقيادة ليست بالإسلام فقط كانت وستبقى مسألة إشكالية رغم كل ما قيل عنها.

إن الصفات القيادية تغايرت في تعدد البحوث في هذا الإطار، ويمكن القول

حسب وجهة نظر أحد الباحثين أنها تتلخص بثلاث صفات ((أولاً: سمات جسدية عضوية.. ثانياً: سمات إداركية فكرية وهذه تشمل:

١- الذكاء العام، فلقد أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين القيادة والذكاء العام، فالقائد يتم اختياره عادة على أساس مقدرته الفائقة على سرعة حل المشكلات، والسير بالجماعة بأقصر طريق لتحقيق الأهداف، وهذا ما يتطلب من القيادة ذكاء عالياً ممتازاً، ولكن لا يجوز أن يكون الفارق كبيراً بين ذكاء القيادة ومستوى ذكاء الأتباع، لأن العباقرة الأفذاذ قد لا يعملون للقيادة الجماعية وإنما يؤثرون التحول إلى مجال التفكير والعلم والثقافة ولا يستطيعون مسايرة الجماهير أو النزول إلى مستواهم بفترات طويلة ودائمة.

٢- الفهم الدقيق لأهداف الجماعة ونظامها ووظائف القيادة، وهذا الفهم يقتضي الإطلاع على تاريخ الجماعة وطبيعة وظيفتها، وما يتصل بذلك من تعليمات وأساليب إدارية.

٣- المبادأة وهي قوة إدراكية تعتمد سرعة الخواطر في فهم حاجات الأفراد دون افصاح، مع سرعة في اتخاذ القرارات الناجحة وعلى قيادة المناقشات.

- قوة الاستبصار، وهذه قدرة تعين القيادة على التنبؤ السليم بالمواقف الطارئة، مع القدرة على صواب إيجاد الحلول وإنقاذ المواقف.

ثالثاً: سمات انفعالية وحيوانية، وهذه ذات أهمية كبرى وتتمثل:

١- الوعي النفسي - الاجتماعي لمقومات الجماعة وتكوينها، وهذه الحساسية الواعية تجعل القائد على إدراك متواصل بما يدور داخل جماعته من خلاف وأن يعمل على الإصلاح والتوفيق.

٢- التقدير السليم لمكانة كل أعضاء الجماعة كل في قدرته وموقعه، مع الاعتراف لكل بما يعمل وبما يستحق مع السماع لآراء كل الأفراد.

٣- التكامل بين القيادة والجماعة بحيث يشعر كل من القائد والأتباع بالروح الجماعية، وتراهم يتحدثون عن الجماعة بصيغة (نحن) أكثر من (أنا)، حتى عندما تتكلم (أنا) فذاك في خدمة (نحن) وغيرها.

٤- العمل الجدي المتناسق لتحقيق أهداف الجماعة المشتركة بين أفرادها، بحيث يحرص كل الأفراد على حياة الجماعة وقيادتها، لأنه يشعر أنه جزء من

د- كما أنها لم تكن قيادة راصدة للساحة ومستوعبة إياها بقدر ما كانت قيادة طاردة لكل من يعارضها.

هـ - أما المساهمة الوجدانية التي تعبر عن الاندكاك بالجماعة فيكفينا ما مررنا عليه من حالة ((الإحساس الوجداني)) للقيادة الذي يقاتل بأولاد الآخرين، ويحاول إعفاء أبنائه عن القتال.

وبإيجاز يمكن أن نقول أن تلك ((الرمزية الاختبارية)) تحولت إلى رمزية مفروضة بالقوة، فهي قد استحوذت على كل أدوات العمل وعملت بها، وبالتالي فإنها ما عادت قيادة وفق أي مقاس من المقاسات، ولا تنطبق أيضاً عليها شروط الرئاسة الكلمة المحببة لباقر الحكيم الذي يسمي نفسه رئيساً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وهنالك فرق كما هو معلوم بين القيادة والرئاسة، ويقول نص من النصوص في هذا الإطار التفريقي بين المعنيين ((لعل أجمع تعريف عملي وظيفي للقيادة بأنها هي العملية النفسية التي تجعل فرداً معيناً في جماعة معينة يكون معها أشبه بمحرك ذاتي ذي طاقة مؤثر في تعبئة أفراد الجماعة والتي يساعدها على تحقيق هدفها الذي تسعى إليه، وهذا الفرد قد نال صفة القيادة بما لديه من قوة التأثير في الأفراد بفضل حزم إرادته، أو نمو معلوماته وخبرته أو بقوة مشاعره، أو نفاذ بصيرته أو كل ذلك جميعاً.. وهذا التعريف الجامع يشمل في معناه العام مفهوم كل من (القيادة) و(الرئاسة) باعتبار أن كلاً من (القائد) و(الرئيس) في موقع المؤثر بغيره من الأفراد.. ولكننا إذا أضفنا صفة (التجاوب المتفاعل الإيجابي) بين الزعيم والأتباع فإننا نلمس الفرق بين (القيادة) و(الرئاسة)، إذ القيادة تلقائية عفوية تفرض نفسها بما لديها من قوة التأثير والجاذبية على الأفراد التابعين، أما (الرئاسة) فإنها عموماً تتم بطريقة الاختيار أو التعيين وفق نظام محدود هرمي، ولكن الرئيس المعين أو المختار يستطيع أن يصبح (قائدا) عندما يتم تفاعله التلقائي مع أفراد جماعته، ويصبح معهم كأحدهم تكاملا وتعاونا، كما أن (القائد) التلقائي قد ينقلب إلى

(رئيس) مفروض عندما يبتعد عن التفاعل التكاملي مع أفراده التابعين، وتقوم بينه وبينهم هوة واسعة. ثم أن أحد الفروق الجوهرية بين (القيادة) و(الرئاسة) هو أن الأولى تستمد سلطتها من جماعتها بطريق تلقائي اختياري عن رضا وقناعة، بينما (الرئاسة) فإنها عموما تستمد قوتها من مصدر خارج عن نطاق الجماعة. وكثيرا ما تجتمع القيادة والرئاسة لدى بعض الشخصيات المحببة للنفوس بما تتمتع به من مواهب وقدرات واتصالات، وبذلك تتم سعادة الحياة النفسية والاجتماعية لتلك الجماعة وأفرادها العاملين))[٨٦].

إن قيادتنا ((الرمزية الاختبارية)) لم تمثل صفة القيادة ((بما لديها من قوة التأثير في الأفراد بفضل حزم إرادته، أو نمو معلوماته وخبرته أو بقوة مشاعره، أو نفاذ بصيرته أو كل ذلك جميعا)). إن ((قيادتنا الرمزية)) جاءت بجسدها هاربة، وجيء بها وفق القصة المذكورة في كتابنا ((محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين)) وجهزت بأدوات القيادة التي حولتها فيما بعد إلى أدوات فرض، وليس أدوات لتسيير شؤون القضية العراقية.

ولا يخفى ما لهذه القيادات المفروضة من آثار وأمراض وانعكاسات على الأمة، فوفق مبدأ القيادة الفرضية التي عرفها الإسلام الرسمي لا يمكن للخليفة أو القائد أن يحاسب.

ومن هنا ينبغي علينا ألا نندهش عندما نقرأ في كتب التراث أن الوليد بن عبد الملك استفسر ذات مرة في عجب ((أيمكن للخليفة أن يحاسب))[٨٧]؟!!، وعندما تولى أبوه ((عبد الملك بن مروان)) الخلافة صعد المنبر ليلقي الخطبة الدستورية التي توضح سياسته القادمة جاء فيها ((والله لا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه)) ثم نزل. وعندما تولى ابنه يزيد الخلافة عام ٧١هـ، ((أتى بأربعين شخصا فشهدوا له، ما على الخلفاء حساب ولا عذاب))[٨٨]،

---

(٨٦) المصدر السابق ص١٢٠-١٢١.

(٨٧) ((تاريخ الخلفاء للسيوطي)) ص٢٢٣.

(٨٨) المصدر السابق.

وعندما أرسل ابن المقفع للمنصور كتابا صغير الحجم عظيم القيمة أسماه ((رسالة الصحابة)) نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه وحسن سياسة الرعية! عوقب لأنه تجرأ على النصح والإرشاد وليس المديح والإشادة!، بتقطيع أطرافه قطعة قطعة ((وأحمى له تنورا، وجعل يقطعه أربا أربا ويلقيه في ذلك التنور حتى حرقه كله، وهو ينظر إلى أطرافه كيف تقطع ثم تحرق، وقيل غير ذلك في وصف قتله!!))[٨٩]. وهكذا انتهينا إلى قيادة دكتاتورية بغيضة؟ إذ يقول روسو ((لأن النظام الدكتاتوري لا يفكر فيه إلا واحد فقط، والآخرون لا يحق لهم التفكير وحينئذ يتحول المجتمع بأسره إلى جسد واحد لمخ واحد، أما إذا أطلقت حرية القلم والتفكير فستكون العقول بعدد الأجساد، لكل جسد عقل، وتتكثر الشخصيات بتكثر الأفراد، وفي خضم هذا التصادم الفكري وتلاحق الآراء تنبثق الثقافة وتوجد الحضارة))[٩٠].

القيادة الفردية

إن وجود البطل أو القائد - الرمز يتجاوز في موضوعه مسألة الدور التاريخي وفيما إذا كان هو الذي يصنع الحدث التاريخي الكبير أم لا، ورغم ((ضرورة)) هذا القائد التاريخي في كل الأحوال وإيجابيات الرمز في المواجهة الثورية أو في الدولة الإسلامية، ورغم الضوابط والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيه إسلاميا، إلا أن البعض يرى في مقابل إيجابيات الرمز، فإن الأمر لا يخلو من توقع بعض السلبيات التي تتمحور حول:

اولا: إذ إن الخوف يبقى قائما من أن يتحول الإحساس بالزعامة **إلى نوع من** أنواع الاستبداد في الممارسة، والضوابط والشروط مهما كانت **صارمة في** اختياره - إذا كان الأمر يتوقف على التشخيص والاختيار - **فالإمكان النظري**

---

(٨٩) ((البداية والنهاية)) لابن كثير ج١ ص٩٩، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، عن **الطاغية**. أ. د. إمام عبد الفتاح امام ص٥١، سلسلة عالم المعرفة ١٤١٤هـ مارس ١٩٩١م.

(٩٠) د. علي شريعتي، ((علي والمحن الثلاث)) ص٢٦٣.

يبقى قائماً ومفتوحاً على الاحتمال الاستبدادي، بما أن الأمر يقع خارج جو العصمة وينتمي إلى ما هو مفترض نظرياً من الصواب والخطأ والانحراف ومرض الزعامة الذي قد يصاب به الإنسان اللامعصوم.

ثانياً: وقد يكون الجانب السلبي للقيادة الفردية ليس ذاتياً أي لا ينبع من القائد ذاته، ولكن من سحر زعامته والتعلق المتطرف بها من قبل شريحة من الأمة التي لا يؤهلها وعيها وثقافتها المحدودان إلى التفريق بين المبدأ ومن يمثله، فيتجسد لديها المبدأ من خلال الشخص - القائد فتتحول المسألة إلى عبادة للشخص بما يترتب على ذلك عملياً من خطوط حمر على أية ملاحظة أو رأي حتى لو كان علمياً، فيصبح هذا القائد فوق النقاش وفوق الملاحظات ويتحول إلى مقدس وهمي. ويصف نص من النصوص هذه الحالة بشكل أكثر تفصيلاً إذ ((يبقى الشخص هو كل شيء، في خطاباته وتطلعاته ولقاءاته وآفاقه المتنوعة، ليتحرك الناس معه فيما يشبه السحر الذي يوحي بالجو الحميم الخاشع الذي يتنامى في حركة المشاعر والعواطف ليصل بها إلى ما يشبه العبادة الشعورية في علاقة الناس به، مما ينقل الجو من مشاريعه العملية إلى شخصه، في شكله، وفي خصائصه الذاتية، وفي أولاده، وعائلته، وهكذا يتأكد الارتباط بالشخص، ليكون هو القيادة التي يجتمع الناس حولها فيرتبطون ببعضهم من خلالها، ويتسابقون إلى التعبير عن إخلاصهم لها والكلمات التي تحمل الكثير من كلمات المبالغة وصيغ التفضيل وتحويل النجاح في جهة إلى النجاح في جميع الجهات حتى ليخيل إليك أنك تقف في ساحة الكمال المطلق الذي لا يقترب إليه النقص من أية جهة من الجهات))[٩١].

ولقد جسدت التجربة الإسلامية في أكثر من مكان خلال العقود الماضية مظاهر الانتماء للشخص، بما يوحي ربما أن يتحول الشخص إلى مقياس وليس الأفكار التي يمثلها ((وإذا انطلقنا إلى الواقع اللبناني نلاحظ التعبير (بالصدريين) في بعض الكلمات بما يمثله ذلك من انتماء إلى السيد موسى الصدر الذي يعتبر

---

(٩١) محمد حسين فضل الله، ((الحركة الإسلامية، قضايا وهموم))، ص٣٥٤، مصدر سابق.

من علماء المسلمين الذين يعملون على استلهام الإسلام فيما ينطلقون به من علاقات وأوضاع وتحركات ومواقف، من خلال الرؤية الخاصة للمفاهيم الإسلامية، ليحولوا ذلك إلى عمل إسلامي في النطاق الاجتماعي، وقد نجد هناك تعبيرا خاصا يتحرك في هذا المجال أو ذاك، فيما يحول البعض تفييم هذا الشخص أو ذاك في الوسط الإسلامي العراقي الذي ينطلق في أجواء الانتماء إلى الشهيد محمد باقر الصدر الذي يأخذ بعض العاملين اسمه كعنوان لهم فنجد هناك اسم (الصدريين)، وهكذا نجد الساحة الإسلامية الثورية تحتضن اسم (الخميني) الذي يمثل السائرين في خطهم السياسي على خط الثورة الإسلامية الإيرانية))[٩٢].

ثالثا: وقد ينبع الإشكال من أصل الفردية في القيادة، إذ أن هنالك من يرى أن هذا الأصل قد يراكم تقاليد للحياة الاجتماعية والسياسية هي أقرب إلى إلغاء الآخر بدل تقاليد التعايش والمشاركة والمرونة وتعدد الاجتهادات بما يسمح بجو من الإبداع في وسط الأمة، وبتراكم المعرفة بشكل سليم، وإيجاد الثقافة المطلوبة التي يجب أن تسود الواقع الإسلامي والنابعة من مقاييس الفكر وليس من مقاييس الشخص القائد.

رابعا: إن قيادة الفرد تفرز في بعض الأحيان خصوما لها من الناحية العملية، لا الخلل بالزعامة الفردية، وإنما انطلاقا من أنانية من يجدون أنفسهم يملكون بعض خصائص الزعامة غير القائمة على الكفاءة إنما بأساليب أخرى، وهذا الأمر يسود في المراحل ذات الطابع التغييري البارد الذي تنشط فيه ((قيادات)) التحجر باسم الدين ويحول فيه بعض الدين إلى ((خرافة))، إما بدوافع الكسب أو بدوافع المحدودية في الوعي، الأمر الذي يخلق جوا من الصراع الذي ينعكس على العمل التغييري في أوساط الأمة، ويحول العملية إلى صراع ضد الوعي بكل أشكاله، ولعل معظم تجارب العمل الإسلامي في العراق وإيران خلال العقود الماضية جسدت هذا الواقع، فمن خطاب الإمام الخميني

---

(٩٢) المصدر السابق ص٣٥٧

(قده) وهو يصف فيه دور بعض ((المواقع)) الدينية وقدسيتها المزيفة إلى أهانت الشهيد الصدر الأول آخر أيام حياته، إلى قساوة ما عومل به الشهيد الصدر الثاني من قبل هذه المواقع.

وليست هذه المواقع على وتيرة واحدة من حيث منطلقات حركتها السلبية ضد القيادة الكفوءة، إنما هي على وتائر متعددة وأهداف وأغراض متنوعة، ففي مثل هذه الحالة يصبح من الصعب شد الأمة بالقيادة الحقيقية، إذ ينبغي إدخال ((الأولى والمهم إلى وجدان الأمة بحيث تلتف هي حوله وترعاه وتحميه، وليس هذا بالأمر السهل، ولكنه العمل الأساس لأي انطلاقة تغيير، وهو أيضاً، يستبطن المستويات المعرفية والعملية، من حيث سلامة السلوك العملي البعيد عن الطغيان أو الغارق فيه، والطغيان هنا هو الانفصال عن آحاد الأمة سلوكاً ونمط عيش، وهو ما سيكشف عن نزعة تميز وسلطة سرعان ما تظهر، فالأصل هو تساوي الجميع في عملية الالتفاف حول الدافع الإلهي كما مر معنا، وهي لا تنتهي بمعنى أنها تستنفد كل جهد علمي أو مادي أو معرفي، أما إذا وقع الانفصال فإنها ستركز كقوة مفتتة لها فلكها الذي تدور فيه، وهو الجماعة والمجموعة التي قد يتغير أفرادها تبعاً لضرورات غير معرفية. ولا يعدم هؤلاء الأفراد إيجاد التبريرات النصية كما رأينا في تنظير المدن المضادة غير السهل، حتى لو أدى الأمر إلى التصرف وكأن صكاً إلهياً يحصر الإسلام في هذه الجماعة، وهو ما رأينا تهافته تفصيلاً في مجمل هذا البحث))(٩٣).

ولابد من التأكيد هنا إنه إضافة لهذه المخاوف المشروعة من فكرة القيادة الفردية الحائزة على الشروط، والتحديات التي تواجهها، فإن **الأمر فيما يتعلق** بالقيادة كنظرية يتجاوز الفردانية والشخصانية في كل الحالات، وحتى **القيادات** الفردية التي نجحت إلى حد ما وبدرجات وتطرقنا لها ضمن **كتابنا هذا وكتبنا** الأخرى، إنما ينطلق دفاعنا عنها لا من حيث صحة مبدأ **القيادة الفردية، إنما**

---

(٩٣) محمد صادق فضل الله، مجلة ((المنطلق)). العدد (٧٠) مصدر سابق.

انطلاقا من واقع تاريخي، ومن كفاءات استثنائية تميزت بها، ومن جهود تأسيسية قامت بها، ومن مواقف بطولية اتخذتها، ومن جرأة استشهادية أقدمت عليها وانتصارا لها إزاء استهدافات ظالمة أعاقت مسيرتها، فالخالصي ((الابن)) والصدر الأول والصدر الثاني والبغدادي وكاشف الغطاء والجزائري والزنجاني، وكل الرموز الآخرين، لم يأت دفاعنا عنهم دفاعا عن مبدأ القيادة الفردية، إنما هو دفاع عن أدوار مهمة قاموا بها، كما أن هذه الأدوار مهما بلغت من الأهمية فهي لا تضع أصحابها في دائرة ((العصمة)) ولا تخرجهم من خطأ الفكرة في بعض الأحيان أو تعفي بعضهم من بعض الحقائق السلبية، فالأصل هو ليس القيادة الفردانية - الشخصانية إنما هو قيادة الفريق، إلا انه عندما تغيب قيادة الفريق التي اقترحها الإسلام بعد عصر الرسول (ص) والأئمة الأطهار (ع)، كقيادة تعززها الأمة الثورية المحكومة إلى القانون والدستور بشكل طبيعي، ستبحث الأمة آنذاك عمن تقتدي به، أو سينطوي فريق من هذه الأمة تحت راية فرد، فـ((الاقتداء عبارة عن اعتقاد أبناء الإنسانية بفرد مؤهل للقيادة، يمكنه أن ينقلهم من وضعهم السيئ إلى الهدف الذي يتطلعون إليه. ومن هنا يلتف أبناء الإنسانية في مرحلة أو بقعة في الأرض حول شخصية يجدون فيها صورة البطل أو القائد السياسي، فيعتقدون بإمكانية الوصول إلى هدفهم عن طريق استمداد العون منه أو طاعته ومبايعته. وهذا القائد هنا، سواء كانت مقاليد الحكم ومصير المجتمع بيده واقعا وحقيقة أم لا، فهو بطل تطيعه وتعتقد به جماعة من أبناء الإنسانية.

البطل القدوة هنا هو عين الاقتداء من حيث الأساس، فنفس العلاقة التي تربط الآخرين به ونهج رؤيتهم لشخصيته يستبطن معنى القدوة والبطل، فهو ملتزم عمليا بالبلوغ بهذه الجماعة إلى ما يتطلعون إليه من أمل وانتصار.

البطل الذي هو قدوة على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية، والذي تتطلع الناس إليه وتلتمسه في كل حال وكل مشكلة، هو عمليا: أليق أفراد الأمة.

وهذا البطل السياسي أو الوطني أو القومي الديني أو البطل الاجتماعي لقطاع من الأمة، يهدف - سواء أمسك بزمام الحكم أم لا، سواء امتلك مصير حياة الناس أم لا - إلى صنع مستقبل الجماهير والانتقال بها من الوضع السيئ الذي هي عليه إلى وضع أفضل تتطلع إليه))[٩٤].

إن حاجة الأمة الدائمة لهذا البطل ((الفرد)) الذي تفرضه مؤهلاته تبقى قائمة في ظل غياب الأصل في النظرية، أو في ظل واقع محكوم إلى انحرافات، وقد يحقق هذا البطل الفرد إنجازات كبيرة، أو قد يقدم نفسه كمشروع استشهادي من أجل النهوض بالأمة، وقد ينجح أو يفشل في تجربته بالحسابات المادية، إلا أن ظاهرته التي تلبي حاجات المجتمع لا تشكل أصلاً لنظرية قيادية، وتبقى نسبية وخاضعة للنواقص والاشتباهات البشرية الطبيعية، مهما تعملق هذا الفرد في عطائه، لذا فإن الدفاع عن مشروع هذا المفكر أو إثراء جوانبه التأسيسية، والإطراء على دور مفكر آخر وثوريته، والاعتراف بعلمية أحد وجرأته، لا يعني في كل الأحوال دفاعاً عن النظرية الفردية للقيادة، بقدر ما يعني قراءة للواقع العملي وما تقتضيه هذه القراءة من تدوين وإنصاف والتأشير إلى فرص مضيعة في تاريخ شعب من الشعوب، أو فك التباسات تكتنف ملفه الذاتي والاستهداف له من قبل الآخرين، لأنه حتى وهو لا يمثل ((الأصل)) القيادة النظرية، إلا أنه قد يكون هادياً مستقبلياً لها، أو أنه قد يحقق خلاص أمة بغض النظر عن أصل النظرية القيادية، فيتم استهدافه لإبقاء الأمة تعيش في حالة الضياع.

قيادة نائبة - قيادة مشتركة

مع فشل القيادة الرمزية الاختبارية التي تحولت إلى قيادة فردية وقيادة مفروضة في أوساط العاملين الإسلاميين خارج العراق، تكون أكثر من عشرين سنة مضت لم يكن حصيلتها إلا المزيد من الاختلاف، وتكريس الحواجز النفسية

---

(٩٤) د. علي شريعتي، ((الأمة والإمام))، مصدر سابق ص٧٤-٧٥.

بين هؤلاء العاملين بشخصياتهم وأحزابهم، وفيما أن رموزا في العمل الحركي الإسلامي في الخارج قطعوا شوطا طويلا في إدارته، فإنهم في خضم هذا الاختلاف اختاروا لأنفسهم دوائر اهتمام وطموح أخرى بعدما اتضح أن مسيرة هذا العمل في الخارج هي مسيرة معقدة وشائكة ولا تتسع للكثير من طموحات الزعامة في ظل هيمنة الرمز المفروض، وفي ظل وجود آفاق ودوائر أخرى بالإمكان أن تؤسس لطموحات مستقبلية، وإذا كان السيد الحكيم و((دفاعا عن رمزيته)) اتخذ موقفا سلبيا من ظاهرة الصدر الثاني، فإن آخرين كان لهم نفس الموقف، إلا أنهم لم يستهدفوا بردود أفعال من جزء الأمة العراقية في إيران لأنهم كانوا خارج موقع ((الرمزية))، ولأنهم لم يذهبوا في مواقفهم إلى درجة موقف الحكيم في هذا الإطار، وكادت ردة الفعل على استشهاد الصدر الثاني أن تطال بعضهم، وإن بعض البيانات التي صدرت كانت بيانات راصدة لمواقفهم ((ومحاسبة)) إياهم في عملية تشير إلى درجة من درجات ابتعاد هؤلاء أيضا عن هموم الإسلاميين العراقيين، وتخلف بعضهم عما ينبغي أن يقوموا به بأدوار من أجل إنقاذ المراوحة السلبية التي حكمت موضوعة القيادة الإسلامية في الخارج، فبعضهم انخرط في تيار الدولة الإيراني منذ وقت مبكر، والبعض الآخر التحق متأخرا بهذا الاتجاه ليحقق طموح الزعامة التي يئس من الحصول عليها في القضية العراقية، والبعض الثالث اتجه اتجاها مرجعيا، وهؤلاء هم تلاميذ الشهيد الصدر الأول، ويعتبرون أنفسهم روادا للفكر الحركي الإسلامي، وإنها لمفارقة مؤلمة أن ينشغل هؤلاء ((الرواد)) بالبحث عن مشاريع خاصة بهم، فالناطق الرسمي لحزب الدعوة الإسلامية في نهاية المطاف استقال عن الحزب والعراق وراح يبحث عن الولاية ودور له في ظلها، ولا إشكال من حيث المبدأ على الانخراط في الدولة الإسلامية، إلا أن الاشكال يبرز عندما استنفد بعضهم كل فرص الوصول إلى الزعامة في العمل الإسلامي العراقي، ولم يصل إلى مراده، فتوجه إيرانيا باحثا عن دور قيادي داخل الدولة، هذا السلوك هو الذي يبدو غير

منسجم مع أولويات المسؤولية، وهو الذي أدى فيما بعد إلى انطباعات عامة لدى الكثير من العراقيين بأن بعض هؤلاء لم يكونوا بمستوى الثقة التي أولاها الشهيد محمد باقر الصدر إياهم، ويتكرس الانطباع بألم أكبر لدى الإسلاميين العراقيين عندما اتضح أن الشهيد الصدر الأول رشح بعضهم للقيادة النائبة.

هذه القيادة النائبة التي اشترط الحكيم حيازتها خاض بعض الرواد الآخرين قتالا عنيفا من أجل الوصول إليها، وإذا به - أي الشهيد الصدر الأول - يصيب المبدأ - مبدأ القيادة النائبة - وينكب بها منذ اللحظة الأولى، فيما أن نكبة أخرى تجلت في إطار القيادة ذاتها غاب هو عنها، عندما تجسدت من خلال صراع مرير على خطها، والمبدأ لا زال سليما بعد استشهاد الصدر الثاني، بل لا زال هو المقترح الوحيد المتاح أمام حل أزمة القيادة الإسلامية العراقية، والمقترح كما هو معلوم يعني ((القيادة المشتركة)) التي بإمكانها أن توجه مسيرة المواجهة، إذ بقدر ما للقيادة الرمزية الفردية من إيجابيات، فللقيادة المشتركة إيجابياتها أيضا من حيث ما يمكن أن تخلقه من تعايش وما تؤسسه من تقاليد سليمة للمواجهة، وهي بإمكانها أن تلعب دور القائد - الفرد - الشاهد، بضمانة أكبر هي ضمانة الفريق القيادي الذي يكون بالعادة أكثر حصانة من أمراض القيادة الفردية والشخصانية، وإلا فإن شروط القيادة التي افترضها الصدر في نظرية ((خلافة الأمة وشهادة الأنبياء)) تبدو مستحيلة من الناحية العملية خصوصا عندما يغيب هذا الفرد الشاهد، وهذا هو بالضبط ما دفع الصدر الأول إلى واقعية ما عندما طرح القيادة النائبة.

ومن هنا يمكن أن نقول أن مسار حركة الأمة اللاحق سيتوقف على هذه القيادة المشتركة ما زالت القيادة الرمزية - الفردية مفقودة، فكما أوضحنا سابقا أن أنماط حضور الأمة خلال العقدين الماضيين راكمت وعيا كبيرا لديها من المستبعد أن يتراجع ويهبط، بل هو في طور التصاعد، وحضور الأمة اللاحق يتوقف على القيادة القادرة على أن تنظم هذا الوعي من جديد وتنظم الحضور

المطلوب لها وأن ترشد استعداداتها للعب دورها.

إن تلازم دوري القيادة والأمة - كما مر معنا - في أبعاده الفكرية العامة والعملية العراقية الخاصة يؤكد هذا المعنى، وأنه لبراعة من الصدر الأول أن يشخص الحل لأزمة العمل الإسلامي من خلال مقترح القيادة المشتركة التي يبدو الآن وبعد نكبات وخسائر عشرين عاماً أنه ما زال المقترح الوحيد المتاح لحل أزمة القيادة، بعدما خسرنا قيادة الصدر الثاني. وهي ذاتها قيادة الفريق التي تشكل الأصل في الإسلام بخلاف ((الأصل)) الأول الذي افترضه من خلال خطي ((الخلافة والشهادة)).

إن قيادة مشتركة كفوءة بإمكانها أن تبدع حلولاً لمعالجة ((قدرية)) الموقف الدولي الخارجي الذي تواطأ مع صدام حسين، والذي ترك إحباطاً لدى الأمة في العراق، وإن هذه القيادة بإمكانها أيضاً أن تزيل احباط الانتفاضة وما تلاه من احباطات. وإذا كان دور الأمة في انتفاضة ١٩٩١ تأسس على افتراض وجود القيادة أو حضورها وقت الانفجار، فإن نكبتها بالصدر الثاني لا يدع لها مجالاً لافتراض مشابه، ما لم يتأسس أمامها مصداق قيادي واضح يتوجه إليها إرشاداً وترشيداً. وهذا المصداق لم يكن متاحاً على الدوام، أو لم يكن مصداقاً تحت الطلب، وهو إذا ما برز كل عشر سنوات مثلاً أو أقل، فإنه سيكون في ظل غياب دولة إسلامية، أو دولة ديمقراطية، محل استهداف، ونموذجا الصدر الأول والصدر الثاني كقيادتين رمزيتين فرديتين شاهدان يوضحان إلى حد بعيد - على الأقل - استحالة إعطاء الفرصة لأي مصداق قيادي فردي وذلك من خلال التصفية الجسدية من قبل السلطة والتصفية المعنوية من خلال المؤسسة، وإلا فإن تهمة التعامل مع النظام التي رفعت ضد الصدر الثاني لم ترفع ازاء محمد سعيد الحكيم في زيارة له - كما أشرنا لها - الى دمشق استقبله فيها طاقم السفارة العراقية، الأمر الذي أثار حفيظة العراقيين من خلال اصدار بيان اعتراضي يمكن الاطلاع عليه في ملحق رقم (٤٨). ومعلوم أن سعيد الحكيم كان أكثر الذين حاربوا الصدر الثاني بتهمة التعامل مع السلطة.

وهنا تبرز نقطة جوهرية في صناعة كلتا القيادتين، الفردية والمشتركة، فالقيادة

المشتركة أكثر مناعة عمليا في إدارة العمل وبالتالي أكثر ضمانة في إبقاء دور الأمة فاعلا ومؤثرا، فإذا كانت آليات الاستهداف والتخطيط لتصفية القائد الرمز الفردي هي السلاح الذي تلجأ إليه الأنظمة الدكتاتورية في نهاية المطاف للسيطرة على حركة الأمة ودورها الفاعل، فإن هذا السلاح سيكون أقل فعالية في مواجهة القيادة المشتركة، لأن الأمة برصيدها النخبوي والعلمائي تختزن دائما إمكانية تعويض أي استهداف خارجي لأحد أعضاء هذه القيادة المشتركة.

من خلال كل ما تقدم يمكن القول أن القيادة المشتركة التي اقترحها الصدر الأول على شكل قيادة نائبة يمكن أن تؤدي إلى:

اولا: التخفيف من النزعة الفردية وبعض الشخصانية التي بدا من خلال التجربة - إنها نزعة تستمد من جذور لا يمكن التعالي عليها فيما إذا كانت فكرية - تربوية - ثقافية أم أنها جذور نابعة من فقدان الممارسة التاريخية الكافية في المجال السياسي، ولكن على اقل تقدير أن هذا الشق الثاني بدت بعض مصاديقه واضحة ومشاهدة.

ثانيا: كما أن القيادة المشتركة بإمكانها أن تؤسس لتقاليد سياسية تعايشية بقيت مفقودة في الدائرة العراقية، وبإمكانها أن تؤسس لأنماط من التعايش المطلوب وأنماط من الإدارة للأزمات والإشكاليات التي يمكن العثور لحلول لها في ظل قيادة مشتركة متجانسة.

ثالثا: كما أن القيادة المشتركة تصب في الاتجاه التوحيدي لجهود الأمة وكوادرها وطاقاتها وكفاءاتها، وتؤسس لتكديس فاعل لها، وبالنتيجة فإنها تصب في اتجاه إضعاف الخلافات والتناحرات القائمة في الساحة، إن لم يكن إنهاؤها.

رابعا: والقيادة المشتركة - كما أشرنا من قبل - وهذا عامل مهم وجوهري هي أكثر مناعة من القيادة الفردية إزاء حالات الاستهداف الداخلي والخارجي لها، فمن غير المعقول أن يبقى دور الأمة مرتهنا إلى صدف ظهور ((الأبطال))، فعلى مدى قرن كامل وفي كل العالم الإسلامي لم يبرز في ميدان المواجهة إلا

أبطال معدودون ومصلحون حاصرتهم العقلية النمطية التقليدية في المؤسسة الدينية لتحول دون وصولهم إلى مواقع القيادة. لذا فإن القيادة المشتركة لا الفقيه الفرد سوف لا يحدث قطيعة في حضور القيادة على خط المواجهة الدائم وسيشكل ضمانة لهذه التواصلية المطلوبة.

خامساً: وبمعنى آخر فإن القيادة المشتركة تشكل آلية دائمة للتلازم مع دور الأمة، لكي يبقى هذا الدور محفزاً ومؤثراً وبالتالي فإن الصدر الأول الذي اجهد نفسه نظرياً لاكتشاف نظرية ((خلافة الأمة وشهادة الأنبياء)) من خلال أصل قرآني، انطلاقاً من انحرافات تاريخية ومن حاجات آنية، عاد على الصعيد العملي إلى فكرة القيادة النائبة أي القيادة المشتركة أي قيادة الفريق في ظل غياب قيادة الفقيه الشاهد، مع وجود الفقيه التقليدي. أو بالأحرى في ظل استحالة تحقق الأول لا نظرياً ولا عملياً.

أمة إسلامية بروية علمانية

إذا كانت التلازمية بين دوري القائد والأمة اجتماعياً - ثورياً - سياسياً ترجمت نفسها على ضوء تجربة المواجهة حتى خارج حدود المسافة الزمنية لحياة الشهيد الصدر الأول، وتحولت إلى مصداق ((من المصاديق ليست مطلقة)) إلى فكرة حول الأمة والقيادة، وعلاقتها في النظام الاجتماعي الإسلامي، فعلينا إذن - ولكي تكتمل قراءات التحول السياسي الاجتماعي الذي يشهده العراق - أن نلاحظ بعض ملامح القراءات الأخرى لهذا التحول، وهي القراءات العلمانية له كتحول ذي صبغة إسلامية، لأن هذه القراءات لها أطرها الفكرية ومناهجها الفكرية الخاصة في رصد الظواهر ولا يمكن الحكم عليها بالخطأ دون إحاطة ومناقشة أو الخطأ المطلق، كما لا يمكن النظر إلى التحليل الإسلامي بالصح دون أدلة ومصاديق أو الصح المطلق، لا لأن الصيرورة الاجتماعية بطبيعتها تخضع لمؤثرات عديدة ومتداخلة، ولا لأن التلازمية بين دور الأمة والقائد هي تلازمية تتحدد بالقائد الفرد فقط، بل بمبدأ القيادة المشتركة أو الفردية ، بل الرؤية الواقعية مثلما تتطلب من الإسلاميين أن يقيموا التجربة بأخطائهم وأخطاء

غيرهم فهي تتطلب من العلمانيين أن يشخصوا التحول الاجتماعي - السياسي في العراق انطلاقا من هم الحقيقة والاعتراف بها والنظر إليها بروح غير متحاملة.

ولا يدخل هذا الكلام في حيز النصيحة الساذجة أو يستبطن دعوة الآخرين إلى عدم نقد الإسلاميين بأي صورة من الصور، بقدر ما تنطوي على نقيضه، تنطوي على التفتيش عن قراءات للواقع والتحول الاجتماعي - السياسي الذي يمر به العراق حاليا، وهي قراءات محدودة، كما هي محدودة لدى الإسلاميين، وحتى في تاريخ العراق المعاصر، حيث لم يتراكم عمل مجتمعي بحثي حول العراق إلا عبر علماء لا يتجاوزون ربما أصابع اليد الواحدة، وإذا كان هذا العمل يجد أطرا نظرية - فكرية عامة، فهو لم يمتد إلا نادرا، لا على مستوى دراسة المنعطفات الحادة في مسار الأمة باتجاه الوعي المجتمعي، ولا على مستوى طبيعة وخصائص المجتمع العراقي، وبدلا من أن ينصب الجهد على هذين المحورين بالإضافة إلى المحور الفكري المجتمعي الذي خاض فيه الصدر الأول، ساد الوسط العراقي نزوع نحو المباشرة وصراعه التقليدي على المحاصصات وتوزع هذا النزوع إما باتجاه رفض التعاطي مع دور الأمة وربما الدعوة إلى تعطيله بحثا عن خيارات أخرى للتغيير في العراق، وإما باتجاه الإشارات التي وإن دعت إلى واقعية الاعتراف بالتغيير الإسلامي داخل الوسط الاجتماعي، إلا أن هذه الدعوات لا تخلو من التخوف والتحفظ وربما التحامل اللامباشر الذي يرفض أن يكون دور الدين قادرا على إنجاز الفعل التغييري - الثوري، وغالبا ما يعبر هذا الشكل من أشكال معالجة قضايا الأمة عن هروب من مناقشة الإنجاز الفكري الإسلامي ((إنجاز الشهيد الصدر الأول)) والضرب على الوتر السلبي في الحالة الإسلامية ((انشقاقاتها الراهنة، سلبيات التطبيق التاريخية، ظواهر بعض الشعارات اللامدروسة)) والتي هي محور جدل أيضا داخل هذه الحالة، جدل يعبر عن الاعتراف بها كإشارة نضج لدى كوادر النقد الإسلاميين ولدى النخبة الإسلامية، وحتى لدى الجمهور الإسلامي الذي وعى تناقضات انتمائه

الإسلامي، وبالتالي فإن القراءة اللاإسلامية المحدودة الهاربة فكريا والمؤسسة على هذه التناقضات ستتحول إلى رهان ضعيف إزاء واقع أمة شهدت عمليا تغييرا عميقا في وعيها المجتمعي - السياسي.. تغير نسبي ومحكوم إلى بعض الاحباط ومفرز بالإضافة إلى أساس الصحوة وما بذل في إطاره من جهود فكرية متراكمة، ومفرز أيضا من ضغط الظروف، هذه النتيجة حللها البعض وفق مناهج مغايرة ووفق نظرية الفراغ، ووفق العامل الغيبي المخبوء في أعماق المجتمع منذ مئات السنين، وبالتالي لا يمكن معالجته بسهولة، مما يخلق - حسب زعم هذا المنهج - ازدواجية الشخصية العراقية، والشخصية الفلاحية بالذات. فلنقف عند نص من هذه النصوص التحليلية وهو نص جاء بعد إعدام الشهيد الصدر الأول وقبل حدث الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١ يقول النص:

((إن الجماهير تمتلك طاقة معارضة لا يمكن الاستهانة بها ولكنها طاقة تلتف برأسها إلى الوراء، وينبغي أن يدار رأسها، قبل أي حديث عن (مكامن إيجابية) إن الحديث عن الصلة الاجتماعية - الاقتصادية، وبالتالي السياسية، لهذه الحركات بطبقات معينة، ينبغي ألا ينظر إليه نظرة ضيقة. فالكلام يدور عن مؤسسات وحركات سياسية دينية، لا عن رجال دين، عن المراجع الكبيرة، لا عن كل المراتب الدينية. فعلى امتداد معارك الماضي ومعارك الحاضر والمستقبل برزت وتبرز وستبرز استثناءات، أساسها الواقعي تعدد الانحدارات الاجتماعية، وأساسها الفكري إمكانية الاجتهاد الديني في الشؤون الدنيوية، (رغم أن الاجتهاد سلاح ذو حدين) وأساسها العقائدي وجود نصوص متعارضة في المصادر الأصلية للأيديولوجيا الدينية، تعطي إمكانية لدعم وجهات نظر متعاكسة، هذا عدا عن النشاط الفقهي - الفكري والسياسي للكثير من الشخصيات الإسلامية والفقهاء على امتداد التاريخ العربي - الإسلامي، الذي يحفل بأمثلة ونماذج راديكالية، تتجاوز مواقف المؤسسات والحركات الدينية المحافظة. وبهذا المعنى يمكن استدلال محفزات راديكالية من الحركات الثورية

الدينية التاريخية وهو أمر ينبغي لكل العلمانيين والماديين أن ينظروا إليه نظرة واقعية، دون أن يدعوهم ذلك إلى التخلي عن وجهات نظرهم المادية، أو التقاعس في غرسها عميقا. إن ثمة معارك قادمة تلوح نذرها في الأفق، وينبغي من الآن أن نحذر الآخرين من سلع الماضي الإقطاعي، ونهتف بكل الذين يريدون المضي إلى المستقبل، إلى القرن الحادي والعشرين لا القرون الوسطى: احذروا التقليد فالسلع المغشوشة كثيرة!))[٩٥].

ويجسد هذا النص نموذج القراءة لمسار التحول في وسط الأمة دينيا بناء على الاعتبارات التي أشرنا إليها فهو:

أولا: يعتبر أن ((طاقة المعارضة)) تلتف برأسها إلى الوراء وينبغي أن يدار رأسها قبل أي حديث عن مكامن إيجابية وكأن هذا ((الوراء الفكري)) لم يكن نسبيا لدى كل المدارس والتيارات الفكرية كعمق زمني، وكأن هذا الوراء الفكري لم يترك معارضة أساسية خالدة، لا زالت حاضرة في واقع الحياة وينبغي إدارة رأسها ولكن إلى أين.. إلى (غرس المادية عميقا).. أي تجريد طاقة الأمة من الروحي، وغرس المادي فيها.

ثانيا: يعتبر أن هذه الطاقة وهذا الحضور للأمة على الأساس الديني استثناء، وهذا صحيح بمنطق اللحاظ إلى التجربة الإسلامية التاريخية في الحكم، وحتى في إطار تجربة الخط الفكري المعارض للحكم، فهو خط حكم إلى تناقضاته الداخلية، ولكن ينبغي الإشارة إلى التفريق بين الدين كمبدأ لا يختزن التناقض النظري، وبين التجربة التي جسدت هذا التناقض، وإن ((الاستثناء)) الثوري الإسلامي لا يدخل هذه المرة في حيز الحدث المقطوع عن جذوره، إنما هو يستند على جذور صيرورة.. أفرزت فكرا وأفرزت نخبا وأفرزت جمهورا بغض النظر عن حجمه، يمارس دوره الاجتماعي - السياسي بوعي لهذه النقاشات الداخلية في الحالة الإسلامية، وعليه فإن هذه الحالة تعيش جدلا من

---

(٩٥) فالح عبد الجبار. ((المادية والفكر الديني المعاصر، نظرية نقدية)) ص٢١٢-٢١٣. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١٩٨٥.

داخلها في الشؤون السياسية والمجتمعية والقيادية، إلا أنه جدل صحي هذه المرة مع عمق تحدياته التي عرضها جزء من هذا الكتاب لأنه يستند إلى أرضية وعي وإلى دور كبير هيمن على أحداث الساحة السياسية العراقية، على الأقل خلال نصف القرن الماضي، وينبغي التذكير هنا بأن الأحداث الانعطافية خلال نصف القرن الماضي في دور الأمة كانت أحداثاً إسلامية، ونضطر إلى التذكير هنا ((بأن الانتفاضة إذا ما قرنت في السياق التاريخي للأحداث الثورية التي شهدها العراق خلال قرن كامل فهي ستكون ثاني أكبر حدث ثوري شهده القرن الماضي بعد ثورة ١٩٢٠ وهو حدث إسلامي أيضاً، فلم تشهد الأعوام ابتداءا من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٩١ احتجاجا شعبيا شموليا، أو دوراً اجتماعياً ثورياً بحجم ثورة العشرين أو بحجم الانتفاضة الشعبانية، صحيح أن أحداثاً ثورية واحتجاجات ومواجهات شهدتها تلك الفترة، إلا أنها قياساً بهذين الحدثين تبقى تشكل مقاطع أو محطات ثورية ثانوية في تاريخ العراق الثوري المعاصر، أو فترة قرن كامل من تاريخ العراق، وهو القرن العشرون))[٩٦]، وهذا ما ينطبق على تجربة الصدر الثاني وأيضاً على تجربة الصدر الأول ((كحضور محدود للأمة ومؤشر للوعي المجتمعي - السياسي لديها)) فوفق النص المتقدم تكون الانتفاضة ١٩٩١ استثناء لاحقاً وتكون ظاهرة الصدر الثاني استثناء لاحقاً على استثناء الانتفاضة والنص مفتوح على استثناءات أخرى، كما هو حكم إلى استثناءات تاريخية، وإذا ما تجاوزنا العراق إلى إيران فستكون الثورة الإسلامية في إيران والحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي كلها استثناءات وفق تحليل النص المتقدم الذي يقوم على المنهج الماركسي - الاقتصادي، إلا أن هذا المنهج (العلمي) في التحليل عليه أن ينزل إلى بنى التحول التحتية أو إلى البنى النوعية فيه، فما حصل وإن كانت انفجارات أمة لم توصل إلى الحسم التغييري، بمعنى إسقاط السلطة هذا، إلا أنها رغم كل الظروف التي أدت إليها الخارجة عن الفكر

---

(٩٦) راجع كتابنا ((العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية.. قراءة نقدية في مسيرة نصف قرن)) ص٤٣٦، إصدار ((المركز العراقي للإعلام والدراسات)).

الإسلامي أنتجت بؤرا وامتدادات جماهيرية واعية لدورها الاجتماعي - السياسي من خلال الإسلام، وهي إذن ليست تقليدا مستوردا لفلسفة ثورية (ماركسية أو غير ماركسية).

ثالثا: وراجع النص المتقدم الذي يوحي بل يعبر عن هذا المنحى التقليدي الاستبدادي للثورية ((الاستثنائية)) الإسلامية ((احذروا التقليد فالسلع المغشوشة كثيرة)) فهذا الإصرار على إنكار دور الدين و((استثنائيته)) الثورية، واختزالها عبر معممين يظهرون بين الحين والآخر، وإن الدين لا يقوم على فلسفة الثورة وشروطها العملية، هو نوع من الهروب المقصود أو اللاشعوري أو من الأثر النفسي لانحسار الدور الاجتماعي - السياسي للماركسية عن دراسة التحول في مسار حركة الأمة في العراق.

رابعا: وما يعزز اتجاه هذا النموذج من القراءة التابع من الموقف المسبق من الحالة الإسلامية (كأمة)، هو افتراضه من استحالة التعايش معها، إلا مرحليا، وهذا ما يوضحه النص التالي: ((على أية حال، إن الحديث عن التعاون وضروراته ينبغي ألا ينسينا بأن المقصود بذلك أساسا، تعاون مرحلي، تعاون في فترة التحضير لإسقاط النظام. فخارج هذا الإطار الزمني يصعب التفكير بوجود إمكانية كهذه، نظرا لعمق التعارض الاجتماعي - السياسي بين الحركة الديمقراطية عموما وبين القوى الدينية. كما أن التعاون المقصود، من وجهة نظر الكاتب، على مرحلة محددة، لا يمكن أن يخلو من صراع أيديولوجي، يضع الخطوط الفاصلة بين برنامجين متعارضين من الألف إلى الياء، باستثناء الهدف الراهن: إسقاط النظام. وبالطبع فإن انتفاء التعاون في المرحلة التالية من شأنه أن يقترن باستثناء معين، استثناء يظل مرهونا بتبلور تيار سياسي آخر، برجوازي صغير بتركيبته الطبقية، يخرج من اسر التركيبة الراهنة للمؤسسة الدينية، والمنظمات السياسية المعبرة عنها))[٩٧]. وإزاء هذا النص لا نريد أن نغوص في تحليل الواقع الذي انتهت إليه الماركسية التي يسميها صاحب النص بالقوى

---

(٩٧) فالح عبد الجبار ص ١٨٧، مصدر سابق.

الديمقراطية، فعلى أية حال فإن هذه الماركسية أو الشيوعية تعاونت بالنهاية - شأنها شأن بعض الإسلاميين - مع الأميركان، ليصبح لدينا شيوعية أميركية وإسلام أمريكي.

خامسا: وما يتعلق بنظرية الفراغ التي ينبع منها التوجه إلى الغيب فهو كنتيجة يخضع لمنهج التحليل الماركسي الاقتصادي، وبالتالي لا تأتي نتائج هذا التحليل منسجمة بالضرورة مع واقع الأشياء، وهو خلال نصف القرن الماضي على أقل تقدير يناقض إلى حد ما هذا الواقع، فالمؤسسة الدينية التقليدية هجرت الريف، وكوادر الحركة الإسلامية أكثرهم من طلاب الجامعات، وهي ركزت على المدينة أكثر من تركيزها على الريف، ولا تكفي مقولة النزوح من الترف إلى المدينة كسبب لاندفاع هذه الحركة وتحولها إلى (أمة) فهذا السبب قد يكون واحدا من الأسباب لا كما يفترض النص التالي:

((إن قوة نفوذ الأيديولوجيا الدينية ترجع إلى الريف، إلى الاقتصاد الزراعي الخاضع، أكثر من سواه، لرحمة قوة الطبيعة العمياء.. إن شكل الوعي الفلاحي، الوعي الغيبي، محدود الأفق، لا يخفت بانتقال قطاعات من أبناء الريف إلى المدينة، حيث يتعرض هؤلاء لرحمة قوى السوق الغامضة المجهولة التي تلقي بالغالبية في لجة الفاقة والعوز أو تحمل بعضها إلى الرفاه والازدهار تكفي إطلالة على طهران الجنوبية، النصف البائس من عاصمة الشاه، وتكفي إطلالة أخرى على (العاصمة) خلف السدة، قبل ثورة تموز، وعلى (المدن) الفلاحية التي تشكلت على أطراف بغداد، كمدينة الثورة مثلا. إن تربة الوعي الغيبي تضرب جذورها عميقا، إن استعرنا تعبيرا لبليخانوف، في المجاهيل، المجاهيل في الطبيعة، وفي الحياة الاجتماعية على حد سواء. ونلمح في ريفنا وفي الريف الإيراني على حد سواء، ارتباط الفلاح روحيا برجال الدين، في شؤون الزواج والطلاق، وطلب الرزق، وإخصاب المرأة العاقر.. الخ.

والجماهير التي تتدفق من أرياف العراق وأرياف إيران على المراقد الدينية في كلا البلدين هائلة حقا، ولكن لنلاحظ على الصعيد السياسي أن الجماهير

الأقل كان هنالك نموذج علماني آخر هو اقرب إلى التعامل السليم معها، ولو جاء النظر إليها من خلال مفعولها الوطني أكثر من مضمونها الإسلامي.. إلا أنه بالنهاية فإنه نظر يراقب ويدرس هذا التحول ولا يخشى الاعتراف بإسلاميته، ويعتبر انخراط الأمة هو صيرورة اجتماعية سياسية أسس لها علماء ومفكرون إسلاميون، ويقول نص مطول في هذا الإطار ما يلي:

((كانت انتفاضة آذار واحدة من أعظم الأحداث التاريخية التي عرفها تاريخ العراق الحديث والمعاصر، فهي ستأخذ في تاريخ هذه البلاد مكانة حاسمة، يؤرخ بها لنهاية مرحلة وبداية أخرى، بالضبط كما كان الحال بالنسبة لثورة العشرين التي على أثرها انفتح تاريخ العراق على العصر، وتكرس الحقائق المتصلة بالموجة التحديثية الأولى التي كانت تعم المنطقة والعالم ومنها قيام الدولة بالمواصفات الحديثة وظهور الأحزاب العصرية والثقافة المتصلة بها.. تنتهي هذه الحقبة في آذار عام ١٩٩١ على حدث يكرر خصائص كانت وستبقى تميز العملية الوطنية العراقية خاصة في اللحظات الانتقالية والفاصلة، فسعة المشاركة الجماهيرية والاحتكام لأعلى أشكال المقاومة، والاستعداد غير المحدود للصمود، تكررت اليوم أيضاً وسجل الناس المنهكون من طول سني القمع الرهيب الطويل والمنظم، المثقلون بالجراح من تكرار الحرب والذين ما كادوا يرفعون رؤوسهم ليطالعوا الدمار الذي ألحقته ببلادهم وبمنجزات تاريخهم الحديث برمته أفظع الحملات العسكرية المعروفة، سجل هؤلاء الذين تلقوا على مدى اثنين وأربعين يوماً من القصف ومن المواد المتفجرة ما يساوي قوة انفجار سبع قنابل هيروشيما، ملحمة كبرى شملت غالبية محافظات العراق وعمت الشمال والجنوب والوسط (سقط بيد المنتفضين ١٤ محافظة من أصل ثماني عشرة) ليحفروا هناك في قلب التاريخ تداخلات نهاية وبداية جديدة لا عودة بعدها إلى زمن ولى.

لكن اللحظات التاريخية ومنها على الأخص لحظات الانقلابات الفاصلة لا

تساوى، وبعض هذه يمكن أن تترك عبئا يفوق ذلك الذي يحدث أحيانا أو الذي غالبا ما ينشأ عن تقدم الواقع على الأفكار، ففي حالة العراق وعلى مدى السنوات العشر الماضية كانت المعضلة الكبرى التي أثقلت على إمكانات التغيير تأتي من تحقق الانتقال التاريخي واقعيا ومحليا، مع تأخره عالميا وعربيا، فالعراق الذي عانى من أفظع الأنظمة وأكثرها قمعية قد دخل الآن مرحلة تاريخية جديدة على المستوى الموضوعي وعلى مستوى إدراك المجتمع (بذاته) وهو ينتظر اليوم بروز الموجة التحديثية الثانية في الأفكار والسياسة والثقافة بعد موت بقايا ومخلفات موجة الحداثة الأولى التي ما تزال باقية فقط لأن ملامح موتها عالميا لم تتضح كفاية بعد)).وفي نص آخر يقول: ((لقد ألقى هذا الوضع على العملية الفكرية والسياسية العراقية الحالية أعباء استثنائية فبينما كانت الموجة التحديثية الأولى قد انطلقت بعد العشرينيات وجاءت أصلا متأخرة قياسا إلى بداياتها المعروفة في العالم عموما وفي العالم العربي وعلى الأخص في ساحل الشام ومصر مما سهل على هذه الحركة مهمتها ومكنها من إزاحة القوى التقليدية والحلول محلها في قيادة العملية الوطنية فإن واقع العراق الحالي وبالأخص إمكانات تطور العملية الوطنية والديمقراطية فيه تبدو مرتبطة بتحمل عبء إضافي هو عبء الريادة الفكرية والسياسية، ولا يمكن للعملية الوطنية أن تتطور وتصبح فاعلة إلا إذا استطاعت أن تؤسس للموجة التحديثية والحداثية الثانية التي يحتاج إليها العالم العربي والعالم اليوم، ويعني هذا من بين ما يعنيه وقوع مسؤوليات ذات بعد كوني في المجال الفكري والحضاري على بلد صغير لم يعرف الحيوية الفكرية والنظرية في العصر الحديث. ومهما تكن طاقاته الإبداعية مشهودة من الناحية التاريخية إلا أنه يواجه تحديا استثنائيا لا يبرره شيء أكثر من ترابط هذه المهمة مع مصير ووجود هذا البلد الذي يتعرض فعلا للإبادة))[٩٩].

---

(٩٩) عبد الأمير الركابي، ((ذكرى استشهاد زعيم لحظة ملتبسة، محمد صادق الصدر))، **السفير**، ١٩ شباط ٢٠٠١، العدد ٨٨٣٣.

وإذا ما عدنا إلى الحالة الإسلامية بتناقضاتها الداخلية إزاء دور الأمة، ومناهج الرؤية داخلها إلى هذا الدور، سواء تلك المناهج المشككة بالأمة أو المناهج المراهنة عليها، نكون حاولنا أن نرسم الخط العام أو الصورة العامة في الرؤية إلى واقع التحول السائد في الوعي العراقي.. هذا الواقع الذي هو بحاجة إلى دراسات لم تحصل، في حين أن مستقبل العراق لا يمكن النظر إليه إلا من خلالها.

الخاتمة

ها نحن وقعنا في شرك الخاتمة أو في ((المصيدة)) التي ينبغي ان نفكر بالخروج منها بسلام، أما لماذا تكون هذه الخاتمة شركاً ومصيدة، وذلك لأن شريحة من القراء المتخوفين دائماً من الخطاب النقدي والمشككين به لأسباب ذاتية ونفعية، وأخرى تتعلق بالجهل، أو الدين الموروث الذي لا يخضع لأي تفكير، ان هذه الشريحة دائماً تقرأ الوثيقة بأنها ((فضيحة))، وتقرأ التحليل بأنه ((تنكيل))، وتنظر الى النقد على أنه ((نشر غسيل)) يخدم الأعداء، ولا يخدم الدين. وهذا ما يتطلب الكتابة دائماً بدرجة كبيرة من الوضوح المصحوب بدفاعات، فيما أن هذه الاستنتاجات بطبيعتها تأتي ما بعد استخدام الدفاعات ((النصوص، الوثائق)).

ومن هنا يجد الباحث نفسه أمام ((مسؤوليات)) وليس أمام ((مسؤولية الكلمة والفكرة)).. وعليه أن يخرج من شرك هذه المسؤوليات بسلام، من خلال ضبط الصياغات بحذر فوق المعتاد، وهذا هو لون من ألوان القمع الخفي الذي يدفع الكثير من الباحثين الى أن يهجروا الكتابة في ((المحاور الخلافية)) التي تتطلب نقد الفكر والخطاب والأداء في حين (ان المفكر هو من يملك رؤية نقدية - هكذا فحسب)[1]. وانه سيواجه بالرفض من قبل شريحة هم ((شبه بشر ليست لديهم القدرة على التمييز والحسم والاختيار وتحليل الأمور، انهم مقلدون فحسب، بالأمس مقلدو آية الله، واليوم مقلدو الفنان أو النجم، تحدد أنماطهم النفسية والاجتماعية مجلة (ماجو) وتحدد (رسالة عملية) مسير حياتهم))[2].

---

(١) د. علي شريعتي ((العودة الى الذات)) ترجمة د. إبراهيم دسوقي شتا. ص٨٥ ط٢ الزهراء للإعلام العربي ١٤١٣ - ١٩٩٣.

(٢) المصدر السابق ص١٤٢.

أما لماذا آل مآل هذه الشريحة إلى هذا الواقع فهذا ما يدخل في حيز الأسباب والآليات المعقدة المسؤولة عن ((صناعة العقول)) كما يفترض ((هربرت -آ- شيلر)) الأميركي، أو الحفاظ على الدين الموروث السلبي الذي لا يرتكز الى حصانة التفكير التي افترضها الإسلام لكل مسلم.. هذا الدين الموروث الذي ترعاه بعض القيادات الناطقة باسم الإسلام على طول تاريخه، ففي حين ان الإسلام أراد ((إيجاد الرابط الثقافي المباشر للذات)) كما يقول د. علي شريعتي ((فإن الفجوة التي ظهرت بين (عوام الناس) و(خواص المفكرين) في ثقافتنا المعاصرة ليست فحسب مأساة اجتماعية وثقافية كالمرض، بل ومقبرة هائلة ومهولة لكل جهود العلماء الواعين ومدفناً لكل آمال الجماهير المحتاجة الأسيرة))[٣].

ومن هنا يمكن أن نطل على خاتمة هذا الكتاب، وان نقرأه كمشهد او كساحة تاريخية لأدوار عدد هائل من القيادات الإسلامية، ولأفكارها واداءاتها وخطاباتها المتضادة والمتضاربة التي تحول الأمة الواحدة الى أمم صغيرة، ومن هذه الأمم، هي تلك المتمسكة بالتقاليد دون الدين، الواقعة تحت سحر نمط من هذه القيادات التي ترعى التقاليد والموروث لتستقوي به أمام خصومها الساعين الى إنقاذ هذه الأمم من تقاليدها، الى دينها الواعي والى رباطها الثقافي الذاتي بالإسلام القائم على معرفة الحق قبل معرفة الذين يمثلونه والذي يجسده كلام الإمام علي بن أبي طالب (ع) ((لا يُعرف الحق بالرجال اعرف الحق تعرف أهله))، هكذا يوجز الإمام علي (ع) الطريق الى الدين، وهو طريق المعرفة التي تتطلب التحري والتفكير الذاتي، وتشتد الحاجة الى هذا الطريق عندما يكون الإنسان المسلم أمام عدد هائل من القيادات التي تدعي الحق وتمثيل الإسلام، فعندئذ يصبح كلام الإمام علي (ع) هو الحكم، أي أن نقطة الانطلاق والتحري لا تبدأ من الشخص القائد، بل من الحق ومعرفته، وصولاً الى القائد الذي يهتف

---

(٣) المصدر السابق ص١٨٩

به، لا بالعكس، لأن المسار العكسي لا يوصل الى حل الأزمة بقدر ما يوقع في الأزمة ذاتها، فيما أن المسار الأول يحل الأزمة من جذورها، ومعرفة الحق ليست من الأسرار والمعجزات كما يراد تصوير الأمر، انها مسألة فطرية ((فأقم وجهك للدين حنيفاً، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون))[4].

اولاً: نبدأ من المبنى الفكري - الفقهي الذي أرهق المفكرين والفقهاء ليس العراقيين فحسب، إنما المفكرين والفقهاء الإسلاميين جميعاً. هذا المبنى الذي يحدد ما يُسمى النظرية السياسية في الإسلام التي تدخل في تحديد شكل النظام ومن ثم صلاحية القيادة فضلاً عن شكلها، فلقد تنازعت الاجتهادات بين أصلين نظريين أساسيين في هذا الاطار هما أصل نظرية ولاية الفقيه، وأصل نظرية ولاية الأمة على نفسها، ويمكن أن يندرج تحت الأصل الأول كل الطروحات التي تتبنى مبدأ الولاية بغض النظر عن اتساعها وانقباضها، وبغض النظر عن كونها ولاية مطلقة أو ولاية حسبية، حسب المصطلحات الفقهية، كما يندرج تحت الأصل الثاني كل ما يدخل في حيز صلاحية الأمة في تحديد النظرية السياسية كأفكار الشورى وبالتالي صلاحية القائد.

هذان هما الأصلان النظريان رغم الاختلافات العملية في الدور الميداني الذي يمارسه صاحب النظرية، فقد يكون هنالك قائد يؤمن بالولاية المطلقة للفقيه، لكنه في التطبيق يتضح ان فهمه للولاية المطلقة لايتعارض مع بعض أفكار المجتمع المدني المؤسساتية وحشر الأمة في اختيار قادتها بل واعطاءهم حق الرقابة على هؤلاء، كما فعل الإمام الخميني في تجربة الدولة الإسلامية في ايران عندما ذهب - وهو أكبر مؤمن بولاية الفقيه المطلقة وأكبر منظّر لها - الى حد تحريض الأمة على القائد في حال أخلّ بالتزاماته الإسلامية والتحريض لا يحصل دون رقابة، ولذا فهو أطلق نصوص حق رقابة الأمة على القيادة، واعتبر ذلك واجباً

---

(٤) سورة الروم: ٣٠

شرعياً من واجباتها، ولتركيز هذا المبدأ فهو لم يكتف بحثها على الرقابة، بل انه ذهب الى حد تحريضها بصياغات ونصوص مختلفة، ومن يراجع وصية الإمام الخميني بإمكانه أن يطلع على هذه النصوص التحريضية، هذا من الناحية العملية، إلا ان المبدأ ينبغي دائماً أن يقرأ نظرياً، إذ ان الجانب التطبيقي والعملي لا يشكل لوحده ضمانة ما لم يرتكز الى نصوص نظرية، تتحول الى دستور في حال وجود الدولة، فإذا كان الإمام الخميني طبق الولاية المطلقة بصورة نسبية فقد يأتي غداً من يمارس تطبيقاً مغايراً.

أما نظرية ولاية الأمة على نفسها، فهي الأصل المضاد والمقابل للأصل الأول وهي نظرية تبدو الى حد ما منسجمة مع روح الإسلام، وخطابه القرآني، ونصوص السنة، فوفق هذا الأصل ستكون القيادة، شأناً من شؤون الناس من الناحية النظرية، كما أنها ستصبح تحصيل حاصل للمجتمع الذي افترضه الإسلام بمواصفاته التي تطرقنا لها في سياق الكتاب.

فالإسلام أراد أن يوجد أمة ذات مواصفات، أمة حاضرة متحفزة، ذات حراك اجتماعي ومعرفي، ولذا فإن الإسلام افترض العبادات والمعاملات كآليات موصلة لهذا المضمون في بناء المجتمع الإسلامي الحاضر دائماً عبر مبادئ اسلامية متعددة منها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتالي ستصبح مسألة القيادة برمتها مرتهنة الى ارادة الأمة الواعية واختيارها الحر الحاضر والمتحرك دائماً في الميدان مرشحاً ومحاسباً ومراقباً لأي قيادة، وعندئذ ستكون القيادة حالة سيالة متحركة متبدلة متغيرة حسب اختيارات الأمة، ليس الأصل فيها هو الشخص الأبدي والقائد الأبدي والمؤهل الأبدي، لأنه وصل الى مرتبة فقهية معينة، فأصبح من حقه المطلق ان يكون قائداً مطلقاً وأبدياً، ان حالة القيادة الثابتة النهائية المفروضة المعزولة الناسكة لم يفترضها الإسلام، ولم يفترض مقاييس وضوابط لهذا النوع من القيادة، فالقادة كما يقول دين كيث سايمنتن:

((لا يمكنهم أن يكونوا نساكاً))(٥).

والإسلام البشري التاريخي هو الذي انتج هذا النوع من القيادة دون أن يحكم مقاييسها وضوابطها، فانتج هذا الإسلام البشري بتراكماته وانحرافاته قيادات مطلقة لا يربطها رابط، ولا ينظمها ضابط، ولا تخضع لمقياس ولا تحتكم لمبدأ جامع، فبدا الأمر وكأن الإسلام افترض هذا التعدد القيادي الاطلاقي الذي مثل ازمة تاريخية فقهية بحثتها باسهاب كتب الفقه التقليدي دون أن تصل الى الحسم فيها، إلا ان هذا التعدد ساد وكأنه الأصل في الفهم الإسلامي لموضوع القيادة، وضاعت في خضم هذا التراكم الزمني الحالة الأولى للقيادة التي اقترحها الإسلام كتحصيل حاصل ضمن صلاحية الأمة واختيارها كحالة سيالة متحركة متغيرة ضمنية ضمن سياق المجتمع الإسلامي الحاضر الفعال الثوري الذي اقترح بناءه الإسلام وهدف الى اقامته.

اننا اسهبنا في هذا الجانب لفهم الواقع التعددي القيادي، والذي انتج ما اسميناه القيادة النهائية الثابتة المطلقة الأبدية مقابل الحالة القيادية المرنة المتحركة التي تدخل في حيز صلاحية الأمة وفق مبدأ الاختيار الحر، فقلبت الحالة انقلاباً تاماً، فبدت الحالة القيادية الثابتة هي الأصل في التصور الإسلامي، وضاعت الحالة الثانية التي افترضها الإسلام كشأن من شؤون الأمة التي وقعت في ظل هذا الانقلاب في أزمة اسمها أزمة القيادة الإسلامية، لم تدرك بالضبط مناشئها وجذورها، ولم تعرف ما هو الطريق الى حلها، فراحت تلوذ بالأمنيات والتمنيات، فيما هي تنتظر بطلاً مخلصاً إياها من هذه الأزمة. وفي ظل هذه الاثنينية المتضادة تماما حاول الشهيد الصدر الأول ان يوجد أصلاً نظرياً وسطياً ثالثاً من خلال نظريته في خطي ((الخلافة والشهادة))، إلا ان هذا الأصل الذي أسسه الشهيد الصدر الأول بناءً على جذر قرآني بدا انه يعالج أزمة تاريخية

---

(٥) ((العبقرية والإبداع والقيادة)). سلسلة عالم المعرفة. ترجمة د. شاكر عبد الحميد. مراجعة محمد عصفور.

وأزمة حالية في الواقع، وان الأساس النظري له أساس استثنائي بالنسبة لأساس الخطاب الإسلامي الموجه الى الناس، كل الناس ((يا أيها الناس)) و((يا أيها الذين آمنوا))، وشمس الدين - كما مر معنا في سياق الكتاب - وكثيرون ممن سبقوه يرون ان ((المرجعية لا وجود لها في الفقه والفكر الإسلامي))، وبالتالي فإن المسألة القيادية مناطة بالأمة.

ان هذا الأمر يبدو تصوره ((شاذاً)) وثقيلاً، لأن الشكل الذي استقر في وعي الناس في الأمر الديني والأمر القيادي هو هذا الشكل التاريخي الذي يرجع القيادة الى المرجع، لذا اصبح من الصعب تصور الحالة الأخرى للقيادة المناط أمرها الى الناس، وهي حالة سيالة متغيرة في اختيار القائد المؤقت مقابل القائد الأبدي، وتزداد صعوبة التصور في حال علم وجود الدولة الإسلامية ووجود دولة أخرى، فعندئذٍ تبرز اشكالية الآليات لانتاج هذه القيادة المرنة التي تجسد اختيار الناس.

وواقع الحال ان هذه الصعوبة المفترضة هي صعوبة وهمية، لأن أمر التبليغ وهداية المجتمع والعودة به الى طريق الإسلام هو أمر يعني كل ابناء المجتمع، ولا يعني شريحة أو فئة دون غيرها. وعندما استلمت الأجيال وعياً تاريخياً مقلوباً في المسألة القيادية يفترض دائماً وجود القائد الأبدي الذي يمارس دوره الإرشادي حسب الظرف ويمارس دوره الثوري أو السكوتي بناءً على أفكار التقية أو عدمها، بات من الصعب عليها تصور الشكل الآخر للقيادة، الشكل الاختياري الخاضع لرقابة الأمة، والشكل الأخير هو النقيض تماماً لما يمكن ان يُسمى القيادة الفردية أو الشخصانية مجازاً.

ثانياً: ووفق الصورة المتقدمة القائمة على أصلين نظريين قياديين ستنتهي الى شكلين من أشكال القيادة، هما الشكل الشخصاني الفردي الذي ساد تاريخياً واستقر الوعي المجتمعي عليه، والشكل الآخر الذي يفترض قيادة الفريق بدلاً من قيادة الشخص، إذ أن كل الاطروحات التي انطلقت في السنوات الأخيرة ذات العلاقة بشكل القيادة المشتركة وصلت الى طريق مسدود، لأنها لم تنطلق من

أصل نظري راسخ، كالمجلس الفقهي والمرجعية المؤسسة وشورى المراجع وما شابه ذلك.

فهذه الطروحات إنما جاءت نتيجة الإحساس بالأزمة في فوضى المسألة القيادية التي قُلنا سابقاً أنها لا تخضع الى ضابط أو مقياس وفق أصلها النظري الأول، وهذه الطروحات انما جاءت في محاولة لإيجاد الحل على ذلك الأصل، الأمر الذي انتهى بها الى الاخفاق، وأسباب هذا الاخفاق واضحة، إذ يمكن بسهولة ان ينبري أحد الذين يؤمنون بولاية الفقيه بغض النظر عن انقباضها وانبساطها و((يجتهد)) ويجد نفسه ليس مُلزماً ان يأخذ بهذه الاطروحات، لا بل قد يرى أن ((واجبه)) ان يحاربها!! وسينتهي الأمر الى قيادات فقهية تتحارب بدل ان تتكامل.

ولا حل لهذه القيادات المتضادة والمتناقضة، لأنها تقوم أساساً على تصور ((الأبدية)) والفردية، في حين ان الإسلام افترض قيادة ضمنية تقع تحت اختيار الأمة مرنة ومتحركة ومتبدلة، وهي ستكون بالضرورة قيادة فريق، وليس قيادة شخص. وهنا يبرز الفرق بين الفريقين، الفريق الذي يراد تأسيسه على أصل نظري يفترض أبدية القيادة وشخصانيتها وتعاليها، وفريق آخر يأتي كتحصيل حاصل لدور الأمة، يأخذ مشروعيته منها، فهذا الفريق الثاني سيكون ناجزاً ولا يشكل عقدة لو انيط أمر الاختيار الى الأمة.

إذن هنالك فرق بين قائد يرى ان مشروعية قيادته نابعة من الدين رأساً، لا بل من الله سبحانه وتعالى وفق مقولة ((الراد عليهم راد على الله))، وآخر يرى ان مشروعية قيادته مرتهنة برأي الأمة واختيارها وامتلاكها لصلاحية عزله أو تغييره.

ثالثاً: من هنا وصلنا ليس فقط الى قيادة أبدية ثابتة لا تناقش ومتعالية عن الأمة وذات خطاب طلاسمي، ومتضادة لأنها متعددة، لا يستطيع قائد فيها أن يلغي الآخر إلا بالاستقواء، إنما وصلنا الى معضلة أخرى أمر وأخطر هي أن هذا التعدد لا يمكن ان يتكامل، وبمعنى آخر لا يمكن ان يتحول الى فريق، وها هو

التاريخ لم يشهد ولا لمرة واحدة أن هذه القيادات المطلقة التي تستمد مشروعيتها من الله انتجت اطاراً، وتحولت الى فريق عمل، يمارس الاختلاف من داخله ويصنع سياسات وخططاً مشتركة، وإنما سار الأمر باتجاه آخر، باتجاه الرأس الأعلى أو باتجاه ((الأعلم)) الذي هو الآخر بقي دون ضابط حاسم، فكثر مدعو الأعلمية، ولم يصل الأمر الى حل بل انه ازداد تعقيداً، فتكرست الشخصانية القيادية أو الفردية القيادية بشكل أكبر، بما ينتج أحزاباً مقلدة داخل الأمة، كل حزب بما لديهم فرحون، وبدلاً من تجسيد الآية القرآنية ((ان هذه امتكم أمة واحدة وانا ربكم فاعبدون))[٦] تحولت الأمة الواحدة الى أمم شتى متناقضة، كل أمة تتحرك بأمر زعيمها الأعلى ومرجعها الأعلى.

ان هذا التمزق تجسد بأسوأ الحالات عبر التجارب الإسلامية، فهو لم يشل فقط امكانية القرار القيادي الموحد المتخذ من قبل فريق قيادي، إنما شل أيضاً إمكانية التحرك الموحد للأمة في أغلب الأحيان، وعطل ثقلها الحضوري الكلي في الأحداث، فهي على أرض الواقع لم تعد ((أمة واحدة)) تعبد الله كما اراد لها ذلك، لأنها امة اصبحت مرتهنة الإرادة الى قيادات متناقضة متضادة، ومسلوبة الحق في اختيار القائد الذي يقودها، أصبحت أخذية، أقرب الى الاتكال، وانتظار الفتوى ومستقيلة العقل، لأن مهمة التفكير ارتهنت الى عقل نيابي، يفكر بالنيابة عنها، وليس ((من حقها أن تناقش هذا العقل النيابي)).

وهكذا نبدو أمام صورة مقلوبة أخرى للأمة مغايرة لما أرادها الإسلام، ففيما ان الإسلام أراد لهذه الأمة أن تكون حاضرة فعالة مختارة لقياداتها تتحكم بحركتهم، اصبحت القيادات هي التي تتحكم بحركة الأمة، فهذه الصورة المقلوبة هي نتاج لترك الأصل الفكري الذي يتمثل ((بولايتها على نفسها)).

رابعاً: وافرازاً لما تقدم من أصول مقلوبة ونتائج مقلوبة تحولت الشخصانية والفردية الناهضة على ((الحق الإلهي)) الى دكتاتورية قاهرة مغروسة في ((جينات)) الدين الموروث الذي يفتح الإنسان عينه عليه، فيربى تربية استلام، لا

---

(٦) سورة الأنبياء: ٩٢

تربية اقتحام وتفكير ومعرفة، في حين ان القرآن الكريم يلقي بمسؤولية التفكير على الناس والمجتمع، فالخطاب القرآني يكرر ((أفلا يعقلون))، ((أفلا يتفكرون))، ((أفلا يتدبرون)) ((أفلا ينظرون)). ووفق هذا الخطاب يصبح الدين ((عملية التفكير المتقي بشؤون الذات والمجتمع والكون والإنسان وفق آليات عبادية وأخلاقية اوجبها الله سبحانه وتعالى)) وهذا ما يسميه الشهيد الدكتور علي شريعتي بـ((الدراية الاجتماعية)) و((معرفة الذات)) و((الدارية الإنسانية)).

إن قادة الدين الموروث صنعوا الآليات التي بإمكانها أن تفرغ شحنات التفكير الأولى للإنسان الذي يحاول أن يخرج من التناقض الذي يقع فيه للتوفيق بين الدين الموروث والدين الواعي الذي ينزل عليه كأوامر ربانية بمسؤولية التفكير الذاتي، إلا أن هذه الآليات المتعددة سرعان ما تعجز عن حل التناقض عندما يستغرق الإنسان بالتفكير بدرجة اكبر، وهؤلاء المستغرقون في التفكير سرعان ما يجدون أنفسهم مرتهنين الى دكتاتورية القيادة، ودكتاتورية المبدأ الذي تشيد مشروعيتها عليه وهو مبدأ ((الراد عليهم راد على الله))

وهنا نكون أمام نتيجة أخرى وهي ان هذه القيادة الشخصانية لم تؤدِ فقط الى تحويل الأمة الى أمم، ولم تؤدِ فقط الى غياب قيادة الفريق، انما هي ادت الى الدكتاتورية، وأدت الى سلب حق التفكير من الناس فضلاً عن حق التدخل، بحجة أن هؤلاء الناس غير مؤهلين للتفكير في فروع الدين، فيما أن الله سبحانه وتعالى يخاطبهم كمؤهلين في الأصول والفروع وهكذا وقعنا في انقلاب آخر في الأصول فتحولت الدكتاتورية الى أصل راسخ بدل الحرية كأصل قرآني نظري[٧].

---

(٧) إن الحرية في الإسلام كأصل يوجزها الشهيد الصدر الأول بالقول ((ان الحرية تعبير أصيل عن كرامة الإنسان، وانها تقدر بمعيار ذاتي، وتضفي عليها قيمة معنوية وخلقية أصيلة بوصفها المظهر الجوهري للكرامة، وتحقيق الذات، اللذين لا يعود للحياة بدونهما أي معنى)).
محمد باقر الصدر ((اقتصادنا)) ص٢٦٤، دار التعارف للمطبوعات ١٩٩١.

خامساً: وفي ظل هذه الحالة عندما يمنع الناس من حق التفكير وحق التدخل يكون من المفهوم والواضح كيف تفرز هذه القيادة الثابتة الأبدية المطلقة المتعالية ظواهر مرضية، تنمو في داخلها ودون ان تثير ((ضجيجاً))!! ودون ان تثير الأمة بالقدر المطلوب!! إذ يمكن ان تتحول القيادة الى قيادة وراثية تتجاوز ((ضابط الأعلمية)) بالادعاء، ويمكن ان تتحول امكانات القيادة المادية المأخوذة باسم الدين الى امكانات مباحة لصناعة قيادات فرضية مستقبلية وتتحول الى ملك عضوض للأولاد والابناء دون أن يكون من حق احد من الناس ان يتدخل!! لا بل دون أن يكون من حقه ان يسأل عن مصير هذه الإمكانات التي غالباً ما تحولت أيضاً الى قصص سرية في فن الاستحواذ عليها، ولعلنا مررنا ـ في سياق الكتاب ـ على ما يكفي من الأمثلة المدعمة بالوثائق على هذا الاستحواذ وفنونه الذي يمر مرور الكرام على مسامع الكثير من الناس دون ان يستفزهم، كما انه لم يستفز المواقع القيادية الأخرى!! وغالباً ما يستفحل هذا الاستحواذ في لحظة رحيل ((مرجع أعلى)) وانتقال المرجعية الى ((مرجع أعلى)) آخر، فهذا الانتقال يتطلب انتقال الامكانات والذي يؤدي الى نشوب الخلافات السرية التي لا تتسرب في حينها الى الأمة التي يتم توجيهها الى ((مصيبة)) فقدان المرجع و((محنة)) اختيار المرجع الجديد ولم تظهر الوقائع إلا بعد حسم الخلافات.

ولعل من الحكايات المثيرة ذات الدلالة التي ستنقلنا الى نقطة جوهرية أخرى في واقع ((المؤسسة القيادية)) والتي لم نتطرق لها في سياق الكتاب، هي تلك الرواية التي ذكرها لي السيد حسن الكشميري، الخطيب المعروف في اوساط المؤسسة والعارف بأسرارها، حيث نشب الخلاف ذات مرة على الأموال بين السيد الشاهرودي وبين أحد الحواشي الذي أصر على عدم تسليم فواتير الحسابات المالية العائدة الى مرجع آخر بعد وفاته وهو عبد الهادي الشيرازي، هذا الشخص يلقب بالتقشواني، وهو معروف في الأوساط النجفية انه من

المؤثرين في ترشيح المرجعيات في العراق، إذ عندما أصر الشاهرودي على رأيه، وأصر النقشواني على رفضه، نشب خلاف حاد بينهما، انتهى بتهديد النقشواني للشاهرودي من خلال قوله له: ((أيها المعيدي، انا قادر على أن أسحقك وادمرك وانك تعلم انني قادر على أن أصنع من جذع النخلة مرجعاً)) فأجابه الشاهرودي كما يقول السيد حسن الكشميري نقلاً عن محمد الروحاني ((اذهب انت وجذع النخلة الى جهنم، ماذا تريد ان تفعل، شيئان لا تستطيع ان تفعلهما أولاً: لا تستطيع ان تخلع لباسي وعمامتي، وثانياً لا تستطيع أن تنفي سيادتي)) وذلك في إشارة - كما يقول الكشميري - الى عدم سيادة السيد الخوئي الذي كان النقشواني داعية له آنذاك.

هذه الانتقالة من النصوص الفكرية والفقهية الى التاريخ فرضتها نقطة جوهرية أخرى في الواقع الذي انتهت اليه المؤسسة الدينية، في ظل مباني القيادة النظرية التي ناقشناها، إذ ان استقرارها على هذه المباني المقلوبة لم تنته فقط الى كل ما ذكرنا من نتائج وخيمة، انما انتهت ايضا الى ما اسميناه بالمؤثرات الخارجية التي تصنع قادة في بعض الأحيان وتقتل قادة في داخل هذه المؤسسة المحكومة الى خطيها التقليدي والتجديدي، والتي بقي فيها الخط التجديدي التنويري محاصرا ومستهدفا بهذا القتل.

سادسا: عندما سمعت القصة اضطرتني أمانة البحث ان اتحرى عن هذا الاسم الذي كنت اسمع به كثيرا في الأوساط الدينية، وان اتحقق عبر أكثر من قناة عن كل ما يتعلق به، لأن ما قاله لم يكن كلاما بسيطا، فمن هو هذا الذي بإمكانه ان يصنع قائدا أعلى، ويتحدى بهذه الطريقة؟ فالقصة لا تخلو من غرابة، وهي على أية حال تدخل في اطار صناعة القادة والاطاحة بهم، فوفق غياب الضوابط التي أشرنا اليها في الأصل النظري الذي سارت عليه المسألة القيادية، وبعض حالات الفوضى في التصدي والادعاء، وفشل الحالات المناهضة لإنهاء أي متصد من غير التجديدين، سيكون الواقع القيادي القائم على هذه النظرية واقعا قابلا للاختراق، وهذا ليس من الأسرار وانما هو من

المعلنات التي تحدث بها الإمام الخميني، عندما اشار الى ان الاستعمار يعمل على دس عملائه بالحوزة متخفين بالزهد لعشرات السنين، فلقد كانت جرأة الإمام الخميني واخلاصه يدفعانه الى التصريح بذلك علنا، وليس في المجالس الخاصة، إنما في خطاباته للأمة، لكي تكون مسلحة بوعي اختيار القائد.

لقد حققت في ملف ((النقشواني)) كثيرا، وها انا لا استطيع أن اتحدث به، إلا ان ما استطيع ان اقوله ان كلمة النقشواني الآنفة الذكر لهي دليل على ان هنالك من يقف وراءه، وإلا فإن النقشواني كشخص لا يستطيع ان يفعل شيئا.

وقد يندرج هذا في شكل من أشكال آليات صناعة قادة وقتل آخرين قتلا معنويا ونفسيا ومعرفيا، وهي آلية اختراق الحواشي، لتضاف الى آليات الاستقواء التي تحدثنا بها في سياق الكتاب، الاستقواء بالدول والاستقواء بالأموال الموروثة وغيرها من الأموال. ولو ان السياق الحضوري للأمة كان فعالا كدور لأصله النظري الذي تحدثنا عنه، لم يكن بالإمكان ان تجد هذه المؤثرات طريقا لها في المسألة القيادية إذ ان قيادة الفريق المختارة من الأمة المتحركة المتغيرة تبدو أكثر حصانة ومناعة من القيادة الثابتة المطلقة الأبدية، كما ان هذه المؤثرات سوف لن تجد لها طريقا في المسألة القيادية في الاتجاه الآخر، اتجاه القيادات الرسمية العلمانية الحاكمة المسلطة على الأمة بالقوة، وها نحن أمام انقلاب آخر في أصول الإسلام، فلقد تحولت الأمة من أمة شهيدة وشاهدة على الامم كما افترضها الإسلام الى أمة مخترقة من قبل الاخرين عبر آليات الاختراق.

سابعا: وانتقالا من قيادات المؤسسة الى القيادات الحركية التي تمثل امتدادا لأفكارها أو تلك الساكتة عنها أو الخاضعة للأمر الواقع في الساحة التاريخية العراقية المبحوثة المتعددة القيادات، لم نجد ان قيادات الإسلام الحركي قدمت قراءات ناقدة لحالة القيادة الفرضية الاطلاقية الثابتة المتعالية، انما هي كانت على الدوام تلوذ بشرعيتها، او تتحاشها أو تتسلح بخط من خطوطها التي لا تجسد مواصفاتها المذكورة وتبحث عن كل الحلول للتحرر من هذه المواصفات، إلا الحل النقدي الذي يضع هذه القيادات أمام تساؤلات جادة عن أداءات ونتائج

هذه الحالة من القيادة المفروضة الثابتة من داخل المؤسسة - كما أشرنا - ، وفي ظل ضغط الأزمات القاتلة القائمة في الواقع، كانت قيادات الخط التجديدي تحاول أن تجسد عمليا ما يغاير تلك المواصفات حتى دون ان تقترب من المبدأ الأساسي المتمثل بالقيادة الأبدية، فهذه القيادات لا تقترب من هذا المبدأ، إلا أنها تحاول أن تؤسس للإسلام من خلال اكتشاف مناهج أخرى للعمل الإسلامي، أملا في خلاص مستقبلي تدريجي، وكان العمل الحركي انطلق بقيادات تشعر بثقل أزمة التاريخ وأزمة الواقع، إلا أن هذه القيادات انتهت بالنهاية الى ان تخوض بكل ألوان المعرفة والثقافة، إلا اللون المعرفي الناقد لمبدأ القيادة الأبدية وخطوطها الحمر، ووفق هذا الاستثناء سارت قيادات العمل الحركي سيرا متعرجا، ووجدت نفسها في نهاية المطاف انها مطوقة بـ((قدرية)) هذه القيادة الأبدية، تبحث دائما عمن يعطيها مشروعية العمل من رموزها، وتتحاشى في خطابها أي ثقافة ناقدة للرموز والمواقع الأخرى. هذا فضلا عن أن بعض أو أغلب القيادات الحركية التي تحكمت في العمل كانت نتاجا محسنا للقيادة الأبدية ووليدا شرعيا لها وحاضنا لثقافتها ومدافعا عن خطوطها الحمر العليا.

ولقد ناقشنا في سياق هذا الكتاب القيادات الحركية التي أدارت أو أثرت على عمل حزب الدعوة الإسلامية، كمرتضى العسكري وكاظم الحائري وعلي الكوراني ومحمد مهدي الآصفي الذين تحولوا في نهاية المطاف الى مدافعين أشاوس عن ((الولاية)) في دفاع لا يخلو من الكثير من الالتباسات التي ناقشناها، وحشروا قيادات الخط الثاني في الحزب من حيث يشعر بعضهم أو لا يشعر في دوامة ((الولاية))، التي هي نفسها دوامة القيادة المطلقة الثابتة دون آبهين فيما سيؤول اليه مصير هذا الحزب وكوادره وخطه القيادي الثاني الذي راح يصرخ معهم بالولاية، لكن دون جدوى، وتحت ثقل الضغط الهائل فضل الحزب أن يلوذ دائما برمز من رموز الخط التجديدي في المؤسسة، وعندما وجد نفسه في خضم الأزمة بلا رمز التف حول السيد فضل الله في خطوة لا تخلو في بعض دلالاتها من هاجس مشروعية ((الولاية)) وعندما اشتد نزاع بعض رموز

المؤسسة مع فضل الله، كادت القضية العراقية أن تتحول الى قضية ثانوية بالنسبة لقضية فضل الله لكثير من كوادر الحزب.

وبالنتيجة فإن الحزب الذي كان وليدا شرعيا للمؤسسة لم يخرج من دوامة الأزمة القيادية اطلاقا، هذه الأزمة المحكومة الى الأصلين النظريين اللذين تحدثنا عنهما، أصل ولاية الفقيه، وأصل ولاية الأمة على نفسها، فهو تحت ضغط الواقع بقي يتنقل بينهما عبر صيغ متعددة دون ان يجرؤ الى أن يأخذ خياره المستقل، ويقرر قراره النهائي، ويتحرر من قيود هذه الأزمة، ويطرح خطابا علنيا للأمة بملابساتها، انه بقي أثرا لصراعات قيادات المؤسسة في هذا الجانب في بعد من أبعاد هذه الصراعات، أو بقيت قياداته جزء منها في خضم العملية الصراعية الكبيرة التي تدور فيها، فهو حزب يترعرع في ظل مرجعية الحكيم التي بإمكانها ان تتحكم بقياداته بإقالة من تريد، فيما هو اعجز من ان يواجهها، بل انه اعجز من ان يواجه ((المرجعية العليا)) الساكتة في ظل كل المراحل والظروف، بل انه اعجز من ان يناقش في ادبياته اداءاتها، فيما إذا كانت اداءات ثورية أو سكونية، وفيما إذا كانت اداءات تخدم السلطة أم لا، وفيما إذا كانت اداءات تؤثر على الأمة أم لا، وفيما إذا كانت أداءات تتحكم بمصيره هو ذاته بالنهاية أم لا، فيما إذا كانت ملتصقة بالمكان وأشيائه ام لا، فيما إذا كانت ظواهرها سلبية أم إيجابية، فيما إذا كان خطابها يمثل إشكالية أم لا، فيما إذا كانت حواشيها وأموالها وادارة هذه الأموال..الخ.

إن حزبا لم يناقش كل ذلك، ماذا بإمكانه أن يناقش؟ وان حزبا يهرب من كل ذلك الى اين يلجأ؟ قطعا انه سيلجأ الى ثقافته التنظيمية والحركية والسياسية المحكومة الى الكثير من الخطوط الحمر التي لا يمكن أن يتجاوزها، سيكون بلا سياسة إزاء السلطة في مرحلته التكوينية، إلا سياسة الانتظار، وسيكون بلا قدرة على الخوض في منابع الأزمة وجذورها في المسألة القيادية وبناها الفكرية والمعرفية التحتية، وسيكون حائرا أمام الواقع الثقيل الذي يعيش منتظرا قدره

الدينية ورموزها هما المصدر الأول والأخير للثقافة الدينية، بل كان هنالك خط مثقف مستقل متدين في الأمة يؤسس ثقافته بشكل مستقل، ويترك بصماته في الوسط الاجتماعي ويؤثر ويتأثر بهذه المؤسسة، يضغط عليها تارة، ويتكامل مع خطها التجديدي تارة أخرى، وهذا الخط هو الذي يشكل الأصل والضمانة في افتراضات الإسلام لمواصفات المجتمع الذي يسعى الى تركيب هويته وثقافته، فعندما تكون الأمة الإسلامية ذات حراك معرفي واجتماعي تتلقى دينها عبر المعرفة والتفكير فستكون امة متدرجة في مستوياتها المعرفية والفكرية والثقافية، وستفرز وفق هذا التدرج ـ كتحصيل حاصل ـ رموزها الثقافية التي يتحول عطاؤها الى مصدر معرفي بشري حول الإسلام على ضوء المرحلة التي تعيشها الأمة.

ان ظاهرة المثقف الديني التي بقيت قائمة في ايران لم تكن موجودة في العراق، على الأقل خلال الفترة التي تناولها البحث، وبدت المعرفة الدينية وكأنها حكر في مصدرها على المؤسسة الدينية في خطيها التقليدي والتجديدي، وإذا كان الخط التجديدي رغم انحساره وأوحديته التي انتهى إليها انتج انتاجا معرفيا كبيرا، فإن اشكالية هذا الانتاج ـ كما أشرنا سابقا ـ انه لم يؤسس للخطاب النقدي، ويغطي الشأن الإسلامي العام اكثر مما يغطي الشأن الإسلامي ـ العراقي الخاص، وأكثر مما يغطي الواقع المتحرك السياسي والاجتماعي، الأمر الذي جعل التجربة العراقية أقل ثراء من التجربة الإيرانية، والأمر الذي أخل بتوازن مفترض في الساحة القيادية التاريخية التي بقيت حكرا للمؤسسة، دون وجود رموز قيادية ثقافية في تشكيلاتها، بما يعطيها توازنا اكبر وديناميكية اكبر ويمتص حالة الاحتقان والضغط المتبادل داخلها.

فإذا كان هؤلاء المثقفون موجودين كأشخاص محدودين فإن أيا منهم لم يشكل ظاهرة قيادية في الوسط الاجتماعي، ولم يقد تيارا ثقافيا ولم يؤسس لوعي مجتمعي، فالتيار الحركي الذي تطرقنا له في النقطة السابقة كان ابنا للمؤسسة، ولصيقا بها أو هو من انتاجها، ولهذا لم يستطع ان يؤسس ظاهرته

بعيدا عنها أو ان يجرء على نقدها.

ان الإسلام أراد ان يسلح ابناء الأمة بمعرفة الزامية بدينها، ولم يفترض حصر مصدر هذه المعرفة في مؤسسة خاصة، إلا ان هذا الأصل الإسلامي انقلب هو الآخر بنسب متفاوتة، كانت الساحة العراقية هي الأسوأ حظا من بينها، حيث في غياب ظاهرة المثقف الديني ضاع السجال المعرفي والثقافي في وسط الأمة الذي يفترضه الإسلام.

تاسعا: لقد تضخمت ازمة القيادة الإسلامية في العراق في ظل غياب هذا المثقف الديني المستقل، وازدادت تضخما عندما بدا ان أصلا آخر من أصول القيادة التي افترضها الإسلام، كتحصيل حاصل لاختيارات الأمة، هو الآخر تجسد بشكل مقلوب، فلقد ناقشنا في سياق الكتاب أزمة القيادة والمكان وفيما افترض الإسلام أن يكون القائد أو القائد الأعلى ابنا لهذا المكان في سياق قيادة الفريق، وليس قيادة الشخص الفرد، اصبح الأمر عكس ذلك، إذ أن قيادة الفريق تتطلب تغطية المكان واجزائه، وتتطلب تغطية نقاط الوطن وعشائره وشرائحه الاجتماعية، وما لم يكن الفرد القائد ضمن هذا الفريق القيادي لهذا المكان ولهذا الجزء من المكان فهو لا يستطيع ان يؤدي دوره، إذ أن ابن المكان هو العارف بتاريخه وبظروفه المناخية وبمساحته وبديمغرافيته وبالنظام الذي يحكمه وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فيه والأزمات التي يعيشها بنقاط ضعفه ونقاط قوته وبفوارقه عن الأمكنة الأخرى.

وبعبارة موجزة انه القائد العارف بكل أشياء هذا المكان أو هذا الجزء من المكان والمنخرط في فريق قيادي يغطي بعناصره الأمكنة الأخرى، لقد اشترط الإسلام شرط المكان في المسألة القيادية، فيما هي سارت عمليا في العراق معاكسة لهذا الشرط، قالبة مرة أخرى أصلا من الأصول الإسلامية، وانقلاب هذا الأصل سيؤدي بالنهاية ضمن ما يؤدي اليه الى ارتباك في علاقة القائد مع الأمة وعلاقته مع السلطة وعلاقته مع أشياء المكان الأخرى.

فلقد ناقش الكتاب باسهاب تجليات هذا الارتباط عندما هجر الفقيه المجتمع

وتركه ساحة مفتوحة للتيارات الفكرية الأخرى، وعندما خضع لشكل من اشكال العلاقة مع السلطة، فبرزت اشكال احتقانية احتجاجية متعددة على هذا الشكل عكست بالنهاية ازمة العمل الإسلامي في العراق في أحد جوانبها، كالشكل الالتحاقي والشكل التحالفي والشكل الانتظاري والشكل الاستقوائي والشكل الاختراقي والشكل التحييدي، وكل هذه الأشكال انما جاءت إما لتصحيح الخلل في هذا المحور، أو احتجاجا على شكل العلاقة الأول أو ردة فعل ازاءه، لتبرز بالمحصلة محنة هذا العمل الإسلامي بأقسى تجلياتها كنتيجة في أحد أبعادها لأزمة علاقة القائد بالمكان، وهجران أصل هذه العلاقة النظري القرآني والاكتفاء بالفهم الفضفاض للمسألة القيادية في الإسلام، هذا الفهم الذي يكتفي بفهم الإسلام من خلال بعد واحد هو بعده الشمولي الإجمالي، دون ان يتوقف معرفيا على محددات هذه الشمولية، في حال وجود دولة اسلامية او حال عدم وجودها.

عاشرا: من خلال انقلاب كل ما تقدم من أصول نظرية ترتبط بالمسألة القيادية ومن خلال تاريخ حافل بتجليات هذا الانقلاب، تاريخ مكدس بعضه على بعضه الآخر انتهت الساحات الإسلامية القيادية الى واقعها الراهن، وانتهت الساحة القيادية الإسلامية في العراق الى مشهدها الحالي، فلقد غطى هذا التكدس التاريخي لتجليات الأصول المقلوبة الى شكل من أشكال اعتياد الوعي بأن هذه التجليات تشكل أصولا، وليس من السهل ان يصار الى اكتشافها، انها اصول مقلوبة، أو أصول بديلة لأصول الإسلام النظرية الصحيحة، وبات في ظل اعتياد الوعي هذا تفسير الظواهر القيادية الشاذة والسلوكيات القيادية الشاذة ((أمرا سهلا)) حيث يرحل هذا الشذوذ الى أنه خيانة مالية فوق إرادة القائد الأعلى!! وبدون علمه، واستثناء!! ورائي تقتضيه مصلحة الخط أو المدرسة وخصوصياتها!! وأمر بديهي في شمولية الإسلام، لتضيع في ظل ذلك مسألة القيادة والمكان وتبرر خيانة الأموال والموروثات!! وبهذه التفسيرات تمتص الاسقاطات الشاذة والسلوكيات والظواهر الشاذة،

فحينما لا تناقش المرتكزات الفكرية والنظرية تُمرر ((التطبيقات السلوكية))، وفي أسوأ الأحوال تُرحل الأمور ببساطة الى الشخص وليس الى المبدأ والنظرية، فمن الممكن ان يبرز قائد شاذ وخائن، وما ذنب الإسلام بعد ذلك!! ومن الممكن ان يبرز قائد جبان فما ذنب الإسلام!! ومن الممكن ان ((تخون)) الأمة وتخذل زعماءها وقادتها فما ذنب الإسلام!! وهكذا.

ان المشهد القيادي العراقي الحالي هو الصورة الأخيرة للساحة القيادية التاريخية بمشاهدها العديدة، وهو مشهد يمكن تصنيف القيادات الإسلامية المتحكمة فيه وفق أكثر من مقياس وأساس، وما يميزه هو انه أكثر تعدداً لهذه القيادات المقيمة في الداخل والخارج، ووفق أحد التصنيفات فإنه مشهد يتشكل من رباعية قيادية متفاوتة التأثيرات والنفوذ والإمكانات، متداخلة في بعض حالاتها، وأبرز ما في هذه الرباعية القيادية هي الحالة القيادية الأبدية المطلقة الثابتة المتعالية المتكثرة التي تتداخل مع حالة أخرى في محور المال الشيعي الذي برز تأثيره الآن بشكل أفرز ما يمكن تسميته وفق الحالة الثانية بقيادات المال و((زعماء المال))، بدءاً من السيد جواد الشهرستاني الذي تطرقنا لظاهرته في سياق الكتاب ومروراً بالسيد باقر الحكيم وأسماء اخرى وانتهاءً بالسيد مجيد الخوئي، فقيادات المال هذه تؤسس زعاماتها بالإضافة الى المال على الاعتبار الأسري لا سيما وان الشهرة كما يقول دين كيث سايمنتن ((يمكن نقلها من جيل الى جيل من خلال الاقتداد بالدرجة الأولى وهي عملية نفسية اجتماعية))[٨].

كما انها ـ أي قيادات المال ـ تؤسس زعاماتها على المقبولية الدولية بصور مختلفة، فمنهم من أصبح له مكانة في الأمم المتحدة عبر العنوان الشيعي، وبعضهم من حاز على هذه المكانة عبر العنوان السياسي، أما ثالث هذه الحالات في الرباعية القيادية الإسلامية الحالية فهو يتمثل بقيادة الإسلام الحزبي والحركي

---

(٨) دين كيث سايمنتن ((العبقرية والابداع والقيادة)). مصدر سابق.

الراضخة للأمر الواقع، الهاربة الى المسموح به من قضايا، ورابع هذه الرباعية يتمثل بالخط الآخر الذي خرج من الحالات الثلاثة، يخوض القيادة حسب اجتهاده، وحسب التجربة التي عاشها، وهو خط حتى الآن لم يرتق بالخارج فضلاً عن الداخل الى أن يُمثل ظاهرة المثقف الديني، وهذه الرباعية متكثرة من داخلها بشكل كبير، وهو تكثر يتنافس ويتنازع فيما بين حالاته وفي داخل كل حالة بما يجسد المشهد الفوضوي الذي يصل تصور تحويله الى مشهد متكامل حد الاستحالة، فيما أن الأمة المحكومة لهذه القيادات تنتظر في غالبيتها بطلاً مخلصاً من هذا الواقع، وهو انتظار خادع يستدعي كلمة ذلك المفكر الغربي برشت الذي يقول حول غاليلو ((الويل للأمة التي تنتظر بطلاً))، ووفق هذه الكلمة فإن هذه الأمة تنتظر أطواراً أخرى من العذاب المؤجل، إذ أن آخر الأبطال الداخلية رحل مع ولديه ملفوفاً بكفنه الذي ارتداه منذ ان أقام صلاة الجمعة، ولم يكن رحيله بلا دور أو شماتة لبعض قياديي هذه الساحة القيادية المتنازعة المتصارعة، كما لم يكن رحيل البطل الذي قبله منقطعاً عن تأثيرات هذه الساحة.

ان الساحة القيادية التي لم تأبه بقتل ابطالها أو يساهم بعض قادتها بهذا القتل، سيساهم هذا البعض منها بقتل بطل ثالث أو رابع مفترض أو صدر ثالث أو رابع بلا تردد، وسيكون العراق أمام دورات مؤجلة لتفريغ كوادر هؤلاء الأبطال المفترضين - إذا ما برزوا - وجمهورهم كدورات التفريغ التي شهدها العراق من خلال محطاته التاريخية القريبة.

ومن هنا فإن انتظار البطل المخلص هو انتظار وهمي ينبغي ان يتحرر عقل الأمة منه، ويعود هذا العقل الى أصول وجذور الأزمة في المسألة القيادية الإسلامية، كما ان هذه الساحة الفوضوية تختزن بأجهزتها واداءاتها وآلياتها من أساليب التسقيط والتشهير والطعن بكل من تبدو عليه علامات البطولة أو صفاتها عبر تهم الجنون والإلحاد والعمالة و(..) كما اكدت التجربة العراقية - الإسلامية ذلك. فالرهان على البطل عملياً رهان خاسر، والرهان على الإمكان

المستقبلي لوحدة هذه الساحة القيادية الفوضوية رهان خاسر، والرهان كل الرهان يجب ان ينصب على العودة الى الأصول الحقيقية للإسلام وتشخيص الأصول المقلوبة التي حلت محلها، وراكمت سلوكياتها وتجلياتها التاريخية بما حولها الى بديهيات في الوعي المجتمعي، فأصول الإسلام ـ كما مرت معنا ـ في مجالات الأمة والقيادة، هي ان الإسلام افترض أصل الأمة أولاً، والأمة الواحدة ثانياً، والأمة الشاهدة الوسط ثالثاً، المحكومة الى مبدأ الحرية رابعاً، ومن ثم افترض أصل القيادة القائم على ولاية الأمة على نفسها خامساً وأصل قيادة الفريق لا القيادة الشخصانية وأصل قيادة المكان. وأصل قيادة المثقف الديني النابع من جدل التفكير والوعي الذي وضعه الإسلام منهجاً للدين والدنيا، فما لم يتم النظر في قراءة هذه الأصول الإسلامية العامة، وأصول القيادة الخاصة، لا يمكن بسهولة ان نتصور خلاصاً من الأزمة، أزمة الوجود الشيعي في العراق وأزمة قياداته، والأزمات الأخرى المرتبطة باستراتيجيات هذا الوجود المضيعة، ومن ثم أزمة العراق ـ كل العراق ـ بحكم الامتداد التاريخي للتشيع فيه وبحكم الثقل الديمغرافي الذي يمثله هذا الوجود وبحكم الارتباط بينه وبين انبثاق دولة هذا العراق الحديث، إذ أن عدم الاستقرار الشيعي أو توازن الدور الشيعي أدى وسيؤدي الى عدم توازن العراق، وان المسألة القيادية الشيعية سترتبط بالمسألة القيادية العامة فيه. ومن هنا لا نغالي إذا ما قلنا إزاء من يقولون بـ((الأولوليات)) أي أولوية الجبهة الخارجية على الجبهة الداخلية في مجالات الكتابة والمحاور والتحديات التي ينبغي أن نخوض فيها.. نقول ان هذه الأوليات هي الأخرى مقلوبة، فالأولوية تنبع من تحديات الجبهة الداخلية، وليس العكس، ولأن الجبهة الداخلية الإسلامية للعراق ((الثقل الشيعي)) كانت بهذه المواصفات فإنها أدت على المستوى الرسمي الى عراق بلا قيادة حكيمة متوازنة. فبدلا من ان يعطي هذا الثقل العراق دوراً قائداً للآخرين، اصبح مقوداً منهم وازيد له عند تأسيسه الحديث ان يكون بين مرجع مستورد وملك مستورد.

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

صورة لمقالة احمد الخراساني في صحيفة اقدام الفارسية بتاريخ ١٦ تموز ١٩٢٣م حول السفر الطوعي للمراجع الإيرانيين:

بسم الله الرحمن الرحیم

[illegible]

الاحقر احمد خراسانی

ملحق رقم (٤)

صورة ونص بيان موقع من قبل ثلاثة من المجاهدين أصدره الشيخ رياض الناصري حول تصريحات إيجابية للآصفي بحق السيد فضل الله ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث جديد لآية الله الشيخ الآصفي حفظه الله

تحدث سماحة الشيخ الآصفي مع مجموعة من طلبة العلوم الدينية حول الفتنة الأخيرة التي طالت شخصية آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله).وقد تحدث سماحة الشيخ عن رأيه في تلك الفتنة وموقفه منها ونظراً لأهمية الحديث فإننا ننشر فيما يلي مقاطع منه تاركين التفصيلات الى فرصة أخرى، وقال سماحته:. تكلمت مع بعض العلماء وعلى سبيل المثال سماحة آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني قائلاً له: (إذا كنتم تريدون أن تتصدوا الى آية الله فضل الله فأنكم ستقطون شخصية شيعية عملاقة على الصعيد العالمي). ثم قال للمجتمعين:

◆لا يجوز كسر الطرفين دفاعاً عن المرجعية في ذهن الأمة ولا يجوز كسر السيد فضل الله. ◆أنا أحبه وأدعو له ولا أنساه من الدعاء مرتين في اليوم وكذلك في الصلاة. ◆عملت على درء الفتنة عنه وأدعو من الله أن يدرء الفتنة عنه. ◆أعرفه منذ أربعين عاماً وهو من رواد الوعي الإسلامي. ◆المنشورات والأوراق التي ورعت مثل كتاب (فتنة فضل الله) تحتوي على أمور ساقطة ترفع من فضل الله ولا تحط منه.

١) السيد ابو محمود الموسوي (لقد سمعت هذا الحديث من سماحة الشيخ الآصفي حفظه الله) [illegible]

[signature]

٤) السيد ابو منتظر الموسوي (لقد سمعت هذا الحديث من سماحة الشيخ الآصفي حفظه الله)

[signature]

٢- ابو عارف الدجيلي (هذه المقاطع المأخوذة من كلام الشيخ الآصفي حفظه الله وقد [illegible]

[signature]

ملحق رقم (٥)

صورة و نص رسالة تقييمية بخط الآصفي تناقض ما جاء في تقييمه السابق للشيخ رياض الناصري بعدما نشر تصريحات للآصفي مؤيدة لفضل الله ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر أخيراً بيان جديد باسمكم في تأييد سماحة السيد محمد حسين فضل الله ولما كانت صيغة البيان مثيرة للشك أحببنا ان نستطلع رأيكم في ذلك.

ابنكم

علي حيدر

باسمه تعالى

الحديث المنسوب إلي بخصوص سماحة السيد محمد حسين فضل الله حفظه الله كلام محرف ومزور. ويبدو ان ناشر هذا التصريح ممن يبتغي إثارة الفتنة في صفوف المؤمنين بالتلاعب بالكلمات. وقد نهيته عن إسناد هذا الكلام إلي ونشره، كما ردعه جمع من المؤمنين قبل ثلاثة أشهر، فأصر على رأيه. أسال الله تعالى أن يعصمنا بالتقوى من مزالق الهوى والشيطان

محمد مهدي الآصفي

شهر رمضان ١٤١٨

بسم لله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر أخيرا بيان باسمكم في تأييد سماحة السيد محمد حسين فضل الله ولما كانت صيغة البيان مثيرة للشك احببنا أن نستطلع رأيكم في ذلك.

باسمه تعالى: الحديث المنسوب إلي بخصوص سماحة السيد محمد حسين **فضل الله حفظه الله** كلام محرف ومزور. ويبدو ان ناشر **هذا التصريح** ممن يبتغي إثارة الفتنة **في صفوف المؤمنين** بالتلاعب بالكلمات. وقد نهيته عن إسناد هذا الكلام إلي ونشره، كما ردعه جمع **من المؤمنين قبل** ثلاثة أشهر، فأصر على رأيه. أسال الله تعالى أن يعصمنا بالتقوى من مزالق **الهوى والشيطان**

محمد مهدي الآصفي

شهر رمضان ١٤١٨

نص رسالة بعث بها الشيخ عبد العظيم الكندي الى الشيخ الأصفي حول الخلاف بينه وبين الشيخ رياض حبيب الناصري ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله الشيخ المجاهد أبا ابتهال المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نحمد لله سبحانه فنحن بخير ببركات دعائكم والمؤمنين.نسأله تعالى لنا ولكم التوفيق لما يحب ويرضى وانه سميع مجيب.

شيخنا الكريم: ان أول نقاط الالتقاء معكم والتعرف على شخصكم الكريم هو درس الأخلاق الذي كنتم تلقونه في مسجد الهندي في النجف الأشرف سنة ١٩٦٥م، وكان بحق درساً رائعاً لأنه يتعلق بتربية أقدس مقدسات الإنسان، وسر الرقي البشري في شتى الميادين، ألا وهي الروح. ولئن انستني الفواصل الزمنية الطويلة (ثلاث وثلاثون سنة) كثيراً من وقائع تلك الجلسات الدراسية، فلن أنسى ذلك الحديث الذي طبع في دماغي كالنقش في الحجر (دخل رجل على الإمام الصادق وأخبره عن مؤمنين تهاجرا، فقال (ع): أيما مؤمنين تهاجرا أكثر من ثلاثة أيام إلا وبرئت منهما، فقال له الرجل: يا بن رسول الله هذا شأن الظالم، فما شأن المظلوم؟ فقال (ع): لماذا لا يذهب إلى أخيه ويقول له أنا الظالم ويتراضيا)؟!!

شيخنا العزيز:إذا ما تجاوزت الحديث عن مفردات يصعب حصرها في هذا المضمار (القطيعة، وحقوق الأخوة المهملة المنسية مع جلالة قدرها عند الله) فإني معني بقضيتكم مع سماحة الشيخ أبي ضياء الناصري والتي كان من ضمنها ردكم على دعواه. ففي الوقت الذي كان من الممكن أن يكتفى بعبارة موجزة ووافية بكل الغرض (ان ما نسبه الشيخ لي ليس له صحة) فأن الرد تجاوز ذلك وطال كيانه الشخصي المعنوي، وهو لا شك إسراف كأي اسراف، كل بحسبه، وبغض النظر عن الظرف الذي ولد ذلك الرد القاسي وبغض النظر عن الملابسات التي حصلت فنحن أمام ظلامة لا بدمن رفعها على ضوء أوامر الشرع، والتي سمعتها وسمعت أخلاقياتها. أول ما سمعتها منكم وفي درسكم الأخلاقي الكريم، فلابد من المكاشفة والمصارحة وضمن الضوابط الشرعية لحل هذه المشكلة ورفع هذه الظلامة والتحلل منها. وأعيذكم بالله من دخول مضمار دلالة الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون..) واعيذكم بالله ان تكونوا ممن يُضع بعلمه ولا ينفع ، أعيذك بالله أن تكون ممن حيروا حافظ الشيرازي حتى قال:

واعظان كأين جلوه در محراب ومنبر ميكنند	جون بخلوت ميروند ان كار ديكر ميكنند
مشـــــكلي دارم زدانيشمند مجلس باز برس	توبـه فرمايان جرا خود توبه كمتر ميكنند

ان كتابي لكم دليل محبتي واخلاصي فأرجو القبول. والسلام على كل من تحب وعليكم ذاتكم ورحمة الله

مخلصكم/ عبد العظيم الكندي

ملحق رقم (٧)

صورة تعهد يخص طلاب مدرسة الإمام الرضا للدراسات الإسلامية التي يشرف عليها الآصفي ((ينشر لأول مرة)):

مدرسة الإمام الرضا(ع)
للدراسات الإسلامية

شماره:
تاريخ:

اني الطالب .... في المرحلة ....

اتعهد شرعا بالالتزام بالفقرات التالية اثناء فترة اقامتي في القسم الداخلي :

١ — الاستمرار على اداء صلاة الليل .

٢ — قراءة دعاء كميل كل ليلة جمعة .

٣ — المواظبة على المشاركة في صلاة الجمعة .

٤ — زيارة مسجد صاحب الزمان في جمكران كل ليلة جمعة ، علما ان مصروف الذهاب والاياب على المدرسة .

٥ — عدم الاسراف في استخدام الكهرباء والماء والغاز .

توقيع الطالب

جمهوری اسلامی ایران ــ قم ــ دورشهر ــ خ سمیه ــ کوچه ١٢
ص.ب ٣٧١٨٥/٣٨٦١ — تلفن ٢ — ٧٤٥٢٨١ ـ فاكس ٧٤٥٢٨٠

ملحق رقم (٨)

نص رسالة مؤلمة موجهة الى السيد كاظم الحائري كتبها محمد الساعدي موفد بعض مجاهدين الداخل إليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، ومعز المجاهدين ومسدد العلماء العاملين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، الذي أرسله متمما لأخلاق المؤمنين، وعلى آل بيته الطاهرين، وصحبه المنتجبين، وجميع أنبياء الله المرسلين.

قال تعالى: ((فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين))

سماحة آية الله السيد كاظم الحائري الشيرازي (دام مسددا)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد ترددت كثيرا في أمر كتابة هذه الرسالة اليكم، ومنشأ ترددي أمران:

الأول: وهو ما يدعوني لعدم الكتابة، رغبة مني في الاحجام عن الدخول في مماحكات ونزاعات العراقيين في ايران و((قم)) بالذات، وهي نزاعات غير شريفة المقاصد في الكثير من أحيانها، كذلك ترفعا عن النزول من مقام الهموم الجهادية الحقيقية والمسؤولية الضخمة التي يؤديها المجاهدون، فاصبح طرفا في صراع المرجعيات وتطلع الزعامات ومنافسات الأحزاب والمنظمات والدخول في عالم الافتتاحيات الصحفية والمنشورات والرسائل المفتوحة، فضلا عن الطرق المنكرة في التعبير عن الاحتجاج بقذف صدور مجالس الزعماء بما تنتعل الجماهير في ارجلها.

لقد قلت لنفسي وأنا احدثها: أين أهلنا المساكين مما عليه الناس هنا، فلنترك ذلك كله، فإن له في هذه الأيام أهلا منحهم الله العافية والفراغ، وهم لا يقصرون في استغلالها في تأدية واجبات التسقيط والتشويه والتشهير، وكل ذلك يدعوني للإعراض عن فكرة كتابة هذه الرسالة، فإنها قد تنسحب بشكل من الأشكال على إحدى تلك الحالات.

الأمر الثاني: وهو ما دفعني للكتابة وإعلان الموقف والتعبير عن الاحتجاج لما بدر من سماحتكم من أسلوب التعامل الغريب وغير المرضي والإهانة البالغة التي لحقت بي وأخواني المؤمنين في بيت سماحتكم. لعلي أنفس عن غيظي أو أجبر خاطري الذي كسرتموه وأبيتم جبره.

إن ما بدر منكم كان سلوكا من موقع المسؤولية الكبرى، موقع التصدي والمرجعية، موقع الافتاء والولاية، الأمر الذي أصبحت معه أفكر في أن أترك عملي في داخل العراق لبعض

الوقت - كي أحضر دروس بحثكم الخارج لأطلع على حدود ولاية الفقيه - على رأي سماحتكم - وهل أنها تمتد لأبعد من دماء المسلمين وأموالهم لتشمل أسلوب الحوار وقواعد الاستماع ولياقات التعامل مع الضيوف والاحتفاء بهم.

لقد فكرت في حال الكثير من أبناء شعبي في العراق الذين يتحدثون هذه الأيام عن مرجع يعيش في ايران يقولون انه تصدى لقيادتهم بعد استشهاد قائدهم الشهيد السيد محمد الصدر، ويتهلون الى بارئهم أن يكون خلاصهم مما هم فيه من بلاء ومحنة على يد هذا السيد المبارك وفي فترة خلافته المباركة، وهم لا يعلمون ما علمت من انهم ابتلوا بمشكلة جديدة تضاف الى قائمة مشاكلهم التاريخية الكثيرة.

فأصبح واجبي أن أقول ما سمعت، وأحدث بما رأيت، وأخبر عما ابتليت به مع سماحتكم، من ضيق الصدر، وتعقيد الفهم، وحدة المزاج، ومن كان حاله كذلك فكيف يتسنى له قيادة أمة! وأية أمة! انهم العراقيون بما عرف عنهم من دقة المقاسات التي يضعونها لقائدهم، فإما أن يكون، وإما فهي الحرب بلا هوادة. إن بيعة العراقيين غالية الثمن يا سماحة السيد، وقد بعثوني هذه المرة لأستجلي لهم مطالع الشمس التي ظنوا أنها بزغت عليهم من ((قم))، وانتدبوني لذلك رائداً، فوجدت الشمس كاسفة، والظلام دامس، والرائد لا يكذب أهله - كما تعرف - كل ذلك يدعوني لمصارحتك أيما مصارحة سيدي الجليل.

سيدنا أبا جواد. عندما كان السيد محمد الصدر يسأل في العراق عن المرجع الذي ترجع إليه الناس بعده أشار في إحدى أحاديثه الى سماحة ((آية الله الشيخ محمد إسحاق الفياض))، فاستغرب الناس لذلك وكنا نحن المجاهدين أشد الناس استغراباً لما عرفناه عن سماحة الشيخ الفياض من توجه حوزوي علمي صرف، وابتعاده عن الرغبة في التصدي والقيادة، فبادر جمع من طلاب السيد الشهيد يطلب الاستيضاح عن حقيقة ومغزى هذه الإشارة، وهل يقصد السيد أن نلتف حول الشيخ الفياض كقائد. أم ماذا؟ وقد اوضح السيد الشهيد الصدر قصده من هذه الإشارة للشيخ الفياض بحضور جمع من الطلبة، أغلبهم أحياء قائلاً ما معناه:

((بعد استشهاد السيد (أبي جعفر) واجه طلابه واتباعه محنة كبيرة في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، حيث كان منهم من ستره الله تعالى من ظلم البعثيين ولم يتعرض للمطاردة، لكن الحوزة العلمية وبرانيات بعض المراجع عادت لتتوب عن أجهزة النظام في هذه المهمة، فسعت الى محاربتهم وكشفهم، مما اضطر الكثير منهم الابتعاد عن العمل الاجتماعي، وترك الحوزة العلمية نهائياً، وأنا بهذا المقدار أضمن لكم أن الشيخ الفياض طيب القلب وسوف لن يفعل معكم ذلك إذا ما التففتم حوله بعدي)).

هذا ما أوضحه السيد الشهيد محمد الصدر بخصوص إشارته لسماحة الشيخ الفياض، ومن الواضح جداً انه لم يكن بصدد الكلام عن مشروع قائد.

وفي حديث آخر أشار السيد الشهيد الصدر الى سماحتكم، وكانت إشارته في معرض

السؤال عن الأعلم من بعده، وهو يرى أن مدرسة الشهيد الصدر الأول لها الأعلمية، ولا يخفى أن سماحتكم من أبرز تلامذة هذه المدرسة فهذا مالا ينكره منصف. وقد أشار السيد الشهيد الصدر الثاني في نفس جوابه الى حيرته واستفهامه عن كيفية الاستفادة من علميتكم وأنتم بعيدون عن الشعب العراقي لأنكم في ايران.

لقد فاتنا هذه المرة أن نطلب الاستيضاح من السيد الشهيد، وهذا ما يبدو بأمس الحاجة اليه هذه الأيام، فالناس فهمت أن الشهيد محمد الصدر يقول: ((ارجعوا الى السيد الحائري قائداً بعدي))، والناس في العراق لا تفكك حتى الآن بين المرجعية والقيادة، والسيد الشهيد علّم جماهيره على الطاعة والالتزام الحرفي بتوصياته، ويا لها من توصيات عزيزة وقيمة لو فهمت بشكل صحيح.

وهنا أقول لكم يا سماحة السيد: اننا كنا مقتنعين ان اشارة السيد الشهيد محمد الصدر كانت للجانب العلمي من شخصيتكم الكريمة، لا لشيء آخر، فالسيد لم يراكم منذ أكثر من ٢٥ عاماً، وهذه الفترة الزمنية الطويلة جعلها سماحتكم عذراً تتهربون فيه من اعطاء الجواب حول رأيكم بمرجعية السيد محمد الصدر قبل استشهاده، في وقت كان السيد بأشد الحاجة لهذا التأييد الذي كان من الصعب التصريح به في ايران قبل استشهاده رضوان الله عليه، والذي يدفع من يعلنه ثمناً لا أظنكم كنتم على استعداد لدفعه. فكنتم تعتذرون انكم بعيدون عنه طوال هذه السنوات، فكيف لا يفكر هو ((قدس سره)) فيما أتت به هذه السنون على صاحبه وهو بعيد في ايران؟

اننا على درجة كبيرة من القناعة أنكم تتحركون في ظروف وأجواء صعبة لا تساعدكم اغلب مفرداتها على النهوض والتصدي، وقد كانت لكم تجربة صعبة مع الحركة الإسلامية في العراق انتهت بعدم انسجامكم معها، والابتعاد عن الساحة، وهي تجربة جديرة بالدراسة والاستنتاج.

حاشا لله سماحة السيد أن تكون قراءتي للمواضيع محل الخلاف ناشئة بفعل التأثر بما دار بيننا في داركم في ذلك المساء، لكنه رأينا الذي لا نجامل فيه ولا نحابي، وهو نابع من تجارب مرة أخذت من شعبنا ما أخذت معها، ولسنا على استعداد لبذل المزيد.

ولكن قد تسأل وتقول: لماذا جئتم إلي إذن، لتحدثوني عن الوضع في العراق وما يمكن ان يقدمه السيد الحائري للشعب العراقي؟

والجواب: إننا كنا نأتيك في المرات السابقة ونستفتيك في مسائل الجهاد، ونعرف أن الساحة بحاجة الى كل جهد مخلص، مضافاً إلى أن بعض الاخوان في الداخل قد حملونا وصية اللقاء بكم فكان لقاءنا معكم أداءً للوصية التي نحملها. لا أنسى أبداً انني في بداية لقائي الأخير بكم أوضحت هدف الزيارة، وقلت أنها مبادرة شخصية، ورغبة من بعض الأخوة في العراق، ولا دخل للجهة المسؤولة التي نعمل معها بهذا الموضوع، فهم أكثر منا معرفة بالسيد الحائري، ولا أظنهم على استعداد لمعرفة المزيد، فكيف يا سماحة السيد واجهتمونا بتلك الجفوة، بل سوء المقابلة الذي فوجئنا به لا لشيء إلا لظنكم أننا مبعوثون من جهة معينة ((ذكرتموها لأحد الأخوة في

كلامكم معه بعد أيام من اللقاء)). فواعجباه من الذي تم ظنكم هذا كي يصبح حجة يهان بها المؤمنون، وهل يصح القصاص قبل الجريمة، فلماذا لم تسأل وتستوضح؟ وكيف فهمتم اننا دعاة لبعض المراجع الذين لا تروق لكم مرجعياتهم؟ لقد ذكرنا أمامكم اسمين لمرجعين قلنا ان لهما شعبية في العراق، وذلك بناءً على طلب سماحتكم في تفصيل ما اجملناه من الكلام عن وجود تيارات وأحزاب ومنظمات ومرجعيات ينبغي على المتصدي للعمل في العراق رعايتها واحتضانها وأبوتها وما دامت تعمل للإسلام، ولإعلام كلمة الدين والمذهب، يبدو أن نظرية التفسير بالعامل الواحد وجدت طريقها لذهن سماحتكم، فأصبحتم تفسرون بها كل مالا يرضيكم ولا أعرف لحد الآن ما الذي كان ينبغي أن نقوله كي ترضى؟ فإن رضاكم بدا لنا كأنه غاية لا تدرك.

لا أظن ان الذاكرة تخونني في استذكار ما جرى في لقائنا معكم ذلك المساء، وان خانتني الذاكرة فإنها لا تخون الأخوين اللذين كانا حاضرين معي، لما لاحظته عليهما من علامات الدهشة والتعجب من طريقتكم في التفاهم والحوار، حيث قال لي الأول: انني لم استطع أن اصلي خلف السيد في اليوم التالي إلا بصعوبة بالغة كلما تذكرت أسلوبه في التعامل معكم. وقال لي الثاني: ان السيد يتصرف مع الناس هكذا وهو في ايران فكيف إذا وفقنا الله لقيام دولة اسلامية في العراق وكان هو أحد رموزها لا سامح الله.

كل الذي قلته يا سماحة السيد في كلامي معك: ان الله تعالى رزقكم جاهاً ووجاهة عند الشعب العراقي الذي أخذ يردد اسمكم، ويأمل فيكم الخير، وباعتباري مطلع على الوضع هناك أحببت أن أبين لكم ما تحتاجه الساحة هناك، فقلت: ان أول ما تحتاجه الساحة الإسلامية في العراق هو روح الأبوة والاحتضان للجميع، حتى يشعر الجميع أن هذا هو القائد الحقيقي، وان غير سماحتكم ممن تصدى للعمل، أودت به وبمشاريعه حالة ضيق الصدر وعدم قبول الآخر، والقضية الإسلامية في العراق طال بها الأمد وأصبحت تحمل معها الكثير من مخلفات الزمن، والساحة تعمل فيها الكثير من التيارات، مراجع، وأحزاب، ومنظمات، وخطوط عمل مرتبطة بالخارج، وهنا قاطعني سماحتكم متسائلاً: ماذا تقصدون بذلك؟ أريد منكم تفصيلاً عن هذه الأسماء؟ فأجبت مفصلاً: بالنسبة الى المراجع هناك مراجع في النجف، كما أن مرجعية السيد الخامنئي (حفظه الله) لها امتداد ودعاة في العراق. وعندما أتيت على هذا المقطع من كلامي أحمر وجهك فجأة وانتفخت أوداجك ونهرتني سائلاً مستنكراً: هل تريد أن تقول انني ضد مرجعية السيد الخامنئي في العراق!؟

ياللهول.. فمنذ أن سمعت تعليقك الغريب هذا وأنا أنقب في كل مداليل المطابقية والالتزامية للكلام، وأبحث في حجية الظهور ومناسبات الحكم والموضوع، واستعرض قواعد ((الحسجة)) في كلام عشائر الفرات الأوسط، عسى أن أعثر على ما يفسر كيف فهم سماحتكم هذا من ذاك ولم أوفق حتى الآن.

ولما وجدت نفسي اصبحت في ورطة حقيقية رأيت أن اتجاوز هذه العقبة في كلامي معكم،

فطويت دونها كشحاً، وانتقلت لأذكر لكم اسم مرجع آخر مطروح في العراق، وما أن أتيت على ذكر اسمه حتى انفعلتم، بل ثارت ثورتكم لتحملوني موقفكم من هذا المرجع، فسبحان الله ما دخلي أنا المسكين الجالس بين يدي سماحتكم في تحمل شدة وحدة موقفكم هذا، فكل ما أردت قوله هو توضيح واستعراض الأسماء المطروحة بناءً على طلبكم، لكنك يا سماحة السيد فاجئتنا بقولك العُجاب: إذا كان مرادكم الكلام في هذا الموضوع فتفضلوا واخرجوا من هذا الباب، وأشرت اليه بيدك!!

فواعجباه ..وادهشتاه.. وامصيبتاه على طريقتكم الصعبة المستصعبة في التفاهم والتي لا يتحملها إلا فاقد للكرامة أو بليد الإحساس.

النتيجة اننا لم نشأ أن نقوم ونخرج من الباب ـ كما طلبت ـ وذلك لأننا أردنا أن نوضح لك ما فهمته اشتباهاً ولكن المفاجأة حصلت، ويالها من مفاجأة، لقد قمتم أنتم وخرجتم من الباب وتركتمونا جالسين في غرفة داركم، من دون سلام ولا عبارة اعتذار، فبقينا نحن الثلاثة ينظر بعضنا في وجه بعض، ونضرب أخماساً في اسداد، علّنا نجد تفسيراً لما حصل، فلعلها فتوى، أو لعله حكم، أو لعلها فلتة وقى الله المسلمين شرها، فسبحان الله وتعالى عما يصفون، والحمد لله رب العالمين.

سماحة السيد الجليل:ان عهدي بكم خبيراً باستظهار عبارات ((صاحب الكفاية)) ومبرزاً في توجيه دقائق عبارات ((المحقق العراقي)) فكيف عجزتم هذه المرة عن استظهار كلام هذا العبد المسكين الواضح السهل البسيط، أو لماذا لم تقبلوا منه توضيح ما لم تفهموه على الأقل، وتحمدوا الله أن المصنف حي، وانه جالس أمامكم فلماذا حملتموه هذه الردود القاسية والإهانة البالغة، لا لشيء سوى قصور في الاستظهار.. سامحكم الله.

ومما هون المصيبة علينا هو عشرات، بل مئات، القصص والروايات التي سمعناها ممن عايشوكم وعملوا معكم تؤكد كلها خللاً في طريقة تعاملكم مع الناس، والمصيبة إذا عمت هانت. كما يقولون ـ ان لكم يا سماحة السيد طريقة غريبة وعجيبة في الكلام والتفاهم مع الآخرين، فإلى حين انتهاء محادثكم من التلفظ بآخر حرف من آخر كلمة، في آخر جملة مفيدة من كلامه معكم، يبقى حائراً وغير مطمئن فيما سيناله منكم!! فيالله.. ويالعلوم الفصاحة والبيان لا أظنها عجزت منذ وضعت كما عجزت معي في محضر سماحتكم.

لقد بقيت أياماً أفكر وأنا مذهول ومحبط كيف تكون هذه طريقة عالم مجتهد كبير في التفاهم والكلام مع الناس، بل في مراسيم الضيافة ـ على الأقل ـ؟

لا زالت عراقياً ـ والحمد لله ـ ولا أذكر أن هذه طريقة أي من شرائح شعبنا وطبقاته الاجتماعية في الضيافة وإكرام الضيف والكلام معه.

لعلي يا سماحة السيد أكون أخلص من تعرض للإهانة في حضرة سماحتكم، عندما أبادر الى كتابة هذه الرسالة التي أردتها أن تبقى وثيقة للتاريخ، علها تكون منبهاً ورادعاً عن ارتكاب

المزيد من الأخطاء.

سيدنا الجليل: كنت الى وقت قريب أحدث نفسي وأسألها عما حدا بحزب الدعوة الإسلامية، كيف فرط بهذا العلم والعالم الجليل والتلميذ الفذ لمؤسسهم ومفكرهم وقائدهم الروحي الشهيد السيد محمد باقر الصدر؟

ولم أصل الى الجواب المناسب على هذا السؤال حتى اكتويت بالنار التي كوتهم، وذقت المرارة التي ذاقوا، وجربت طريقتكم في التعامل فكانت فضة غليظة ـ كما بدت لي ـ فكيف إذا كانت مدعومة بمركز قيادي مرموق، وولاية شرعية لا يقوى على مقاومتها معترض، لقد كان الله بعون من اوجعتموه افتاء وحكما، فإن ولايتكم على هذه الطريقة لا يقدر على حملها حتى عبيد القرون الوسطى.

سماحة السيد الحائري: ان علوم الفقه والأصول شيء والعمل الاجتماعي شيء آخر، والتصدي «للمرجعية وقيادة المجتمع» يحتاج الأمرين معا، بل ان حاجتهما للياقات الاجتماعية والإدارة الناجحة هي أشد من حاجتهما للفقه والأصول ومعانيهما الحرفية، والدليل على ذلك ـ وانت أهل الدليل ـ أن العلماء كثيرون والقادة منهم قليلون. لقد كنت اعرف ان في كتابة هذه الرسالة بعض الشر، ولكنني كنت أعرف أيضا أن في عدم كتابتها شر أكبر، والعاقل هو من يعرف أهون الشرين، وأن بعض الشر أهون كما يقولون. لقد أصبح من الضروري جدا ان ترفع الى سماحتكم المزيد من هذه الرسائل كلما دعت الحاجة لذلك، فإنه أدعى للنصح وأقوم للمسيرة، ولا يغرنكم بالله المجاملون. عذرا سماحة السيد ان كانت هذه الرسالة ستترك جرحا في مشاعركم فإن الجرح الذي تركتموه في مشاعرنا أعمق، وحرمة المؤمن أعظم عند الله من الكعبة، والشاعر يقول:

ترجو الوليد وقد أعياك والده فما رجاؤك بعد الوالد الولدا

ويقول الشاعر أيضا:

وقد يرجى لجرح السيف برء ولا برء لما جرح اللسان

ان المفاجأة التي تركتها لكم في نهاية هذه الرسالة هي التعبير عن مشاعر الحب والود والحرص على دينكم ودنياكم، واسداء النصيحة، واهداء العيوب التي لا يعصم منها إلا من عصمه الله، لعل عودكم يلين بذلك فتتكثف أغصانه، فنكون غصنا من هذا الغصون، أو نحظى بظلك الوارف على أقل تقدير.

ارجو أن يتسع صدر سماحتكم لتحمل خطابي وقسوة عتابي.. وإلى مولاي وربي أرفع نياتي انه عليم بذات الصدور.

قم / في ١٣ شعبان ١٤٢٠ هـ

محمد مهدي الساعدي

موفد بعض مجاهدي الداخل لسماحة آية الله السيد الحائري

ملحق رقم (١٠)

صورة تقرير بعنوان ((قصة المرجعية من العمق)) حول ملابسات ترشيح مرجعية السيستاني، وما سبقها بشأن مرجعية الروحاني:

ملحق رقم (١١)

صورة رسالة موجهة إلينا من آية الله احمد الحسني البغدادي حول كتابنا ((محمد باقر الصدر.. بين دكتاتوريتين)) تركز على الوضع المتردي للمؤسسة الدينية ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب الإعلامي لسماحة آية الله
السيد أحمد الحسني البغدادي

التاريخ: ٨ / ٢ / ١٤٢٢هـ
الرقم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ الفاضل الباحث العراقي عادل رؤوف دام عزه

سلاماً إسلامياً خالصاً .. ودعوات لاستئناف الحياة الحرة الكريمة لشعبنا المظلوم .. بعد أن تلاقفته المنافي ، وابتلعته أمواج البحار ، ومزقت جسده الغاشم الحدود.

وبعد .. قرأت كتابكم القيم : «محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين» في أوقات التعطيل لمست فيه من الشراقة في الصياغة والتعبير ، وفي التحليل والتوثيق .. ولمست فيه من ثورة تشعرك فيها الطمأنينة والزمن والاستقرار تشعر أن ناموس الخطر قد انتهى من حساباتنا ، فسوف تجد حينئذ الأبواب مفتوحة على مصراعيها للتعبير عن هذه الموهبة الفارعة متحدية جسورة لا تمنعها حملات التشهير والتأثير التي تشن من هنا وهناك ، حرسك الله ورعاك في مواصلة مسارك المعرفي عن مجتمعنا ، وتحريره راسالتك عن عراقنا في اطار النقد والنقد الذاتي ، والموقف الثوري ضد الظلم والظالمين ، وضد الخيانة والخائنين ، وضد التدلس والمدلسين .. فان معنى تصديك لهذا أو ذاك ، أو لهذه الشريحة أو تلك .. يجعلك لا تخاف شيئاً ، ولا تخشى أحداً وتمارس جهادك الدؤوب على كل الجبهات أمراً بالمعروف ، ونهياً عن المنكر ، وجهاداً بالكلمة الهادفة . هذا هو دورك المرسوم في المؤسسة الدينية ، بل هذا هو وجودك في المجتمع العراقي .

إن تقييمك لرائد المدرسة التجديدية ، وطرحك لأيديولوجيته الإسلامية الحضارية التي أثرى بها المكتبة العربية .. يعد كتابك نقلة نوعية في هذا الزمن المعولم المتوحش الضائع بمعناه الواسع الشامل .. فهذا هو المسار الثوري الذي يصل بنا الى الغاية التي نحن نبتغيها قبل فوات الأوان .. وهذا هو الحل الوحيد لتحرير الفكر والعقيدة ، وتحرير المثقف والفقيه ، من الظلم والظلام ، من التأخر والانحطاط ، من الرجعية والجهل ، من الانكماش والانطواء ، من سوء الادراك ، من سوء الفهم ، من

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتب الإعلامي لسماحة آية الله
السيد أحمد الحسني البغدادي

التاريخ:
الرقم:

سواء التطبيق لتصنع الغد الزاهر المرجو، ثم لتكون لنا آيديولوجيا في مجال عملية صيرورة الزمن.

إن تقييمك لمؤسس خط رسالي جهادي تعبوي أصيل كان يتألق ويدوي صداه بسرعة خاطفة عبر محاضراته ومؤلفاته، وينفخ في نفوس شعبه آيات المجد والخلود مهما كانت حملات التحريض التي شنت عليه!!.. يعد كتابك صرخة مدوية على دكتاتورية المؤسسة الدينية التي تنتسب الى الشريعة الإسلامية ظلماً وعدواناً، وتدرس فقه الشريعة وقلبها عنه بعيد، ولا تأخذه عقيدة رسالية حركية، ولا تخشى الله ولا ترهبه، وانما تدرسه لتتناول وتحتال بإسم العناوين الثانوية، والحيل الشرعية، وتوجهه كيف تشاء في تلبية الرغبات والاطماع حيثما انكشف لها أن هناك مصلحة ذاتية تنجز، وأن هناك شيئاً من هذه أشياء هذه الدنيا يكسب.

من هنا يا أخي نريد أن تكشف لنا الشيء الكثير عن هؤلاء الرموز الحوزوية المتسترين والمحترفين بإسم الدين، الذين تحولت حياتهم المعيقة الضيقة الى قصور شامخة، وحياة مترفة في دول الخليج وأوروبا وأميركا الاستكبارية وتحاسبهم من أين لكم هذا من خلال كتاباتك الموسعة.

إن تقييمك لهذا المفكر الاستثنائي ليس على مستوى رجال عصره وحسب، ولكن على مدى زمن ليس بقصير تبنى آليات الوحدة في إطار التوحيد والرسالة، وتبنى آليات التغيير في اطار المرجعية والحركية، بعيداً عن أنماط الانهزامية والمذهبية.. يعد كتابك اكتشافاً جديداً في الرؤية والتشخيص، وفي بلورة المسار والنظرية، والله يحفظك ويرعاك بدعاء.

دمشق، ٨ صفر ١٤٢٢ هـ

نص رسالة موجهة الى السيد الخوئي وجوابه عليها حول التشكيك بمرجعية آية الله محمد الشيرازي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الإمام الخوئي دامت ظلاله الوارفة

بعد الدعاء لسماحتكم بالتسديد والتأييد برعاية مولانا صاحب الزمان ارواحنا له الفداء..

مولاي يا زعيم الحوزة: لقد وقعت في أيدينا فتوى موقعة بختم سماحتكم وسماحة الإمام الراحل السيد الشاهرودي والإمام الراحل المرتضى من آل ياسين وحجة الإسلام يوسف الحائري قدس الله ارواحهم تنص على عدم اجتهاد السيد محمد نجل العلامة السيد مهدي الشيرازي الموجود حالياً في قم المقدسة: ونظراً لقيام الضجة حول هذا الرجل والدعوة له بالتقليد وجمع الحقوق الشرعية ونظراً لقيام وقول المروجين والدعاة له بالتقليد وعلى رأسهم حسن بن موسى الصفار: بأن الفتوى قديمة وربما تغير رأي سماحتكم وهل يجوز تقليد الرجل أي السيد محمد الشيرازي: وما رأي سماحتكم أيضاً في هذا الاحتجاج والمتجند أعني حسن موسى الصفار وهل هو ثقة عندكم وهل درس تحت رعايتكم أو في الحوزة العلمية بالنجف كما يدعي وهل يجوز الائتمام به وهل أن هذه الدعوة التي يقوم بنشرها لها نصيب من الواقع أو أساس من الصحة بأن الرجل السيد محمد الشيرازي يرجح علم سماحتكم بحاله قديماً وهو الآن من المجتهدين المراجع. افتونا مأجورين: فقد وقع الناس يا مولانا في غموض من أمر دينهم! واعتراهم الارتباك والالتباس لما هم مسؤولون عنه يوم القيامة دام ظلكم.

ابنكم الروحي/ احمد علي عباس آل مدن

القطيف أم الحمام / ١٨ شوال ١٣٩٩ هـ

بسمه تعالى

ما أشرتم اليه من الإجابة الموقعة منا ومن العلماء المذكورين قدس سرهم صحيحة وواقعة ولا تزال قائمة وهو منذ صدور هذه الإجابة حتى الآن لم يكن في دراسة حتى يمكن أن يحصل هذا الاحتمال المزعوم على أنه مع التنزل لو قدر له ان يكون مجتهداً فليس كل مجتهد يصح الرجوع اليه في التقليد حيث تشترط الأعلمية والعدالة والأهلية لا يرجع في عدم اشتراطها الى غير الأعلم واما حسن الصفار فسبق ان أجبنا على سؤال ورد لنا من مسقط وتكرر الجواب لبعض القطيفيين بأن امره لمريب ولا يوثق به ولا بتصرفاته وما ذكرتموه يؤكد انعدام الثقة منه والله الموفق والهادي لسواء السبيل.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ٢٥ شوال المكرم ١٣٩٩/ الخوئي

نص رسالة موجهة الى السيد الخوئي وجوابه عليها حول التشكيك بمرجعية آية الله محمد الشيرازي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى الإمام الخوئي دامت ظلاله الوارفة

بعد الدعاء لسماحتكم بالتسديد والتأييد برعاية مولانا صاحب الزمان ارواحنا له الفداء..

مولاي يا زعيم الحوزة: لقد وقعت في أيدينا فتوى موقعة بختم سماحتكم وسماحة الإمام الراحل السيد الشاهرودي والإمام الراحل المرتضى من آل ياسين وحجة الإسلام يوسف الحائري قدس الله ارواحهم تنص على عدم اجتهاد السيد محمد نجل العلامة السيد مهدي الشيرازي الموجود حالياً في قم المقدسة: ونظراً لقيام الضجة حول هذا الرجل والدعوة له بالتقليد وجمع الحقوق الشرعية ونظراً لقيام وقول المروجين والدعاة له بالتقليد وعلى رأسهم حسن بن موسى الصفار: بأن الفتوى قديمة وربما تغير رأي سماحتكم وهل يجوز تقليد الرجل أي السيد محمد الشيرازي: وما رأي سماحتكم أيضاً في هذا الاحتجاج والمتجند أعني حسن موسى الصفار وهل هو ثقة عندكم وهل درس تحت رعايتكم أو في الحوزة العلمية بالنجف كما يدعي وهل يجوز الائتمام به وهل أن هذه الدعوة التي يقوم بنشرها لها نصيب من الواقع أو أساس من الصحة بأن الرجل السيد محمد الشيرازي يرجح علم سماحتكم بحاله قديماً وهو الآن من المجتهدين المراجع. افتونا مأجورين: فقد وقع الناس يا مولانا في غموض من أمر دينهم! واعتراهم الارتباك والالتباس لما هم مسؤولون عنه يوم القيامة دام ظلكم.

ابنكم الروحي/ احمد علي عباس آل مدن

القطيف أم الحمام / ١٨ شوال ١٣٩٩ هـ

بسمه تعالى

ما أشرتم اليه من الإجابة الموقعة منا ومن العلماء المذكورين قدس سرهم صحيحة وواقعة ولا تزال قائمة وهو منذ صدور هذه الإجابة حتى الآن لم يكن في دراسة حتى يمكن أن يحصل هذا الاحتمال المزعوم على أنه مع التنزل لو قدر له ان يكون مجتهداً فليس كل مجتهد يصح الرجوع اليه في التقليد حيث تشترط الأعلمية والعدالة والأهلية لا يرجع في عدم اشتراطها الى غير الأعلم واما حسن الصفار فسبق ان أجبنا على سؤال ورد لنا من مسقط وتكرر الجواب لبعض القطيفيين بأن امره لمريب ولا يوثق به ولا بتصرفاته وما ذكرتموه يؤكد انعدام الثقة منه والله الموفق والهادي لسواء السبيل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ٢٥ شوال المكرم ١٣٩٩/ الخوئي

جزء من نص رسالة موجهة الى السيد الخوئي حول مرجعية آية الله محمد الشيرازي ينفي فيها اصداره لفتوى سابقة بعدم اجتهاده:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الأعلى آية الله العظمى السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي حفظه الله وأطال عمره الشريف.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرفع لسماحتكم الأسئلة التالية التي نأمل بعد إطلاعكم عليها الإجابة الوافية حيث أننا نرجع لسماحتكم في التقليد.

السؤال الأول: لقد سبق أن أصدرتم فتوى بعدم اجتهاد السيد محمد بن السيد مهدي الحسيني الشيرازي تلك الفتوى التي أثارات جدلا كان وما يزال سببا لكثير من المشاكل التي ما فتئت تعصف بالبنية الاجتماعية والثقافية على مستوى الطائفة، حتى فرقت بين المرء وزوجه وبين الأخ وأخيه والأب وبنيه، وقسمت المجتمع الى كتل متفتتة تضرب بعضها بعضا، فهل ما يزال رأي سماحتكم على ما كان عليه سابقا؟ وما هو المدرك الذي على أساسه افتيتم بذلك؟ علما يا صاحب السماحة أن هناك عددا لا بأس به من مراجع الأمة الإسلامية ومجتهديها من يرى مرجعية السيد محمد الحسني الشيرازي فضلا عن اجتهاده، أمثال آية الله العظمى السيد مهدي الحسيني الشيرازي وشيخ المجتهدين آغا بزرك الطهراني، وآية الله العظمى السيد محمد كاظم شريعة مداري (قدس الله أسرارهم) وكذلك آيات الله العظام كل من السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي والسيد محمد رضا الكلبايكاني والسيد محمد صادق الروحاني والسيد ابراهيم الموسوي الزنجاني ((أدام الله بقاءهم وإياكم أجمعين)).

كما كان موضوع ثقة آيات الله العظام أمثال السيد محسن الطباطبائي الحكيم والسيد عبد الهادي الحسيني الشيرازي (قدس الله سرهما) في إدارة الحوزة العلمية في كربلاء وتصريف أمورها..

الجواب:

بسمه تعالى

ما ذكر في صدر السؤال من قول ((سبق أن أصدرتم فتوى بعدم اجتهاده)) غير صحيح بل خطأ إذ تسب إلينا عن جهل، أو فرية وبهتان إن كان عن علم وعمد، فإنا رغم تكرار السؤال منا عنه لم نجب عليه إلا بعدم اطلاعنا من ذلك عنه حيث لم نعهد حضوره في مجتمع بحوثنا العلمية التي كنا نلقيها ولم يعاهدنا في مناسبات كهذه حتى يتبين منه ذلك، فغاية ما كنا نجيب السائلين فيه

عدم الشهادة منا له بشيء لا الشهادة بالعدم، فما نسب إلينا كذب وزور.

السؤال الثاني: هل يجب على مقلدي سماحتكم تقليدكم في نطاق المسألة السابقة؟

الجواب: كما ذكرنا أعلاه لم يكن منا فتوى في ذلك حتى يتوقع تقليدنا في نطاق المسألة السابقة.

السؤال الثالث: استناداً على قولكم بشأن اجتهاد السيد محمد الحسيني الشيرازي فما حكم من قلده وعمل بفتاويه مدة من الزمن.

وما هو الحكم في التعامل مع الذين ما زالوا يقلدونه، وهل أعمالهم صحيحة مبرئة للذمة أم غير ذلك؟

الجواب: حسب ما أشرنا من مقال حول هذا السؤال في الماضي والحال فكل من له علاقة في ذلك المجال فليعمل بوظيفته التي يراها حسب ما ثبت له من أصول هذه المسألة.

السؤال الرابع: إذا تزوجت امرأة تقلدكم من رجل يقلد السيد محمد الشيرازي أو العكس، فهل يجب طلاق المرأة من الرجل كما يدعي بعض وكلائكم في المنطقة؟

الجواب: لا ربط لهذه النتيجة بتلك المقدمة من الوجهة الفقهية حسب ما يبدو على أقل تقدير، والله العالم.

الخاتم المبارك

السؤال الخامس: استناداً على قولكم في السيد الشيرازي هل يجوز لمقلدي سماحتكم أن يصلوا جماعة خلف الطلبة الذين يقلدون السيد الشيرازي، حيث انا سمعنا من وكلائكم في المنطقة أن الصلاة خلف مقلدي السيد الشيرازي لا تجوز. مع أننا نجد أن هؤلاء تتوفر فيهم شروط إمام الجماعة من العدالة وغيرها سوى أنهم يقلدون السيد الشيرازي؟

الجواب: وهذه كسابقتها غير مرتبطة بالمقال على أية حال، فصحة الاقتداء تابعة لشروطها التي ليس لمورد السؤال دخلاً فيها.

ملحق رقم (١٤)

صورة جزء من التعليق الذي أورده العسكري حول شريعتي استنسخناها من كتابه ((التشيع العلوي.. والتشيع الصفوي)):
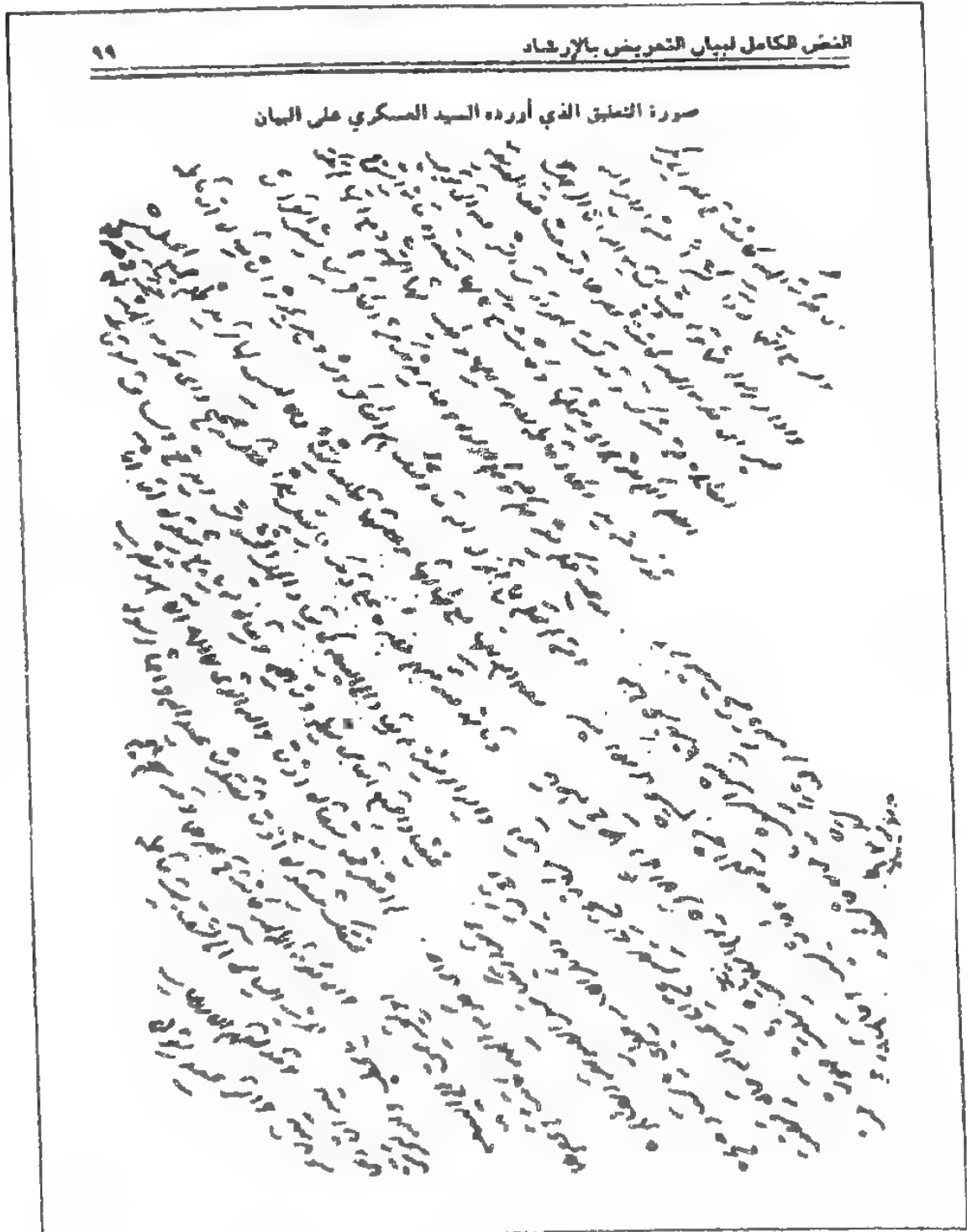
نص حوار مع محتشمي نشرته صحيفة ((عصر ما)) الإيرانية في العدد (٢٠٥) حول القوى التي وقفت مع الإمام الخميني والقوى التي ناهضته:

حوار مع محتشمي

س: ما هي التيارات الحوزوية المعارضة أو الغريبة عن نظرات الإمام الخميني؟

واحدة من هذه التيارات، تيار داخل وخارج الحوزة العلمية باسم ((جمعية الحجتية)) والتي تبين فيما بعد أنها كانت مرتبطة مع النظام، وان نظام الشاه كان يستغل هذا التيار، وتيار البهائية من جهة أخرى، لإيجاد الفرقة والاختلاف بين صفوف الناس.

أحد شرائط الانتساب الى هذه الجمعية، الا يتدخل العضو بأي شكل من الأشكال في الأدوار السياسية ، وفي أحداث حركة الإمام الخميني، وأي مشاركة أو حضور في الكفاح يوجب اخراج هذا العضو وفصله من جمعية[1] الحجتية، وكان هؤلاء خلال فترة الكفاح يقومون بدور تخريبي واضح، وحتى بعد الخامس عشر من خرداد ((يوم نهضة الإمام ضد الشاه)) كان كلام السيد الحلبي ((رئيس الجمعية)): كيف سيتمكن الخميني من الإجابة عن هذه الدماء المراقة. في سنة ٥٧ (هـ ش) حين أعلن الإمام عن صرخة إقامة احتفالات رجب وشعبان ((حزناً على ضحايا الشعب الإيراني)) قامت الجمعية بكل قواها بإحياء هذه الاحتفالات انسجاماً مع نظام الشاه، ومعارضة للإمام.

التيار الآخر المتواجد آنذاك. مجموعة من المعممين المتحجرين والذين كانوا يطلقون على أنفسهم كلمة ((الولائيين))، والذين كانت لهم اجتماعات في طهران، وكانوا تحت شعار الكفر ملة واحدة يعارضون حركة الإمام (رض) وكانت دعواهم تتحدث عن وجوب محاربة الكفار كافة، لماذا تحارب أمريكا الصهيونية والنظام الصهيوني فقط، هذه التيارات كانت تنبع من داخل الحوزة ومن خلال المتظاهرين بالقداسة وتمارس دورها في معارضة حركة الإمام. مجموعة أخرى لم تكن ذات ارتباطات مشبوهة، ولكنها كانت تركز ((وجود وعدم وجود الحوزة)) كانوا يقولون، إذا كانت الحوزة قائمة، فإن الإسلام بخير وإذا تلقت الحوزات أية ضربة، فإن الإسلام سيكون في خطر، لذلك كانوا من البداية يدافعون عن الإسلام مع حركة الثورة. ولكن عندما قام الشاه بتحطيم الحوزة العلمية في قم، انفصلوا عن حركة الإمام واعترضوا وقالوا ان الإمام سيكون سبب انهيار الحوزات العلمية. بينما كان الإمام يعتقد ان الحوزات العلمية ستكون مفيدة في حالة حفظ الإسلام النقي والأصيل وحين يكو ن الشاه في صراع مع الإسلام، وان الدين في مواجهة

---

(١) ما أشبه هذا بمكاتب المراجع المتخومين بالمال والمخططات المشبوهة، فالتدخل بالسياسة عندهم حرام إذا مسّ الطغاة اشباه صدام، أم سب العلماء والمجاهدين فهو جائز وحلال/ المترجم.

خطر الزوال فما هي فائدة الحوزات بقيت أو ذهبت. من الأساس الأفراد وكل التيارات وحتى الحوزات يجب ان تكون فداء للإسلام الأصيل والواقعي وان يقدم الجميع التضحيات من اجل ذلك الدين.

في النجف الأشرف وطوال ١٣ عاماً من وجود الإمام فيها كل التيارات والبيوت التي كانت مرتبطة بسفارة الشاه في بغداد وحتى البيوت والمجموعات والأحزاب غير المرتبطين بتلك السفارة، كانوا يعارضون نهضة الإمام الخميني الإسلامية منها:

١ ـ التيار الذي يعلن عن معارضته، تيار السيد محمد الروحاني وهو أحد تلامذة آية الله الخوئي، حيث كان بيت الروحاني مركز المعارضة لنهضة الإمام وبيت الإشاعات المسمومة ضده. تلاميذ ومؤيدو الروحاني من المعارضين الأشداء والحاقدين البارزين ضد نهضة الإمام ونهضته في النجف الأشرف.

٢ ـ التيار الثاني الذي كان يعارض حركة الإمام ويعرقل مسيرته بشكل غير مباشر حزب الدعوة حيث اعطيت في مذكراتي «الجزء الثاني» «مذكرات» بعض التوضيحات حوله. كان حزب الدعوة يعتبر حياة ووجود الإمام في النجف الأشرف مناقضاً لأهدافه الاستراتيجية وسياساته الخاصة. لماذا؟ لأن الإمام كان يعتقد بوجوب الكفاح ضد أي شكل من اشكال الاستعمار شاملاً اميركا وروسيا والأنظمة والسلطات المرتبطة بهما. أما حزب الدعوة فإنه لم يكن يعتقد بهكذا كفاح، وكان يعتقد أن امريكا لها يد بيننا، ولكن الشيوعيين هم الذين يحاربون ديننا ويعارضون مبادئنا، وبناء على ذلك لا يصح ان ندخل في صراع مع الأميركان، وانما يجب حصر كفاحنا مع الأنظمة الشيوعية والدول التابعة لها. وكان هذا الحزب يحظى بنوع من الحماية من قبل الغرب وأميركا. وعلى هذا الأساس كانوا يعارضون ذلك الإمام الذي يجاهد ضد السياسة الغربية الاستعمارية وأميركا في المنطقة.

«حزب التحرير الإسلامي» و«الأخوان المسلمين» كانت لهم نفس هذه السياسة، وكل الحركات التي كانت حاضرة في الساحة باسم الإسلام وباسم الآخر كانت تسير على نفس المنوال[٢].

بعد ان بدا الإمام بالقاء دروسه عن الحكومة الإسلامية في النجف الشرف، قمنا بطبع هذه المذكرات وترجمتها من الفارسية الى العربية. وقد طلبنا من أحد قادة حزب الدعوة «لا أحب ذكر اسمه الآن» ان يقوم بترجمة متون البحوث والدروس، فأخذ الدرس الأول وابقاه عنده لليلة، وجاء في اليوم الثاني ليقول لنا انه لن يقوم بترجمة هذه الدروس، ولم يتحمل عناء ذلك العمل. ولهذا قمنا بالاتصال بأحد طلاب سماحة الإمام «آية الله معرفت» وهو الآن من العلماء الكبار ومجتهدي الحوزة العلمية في قم، وطلبنا منه أن يقوم بهذا الدور، وقد قام بترجمتها بكل محبة

---

(٢) يدل على قصر نظر محتشمي في فهمه لحركات الأحزاب الإسلامية في المنطقة ودفاعه فقط عن الحركة التي ينتمي اليها/ المترجم.

واخلاص. وبعد الترجمة قمنا بطباعتها، جاءنا جماعة من كوادر حزب الدعوة في النجف الأشرف وادعوا ان بعض أعضاء الحزب متواجدون في مدن العراق المختلفة ومن جامعات البصرة والسماوة والناصرية وبغداد[٣]، ونحن نقدر على توزيعها بين الشباب بواسطة هؤلاء الأعضاء من جانبنا اطمئنينا على صحة هذا الادعاء، ووضعنا تحت تصرفهم مجموعة من نسخ الكتاب تبلغ ٣ـ٤ آلاف نسخة، ولكنا أحسسنا بعد مدة انها لم تنشر. اصدقاؤنا الذين كانوا في بغداد اخبرونا انه لم تصل حتى نسخة واحدة من الكتاب الى بغداد وجامعتها.

شككنا في الأمر، وبعد التحقيق انتبهنا الى ان هذه المجموعة من الكتب القيت في شط الفرات بعد ان حملت من المطبعة، وكذلك القيت في بعض الآبار العميقة في النجف والمعروف باسم «الآبار العباسية».

٣ ـ حتى الأيام الأخيرة التي قضاها الإمام في النجف، لم يكن لبيوت النجف والعلماء والشخصيات في الحوزة العلمية أي دور لتأييد الإمام بل كانوا يسعون لمحاصرة الإمام من خلال إثارة الشبهات والدعايات المسمومة. من جملة الاشاعات المسمومة التي كانوا يثونها قولهم ان دروس الخميني تحمل أفكار شيوعية تضعها السفارة السوفيتية تحت تصرف الإمام، والإمام يقدمها بصبغة أسلامية خلال دروسه في مسجد الشيخ الأنصاري. وكانت هذه الحالة مستمرة الى الفترة الأخيرة.

وعلى هذا الأساس، كانت التيارات المتخلفة والمتظاهرة بالقداسة في النجف وقم، تقف في وجه الإمام، على الرغم من ان الإمام قد دافع عن بعض هؤلاء مقابل الحكومات الظالمة، مثلاً في الخمسينيات شمس قمري «السبعينيات»، قام النظام البعثي في العراق بإعدام أربعة من الكوادر المهمة، فكان الشخص الوحيد الذي دافع عنهم في النجف هو الإمام الخميني، أبرق الإمام رسالة شديدة الى البكر، وبعد اعدامهم، قام بترك درسه وصلاة الجماعة كنوع من الاعتراض على ذلك العمل مظهراً معارضته لنظام الحكم في العراق. الإمام هوا لذي كان يدافع عن الحوزة العلمية وطلابها في النجف الأشرف مقابل البعثيين ويحميهم منها، وفي مرة أو مرتين صمم الإمام على ترك أرض العراق بعنوان الاحتجاج على النظام. ومع كل هذه الحركات التي قام بها الإمام، فان التيارات المتخلفة والمرتبطة أحياناً بسفارة الشاه، كانت تتميز بشدة الخصومة والحقد على الإمام، وذلك لأنهم أما بسبب العمالة أو الحماقة، كانوا يظنون ان الواجب عليهم أن يدافعوا عن امريكا والشاه، والإمام كان الواجهة الأصلب في الكفاح ضد الشاه وأميركا ولم يكن قابلاً للمساومة معها بأي شكل من الأشكال.

طبعاً بعد الثورة، كانت جمعية الحجتية كذلك حزب الدعوة كانوا نشطين داخل ايران وخارجها ولم يكن للإمام نظرة ايجابية اتجاه هؤلاء. جمعية الحجتية حين وجدت ان الأجواء غير مناسبة لتحركها العلني، كانت تحس كذلك انها غير مقبولة جماهيرياً، فقامت بإيقاف نشاطاتها

---

(٣) في ذلك الوقت لم تكن هناك جامعات في السماوة والناصرية/المترجم.

العلمية بينما حزب الدعوة لم يكن يملك هذه التوجهات واستمر في نشاطاته ولكن حزب الدعوة لم يرتبط بالإمام بشكل مباشر، وكان قادة حزب الدعوة يرفضونه، طوال حياة الإمام يرفضون اللقاء المباشر معه. وخلال حياة الإمام لم ألاحظ ولو لمرة واحدة مثلاً أن السيد مرتضى العسكري وهو من القادة المؤثرين في الدعوة قد جاء للقاء الإمام، أو أعلن تأييده للثورة. ومع أن الشهيد آية الله الصدر قد أمر كل كوادر وأعضاء حزب الدعوة من مقره في النجف الأشرف قائلاً لهم «ذوبوا في الإمام الخميني كما ذاب هو في الإسلام» وهذا الأمر قد وصل إلى كل مراتب التنظيم الحزبي. إلا أن الحزب من الناحية العملية لم يكن كذلك. وأنا أذكر أنني عندما كنت في صحبة قدس لأحد قياديي الدعوة: ما هو رأيكم حول الإمام الذي هو الولي الفقيه؟ أجابني [illegible] إننا لا نعتقد بولاية الفقيه. عدم اللقاء لم يكن من طرف العسكري و[illegible] من طرف الإمام [illegible] وكان العسكري لا يتجرأ على مثل هذا الطلب ولكن عندنا في الحزب من يقبل ولاية الفقيه [illegible] في ذلك الوقت كان الولي الفقيه للدعوة هو السيد كاظم الحائري والذي الآن في قم وهو الآن معزول عن حزب الدعوة

«صحيفة عصر ما/العدد ٢٠٥/ السبت ٢٧ اسفند ١٣٧٩هـ ش/ السنة الرابعة»
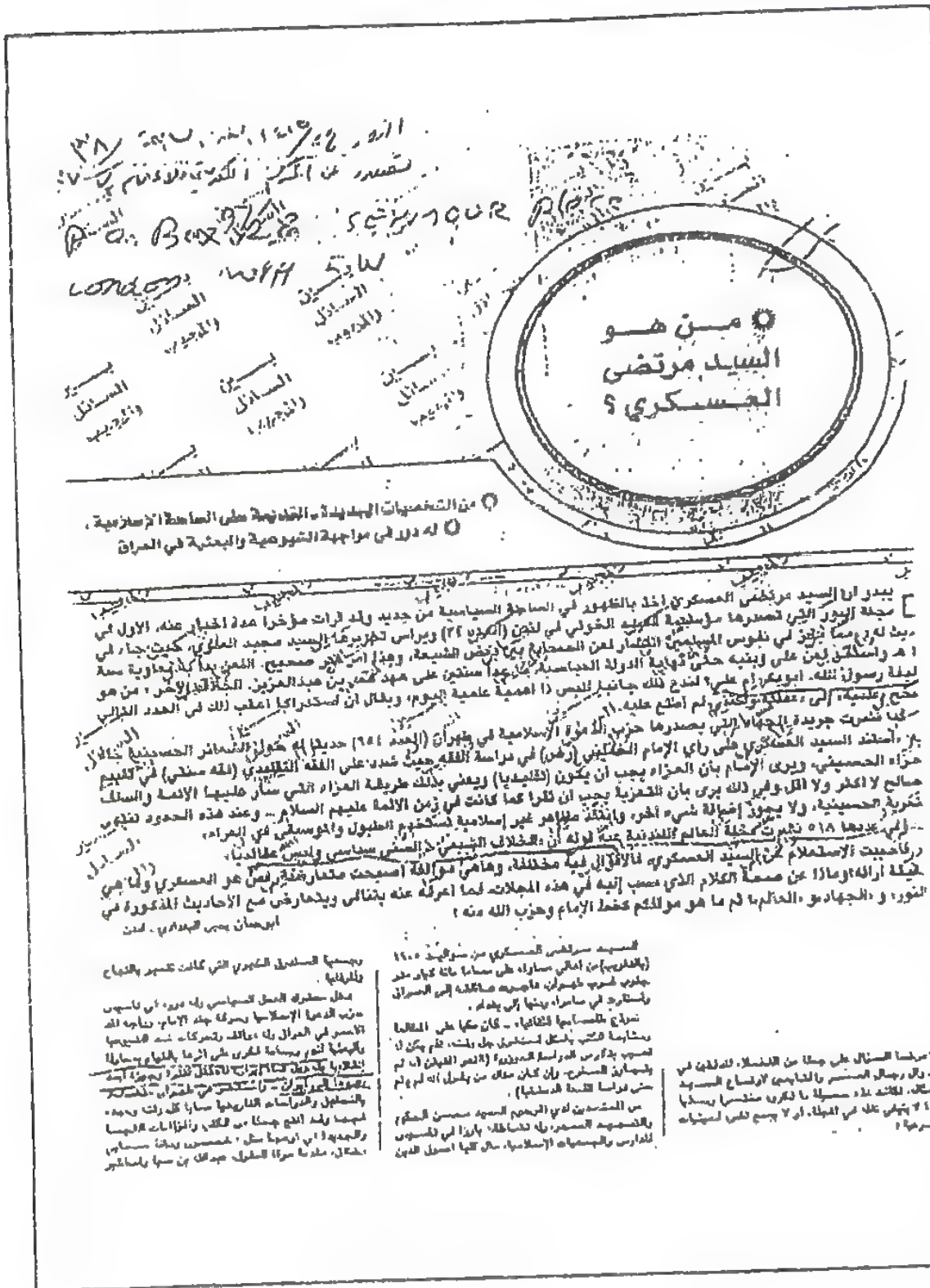
نص مقال بعنوان ((من هو مرتضى العسكري؟)) نشرته مجلة ((النصر)) في العدد (٣٨):

من هو مرتضى العسكري؟

يبدو أن السيد مرتضى العسكري أخذ بالظهور في الساحة السياسية من جديد وقد قرأت مؤخرا عدة أخبار عنه، الأول في مجلة النور التي تصدرها مؤسسة السيد الخوئي في لندن (العدد ٣٤) ويرأس تحريرها السيد مجيد العلوي حيث جاء في حديث له: مما يحز في نفوس المسلمين انتشار لعن الصحابة بين بعض الشيعة، وهذا أمر غير صحيح. اللعن بدأ به معاوية سنة ٤ هـ واستمر لعن علي وبنيه حتى نهاية الدولة العباسية، بل عدا سنين على عهد عمر بن عبد العزيز. الخلاف الآخر: هو من هو خليفة رسول الله أبو بكر أم علي؟ لندع ذلك جانبا فليس ذا اهمية علمية اليوم ويقال ان استدراكا اعقب ذلك في العدد التالي في محاججة علمية إلى (عملية) ولكنني لم اطلع عليه.

كما نشرت جريدة الجهاد التي يصدرها حزب الدعوة الإسلامية في طهران (العدد ٦٥٤) حديثا له حول الشعائر الحسينية جاء به: ((استند السيد العسكري على رأي الإمام الخميني (رض) في دراسة الفقه حيث شدد على الفقه التقليدي (فقه سنتي) في تقييم العزاء الحسيني، ويرى الإمام بأن العزاء يجب أن يكون (تقليديا) ويعني بذلك طريقة العزاء التي سار عليها الأئمة والسلف الصالح لا أكثر ولا أقل. وفي ذلك يرى بأن التعزية يجب أن تقرأ كما كانت في زمن الأئمة (عليهم السلام).. وعند هذه الحدود تنتهي التعزية الحسينية، ولا يجوز إضافة شيء آخر، وانتقد مظاهر غير اسلامية تستخدم الطبول والموسيقى في العزاء)).

وفي عددها ٥١٨ نشرت مجلة العالم اللندنية عنه قوله أن ((الخلاف الشيعي ـ السني سياسي وليس عقائديا)).

فاحببت الاستعلام عن السيد العسكري، فالأقوال فيه مختلفة، وها هي مواقفه اصبحت متعارضة فمن هو العسكري وما هي حقيقة آرائه؟ وماذا عن صحة الكلام الذي نسب اليه في هذه المجلات، فما أعرفه عنه يتنافى ويتعارض مع الأحاديث المذكورة في ((النور)) و((الجهاد)) و((العالم)) ثم ما هو موقفكم كخط الإمام وحزب الله منه؟

أبو حنان يحيى البغدادي ـ لندن

عرضنا السؤال على جملة من الفضلاء المدققين في سؤال رجال العصر والمتابعين لأوضاع السيد وأحواله، فكانت هذه حصيلة ما ذكروه مختصرا ومشذبا مما لا ينبغي نقله في المجلة، أو لا يصح نشره لحيثيات شرعية:

السيد مرتضى العسكري من مواليد ١٩٠٥ ((بالتقريب)) من أهالي ((ساوة)) على مسافة مائة كيلو مترا جنوب غرب طهران، هاجرت عائلته إلى العراق واستقرت في سامراء ومنها إلى بغداد.

نموذج ((للعصامية الثقافية)) كان مكباً على المطالعة ومتابعة الكتب بشكل استغرق جل وقته، فلم يكن له نصيب يذكر من الدراسة الحوزوية ((القدر المتيقن أنه لم يتجاوز السطوح، وان كان هناك من يقول انه لم يتم حتى دراسة اللمعة الدمشقية)).

من المتمدين لدى المرحوم السيد محسن الحكيم والشهيد الصدر، وله نشاطات بارزة في تأسيس المدارس والجمعيات الإسلامية، مثل كلية أصول الدين وجمعية الصندوق الخيري التي كانت تتميز بالنجاح والموفقية.

دخل معترك العمل السياسي وله دوره في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية وحركة جند الإمام، وواجه المد الأحمر في العراق وله مواقف وتحركات ضد الشيوعية والبعثية، اتهم وجماعة أخرى على أثرها بالقيام بمحاولة انقلابية بتمويل شاه ايران، فاعتقل لفترة وجيزة أبعد بعدها الى ايران، واستقر في طهران مشتغلا بالتحقيق والدراسات التاريخية صابا كل وقته وجهده فيها وقد انتج جملة من الكتب والمؤلفات القيمة والجديدة في نوعها مثل: خمسون ومائة صحابي مختلق، مقدمة مرآة العقول، عبد الله بن سبأ واساطير أخرى، معالم المدرستين، دور الأئمة في إحياء الدين ((فارسي))..

إلا ان هجرته الى طهران كانت منعطفا أساسيا في حياته على صعيد نشاطه السياسي والاجتماعي، فقد احاطت به - أول وصوله - مجموعة من التجار الموالين والمتعاونين مع الشاه هيأت له السبل ووفرت له الإمكانيات التي يحتاجها حتى تفرغ للعمل التحقيقي بعيدا عن أحداث الثورة التي كانت تقلق النظام وان لم تكن برزت على الشارع بشكل جماهيري بعد..

المشتهر عنه موقفه السلبي بل المعارض لحكومة الإمام، حتى أن مجموعة من الشباب الطهراني الثوري المتحمس حاولت الهجوم على بيته بعيد انتصار الثورة وسقوط النظام الشاهنشاهي، إلا أن المرحوم السيد محمود طالقاني حال دون ذلك وقال لهم في شبه دفاع عنه: انه ليس من جواسيس الشاه، انه يفتقر الى الفهم السليم ((كج سليقة)).

قضى فترة ما بعد انتصار الثورة بعيدا عن أحداثها متجنبا أي خوض أو مداخلة فيها، اللهم إلا ما كان ينبس به بين الفترة والأخرى ضد الثورة، والعجيب ان محور تحفظه وإشكالاته كانت المواقف ((غير الولائية)) التي يرمي بها شخصيات الثورة والدولة الإسلامية.. فقد اقام الدنيا ضد الشهيد البهشتي حول ما نسبه اليه من قول في أسلوب البراءة من الشيخين!!

أما الحديث الذي اشرتم اليه في مجلة النور فهو منقول، كما في صدر المقالة هناك، عن محاضرة للسيد العسكري ألقاها في مؤتمر الثقافة والحضارة الإسلامية الذي انعقد في طهران (٨ - ١٠ شباط) وفيها رأي حول الوحدة الإسلامية يقوم في محصلته على نبذ الفروق العقائدية ولربما الفقهية، وهي نظرية باطلة وفق رؤية الإمام الخميني (قدس سره) للوحدة الإسلامية، فالإمام الذي يعد رائد الوحدة في العصر الحديث يرى انها ينبغي ان تكون وحدة سياسية تجند طاقات المسلمين ووجودهم نحو عدو مشترك واحد وتنادي بعدم طرح واثارة الفروق والاختلافات حتى لا تتأجج

الفتن، ولكنه في الوقت نفسه لا يتبنى تمييع العقائد وتغييرها بحيث يخرج السني أو الشيعي عن هويته العقائدية والفقهية، مع علمه رضوان الله عليه ان هكذا اطروحات ما هي إلا خيال ولن تثمر في واقعها إلا استنفار كل طائفة وسعيها لكسب افراد الطائفة الأخرى صوبها. والدعوة الى الوحدة العقائدية انما تقوم على عرض أدلة ودحض ما يقابلها وخوض معارك كلامية لم يتمكن أحد حتى الان من حسمها بشكل قاطع أو الإذعان لها بشكل تام، وذلك للرسوبات النفسية العاطفية التي تشكل تاريخا قائما بذاته من المحن والآلام التي كثيرا ما تخللتها الدماء والقرابين، لقد بنت هذه المحن أسوارا عالية لا يزيدها تحديد البحث إلا علوا وارتفاعا ولن يخرج دعاة هذا النهج بنتيجة إلا فتح الباب أمام العدو وافساح المجال له ليستغل الوضع ويدس سمومه وينشر شروره.. وهو ما ينافي اصل الغرض، هذا فضلا عما تسببه هذه الفكرة من اهتزاز في شخصية المسلم عندما لا يعود ينطلق من عقيدة راسخة ويفتقر الى الثبات والقوة العقائدية التي يحتاجها في حركته الثورية ضد الطواغيت.. لذلك تجد ان الإمام عرض عن هذا النهج ونادى بوحدة سياسية في صدفة عملية لا تستدر أحدا ولا يمكن أن يرفضها إلا من في قلبه مرض ممن يعمل لصالح الاستكبار عن علم أو جهل، فكرة تقطع على الاستكبار استغلاله للخلافات الطائفية بين المسلمين وتوحد جهودهم وطاقاتهم.

والسيد العسكري كان أحد أبرز دعاة الوحدة العقائدية وكان من أشد المتحمسين للبحث التاريخي والعقائدي الذي يثبت أحقية الشيعة وبطلان المذاهب والمدارس الإسلامية الأخرى لتكون النتيجة اجتماع المسلمين على مدرسة أهل البيت ـ هكذا ببساطة ـ لقد افنى الرجل عمره في هذا السبيل بحيث جاءت جميع مؤلفاته في خدمة هذا الهدف ((ونحن لا نرفض هذا النهج جملة وتفصيلا، بل نقدر دوره ومقامه العلمي وتأثيره في بيان الحق ونشره (....) الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا السبيل، ولكننا لا نراه مجديا لمشروع الوحدة)).

ويبدو ان السيد العسكري انتقل مؤخرا من التفريط في هذا الجانب الى الإفراط في ذلك المقابل، وعمد امام فشل مشروعه ((لأسباب لا يمكننا بيانها الآن)) الى طريقة التنازل ومنح الامتيازات! وكأن عقائد الشيعة تركة ورثها، أو انه الوصي عليها فراح يعمل بوصايته ووكالته فمن قمة شن فيها أقسى الحملات ((العلمية)) على أهل السنة أفشل فيها عقائدهم وأثبت بطلانها ونبذ حججهم ودحضها من جذورها إلى زاوية جديدة جارى فيها شواذ السنة في رمي الشيعة بالتهم وإثارة مسألة لعن الصحابة.. قميص عثمان الذي يحمله كل طائفي حاقد تحركه أصابع المخابرات ليبث سمومه ويثير النعرات والفتن الطائفية!

وان تعجب فاعجب لقوله ان البحث في خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليس ذا اهمية علمية! فلم افنى عمره فيما لا فائدة علمية له؟ ((أو لم أفنى عمره في بحوث علمية لا فائدة علمية لها، على الاستدراك والتصحيح الذي جاء في العدد التالي؟)).

أما مقاله في الشعائر والعزاء الحسيني فلا يهمنا في شيء، إذ يبقى للرجل رأيه الخاص به

والأدلة التي بنى عليها عليه هذا الرأي، فالعسكري لا يعد من المفكرين الإسلاميين ولا من الفقهاء المجتهدين ليكون لرأيه أهمية وحجية، انه باحث تاريخي، متخصص في قضايا الخلاف بين السنة والشيعة على الطريقة الاكاديمية ومثله في الجامعات العربية والعالمية ولنقل انه الأبرز والأفضل على هذا الصعيد، ولكن هذا لا يغير من حقيقة مستواه العلمي شيئاً بعد أن وقفت على ترجمته في صدر المقال، وغني عن البيان ان انتزاع المفاهيم الإسلامية وعملية ((التنظير)) للإسلام تحتاج الى تخصص في علوم ومعارف ((كعلم الأصول والفقه والفلسفة)) لا نصيب للسيد العسكري فيها. لذا فهي خارج تخصصه ولا يشكل رأيه في هذا المضمار أية قيمة، نعم لرأيه في القضايا التاريخية من طريقي السنة والشيعة قيمته بل اهميته الكبيرة فهو أحد أركان هذا الفن في عصرنا الحاضر..

أما المقطع المؤلم الذي لا يمكن السكوت عنه فهو افترائه على الإمام الخميني وزعمه ان مقصود الإمام من كلمة ((تقليدي)) في حثه رضوان الله عليه على بقاء العزاء الحسيني على شكله التقليدي، هو نفس المقصود في تأييده ودعوته للفقه التقليدي ((بلحاظ التفسير الذي وضعه للفقه التقليدي)) لما يدخل في الافتراء والتجني ولا شك، ولعمري كيف حاكم العسكري أمثال أبي هريرة على افتراءاتهم على رسول الله وأحاديثه ثم وقع هو في الموقع الظالم نفسه مع نائب إمام زمانه؟ ولو لم يكن السيد فارسياً لأمكننا حمل الأمر على خطأ في الترجمة وجهل باللغة الفارسية، ولكن السيد إيراني يتقن الفارسية كابنها.. ويعرف ان لكل شيء جديد معاصر نمطه وشكله التقليدي ((سنتي)) السابق، فإذا قلت الملابس ((السنتية)) فلا ينصرف ذلك إلى ما كان يرتدي في زمن الأئمة عليهم السلام وكذلك إذا قلت أثاث منزلي سنتي، أو أدب ودروس سنتية..

الإمام الخميني قصد من النمط ((التقليدي)) في العزاء الحسيني هو ما جرت عليه العادات والأعراف بين الشيعة من الخروج في مواكب وهيئات. وفضلاً عن الدلالة اللفظية المباشرة للكلمة والمعنى الذي توصله، فإن بقية الحديث الذي أعقب به الإمام قوله ((ليبقى العزاء تقليدياً)) يكشف بوضوح لا يحتمله أي شك مقصود الإمام من لفظة ((تقليدي)) فقد ذكر مراراً الهيئات والمواكب وسماها وذكر اللطم وذكر في استفتاءاته جواز استعمال الطبول والموسيقى وغيرها مما لم يكن له وجود في العزاء زمن الأئمة عليهم السلام ((وهو رأي السيد الخامنئي أيضاً، فقد جاء في استفتاءاته ما يبيح استعمال الآلات الموسيقية في مواسم العزاء الحسيني)) وكذلك الأمر في مسألة الفقه التقليدي، فهو تعبير يقابل الفقه المتحرك ((فقه بويا)) الذي طرح في السنوات الأخيرة في أوساط الحوزة تحت عنوان المطالبة بتوسع مدارك أدلة الاستنباط ليتمكن الفقه من العطاء ومسايرة متطلبات العصر، فجاء رأي الإمام انه مع الفقه التقليدي، أي فقه الجواهر والمكاسب وهو أعم من مجرد الرواية والمنهج الأخباري في الاستنباط ((الذي بدى السيد مرتضى العسكري وكأنه يطالب به))، ففقه الجواهري والأنصاري فيه القواعد الفقهية والأصولية وفيه غير ذلك من العلوم، بما يتجاوز في جوهره نطاق الحديث والرواية، أما تحفظ السيد القائد ((ولربما الإمام بمستوى أقل وشكل آخر)) فقد جاء على إحدى هذه الأنماط التقليدية (التطبير) على الخصوص لا جميعها، وقد

جاءت فتوى الإمام حول التطبير« فعلا ليس من المصلحة»، مقيدة بزمن (فعلا)وتأخذ جنبة إرشادية لا فتوائية (....) أو حكمية نافذة بحيث تشير وتسمح بانتزاع الحرمة بالعنوان الأولي منها..

وبعد فمن عجيب أمر السيد العسكري انه دخل فيما مضى صراعا حادا مع الدكتور علي شريعتي قبل انتصار الثورة وإبان حكم الشاه، والمعروف أن مخالفي شريعتي في ايران هم على قسمين: القاعدون ومناهضو الحركية والثورية، وفيهم علماء البلاط وعملائه.. والتقليديون الذين كانوا يأخذون على شريعتي طعنه في المنهج الحوزوي والسلف من العلماء وتبني عقائد باطلة لا يخضع في اثباتها للمنهج العلمي، ويرونه اقحم نفسه في تخصص غيره وفيما لا يجوز له، وكان الجميع يحسب ان عداوة العسكري لشريعتي هي من النوع الثاني، ولكن ها هو العسكري يتبنى اراء شريعتي ويمضي على نهجه في قضايا مثل الوحدة والشعائر.. إذن علام وفيم كان الخلاف والصراع؟!.كلنا أمل في التحول الأخير الذي يظهر ان السيد العسكري اصبح يعيشه على مستوى تأيد الثورة والجمهورية الإسلامية والولاء لها، أن يكون صادقا خالصا، ونحن لا نتحدث عن الصدق والخلوص بلحاظ نية القربى الى الله والنزاهة عن الأغراض الدنيوية الشخصية، فهي أمور مفروغ عنها في من بلغ مستوى السيد من العطاء والخدمة للإسلام، خصوصا بعد هذا العمر المديد، ثم هي -بهذا اللحاظ- شأن الخالق عز وجل، ولا يمكننا، أمام حسن الظاهر والإمارات الشرعية فيها لمجرد استغراب الحالة وعدم ألفتها!.. ولكن ما نرجوه ونتمناه هو أن يكون هذا التحول نابعا عن تغير في الأفكار والمتبنيات السابقة وانعطافا الى خط الإمام لا تكتيكا بهدف استغلال امكانيات الثورة المادية والمعنوية في سبيل الخط والنهج السابق الذي كان عليه السيد «ويعتقد فيه الصحة والصواب وانه الخط الإسلامي الأصح»، والذي تسبب في تعطيل خدمته للثورة ومشاركته في مسيرتها، ليس في ماضيها وما قبل انتصارها فحسب بل وحتى مع انكشاف الأمور ووضوحها بعد النصر ودخول الناس فيها افواجا، إذ بقي السيد العسكري سلبيا حتى على مستوى الدعم المعنوي الذي لربما تحقق في بيان تأييد للإمام والجمهورية والحرب مثلا، أو بمشاركة في تشييع الشهداء ومواساة أسرهم، أو أية صورة أخرى تدخله في سواد الناس، لقد كان الموقف الإيجابي سيأتي ليخدم صاحب الموقف نفسه أكثر مما كان سيخدم الثورة، وكان هو بحاجة اليه اكثر مما كانت الثورة تحتاجه، والحاجة هنا فراغ الذمة والبراءة من التكليف الشرعي لا الظهور في المؤتمرات والتقرب من البيوتات، ولكن السيد العسكري غفر الله له لم يفعل..!

هناك من يعتقد ان سلبية السيد العسكري تجاه الثورة تعود للحاشية والبطانة التي تلتف حوله من تجار وعناصر حزب الدعوة، وهناك من يراها تعود لتركيبة نفسية معقدة تمنعه من دخول مشروع لا يمثل فيه الصدارة، وهناك آراء وتحليلات أخرى.. فهل انزاحت كلها برحيل الإمام!؟.

ملحق رقم (١٧)

نص سؤال وأجوبة عليه من بعض العلماء الإيرانيين الذي كانوا سابقاً من ((اعمدة)) العمل الإسلامي العراقي وانسحبوا منه نسبياً خلال السنوات الأخيرة حول نشاطات جماعة العلماء المجاهدين:

نص الخطاب والسؤال الموجهان الى العلماء الأعلام حول مشاركة ((جماعة العلماء المجاهدين في العراق)) في ميثاق عمل سياسي مع الحزب الشيوعي العراقي:

مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية
قم المقدسة هاتف ٧٧٣٦٥٢

الخطاب والسؤال الموجهان الى العلماء حول مشاركة ((جماعة العلماء المجاهدين في العراق)) في ميثاق عمل سياسي مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي ((قيادة العراق))

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

تحية إسلامية طيبة وبعد:

أرسلت لكم اسئلتي التي أرجو أن تولوها أهمية خاصة لبعديها العقائدي والسياسي خصوصاً في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها شعبنا المظلوم في العراق الجريح، فأرجو منكم أن تعرضوا هذه الأسئلة على علمائنا المجاهدين الصابرين في قم المقدسة، راجين لكم التوفيق والسداد لخدمة الإسلام والمسلمين.

وإليكم الخطاب والسؤال الموجهان الى العلماء الأعلام حول مشاركة ((جماعة العلماء المجاهدين في العراق)) بأمانة ومسؤولية الشيخ محمد باقر الناصري في ميثاق عمل سياسي مع الحزب الشيوعي العراق والحزب الشيوعي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي ((قيادة العراق)).

صدر في الأيام الأخيرة في لندن ميثاق ائتلاف وطني بتوقيع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني وحزب البعث العربي الاشتراكي ((قيادة العراق)) وبعض الأحزاب والفئات السياسية الأخرى مثل حزب الدعوة الإسلامية مع الأسف.

وقد نشرت الميثاق بهذا التوقيع وغيرها جريدة ((صوت العراق)) التابعة لحزب الدعوة

الإسلامية العدد (٢٦٧).

وأكثر ما آلمنا، وحز في نفوسنا أننا قرأنا عنوان وتوقيع «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» في مقدمة التواقيع والعناوين الداخلة في هذا الميثاق.

وقد علمنا أن الشيخ محمد باقر الناصري، الذي يصف نفسه بأمين عام جماعة العلماء المجاهدين منذ سنين طويلة هو المسؤول عن هذا العمل.

وقد كان لوجود عنوان جماعة العلماء المجاهدين في العراق في هذا الميثاق أثر محزن ومؤسف في نفوس المؤمنين الذين يكنون للعلماء احتراما وحبا كبيرين وثقة عظيمة، ويعتقدون بأبوتهم للساحة. وبإزاء هذه الظاهرة الخطيرة التي آلمتنا وآسفتنا نوجه الى علمائنا الأعلام الأسئلة التالية تنويرا للرأي العام الديني.

والأسئلة هي:

١ ـ ما هو رأيكم في مشاركة علماء الدين في مواثيق وأعمال سياسية من هذا القبيل؟

٢ ـ من هم «جماعة العلماء المجاهدين في العراق»؟ وهل لهذا العنوان وجود حقيقي في الساحة أم لا؟

٣ ـ ما مدى مصداقية تمثيل وأمانة الشيخ محمد باقر الناصري لهذه الجماعة إذا كانت موجودة، علما بأن الشيخ يصف نفسه بهذا العنوان منذ سنين طويلة؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اخوانكم في المهجر/ لندن

وقد تم توجيه هذه الأسئلة الى:

سماحة آية الله السيد مرتضى العسكري (دام ظله)

سماحة آية الله السيد كاظم الحائري (دام ظله)

سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي (دام ظله)

جواب سماحة آية الله السيد مرتضى العسكري (دام ظله)

بسمه تعالى

الاخوة الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

جوابا على فاكسكم السائلين فيه عن مشاركة «جماعة العلماء المجاهدين في العراق» بأمانة ومسؤولية الشيخ محمد باقر الناصري في ميثاق عمل سياسي مع الحزب الشيوعي العراق والكردستاني والبعث العربي الاشتراكي «قيادة العراق»

وجوابنا عليه:أولا: إن الأحزاب الشيوعية والبعثية أسست في بلاد المسلمين لمحاربة الإسلام

وبناء عليه كيف كيف يجوز لمسلم أن يشرك معهم في ميثاق عمل سياسي.

وثانياً: أسست ((جماعة العلماء المجاهدين في العراق)) قبل حدود عقدين من الزمن ولم يعد لها عمل ولا وجود منذ سنين طويلة ليكون سماحة الشيخ الناصري أميناً عليها.والسلام عليكم

العسكري

جواب سماحة آية الله السيد كاظم الحائري (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلتنا رسالتكم الكريمة وكانت مشتملة على ثلاث أسئلة:

السؤال الأول:

عن مدى جواز ما صدر من ميثاق ائتلاف وطني في لندن من قبل حزب الدعوة مع بعثيين عراقيين وشيوعيين عراقيين وقد نشرت الميثاق بهذه التواقيع وغيرها جريدة صوت العراق التابعة لحزب الدعوة الإسلامية العدد (٢٦٧)

وقلتم في رسالتكم لنا ((وأكثر ما آلمنا، وحز في نفوسنا أننا قرأنا عنوان وتوقيع (جماعة العلماء المجاهدين في العراق) في مقدمة التواقيع والعناوين الداخلة في هذا الميثاق.وقد علمنا أن الشيخ محمد باقر الناصري، الذي يصف نفسه بأمين عام جماعة العلماء المجاهدين منذ سنين طويلة هو المسؤول عن هذا العمل...))

الجواب:

لقد آلمنا ذلك كما آلمكم وان هذا العمل من أعظم المحرمات عند الله فإن حزب البعث العراقي والحزب الشيوعي العراقي هما في مقدمة أعداء الحركات الإسلامية ((إنهم لا إيمان لهم)) وهم يكنون العداء الكامل للإسلام وللإسلاميين وسيطعنونهم من الخلف.

((كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم وأكثرهم فاسقون)).

السؤال الثاني:

من هم ((جماعة العلماء المجاهدين في العراق)) وهل لهذا العنوان وجود حقيقي في الساحة أم لا؟

الجواب:

كانت لدينا تشكيلة من هذا القبيل في غابر الزمان وكنت أنا شخصياً عضواً في هذه التشكيلة وقد انحلت هذه التشكيلة منذ أمد بعيد ولا اعلم هل هناك جماعة آخرون انتحلوا نفس الاسم أو لا؟

السؤال الثالث:

ما مدى مصداقية تمثيل وأمانة الشيخ محمد باقر الناصري لهذه الجماعة إذا كانت موجودة، علماً بأن الشيخ يصف نفسه بهذا العنوان منذ سنين طويلة؟

الجواب:

يجب أن يُتأكد اولاً من وجود جماعة من هذا القبيل فلو ثبت وجودهم وعرف بعض اسمائهم وشخصياتهم فعندئذ يوجه إليهم السوال عما إذا كان الشيخ أمينا عاماً لهم أو لا.

أما في حدود معرفتي بعلماء العراق الأطياب فإنني أعرف من أعرف منهم: أنهم منزهون جميعاً عن الاشتراك في هكذا ميثاق.والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٥ جمادي الأولى ١٤٢٣/ كاظم الحسيني الحائري

جواب سماحة آية الله الشيخ محمد مهدي الآصفي (دام ظله):

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة المؤمنون السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

قرأت في بعض صحف المعارضة الإسلامية الميثاق السياسي الموقع من قبل مجموعة من الأحزاب العلمانية، ومنها الحزبان الشيوعيان العراقي، والكردستاني، وبعض الأحزاب والاتحادات الإسلامية الشيعية والسنية.

وأنا أشارككم الأسف على ذلك، كما أعلم أن هذا الميثاق مبعث أسف لكثير من المؤمنين الواعين. والمصلحة الإسلامية إذا كانت تقتضي أن نتناسى الأدوار السلبية المعادية لهذه الأحزاب المادية الالحادية من الإسلام والحالة الإسلامية، في بلادنا وعقر دورنا، فليس من الصحيح، ولا من الجائز أن يدخل الإسلاميون من الأحزاب والاتحادات والمستقلين في عقد ميثاق عمل سياسي مع أحزاب مثل الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يعرف الناس ظروف تأسيسه والدور الذي انيط به في المنطقة الإسلامية العربية.

والمشاركة في هذا الميثاق من المحرمات الأكيدة في الشريعة، وعلى الأحزاب والاتحادات والشخصيات الإسلامية المشاركة فيه أن تبادر الى الغاء هذا الميثاق، وتعلن ذلك الى جماهير المؤمنين. وأكثر ما آلمنا، اننا وجدنا هذا الميثاق يتصدره توقيع (جماعة العلماء المجاهدين في العراق) الى جانب تواقيع الحزبين الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة العراق.

وفي حدود معلوماتي وأنا ممن عاصر أحداث هذه الفترة وشارك في تأسيس جماعة العلماء المجاهدين في العراق .. أن هذه الجماعة تضاءل دورها واختفت عن الساحة، ولم يعد لها دور ووجود حقيقي في الساحة لأسباب يعرفها المعنيون بأمر الساحة، كما أنه لم ينتخب سماحة الشيخ محمد باقر الناصري عند تأسيس هذه الجماعة أمينا عاما لها ولا بعد ذلك في الفترة التي كان لهذه الجماعة وجود ودور حقيقي في الساحة.

ولست استبعد أن يحمل عنوان ((جماعة العلماء المجاهدين)) اليوم نفر من الاخوة المؤمنين من أهل العلم ولكنني واثق ان هؤلا الاخوة لا يمثلون هذا العنوان كما ولا كيفا وأنا أنصح هؤلاء الاخوة أن لا يتحملون مسؤولية حمل هذا العنوان الكبير، بغير حجمه المناسب في وسط الحوزة العلمية فإن ضرره أكثر من نفعه. ومن اضراره الانفراط عن المواقف العامة للحوزة وأوساط

العلماء، كما حصل ذلك عندما أحضر أحدهم عنوان جماعة العماء في ميثاق عمل سياسي مع الحزب الشيوعي وحزب البعث، ولست اعتقد أن هؤلاء يقرون هذا العمل ويرتضون والله الهادي والمسدد للصواب محمد الأصفي

في ١٤ جمادى الأولى ١٤٢٣

ملاحظة كان السؤال قد وصل الى مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية في قم وقد قامت المؤسسة بمتابعة الإجابة على الأسئلة من العلماء الأعلام.

ملاحظة المؤلف: راجع ملحق رقم (٤٩) للاطلاع على رد آية الله الناصري على هذا الملحق من خلال أسئلة وجهناها اليه بهذا الصدد حول الأهداف التي تقف وراء توقيت هذه الحملة، والاسماء التي اشتركت فيها والاشكالات التي اثيرت حول جماعة العلماء المجاهدين، وفيما إذا كان آية الله محمد باقر الناصري قد انتخب فعلا أمينا عاما لها أم أن الأمر خلاف ذلك كما يدعي الآصفي في النص المذكور أعلاه.

ملحق رقم (١٩)

صورة رد من السيد محسن الحكيم على رسالة القزويني التي بعث بها الى المراجع ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

جناب العلامة حجة الإسلام السيد امير محمد القزويني المحترم دام تأييده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والدعاء لكم بسداد الخطى ونجاح الأعمال والتوفيق لما فيه صلاح المسلمين وفلاحهم .

وبعد فقد بلغتنا أنباء جهودكم الدينية المتواصلة وجهادكم الإسلامي المبارك ودأبكم المستمر في تبليغ احكام الله سبحانه وتعليم شرائعه والتوجيه الى ما يرضيه سبحانه من عباده في وقت قل فيه العاملون وندر المخلصون فشكرنا لكم ذلك السعي وشكر الله سبحانه لكم اعظم وجزاكم اوفر ما أتم - وندعوه سبحانه أن يكثر في العاملين للإسلام امثالكم ويجزيكم خير جزاء المجاهدين انه أرحم الراحمين .

واني لأوصيكم بمزيد الالتجاء الى الله سبحانه وطلب المعونة منه وحده فانه ولي الامور وبيده تصريف القلوب . وعليكم بتعيين وقت خاص للمناجاة معه سبحانه وطلب الحوائج منه والابتهال اليه بما يهمكم من امور دينكم ودنياكم تحقيقاً للمؤانسة بينكم وبينه وتوثيقاً للارتباط به والصلة معه ليفيض عليكم جميل الطافه ويسبغ عليكم خير كراماته ويظلكم بعنايته ورعايته والله سبحانه ولي السداد والتوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محسن الطباطبائي الحكيم

١٣٨١

ج ٢٣

ملحق رقم (٢٠)

صورة رسالة موجهة من آية الله أمير محمد الكاظمي القزويني الى الزعيم عبدالكريم قاسم تتضمن مجموعة من المطالب الإسلامية ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله

سيادة الزعيم المنقذ القائد العبقري اللواء الركن رئيس الوزراء للجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم المحترم

لما قضيتم على الاستعمار الغاشم في عراقنا الحبيب بلد الإسلام ومعقل الدين منذ قرون وقرون وأعلنتم في الدستور المؤقت أن الدين الرسمي لجمهوريتنا الخالدة هو الإسلام وقد لمسنا ذلك في خطبكم القيمة في شتى المواضيع الغيرة على الإسلام وأهله والذود عن الدين وحماته وكنتم دائماً تنشدون العدالة والمساواة والتآخي ورص الصفوف بين المواطنين كان لنا أن نطلب لسيادتكم تحقيق الأمور الآتية في الدستور الدائم المزمعين على وضعه إن شاء الله تعالى.

١ـ تدريس المبادئ الإسلامية وتحقيق فرضها بصورة عملية كأداء الصلاة في المدارس الرسمية للبنين والبنات على اختلاف مراتبها والعهدة بذلك الى مدرسين عرفوا بتمسكهم الديني وبأخلاقهم الفاضلة في الأوساط العراقية والزام المدرسات المسلمات بعدم التبرج والمحافظة على الستر الواجب شرعاً.

٢ـ تهيئة نخبة من علماء الدين الأكفاء يقومون بالتبشير للدين الإسلامي وبالدعاية للجمهورية العراقية في الأقطار الإسلامية كافة.

٣ـ منع الكتب التي تدعو الى الإلحاد والشرك بالله ومخالفة الدين والأخلاق.

٤ـ منع الغناء في الإذاعة العراقية عند أوقات الصلاة وإبدال ذلك بآيات من القرآن الكريم أو الأحاديث الدينية أو الأخلاقية.

٥ـ إناطة القضاء الشرعي بعلماء الدين في القضايا الشرعية كافة بعد سن قانون الأحوال الشخصية المزمع تدوينه.

٦ـ منع بيع الخمور وشربها ومنع القمار على اختلاف أنواعه لما في ذلك من أضرار اقتصادية وخلقية.

٧ـ غلق أبواب الدور الداعرة والمراقص والملاهي التي تمس الشرف والدين.

٨ـ إيقاف القطار عند أوقات الصلاة للمصلين وتعيين أماكن للوضوء والصلاة وطلب تنظيف هذا ... في الشركات التي تعرض الصور الخلاعية التي تبعث على التفسخ في الأخلاق وتقضي على العادات الاجتماعية.

٩ـ منع الشرائط السينمائية الخلاعية.

١٠ـ المساواة بين أئمة المساجد والمؤذنين فيها وخدامها على اختلاف مذاهبهم ومعاشاتهم في الرواتب والمخصصات ورفع الفوارق التي تركها العهد البائد.

يا سيادة الزعيم إن الواجب الديني يفرض علينا معاشر المسلمين أن نتبع الأوامر الإلهية وأن نأتمر بأمر الله تعالى به وأن ننتهي عن نواهيه وإن الدين الإسلامي دين العدل والمساواة بين الناس على اختلاف أقوامهم وتأمل أن نكون مصداقاً لقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) ولنا الأمل الوطيد أن نفوز بموافقة سيادتكم سائلين الباري جل اسمه أن يأخذ بأيديكم لما فيه صالح هذه الأمة (والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه) أجل يا زعيم البلاد نرفع مطاليبنا هذه ودمتم مناراً للأمة العربية جمعاء وللدين والإسلام.

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٩هـ

المصادف ١٠/٩/١٩٥٩

ملحق رقم (٢١)

صورة رسالة موجهة من اية الله امير محمد الكاظمي القزويني الى الزعيم عبد الكريم قاسم تتضمن مجموعة من المطالب الإسلامية وموقعة من قبل مجموعة من رموز العمل الإسلامي في مدينة البصرة الفيحاء ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

نص البرقية التي رفعها علماء البصرة الأعلام وهم كل من السيد امير محمد الكاظمي القزويني ومرزه محسن الشيخ سلطان والسيد عبد الله الموسوي والشيخ محمد الجواد السهلاني والسيد عباس محمد تقي جمال الدين والشيخ جاسم حرج والسيد عبد الحكيم الموسوي والشيخ حسين الشيخ يوسف البحراني والشيخ رؤوف مبارك والسيد سعيد السيد علي العدناني الموسوي والشيخ عبد الكريم الشيخ حسين فرج الله والشيخ عبد الشيخ مهدي مال الله والشيخ جابر الشيخ احمد مال الله وكان ذلك بتاريخ ربيع الأول [illegible] المصادف [illegible]

[illegible] ان الهيئة العلمية في البصرة المتمثلة في الاشخاص الموقعين أدناه تؤيد ما جاء في العريضة المقدمة لسيادة رئيس الوزراء الجمهورية العراقية الزعيم المنقذ عبد الكريم قاسم والمشتملة على المواد العشرة (١) تدريس المبادئ الإسلامية الخ (٢) لجنة نخبة من علماء الدين الخ (٣) منع دخول الكتب الالحادية الخ (٤) منع الاذاعة عن الغناء في أوقات الصلاة (٥) اناطة القضاء الشرعي بعلماء الدين الخ (٦) منع بيع الخمور ولعب القمار الخ (٧) غلق ابواب الدعارة والمراقص الخ (٨) إيقاف القطارات في اوقات الصلاة (٩) منع الشرائط السينمائية اللاخلاقية الخ (١٠) المساواة بين أئمة المساجد الخ ولما كانت هذه المواد المشروعة تكاد ان تكون من صميم رجال الدين الداعين للأخذ بالحكمة والعالية فان الواجب الديني يحتم علينا ان نؤيد هذه المطاليب كيف لا وهي رمز للمنقذ الأمة من نير الاستعمار كالاوهي محرر الشعوب ولا زال ولا تزال مانعة للامة العربية جمعا

المخلصون الشيخ سلطان السيد امير محمد الكاظمي القزويني

محمد الجواد السهلاني — حسين رؤوف مبارك — جاسم حرج — [illegible]

حسين بن يوسف البحراني

عباس الميرزه محمد تقي

جابر الشيخ احمد مال الله — عبد الشيخ مهدي مال الله

[illegible]

السيد عبد الحكيم الموسوي

عبد الكريم الشيخ حسين فرج الله

[illegible]

ملحق رقم (٢٢)

صورة الصفحة الأولى والأخيرة من رد الشيخ محمد صادق الخالصي الى السيد القزويني على المطالب العشرة التي تقدم بها الى الزعيم عبد الكريم قاسم ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله

صاحب الفضيلة العلامة الشريف السيد [illegible] رئيس الهيئة العلمية المحترم في البصرة دام تأييدكم ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

وبعد فقد استلمت كتابكم المرقم أ/ع/٥٧٧٩/ المتضمن تقديم المواد العشر المعروضة على سيادة الزعيم بعد توقيعها من قبلنا استفسارنا عن هذه الخطوة المباركة العائدة نفعها على عامة المسلمين بل الانسانية ، ولكن لي ملاحظات على بعضها ، ولمن تقدم ، ومطالب القيام في الوقت الحاضر ، فيما يلي أبينها:-

أما المطالب الخاصة العاشرة المحتوية على طلب .. إعادة بناء أئمة البقيع عليهم السلام .. فان إعادة ذلك يتفق مع العزة التي جعلها الله لجماعة المؤمنين ، إذ أن المطالب بالمخرج من كون الاعادة تستلزم دفع الأجر ذهب أو فضة على شرفه ، مضافاً الى أن العادة وأما [illegible] هو مع [illegible] الله لا يزال ، والامامة لا تتعين لشخص بتعيين الأوقاف بل هي لكل تقي عادل كان إماماً له وإن كان العالم الأفضل يتعين الامام من قبلهما الآن أحب أن تكلف بحسب حاجة الأوقاف [illegible] ، وإن كان [illegible] المطلب لضعف [illegible] من ضعف اقتصاداً أو بصيرة في الدين [illegible] بالفقه والتأليف ، والأغلب ليس في الامامة ما يقتضي المطالب برأيه أنه ينبغي أن تضع لو تمموه [illegible] ترفعاً وظهوراً بمظهر العزة والكرامة ودفعاً للتناقض المترتب عليه كما مر .

فالأحرى إبدال ذلك بعبارة تعود بالنفع العام على عامة المسلمين وتكسب الحكومة في نفس الوقت صبغة إسلامية جميلة وهي إنشاء أحسن المناطق الجديدة التي تحدثها الحكومة للموظفين والعمال ولغيرهم وفي المدارس ودوائر الحكومة والوزارات ومعاهد المعلمين والمعلمات والكليات ونحوها من مؤسسات الحكومة فيكون ذلك تطبيقاً لما أعلنته في دستور الدولة من أن دين الاسلام دين الدولة مع رعاية كافة المساجد في جميع أنحاء الجمهورية والقيام بنظافتها وفرشها وإنارتها [illegible] وجلب الشباب [illegible] ناحية الاسلامية وتركيز [illegible] الاسلامية وتعليم الأخلاق والآداب فتأخذ بهم المناهج [illegible] من [illegible] ومتابعة الشهادات التي [illegible] الشبيبة

نص رد من الشيخ محمد صادق الخالصي الى آية الله القزويني على المطالب العشرة التي تقدم بها الى الزعيم عبد الكريم قاسم ((ينشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد وبه نستعين

صاحب الفضيلة العلامة الشريف السيد أمير محمد والهيئة العلمية المحترمة في البصرة دام تأيدكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فقد استلمت كتابكم المؤرخ ١/ع٢/ ١٣٧٩هـ المقترح فيه تقديم المواد العشرة المدرجة طيا لسيادة الزعيم بعد توقيعها من قبلنا، فاستحسنت هذه الخطوة المباركة السائد نفعها على عامة المسلمين بل الإنسانية، ولكن لي ملاحظات على بعضها، ولمن تقدم وما يجب القيام في الوقت الحاضر، فهنا ثلاثة أمور:

أما الأول فالمادة العاشرة المحتوية على طلب المساواة بين أئمة المساجد الخ؟؟ فإني لا أجد ذلك يتفق مع العزة التي جعلها الله سبحانه للمؤمنين، إذ أن المطالبة لا تخرج عن كونها حالة تسكع دنيء لأجر زهيد بإزاء عمل شريف، مضافا الى أن الصلاة وأمامتها ومأموميتها لله لا للمال، والإمامة لاتتعين لشخص بتعيين الأوقاف بل هي لكل تقي عالما كان أم لا وان كان العالم أفضل، ولو عين الإمام من قبلها لكان أجيرا يتكيف بحسب ارادة المؤجر شأن مرتزق الأوقاف، وان كان الراتب لضعفه ففي المأمومين من هو اضعف اقتصادا وبصيرة في الدين فهو أولى لفقره وللتأليف، والخلاصة: ليس في الإمامة ما يقتضي المطالبة براتب له بل ينبغي رفضه لو قدموه لنا ترفعا وظهورا بمظهر العزة والكرامة ودفعا للنتائج المترتبة عليه كما مر.

فالأحرى ابدال ذلك بعبارة تعود بالنفع العام على عامة المسلمين وتكسب الحكومة في نفس الوقت صبغة اسلامية جميلة وهي انشاء مساجد في المناطق الجديدة التي تحدثها الحكومة للموظفين وللعمال ولغيرهم وفي المدارس ودواوين الحكومة والوزارات ودور المعلمين والمعلمات والكليات ونحوها من مؤسسات الحكومة فيكون ذلك تطبيقا لما اعلنته في دستور الدولة من اتخاذ الإسلام دينا لها، وكذلك رعاية كافة المساجد في جميع أنحاء الجمهورية والاهتمام بنظافتها وفرشها ومرافقها ليألف الناس اليها وخاصة الشباب فتكون كمدرسة دينية لهم تثقفهم بالثقافة الإسلامية وتركز فيهم العقيدة الإسلامية وتعلمهم الأخلاق والآداب فتأخذ بهم الى مدارج الفضيلة وتنقذهم من حضيض الرذيلة المنبعثة عن الجهل والإلحاد والقسوة ومتابعة الشهوات التي تتمثل في المبادئ الشيوعية الخبثية.

بل الواجب يقضي على المسلمين أن يقوموا بذلك ولا يتكلموا على أوقاف ونحوها، فإن أراد المسلمون العزة والكرامة وسلامة أموالهم وأعراضهم وانفسهم فلينصرفوا الى مساجدهم الجامعة

بالأخص وليتخذوا مدارس تنبعث عنها المدينة الإسلامية الفاضلة فإن الشيوعية لا تكافح إلا بإيجاد وعي ديني شامل وليس ثمة محل جامع لإيجاد هذا الوعي إلا المساجد فليسارعوا إليها قبل ان يسبقهم الشيوعيون فيتخذونها اوكاراً لهم يبثون منها الإلحاد والوحشية والهمجية وما هو اشد منها قساوة وضراوة.

ثم انه قد اهملت من قائمتكم مادة أخرى تعود الى التعليم والمعلمين في المدارس والكليات على أنواعها والى أساليب الدعوة في الإذاعة والصحف والنشرات الشيوعية، ونظراً الى أن دين الدولة هو الإسلام يلزم منع هذه الدعاوات الشيوعية المناوئة للإسلام في المدارس والكليات والإذاعة والصحف والنشرات وغيرها. فإن في المعلمين والمعلمات من يبث الشيوعية بين الطلاب والطالبات ويهاجم الإسلام والقرآن بعبارات وجدناها في كتب كليموفيتس ولينين وستالين وفيورباخ ومكسيم غوركي ونحوهم المنتشرة في الأسواق، فإن هؤلاء المعلمين والمعلمات الجثاء يأخذون كلمات هؤلاء ويبثونها في نفوس الطلاب في درس الدين الذي يجب أن يكون لتهذيبهم وتوجيههم نحو الإسلام الذي جاء لسعادة البشر بأنظمة شاملة لجميع نواحي الحياة الفاضلة السعيدة، تلك الأنظمة التي تسير مع العدل في كل خطوة، فمن الضروري إلفات نظر المسؤولين الى ذلك بجعل رقابة كاملة على المدرسين والمدرسات في كافة المدارس وينتخب للدين مدرسون مسلمون ومدرسات مسلمات ليقوموا بالتوجيه الديني المفروض عليه، ونظراً الى أن جمهوريتنا تسير وفق رغبات وإرادة جميع الشعب حسبما يقولون فمقتضاه ان يسري التوجيه الديني وفق هذا الشعب العراقي المسلم بنحو جامع خال من التمييز الطائفي، كما ان المدارس الدينية ككلية الشريعة وما شابهها وكلية الحقوق وما يستحدث من قبيلها يجب ان يدرس فيها الفقه الجعفري فيها من قبل علماء اخصائيين لهم المكانة المرموقة في الفقه الجعفري كما هو الحال في فقه المذاهب الأربعة كما كان الأمر في جامعة آل البيت وكان الشيخ مرتضى آل ياسين مدرساً للفقه والأصول فيها الى ان اغلقت بسبب التميز الطائفي آنذاك، وباعتقادي أن هذا أمر ثانوي سهل العلاج بعد تشكيل المجلس المسلم ولكن الداء المعضل الذي يجب مكافحته في جميع مايدين الحياة هو الداء الشيوعي الذي وجد ابداناً له ملبية له في وطننا المؤمن برسالة الإسلام فخذوا قضية مكافحة ومعالجة الإبدان المتمرضة به في مقدمة قائمتكم قبل ان يستفحل ويسري في نفوس أكثر المجتمع خاصة من الجيل الحديث والبسطاء والأغراب، خذوا هذا الأمر الجوهري في قمة قائمتكم ((لا رواتب لأئمة المساجد)). ان الشيوعية إن انتصرت تكن الحالة كروسيا لا سمح الله فإنها لم تبق للدين ولا للمساجد أثراً إلا ما يصلح للدعاوة من المساجد الاثرية لخداع المسلمين في الخارج وايقاعهم في شبكها بعنوان حرية العبادة ووجود المساجد الخ... وفي نفس الوقت بعد ان استعصى عليها انتزاع العقيدة بالدين بالقوة من نفوس اغلبية الشعب المحكومة لها عملت الى طريقة أخرى لبلشفة الشعب وبتركيز العقيدة الشيوعية في ابنائه بمنظماتها الأربع:

الأولى الاكتوبريون وهم الأطفال من الثامنة الى الحادية عشرة والثانية: الرواد وهم الفتيان

من الحادية عشر الى السادسة عشر والثالثة: الكومسمول وهم الشباب من السادسة عشر الى الثالثة والعشرين. والرابعة الحزب الشيوعي وينتخب اعضاءه ممن تركزت فيه العقيدة الشيوعية من الكومسمول وتجرد من جميع الأديان، وبهذا التنظيم استهدفوا بلشفة سكان البلاد كلهم بعد ان ينقرض الجيل الخضرمي الذي ادرك العهدين. ان الشيوعية إن انتصرت لا تبق أوقافا ولا أموالا ولا أملاكا ولا عقارا بيد أحد، الكل يكون ملكا للدولة والناس كلهم عبيد لها لا يملكون لأنفسهم اموالا ولا يسيرون إلا بتوجيهها بكل دقة ومبدأها قائم على الكفر والإلحاد والفقر وهدم العائلة: فعالجوا هذا الداء الشيوعي من هذا البلد المؤمن أولا فإن كفيتموه انفسح لكم الطريق والمجال الواسع في الخدمات الإسلامية الأخرى وإلا فإن سعيكم هواء في شبك. وأما الأمر الثاني فأنكم قد ذكرتم بأن العريضة تقدم الى سيادة الزعيم لتحقيقها في الدستور الدائم: وملاحظتي عليه هي ان الدستور الدائم هو من وظيفة المجلس الذي سينتخب والذي يقدم له المطاليب هو رئيسه وتحقيقها موقوف على عدم كسب الشيوعية الأكثرية فيه وذلك مما سيكشف عنه المستقبل.

وأما الأمر الثالث فهو أن الشيوعية كما ترون قد تغلغلت بين البسطاء من الفلاحين والعمال والفقراء والطلاب والطالبات وغيرهم ممن لم يعرفوا عنها حقيقتها أو عرفوا وساقتهم شهواتهم الى الرفيقات المناضلات أو ساقهم الحقد والحسد الى النقمة على الأغنياء وساعد ذلك أولئك المضللون من الدخلاء على الصنف الروحاني الشريف كالماشط وعبد الحليم ومن حذا حذوهما، والواجب يقضي على كل من يمت الى الدين بصلة من كافة المذاهب بل الأديان ان يقفوا صفا واحدا في مكافحة هذا المبدأ الهدام بأساليب مؤثرة كل بحسب ما يستطيع: الكاتب بقلمه والخطيب بمنبره والعالم بدروسه والغني بماله: أولئك الكاتب والخطيب والعالم يقومون بتثقيف البسطاء المخدوعين بهذا المبدأ الخبيث والغني عضو مساعد في ذلك في طبع النشرات والكتب في مكافحتها وتهيئة عقد الاجتماعات الدينية لذلك وكذلك غيرهم من الطبقات المؤمنة فيجب عليها المؤازرة والمساعدة لهم على ذلك.

والخلاصة الواجب يقضي علينا جميعا العمل بجد واخلاص في انقاذ هذا الشعب من هذا الشرك الذي اعده له اعداؤه اعداءالإسلام لينقلوه من استعمار بغيض الى استعمار ابغض ومن بؤس وفقر الى ماهو اتعس وادقع ثم الى أسر العبودية للكرملين تحقيقا للشيوعية العالمية فعلى الأغنياء ان يعلموا انهم ان بخلوا بأموالهم في سبيل مكافحتها وانتصرت لا سمح الله فإن اموالهم لا تسلم لهم وسيساقون مع نسائهم الى المعامل على قاعدة ((من لا يعمل لا يعيش)) ولا يكسب من العمل إلا بمقدار حاجته من القوت والملبس والغرفة التي ينام فيها على قاعدة ((من كل حسب مقدرته والى كل حسب حاجته)) مضافا الى التربية الإلحادية والتفسخ في الأخلاق واستباحة مضاجعة المحارم والغاء نظم الزواج المكتسبة من الأديان ..الخ.

انكم في المادة الأولى قد ذكرتم منع الكتب الإلحادية وفي المادة الثانية ذكرتم تهيئة علماء للتبشير بالإسلام ..الخ. ولكن ذلك لا يكفي بعد ان أعلن الضال الهالك المضل الماشط ومن تبعه

من أن الشيوعية لا تتصادم مع الإسلام بل يجب على كل مؤمن بالإسلام بيان حقيقة الشيوعية ومخالفتها للإسلام في كل ناحية في العقيدة وفي الاقتصاد وفي العائلة وفي الأخلاق.. الخ.

وهنا مطلب مهم احب ان اعرضه لحضراتكم: وهو ان العمل الفردي لا ينتج النتيجة المطلوبة مهما كان عليه الفرد من القوة والنشاط بل لابد من عمل جماعي منبعث عن تكتل اسلامي يتخذ له صفته الرسمية المرموقة في الدولة ليكون العمل الصادر منه مثمرا وبيانه مؤثرا فلنعمل على تحقيقه ثم نسع في توسيعه ويكون مراجع الفتيا مرجعا بالاستشارة والتوجيه والتأييد لمطاليبه الإسلامية الحقة فعندئذ تكون له قيمته المهمة في المجلس القادم وتأثيره عظيما في جمع المسلمين ولم شملهم وإيجاد حلقة اتصال وثيقة بينهم فتحدد لهم بذلك قوة معنوية ومادية الى قوة إيمانهم وان الشيوعيين لم يطمعوا فينا إلا لأننا متفرقون وليس لنا قيادة وهم مجتمعون ولهم قيادة وحزب وتكتل، انهم لم يسحلوا المرحوم عبد الأمير في الكاظمية من محله فسوق الاسترابادي فباب (...) فشارع المرتضى فشارع الجسر ثم العبور به حتى اصطدموا بأهالي الأعظمية فانقذوا الجثة المضرجة وجهزوها وشيعوها الى النجف الأشرف انهم لم يتمكنوا من ذلك إلا لأنهم متكتلون يسيرون بقيادة ونحن متفرقون فلم نقف أمامهم. وان أمامنا يوم الأحزاب فلنعد له العدة بإيجاد حزب يعمل ولدين الله ولعابد الله ولهذا الوطن: يعمل لله بمكافحة اعداء الله ويعمل لدين الله وان الدين عند الله الإسلام فيعمل نظمه والعمل بها والقضاء على المبادئ المعادية له وبالأخص الشيوعية ويعمل لعبادة الله لأن يحيوا حياة كريمة سعيدة في ظل الإسلام ويعمل لهذا الوطن في صيانته من الأعداء، فلنكن من حزب الله حقا ولابد لحزب الله ان ينتصر على اعداء الله إذا كان له قيادة حكيمة إلا أن حزب الله هم الغالبون، فلنكن قبل كل شيء متعاضدين فيما بيننا ومتعاونين على محو الشيوعية من الوجود ومتضامنين في ذلك محققين لقول نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ((المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا)) لنجعل كلمة الإسلام هي العليا وكلمة الكفر هي السفلى فهبوا بنا الى توحيد الكلمة لإعلاء كلمة التوحيد معتصمين بالله ومستعينين به في كل الأمور ومتكلين عليه وعلى الله فليتوكل المؤمنون.

هذا ودمتم كما اراد الله سبحانه لعباده المؤمنين من العزة والكرامة والسلامة، العزة لله ولرسوله وللمؤمنين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الراجي رحمة ربه

محمد الشيخ صادق الخالصي

ملاحظة: تستعمل على ألسن الناس ((دعاية ودعايات)) والظاهر انه من الغلط المشهور إذ لم أجده في كتب اللغة ولا تساعد عليه القواعد الصرفية والذي وجدته دعاوة بفتح الفاء وكسرها. وقياسها على البداية والنهاية مع الفارق إذ أنها يأتي ودعاءه ؟؟

ملحق رقم (٢٣)

الوصية التي كتبها العقيد الركن عبد السلام عارف الى والده الحاج محمد عارف البزاز قبيل القيام بثـورة الـرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بخط يده:

بغداد
٢٠/ذي الحجة/١٣٧٧
١٢/تموز/١٩٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الوالد الكريم الحاج محمد عارف البزاز المحترم

بعد تقبيل اياديكم الكريمة

لقد توكلت على الله مع اخواني وعلى رأسهم الصديق الوفي الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لانقاذ الوطن الغالي من الاستعمار واذنابه وهذا كل ما تمكن عليه وانا متحمل النتائج بضمير مرتاح

التمس اليكم الصفح والعفو والمغفرة والدعاء والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين.

كتبت للاخ عبد[illegible] وانت بيدك كل شيء واسأله تعالى ان يحفظك

سيصل اليكم جميعا فاما ملاقيكم وانا مرفوع الرأس في خدمة الوطن او ملاقي ربي الذي [illegible] حتى الفجر بان اكون مع الشهداء والصديقين ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون

والسلام عليكم

ولدكم المطيع
(توقيع)

ملحق رقم (٢٤)

نص الخطبة الأولى والثانية التي القاها سماحة الشيخ محمد مهدي الخالصي (الحفيد) بحضور الرئيس عبد السلام عارف:

الخطبة الأولى

الحمد لله الذي اعزنا بالإسلام واغنانا بالحلال عن الحلام، وعن شرائع الكفر بأقوم الأحكام، نحمده على كل حال ونشكره على آلائه ونعمائه، ونشهد ان لا إله الا هو الحي القيوم، كما شهد هو نفسه وشهدت له ملائكته ومخلوقاته كفى بنفسه على نفسه مرشدا: عميت عين لا تراه عليها رقيبا وخسرت صفقة عبدا لم يجعل من حقه نصيبا، ونشهد ان محمدا عبد الله ورسوله، عبدا داخرا إذا اطاع الله في كل ما أمر ورسولا نبيا إذا بلغ ما انزل الله من ربه ولم يخش في تبليغ رسالات الله احدا، فكمل به الدين وتمت به النعمة وقامت به الحجة، فليحذر الذين يخالفون أمره أن تصيبهم قارعة من العذاب أو تحل قريبا من دارهم، اللهم صل على محمد وآل محمد وأصحاب محمد كما أنت أهله أن تصلي عليهم اجمعين صلاة كبيرة دائمة نامية مباركة يبلغون بها رضوانك وتكون اداء لحقهم علينا بما انقذونا من الظلمات الى النور، من يهدي الله فهو المهتدي ومن يضلل فما له من هاد، عباد الله اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد، فاتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وانتم مسلمون، فالتقوى اساس العمل ((انما يتقبل الله من المتقين)) وهو ميزان القربان ((ان اكرمكم عند الله اتقاكم))، فتمسكوا بحبل الله المتين واستمسكوا بعروته الوثقى: واعلموا ان الله سائلكم عن انفسكم وعن الذي وليتم عليهم، فالأب مسؤول عن نفسه وعن تابعيه، والحاكم مسؤول عن نفسه وعن المحكومين له، والرئيس مسؤول عن نفسه وعن مرؤسيه، واعلموا ان المسؤولية تأتي على قدرا لقدرة والتمكين فأكثركم مسؤولية اكثركم قدرة ومكنة، فاتقوا الله في انفسكم ان تلتزموا بأحكام الشرع واتقوا الله في رعيتكم في أن تجروا فيهم أحكام الله وشريعته، واعلموا ان المعركة التي يتعرض لها الإسلام هي معركة الإسلام مع الكفر، الإسلام بجميع شعوبه ومذاهبه مع الكفر بجميع أنواعه وأقسامه والعدو مهما تنوع شكله وتقمص من وجوه فهو عدو واحد كالشيوعية العالمية والاستعمار الصليبي، والصهيونية العالمية كلها تجتمع على حرب الإسلام فإذا عجز الكفر عن حرب المسلمين بنفسه تبنى من ابناء المسلمين من يرعاهم بعينه وينشؤهم على ثقافته ثم يدفعهم الى حرب الإسلام، ففي تونس الخضراء ما خرج الاستعمار الفرنسي بما يكنه من حقد على المسلمين إلا بعد أن نحت له عميلا أحله محل الصدارة واصبغ عليه صفة الوطنية والزعامة ثم دفعه الى حرب الإسلام والمسلمين وما تصريحاته الأخيرة حول قضية فلسطين ودعوته للصلح مع دويلة اليهود الغاصبة إلا تتمة لحملاته التي شنها ضد الإسلام، ومنذ أن أحل الافطار في شهر رمضان بدعوى الحاجة الى كثرة الانتاج، وهذه حقيقة ما زال

المسلمون يقصرون عن ادراكها، وهي ان من يجرؤ على مس مقدسات الإسلام، وعلى الدعوة الى نبذ حقائقه الثابتة ليس بعيدا عنه بعدئذ ان يخون البلاد، ويخون القضايا التي يسميها البعض بالقضايا القومية والوطنية، لأن ذلك يدل على خضوعه لمفاهيم الاستعمار الكافر ويدل على تبعيته وعمالته، وعلى المسلمين ان يتحرروا في بلادهم عن كل من اجترأ على حقائق الإسلام ونواميسه فينبذوه جانبا ويغسلوا عاره، فإن تصريحات هذا الخائن لها ما بعدها فإذا لم يقف المسلمون جميعا ورؤساء الدول العربية وخصوصا منها موقفا حازما واضحا، فيكاد البلاء أن يعم ويكاد الذين يخشون غضب الأمة من اظهار عمالتهم للصهيونية أن يفعلوا ذلك، فإذا كنا نلقي تبعية الهزيمة في سنة ٤٨ على عاتق الخونة من حكام العرب وعلى انحطاط الوعي عند الأمة فبماذا نعلل هذه الخيانة الجديدة، وإذا استطاع الاستعمار ((لا سمح الله)) ان يصفي القضية الفلسطينية بيد الخونة من عملائه فماذا نقول؟ فعلى المسلمين عموما وعلى تونس خصوصا أن تغسل هذا العار وان تزيل هذا الشنار، والحكم الشرعي يقتضي ان يقف المسلمون جميعا على أهبة الاستعداد لاسترداد فلسطين بالجهاد طالما تعرض جزء مقدس من بلاد المسلمين لغزو الكفرة، وهذا جهاد دفاعي لا يحتاج فيه إلى إذن الإمام وكل من يدعو الى الصلح مع الكفرة الغزاة فإنما يكون فارا من الزحف ومتوليا للكفر، ومن يتولهم منكم فإنه منهم، واعلموا عباد الله ان معركتنا في هذا اليوم معركة الإسلام مع الكفر، معركة الإسلام بجميع طوائفه ومذاهبه وشعوبه مع الكفر بجميع أشكاله وألوانه، فمن جاء يريد أن يثيرها طائفية أو عنصرية أو اقليمية فإنه يريد ان يحرفنا عن حقيقة المعركة ويجرنا الى معارك جانبية ويلقى بأس المسلمين بينهم ومن أراد اقتطاع جزء من بلاد المسلمين فإنما يطعن الإسلام، ويوهن قوة المسلمين، فتآزروا على الحق ووحدوا كلمتكم على الإسلام، وكونوا للمظلوم عونا وللظالم خصما، حتى يؤخذ منه الحق غير متعتع، واننا بحلول شهر محرم الحرام نعيش في عبقات ذكرى نهضة أبي عبد الله سبط الرسول الأعظم الحسين الشهيد عليه وعلى صحبه الصلاة والسلام، فتفهموا حقيقة ثورته، وسيروا على نهجه، ولا تشوهوا أهدافه التي في سبيلها أراق دمه الزكي ودم صحبه الميامين واعلموا ان الحسين (ع) قتل ليحيى الدين وتقام الصلاة وتجرى الحدود وتطبق الأحكام، لا أن تطبر الرؤوس ونضرب الظهور بالسلاسل، علمنا الحسين أن نطبر رؤوس الظالمين لا ان نطبر رؤوس أنفسنا، فهذه سيرة أبي عبد الله في الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتلك سيرة أبيه علي عليه السلام ومن قبل سيرة جده الرسول الأعظم عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فقد خاض صلى الله عليه وآله منذ البعثة حتى وفاته ما ينيف على ثمانين حربا وغزوة، فهل سيرة أولئك الذين يقبعون في الزوايا ويلقون الحبل على الغارب ويدعون إمامة المسلمين ينسجم مع هذه السيرة العطرة، المملوءة جهادا وكفاحا؟ أم هل سيرضى الله عن سكوتهم على ما يصيب المسلمين، ومن أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم؟ أو ليس قضية فلسطين من قضايا المسلمين الأولى فلماذا لا نسمع لأئمة المسلمين فيها صوتا أم لا يشعرون بالمسؤولية، واعلموا ان الله لا يرضى عنا إلا أن نقيم دين الله

كاملاً لا أن نكتفي بالصلاة عن الجهاد، وبالصوم عن اجراء أحكام الله في كل صغيرة وكبيرة من شؤوننا، واننا إذ نحمد الله الذي ابدلنا بأولئك الذين كانوا يحقدون على الإسلام ويحاربون الأحكام من يقيمون الصلاة، فنسأل الله أن يوفقهم لتطبيق أحكام القرآن وحدود الشرع في البلاد، وان يجري الخير على أيديهم فالحق أحق أن يتبع وشرع الله أولى بالتنفيذ، وان أبلغ الحديث وأحسن موعظة كتاب الله، بسم الله الرحمن الرحيم، إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله افواجاً فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان توابا.

الخطبة الثانية

وبعد أن جلس جلسة قصيرة قام للخطبة الثانية فحمد الله وأثنى عليه وشهد لله بالوحدانية ولمحمد (ص) بالرسالة وصلى على الرسول وعلى آله وعترته واصحابه وعلى التابعين لهم بإحسان، دعا للمسلمين تفهم الإسلام والعمل به، وأن ينصرهم الله على أعدائهم ويوحد كلمتهم ويجمع شملهم ويجعل كلمته هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، ختمها بسورة قصيرة ونزل للصلاة.

ولما كان من آداب خطبة الجمعة إلا يذكر أحد باسمه، قام الحاج برهان الدين النعمة فرحب بالسيد الرئيس باسم المصلين وطلب الى سيادته باسمهم أن يوجه اليهم كلمة مناسبة فتفضل سيادته خلف الميكرفون وألقى الكلمة القيمة التالية التي ضمنها نقاطا طالما تشوق المؤمنون الى سماعها من الرئيس.

((الكلمة نقلناها كاملة في متن الكتاب ـ كما تقدم ـ)).

ملحق رقم (٢٥)

صورة كتاب شكر صادر عن هيئة رئاسة المجلس العلى للأسرى العراقيين حــول مساهمتهم في الحرب العراقية - الإيرانية ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة رئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الموقرة

م/ كتاب الشكر للأسرى العراقيين

وبيان المجلس حول التزوير والتزييف [illegible] المتعمد لنظام صدام الكافر

كانت هيئة الرئاسة الموقرة قد أحالت الى اللجنة السياسية والإعلامية صياغة كتاب الشكر للأسرى العراقيين الذين كتبوا الى المجلس عن رغبتهم في المساهمة الحقيقية في معركة الإسلام ضد الكفر وأرسلوا مبالغ نقدية مساهمة منهم في دعم المجلس.

كما اقترح بعض [illegible] الأخ الدكتور صادق إصدار بيان خاص حول المصادرات والتزويرات التي قدمتها دوائر [illegible] النظام الصهيوني الصليبي الصدامي.

وقد كتب رئيس اللجنة كتابين حول هذين الموضوعين وتم التداول بشأنهما مع سماحة السيد الناطق الرسمي باسم المجلس بتدوينهما طيّه مع فائق الاحترام

ملاحظة:
باقتراح سماحة السيد رئيس المجلس
تم التداول بشأن الكتابين
مع سماحة السيد الناطق الرسمي
و[illegible] المطلوبة

حسين الصدر
رئيس اللجنة السياسية والإعلامية

الاثنين - ١٨/١٢/١٤٠٣هـ

اطلعت عليها

ملحق رقم (٢٦)

صورة كتاب صادر عن المجلس الأعلى حول تعيين بعض الاسماء كمسؤولين في فروع التعبئة في الوحدة العسكرية ((تنشر لأول مرة)):

بسمه تعالى

سري

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
المكتب التنفيذي

الرقم : ١٦٧ س ت
التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٨٣

٩٦ س - ٩

الى / الوحده الاداريه والماليه

الموضوع / تعيين

بناءاً على قرار المكتب التنفيذي بجلسته الثانيه والعشرون بتاريخ ٦/١٠/٦٢ بتعيين كل من :-

١ - حجه الاسلام والمسلمين السيد ياسين الموسوي معاونا لمسؤول الوحده العسكريه .

٢ - الاخ حسين معرفي في فرع تعبئه الاهواز .

٣ - الاخ علي وضالي في فرع تعبئه الاهواز .

٤ - الاخ ابو محمد شهرلي الاعلام التعبوي للوحده العسكريه الذي سبق وان حصلت الموافقه على تعيينه سابقاً .

فالا مل الاطلاع واجراء اللازم .

سدد الله خطاكم .

المكتب التنفيذي

نسخه الى

١ - الوحده العسكريه / للعلم

للعمل
[illegible]

صورة كتاب صادر عن المجلس الأعلى حول تعيين ياسين الموسوي مسؤولا لشعبة التعبئة في الوحدة العسكرية ((تنشر لأول مرة)):

بسمه تعالى

المجلس الاعلى للثوره الاسلاميه في العراق (المكتب التنفيذي)

سـري

الرقم/

التاريخ / ٤ / ٨ /

الى / الوحده الاداريه

الموضوع / تعيين

بناء على قرار المكتب التنفيذي بجلسته السادسه المنعقده بتاريخ ١٦ /محرم/ ١٤٠٤ ، تم تعيين حجه الاسلام السيد ياسين الموسوي في الوحده العسكريه مسؤولا لشعبه التعبئه .

فالامل اجراء اللازم.

سدد الله خطاكم.

نسخه الى

١ ــ هيئه رئاسه المجلس/ للاطلاع

٢ ــ الوحده العسكريه / للاطلاع واجراء اللازم

سـري

ملحق رقم (٢٨)

صورة كتاب صادر عن المجلس الأعلى وموجه الى الإيرانيين يطالب باعفاء عمار الحكيم من اداء الخدمة العسكرية ((تنشر لأول مرة)):

١٣٧٧/١١/١٥

پيوست:

طبقه‌بندی:

جناب الاخ الحاج سلمانيان - مسؤول الوحدة العسكرية المحترم

سلام عليكم ...

عطفاً على كتابنا المرقم ١٢/٧٩/١/١/٥٣ المؤرخ في ١٣٧١/١١/٦ بخصوص السيد عمار الحكيم نجل سماحة حجة الاسلام السيد عبدالعزيز الحكيم وحامل الجنسية الايرانية المرقمة (٣ - ٩٢٦٥٩٨ - ٤٧١) في جبهات القتال والعمل الجهادي في التواريخ المدرجة ادناه . راجين مساعدته في صدور كارت الاعفاء من التجنيد ودمتم موفقين.

١٣٦٢/٢/٥ الى ١٣٦٢/٥/٥

١٣٦٢/١٠/١٥ الى ١٣٦٥/١١/٣

١٣٦٥/١٢/١٥ الى ١٣٦٦/٢/١

التعامل التبليغي والاسنادي لحركة المجاهدين العراقيين

١٣٦٢/١٢/٢٨ الى ١٣٦٢/١/٢٥ التعامل مع شعبة السيد الحكيم آنذاك المستقرة في منطقة مريوان جبهة الغرب من البلاد.

١٣٦٦/٩/١٥ الى ١٣٦٦/١٢/١٥ العمل التبليغي في كل من المناطق العسكرية نهاوند في كردستان وسردشت في الجنوب وكان التعامل مع (لشكر ٦ ويژه پاسداران)

١٣٦٢/١١/١٤ الى ١٣٦٨/١/٣٠ التعامل مع المجلس الاعلى فيما يرتبط بعمليات تحرير حلبجة واغاثة المصابين بالاسلحة الكيمياوية.

١٣٦٩/١٢/١٥ الى ١٣٧٠/٣/١٥ رتم الثقافة الشعبانية المشاركة في منطقة البصرة والجنوب وله مساهمة ولمدة تزيد مجموعها عن (١٤) شهر وبشكل متقطع للقيام بمهمات جهادية وتبليغية في مقارعة النظام العراقي في مختلف الجبهات

رئيس الهيئة القيادية العليا
للقوات المسلحة الاسلامية العراقية
محمد تقي المولى

ملحق رقم (٢٩)

صورة الصفحة الأولى والأخيرة من حديث الشيخ حسين البشيري حول موقف باقر الحكيم من حـــزب الدعـوة الإسـلامية ((تنشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

بحكم معايشتي مع السيد محمد باقر الحكيم منذ أكثر من ثلاث سنين اتضحت لدي عدة أمور وهي:

أولاً: ما قاله السيد الحكيم وما سمعت منه مباشرة إذ ينقل عن السيد الشهيد الصدر (رض) أنه قد أوصى بشباب حزب الدعوة خيراً وسمعت من السيد الحكيم أيضاً إذ قال: أنا أؤيد حزب الدعوة وأدافع عنهم

ثانياً: ما قاله السيد محمد باقر الحكيم ضد حزب الدعوة الإسلامية

أ - قال غير مرة أن حزب الدعوة لا يؤمنون بولاية الفقيه

ب - أن المتحكمين على أعضاء الحزب يرون لقيادتهم صبغة شرعية في مقابل شرعية قيادة المرجعية

ج - قبل أكثر من سنتين تقريباً وعدني السيد الحكيم بأن يعطي مبلغاً محترماً رسمياً لكي أحضره إلى معسكر الشهيد الصدر (رض) في الأهواز لمساعدة المتواجدين في هذا المعسكر وعندما أردت الذهاب إلى الأهواز طلبت منه المبلغ فقال لي: كم تكون المبلغ فقلت له: نصف مليون تومان قال هذا كثير فقلت له ثلاثمائة ألف تومان فقال هذا أيضاً كثير ثم قال لي أتشهد أن هؤلاء مجاهدون حتى أساعدهم. فقلت مستغرباً: أهؤلاء ليسوا مجاهدين وقد تركوا ديارهم وأهاليهم وأموالهم في سبيل الله. فقلت له من يشهد بأن أفراد حركة المجاهدين الذين تساندهم وتساعدهم أنهم مجاهدون فقال لي: إن السيد عبد العزيز الحكيم (أخو شقيقه) يشهد أن هؤلاء مجاهدون وبعد ذلك لم يعطني ولا توماناً واحداً لمساعدة لهؤلاء المتواجدين في معسكر الأهواز.

قال الشيخ محسن الأراكي لي ولجماعة من العلماء منهم السيد كاظم الحائري والسيد عبد الرحيم الشوكي والسيد حسين الصدر والشيخ حسن عز الله استنتجنا من كلام السيد محمد باقر الحكيم حول حزب الدعوة:

أولاً: أن حزب الدعوة لا يؤمن بولاية الفقيه

ثانياً: أن حزب الدعوة واقف ضد الجمهورية الإسلامية

ثالثاً: أن أفراد حزب الدعوة ليسوا بأصحاب الصلاة [illegible]

رابعاً: أن الدعوة خالفت آراء الشهيد الصدر - أ.هـ

(الكلام قد سمعته أنا أيضاً من سماحته)

سمعت من دكتور جعفري الشيخ محمد باقر الناصري قائلاً: بأنه [illegible] من أصدقاء السيد باقر الحكيم وهو [illegible] لدكتر في لندن عند لقاءه بالسيد باقر الحكيم عند زيارته في احتفالات الذكرى الرابعة لاحتفالات الجمهورية الإسلامية.

باقر الحكيم وقلت له: أنا انصحك لتنصح السيد صدر الدين ان لا يتكلم بهذه الكلمات
لما فيه من تصدع الكلمة والمخالفة لإلفة القلوب وجمع الشمل. حسب تصوري ان السيد
الحكيم لم ينبه السيد صدر الدين على ذلك وعدم تنبيهه اياه دليل واضح على الرضى
والشاهد على عدم تنبيه الحكيم للقبنجي انه الثاني في يوم الاثنين ١٩/ ربيع الاول
تكلم في مدرسة الشهيد الصدر التابعة لهم في طهران وتعرض لحزب الدعوة وقال ان
هؤلاء (ويقصد بهم الحزب الدعوة) ومؤيدوه عن قريب يكشفون للجماهير العراقية
كما كشف كيانوري وجماعته من اعضاء حزب توده.

وعندما اعتقلت ليلة الاثنين ١٩/ ربيع الاول/ ١٤٠٤هـ) بسبب افتراء
بعض الجهلة من العراقيين وهم ابو سلمان والسيد جواد الموسوي هؤلاء من محسوبي
على السيد الحكيم ومن مؤيديهم حيث جاء الى مركز الشرطة السيد باقر المهري بعد
روحاني ظننت انه الشيخ محمد تقي المولائي ولكن المولائي نفى ذلك وان المهري
لم يسأل عني وعن حالتي او حتى لم يلتق بهؤلاء الجهلة الذين افتروا علي
تقربا ناصحا علما انني زميل للسيد المهري في المجلس الاعلى. واستدل
ذلك انني حينما ذهبت الى طهران حضرت جلسة المجلس الاعلى وتعرضت الى
هذا الاعتداء علي حاف السيد الحكيم ومن في خطه وسلوكه لم يظهروا اي تأثر ازاء
ما لم يحصل اذ حدثت لهم عن مداخلات هذه الاستفزازات الاعتداءات التي
وهي المبيت وانه الشيخ الاصفي هؤلاء الجهلة المتصلين بهم مباشرة. وقد طلبت
من المجلس الاعلى ان يستنكر هذه العملية الصبيانية بصورة رسمية فلم يتقدم
لتأييد ذلك احد

في نهاية الدورة الاولى للمجلس الاعلى كتبت رسالة الى السيد الحكيم كانت
مفصلة ومحتوية على ما يحدث ويتعرض للساحة العراقية ومن تلك النصائح
كتبت فيها ما يلي: ايها السيد الجليل انت تدعي بان حزب الدعوة ضد ولاية
الفقيه او انه تربى لمبادئها ضعيفة شرعية مقابل شرعية قيادة الزعيم
الرشيد. كما تدعي فاستند الادعاء الى الدليل يستقر به الضمير حتى يخرج
الادعاء عن اطار المصادرة. بعدما وصلت اليه الرسالة المتواضعة قال نعم
قرأتها باجمعها الا ان السيد وفقه الله الى الآن لم يأتي باي دليل
لا كتباً ولا شفاهاً على صدق ما يدعيه في حزب الدعوة من السلبيات الملاحظات.

حسين البشيري
١٩٨٣

نص تقرير خطي كتبه الشيخ حسين البشيري حول موقف محمد باقر الحكيم من حزب الدعوة الإسلامية ((ينشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

بحكم معايشتي مع السيد محمد باقر الحكيم منذ أكثر من ثلاث سنين اتضحت لدي عدة أمور وهي:

أولاً: ما قاله السيد الحكيم وما سمعت منه مباشرةً إذ ينقل عن السيد الشهيد الصدر (رض) انه قد أوصى بشباب حزب الدعوة خيراً وسمعت من السيد الحكيم أيضاً إذ قال: انا أؤيد حزب الدعوة وادافع عنهم.

ثانياً: ما قاله السيد محمد باقر الحكيم ضد حزب الدعوة الإسلامية.

أ ـ قال غير مرة ان حزب الدعوة لا يؤمنون بولاية الفقيه.

ب ـ ان المتحكمين على أعضاء الحزب يرون لقيادتهم صبغة شرعية في مقابل شرعية قيادة المرجعية.

ج ـ قبل اكثر من سنتين ونصف وعدني السيد الحكيم بان يعطيني مبلغاً محترماً ومناسباً لكي اعطيه إلى معسكر الشهيد الصدر (رض) في الأهواز كمساعدة للمتواجدين في هذا المعسكر وعندما اردت الذهاب الى الأهواز طلبت منه المبلغ فقال لي: كم يكون المبلغ فقلت له: نصف مليون تومان، قال: هذا كثير، فقلت له: ثلثمائة ألف تومان، فقال: هذا أيضاً كثير، ثم قال لي: أتشهد أنت آن هؤلاء مجاهدين حتى اساعدهم فقلت مستفهماً: أهؤلاء ليسوا مجاهدين وقد تركوا ديارهم وآباءهم وامهاتهم في سبيل الله. فقلت له من يشهد بأن أفراد حركة المجاهدين الذين تساندهم وتساعدهم انهم مجاهدون، فقال لي: ان السيد عبد العزيز الحكيم ((وهو شقيقه)) يشهد أن هؤلاء مجاهدين وبعد ذلك لم يعطني ولا توماناً واحداً لمساعدة هؤلاء المتواجدين في معسكر الأهواز.

قال الشيخ محسن الآراكي لي ولجماعة من العلماء وهم السيد كاظم الحائري والسيد عبد الرحيم الشوكي والسيد حسين الصدر والشيخ حسن فرج الله: استنتجنا من كلام السيد محمد باقر الحكيم حول حزب الدعوة:

أولاً: ان حزب الدعوة لا يؤمن بولاية الفقيه.

ثانياً: ان حزب الدعوة واقف ضد الجمهورية الإسلامية.

ثالثاً: ان افراد حزب الدعوة ليسوا بأصحاب العمل الجهادي.

رابعاً: ان الدعوة خالفت أوامر الشهيد الصدر ((وهذا الكلام قد سمعته أنا أيضاً من لسانه)).

وسمعت من دكتور جعفري والشيخ محمد باقر الناصري قالا: بأن أبا علي وهو من

أصدقاء السيد باقر الحكيم وهو يعمل كدكتور في لندن عند لقاءه بالسيد باقر الحكيم عند زيارته في احتفالات الذكرى الرابعة لاحتفالات الجمهورية الإسلامية في انتصار الثورة الإسلامية في ٢٢ بهمن ١٣٦١ عند لقاءه بالسيد الحكيم في بيته في طهران قال الحكيم له: بأن الدعوة كالخوارج حاربوا علياً ومعاوية والدعوة أيضاً حاربت صداماً وتحارب الجمهورية الإسلامية.

واخبرني أبو أسراء وهو أحد أعضاء المجلس الأعلى وكان يشرف على مكتب العراق من قبل السيد الحكيم قال لي في أواخر الدورة الأولى من المجلس الأعلى أن جماعة «وقصد بذلك السيد محمد باقر الحكيم ومؤيديه» يقولون لابد من تصفية الجهة الخاصة وقصد بها حزب الدعوة قبل تصفية صدام، وقال كذلك «أبو اسراء» اني أعارض هذه الفكرة وكتبت الى كوميته العراق تقريرا حول الموضوع، وقال كذلك «أبو اسراء» في أوائل الدورة الثالثة للمجلس في جلسته: ان هناك فكرة تقول ينبغي ان تصفى الجهة الخاصة «وقصد بها حزب الدعوة» قبل تصفية صدام، والحكيم وجماعته كانوا في تلك الجلسة ولم يتكلم منهم أحد حول هذا الكلام وقد علم السيد الحكيم وأصحابه ماالمقصود من فكرة أبي اسراء.

وأنا أشهد ان هؤلاء أي السيد الحكيم ومؤيديه في المجلس يحاولون بصورة عملية لاضعاف حزب الدعوة الإسلامية وتشويه سمعته وإبعاده عن الساحة السياسية مثلا: ما ورد في عدد لواء الصدر (١٢٦) ٢٤/ صفر/ ١٤٠٤ هـ والتي تقول في افتتاحيتها عقيب ما فعلوه من فضيحة في زيارة الأربعين مع الناس الحسينيين «ان تجمع عدة قوى كالقاعدين والمتخلفين سياسيا والمغرضين على اختلاف اغراضهم في مجابهة ثورة الجماهير واطروحته (المجلس الأعلى).. ان جماهير العراق المضطهدة والمعذبة عندما تقف أمام خيار: بين ان تكون مع الثائرين في مواجهة البعث وارجاع الحقوق او ان تكون مع القاعدين والمغرضين والمعادين لمرجعية الإمام القائد» انتهى. وتقصد لواء الصدر بهؤلاء القاعدين والمتخلفين والمغرضين هم أعضاء حزب الدعوة الإسلامية. وعندما تحدثت في المجلس الأعلى حول ما كتبته الصحيفة في هذه الكلمة الافتتاحية وفي اعداد أخرى قلت: ان على لواء الصدر ان تعرف وتكشف هؤلاء المغرضين والمتخلفين والقاعدين من هم، وقلت في آخر كلامي ان هذا الكلام الذي تسطره الجريدة في افتتاحيتها والذي قد يوهم بعض البسطاء والسذج في ايران والإسلام وخارجه ان في الساحة العراقية يوجد أناس لا يؤمنون بالجمهورية الإسلامية ويقومون بمؤامرة على الدولة الإسلامية، وذلك يتم لصالح من؟ لصالح الإسلام أم لصالح الاستعمار، وقلت: ان على المجلس ان ينصح وينبه محرر الجريدة بأن لا يكرر مثل هذه الكلمات الممزقة للساحة والخالقة لبذور التفرقة. وإذا لم تنفذ النصيحة لابد من اغلاقها، والسيد الحكيم ومؤيدوه لم ينبسوا ببنت شفة ولم يؤيدوا كلامي ولم ينبهوا أصحاب الجريدة

عما فعلت وما اتخذته من هذا الخط الممزق للساحة والمفرق لها. وسمعت من السيد صدر الدين القبنجي في أواسط الدورة الثانية في المجلس قال: ان حزب الدعوة واقف ضد الجمهورية الإسلامية، وقد نقلت كلام السيد صدر الدين الى السيد محمد باقر الحكيم وقلت له: أنا أنصحك لتنصح السيد صدر الدين ان لا يتكلم بهذه الكلمات المنافية لوحدة الكلمة والمخالفة لإلفة القلوب وجمع الشمل وحسب تصوري ان السيد الحكيم لم ينبه السيد صدر الدين على ذلك وعدم تنبيهه إياه دليل واضح على الرضى.

والشاهد على عدم تنبيه الحكيم للقبنجي انه وفي الثاني في يوم الأثنين ١٩ ربيع الأول ١٤٠٤ تكلم في مدرسة الشهيد الصدر التابعة لهم في طهران وتعرض لحزب الدعوة وقال: ان هؤلاء ويقصد بهم ((حزب الدعوة)) ومؤيدوه عن قريب يكشفون للجماهير في التلفزيون كما كشف كيانوري وجماعته من اعضاء حزب توده.

وعندما اعتقلت ليلة الاثنين ١٩ ربيع الأول ١٤٠٤ هـ بسبب افتراء بعض الجهلة من العراقيين وهم أبو سلمان والسيد جواد الموسوي وهؤلاء ممن يحسبون على السيد الحكيم ومن مؤيديهم فقد جاء الى مركز الشرطة السيد باقر المهري ومعه روحاني ظننت انه الشيخ محمد تقي المولى ولكن المولى نفى ذلك وان المهري لم يسأل عني وعن حالي أو صحتي بل التقى بهؤلاء الجهلة الذين افتروا علي افتراءا فاحشا علما بأني زميل للسيد المهري في المجلس الأعلى. وأشد من ذلك انني حينما ذهبت الى طهران وحضرت جلسة المجلس الأعلى وتعرضت الى هذا الاعتداء علي فأن السيد الحكيم ومن في خطه وسلوكه لم يظهروا أي تأثير ازاء ما ألم بي إذ قد بينت لهم كل مداخلات هذه الاستفزازات والافتراءات التي وجهها الي والى الشيخ الآصفي هؤلاء الجهلة المتصلين بهم مباشرة. وقد طلبت من المجلس الأعلى أن يستنكر هذه العملية الصبيانية بصورة رسمية فلم يتقدموا لتأييد ذلك...

وفي نهاية الدورة الأولى للمجلس الأعلى كتبت رسالة الى السيد الحكيم وكانت مفصلة نصحته فيها لما يحدث من تمزق للساحة العراقية ومن تلك النصائح كتبت فيها ما يلي: ايها السيد الجليل انت تدعي بأن حزب الدعوة ضد ولاية الفقيه أو انها ترى لقيادتها صبغة شرعية مقابل شرعية قيادة المرجعية الرشيدة كما تدعي فأسند الادعاء الى الدليل يستقر به الضمير حتى يخرج الادعاء عن اطار المصادرة. وبعدما وصلت اليه الرسالة المتواضعة قال نعم قرأتها بإمعان إلا أن السيد وفقه الله إلى الآن لم يأت بأي دليل لاكتبا ولاشفاهة على صدق ما يدعيه في حزب الدعوة من السلبيات والملاحظات.

حسين البشيري

١٩٨٣

ملحق رقم (٣٠)

صورة حديث للشيخ حسن فرج الله بخط يد الشيخ رياض الناصري مع المرحوم احمد الخميني بحضور عدد من رموز المعارضة حول خلافات باقر الحكيم مع حزب الدعوة الإسلامية ((تنشر لأول مرة)):

هذا الحديث تحدث به الشيخ حسن فرج الله حول زيارة جماعة العلماء المجاهدين من العراق عام ١٩٨٠م الى السيد احمد الخميني رحمه الله تعالى وكان الحاضرون السيد محمد باقر الحكيم والسيد مهدي الحكيم والسيد صدر الدين القبانچي والشيخ محمد تقي المولى والشيخ [illegible] ومن جماعة العلماء السيد كاظم الحائري والسيد محمود الهاشمي والشيخ محمد باقر الناصري والشيخ حسن فرج الله والشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ حسين [illegible]

جرى الحديث حول جبهة العراق [illegible] وتحدث السيد محمد باقر الحكيم عن جماعة العلماء بنقاط ثلاثة هي:

١- ان هؤلاء من حزب الدعوة.

٢- انهم اسسوا مدرسة دينية (حوزة) وهي مدرسة الكاظمية [illegible]...

٣- ان هؤلاء يدعمون السيد الخوئي

فاجاب بعض الحاضرين ومنهم الشيخ محمد باقر الناصري بقوله لا داعي لكشف الامور بهذه الطريقة غير الصحيحة ثم خاطب السيد احمد الخميني قائلاً له: هل تعلم كم مرة جئنا نحن [illegible] الناصرية الى منزل والدك في النجف الاشرف وفي كل مرة اخطب واتحدث مع علمك بالثمن الباهض الذي يقدمه الشخص من قبل البعثيين [illegible] صدرت مثل هذه المواقف الداعمة للامام الخميني.

ثم ذكر السيد محمد باقر الحكيم ان الشيخ حسن فرج الله والشيخ حسين [illegible] من حزب الدعوة ودليلي على الشيخ فرج الله هو جمعه للاموال من اصفهان وخراسان ومناطق اخرى.

ملحق رقم (٣٠)

نص حديث للشيخ حسن فرج الله بخط يد الشيخ رياض الناصري مع المرحوم احمد الخميني في عام ١٩٨٢ بحضور عدد من رموز المعارضة حول خلافات باقر الحكيم مع حزب الدعوة الإسلامية ((ينشر لأول مرة)):

هذا الحديث تحدث به الشيخ حسن فرج الله حول زيارة جماعة العلماء المجاهدين في العراق عام ١٩٨٢ م الى السيد احمد الخميني رحمه الله تعالى وكان الحاضرون السيد محمد باقر الحكيم والسيد عزيز الحكيم والسيد صدر الدين القبانجي والشيخ محمد تقي المولى والشيخ فاضل المالكي ومن جماعة العلماء السيد كاظم الحائري والسيد محمود الهاشمي والشيخ محمد باقر الناصري والشيخ حسن فرج الله والشيخ محمد مهدي الآصفي والشيخ حسين البشيري.

جرى الحديث حول طبيعة الصراع وتحدث السيد محمد باقر الحكيم متهماً جماعة العلماء بنقاط ثلاثة هي:

١ - ان هؤلاء من حزب الدعوة.

٢ - انهم أسسوا مدرسة دينية ((حوزة)) وهي مدرسة الحكمة وجلسوا في قم.

٣ - ان هؤلاء يدعمون السيد الخوئي.

فأجاب بعض الحاضرين ومنهم الشيخ محمد باقر الناصري بقوله: لا داعي لكشف الأمور بهذه الطريقة غير الصحيحة ثم خاطب السيد الخميني قائلاً له: هل تعلم كم مرة جئنا بوفد من الناصرية الى منزل والدك في النجف الأشرف وفي كل مرة أخطب وأتحدث مع علمك بالثمن الباهض الذي يقدمه الشخص من قبل البعثيين فيما إذا صدرت مثل هذه المواقف الداعمة للإمام الخميني.

ثم ذكر السيد محمد باقر الحكيم ان الشيخ حسن فرج الله والشيخ حسين البشيري من حزب الدعوة ودليلي على الشيخ فرج الله هو جمعه للأموال من اصفهان وخراسان ومناطق اخرى.

فاجاب الشيخ فرج الله مخاطباً اياهم: أسألكم بالله العظيم هل لي اسم في حزب الدعوة الإسلامية في سجلاتكم وإذا كان كذلك فعليكم اظهاره أما إشكال السيد محمد باقر الحكيم باني اجمع الأموال فإني كذلك حيث الكل يعلم وضع العراقيين في ايران في الجانب المادي والحالة المأساوية التي تحل بهم فكيف يحق لنا ان لا ندعمهم حتى وان توقف ذلك ان نصحب الدعاة معنا او نذهب معهم من اجل ذلك ثم قال الشيخ فرج الله أنا دعوة فلماذا هذا التحسس فإذا كانت الدعوة على حق فأنا دعوة ونقل قولاً عن السيد علي الخامنئي ان الإمام يؤيدهم ١٠٠٪ والإمام يسأل عن أصغر طالب علم في ايران فلماذا التحسس من فتح الحوزة كما ذكر السيد احمد الخميني وعند ذلك خاطب السيد محمد باقر الحكيم السيد احمد الخميني يا سيد انكم انتصرتم ونحن في الطريق.

اما الشيخ حسين البشري فقال أرى أن الناس يدعون للإلحاد في العراق ونحن نؤيد هؤلاء وهم من المؤمنين.

وعند انتهاء الجلسة خرجنا فقال الشيخ فرج الله للسيد محمد باقر الحكيم لماذا لا تعرف الكلام يا سيد محمد باقر لماذا تتكلم على الخوئي؟ فقال انا اتكلم على الحاشية.

اما الشيخ الآصفي فقال اننا ندعو الى تقليد السيد الخوئي ولكننا ندعم الإمام الخميني ونرسل له الأموال الكثيرة لتأييده.

ملحق رقم (٣١)

نص بيان التضامن مع كادر صحيفة بدر الذي تبنى تغطية نهضة الشهيد الصدر الثاني واصدره مجموعة من الكتاب والمثقفين العراقيين:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان التضامن مع كادر صحيفة ((بدر)) السابق

في الوقت الذي يستقبل فيه العالم قرنا جديدا مستشرفا خصوصياته الثقافية، متطلعا إلى مدى أوسع من احترام حرية الكلمة المسؤولة، الأمر الذي جاهدت من أجله سائر حركات التحرر في شتى بلدان العالم وما زالت.. والذي تتنافس في ادعائه وتمثله اليوم الأمم والمجتمعات والأحزاب والمنظمات العامة والمهنية .. في وقت كهذا تستيقظ المعارضة العراقية في المهجر على عملية إلغاء واحتواء ومصادرة ثقافية خطيرة، شكلت سابقة سلبية من نوعها، ذلك ما حدث مع صحيفة ((بدر)) في الشهر قبل الأخير من القرن العشرين وتحت تأثير ضغوط جهة معروفة في المعارضة العراقية كانت هي الأكثر تضررا من مبدأ التعبير عن إرادة الشعب العراقي الثائر، ولو إلى حد ما، الذي تبناه طاقم الصحيفة الرئيس منذ عام تقريبا استجابة لتصاعد الالتفات الجماهيري حول الشهيد آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر ومشروعه النزيه الساعي الى تحقيق القدر الأكبر من تماسك الشعب العراقي وصولا إلى الإطاحة بالنظام الجاثم على صدره، وتحقيق الدولة الإسلامية المستقلة في العراق.

فحين بلغت تلك النهضة ذروتها كانت صحيفة ((بدر)) بكادرها المخلص من أول الصحف العراقية المعارضة اقترابا منها.. ولما انتهى أمر النهضة الى استشهاد قائدها السيد الصدر الثاني السعيد كانت ((بدر)) الصحيفة الأولى المرشحة للتعبير عن صوت الجماهير العراقية وإرادتها الحرة.. إذ تقدمت بكادرها السابق خطوات مهمة على هذا الصعيد، فكانت صفحة أمل مشرق للنهوض بالوعي العام إلى مستوى المسؤولية، وذلك من خلال رصد مواطن الخلل، والدعوة إلى اصلاحها، ومعالجة اشكاليات المسيرة، ومحاولة إعادة الاعتبار الى ((المجلس الأعلى)) والدعوة الى التزامه بتطبيق قوانينه الخاصة المجمدة منذ سنين، لا سيما قانون الانتخابات الذي يشمل انتخابات الأعضاء والهيئة العامة ورئاسة المجلس، كما واجهت بشجاعة التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين بشأن المهاجرين واللاجئين العراقيين في الجمهورية الإسلامية وحقوقهم، وامتدت إلى جوانب حية في واقعنا الثقافي والاجتماعي.

هذه الأمور وغيرها عرضت كادر هذه الصحيفة الرائدة إلى سلسلة من الضغوط شرحها بالتفصيل البيان الذي وزعه المدير المسؤول السابق تحت عنوان ((القصة الكاملة لإخماد صوت

بدر)).. وقد بلغت الضغوط ذروتها بعد الدعوة الصريحة التي تبنتها الصحيفة إلى إحياء قانون الانتخابات الحرة في المجلس الأعلى، ثم دفاعها عن دعوتها هذه أمام الهجوم الذي شنته ضدها الصحف التابعة للمجلس الأعلى، فجوبهت هيئة التحرير بجملة شروط تنتهي إلى إفراغ الصحيفة من محتواها الهادف والعودة بها إلى دائرة الانتماء الضيق، فواجه سبعة من كادرها المجاهد - بينهم المدير المسؤول ورئيس التحرير - هذه الشروط بالرفض وآثروا الاستقالة وترك العمل في الصحيفة.. بعدها أوقفت الصحيفة ((الأسبوعية)) لأسبوع واحد، ثم استؤنفت بطاقم جديد وبلون جديد، تابعنا حتى الآن أكثر أعدادها، فوجدناها قد استجابت بحق لتلك الشروط واكتست حلتها! فودعت جماهيرنا صحيفة ((بدر)) المحببة لديها، مخلدة في تاريخ جهادها السياسي والثقافي مؤشرين في غاية الأهمية:

تمثل الأول في المستوى الرفيع الذي بلغته هذه الجماهير في التعبير عن إرادتها والارتفاع بمستوى وعي أبنائها ومعاصرتهم للأحداث الداخلة في رسم خارطة مستقبلهم.

فيما تمثل الثاني في الخطوة الخطيرة التي تعاضدت فيها أكثر من جهة لإسكات الأقلام الحرة الأبية، مع كل ما تشهده له هذه الجهات نفسها من سيرة جهادية ودينية مشرقة لكادر الصحيفة المستقيل، مما لا يدع مجالا للتشكيك في نواياهم من خلال منهجهم الذي اختاروه.

وبناء على تقييمنا هذا نعلن تضامننا مع هذه الثلة المؤمنة الملتزمة، باعتبارها نموذجا علويا معاصرا في رفض الوصاية في التطبيق والممارسة، ونُدين كل ما تعرضت له من ضغوط في طريقها المسؤول والملتزم ذاك.. مؤكدين أن المساحات التطبيقية للمبدأ أو ممارستها ثقافيا وابداعيا هي من حق الكاتب ما دمنا نفترض فيه التدين والموضوعية والغيرة على المبدأ والاستعداد للتضحية في سبيله، وأنه ليس لأي جهة كانت مصادرة هذا الحق أو الالتفاف عليه.

هذا ما يحفزنا لرفع أصواتنا عاليا من اجل تنبيه الجهات المعنية وتذكيرها، لعلها تعيد النظر في ما اعتمدته من أطر في التعامل مع الكلمة، آملين النظر بجدية إلى ضرورة التعامل وفق رؤى أوسع أفقا واكثر موضوعية تعيد لكل ذي حق حقه، ولأجل أن لا تكون ساحتنا الثقافية أكثر تخلفا عن تأدية رسالتها في إحياء الأمة والنهوض بها لتتحمل مسؤولياتها في حماية الثقافة الإسلامية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب راهنا ومستقبلا، علنا نكون بحق مصادقا لقوله تعالى: ((الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولايخشون أحدا إلا الله)) بكل ما في هذه الآية الكريمة من مضامين ودلالات.

جمع من الكتاب والمثقفين العراقيين/ ذو القعدة ١٤٢٠

ملحق رقم (٣٢)

نص رسالة كتبها الشيخ حسن فرج الله الى المجلس الأعلى في وقت مبكر من تأسيسه ترصد ظواهر الاحتكار والفردانية التي يمارسها قادته ((ينشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وقائد الإنسانية الى الصراط المستقيم، نبينا وقائدنا الكبير العظيم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

هذه بعض الأمور التي تتردد في خاطري حيال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أرغب في بيانها وارجو الغض والمسامحة عن الهفوات التي ربما توجد في مبناها او محتواها والله الموفق للصواب.

١ - أولا وقبل كل شيء لا أرى من الصحيح احتكار العمل الإسلامي لأي فرد أو لأي فئة أو حزب من الأحزاب.

٢ - يلزم أن يكون اختيار اعضاء المجلس الموقر على أساس من الكفاءة والقابلية المطلوبة وذلك لأجل تحريك الساحة العراقية، ولا أرى ذلك يتم إلا إذا كان الشخص المطلوب للعضوية المذكورة معروفا في الساحة العراقية، ومسموع الكلمة بينهم ليكون كلامه مسموعا ومؤثرا فيهم.

٣ - من اللازم أن يشترك عدد كبير من الأخوة المؤمنين المستقلين الذي لا تأخذهم في الله وفي قول الحق لومة لائم.

٤ - أرجو بيان الصلاحيات المشروعة الممنوحة لهذا المجلس الكريم والتي ينبغي ان يتمتع بها ويمارسها بحرية وماهي؟

٥ - ارجو ايضاح وبيان ما يسمع الآن ويتردد باسم المجلس من انه يمنع منعا باتا أي عمل من الأعمال للأفراد العراقيين إلا بإذن المجلس المحترم وذلك كالتبليغ والقيام بالإرشاد الإسلامي أو عقد الاحتفالات الإسلامية والمسيرات الإسلامية ومن ضمنها مسيرات العزاء للإمام الحسين (ع)، أقول ما هو الداعي الى مثل هذه الأوامر، والمجلس الموقر بعد لم يتمتع الآن بالهيمنة والسيطرة الخاصة على الجماهير بل لا يخفى وجود الفجوة بينه وبين الجماهير بكل صراحة.

٦ - ماهو سكوت وتغضي المجلس الموقر عن هذه المهاترات والشتائم المتكررة في هذه الأيام، ومنذ مدة طويلة من بعض الأخوة العراقيين وفقهم الله تعالى على بعض اخوانهم العراقيين المرموقين بعلمهم ومكانتهم وعلى بعض الفئات والأحزاب العراقية الموجودة في

الساحة، ونحن أحوج ما نكون الى الوحدة والتكاتف ورص الصفوف ويكون ذلك باسم انصار المجلس أو غير ذلك، وعلى فرض وجود الخطأ وكلنا معرض للخطأ فهل يليق بالمؤمنين الشتائم والتشهير، وباللأسف الشديد وهل هذا يخدم الإسلام والقضية العراقية، وهل هذا العمل يؤذي الاستعمار واعداءه أم يرضيهم؟ ارجو الجواب.

٧ ـ أرى من الأفضل أن يشترك في المجلس أعضاء ممثلون عن الحركات الإسلامية الأخرى في العراق، وذلك مثل الأخوة السنة وفقهم الله، والأخوة الأكراد المجاهدين، ويكون اختيارهم وانتقائهم بمعرفة وتعيين الدولة الإسلامية المنصورة.

٨ ـ من الضروري ان تمارس الدولة الإسلامية المباركة صلاحيتها ((الولايتية)) من خلال مكاتبها الخاصة المهيمنة على المجلس ((كميتة عراق)) أو سماحة حجة الإسلام والمسلمين سيدنا المحبوب رئيس الجمهورية المحترم حفظه الله تعالى.

وشرح ذلك أن صح التعبير، انه لو حدث شجار مثلا لا سمح الله بين أهل ديزفول وأهل شوش فما هو موقف الدولة من ذلك، فهل تكون الدولة ساكتة أو انها تمارس صلاحيتها في حل المشكلة والنزاع، فحينئذ هل هناك فرق بين ما يقع في ايران الإسلام وبين ما يقع ويحدث بين العراقيين، نحن ننتظر موقفكم المشرف والشرعي، وايقاف هذه الحملات والتعديات من بعض اخواننا العراقيين على اخوانهم العراقيين، وفق الله الجميع لما يحب ويرضى، وانا لله وانا اليه راجعون.

٩ ـ وبالختام أرجو ان يزود المجلس الأعلى في العراق ويعطى صلاحيات مناسبة تؤهله للقيام بدوره اللائق طرحا وتنفيذا من اجل تحقيق أهدافه الإسلامية السامية وخدمة القضية الإسلامية في العراق الحبيب. وذلك مثل تمشية أمور وحاجات العراقيين المجاهدين والمهاجرين والمهجرين بصورة عامة واللائذين بكنف الدولة الإسلامية المظفرة والمحتمين بكنف إمام الأمة وقائدها الإمام الخميني العظيم حفظه الله تعالى وأبقاه ذخرا للمسلمين والله ولي التوفيق والسلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

وانتم أعرف بحاجاتهم مثل معاملات السفر وعقود الزواج والطلاق والكارت الأخضر والإقامة واجازة السلاح والسياقة وامثالها.

فإن الفرد العراقي الآن لا يستطيع الحصول على شيء من ذلك إلا بعد المشقة والعناء الشديد وطول المدة وهذا لا يتناسب مع عملهم الجهادي ولا وضعهم المالي

مخلصكم الداعي/حسن فرج الله

٢٢ رجب المبارك ١٤٠٤ هـ

ملحق (٣٣)

صورة رسالة احتجاجية حول نقل ثلاثة من كوادر الممثلية في الفيلق

((تنشر لأول مرة)):

الى الأخ السيد حسن الكلبايگاني

سلام عليكم وبعد ..

سمعت أنّ قراراً صدر عنكم بنقل ثلاثة من كوادر الممثلية وهم السيد أبو رجاء الموسوي والسيد أبو ياسر والحاج أبو زيد الإصفهاني، والثلاثة من العناصر المخلصة والكفوءة التي تشيد [illegible] على أكتافهم وجهودهم وجهادهم، ولا يوجد مبرر قانوني أو عرفي أو شرعي لاتخاذ مثل هكذا قرار بحقهم اللهم إلاّ أنكم بذلك تسعون لطلب رضا شخصية معينة خوفاً على مواقعكم الهزيلة والتي تبيّن أنكم مستعدون أن تفعلوا كل شيء في سبيل البقاء فيها، وشأنكم في ذلك شأن صاحبنا في المجلس الأعلى! (إنّ الطيور على أشكالها تقع).

ان مما يحزّ في نفس الإنسان الحليم أن تتحول الى لعبة في أيديكم انت وصاحبك الأصفهاني - حسب تعبيرك عنه مراراً - والحال ان هذه الممثلية ومن ورائها الفيلق قد شيّدا بدماء الشهداء والمضحين والمتفانين وحتى هم ومنهم ومنهم، وما انت وصاحبك الاّ موظفان [illegible] مؤقتان تأتيان بتوقيع وتذهبان بجرة قلم!

ملحق رقم (٣٤)

صورة ونص كتاب صادر بحق الشيخ هادي الخزرجي ومنعه من التبليغ ((تنشر لأول مرة)):

بسمه تعالی

وزارت کشور

شهربانی قم

تاریخ ....

شماره .

پیوست ...

۱۸۰۲۷/۸۰/۵۴۴

۶۶/۱۱/۱۵

از : ....

به : ....

موضوع : ....

برادر آقای هادی حسین تقی (ابو حیــــدر)

همانطور که قبلاً نیز متذکر گردیده ایم تا اطلاع ثانوی حق خــــروج

از حوزه شهرستان قم را ندارید

رئیس شهربانی قم ــــــــــ ی

از سوی

جمهورية إيران الإسلامية /وزارة الداخلية

التاريخ: ١٥/ ١١/ ١٣٦٦

الرقم ١٨٠٢٧/٨٠/٥٤٤

الملفات بسمه تعالى

من.. الى

الموضوع الأخ السيد هادي حسين تقي (أبو حيدر) كما كنا قد علمناكم سابقا،فانكم ممنوعون من الخروج من مدينة قم حتى إشعار آخر.

رئيس شرطة قم العقيد أحمدي

الختم والتوقيع

ملحق رقم (٣٥)

صورة رسالة موجهة الى الشيخ الآصفي حول دوره في العمل الجهادي داخل العراق ((تنشر لأول مرة)):

بسمه تعالى

سماحة العلامة الشيخ الآصفي دام عزه.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ارجو من سماحتكم التفضل بالاجابة على الاسئلة التالية لعلاقتها بعملنا الجهادي ولكون سماحتكم له الباع الطويل في تشكيل لجنتنا الجهادية. يرجى التفضل بالاجابة عليها:

١- كان موقفكم من السؤال الموجه اليكم حول العمل مع المكتب الجهادي وبالطريقة التي كنتم على معرفة بها في العمل مع مجاهدي الداخل فقلتم: ان العمل مع المكتب الجهادي هو الاسلوب غير صحيح للشرعية.

٢- وبناءً على اجاباتكم السابقة شفهياً حول ترك العمل الجهادي فقلتم: لا يجوز شرعاً ترك العمل وتضعيفه.

وبعد ذلك تم تشكيل لجنة شهداء الحق للاشراف على العمل الجهادي في الداخل وعلى اثره قطعت علاقتنا نهائياً مع المكتب الجهادي اعتماداً على فتاواكم وبعدئذ وضعت اسس مالية وبعد اعتراض الاخ المجاهد ابو ستار بالسؤال التالي عليكم: فيما لو انقطع التمويل المالي لهذه اللجنة اجبتموه بانكم ستسعون لتأمين الاحتياجات المالية علماً ان الامكانات المالية قطعت لفترة ثمانية اشهر.

٣- لم نر لكم اي حضور في اللجنة لحل مشاكلها وتطوير عملها وهذا يدل على عدم الاهتمام بالعمل الجهادي وعدم مساندته.

٤- الاعتراف بلجنة شهداء الحق معناه تمزيق صف الدعوة لانها الواجهة الحقيقية في الداخل اما تلك فهي المجمدة.

وختاماً ننتظر الرد عن هذه الاسئلة وابلاغنا من الساحات بما ترضاه الله وعليكم الاعداد الجيد لمشاكل الدنيا والله وسيرله في الاخرة وحتى لا تكون مصداق قوله تعالى: لم تقولون ما لا تفعلون. وانا لله وانا اليه راجعون.

المجاهدين ...

... صفر ... هـ

نص رسالة موجهة الى الشيخ الآصفي حول دوره في العمل الجهادي داخل العراق ((ينشر لأول مرة)):

بسمه تعالى

سماحة العلامة الشيخ الآصفي دام عزه

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو من سماحتكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية لعلاقتها بعملنا الجهادي ولكون سماحتكم له الباع الطويل في تشكيل لجنتنا الجهادية. يرجى التفضل بالإجابة عليها:

١ ـ موقفكم من السؤال الموجه اليكم حول العمل مع المكتب الجهادي وبالطريقة التي كنتم على معرفة بها في العمل مع مجاهدي الداخل فقلتم: ان العمل مع المكتب الجهادي بهذا الأسلوب غير مبرئ للذمة.

٢ ـ وعلى اجابتكم السابقة سئلتم حول ترك العمل الجهادي فقلتم: لا يجوز شرعا ترك العمل وتضعيفه.

وبعد ذلك تم تشكيل لجنة شهداء الطف للإشراف على العمل الجهادي في الداخل وعلى أثره قطعت علاقتنا نهائيا مع المكتب الجهادي اعتمادا على فتاواكم وتعهداتكم.. ووضعت أسس مالية، وعند اعتراض الأخ المجاهد ابو اسماء بالسؤال التالي عليكم فيما لو انقطع التمويل الحالي لهذه اللجنة اجبتموه بأنك تسعى لتأمين الاحتياجات المالية علما ان الإمكانات الحالية قطعت لفترة ثمانية أشهر.

٣ ـ لم نر لكم أي حضور في اللجنة لحل مشاكلها وتطور عملها وهذا يدل على عدم الإيمان بالعمل الجهادي وعدم مساندته.

٤ ـ الاضرار في لجنة شهداء الطف معناه تمزيق حزب الدعوة الإسلامية لأنها الواجهة الحقيقية في الداخل ان لم تكن هي الوحيدة.

وعندها سنضطر للتخلي عن المسؤولية وابلاغ كافة العاملين بما توصلنا اليه وعليكم اعداد الجواب لشعبنا في الدنيا ولله ورسوله في الآخرة وحتى لانكون مصداق قوله تعالى: لم تقولون مالا تفعلون. وانا لله وانا اليه راجعون

ابو مهدي الشيب

٤ صفر ١٤٢٠ هـ

ملحق رقم (٣٦)

نص كلمة القاها الشيخ ابو علي البصري في مؤتمر الكوادر الذي عقد ايام الحرب العراقية - الإيرانية:

مؤتمر الكوادر الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة المؤتمرون

ليست اطروحة المجلس أيها الأخوة تقليدا أو اقتباسا لأساليب العمل السائد في الساحة السياسية فإن فكرة توحيد الطاقات وجمع الصفوف من أجل تحقيق هدف مشروع فكرة قرآنية أصيلة أشار اليها في قوله تعالى ((وتعاونوا على البر والتقوى)) وقد عبر الفقه الإسلامي عن الفكرة بالواجب الكفائي عندما يتعلق الأمر بأهداف شرعية لا يكفي قيام بعض المكلفين بها ينبغي أن تحشد لها جهود المكلفين جميعا حتى تتحقق الكفاية اللازمة لها.

ولا يضر فكرة المجلس أنها معمول بها في الثورات أو الحركات غير الإسلامية فذلك دليل على أنها من سنن الله في العمل الاجتماعي ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا ولا يخفى على اخوتي المؤتمرين دور العمل الجبهوي في دفع عجلة الثورات إلى الإمام والكل يعرف كيف استطاع العمل الجبهوي أن يطور الثورة الفلسطينية والثورة الفيتنامية وثورات غيرها على امتداد الرقعة العالمية.

فصيغة المجلس التي تعني اجتماع كافة العاملين للقضية العراقية من أجل توحيد جهودهم ودعم جهادهم وصولا إلى اسقاط الطاغوت في العراق وفسح المجال أمام الشعب العراقي المسلم ليقيم النظام الذي يرضي الله تعالى. هذه الفكرة ليست صحيحة بل هي ضرورة لا يناقش فيها أولو الألباب.

ودعم المجلس ومساندته من اجل تحقيق اهدافه واجب عقلي قبل أن يكون واجبا شرعيا وقد يرتقي الى مستوى الضرورات.

معنى سؤالنا للفقيه هل يجب المشاركة في عمل يهدف إلى اسقاط حكم كافر وإقامة حكم اسلامي؟

ان هذا السؤال أشبه بسؤال هل تجب الصلاة وكلا السؤالين لا يوجهان للفقيه لأنهما من (...) إذن دعم المجلس واجب عقلي وشرعي ولابد من العمل الجاد على تمكين المجلس من تحقيق أهدافه وذلك أيها الأخوة لا بالشعارات والنداءات المتكررة ولكن يتحقق بأمرين لا ثالث لهما:

أولا: تمكين خط الإمام في اطروحة المجلس الأعلى وذلك في كافة مراحل عمل المجلس اعتبارا من كيفية اختيار أعضائه ومرورا بأساليبه وخططه وانتهاءا بمفردات التعامل اليومي مع الجماهير المسلمة.

ثانيا: فضح كافة المؤامرات الهادفة الى تخريب المجلس والراغه من محتواه وحرفه من مسيرته التي قام من أجلها.

واسمحوا لي ايها الأخوة أن أوضح لكم هاتين النقطتين قربة إلى الله تعالى.

أولا: ((تحكيم خط الإمام في المجلس)).

لقد حمل الإمام الخميني راية الثورة الإسلامية وتبنى هموم الجماهير المسلمة متوكلا على الله غير خائف في الحق لومة لائم فلمست الجماهير صدقه وآمنت بقيادته فسارت وراءه وبايعته ولم يطلب الإمام في يوم من الأيام من الجماهير أن ينضووا تحت قيادته بل كان اخلاصه لله وتبنيه اهداف الجماهير المسلمة سببا في انقياد الجماهير طواعية له.

ان الانقياد الطوعي للقيادة من أبرز ملامح خط الإمام التي لابد للمجلس ان يقتفيها. والمفردة الثانية في خط الإمام هي انتخاب الجماهير المسلمة للقائمين على شؤونها. لقد كان بوسع الإمام منذ اليوم الأول لانتصار الثورة أن يعين رئيسا للجمهورية ويعين أعضاء مجلس الشورى ورئيس الوزراء وكافة المسؤولين وكانت الجماهير ستقبل بذلك دون أي تردد ولكنه لم يفعل لماذا؟ لماذا أصر الإمام على أن ينتخب الشعب الإيراني المسلم رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس الخبراء وأعضاء المجالس المحلية؟ لماذا جرت في ايران أكثر من عشرة انتخابات عامة عبر فيها الشعب الإيراني المسلم عن رأيه؟

انه أراد أن يقول لكل العالم حكاما ومحكومين أن الشعوب المسلمة لها إرادة يجب أن تعبر عنها وانها لو خليت وما تريد لاختارت الإسلام، وانه لا يمكن ان تحكم الشعب بالقوة والإكراه وبفرض الخيارات عليها. وهكذا اسكت خط الإمام بالانتخابات أفواه الشرق والغرب.

لقد تشكل المجلس الأعلى في ظروف استثنائية تم فيها تعيين الأعضاء ودفع المجلس ودفعت القضية العراقية جماهيرنا المسلمة في السجون والمعتقلات وفي السجن الكبير وفي غربة المهجر وبالنهاية (...) فوجئت باسماء جاهزة ملأت مقاعد المجلس.

وتعلمون يا أحبائي حساسية الأمة في العراق من أسلوب التعيين الذي عانت منه وباتت سنينا طويلة تحلم في يوم تستطيع فيه أن تنتخب القائمين على قضيتها.

وانقضت الدورة الأولى وتبعتها دورات دون أن يتحقق الحلم ويحكم خط الإمام في انتخابات الجماهير للقائمين عليها الأمر الذي أحدث صدمة عنيفة تلتها هوة واسعة بين الجماهير والمجلس بحيث اصبح المجلس في واد والأمة في واد وبينهما برزخ لا يبغيان، فبأي آلاء ربكما تكذبان.

والمفردة الثالثة في خط الإمام هو تعيين ممثل له فقد جرت عادة الإمام حفظه الله على تعيين ممثل له في الوزارات والمؤسسات والمدن المختلفة والجيش والشرطة وحرس الثورة والدرك والمؤسسات التبليغية وجهاد البناء ومؤسسة الشهيد ومؤسسة المستضعفين..... الخ.

ويعتبر ممثل الإمام في هذه الكيانات قناة مفتوحة بين الإمام وبين العاملين فيها يرفعون من خلالها آرائهم ومقترحاتهم وشكاواهم ويستلمون من خلالها توجيهات الإمام وأوامره وحلوله لمشاكلهم الآن أن من المؤسف ان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق خلا من ممثل الإمام مع ما لهذه المسألة من أهمية بالغة لا تخفى على الجميع والمجمع. أيها الأخوة ان هناك تيارا قويا في المجلس يقف بقوة في وجه فكرة تعيين ممثل للإمام في المجلس.

لقد صودر خط الإمام بصورة كاسحة في المجلس بحيث لم يبق من الإمام إلا اسمه ومن خطه إلا رسمه ووجدنا ممارسات مناقضة تماما لخط الإمام في النقاط الثلاثة التي ذكرناها إذ تسعى اطراف معينة في المجلس الى فرض القيادة على الجماهير بالأساليب التي ألفتها الجماهير في العراق ويجرى تعيين الأعضاء في كل دورة بدون أن يسمح للجماهير أو لأهل الحل والعقد منهم بالانتخاب وتقف هذه الأطراف بقوة في وجه الدعوة الى تعيين ممثل للإمام فيه.

أما النقطة الثانية في دعم المجلس فهي فضح كافة المؤامرات الهادفة الى تخريب المجلس والراغه من محتواه، واسمحوا لي أن احدثكم هنا بصراحة وصدق فأنتم أهلي والرائد لا يكذب أهله.

اسمحو لي ان اقول لكم ان هناك مؤامرة كبيرة على الدولة الإسلامية وعلى القضية العراقية وان أياد كثيرة داخل المجلس وخارجه ضالعة فيها وهي تسعى الى تشويه سمعة الدولة الإسلامية من جهة والقضاء على جذوة الثورة الإسلامية في العراق، انها تريد وقد وفقت مع الأسف ان تحول المجلس الى هيكل فارغ عاجز عن كل عمل اللهم إلا محاربة الجماهير وزرع اليأس في نفوسها وخلق الحساسية ضد الجمهورية الإسلامية.

لقد شهدنا في عهد المجلس ازدهارا منقطع النظير في الاحتفالات واللافتات والصور والملصقات وافتتاح المكاتب ونمو عدد السيارات والحراسات والصحف، لكننا لم نشاهد ما يوازي هذا النمو في العمليات العسكرية ضد صدام ان هذا الأمر اقلق آية الله المنتظري حتى بعث في طلب اعضاء المجلس واحضرهم الى مجلسه وخاطبهم قائلا: «انني على علم بوجود عدد كبير من الأشخاص في الخليج الفارسي وايران واوروبا وهم مسلمون ملتزمون ومجاهدون سواء من الشيعة والسنة والعرب والأكراد ومن الذين هاجروا من العراق هربا من جور صدام وظلمه وهم على استعداد لخوض أي جهاد وتضحية ضد هذا الطاغوت. واجب المجلس الأعلى ان يجمع كافة القوى المسلمة حول محور الإسلام والثورة بغض النظر عن المسائل الفئوية والحزبية وان هذا الشخص مرتبط بهذه الجهة أو ذلك الحزب وذلك في سبيل ان تظفر الثورة الإسلامية في العراق بالنصر بأسرع وقت. ان إحدى الأمور التي يجب أن يتنبه اليها هو ان عليه أن لا يصرف كل طاقته

على الشعارات والبوسترات والصور والندوات في طهران)) وكان هذا الحديث قبل انعقاد المؤتمر بأسبوع. والشعب ينتظر العمليات العسكرية ضد أعدائه لا العمليات السياسية ضد أبنائه اكشفوا لنا حسابات المجلس لكي نرى كم انفق على الرصاص وكم انفق على الإعلام؟

ان اجرة الفندق الذي تنزلون فيه أيها الأخوة هي سبعة ملايين تومان بينما لا يجد بعض المدعوين اجرة المجيء اليه.

المؤامرة على الدولة الإسلامية وعلى قضيتنا العراقية تريد أن تصل بنفسية الإنسان العراقي الى حالة من اليأس من كل عمل ثوري لصالح قضية المؤامرة تريد ان تقول للعراقي ان صدام لا يختلف عن الذين يحاولون اسقاطه.

المؤامرة تريد ان تجعل العراقي يندم على دعمه السابق للثورة الإسلامية وتسييس القضية العراقية كما حدث للقضية الفلسطينية.

وقد نجحت هذه المؤامرة والدليل على ذلك ان تعبئة المجلس الأعلى فشلت في جذب العراقيين بسبب الهوة العميقة القائمة بين المجلس والجماهير.

أليس من المخزي أيها الأخوة أن يتطوع في التعبئة أقل من خمسة من كل ألف عراقي مقيم في ايران والمهجر؟ أليس من المضحك المبكي أن يقاد الناس للتعبئة تحت التهديد بقطع الراتب والفصل من الوظيفة والوعيد باصدار الكارت الأخضر لمن يتطوع فقط؟

ما الفرق بين هذا الأسلوب في تعبئة المجلس واسلوب صدام في التطوع للقادسية السوداء؟ لماذا تزيف ارادة الجماهير ويكذب عليها بلا حياء على طريقة الإعلام البعثي، فلقد علقت في شوارع طهران لافتات باسمكم ودون أن يؤخذ رأيكم وقبل ان تجتمعوا في مؤتمركم هذا.

انني أريد ان اصدقكم أيها الأخوة وانقل لكم الحقيقة التي تآمرت أطراف كثيرة على طمسها وانفقت أموال المجلس على تزيفها الحقيقة هي ان اعداء المجلس الذين يعملون لتخريبه من الداخل يريدون ان يوصلوا العراقيين الى حالة من اليأس والاشمئزاز والكراهية لهذا المجلس الذي ترعاه الدولة الإسلامية من اجل توجيه هذه الكراهية نحو الدولة الإسلامية المباركة انه ليس من الصدفة ان يصرح المسؤولون في الجمهورية الإسلامية قائلين: ان المجلس هو تجسيد لإرادة العراقيين، بينما يتكرس اعلام المجلس وتمتلئ تصريحات اطراف المجلس صارخة بأعلى صوتها أن المجلس هو اطروحة الدولة الإسلامية في الوقت الذي يقول فيه الإعلام البعثي انه لا توجد هناك معارضة عراقية بل ان ايران تريد ان تفرض سيطرتها على العراق عن طريق عملائها. ترى لصالح من يصر اعلام المجلس وتصريحات رموزه على ان المجلس مؤسسة تابعة للجمهورية الإسلامية؟ هل اصبح اعداء خط الإمام بالأمس انصار له يرفعون ويخفضون؟ وكيف اصبح بعثيو وشيوعيو الأمس مسؤولين عن تزكية المؤمنين وتقرير صلاحيتهم؟

ويد تكيل وهي مما يفتدى   ويد تقبل وهي مما يقطع

ايها الأعزاء نحن مدعوون جميعا لتحكيم خط الإمام وفضح المؤامرة على المجلس نحن مدعوون إلى تغيير طريقة تحديد أعضاء المجلس من التعيين الى الانتخاب والمطالبة بتعيين ممثل للإمام في المجلس والكف عن الممارسات الصدامية باسم الإسلام وتكسير الأغلال التي تكبل العمل الإسلامي لاسقاط صدام وتسعى لتحويل المجلس الى اداة لزرع الكراهية في نفوس العراقيين نحو الدولة الإسلامية. أيها الأخوة نريد ثورة لا مكاتب نريد عملا لا شعارات نريد أن يقوم على القضية من يعيش لأجلها لا من يعيش عليها.

ان المصير القائم الآن لا ينتهي بنا إلا الى الهاوية.

اعزائي ان امرا هذا آخره لجدير ان يزهد في أوله وان أمرا هذا أوله لجدير بأن يحذر آخره ويا قوم أني نذير لكم بين يدي عذاب شديد.

ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد

الشيخ ابو علي البصري

٣٠ صفر ١٤٠٥ هـ

ملحق رقم (٣٧)

صورة كتاب صادر من ممثل ولي الفقيه في القوات المسلحة حول التطوع ايام انتفاضة ١٩٩١:

Apr. 28. 2000 04:04 PM P01

لمنظمة / الرابطة الاسلامية [illegible]

من / قيادة فيلق ٩ / بدر
الى / كافة الوحدات والتشكيلات

توجيهات وأوامر ممثل الولي الفقيه للقوات المسلحة العراقية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرسل لكم توجيهات الممثل .. ونأمركم بالعمل بموجبها واطلاع المعنيين والفئات العاملة معكم عليها لتحقيق التطبيق الكامل لها وفقكم الله لما فيه خير الاسلام والمسلمين .

مع الاحترام لتعميمها على قاطع الغرب

ابو علي البصري

بسمه تعالـــــــــى

دامت تأييداته قائد وامام جمعة الأول

يجب على القوات العراقية المسلحة في جميل الله الالتفات الى النقاط التالية والعمل بموجبها :

١ - يجب التنبيه على جميع القوات المسلحة العراقية العاملة قيادة هذه القوات المتمثلة في سماحة سيدنا آية الله الحكيم والتخلف عن أوامره حرام .

٢ - العمل المسلح الذي ينطلق من الحدود الايرانية الاسلامية يجب أن يتم ضمن اطار القوات المسلحة العراقية التابعة لسماحة آية الله الحكيم وكل عمل يتجاوز ذلك لا يعتبر شرعيا .. ويعتبر مخالفة لقوانين الجمهورية الاسلامية وقرارات القيادة الاسلامية .

٣ - يجب على المنتمين للفئات والاحزاب التي تتخذ من أرض الجمهورية الاسلامية حدودها منطلقا للعمل المسلح الانضمام للقوات المسلحة العراقية والخضوع والطاعة التامة لقيادة هذه القوات المتمثلة في سيدنا آية الله الحكيم حفظه الله تعالى ويتعامل مع المنتمين الى الفئات والاحزاب كما يتعامل مع سائر افراد القوات المسلحة العراقية ولا يجوز لهم ايجاد تشكيلة مستقلة داخل القوات المسلحة او خارجها وانما يعملون كمقاتلين عاديين يخضعون لكل أوامر القيادة وتجري عليهم كل القرارات التي تجري على سائر المقاتلين ويحاسب على المخالفة كما يحاسب غيرهم .

٤ - تطوع العراقيين داخل حدود الجمهورية الاسلامية انما يتم من خلال [illegible] المجلس الاعلى وضمن تدابير وقرارات قيادة القوات المسلحة ولا يجوز لاي فئة او حزب القيام بعمل التطوع داخل الجمهورية الاسلامية .

٥ - الروحانيون والمبلغون سواء المتواجدين منهم بين القوات او في المخيمات ومناطق استقرار المهجرين لا يجوز لهم التبليغ لاية جهة وانما يجب عليهم تبليغ الاحكام الشرعية والمفاهيم الاسلامية الثورية والدعوة الى وحدة الصف والقيادة بيد الحكم القائم الجاثم على صدر شعبنا الاسلامي في العراق .
والشدة [illegible]

ممثل الولي الفقيه في القوات المسلحة
محسن العراقي
[illegible]

نص كتاب صادر من ممثل ولي الفقيه في القوات المسلحة حول التطوع ايام انتفاضة ١٩٩١:

(دفتر نماينده ولي فقيه وإمام جمعة دزفول)

يجب على القوات المسلحة في سبيل الله الالتفات الى النقاط التالية والعمل بموجبها:

١ ـ يجب شرعا على جميع القوات المسلحة العراقية اطاعة قيادة هذه القوات المتمثلة في سماحة سيدنا آية الله الحكيم والتخلف عن أوامره حرام.

٢ ـ العمل المسلح الذي ينطلق من الحدود الإيرانية الإسلامية يجب ان يتم ضمن اطار القوات المسلحة العراقية الخاضعة لسماحة آية الله الحكيم وكل عمل يتجاوز ذلك لا يعتبر شرعيا.. ويعتبر مخالفة لقوانين الجمهورية الإسلامية وقرارات القيادة الإسلامية.

٣ ـ يجب على المتمين للفئات والأحزاب التي تتخذ من أرض الجمهورية الإسلامية وحدودها منطلقا للعمل المسلح الانضمام للقوات المسلحة العراقية والخضوع والطاعة العامة لقيادة هذه القوات المتمثلة في سيدنا آية الله الحكيم حفظه الله تعالى ويتعامل مع المتمين الى الفئات والأحزاب كما يتعامل مع سائر القوات المسلحة العراقية ولا يجوز لهم ايجاد تشكيلة مستقلة داخل القوات المسلحة او خارجها وانما يعملون كمقاتلين عاديين يخضعون لكل أوامر القيادة ويجري عليهم كل القرارات التي تجري على سائر المقاتلين ويحاسب على المخالفة كما يحاسب غيرهم.

٤ ـ تطويع العراقيين داخل حدود الجمهورية الإسلامية انما يتم من خلال تعبئة المجلس الأعلى وضمن تدابير وقرارات قيادة القوات المسلحة ولا يجوز لأي فئة أو حزب القيام بعمل التطويع في الجمهورية الإسلامية.

٥ ـ الروحانيون والمبلغون سواء المتواجدون منهم بين القوات أو في المخيمات ومناطق استقرار المهجرين لا يجوز لهم التبليغ لأية جهة وإنما يجب عليهم تبليغ الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية الثورية والدعوة الى وحدة الصفوف والثورة ضد الحكم الطاغوتي الجاثم على صدر شعبنا الإسلامي في العراق.

ممثل الولي الفقيه في القوات المسلحة

محسن العراقي

ملحق رقم (٣٨)

صورة جواب من السيد الخوئي الى الدكتور كوثر حسين نيازي ينفي فيه وكالة محمد علي الشيرازي ويأمر بعدم تسليم الحقوق اليه

((تنشر لأول مرة))؛

بسمه تعالى بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة مولانا امام المسلمين آقا خوئی حفظه الله

من المقلدين شما هستم و ساكن لندن . مدتی قبل شخصی به نام

السيد محمد علی پسر مرحوم عبد الله شيرازی به طرف لندن آمده و به بنده

و بعضی از مؤمنين توجه حضری مراجعه کرده و مدعی است

که پدرش از علمای بزرگ شیعه هست و پدرش مرحوم شده و

بیست و هفت میلیون تومان مقروض است و بنده دوازده هزار

پوند انگلیسی 2000 | از حقوق شرعیه دارند ، آیا جایز هستم

با ایشان بدهم و ایشان مدعی است که وکیل شما هست آیا ایشان

آیا وکیل شما هستند یا خیر . لطفاً امر فرمائید ماجورین .

[signature]

دکتر کوثر حسین نیازی

لندن ١٥/٤/١/٤٠٦

نص رسالة اخرى موجهة الى السيد الخوئي حول محمد علي الشيرازي وجواب الخوئي عليها ((ينشر لأول مرة)):

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله في العالمين السيد أبو القاسم الخوئي دام الله عمره

إننا ورثة المرحوم الحاج سلمان عبد الله أبو كلاه من أهالي الشارقة في الإمارات، نعرض عليكم السؤال الآتي،

١ ـ توفي والدنا وقد ترك تسعة ورثة وجعل أخانا الأكبر وصياً على تنفيذ الوصية وان أخانا الأكبر مصاب بجنون دوري، وقبل وفاة الوالد بأشهر أشتد مرضه وأصبح جنوناً دامياً وقد أيس الأطباء من شفائه فما هو مصير تنفيذ الوصية ومن يتولى ذلك.

٢ ـ ماذا تكون حصة هذا المريض ولمن تعطى وهو غير متزوج؟

٣ ـ عينوا واجبنا تجاه صرف الثلث علما بأنه أوصى بأن يصرف في الأمور الخيرية تحت إشراف هذا الوصي وقد شرحنا حالته.

٤ ـ لقد جائنا السيد محمد علي ابن سيد عبد الله شيرازي يطلب منا الحقوق الشرعية للتركة وقسماً من الثلث ويزعم أن والده توفي وترك عليه ديوناً كبيرة كما ترك مدارس ومستوصفات ومراكز خيرية ويزعم انه وكيل من قبلكم في قبض الحقوق من مقلديكم، وان بعض الورثة من إخواني وافق على دفع الحقوق ونصف الثلث له، لكنا ترددنا حتى حصول موافقتكم فلم نشاهد عنده وكالة خطية موقعة منكم. نحن جميعاً ووالدنا المرحوم من مقلديكم وننتظر الجواب. أفتونا مأجورين

عن الورثة/ أحمد الحاج سلمان أبو كلاه

١٩٨٦/٣/٢١ لندن

جواب السيد الخوئي

١ ـ في الفرض المذكور من إصابة الوصي بالجنون أمر الوصيه راجع للحاكم الشرعي ونحن بدورنا نحيل امر تنفيذ وصية المرحوم اليكم ولباقي الورثة وعندئذ يلزمكم صرف الثلث كما عينه والدكم المرحوم وفقتم لكل خير.

٢ ـ وأما بالنسبة الى حصة الوصي المصاب بالجنون فهي موكولة اليكم مأذونون بصرف ما يحتاج واحفظوا له ما بقي وفقتم لكل خير.

٣ ـ قد ظهر جواب هذا السؤال من السؤال الأول.

٤ ـ ان الشخص المذكور ليس لديه وكالة منا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ١٣ شعبان المعظم ١٤٠٦ هـ

الخوئي

ملحق رقم (٤٠)

صورة لسؤال موجه من عدد من طلاب الحوزة الى محمد باقر الشيرازي حول تصرفات محمد علي الشيرازي في مدينة مشهد المقدسة ((تنشر لأول مرة)):

[illegible]

دفتر آية الله العظمى شيرازي
مشهد مقدس

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله السيد محمد باقر الشيرازي دامت بركاته

السلام عليكم نرجو من الله سبحانه وتعالى المزيد تأييداتكم تحت ظل ولي الله الأعظم صاحب الزمان أرواحنا فداه.

وبعد فقد نشرت في هذه الأيام بعض الكتب والنشريات باسم ترجمة سماحة آية الله العظمى الشيرازي (والدكم) المعظم قدس سره الشريف وشرح حال المعظم له بالفارسية والعربية وباسم المدرسة والمكتبة الإمام أمير المؤمنين في المشهد المقدس وفيها من المطالب ما لا يطابق الواقع فهل هي مع اطلاعكم ونظركم أم لا؟

عدة من الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم قد انتشرت بمناسبة الذكرى السنوية لارتحال المرحوم آية الله العظمى الشيرازي والدنا المعظم قدس سره الشريف بعض الكتب والنشريات بالعربية والفارسية، وليست [illegible] من الأمور الأخيرة بنظري واطلاع مني، وفيها بعض المطالب المخالفة للواقع وإن أفراد إدارة مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام وطلابها ليس لهم اطلاع من ذلك أصلاً. وفقنا الله بالصدق والأمانة وأن يؤيدنا ببركة ولي الله الأعظم صاحب الزمان أرواحنا فداه لما هو سعادة الدنيا والآخرة. ١٥ جمادى الأولى [illegible] هجرية

السيد محمد باقر الشيرازي

نص سؤال موجه من عدد من طلاب الحوزة الى محمد باقر الشيرازي حول تصرفات محمد علي الشيرازي في مدينة مشهد المقدسة ((تنشر لأول مرة)):

يقوم المدعو محمد علي الشيرازي بطبع نشرات وكتب باسم مدرسة أمير المؤمنين في مشهد أو باسم مكتب سيد عبد الله شيرازي ويزعم في هذه الكتب ان مكتب المرحوم يقوم بصرف ثلاثين مليون تومان ونصف مليون تومان شهرياً على الحوزات والفقراء والمهجرين وانه يدير امور الحوزة في مشهد؟ والقصد من ذلك الاستمرار في الاحتيال على الاثرياء وأصحاب الحقوق الشرعية؟ في البازار وبالخصوص المؤمنين في الخليج لامتصاص المبالغ الطائلة كعادته السابقة؟ وتحويله الى أرصدته في بنوك أوروبا؟؟ كما وردت في تلك الكتب اتهامات فاضحة للمرحوم السيد محسن الحكيم وغير ذلك من الأكاذيب؟؟ وقد استفسر عدد من الطلاب من السيد محمد باقر الشيرازي الابن الأكبر والأرشد للمرحوم السيد عبد الله الشيرازي حول صحة تلك الادعاءات فأجاب الجواب التالي: .

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله السيد محمد باقر الشيرازي دامت بركاته

السلام عليكم نرجو من الله سبحانه وتعالى المزيد من تأييداتكم تحت ظل ولي الله الأعظم صاحب الزمان أرواحنا فداه.

وبعد فقد انتشر في هذه الأيام بعض الكتب والنشريات باسم ترجمة سماحة آية الله العظمى الشيرازي والذكر المعظم (قدس سره الشريف) وشرح حال المعظم له بالفارسية والعربية وباسم المدرسة والمكتبة للإمام أمير المؤمنين في المشهد المقدس وفيها من المطالب ما لا يطابق الواقع فهل هي مع اطلاعكم ونظركم أم لا؟

عدة من الطلاب

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم قد انتشرت بمناسبة الذكرى السنوية لارتحال المرحوم آية الله العظمى الشيرازي والدنا المعظم (قدس سره الشريف) وبعدها بعض الكتب والمنشورات بالعربية والفارسية، وليست (كعدة من الأمور الأخرى) بنظر واطلاع مني، وفيها بعض المطالب المخالفة للواقع وان افراد ادارة مؤسسة الإمام أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام وطلابها ليس لهم اطلاع من ذلك أصلاً. وفق الله الجميع بالصدق والأمانة وان يؤيدنا ببركة ولي الله الأعظم صاحب الزمان أرواحنا فداه لما هو سعادة الدنيا والآخرة

١٥ جمادى الأولى ١٤٠٦ هجرية قمرية

المشهد المقدس/السيد محمد باقر الشيرازي

ملحق رقم (٤١)

صورة رد من اية الله السيستاني الى مؤسسة الخوئي في لندن بعد رسالة منها حول الخلافات داخل المؤسسة ((تنشر لأول مرة))

بسمه تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. واسأل الله العلي القدير لكم دوام الصحة وموفور السعادة وحسن التوفيق في خدمة الدين وترويج الشرع المبين، انه سميع مجيب

وبعد: تسلمت رسالتكم المؤرخة في ٥/٢/١٤١٦ ووقفت على ما ورد فيها بشأن اشرافنا الشرعي على مؤسسة الامام الخوئي الخيرية والمصاعب التي تواجهها المؤسسة في المدة الاخيرة، ولاسيما بعد رحلة امينها العام الاول العلامة الحجة السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه.

وتحديداً لموقفنا من كل ذلك نود ان نبين لكم ما يأتي:

١- ان الاشراف على مؤسسة الامام الخوئي الخيرية الذي وافقنا على قبوله في رسالتنا المؤرخة في ٢٣/شوال ١٤١٤هـ انما اريد منه الاشراف الحقيقي الذي لا يتحقق الا بالمراقبة المسبقة للقرارات الاساسية الكبيرة وما يتخذ من العمل المرتبط بها في المؤسسة والغاء ما لا ينسجم منها مع الموازين الشرعية او قانون المؤسسة واهدافها المرسومة مع الاطلاع الدائم على تصرفات المعنيين بشؤونها المختلفة والتأكد من التزام الجميع بمبادئ الشرع والقانون الاساس.

والاشراف بهذا التفسير ليس مهمة تشريفية محضة - كما قد يتصور - ولا يستدعي المتابعة المباشرة للقرارات الجزئية، ولا يلغي دور الامين العام والهيئة المركزية في ادائهما ما اوكل اليهما القانون من مهمات وواجبات، ولكنه يحقق غرض واضع ذلك القانون وهدفه من النص على اشراف المرجع الاعلى على تلك المؤسسة التي تعتمد في جانب كبير من وارداتها على الحقوق الشرعية ولاسيما حق الامام عليه السلام.

وقد علمنا ان الهيئة المركزية للمؤسسة قد حسمت النزاع في هذا الموضوع بما قررته باكثرية اعضائها من الاخذ بهذا التفسير في اجتماعها العادي الثالث عشر - كما ورد ذلك في رسالتها الموجهة الينا بتاريخ ١٦/شعبان/١٤١٥هـ - بناءً على ما جاء في رسالتكم المؤرخة في ٧/١٠/١٩٩٤م من ان كلمة الاشراف وسائر الكلمات الواردة في القانون الاساس انما تحدد معانيها من قبل الاكثرية في الهيئة المركزية عند حصول اي اختلاف في تفسيرها، واما الخلاف الواقع بين الاعضاء بشأن الآلية المناسبة لتنفيذ الاشراف بالمعنى المتقدم، فليس بمستعص على الحل اذا احسنت النوايا وتظافرت الجهود من قبل جميع الاطراف المعنية.

ولو تقرر للاشراف المعنى السالف الذكر ان يتحقق فالراجح لدينا انه سيعيد للمؤسسة وحدة كلمتها وتماسك صفوفها، وسيبعدها مستقبلاً عن حالات من الاخطاء التي وقعت فيها في مسيرتها السابقة، من مشاريع فاشلة، وصفقات استثمارية خاسرة، وتعيينات مالية لبعض اعضاء الهيئة المركزية وغير ذلك مما حدث بعضه في حياة العلامة الحجة المرحوم السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه، ووردت الاشارة الى بعضه الاخر في رسالتكم المشار اليها.

٢ـ ان مؤسسة الامام الخوئي الخيرية حسبما نص عليه قانونها الأساس مؤسسة خيرية دينية ثقافية، ولم يسمح لها ذلك القانون بالدخول في مجال العمل السياسي الا فيما يرتبط بالدفاع عن حقوق الطائفة، ولم نجد - بناءً على ما تقدم - اي مسوغ او اساس قانوني لما تقوم به المؤسسة من نشاط سياسي، سواء من خلال مكتب العلاقات العامة او مجلة النور العربية او غيرهما من النشرات الاعلامية الأخرى، وكان قيام بعض المسؤولين في المؤسسة من اعضاء هيئتها المركزية وغيرهم من المنتمين اليها بالمشاركة في الندوات المعارضة لبعض الأنظمة الحاكمة واطلاق التصريحات الصحفية المناوئة لهذا النظام او ذاك مما لا ينسجم مع القانون الاساس، وتعليل هذه النشاطات بانها جزء من واجب الدفاع عن حقوق الطائفة تعليل غير مقنع، بل ان نتائجها العكسية او السلبية قد اصبحت واضحة للعيان.

ولهذا كله نرى ان تخلي العاملين في المؤسسة والقائمين على شؤونها عن كل نشاط سياسي - بما لهذه الكلمة من مدلول واضح وشامل - وتحت اي مسار وغطاء شرط اساسي لتنفيذ اشرافنا الشرعي عليها.

٣ـ ان اختيار سماحة العلامة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائباً عنا في الاشراف على المؤسسة المذكورة قد جاء استجابة لطلب المؤسسة وامينها العام السابق العلامة الحجة المرحوم السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه، والخلاف الذي حصل بينكم وبينه خلال زيارته لندن في ٨/ ربيع ثاني ١٤١٥ هـ مردّه الى الخلاف في معنى الاشراف وحدوده، ولزوم تخلي المؤسسة عن نشاطاتها السياسية - كما يظهر ذلك بملاحظة الرسائل المتبادلة بين الطرفين - وعلى ذلك فلو تم التنزل من جانبكم عما ذكرناه في الامرين المتقدمين لما بقي مجال لمقترحكم بالاعتذار من سماحته على اساس ما حصل من الخلاف في التعاون معه، كما لا مجال للمقترحات الاخرى المذكورة في رسالة الهيئة المركزية الينا بتاريخ ١٦/ شعبان/ ١٤١٥ كالاعلان عن غلق المؤسسة او مباشرتنا لامر الاشراف او تخلي الامين العام عن وظائفه ومسؤولياته وايكالها الى غيره فانها مقترحات غير عملية بل يخالف بعضها نص القانون الاساس للمؤسسة.

هذه هي اهم الامور التي اردت ايضاحها لكم بالذات، ومن خلالكم للأخوة اعضاء الهيئة المركزية، آملاً ان يزول بها بعض اللبس او الغموض الذي كان عائقاً في المدة السابقة عن تنفيذ مهمة الاشراف على وجهها المطلوب، وسيتسنى لنا - في ضوء ما تقدم - ان نساهم في دعم المؤسسة معنوياً بل ومادياً ايضاً في حدود الممكن والمستطاع على النحو الذي طلبتم.

بقي هنا ان اشير الى ان حل الخلافات الناشئة بينكم وبين بعض اعضاء الهيئة المركزية، والبت في الاتهامات المتبادلة بين الطرفين امر يتعذر علينا مباشرته لما يتطلبه ذلك من حضور الاطراف المعنية والاستماع الى وجهات نظرهم في المسائل المختلف فيها فلا بد من ايكال ذلك الى من ينوب عنا في الاشراف.

وفي الختام بلغوا تحياتي الى الاخوة العاملين في المؤسسة وتمنياتي لهم جميعاً بالموفقية والسداد في القول والعمل، والسلام.

٢٤/ ربيع الثاني/ ١٤١٦ هـ

علي السيستاني

٢٠ ع ١٤١٦

نص رد من آية الله السيستاني موجه الى مؤسسة الخوئي في لندن بعد رسالة منها حول الخلافات داخل المؤسسة ((ينشر لأول مرة)):

بسمه تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، واسأل الله العلي القدير لكم دوام الصحة وموفور السعادة وحسن التوفيق في خدمة الدين وترويج الشرع المبين، انه سميع مجيب.

وبعد: تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٤١٦/٢/٥ ووقفت على ما ورد فيها بشأن اشرافنا الشرعي على مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية والمصاعب التي تواجهها المؤسسة في المدة الأخيرة، ولا سيما بعد وفاة أمينها العام الأول العلامة الحجة السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه.

وتحديداً لموقفنا من كل ذلك نود أن نبين لكم ما يأتي:

١- ان الاشراف على مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية الذي وافقنا على قبوله في رسالتنا المؤرخة في ٢٣ شوال ١٤١٤هـ انما يراد به الاشراف الحقيقي الذي لا يتحقق إلا بالمراقبة المسبقة للقرارات الأساسية الكبيرة ومناهج العمل الرئيسة في المؤسسة والغاء ما لا ينسجم منها مع الموازين الشرعية أو قانون المؤسسة واهدافها المرسومة مع الاطلاع الوافي على تصرفات المعنيين بشؤونها المختلفة والتأكد من التزامهم بالسير على جادة الشرع والقانون الأساس. والإشراف بهذا التفسير ليس مهمة تنفيذية يومية - كما قد يتصور - ولا يستدعي المتابعة المباشرة للخطوات الجزئية، ولا يلغي دور الأمين العام والهيئة المركزية في قيامهما بما أوكل اليهما القانون من مهمات وواجبات، ولكنه يحقق غرض واضع ذلك القانون وهدفه من النص على اشراف المرجع الأعلى على تلك المؤسسة التي تعتمد في جانب كبير من وارداتها على الحقوق الشرعية ولا سيما حق الإمام عليه السلام.

وقد علمنا ان الهيئة المركزية للمؤسسة قد حسمت النزاع في هذا الموضوع بما قررته باكثرية اعضائها من الأخذ بهذا التفسير في اجتماعها العادي الثاني عشر - كما ورد ذلك في رسالتها الموجهة إلينا بتاريخ ١٦/شعبان/ ١٤١٥ - بناء على ما جاء في رسالتكم المؤرخة في ١٩٩٤/٧/١٠ من ان كلمة الاشراف وسائر الكلمات الواردة في القانون الأساس انما تحدد معانيها من قبل الأكثرية في الهيئة المركزية عند حصول أي اختلاف في تفسيرها، واما الخلاف الواقع بين الأعضاء بشأن الآلية المناسبة لتنفيذ الاشراف - بالمعنى المتقدم - فليس بمستعصٍ على الحل إذا حسنت النوايا وتظافرت الجهود من قبل جميع الأطراف المعنية، ولو قدر للاشراف بالمعنى السالف الذكر ان يتحقق فالراجح لدينا انه سيعيد للمؤسسة وحدة كلمتها وتماسك موقفها، وسيبعدها مستقبلاً عن جملة من الأخطاء التي وقعت فيها في مسيرتها السابقة، من مشاريع فاشلة، وصفقات استثمارية خاسرة، وتخلفات مالية لبعض اعضاء الهيئة المركزية، وغير ذلك مما حدثنا ببعضه العلامة الحجة المرحوم السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه، ووردت الاشارة الى بعضه الآخر في رسالتكم المشار اليها.

٢- ان مؤسسة الإمام الخوئي الخيرية حسبما نص عليها قانونها الأساس مؤسسة خيرية دينية ثقافية، ولم يسمح لها ذلك القانون بالدخول في مجال العمل السياسي إلا فيما يرتبط بالدفاع عن حقوق الطائفة، ولم تجد - بناء على ما تقدم - أي مسوغ أو أساس قانوني لما تقوم به المؤسسة من

نشاط سياسي، سواء من خلال مكتب العلاقات العامة أو مجلة النور العربية أو غيرهما من القنوات الإعلامية الأخرى، وكان قيام بعض المسؤولين في المؤسسة من اعضاء هيئتها المركزية وغيرهم من المنتمين اليها بالمشاركة في الندوات المعارضة لبعض الأنظمة الحاكمة واطلاق التصريحات الصحفية المناوئة لهذا النظام أو ذاك مما لا ينسجم مع القانون الأساس، وتعليل هذه النشاطات بأنها جزء من واجب الدفاع عن حقوق الطائفة تعليل غير مقنع، بل ان نتائجها العكسية أو السلبية قد أصبحت واضحة للعيان.

ولهذا كله نرى أن تخلي العاملين في المؤسسة والقائمين على شؤونها عن كل نشاط سياسي - بما لهذه الكلمة من مدلول واضح وشامل - وتحت أي ستار وغطاء شرط أساس لتنفيذ اشرافنا الشرعي عليها.

٣ - ان اختيار سماحة العلامة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائباً عنا في الإشراف على المؤسسة المذكورة قد جاء استجابة لطلب المؤسسة وأمينها العام السابق العلامة الحجة المرحوم السيد محمد تقي الخوئي طاب ثراه، والخلاف الذي حصل بينكم وبينه خلال زيارته لندن في ١٠ ربيع الثاني ١٤١٥ هـ مرده الى الخلاف في معنى الإشراف وحدوده ولزوم تخلي المؤسسة عن نشاطاتها السياسية.

كما يظهر ذلك بملاحظة الرسائل المتبادلة بين الطرفين - وعلى ذلك فلو تم القبول من جانبكم بما ذكرناه في الأمرين المتقدمين لما بقي مجال لمقترحكم بالاعتذار من سماحته على أساس ما حصل من الخلاف في التعاون معه، كما لا مجال للمقترحات الأخرى المذكورة في رسالة الهيئة المركزية إلينا بتاريخ ١٦ شعبان ١٤١٥ كإعلان غلق المؤسسة أو مباشرتنا لأمر الاشراف أو تخلي الأمين العام عن وظائفه ومسؤولياته وايكالها الى غيره فإنها مقترحات غير عملية يخالف بعضها نص القانون الأساس للمؤسسة.

هذه هي أهم الأمور التي اردت ايضاحها لكم بالذات، ومن خلالكم للأخوة أعضاء الهيئة المركزية آملاً ان يزول بها بعض اللبس أو الغموض الذي كان عائقاً في المدة السابقة عن تنفيذ مهمة الإشراف على وجهها المطلوب، وسيتسنى لنا - في ضوء ما تقدم - أن نساهم في دعم المؤسسة معنوياً، بل مادياً أيضاً في حدود الممكن والمستطاع على النحو الذي طلبتم.

بقي هنا أن أشير الى أن حل الخلافات الناشبة بينكم وبين بعض أعضاء الهيئة المركزية، والبت في الاتهامات المتبادلة بين الطرفين أمر يتعذر علينا مباشرته لما يتطلبه ذلك من حضور الاطراف المعنية والاستماع الى وجهات نظرهم في المسائل المختلف فيها فلابد من ايكال ذلك الى من ينوب عنا في الإشراف.

وفي الختام بلغوا تحياتي الى الإخوة العاملين في المؤسسة وتمنياتي لهم جميعاً بالموفقية والسداد في القول والعمل. والسلام

٢٤ ربيع الثاني ١٤١٦ هـ

علي الحسيني السيستاني

ملحق رقم (٤٢)

نص بيان صادر عن آية الله السيستاني حول التلاعب بالأموال من قبل وكلائه نشر عبر الانترنيت ولم يعرف بالضبط هل هو صادر عنه ام لا؟:

بسم الله الرحمن الرحيم

((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد، واتقوا الله أن الله خبير بما تعملون))

الصلاة والسلام على رسول الله وعلى أهل بيته سفن النجاة

والسلام على بقية الله في الأرض أرواحنا له الفداء

والسلام على عباد الله الصالحين وعموم المؤمنين حفظهم الله جميعا ورزقنا وإياهم حسن العاقبة ووفقنا للعمل للآخرة وعدم الافتتان بالدنيا.

أما بعد فإن حقا على المؤمن أن يتعظ بالقرآن ويتقي الله وينظر ما قدم لآخرته خصوصا إذا كان قد بلغ من الكبر عتيا وشارف على وداع الدنيا والوقوف أمام الحاكم العادل ومعه كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأولى الناس بمحاسبة نفسه والاستعداد لحساب ربه عالم الدين الذي تمت الحجة عليه بما أوتي من العلم وبما يتحمله من مسؤولية شرعية نابعة من كونه نائبا للإمام يرشد جاهلهم ويعيل فقيرهم حيث هو ولي من لا ولي له ويعيل من لا حيلة له كما صرحت بذلك الروايات الصحيحة.

واني ومنذ أن تصديت لمرجعية التقليد بذلت وسعي في القيام بوظيفتي في هذا المقام الخطير مستعينا بمن معي من العلماء وطلبة العلوم الدينية وبعضهم يربطني بهم نسب أو سبب، لكني وجدت ان من الصعوبة البالغة حد الحرج أو الضرر ان يعمل المرجع وفقا لرأيه فيما يعود الى واجباته الدينية تجاه المؤمنين بسبب نفوذ الأشخاص المحيطين به والذين يصطلح عليهم بالحاشية، حيث قامت وتقوم الحواشي بتحديد المرجع وتقييده لأنها هي الأدوات التي بها يتحرك وهي الواسطة بينه وبين الناس، وخصوصا إذا كان الجهاز المرجعي كبيرا وموجودا في أكثر من بلد، بينما تحدد المرجع ظروف لا تخفى على المؤمنين مما يجعل من المستحيل عليه أن يراقب أعمال وكلائه بصورة مباشرة.

وقد تناهت الى علمي فيما مضى أنباء عن تصرفات وكلائنا في قم ودبي ولندن وغيرها مما يثير القلق والخوف من حساب الله يوم القيامة، لا سيما وانهم يعملون ما يعملون باسمي، فوجدت الواجب الشرعي يفرض علي تدارك الأمر قبل فوات الأوان بالانتقال الى دار الآخرة، إلا أن هؤلاء الوكلاء رفضوا طلبي في وضع حساباتهم موضوع التفتيش او السماح لخيار المؤمنين بالاطلاع عليها حيث ليس في مصادرنا المالية أو وجوه صرفها ما نخاف كشفه للمؤمنين بل لعامة

الناس، بل ان كشفها والسماح لمن يشاء بالاطلاع عليها يؤدي الى ثقة المؤمنين بمراجع تقليدهم ويشجع المترددين منهم على دفع الحقوق الشرعية عندما يطمئنون لصرفها في وجوهها المقررة، ويدفع عن العلماء تهمة التصرف غير المشروع ببيت المال. ولم يكتف هؤلاء الوكلاء برفض الأمر الصادر اليهم بالتفتيش ولكنهم أيضا استطاعوا التخلص من المحاسبة بحجة الحفاظ على سمعة المرجعية، واستفادوا من علاقاتهم بالجرائد فكذبوا النداء الذي اصدرته للمؤمنين بهذا الشأن وعاقبوا الذين أوصلوا هذا النداء الى بعض المؤمنين. ولكني وأنا أرى اجنحة الموت تخفق عند رأسي أخشى أن انتقل من دار الدنيا وأقف للحساب بين يدي ربي قبل أن أضع حدا لتصرفات تتم بأسمي وأن أعذر في الانذار الى اخواني المؤمنين الذين التمسهم جميعا ايصال هذا البيان الى عموم المكلفين وخصوص مقلدينا، وان لا يلتفتوا الى التكذيب الذي يصدر عن غيري ممن يستطيع ان يدافع عن نفسه بما يشاء ويستخدم خاتمي ليختم كل ما تسطره يداه.

واليوم أوجه ندائي الأخير الى المؤمنين لأبرئ ذمتي استعدادا للقاء ربي ولأذكرهم بالمسائل الآتية:

١ ـ ان وظيفة المرجع هي نشر الدين وترويج الأحكام الشرعية وتعاليم المعصومين (ع). وان نيابة المرجع عن الإمام (ع) توجب عليه أن يكون كالإمام نفسه أبا للأمة راعيا لها، ولا يستطيع المرجع أن يقوم بوظيفته الشرعية في نيابة الإمام بدون وكلائه واعوانه الذين ينبغي ان يكونوا كالمرجع نفسه قدوة للناس في زهدهم واعراضهم عن الدنيا واهتمامهم بأمور المسلمين قبل امورهم الشخصية، فلا يشبعوا قبل أن يشبع جياع المؤمنين، وان يكونوا في مأكلهم ولبسهم ومسكنهم وآلة ركوبهم كسائر الناس بل كأدناهم لئلا يتغني بالفقير فقره، وان يكون ايصال الحقوق الى الفقراء اكبر همهم، لا أن يكون الغالب على اهتمامهم جباية الحقوق الشرعية، فإن هذا المسلك مما يخالف أساس الدين لأن الله تعالى بعث محمد (ص) هاديا ولم يبعثه جابيا، مضافا الى ما تسببه حياة الترف التي يعيشها هؤلاء من صدود الناس عن الدين وأهله، ويسيء الى سمعة المرجعية ويعين اعداء الدين على كيدهم للإسلام وأهل البيت.

٢ ـ ان من اعظم واجبات العلماء والوكلاء عند التطواف في البلدان نشر الهداية وتفقد احوال المؤمنين وحل مشاكلهم ولا يجوز شرعا وعقلا استبدال الدعوة الى الله بالدعوة الى الأشخاص، فان الدعوة الى الله هي أوجب الواجبات وهي مفتاح السعادة وسبب النجاح ومصدر البركات الحقيقية. أما الدعوة الى الأشخاص بحجة تصحيح أعمال المكلفين وتطبيقها على فتاوى الأعلم فيه ـ وان أدت الى كسب القليل من حطام الدنيا ـ لكنها تجلب الحسرة والندامة في الآخرة لأن الله تعالى يعلم ما تخفي الصدور وان تظاهر الداعي الى الأشخاص بالحرص على ابراء ذمة المكلفين قال تعالى ((يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا انفسهم وما يشعرون)).

٣ ـ ان مصارف الحقوق الشرعية مقررة في الشرع الحنيف وهي اجمالا ترويج مبادئ الشريعة وسد حاجة الفقراء. ولا يجوز انفاق هذه الأموال في انشاء المؤسسات، او الاتجار بها بحجة

تنميتها، أو لشراء المؤيدين والأعوان، أو نشر الفتن واذكاء العداوات بين المؤمنين، أو اشغال العلماء وطلاب العلوم الدينية عن وظيفتهم الشرعية، أو تضعيف الدولة الإسلامية.

٤ ـ ان رأينا في جواز صرف الحقوق الشرعية على العلماء وطلبة العلوم الدينية انما ينطبق على المتلبسين بالمبدأ وهم المشتغلون فعلا بطلب العلم من اجل نشره وترويجه، لأن العلم ليس واجبا لذاته بل واجب لغيره من تعليم الناس ونشر الدين والاهتمام بالمؤمنين ورعايتهم. ولا يجوز صرف حق الإمام لغير المشتغلين فعلا بتحصيل العلم، أو للعلماء الذي لا يؤدون واجباتهم الدينية بحجة أنهم كانوا سابقا من المشتغلين بالعلوم الدينية ولا يحق للعلماء ولا للوكلاء في الحقوق الشرعية أكثر من سد حاجتهم الضرورية، وكل ما زاد عن ذلك سحت حرام،و الذين يأكلون أموال المسلمين باسم المرجع انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا. وان تعاليم أهل بيت العصمة والطهارة لهي خير دليل على ذلك، فقد كوى أمير المؤمنين (ع) اخاه عقيلا لأنه طالب ـ مجرد مطالبة ـ بأكثر من حصته من بيت المال ولم يشفع له كونه أخاه أو كونه هاشميا. وخاض عليه السلام حروبا مع اشخاص كان يمكنه شراء تأييدهم بالمال لكنه لم يفعل وقال: لو كان المال مالي لسويت بينهم في العطاء. ولم اجد في سيرة المعصومين من فضل أولاده أو أصهاره على سائر المسلمين في الانفاق. أما ما يتمسك به بعض المتشبهين بالعلماء من عنوان الشأنية واعتبارها ملاكا لأكل مال المسلمين بالباطل فلم يثبت عندنا أي أساس شرعي لها في مجال التصرف بالحقوق الشرعية، فقد كان أمير المؤمنين (ع) ـ وهو أعلى الناس شأنا ـ يأخذ من بيت المال أو من الغنائم حصة مساوية لباقي المسلمين.

٥ ـ ان الشعوب الإسلامية تعاني اليوم من مصائب وآلام تستدعي توجيه همم العلماء والمراجع لها من اجل علاجها أو التخفيف منها، والحقوق الشرعية أولى أن تصرف في هذا المجال. فما يعانيه الشعب العراقي من حصار والشعب الافغاني من حرمان والشعب الفلسطيني من ظلم تضع علماء المسلمين أمام مسؤولياتهم الشرعية في إعطاء مكانة خاصة لحاجات المسلمين في هذه البلدان وتجعل الانفاق في غيرها تقديما للمهم على الأهم وهو خلاف الاحتياط في رأينا.

اما خارج البلدان الإسلامية فأهم حاجات المسلمين الضرورية للحفاظ على دينهم انشاء المدارس والمؤسسات التبليغية التي تمارس التبليغ الحقيقي والمؤسسات الاجتماعية التي تعنى بحل مشاكل المسلمين الناشئة من وجوده في بلدان غير اسلامية، وغير ذلك مما يعتبره البعض واجبا كفائيا على جميع المسلمين باستثناء المرجع، وكأن المرجع خارج عن عموم المسلمين أو التكليف ساقط عنه.

٦ ـ ولما كان دفع الحقوق الشرعية الى الوكلاء الفعليين يؤدي الى تكديس الأموال في البنوك الأجنبية ثم انتقالها الى أولاد المرجع من بعده، او استثمارها في مشاريع تجارية أو انشاء مؤسسات اسلامية في الظاهر بينما هي في الواقع مراكز لغسل الأموال، او انفاقها في تضعيف الدولة الإسلامية او شراء المسؤولين فيها، أو انشاء مراكز تحقيق مكررة لا تحقق اية فائدة للدين، او ارسال

الحقوق الشرعية الى بلدان ليست بحاجة اليها بسبب وجود حكومة شرعية تهتم بشؤون المسلمين وتملك موارد مالية لا يستهان بها.. كل ذلك خلاف الاحتياط ولا نسمح به.

٧ ـ بناء على ما تقدم فإنني اطلب من جميع المؤمنين التوقف عن دفع الحقوق الشرعية الى الوكلاء الفعليين وألزم مقلدي بارسالها مباشرة الى المحتاجين في العراق وافغانستان وفلسطين عن طريق جهات موثوقة او اشخاص يخشون الله في مال عباده.

٨ ـ وبالنسبة للمؤمنين المقيمين في بلدان غير اسلامية فالمأمول تشكيل لجان من صالح المؤمنين تأخذ على عاتقها انشاء المؤسسات الضرورية للتبليغ الحقيقي والدعوة الى الله ـ لا الى الأشخاص ـ وبناء المؤسسات اللازمة للحفاظ على دين ابناء المسلمين وحل مشاكلهم المختلفة.

وانني اعلن للجميع انني لست مسؤولا منذ اليوم عن كل درهم يعطى للوكلاء الفعليين، وسوف لن تبرأ ذمة المكلف إذا فعل ذلك.

اللهم أشهد اني بلغت.

كما وأذكر المؤمنين ثانية ان لا يلتفتوا الى التكذيب الصادر من الوكلاء الذين يملكون خاتمي ويمهرون به ما يشاؤون. وألزم جميع المؤمنين بنشر هذا البيان بكل الوسائل فأن نشره واجب على الجميع.

هدانا الله واياكم الى طريقه ووفقنا لاتباع كتابه وسنة نبيه وسيرة المعصومين من أهل بيته الذين لم تغرهم البيضاء والصفراء، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

علي الحسيني السيستاني

ملحق رقم (٤٢)

صورة ونص التكذيب الصادر عن مؤسسة الإمام علي لما نشر في الانترنيت من رسالة صادرة عن السيستاني بصدد التلاعب بالأموال من قبل وكلائه ولم يختم بختم السيستاني بل انه ختم بختم المكتب ذاته:

مؤسسة الإمام علي(ع)
مركز الارتباط بسماحة آية الله العظمى
السيد السيستاني دام ظله

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في النجف الاشرف
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته وبعد ،
قد نشر في الآونة الاخيرة على شبكة الانترنيت بيان باسم سماحة المرجع الاعلى دام ظله و يتضمن أموراً منها القدح في الوكلاء و الأذن للمؤمنين في إيصال ما عليهم من الحقوق الشرعية الى المستحقين في عدد من البلدان مباشرة ، فهل لهذا نصيب من الصحة ؟

جمع من المؤمنين
١٤٢٣ / ٥ / ٥

بسمه تعالى
هذا البيان مفتعل بتمامه على سماحة السيد مد ظله ولا عبرة بشيء مما ورد فيه ، وقد بلغ مد ظله ذلك الى الزوار الوافدين عليه من مختلف بقاع العالم والله الهادي.
٧/ج١/
١٤٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله في النجف الأشرف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

قد نشر في الآونة الأخيرة على شبكة الانترنيت بيان باسم سماحة المرجع الأعلى دام ظله يتضمن أمورا منها القدح في الوكلاء والأذن للمؤمنين في إيصال ما عليهم من الحقوق الشرعية الى المستحقين في عدد من البلدان مباشرة. فهل لهذا نصيب من الصحة؟

جمع من المؤمنين ١٤٢٣/٥/٥

بسمه تعالى: هذا البيان مفتعل بتمامه على سماحة السيد مد ظله ولا عبرة بشيء مما ورد فيه، وقد بلغ مد ظله ذلك الى الزوار الوافدين عليه من مختلف بقاع العالم والله الهادي.

٧/ج١/ ١٤٢٣

ملحق رقم (٤٤)

صورة للصفحة الأولى والأخيرة من رسالة موجهة الينا من العلامة السيد حسن الكشيمري حول كتاب ((محمد باقر الصدر .. بين دكتاتوريين)) تركز على التلاعب بالأموال الشيعية ((تنشر لأول مرة)):

الخطيب
السيد محمد حسن الكشميري
Syd: M.H. Naghavi Kashmeri

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المهذب الكاتب القدير الأستاذ عادل رؤوف سلم برعاية المولى

السلام عليكم وبعد

قرأت كتابكم محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين كما قرأت لكم من قبل كتباً أخرى لكن هذا الكتاب
شدني إليه جرأتك بالقلم وشجاعتك في الأطروحة ولا أبالغ ان صارحتك
بأني قرأته أكثر من مرة وقد أشعل الكتاب فيَّ أتون اللوعة والحزن ومرارة
المأساة لما تلقى التي ابتلانا الله بابتلاءاته وعدت من جديد الى محنة هذه
الطائفة التي وقعت بها منذ مئات السنين في أعقد حالات الابتزاز والغش
شأنها شأن من يأكل من مطعم طيلة عمره دون ان يعلم بأن طعامه من لحوم الكلاب
والقطط أو من يراجع طبيباً لأوجاعه كل حياته وآخر المطاف يكتشف ان الطبيب
وهمي ومزيف

أيها العزيز

ثق واعتقد أنني ومنذ بواكير صباي بدأت اكتشف هذه اللعب والحيل وكيف يتم
إغراء العامة بالجهل وكنت أبصر الوجه الآخر للأمور تماماً باعتباري ابن النجف الأشرف
ووليد هذه المؤسسة وترعرعت في حجورها وكهوفها ولاحظت كيف أثري من أثرى
على حساب هذه التشريعات التي ما انزل الله بها من سلطان لكنها ألبست
قالب التعبد والتقدس لتكون أخطر مؤامرة لامتصاص أموال الناس واستعبادها
وجني خلاصة أتعابها وشاهدت وأنا في أواسط العقد الثاني من العمر كيف كان

ايران/ قم/ بلوار امين/ ك ١٧/ پ ٥١/ هاتف ٢٩٣١٥٣١ ٢٥١/ فاكس ٢٩٣١٥٣٠ ٢٥١/ موبايل ٩١١٢٧٨٢٦٨٩

الخطيب
السيد محمد حسن الكشميري
Syd: M.H. Naghavi Keshmari

وأبناء صنفه فسقط شهيداً لتفرح تلك الهامات وتتبادل انخاب الانتصار والنشوة والحديث ذو شجون وشجون

اخي العزيز

آخر الكلام هو أني لما أنبش ذاكرتي يعج ذهني بأمرّ القصص وأدهى الذكريات مرارة وألما ولو أتيح لقلمي الانسياب والاسترسال لا تسع لتدوين موسوعة كاملة ولكن رسالتي هذه مقتضبة صدرت وسامحني على الاطالة رغم أني في صراع مع قلمي في طريقك والحق من ورائك وما خاب من كان الحق ظهيراً له

واسلم لمحبك

[توقيع]

٢٠/ ربيع الأول ١٤٢٣ هـ
قم المقدسة - ايران

ايران/ قم/ بلوار امين/ ك ١٧/ پ ٥١/ هاتف ٢٥١)٢٩٣١٥٣١/ فاكس ٢٥١)٢٩٣١٥٣٠/ موبايل ٠٩١٢٢٥٨٢٥٨٩

ملحق رقم (٤٥)

صورة ونص ما نشر في صحيفة ((المنار)) الصادرة في ١٩ كانون الأول ١٩٦٦م حول استقبال محسن الحكيم للسيد آرام، وتصريحاته حول هذا اللقاء:

المنار

سماحة الحكيم يعرب للسيد آرام

عن ارتياحه لتحسين العلاقات بين العراق وايران

سماحة السيد الحكيم يعرب للسيد آرام عن ارتياحه لتحسين العلاقات بين العراق وايران

اذاع راديو الأهواز ان سماحة آية الله العظمى السيد محسن الحكيم اعرب للسيد عباس آرام وزير خارجية ايران عن ارتياحه لتحسين العلاقات بين البلدين المسلمين الجارين العراق وايران.

وقال راديو االأهواز نقلا عن مراسل وكالة بارس الذي يرافق الوفد الإيراني ان السيد آرام قد تشرف بمقابلة السيد محسن الحكيم مساء يوم الجمعة في دار سماحته بالكوفة.

ولقد اعرب سماحته عن أمله في أن تزول الخلافات بين العراق وايران الى الأبد بحول الله تعالى وأضاف سماحته قائلا ان فوائد عدة تترتب على تحسين العلاقات الودية بين البلدين.

المنار / الاثنين ٧ رمضان ١٣٨٦ هـ. ١٩ كانون الأول ١٩٦٦ م

ملحق رقم (٤٦)

صورة ونص من الخبر الذي نشرته صحيفة ((الأخبار)) بعنوان علماء الإسلام يعلنون الكفاح المسلح ضدة الشاه وذلك في عام ١٩٦٣:

الأخبار

أسسها مصطفى أمين وعلي أمين سنة ١٩٥٢

علماء الإسلام يعلنون الكفاح ضد الشاه

أعلن علماء الإسلام الكفاح ضد شاه ايران لموقفه ضد رجال الدين.

علماء الإسلام يعلنون الكفاح ضد الشاه

أعلن علماء الإسلام الكفاح ضد شاه ايران لموقفه ضد رجال الدين.

تلقى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ جامع الأزهر عدة برقيات من علماء المسلمين في شتى الاقطار يناشدون فيها فضيلته العمل من اجل تحرير علماء ايران من الظلم الواقع عليهم في ايران بسبب سياسة الشاه. ومن اهم هذه البرقيات صورة برقية بعث بها علماء المسلمين بالنجف الى الشاه ووقعها عنهم العالم الديني السيد محمد الحسني البغدادي النجفي.

وقد طلب هؤلاء العلماء من الإمام الأكبر امدادهم بالبرقيات والبيانات التي صدرت حول الصراع الدائر بين شاه ايران وعلماء المسلمين لإعداد مؤلف تاريخي يسجل به هؤلاء العلماء المعركة الدائرة بين الشاه وعلماء المسلمين في ايران.

الأخبار/ الاثنين ١٧ صفر ١٣٨٣ / ٨ يوليو ١٩٦٣

ملحق رقم (٤٧)

صورة رسالة بعثها مجيد الصيمري من كندا الى السيد الخامنائي حول الاعتقالات التي جرت بعد احداث مسجد عظيم ((تنشر لأول مرة)):

سماحة ولي أمر المسلمين آية الله العظمى السيد علي خامنائي دام ظله

نقدم لسماحتكم أحر التعازي بمناسبة استشهاد آية الله العظمى السيد محمد صادق
الصدر قدس سره. سائلين المولى لسماحتكم ولجميع مراجع الأمة التسديد والنصر.
سيدنا المفدى إن أولادكم في الكثير من مناطق كندا يعيشون حالة القلق
على إخوانهم المراجعين في أرض جمهورية المسلمين على أرض إيران الرسالة وذلك نتيجة
الاعتقالات التي طالت المئات منهم وربما أبعد البعض منهم إلى الشمال.
أيها القائد المفدى إن المحنة التي عاشها ويعيشها أولادكم في عشرات
من بقاع العالم عرضتهم إلى الكثير من الأخطاء وما حصل في قم وإن هو إلا واحدة
من تلك الأخطاء لذا نناشدكم بولايتكم الشرعية وبرسالة أجدادكم محمد وآله
الطاهرين التي بعث بها رسول الله رحمة للعالمين أن تشملهم ولايتكم بتلك الرحمة
أن يكون شفيعهم إليكم قول الله "... فاعف عنهم واستغفر لهم ..." فإنهم أولادكم
إن أساءوا فليسوا بمعصومين، وإن عفوت فإنه سماحتكم أهل العفو
والرحمة. وإن إصلاح ذات البين خير من عامة الصلاة والصيام، كما يقول
جدكم. وإن سماحة آية الله السيد الحكيم أكبر وأجل من أن يقسو على أولاده
إذا أبعدوا إلى العراق فإنه الموت المحتم، وهو يدري أن من قتل مؤمناً فكأنما قتل
الناس جميعاً. وله أن يقتدي بجده الرسول بموقفه في العفو عن قريش
عن كل ما ناله منهم من الشتم والضرب والسخرية والأذى.
سيدنا المفدى نطالب سماحتكم بالتوسط بالأمر وشمولكم لأولادكم بالأبوة
والعطف والرحمة والتجاوز عما حصل أدامكم الله ظلاً لأمتكم ورمزاً لرسالتكم
والحمد لله أولاً وآخراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مجيد الصيمري

مركز الإمام المهدي عج

مجموعة من أبنائكم المرضيين في كندا

١٥ ذو القعدة / ١٤١٩هـ

... (519) 673-5382

٢ ـ موقفه المتشنج أيضا والمعروف من الشهيد السعيد السيد محمد الصدر (رض). رغم شهادته ومرور سنوات على ذلك الخصام، ورغم دعوات الشهيد للحوار والتفاهم والعمل المشترك ورغم أن موقف العائلة الصدرية من مرجعية السيد محسن الحكيم الأولى، كان ايجابيا كما قال الشهيد في احدى خطبه.. ولازال كلامهم الى الان متشنجا وقاسيا لا يوحي بالتسامح والعمل لرأب الصدع.

٣ ـ وقد كان موقفهم ضد الشهيد الغروي معروفا وقد اطلق السيد سعيد الحكيم بنفسه كلمات نابية بحق الشهيد وفي وجهه مباشرة، وذلك حول صلاته في مسجد الهندي، وقدم السيد سعيد الحكيم شكوى خاصة ضده وجاءت أوامر السلطة باخراج الشيخ الغروي من المسجد.

٤ ـ موقفهم من المرجعيات والقيادات الواعية كالسيد المجاهد فضل الله والسيد المجاهد الخامنئي، فانه يعتبرونهم من الاعداء ويمثلون رأس الحربة في مهاجمتهم واثارة الفتنة ضدهم.

٥ ـ موقفهم من العمل السياسي، حيث يريدون وبشكل سافر احياء مقولة فصل الدين عن السياسة، وهي مقولة استكبارية معروفة قضت عليها الصحوة الإسلامية المباركة ويمنعون أي حديث سياسي في مجالسهم ومكاتبهم حتى لو كان ضد النظام الطاغي في بغداد والذي باشر بقتل وتصفية آل الحكيم وبالشكل الوحشي المعروف، لكنهم لا يمتنعون عن السياسة إذا كانت ضد الوعي الإسلامي وضد علماء الدين المجاهدين كما ذكرنا، وقد قام احد انصارهم الهائجين وهو ممثل المجلس الأعلى في دمشق بمحاولة زيارة السيد سعيد الحكيم ولكنه جوبه بالرفض والطرد لان ذلك يعتبر خطوة في العمل السياسي في تصورهم. رغم انه كان متحمسا في الاستقبال وزيادة ارقام المستقبلين.

٦ ـ موقفهم الغريب من النظام، فهم اثاروا واتهموا الشهيد الصدر بانه مرشح السلطة وعلى علاقة معها، فاجئنا في وقتها متسائلين لماذا لا تعتبرون ذلك منطبقا على غيره من المرجعيات او المدعين لها في النجف وفي مقدمتهم سعيد الحكيم كما شاهدنا على شاشة التلفاز يساند الطاغية صدام حسين وفي بداية تصديه للمرجعية !!

وقد وقف الطاغية صدام حسين الى جانب الحكيم ضد الصدر في قضية المدرسة الباكستانية المأساوية، واليوم يخرج الحكيم من العراق (بإذن النظام وتسهيله) ويقوم ممثل النظام في مكتب رعاية المصالح العراقية في دمشق باستقباله وزيارته (زيارة ودية حتما)، ولا يتساءلون عن أهداف هذه الزيارة وأسرار ذلك التحالف، فإذا كان الخوف والتقية هما السبب، فلماذا هاجمتم الشهيد الصدر الثاني ولم تعذروه في ذلك. ولماذا تستمرون في مهاجمة العلماء الواعين وبشكل متشنج وقاسي وصل الى حد السباب والشتائم واستعمال العبارات النابية.

هذه المآسي هي التي دفعت الكثير من ابناء العراق الى مهاجمة الزيارة والتشكيك بأهدافها ومقاطعتها، إضافة الى الهتافات والهوسات الحزينة التي هاجمت مكتبه بدمشق وتحدث عن نهاية أعداء الشهيد الصدر الثاني وظالميه.

وإذا كان كلامنا هذا ليس صحيحا ـ وهذا ما نرجوه ونأمل ان يكذبونا هذه المرة باستعمال عقلهم واظهار ما هو الصحيح المخالف لما قلناه ـ فانهم يجب ان يبادروا الى الإعلان عن ذلك، وان يبدأوا منهجا آخر للمصالحة والحوار والتفاهم، وإلا يكونوا أدوات الفتنة الخارجية المعادية لأبنائهم ورفاقهم وزملائهم، بل وعلى ارحامهم وأقرب الناس اليهم، وان يسألوا انفسهم لمصلحة من كل هذا العداء وكل هذه الاثارات وكل هذه التشنجات ؟!..

هل تستحق المناصب الفارغة والمرجعيات المدعاة كل هذا العداء وكل هذه القسوة، وكل هذه الارتباطات على حساب شعبنا وأمتنا وديننا؟

اننا في الختام نوجه كلامنا الى سماحة السيد سعيد الحكيم شخصيا لكي نتجاور الحواجز التي قد تغير الحقائق أو لاتوصلها اليه، بان يبادر الى الإعلان عن مصالحة تاريخية بين آل الحكيم وبين الشعب العراقي وباقي ابناء الأمة بدءا بالعلماء المجاهدين الواعين في الداخل والخارج، وبالعوائل العلمية التي حوربت فكريا وقوطعت اقتصاديا في زمانهم، وان ينهوا العلاقات مع كل القوى الخارجية المشبوهة ليستمدوا قوتهم من الله ومن امة الإسلام المجاهدة لكي تكون هذه الزيارة خالصة لله ونافعة في ارجاع الأمور الى مجاريها الصحيحة، نسأله تعالى المعافاة في الأديان كما نسأله المعافاة في الأبدان((يا أيها النبي حسبك الله، ومن اتبعك من المؤمنين)).

ابناء الشهيد الصدر الثاني

٤ من ذي القعدة ١٤٢٢

ملحق رقم (٤٩)

صورة من رد آية الله محمد باقر الناصري على أسئلة وجهناها له حول ما ورد في ملحق رقم (١٧) ((تنشر لأول مرة)):

١

بسمه تعالى

س: سماحة الشيخ ما هي الأسباب التي دفعت زملائكم العلماء للكتابة ضد جماعة العلماء.

ج: هذا السؤال ينبغي أن يوجه لهم أولاً وهم أعرف بالأسباب ويؤسفنا أن يتقدم هؤلاء الإخوة مع شن تلك الكتابة التي تشعر بعدم التثبت وعدم الشعور بالمسؤولية الإسلامية. أما تفسيرنا لما كتب فيمكن طرح عدة أسباب:

١- أن هناك ضريبة انطلت على بعض من كتب وأريد من خلالها تمرير بل ضمان سكوتهم على مؤامرة أمريكا على الشعب العراقي تتمثل في التبني والانخراط في المشروع الأمريكي المشبوه في غزو العراق وفرض الهيمنة عليه وهي الحليفة للصهيونية ضد الإسلام والمسلمين خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م وتمرير المشروع الأمريكي بدعوى تحرير العراق من صدام وزمرته ويؤيد ذلك السكوت المطبق وعدم الإدلاء لا سلباً ولا إيجاباً عندما سئلوا عن رأيهم في المشروع الأمريكي و[illegible] معه.

٢- أن شن هذه الكتابات تنسجم تماماً مع ما يحمله المحركون لهذه الحملة من أحقاد خصوصاً وأنهم هزموا في انتخابات جماعة العلماء بل ورفضتهم الجماهير العراقية وأعلنت عن رفضها في عدة مواطن وربما أريدت هذه الكتابات أن تكون ثأراً لتلك الضغون مع أننا فتحنا لهم ويفتح لهم العراقيون قلوبهم للعمل بإخلاص من أجل الإسلام والتشيع في العراق والمهجر.

س: ما هي اهم نشاطات جماعة العلماء.. في المهجر
وهل لها تواصل في داخل العراق؟

ج: تشارك الجماعة بكوادرها العلمية والجهادية والانسانية..
منذ اكثر من عشرين عاما بعد اعادة بنائها الثاني عام ١٩٨١م
ولها فروع في الكثير من بلدان المهجر في اوساط المهاجرين العراقيين،
وقد اعادة اصدار مجلتها الاضواء لفترة اكثر من عام
كما اسست معهداً عالياً لاعداد العلماء والمبلغين، ونقوم سنويا
بالسفر لكثير من مناطق تواجد العراقيين، وقمنا فعلا خلال هذا العام
بزيارة تلبية لدعوة من المهاجرين العراقيين، والتقينا عدداً من اعضاء
الجماعة في اوربا وامريكا وكندا وسوريا ولبنان وايران..
وشاركنا في الكثير من نشاطات الجالية العراقية وفي تجمعات جماعة العلماء
وهنالك مساعٍ ومشاريع لتطوير وتفعيل نشاطات الجماعة في داخل العراق
للتواصل مع الامة في لجان اقامة تبعثها الجماعة في الداخل..
وفي الاعداد انشاء الله ثنا) للصورة الغريبة بعد سقوط صدام وعصابا
وللجماعة تأثير كبير وميادين عمل في جنوب العراق ووسطه وشماله
ولعل فاعلية الجماعة ووعيها ووقوفها بحزم بوجه المشاريع الاستعمارية
الصهيونية المشبوهة.. هو الذي احنق الاعداء عليها، وحمل بعض
البائسين المفلسين على الكتابة ضد الجماعة وضد رموزها الجهادية
ولكن الامة بكافة مواقفها وبتصديها بحزم ضد الحملة على الجماعة
ورموزها المجاهدة... قد اثبتت حب الامة لهذا الكيان الاسلامي
واحترامها للموقف مع علماء العراق المجاهدين ومع الرموز العراقية
الناصعة التي اصرت على حمل هموم شعبها..
وان حركة الوعي في العراق والعراقيين لن يصدها طنين الذباب
وجهالات الحقد وعليه، وصدق الله العظيم (اما الزبد فيذهب جفاءً
واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض)..
والحمد لله رب العالمين

محمد باقر الناصري

في ١٦ رجب ١٤٢٣هـ

نص رد آية الله محمد باقر الناصري على أسئلة وجهناها له حول ما ورد في ملحق رقم (١٧) ((ينشر لأول مرة)):

س/ سماحة الشيخ ما هي الأسباب التي دفعت بعض زملائكم العلماء للكتابة ضد جماعة العلماء.

ج: هذا السؤال ينبغي أن يوجه لهم أولا وهم أعرف بالأسباب ويؤسفنا أن يقدم هؤلاء الإخوة على مثل تلك الكتابة التي تشعر بعدم التثبت وعدم الشعور بالمسؤولية الإسلامية. أما تفسيرنا لما كتب فيمكن طرح عدة أسباب:

١ ـ ان هناك خديعة انطلقت على بعض من كتب وأريد من خلالها تمرير بل ضمان سكوتهم على مؤامرة أكبر على الشعب العراقي تتمثل في التبني والانخراط في المشروع الأميركي المشبوه في غزو العراق وفرض الهيمنة عليه وهي الحليفة للصهيونية ضد الإسلام والمسلمين خاصة بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، وتمرير المشروع الأميركي بدعوى تحرير العراق من صدام وحكمه ويؤيد ذلك السكوت المطبق وعدم الادلاء لا سلبا ولا إيجابا عندما سئلوا عن رأيهم في المشروع الأميركي والذهاب معه.

٢ ـ ان مثل هذه الكتابات تنسجم تماما مع ما يحمله المحركون لهذه الحملة من احقاد خصوصا وأنهم هزموا في انتخابات جماعة العلماء بل ورفضتهم الجماهير العراقية واعلنت عن رفضها في عدة مواطن وكأنه أريدت هذه الكتابات أن تكون ثأرا لكل تلك الضغون مع اننا فتحنا لهم وفتح لهم العراقيون قلوبهم للعمل بإخلاص من اجل انقاذ الإسلام والتشيع في العراق والمهجر.

٣ ـ ان التشويش والتربص بالإسلام والتشيع من خلال المس بشخصياته وعلماءه المخلصين الذين عرفتهم الساحة والقريب والبعيد من اجل انقاذ الوطن وعدم التلوث بالمشاريع المشبوهة والتي تدير هذه الحملة دوائر سرية رهيبة تستغل عدم الحنكة عند بعض الزملاء وهذا ما أعلن بعض من كتب بإنه استغفل. وإلا بماذا تفسرون السكوت من قبل هؤلاء الإخوة عن الدخول بالمشروع الأميركي (وهو أخطر بكثير) وكذلك السكوت عن دخول المجلس الأعلى وأحزاب اسلامية أخرى في مشاريع عمل مع أحزاب علمانية ويسارية وتحديدا مع الحزب الشيوعي العراقي. فهذا كله يدل وبوضوح عن عدم موضوعية واستغفال من جهة وعدم فهم وجهل هؤلاء المخدوعين بالمخططات السياسية والمشبوهة اللاهثة وراءا لمشروع الأميركي وعدم تفهم نوايا القوى الإسلامية المخلصة وكذلك القوى الوطنية التي تسعى الى افشال تلك المخططات. ورحم الله الإمام الخميني (رحمه الله) الذي قال: ان اميركا إذا قبلتكم فراجعوا حساباتكم حينئذ.

س٢: سماحة الشيخ هل لكم ان تتفضلوا بمزيد عن تاريخ جماعة العلماء المجاهدين في العراق؟

ج: جماعة العلماء العراقيين كيان اسلامي سياسي تأسس عام ١٩٥٩ من نخبة من العلماء الواعين المجاهدين في النجف الأشرف، ومن يرتبط بها من العلماء في العراق، وكان لكبار العلماء أمثال آية الله الشيخ مرتضى آل ياسين، والسيد المجاهد الإمام الشهيد محمد باقر الصدر أدوار بارزة في تأسيس الجماعة وعملها، وكنت على قرب من الجماعة كون المرحوم والدي آية الله الشيخ عباس أحد العلماء المجاهدين فيها كما ان لشباب الحوزة العلمية في النجف الأشرف وكان لي شرف صحبة سيدنا الأستاذ الشهيد محمد باقر الصدر، والعمل والكتابة في مجلة الجماعة.

وأيد الجماعة المراجع العظام في النجف الأشرف في حينه ومارست الجماعة دورها الإسلامي في توعية الأمة والدفاع عن فكرها وكيانها وتاريخها.

واصدرت الجماعة في حينها عدة منشورات اسلامية، كما اصدرت الجماعة مجلة الأضواء ذات التاريخ الإسلامي الناصع.

وبعد محنة العراق بنظام التكارتة العميل في العراق والذي جاء بقطار أميركي في عام ١٩٦٨ على حد قول أحد قادة البعث والمسؤولين في حكومتها وهو علي صالح السعدي.

وبعد هجرة المحنة وخروج العديد من علماء العراق المجاهدين هربا من جور النظام في عام ١٩٨٠ وما بعدها وتجمع الكثير منهم في الجمهورية الإسلامية.

تحركنا مع نخبة من العلماء العراقيين الواعين من تلامذة الشهيد الصدر وذلك في قم عام ١٩٨١م ثم جرى انتخاب هيئة ادارية كان لنا فيها شرف الحصول على أعلى الأصوات في الهيئة الإدارية ونهضنا بالعمل في التوعية والجهاد والتواصل مع العراقيين في مهاجرهم ولما طالت محنة العراق، وخاصة بعد كبوة الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١م، وتحول العمل في الجماعة الى مغارم وآلام ومحن. ترك بعض الأعضاء عملهم في الهيئة الادارية وكان منهم الإخوة الثلاثة الذين كتبوا ضدنا، وانصرفوا الى أعمالهم الخاصة التي تضمن لهم الراحة والمغانم، مما دعانا ان نضع الأعضاء الاحتياط محلهم، ولم نستغل اسمائهم، وقد عذرناهم في حينها بترك العمل، بعد أن عاد العمل للعراق والعراقيين في خط الوعي مغارم ومتاعب ولم يعد في العمل للعراق بخط الصدر منافع آنية.

وبقي العراقيون وذووا الهمم العراقية يعملون في المحن والمتاعب وتواصلت جماعة العلماء مع العراقيين في مهاجرهم وفعلا تم بناء عدد من فروع الجماعة في كل من سوريا ولبنان ولندن وغيرها من بلدان المهجر، والعمل جار انشاء الله تعالى لإكمال اعداد فروع الجماعة واعادة تشكيل فرع الجماعة في ايران وانتخاب هيئاتها بعون الله تعالى وبتعاون العلماء العراقيين بعد ان أمض بهم تخلي بعض غير العراقيين عن العراق والعراقيين في محنهم المتوالية.

س٣: سماحة الشيخ أين تقف اليوم جماعة العلماء المجاهدين في العراق، وما هي أهم نشاطاتها الفعلية؟

ج: بعد هذا الجولة والرحلة الطويلة من العمل ومحاربة نظام صدام وأسياده جنبا الى جنب مع صفوف المعارضة الإسلامية والوطنية العراقية.

تعود للجماعة كما قلنا لإعادة بناء هيئاتها، وفعلا تم في أهم مواطن تواجد العلماء والمبلغين العراقيين تنظيم الجماعة وإعادة انتخاب اهم هيئاتها كما جرى في ايران وسوريا ولبنان وغيرها.

الجماعة بعناصرها التاريخية المجاهدة من رفاق درب الشهيد الصدر وتلامذته وابناء حركته الرسالية، وبشباب العراق في الحوزة والمبلغين تتجه لدعم واحياء هذا الكيان الإسلامي العتيد.

واعتقد ان العراقيين سوف لن ينسوا ما قدمته الجماعة ورموزها العراقية المجاهدة في سنين المحنة والهجرة، وتنكر البعض لهم..

س٤: ما هي أهم نشاطات جماعة العلماء في المهجر وهل لها تواصل في داخل العراق.

ج: تشارك الجماعة بكوادرها العلمية والجهادية والإنسانية، منذ أكثر من عشرين عاما بعد اعادة بناءها الثاني عام ١٩٨١م ولها فروع في الكثير من بلدان المهجر وفي أوساط المهاجرين العراقين، وقد اعادة اصدار مجلتها الأضواء لفترة اكثر من عام.

كما أسست معهدا عاليا لإعداد العلماء والمبلغين وتقوم سنويا بالسفر لكثير من مناطق تواجد العراقيين، وقمنا فعلا خلال هذا العام بزيارة تلبية لدعوات المهاجرين العراقين، والتقينا عددا من أعضاء الجماعة في أوربا وأميركا وكندا وسوريا ولبنان وإيران.

وشاركت في الكثير من نشاطات الجالية العراقية وفي تجمعات جماعة العلماء وهناك مساع ومشاريع لتطوير وتفعيل نشاطات الجماعة في داخل العراق للتواصل مع الأمة في لجان اغاثة تبعثها الجماعة الى الداخل.

وفي الاعداد انشاء الله تعالى للعودة القريبة بعد سقوط صدام وعصاباته ولعل فاعلية الجماعة ووعيها ووقوفها بحزم بوجه المشاريع الاستعمارية الصهيونية المشبوهة. هو الذين احنق الأعداء عليها، وحمل بعضهم البائسين على الكتابة ضد الجماعة وضد رموزها المجاهدة ولكن الأمة بكافة مواقفها وبتصديها بحزم ضد الحملة على الجماعة ورموزها المجاهدة، قد اثبتت حب الأمة لهذا الكيان الإسلامي واصرارها للوقوف مع علماء العراق المجاهدين ومع الرموز العراقية وان حركة الوعي في العراق والعراقيين لن يصدها طنين الذباب وجهالات المخدوعين وصدق الله العظيم (أما الزبد فيذهب جفاء وأما ماينفع الناس فيمكث في الأرض) والحمد لله رب العالمين.

في ١٩ رجب ١٤٢٣ هـ

محمد باقر الناصري

مراجع الكتاب

أولاً: كتب:

١) الوردي، د. علي (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)، الجزء السادس، من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٢.

٢) الخالصي، محمد، مذكرات مخطوطة.

٣) الخالصي، محمد (بطل الإسلام).

٤) وصفي، محمد رضا (الفكر الإسلامي المعاصر في إيران، جدليات التقليد والتجديد)، دار الجديد ط١ ٢٠٠٠م.

٥) در سير شدن، دار نشر تراث بهشتي ١٩٩٨.

٦) (قرار الحذف) دراسة لقرار حذف المجلس الفقهي على ضوء المتبنيات الفكرية لحزب الدعوة.

٧) البغدادي، احمد الحسني (السلطة والمؤسسة الدينية الشيعية في العراق) حوار صريح مع سماحة آية الله احمد الحسني البغدادي، اصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات)، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢م.

٨) رؤوف، عادل (العمل الإسلامي في العراق.. بين المرجعية والحزبية، قراءة نقدية لمسيرة نصف قرن ١٩٥٠ـ ٢٠٠٠)ط١. اصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات).

٩) الزيدي، عباس (السفير الخامس) كتاب عن تجربة وحياة الشهيد محمد محمد صادق الصدر ط١/٢٠٠١م.

١٠) خدوري، مجيد (العراق الجمهوري) انتشارات الشريف الرضي، المطبعة أمير ـ قم طبعة أولى في إيران ١٣٧٦- ١٤١٨ وكذلك طبعة أولى بغداد عام ١٩٧٤

١١) الخالصي، محمد (علماء الشيعة والصراعات مع البدع والخرافات الدخيلة في الدين) ١٨٨٨ـ ١٩٦٣، ط١، حققه وترجمه هادي الخالصي.

١٢) (الإسلام فوق كل شيء)، الحلقة السادسة، (الإسلام كفيل بحل مشاكلنا)، جامعة مدينة العلم للإمام الخالصي الكبير.
١٣) البياتي، حامد، (شيعة العراق)، لندن.
١٤) رؤوف، عادل (محمد باقر الصدر.. بين دكتاتوريتين)، اصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات) ط١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
١٥) النعماني، محمد رضا (الشهيد الصدر، سنوات المحنة وأيام الحصار، عرض لسيرته الذاتية والجهادية والسياسية). المطبعة العلمية، قم ط١ ١٤١٧-١٩٩٦.
١٦) رؤوف، عادل (محمد محمد صادق الصدر، مرجعية الميدان، مشروعه التغييري ووقائع الاغتيال) ط١ ١٩٩٩م، اصدار (المركز العراقي للإعلام والدراسات).
١٧) العلوي، حسن (بقية الصوت)الإجابات المؤجلة، دار الأمير. ط١ دار الزوراء ١٤٢٠- ٢٠٠٠م.
١٨) شريعتي، د.علي (التشيع العلوي والتشيع الصفوي)، مجموعة الآثار الكاملة، تقديم ابراهيم دسوقي شتا، ترجمة حيدر مجيد، دار الأمير ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
١٩) عنايت، حميد (انديشة سياسي در اسلام معاصر)، خوارزمي ط٣.
٢٠) كسروي، احمد (تاريخ مشروطة در ايران)، ط٦ ١٩٩٤.
٢١) رسائل اعلامية ها، مكتوبات و.. روزنامة شيخ شهيد فضل الله نوري، تبويب محمد تركمان، طهران ١٩٨٢ ج١.
٢٢) زركري، د. نجاد، رسائل مشروطية.
٢٣) (لوائح أقا شيخ فضل الله تنظيم هما)، رضوان/ طهران.
٢٤) شميم، علي اصغر (ايران دورة سلطنت قاجـــار) نشر (سورة) طهران ١٩٩٤ ط٥.
٢٥) كمال الدين، محمد علي (التطور الفكري في العراق)، بغداد ١٩٦٤.
٢٦) دوالي، علي (نهضت روحانيت) ج٢.
٢٧) الشيخ علي، فائق (اغتيال شعب) ط١، لندن ١٤٢١هـ.

٢٨) كتاب (سجل النور)، اصدار الوحدة الإعلامية في حزب الله، ط١، ١٤١٩ هـ، تشرين الأول ١٩٩٨م.

٢٩) الكوراني، علي (طريقة حزب الله في العمل الإسلامي) ط١ ١٤٠٦ محرم، اصدار مكتب الإعلام الرسمي.

٣٠) كراس (خطاب الانتصار)، اصدار الوحدة الإعلامية المركزية لحزب الله.

٣١) الكتاب السنوي ١٩٩٨ وهو كتاب توثيقي يتضمن اهم المواقف والبيانات والوثائق الخاصة بحزب الله عن الوحدة المركزية ط١، صفر ١٤٢٢هـ الموافق آيار ٢٠٠٠م.

٣٢) الشهرستاني (الملل والنحل للإمام ابن حزم الظاهري).

٣٣) الآلوسي، محمد (في العمل الإسلامي المعاصر.. رؤية نقدية)، منشورات الكتلة الإسلامية في العراق.

٣٤) شمس الدين، محمد مهدي (الاجتهاد والتقليد، بحث فقهي استدلالي مقارن)، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ١٤١٩ هـ - ١٩٩١م.

٣٥) شمس الدين، محمد مهدي (الاجتهاد والتجديد في الفقه لإسلامي)ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.

٣٦) الأمين، محمد حسن (إصلاح منهجية الفكر الإسلامي)، كتاب قضايا اسلامية معاصرة ط١.

٣٧) المظفر (عقائد الأمامية)ط٤ ١٤٢٢ هـ المطبعة أفق - قم.

٣٨) ابو سليمان، عبد الحميد، (اصلاح منهجية الفكر الإسلامي) كتاب قضايا اسلامية معاصرة.

٣٩) الصدر، محمد باقر (موجز في أصول الدين، نظرة عامة في العبادات، والفتاوى الواضحة)، المجموعة الكاملة لمؤلفات السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان. ط١ ١٩٩٠م.

٤٠) البغدادي، محمد الحسني (التحصيل في أوقات التعطيل)، مخطوطة مكتبة الإمام المجاهد البغدادي العامة.

٤١) كاشف الغطاء، احمد (سفينة النجاة). ط: النجف ١٩٥٢.

٤٢) إبراهيم، فؤاد (الفقيه والدولة). دار الكنوز الأدبية، ط١ ١٩٩٨

٤٣) فضل الله، محمد حسين، (آراء في المرجعية الشيعية) مجموعة من باحثين، اصدار دار الحق.
٤٤) الصغير، د. محمد حسين (الفكر الإمامي من النص حتى المرجعية). اصدار دار المؤرخ العربي ط١، بيروت ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م.
٤٥) شريعتي، د. علي (النباهة والاستحمار).
٤٦) مطهري، مرتضى (الاجتهاد في الإسلام) محاضرات في الدين والاجتماع، دار التعارف للمطبوعات.
٤٧) الحكيم، محمد سعيد (المرجعية الدينية وقضايا أخرى) ط٢ دار الصفوة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٨) الملاط، د. شبلي (التجديد في الفقه الإسلامي، محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم) ط١ ١٩٩٨، ترجمة غسان غصن، دار النهار.
٤٩) البغدادي، أحمد الحسني (جهاد السيد البغدادي) اصدار مكتبة الإمام البغدادي العامة.
٥٠) اللاوي، د. محمد عبد (فلسفة التاريخ من خلال كتابات الإمام الصدر).
٥١) (محمد باقر الصدر، دراسات في حياته وفكره)، نخبة من الباحثين، مؤسسة دار الإسلام (١٤١٦-١٩٩٦).
٥٢) الصدر، محمد باقر (البيانات الثلاث).
٥٣) الرفاعي، عبد الجبار (منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي)، دار الفكر العربي ط١ نيسان ٢٠٠١م.
٥٤) (نظرية الثقافة)، مجموعة من الكتاب، ترجمة د. علي سيد الصاوي، مراجعة وتقديم آ.د الفاروق زكي يونس. سلسلة عالم المعرفة (٢٣٣) ١٤١٨هـ - تموز ١٩٩٧.
٥٥) النفسي، احمد راسم (الشهيد الصدر ودينامية الصراع الاجتماعي) بحث مقدم للمؤتمر العالمي للإمام الشهيد الصدر ١٤٢١هـ.
٥٦) الصدر، محمد باقر (الإسلام يقود الحياة)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٥٧) الصدر، محمد باقر (التفسير الموضوعي) المجموعة الكاملة، مجلد ١٣، دار

التعارف للمطبوعات بيروت.

٥٨) كريب، أيان (النظرية الاجتماعية، من بارسونز الى هابر ماس) ترجمة د. محمد حسن غيلوم، مراجعة د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة.

٥٩) الشيرازي (شرح أصول الكافي)، منشورات مكتبة المحمودي، طبعة حجرية/ طهران.

٦٠) الطباطبائي (الميزاني في تفسير القرآن) ج١.

٦١) شمس الدين، محمد مهدي (الاجتماع السياسي) المؤسسة الدولية للدراسات والنشر.

٦٢) شبر، حسن (الرد الكريم على السيد محمد باقر الحكيم). الناشر: المؤلف ط١ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٦٣) (خطاب الإمام الخميني)/ الدرس

٦٤) كار، دور، ترجمة كيالي وبيار عقل، (ما هو التاريخ؟)

٦٥) شريعتي، د.علي (الامة والإمام) دار الأمير، بيروت ١٩٩٢ م - ١٤١٣.

٦٦) فضل الله، محمد حسين (الحركة الإسلامية، هموم وقضايا) دار الملاك ١٩٩٩م - ١٤١١هـ.

٦٧) بليخانوف بصدد مسألة الفرد في التاريخ.

٦٨) محمد الهاشمي، د. عبد الحميد (المرشد في علم النفس الاجتماعي)، ط١ دار الشروق جدة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

٦٩) تاريخ الخلفاء للسيوطي.

٧٠) ابن كثير، (البداية والنهاية) دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٧١) عبد الفتاح، آ.د امام، (الطاغية) سلسلة عالم المعرفة ١٤١٤ هـ مارس ١٩٩١م.

٧٢) شريعتي، د. علي، علي والمحن الثلاث. اصدار دار الأمير، بيروت.

٧٣) عبد الجبار، فالح (المادية والفكر الديني المعاصر، نظرة نقدية)،مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ط١ ١٩٨٥.

٧٤) شريعتي، د. علي (العود الى الذات) ترجمة إبراهيم دسوقي شتا.

٧٥) سايمنتن، دين كيث، (العبقرية والابداع والقيادة)،ترجمة د. شاكر عبد

٧٦) الحميد مراجعة محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (١٧٦) ـ صفر ١٤١٤ هـ، اغسطس/ آب ١٩٩٣م.
٧٧) الصدر، محمد باقر (اقتصادنا) دار التعارف للمطبوعات المجموعة الكاملة.
٧٨) شيلر. آ. هربرت (صناعة العقول)، سلسلة عالم المعرفة.
٧٩) الآصفي. محمد مهدي (علاقة الحركة الإسلامية بولاية الأمر) طباعة قم، عام ٢٠٠٠

ثانياً: دوريات فكرية واستراتيجية

١) (دراسات عراقية) العدد (٢٠ ـ ٢١).
٢) (دراسات عراقية)، العدد (٧ ـ ٨).
٣) (الفكر العربي) العدد (١٨٨).
٤) (دراسات عراقية) العدد (٦).
٥) (المنهاج) العدد (١٧).
٦) (الموسم) العدد (٢١).
٧) (المنطلق) العدد (٧٠).
٨) (الوعي المعاصر) العدد (٤ ـ ٥).
٩) (الموسم) العدد ((٢٦ ـ ٢٧).
١٠) (مشرق ـ مغرب) العدد (١٦٣).
١١) (المنطلق) العدد (٥٣).
١٢) (الثقافة الإسلامية) العدد (٦)

ثالثاً: مجلات أسبوعية

١) (الوسط) العدد (٧٥) ١٩٩٣/٣/١
٢) (الوسط) ٢٠٠١/١٢/١٢
٣) (الوحدة الإسلامية) العدد (٢٤٦) كانون الثاني ٢٠٠١
٤) (النصر) العدد (٣٨)
٥) (صوت الثقلين) العدد (٢ ـ ٣)

٦) (الوسط) ١١/ ٣/ ١٩٩٦
٧) (الوسط) العدد (٣٧١) ٨/ ٣/ ١٩٩٩

رابعاً: الصحف

١) (الشهادة) العدد (٨٧٨) بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠١
٢) (الحياة) ٦ تشرين الثاني ١٩٩٢
٣) (البلاد) العراقية ٢١/ ٧/ ١٩٦٢
٤) (اتحاد الشعب) ١٩٥٩/٧/٢١
٥) (اتحاد الشعب) ٢٨/ ٨/ ١٩٥٩
٦) (العراق) ٢٢ آذار ١٩٦٠
٧) (عصرما) الإيرانية، العدد (٢٠٥) اسفند ١٣٧٩
٨) (نداء الرافدين) العدد (١٥) ٦ أيلول ١٩٩١
٩) (لواء الصدر) العدد (٩٦٣) الاثنين ١٢جمادي الثاني ١٤٢١هـ.
١٠) (الجمعة) العدد(١٢)، صفر ١٤٢١هـ ومايس٢٠٠٠م.
١١) (نداء الرافدين) تموز ١٩٩٦ العدد (١٣٢).
١٢) (نداء الرافدين) ١٩٩٦/٩/٢٧
١٣) (الجمعة) العدد (١٧)، أيلول ٢٠٠٠ م.
١٤) (الجمعة) العدد (١٨) رجب ١٤٢١هـ، تشرين الثاني ٢٠٠٠م.
١٥) (الجمعة) العدد (٢٢) ذي القعدة ١٤٢١ هـ.
١٦) (السفير) ١٩٩٧/٩/١٦
١٧) (السفير) ١٩٩٧/٩/١٥
١٨) (الديار) ١٩٩٨/٢/١٥
١٩) (القبس) الكويتية ١٩٩٨/٤/٥
٢٠) (الحياة) ١٩٩٥/١٠/١٥
٢١) (نداء الرافدين) ١٩٩٥/١٢/١٠
٢٢) (القبس) ١٩٩٥/١٢/١٠
٢٣) (الشرق الأوسط) ١٩٩٨/٧/١٤

٢٤) (الديار) ٧ تموز ١٩٩٩
٢٥) (الوطن الكويتية) ٢٧ يناير ١٩٩٤.
٢٦) (الوفاق) العراقية العدد (٣٨٦) ١٧ شباط ٢٠٠٠
٢٧) (العراق) ٥ تموز ١٩٢٣.
٢٨) (العراق) ١٠ تموز ١٩٢٣.
٢٩) (اقدام) الفارسية العدد(١٤٢) ذي الحجة ١٣٤١هـ.
٣٠) (الحياة) ٢٠ آذار ٢٠٠١م.
٣١) (السفير) ١١ شباط ٢٠٠١

خامساً: وثائق غير منشورة من قبل.
سادساً: وثائق مستقاة من كتب ومجلات.
سابعاً: حوارات مع شخصيات علمائية اسلامية وحركية
ثامناً: تحقيقات
تاسعاً: نشرات حزب الدعوة السرية المركزية.

محتويات الكتاب